



المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد  
وتوعية المسلمين في بلادهم

# البيان للسَّديد

بذكر الدليل من السنة على خطر ما يُخلُّ بالتوحيد



تأليف

د. بركة بنت مضيّف بن عيسى الطامي

من مطبوعات

المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات

بحي السلام - الرياض

وقف لله تعالى

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الطلحي، بركة مضيف

البيان السديد بذكر الدليل من السنة على خطر ما يخل بالتوحيد. /

بركة مضيف الطلحي - المدينة المنورة، ١٤٣٣ هـ

٥٥٢ ص، ١٧×٢٤ سم

ردمك : ٣-٠٨٠٥-٠١-٦٠٣-٩٧٨

أ- العنوان

١- التوحيد - دفع مطاعن

١٤٣٣ / ٧٨٨٦

ديوى ٢٤٠.٩٠١

رقم الإيداع : ١٤٣٣ / ٧٨٨٦

ردمك : ٣-٠٨٠٥-٠١-٦٠٣-٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بحي السلام

حي السلام - شارع عبد الرحمن بن عوف

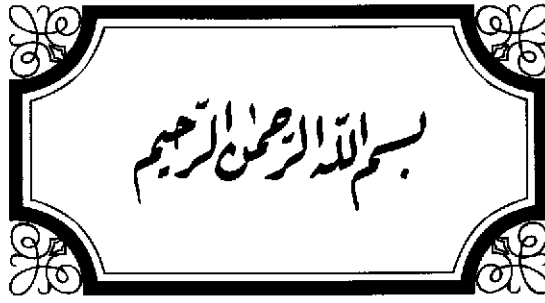
فاكس : ٢٠٩١١٤٩

هاتف : ٢٠٩١١٤٦

رقم الحساب - الراجحي : ٤٤٩٦٠٨٠١٠٣٦٣٦٣٧







## مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله الذي له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت  
الثرى، الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسنی والصفات العلی، والصلاة  
والسلام على عبده ورسوله وصفیه من خلقه نبینا محمد وعلى آله وصحبه  
أجمعین.

أما بعد:

فإن التوحيد أعظم ما أمر الله به، وهو الذي أنزل الله من أجله الكتب،  
وأرسل للدعوة إليه الرسل عليهم السلام، واهتم به السلف وتبعهم الخلف،  
ولا يزال يقوم على الدعوة إليه وتعليمه للناس من أورثهم الله إرث الأنبياء  
وقاموا عليه خير قيام، وإن خالفهم من خالفهم، وهو العدل الذي قامت به  
السماء وعمرت به الأرض، وقُسمَ الناس من أجله إلى فريقين، فريق في الجنة  
وفريق في السعير، وهو الذي لا يقبل من أحدٍ حاد عنه صرفاً ولا عدلاً، وهو  
من أعظم ما ينبغي أن يشتغل الإنسان بتعلمه وتعليمه.



لذا فقد عقدت العزم بعد توفيق الله عز وجل والاستخارة والاستشارة على الكتابة في موضوع ذي صلة وثيقة بالتوحيد، بل إنه ملازم له، فلا يتم تحقيق التوحيد الخالص إلا بمعرفته، وهو موضوع:

### (سد ذرائع القدح في التوحيد دراسة حديثة موضوعية)

وذلك لأسباب كثيرة منها:

أولاً: أن في أحاديث هذا الموضوع مادة علمية عظيمة، يستفيد منها كل مسلم ومسلمة، لصلتها بأعظم عبادة فرضها الله على عباده، وهي التوحيد.

ثانياً: أن هذا الزمن كثر فيه التساهل في أمر التوحيد، فكيف بما يخل به، فإن ذلك أصبح شبه منسي، فلا يكاد يسمع الإنسان إلا قليل ممن يخلص في استعانتة أو حلفه أو توكله، وأكثر الناس لا يؤمن بالله إلا وهم مشركون، أما إذا نزل بالناس خطب أو نازلة، فإنك تسمع وترى العجب العجائب، فمنهم من ينسبها إلى الظواهر الطبيعية، ومنهم من يتطير فيها بالأشخاص والجماعات والدول، ومنهم من يمثلها بصورة أو صنم أو تمثال، ومنهم معتكف على قبر يدعو صاحبه، أو ينذر له...

ثالثاً: أن دراسة علم التوحيد وما يتصل به، فيه ترسيخ للإيمان، وتقوية للصلة برّب العزة والجلال، واقتفاء لأثر السلف الصالح، وأن دعوة جميع الرسل عليهم السلام، وأتباعهم في جميع الأمم قائمة على تعليم توحيد الله عز وجل

للناس وهذا هو الأساس الأعظم في ثبات الدعوة ونجاحها، فأُتي دعوة لا تهتم بالتوحيد وتعليمه للناس واجتناب ما يخل به سراب بقية يحسبه الظمان ماءً حتى إذا جاءه لم يجد شئاً، أو كظلمات في بحر لجي تغشاه الأمواج العاتية، والسحب الكثيفة، تتوالى عليه الظلمات بعضها فوق بعض، لا يرى شيء، وكرماً اشتدت به الريح في يوم عاصف، لا يقدر أصحابه على شيء، ويوم القيامة يكشف عنه غطاءه فبصره لما ترك من الحق حديد، فيتخلى عنه أعوانه على الشرك والمعاصي، ووضع ميزان الحق، فلا تملك نفس لنفس شيئاً، هذا حال من حرم نور الله، وأعرض عن توحيده.

رابعاً: أن خدمة هذا الموضوع والتصنيف فيه شرف لا يعادله شرف، لما فيه من الفوائد الجليلة، والفرائد الجميلة، والأجور الجزيلة، هذه الأمور وغيرها دفعتني إلى الكتابة في هذا الموضوع، وقدمته كرسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه العالمية في السنة وعلومها إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ونوقش بفضل من الله عز وجل وأجيزت بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى والتوصية بالطباعة والترجمة، ثم بعد المناقشة أشار علي بعض أساتذتي من المناقشين وغيرهم باختصاره وطباعته حتى يتناسب مع جميع المستويات ويسهل الإطلاع عليه والاستفادة منه، وارتاحت نفسي لهذا الأمر وبعد الاستخارة شرعت في اختصاره ووسمته بـ:

( البيان السديد بذكر الدليل من السنة على خطر ما يخل بالتوحيد )

وكان عملي فيه على النحو التالي:

١. حذف الدراسة الحديثية.

٢. حذف الأحاديث الضعيفة ولم يبق إلا الأحاديث الصحيحة أو

الحسنة أو التي ضعفها ليس بالشديد وتتقوى بمجموع طرقها.

٣. حذف بعض المباحث التي تناسب الدراسة الحديثية ولا تناسب هذا

المختصر.

٤. حذف التراجم والأحكام على الرجال، ولم يبق إلا خلاصة الحكم

على الحديث من أقوال أهل العلم أو خلاصة ما توصلت إليه بعد دراسة

الإسناد؛ ليستفيد منه المطلع عليه.

٥. وحذف فهارس ما حذف من تراجم وغيرها.

٦. حذف الأبواب والمباحث وأصبح الكتاب عبارة عن فصول متسلسلة

من بداية الكتاب حتى نهايته.

وأرجو أن يكون هذا الكتاب إسهاماً صالحاً في نفع الناس وتذكيرهم

بما جاء به إمام الموحدين من الدعوة إلى التوحيد الصافي المخلص من

شوائب الشرك، وحماية جنبه برد كل ما يخل بصفائه ونقائه، وقطع السبل

في وجه كل مقتحم لحياضه.

وأسأل الله العلي العظيم أن يتقبله مني وأن يغفر لي ولوالدي ولكل من

ساعدي وساندي في دراستي وبحثي وأستغفر الله العظيم لي ولهم ولسائر  
المسلمين، وَصَلِّ اللَّهُمَّ وَسَلِّمْ عَلَى نَبِينَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

وقيدته /

بِسْمِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَسَى الطَّائِي

المدينة النبوية

١٤٣٢ / ٨ / ١١ هـ





## الفصل الأول

أحاديث النهي عن السؤال عن ذات الله  
عز وجل

[١]. عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَنْ يَبْرَحَ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يَقُولُوا: هَذَا اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟». رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>، وأبو داود<sup>(٣)</sup> ولفظ مسلم، وأبي داود: «لَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يُقَالَ: هَذَا خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟ فَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَلْيَقُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ».

ولمسلم<sup>(٤)</sup> والنسائي<sup>(٥)</sup>: «يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ، مَنْ خَلَقَ الْأَرْضَ؟ فَيَقُولُ اللَّهُ».

وعنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم: «قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: إِنَّ أُمَّتَكَ لَا يَزَالُونَ يَقُولُونَ مَا كَذًا مَا كَذًا؟ حَتَّى يَقُولُوا هَذَا اللَّهُ خَلَقَ الْخَلْقَ. فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟». رواه مسلم<sup>(٦)</sup>.

(١) كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه (ج/٦ ص ٢٦٦، رقمه: ٦٨٦٦).

(٢) كتاب: الإيمان، باب: بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها (ج/١ ص ١١١، رقمه: ١٣٤).

(٣) كتاب: السنة، باب: في الجهمية (ج/٥ ص ٦١، رقمه: ٤٧٢١).

(٤) كتاب: الإيمان، باب: بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها (ج/١ ص ١١١، رقمه: ١٣٤).

(٥) كتاب: اليوم والليلة، باب: الوسوسة (ج/٦ ص ١٧٠، رقمه: ١٠٤٩٨).

(٦) كتاب: الإيمان، باب: بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها (ج/١ ص ١١٢، رقمه: ١٣٥).

٢[٢]. عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ، فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ حَتَّى يَقُولَ: مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ فَإِذَا بَلَغَهُ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلْيَتَنَّهُ». رواه البخاري<sup>(١)</sup> - واللفظ له -، ومسلم<sup>(٢)</sup>.  
وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَأْتِي الْعَبْدَ الشَّيْطَانُ، فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا وَكَذَا». رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ، قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَزَالُونَ يَسْأَلُونَكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ حَتَّى يَقُولُوا: هَذَا اللَّهُ فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟». قَالَ قَبِينَا أَنَا فِي الْمَسْجِدِ إِذْ جَاءَنِي نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ، فَقَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ هَذَا اللَّهُ فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟ قَالَ: فَأَخَذَ حَصَى بِكَفِّهِ فَرَمَاهُمْ. ثُمَّ قَالَ: قَوْمُوا قَوْمُوا، صَدَقَ خَلِيلِي. رواه مسلم<sup>(٤)</sup>.

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ يَسْأَلُونَكَمَ عَنِ الْعِلْمِ حَتَّى يَقُولُوا: هَذَا اللَّهُ خَلَقَنَا، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟» قَالَ: وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِ رَجُلٍ. فَقَالَ: صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، قَدْ سَأَلَنِي اثْنَانِ وَهَذَا الثَّالِثُ، أَوْ قَالَ: سَأَلَنِي وَاحِدٌ وَهَذَا الثَّانِي. رواه مسلم<sup>(٥)</sup> وأبو داود<sup>(٦)</sup>.

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: فَذَكَرَ نَحْوَهُ. وَقَالَ: «فَإِذَا قَالُوا: ذَلِكَ فَقُولُوا: اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ،

(١) كتاب: بدء الخلق، باب: صفة إبليس وجنوده (ج ٣/ص ١١٩٤، رقمه: ٣١٠٢).

(٢) كتاب: الإيمان، باب: بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها (ج ١/ص ١١١، رقمه: ١٣٤).

(٣) نفس الموضع (ج ١/ص ١١١، رقمه: ١٣٤).

(٤) كتاب: الإيمان، باب: بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها (ج ١/ص ١١٢، رقمه: ١٣٤).

(٥) الموضع نفسه (ج ١/ص ١١١، رقمه: ١٣٤).

(٦) كتاب: السنة، باب: في الجهمية (ج ٥/ص ٦٢، رقمه: ٤٧٢٢).

وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ. ثُمَّ لِيَنْفُلَ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا وَلَيْسَتَعِدْ مِنَ الشَّيْطَانِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup> وَالنَّسَائِيُّ<sup>(٢)</sup>.

ولفظ النسائي: «يوشك الناس أن يتساءلوا بينهم حتى يقول قائلهم: هذا الله خلق الخلق؛ فمن خلق الله؟». ثم ساق بقية الحديث.  
هذا إسناد حسن، وحسنه الألباني<sup>(٣)</sup>.

وعنه رضي الله عنه قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَزَالُونَ يَسْأَلُونَ حَتَّى يُقَالَ: هَذَا اللَّهُ خَلَقَنَا، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ؟». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَأَوَّلُهُ إِنِّي لَجَالِسٌ يَوْمًا، إِذْ قَالَ لِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ: هَذَا اللَّهُ خَلَقَنَا، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَجَعَلْتُ أَصْبَعِي فِي أُذُنِي ثُمَّ صَحْتُ فَقُلْتُ: صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ. اللَّهُ الْوَاحِدُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup>، وَأَحْمَدُ<sup>(٥)</sup>، وَفِي رَوَايَةِ أَحْمَدَ، أَنَّ نَجْمَةَ بِنَ صَبِيغٍ السَّلْمِيَّ رَأَى رَكْبًا أَتَوْا أَبَا هُرَيْرَةَ فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ مَا حَدَّثَنِي خَلِيلِي بِشَيْءٍ إِلَّا وَقَدْ رَأَيْتُهُ وَأَنَا أَنْتَظِرُهُ. قَالَ جَعْفَرُ: بَلِّغْنِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا سَأَلَكُمُ النَّاسُ عَنْ هَذَا فَقُولُوا اللَّهُ كَانَ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ. وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ. وَاللَّهُ كَانَتْ بَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ».

(١) الموضع نفسه (ج ٥/ص ٦٢، رقمه: ٤٧٢١).

(٢) كتاب: عمل اليوم والليلة، باب: الوسوسة (ج ٦/ص ١٧٠، رقمه: ١٠٤٩٧).

(٣) «السلسلة الصحيحة» (ج ١/ص ٢٣٥، رقمه: ١١٨).

(٤) كتاب: الإيمان، باب: بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها (ج ١/ص ١١٢، رقمه: ١٣٥).

(٥) (ج ٣/ص ٦٤٥، رقمه: ١٠٩٥٧)، و(ج ٣/ص ٣٣٦، رقمه: ٩٠٣٧).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل: في هذه الأحاديث، مسألتان:

المسألة الأولى: الأمر بالتفكر في مخلوقات الله عز وجل والسؤال عن ما يفيد المسلم السؤال عنه، وقد جاء التوجيه الإلهي بذلك في كتاب الله عز وجل في عدة مواضع، منها التفكير في عاقبة من اتبع هواه قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَنُنَكِّتَهُ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ ۖ فَشُلُّهُ ۚ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثُ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا ۖ فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (١) وغيرها من الآيات التي تحث على التفكير في قدرة الله ومخلوقاته سبحانه وتعالى. كما ذم عدم التفكير في مخلوقاته عز وجل، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ ۚ إِنِّي أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ (٢).

فإذا تفكر ذاك العبد في ذلك استنارت له آيات الربوبية، وسطعت له أنوار اليقين واضمحلت عنه غمرات الشك وظلمة الريب» (٣).

وهذا حث من رب العزة والجلال بالتفكر في مخلوقات الله عز وجل، والاستدلال بها على الخالق سبحانه وتعالى، أي التفكير في «مخلوقاته كالسماوات بكواكبها وحركتها ودورانها في طلوعها، وغروبها، والأرض بما فيها من جبالها،

(١) سورة الأعراف: [١٧٦].

(٢) سورة الأنعام: [٥٠].

(٣) «العظمة» (ج ١ ص ٢٧١).

ومعادنها، وأنهارها، وبحارها، وحيواناتها، ونباتها، وما بينهما، وهو الجور بغيومه وأمطاره ورعده وبرقه وصواعقه وما أشبه ذلك»<sup>(١)</sup>.

والمؤمن لا يحصل له حقيقة التدبر الصحيح إن لم يقدم العلم بالدليل، حتى يجمع بين الاستدلال بالنصوص الشرعية، والاستدلال الكوني بالتفكر والتدبر في مخلوقاته سبحانه وتعالى.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «وَمِمَّا يُوضَّحُ ذَلِكَ: أَنَّ الطَّالِبَ لِلْعِلْمِ بِالنَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ وَالتَّفَكُّرِ وَالتَّدْبِيرِ لَا يَحْصُلُ لَهُ ذَلِكَ، إِنْ لَمْ يَنْظُرْ فِي دَلِيلٍ يُفِيدُهُ الْعِلْمُ بِالْمَذْلُومِ عَلَيْهِ وَمَتَى كَانَ الْعِلْمُ مُسْتَفَادًا بِالنَّظَرِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ النَّاطِرِ مِنَ الْعِلْمِ الْمَذْكُورِ الثَّابِتُ فِي قَلْبِهِ مَا لَا يَخْتَاجُ حُصُولَهُ إِلَى نَظَرٍ؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ الْمَعْلُومُ أَصْلًا وَسَبَبًا لِلتَّفَكُّرِ الَّذِي يَطْلُبُ بِهِ مَعْلُومًا آخَرَ، وَلِهَذَا كَانَ الذِّكْرُ مُتَعَلِّقًا بِاللَّهِ؛ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الْحَقُّ الْمَعْلُومُ وَكَانَ التَّفَكُّرُ فِي مَخْلُوقَاتِهِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٢)</sup> وَقَدْ جَاءَ الْآخِرُ: «تَفَكَّرُوا فِي الْمَخْلُوقِ وَلَا تَتَفَكَّرُوا فِي الْخَالِقِ»؛ لِأَنَّ التَّفَكِيرَ وَالتَّقْدِيرَ يَكُونُ فِي الْأَمْثَالِ الْمَضْرُوبَةِ وَالْمَقَايِسِ وَذَلِكَ يَكُونُ فِي الْأُمُورِ الْمُتَشَابِهَةِ وَهِيَ الْمَخْلُوقَاتُ»<sup>(٣)</sup>.

المسألة الثانية: النهي عن التفكير والسؤال عن ذات الله عز وجل، وهذا النهي

(١) «فيض القدير» (ج ٣/ ص ٣٤٥).

(٢) سورة آل عمران: [١٩١].

(٣) «مجموع الفتاوى» (ج ٤/ ص ٣٩).

مستفاد من كتاب الله عز وجل بصرف التفكير إلى مخلوقاته سبحانه وتعالى، فلو كان التفكير في الذات أمراً مأموراً به شرعاً أو يتحصل منه منفعة للعباد؛ لأمر الله به، بل إن السنة نهت عن ذلك في الأحاديث السابقة؛ لأن الله ليس له شبيه ولا مثل يقاس عليه، ولا تدركه العقول القاصرة الضعيفة؛ بل إن السؤال عن ذات الله عز وجل والاشتغال بالتفكير فيه يوقع في التخطئ والجهل، ويؤدي إلى ما يقدر في التوحيد، وسد هذا الباب من مقتضيات الشريعة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وَأَمَّا الْخَالِقُ فَلِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَلَيْسَ لَهُ شَيْءٌ وَلَا نَظِيرٌ فَالتَّفَكُّرُ الَّذِي مَبْنَاهُ عَلَى الْقِيَاسِ مُمْتَنِعٌ فِي حَقِّهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْلُومٌ بِالْفِطْرَةِ فَيَذْكُرُهُ الْعَبْدُ. وَبِالذِّكْرِ وَبِمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ: يَحْصُلُ لِلْعَبْدِ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ أُمُورٌ عَظِيمَةٌ؛ لَا تُنَالُ بِمُجَرَّدِ التَّفَكِيرِ وَالتَّقْدِيرِ -أَعْنِي مِنَ الْعِلْمِ بِهِ نَفْسِهِ- فَإِنَّهُ الَّذِي لَا تَفَكِيرَ فِيهِ.

فَأَمَّا الْعِلْمُ بِمَعَانِي مَا أَخْبَرَ بِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ: فَيَدْخُلُ فِيهَا التَّفَكِيرُ وَالتَّقْدِيرُ كَمَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَلِهَذَا كَانَ كَثِيرٌ مِنْ أَرْبَابِ الْعِبَادَةِ وَالتَّصَوُّفِ<sup>(١)</sup> يَأْمُرُونَ بِمُلَازِمَةِ الذِّكْرِ وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ هُوَ بَابَ الْوُصُولِ إِلَى الْحَقِّ. وَهَذَا حَسَنٌ إِذَا ضَمُّوا إِلَيْهِ تَدَبُّرَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَاتِّبَاعَ ذَلِكَ. وَكَثِيرٌ مِنْ أَرْبَابِ النَّظَرِ وَالْكَلَامِ يَأْمُرُونَ بِالتَّفَكُّرِ وَالنَّظَرِ وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ هُوَ الطَّرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَقِّ. وَالنَّظَرُ صَحِيحٌ إِذَا كَانَ فِي حَقٍّ وَدَلِيلٍ كَمَا تَقَدَّمَ فَكُلٌّ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ فِيهَا حَقٌّ لَكِنْ

(١) يقصد أصحاب التصوف القديم وهو الزهد.

يَحْتَاجُ إِلَى الْحَقِّ الَّذِي فِي الْآخِرَى وَيَجِبُ تَنْزِيهِ كُلِّ مِنْهُمَا عَمَّا دَخَلَ فِيهَا مِنْ الْبَاطِلِ وَذَلِكَ كُلُّهُ بِإِتِّبَاعِ مَا جَاءَ بِهِ الْمُرْسَلُونَ<sup>(١)</sup>.

فالسؤال والتفكير، والتكييف يكون في المخلوقات، لا في الخالق، وقد قال موسى عليه السلام لما سأله فرعون عن ذات الله، أجابه بأن مصنوعاته تدل على أنه إله ورب قادر، لا إله سواه إذا نظر فيها وتأمل، ولم يحدد له الذات ولم يكييفها: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ قال موسى عليه السلام: ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنُتُمْ مُوقِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup>. إلى أن كرر عليه السؤال وأجابه بمثل الأول، إلى آخر الآيات كلها، فمهما سأله عن الذات، أجابه بالنظر في المخلوقات التي تدل على الذات.

ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن متابعة وساوس الشيطان بالسؤال عن الذات والتفكير فيه، كما في الأحاديث السابقة؛ لأن متابعة الوسواس تؤدي بالمسلم إلى الخوض فيما لا يعلم، أو ما لا يفيد العلم به، أو فيما يضره فقد يصل به الأمر إلى ما ينهى عنه شرعاً من التأويل أو التعطيل أو التشبيه، ويخالف نهي الشارع الحكيم ويعصي أوامر، وهو منهج أهل الأهواء والبدع.

قال ابن بطال: «فِي حَدِيثِ أَنَسٍ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَمِّ كَثَرَةِ السُّؤَالِ لِأَنَّهَا تُفْضِي إِلَى الْمَحْذُورِ كَالسُّؤَالِ الْمَذْكُورِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْشَأُ إِلَّا عَنْ جَهْلٍ مُفْرِطٍ. وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ» أَي: يَتْرُكِ التَّفَكُّرَ فِي ذَلِكَ الْخَاطِرِ وَيَسْتَعِذُّ بِاللَّهِ

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (ج ٤/ ص ٢٩).

(٢) سورة الشعراء: [٢٣-٢٤].

إِذَا لَمْ يَزُلْ عَنْهُ التَّفَكُّرُ، لِأَنَّهُ مِنْ وَسْوَسةِ الشَّيْطَانِ وَهِيَ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ، فَمَهْمَا عَوْرَضَ بِحُجَّةٍ يَجِدُ مَسْلَكًا آخَرَ مِنَ الْمُغَالَطَةِ وَالِاسْتِرْسَالِ فَيُضَيِّعُ الْوَقْتَ إِنْ سَلِمَ مِنْ فِتْنَتِهِ، فَلَا تَذْبِيرَ فِي دَفْعِهِ أَقْوَى مِنَ الْإِلْتِجَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالِاسْتِعَاذَةِ بِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَزْغُنْكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>، وَقَالَ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ «فَلْيَقُلْ اللَّهُ الْأَحَدُ» الصِّفَاتِ الثَّلَاثِ مُنْبِّهَةً عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَخْلُوقًا.

وقال ابن بطة<sup>(٢)</sup>: «السبب الذي أخرج أقوامًا من السنة والجماعة، واضطرهم إلى البدعة والشناعة، وفتح باب البلية على أفئدتهم وحجب نور الحق عن بصيرتهم أمران:

أحدهما: البحث والتنقيب، وكثرة السؤال عما لا يعني، ولا يضر العاقل جهله، ولا ينفع المؤمن فهمه.

والآخر: مجالسة من لا تؤمن فتنته، وتفسد القلوب صحبته».

ومن أنجع الأدوية لذلك دفع أذى الشيطان ووساوسه بالاستعاذة والانتهاز عن متابعتها.

وقال ابن حجر رحمه الله: «في قوله: ... وَلَيْتَنِي أَنِي عَنِ الْإِسْتِرْسَالِ مَعَهُ فِي ذَلِكَ، بَلْ يَلْجَأُ إِلَى اللَّهِ فِي دَفْعِهِ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ يُرِيدُ إِفْسَادَ دِينِهِ وَعَقْلَهُ بِهَذِهِ الْوَسْوَسةِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْتَهِدَ فِي دَفْعِهَا بِالِاسْتِغْفَالِ بغيرها... قَالَ الْخَطَّابِيُّ: عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: مَنْ خَلَقَ

(١) سورة الأعراف: [٢٠٠].

(٢) «الإبانة الكبرى» لابن بطة (ج ١/ ص ١١٢).

رَبِّكَ كَلَامٌ مُتَهَافٍ يَنْقُضُ آخِرُهُ أَوَّلَهُ لِأَنَّ الْخَالِقَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مَخْلُوقًا، ثُمَّ لَوْ كَانَ السُّؤَالُ مُتَجِبًا لَأَسْتَلْزَمَ التَّسْلُسُ وَهُوَ مُحَالٌ، وَقَدْ أَثَبَتَ الْعَقْلُ أَنَّ الْمُحَدَّثَاتِ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى مُحَدِّثٍ. فَلَوْ كَانَ هُوَ مُفْتَقِرًا إِلَى مُحَدِّثٍ لَكَانَ مِنَ الْمُحَدَّثَاتِ، انْتَهَى. قَالَ الْمَازِرِيُّ: الْخَوَاطِرُ عَلَى قِسْمَيْنِ: فَالَّتِي لَا تَسْتَقِرُّ وَلَا يَجْلِبُهَا شُبْهَةٌ هِيَ الَّتِي تَنْدَفِعُ بِالْإِعْرَاضِ عَنْهَا، وَعَلَى هَذَا يَنْزِلُ الْحَدِيثُ، وَعَلَى مِثْلِهَا يَطْلُقُ اسْمُ وَنُوسَةٍ، وَأَمَّا الْخَوَاطِرُ الْمُسْتَقِرَّةُ النَّاشِئَةُ عَنِ الشُّبْهَةِ، فَهِيَ الَّتِي لَا تَنْدَفِعُ إِلَّا بِالنَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ. وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ: إِنَّمَا أَمْرٌ بِالِاسْتِعَاذَةِ وَالِاسْتِغَالِ بِأَمْرٍ آخَرَ وَلَمْ يَأْمُرْ بِالتَّأَمُّلِ وَالِاخْتِجَاجِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِاسْتِغْنَاءِ اللَّهِ عَنِ الْمَوْجِدِ أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ لَا يَقْبَلُ الْمُنَاطَرَةَ، وَلِأَنَّ الْاسْتِزْسَالَ فِي الْفِكْرِ فِي ذَلِكَ لَا يَزِيدُ الْمَرْءَ إِلَّا حَيْرَةً، وَمَنْ هَذَا حَالَهُ فَلَا عِلَاجَ لَهُ إِلَّا الْمَلْجَأُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالِإِعْتَصَامُ بِهِ» (١) (٢).

والسؤال مطلوب في تعلم الشرع والتفقه في الدين، وإنما المنهي عنه التعنت في السؤال فيما لا يعود على المسلم بفائدة، وما لا يدركه العقل، أو كثرة السؤال لما يؤدي إليه من محذورات شرعية.

ومن لجأ إلى الله نَجَّاهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَإِنْ كُلُّ مَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ فَاللهُ بِخِلَافِهِ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَقْدِرَهُ الْمَخْلُوقُ حَقَّ قَدْرِهِ، وَلَا يَعْرِفُهُ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ لِمَا لَهُ مِنْ صِفَاتِ الْإِحَاطَةِ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَلِمَا جَبَلَ عَلَيْهِ الْمَخْلُوقُ مِنَ النِّقْصِ.

ولهذا نهى عن التفكر فيه إذ لا مَطْمَعَ لِلْوَهْمِ وَالتَّفَكُّرِ فِيهِ، وَمِنْ طَلَبِ مَا لَا

(١) «فتح الباري» (ج ٦/ ص ٤٧٣).

(٢) «شرح النووي» (ج ١/ ص ٥١٣).

سبيل إليه رجع بأحد الأمرين إما شكًا وإما جحودًا والجحود والشك فيه كفر.  
«وعلى الإنسان ألا يخوض في شيء منه إلا بإثبات الذات بدلائل الصفات،  
وما سوى ذلك فيسكت عنه»<sup>(١)</sup>.

وفي هذه النصوص سد لذرائع الوسوسة التي تؤد متابعتها إلى ما يخل  
بالتوحيد ويتبين علة المنع من السؤال عن ذات الله والأمر بالتفكر في مخلوقاته،  
على ما جاء في الكتاب والسنة والوقوف عند حدودهما.



---

(١) «البدء والتاريخ» (ج ١ / ص ٥٠).

## الفصل الثاني

### أحاديث النبي عن مضاهاة خلق الله عز وجل

٣ [١]. عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ سَفَرٍ وَقَدْ سَتَرْتُ بِقِرَامٍ<sup>(١)</sup> لِي عَلَى سَهْوَةٍ<sup>(٢)</sup> لِي فِيهَا تَمَائِيلٌ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَتَكَهُ<sup>(٣)</sup> وَقَالَ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهَوْنَ<sup>(٤)</sup> بِخَلْقِ اللَّهِ». قَالَتْ: فَجَعَلْنَاهُ وَسَادَةً أَوْ وَسَادَتَيْنِ. رواه البخاري<sup>(٥)</sup>، ومسلم<sup>(٦)</sup>، والنسائي<sup>(٧)</sup>.

(١) قال ابن الأثير: القرام هو الستر الرقيق وراءه الستر الغليظ. وقال ابن حجر (قِرَام): هو ستر فيه رقم ونقش وقيل: ثوب من صوف ملون يفرش في اليهودج أو يغطى به. «النهاية» (ص ٧٤٦)، و«فتح الباري» (ج ١١/ ص ٥٨٦).

(٢) السهوة: الرف يوضع فيه الشيء. «النهاية» (ص ٤٥٧).

(٣) الهتك: خَرَقَ السُّتْرَ عَمَّا وَرَاءَهُ. «النهاية» (ص ٩٩٩).

(٤) المضاهاة من المشاكلة والمشابهة، فيقال: ضاهاه إذا شاكله وشابهه، قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: الْمُضَاهَاةُ: مُشَاكَلَةُ الشَّيْءِ الشَّيْءَ. قال الله عز وجل: ﴿يُضَاهِيهِمْ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ و«ربما همزوا، {يُضَاهِيَهُمْ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا} أي: يقولون مثل قولهم. وضاهأت الرجل بمعنى ضاهيته، أي شابهته. «كتاب العين» (٤/ ٧٠)، و«لسان العرب» (١٤/ ٥٩٧)، و«النهاية» (٥٥٢).

(٥) كتاب: اللباس، باب: ما وطئ من التصاوير (ج ٥/ ص ٢٢٢١، رقمه: ٥٦١١).

(٦) كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان، وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتنة بالفرش ونحوه، وأن الملائكة عليهم السلام لا يدخلون بيتاً فيه صورة ولا كلب (ج ٣/ ص ١٣٢٨، رقمه: ٢١٠٧).

(٧) كتاب: الزينة، باب: ذكر ما يكلف أصحاب الصور يوم القيامة (ج ٨/ ص ٦٠٦، رقمه: ٥٣٧٧).

ولمسلم<sup>(١)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup> عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّهَا نَصَبَتْ سِتْرًا فِيهِ تَصَاوِيرُ فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَزَعَهُ، قَالَتْ: فَقَطَعْتُهُ وَسَادَتَيْنِ. فَقَالَ رَجُلٌ فِي الْمَجْلِسِ حِينَئِذٍ يُقَالُ لَهُ: رَبِيعَةُ بْنُ عَطَاءٍ، مَوْلَى بَنِي زُهْرَةَ: أَفَمَا سَمِعْتَ أَبَا مُحَمَّدٍ يَذْكُرُ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَزْتَفِقُ<sup>(٤)</sup> عَلَيْهِمَا».

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: لَا. قَالَ: لَكِنِّي قَدْ سَمِعْتُهُ يُرِيدُ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ.

وعنها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي الْبَيْتِ قِرَامٌ فِيهِ صُورٌ فَتَلَوْنَ وَجْهَهُ ثُمَّ تَنَاوَلَ السِّتْرَ فَهَتَكَهُ، وَقَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُصَوِّرُونَ هَذِهِ الصُّورَ». رواه البخاري<sup>(٥)</sup>.

وعنها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا مُتَسَتِّرَةٌ بِقِرَامٍ فِيهِ صُورَةٌ، فَتَلَوْنَ وَجْهَهُ، ثُمَّ تَنَاوَلَ السِّتْرَ فَهَتَكَهُ ثُمَّ، قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ». رواه مسلم<sup>(٦)</sup> -واللفظ له-

(١) كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان، وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتنة بالفرش ونحوه، وأن الملائكة عليهم السلام لا يدخلون بيتاً فيه صورة ولا كلب (ج ٣/ ص ١٣٢٨، رقمه: ٢١٠٧).

(٢) كتاب: الزينة، باب: التصاویر (ج ٥/ ص ٥٠١، رقمه: ٩٧٧٦).

(٣) كتاب: اللباس، باب: الصور فيما يوطأ (ج ٣/ ص ٢٨٩، رقمه: ٣٦٥٣).

(٤) يرتفق عليهما أي: يتكئ، والمُزْتَفِقُ، أي: المُتَكَيِّء على المِرْفَقَة وهي كالوسادة وأصله من المِرْفَق كانه استعمال مِرْفَقَه وانكأ عليه. «النهاية» (ص ٣٦٨).

(٥) كتاب: الأدب، باب: ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله (ج ٥/ ص ٢٢٦٥، رقمه: ٥٧٥٨).

(٦) كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان، وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتنة بالفرش ونحوه، وأن الملائكة عليهم السلام لا يدخلون بيتاً فيه صورة ولا كلب (ج ٣/ ص ١٣٢٨، رقمه: ٢١٠٧).

والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(١)</sup>.

٤ [٢]. عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ مَسْرُوقٍ فِي دَارِ يَسَارِ بْنِ نُمَيْرٍ، فَرَأَى فِي صُفْتِهِ تَمَائِيلَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ». رواه البخاري<sup>(٢)</sup>، ومسلم<sup>(٣)</sup> بلفظ: قَالَ مُسْلِمٌ بْنُ صُبَيْحٍ: كُنْتُ مَعَ مَسْرُوقٍ فِي بَيْتٍ فِيهِ تَمَائِيلُ مَرِيَمَ، فَقَالَ: مَسْرُوقٌ هَذَا تَمَائِيلُ كِسْرَى فَقُلْتُ: لَا هَذَا تَمَائِيلُ مَرِيَمَ، فَقَالَ مَسْرُوقٌ: أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ، وذكر الحديث.

٥ [٣]. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ هَذِهِ الصُّورَ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ لَهُمْ: أَخْيُوا مَا خَلَقْتُمْ». رواه البخاري<sup>(٤)</sup>، ومسلم<sup>(٥)</sup>، والنسائي<sup>(٦)</sup>.

٦ [٤]. عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبَّاسٍ إِنِّي إِنْسَانٌ إِنَّمَا مَعِيشَتِي مِنْ صَنْعَةِ يَدَيَّ، وَإِنِّي أَصْنَعُ هَذِهِ

(١) كتاب: الزينة، باب: التصاوير (ج ٥/ ص ٥٠١، رقمه: ٩٧٧٨).

(٢) كتاب: اللباس، باب: عذاب المصورين يوم القيامة (ج ٥/ ص ٢٢٢٠، رقمه: ٥٦٠٦).

(٣) كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان، وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتحنة بالفرش ونحوه، وأن الملائكة عليهم السلام لا يدخلون بيتاً فيه صورة ولا كلب (ج ٣/ ص ١٣٣٠، رقمه: ٢١٠٩).

(٤) كتاب: اللباس، باب: عذاب المصورين يوم القيامة (ج ٥/ ص ٢٢٢٠، رقمه: ٥٦٠٧).

(٥) كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان، وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتحنة بالفرش ونحوه، وأن الملائكة عليهم السلام لا يدخلون بيتاً فيه صورة ولا كلب (ج ٣/ ص ١٣٣٠، رقمه: ٢١٠٨).

(٦) كتاب: الزينة، باب: ذكر ما يكلف أصحاب الصور يوم القيامة (ج ٨/ ٦٠٦، رقمه: ٥٣٧٦).

التَّصَاوِيرَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا أُحَدِّثُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً، فَإِنَّ اللَّهَ مُعَذِّبُهُ حَتَّى يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ فِيهَا أَبَدًا». قَرَبًا<sup>(١)</sup> الرَّجُلُ رَبَوَّةٌ شَدِيدَةٌ وَاضْفَرَّ وَجْهُهُ، فَقَالَ: «وَيْحَكَ! إِنْ آيَتَ إِلَّا أَنْ تَصْنَعَ، فَعَلَيْكَ بِهَذَا الشَّجَرِ، كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ». رواه البخاري<sup>(٢)</sup>، ومسلم<sup>(٣)</sup> بلفظ: إِنْ رَجُلٌ أَصَوَّرَ هَذِهِ الصُّورَ فَأَفْتِنِي فِيهَا. فقال له: اذْنُ مِنِّي فَدَنَا مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: اذْنُ مِنِّي فَدَنَا حَتَّى وَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ قَالَ: أَنْبِئَكَ بِمَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ يَجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسًا فَتُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ». وقال: إِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَاصْنَعْ الشَّجَرَ وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ.

٧ [٥]. عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّضَرَ بْنَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يُحَدِّثُ، قَتَادَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُمْ يَسْأَلُونَهُ وَلَا يَذْكُرُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى سُئِلَ فَقَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا كُفِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ وَلَيْسَ بِنَافِخٍ». رواه البخاري<sup>(٤)</sup> - واللفظ

(١) قال الخطابي: ربا الإنسان إذا غضب فانتفخ من شدة الغضب. وقال الزبيدي: ربا فلان: على شرف: إذا علاً وارتفع. «غريب الحديث» للخطابي (٢/٣٥٧)، «تاج العروس من جواهر القاموس» (١/٢٣٧).

(٢) كتاب: البيوع، باب: بيع التصاویر التي ليس فيها روح، وما يكره من ذلك (ج ٢/ ص ٧٧٥، رقمه: ٢١١٢).

(٣) كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان، وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتنة بالفرش ونحوه، وأن الملائكة عليهم السلام لا يدخلون بيتاً فيه صورة ولا كلب (ج ٣/ ص ١٣٣٠، رقمه: ٢١١٠).

(٤) كتاب: اللباس، باب: من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح، وليس بنافخ (ج ٥/ ٢٢٢٣،

له-، ومسلم<sup>(١)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٢)</sup> وفي رواية النسائي، أن الرجل من أهل العراق.

٨ [٦]. عن أبي زرعة، قال: دخلت مع أبي هريرة داراً بالمدينة فرأى أغلاًها مصوراً يصور. قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «يقول الله عز وجل ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقى فليخلقوا ذرة أو ليخلقوا حبة أو شعيرة». رواه البخاري - واللفظ له-<sup>(٣)</sup>، ومسلم<sup>(٤)</sup>.

٩ [٧]. عن عائشة رضي الله عنها أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا كنيسة رأيتها بالحبشة فيها تصاوير، فذكرتا للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: «إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح، فمات بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تيك الصور أولئك شرارُ الخلق عند الله يوم القيامة». رواه البخاري<sup>(٥)</sup> - واللفظ له-، ومسلم<sup>(٦)</sup>، والنسائي<sup>(٧)</sup>.

رقمه: ٥٦١٨، ورواه الترمذي في كتاب: اللباس، باب: ما جاء في المصورين (ج ٤/ ص ٢٣١، رقمه: ١٧٥١) من طريق آخر عن ابن عباس.

(١) كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان (ج ٣/ ص ١٣٣١، رقمه: ٢١١٠).  
(٢) كتاب: الزينة، باب: التصاوير (ج ٥/ ص ٥٠٢، رقمه: ٩٧٨٢).  
(٣) كتاب: التوحيد، باب: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [٩٦: ٩٦] (ج ٦/ ص ٢٧٤٧، رقمه: ٧١٢٠).

(٤) كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان، وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتنة بالفرش ونحوه، وأن الملائكة عليهم السلام لا يدخلون بيتاً فيه صورة ولا كلب (ج ٣/ ص ١٣٣٢، رقمه: ٢١١١).

(٥) كتاب: المساجد، باب: وما يكره من الصلاة في القبور (ج ١/ ص ١٦٥، رقمه: ٤١٧).  
(٦) كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور، واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد (ج ١/ ص ٣١٤، رقمه: ٥٢٨).  
(٧) كتاب: المساجد، باب: النهي عن اتخاذ القبور مساجد (ج ١/ ص ٣٧١، رقمه: ٧٠٣).

١٠[٨]. عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا اشْتَرَتْ نُمْرُقَةً<sup>(١)</sup> فِيهَا تَصَاوِيرُ. فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ عَلَى الْبَابِ، فَلَمْ يَدْخُلْهُ فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ، فَقُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَاذَا أَذْنَبْتُ؟»، وفي رواية: «مما أذنبت؟» فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا بَالُ هَذِهِ النُّمْرُقَةِ؟»، قُلْتُ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ لِتَقْعُدَ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدَهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup> -واللفظ له-، ومسلم<sup>(٣)</sup> بلفظ: أَنَّهَا اشْتَرَتْ نُمْرُقَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ فَعَرَفْتُ أَوْ فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ فَمَاذَا أَذْنَبْتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا بَالُ هَذِهِ النُّمْرُقَةِ؟». فَقَالَتْ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ لِتَقْعُدَ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذَّبُونَ وَيُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ». ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ». قَالَتْ فَأَخَذْتُهُ فَجَعَلْتُهُ مِرْقَتَيْنِ فَكَانَ يَرْتَفِقُ بِهِمَا فِي الْبَيْتِ.

(١) نمركة بفتح النون وسكون الميم وضم الراء بعدها قاف كذا ضبطها القزاز وغيره، وضبطها ابن السكيت بضم النون أيضاً ويكسرهما وكسر الراء وقيل: في النون الحركات الثلاث والراء مضمومة جزماً، والجمع نمارق وهي الوسائد التي يصف بعضها إلى بعض، وقيل: النمركة الوسادة التي يجلس عليها. «النهاية» (ص ٩٤٢).

(٢) كتاب: اللباس، باب: من كره القعود على الصور (٥/ ٢٢٢١، رقمه: ٥٦١٢).

(٣) كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان، وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتنة بالفرش ونحوه، وأن الملائكة عليهم السلام لا يدخلون بيتاً فيه صورة ولا كلب (٣/ ١٣٢٩، رقمه: ٢١٠٧).

وفي رواية للبخاري<sup>(١)</sup> عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: حَشَوْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَادَةً فِيهَا تَمَائِيلُ كَأَنَّهَا نُمْرُقَةٌ، فَجَاءَ فَقَامَ بَيْنَ الْبَابَيْنِ وَجَعَلَ يَتَغَيَّرُ وَجْهَهُ. فَقُلْتُ: مَا لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «مَا بَالُ هَذِهِ الْوَسَادَةِ». قَالَتْ: وَسَادَةٌ جَعَلْتُهَا لَكَ لِتَضْطَجَعَ عَلَيْهَا. قَالَ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَأَنَّ مَنْ صَنَعَ الصُّورَةَ يُعَذَّبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ».

وعنها رضي الله عنها قَالَتْ: «قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ سَفَرٍ وَعَلَّقْتُ دُرُنُوكًا<sup>(٢)</sup> فِيهِ تَمَائِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَنْزِعَهُ فَنَزَعْتُهُ». رواه البخاري<sup>(٣)</sup>، ومسلم<sup>(٤)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٥)</sup> بلفظ: «وَقَدْ سَتَرْتُ عَلَى بَابِي دُرُنُوكًا فِيهِ الْخَيْلُ ذَوَاتُ الْأَجْنِحَةِ فَأَمَرَنِي فَنَزَعْتُهُ».

١١[٩]. عن ابن عمر رضي الله عنهما، قَالَ: وَعَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَرَاثًا<sup>(٦)</sup> عَلَيْهِ حَتَّى اشْتَدَّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَقِيَهُ فَشَكَا إِلَيْهِ مَا وَجَدَ، فَقَالَ لَهُ: «إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ». رواه البخاري<sup>(٧)</sup>—واللفظ له—، ومسلم<sup>(٨)</sup>.

(١) (ج ٥/ص ٢٢٢١، رقمه: ٥٦١٢).

(٢) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: دُرُنُوكًا: سِتْرٌ لَهُ حَمْلٌ. وَقَالَ ابْنُ قَتِيْبَةَ: الدَّرُنُوكُ: الْبَسَاطُ. وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هُوَ ثَوْبٌ غَلِيظٌ لَهُ حَمْلٌ إِذَا فُرِشَ فَهُوَ بَسَاطٌ، وَإِذَا عُلِقَ فَهُوَ سِتْرٌ. «النهاية» (ص ٤٣٠)، و«غريب الحديث» لابن قتيبة (ج ٢/ص ١٧٠)، و«فتح الباري» (ج ١١/ص ٥٨٧).

(٣) كِتَابُ: اللِّبَاسُ، بَابُ: مَا وَطِئَ مِنَ التَّصَاوِيرِ (ج ٥/ص ٢٢٢١، رقمه: ٥٦١١).

(٤) كِتَابُ: اللِّبَاسُ وَالزَّيْنَةُ، بَابُ: تَحْرِيمُ صُورِ الْحَيَوَانَ (ج ٣/ص ١٣٢٧-١٣٢٨، رقمه: ٢١٠٧).

(٥) كِتَابُ: الزَّيْنَةُ، بَابُ: التَّصَاوِيرِ، (ج ٥/ص ٥٠٢، رقمه: ٩٧٨١).

(٦) رَأَتْ: أَبْطَأُ. «النهاية في غريب الأثر» (ص ٣٨٧).

(٧) كِتَابُ: اللِّبَاسُ، بَابُ: لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ (ج ٥/ص ٢٢٢٢، رقمه: ٥٦١٥).

(٨) كِتَابُ: اللِّبَاسُ وَالزَّيْنَةُ، بَابُ: تَحْرِيمُ تَصْوِيرِ صُورَةِ الْحَيَوَانَ، وَتَحْرِيمُ اتِّخَاذِ مَا فِيهِ صُورَةٌ غَيْرَ مَمْتَهَنَةٍ

١٢ [١٠]. عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ». قَالَ: بُسْرٌ ثُمَّ اشْتَكَى زَيْدٌ، فَعَذَنَاهُ، فَإِذَا عَلَى بَابِهِ سِتْرٌ فِيهِ صُورَةٌ، فَقُلْتُ لَعَبِيدِ اللَّهِ رَيْبٌ مَيْمُونَةٌ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَلَمْ يُخْبِرْنَا زَيْدٌ عَنِ الصُّورِ يَوْمَ الْأَوَّلِ؟ فَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: أَلَمْ تَسْمَعْهُ حِينَ قَالَ: «إِلَّا رَقْمًا فِي ثَوْبٍ». رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>، والنسائي<sup>(٣)</sup>، وأبو داود<sup>(٤)</sup>، والترمذي<sup>(٥)</sup>.

١٣ [١١]. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْمٍ لَمْ يَرَهُ كُلَّفٌ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ وَلَنْ يَفْعَلَ، وَمَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارُهُونَ أَوْ يَقْرُونَ مِنْهُ صُبٌّ فِي أُذُنِهِ الْآنُكَ<sup>(١)</sup> يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةً عَذَّبَ، وَكُلَّفٌ أَنْ يَنْفَخَ فِيهَا وَلَيْسَ بِنَافِخٍ». رواه البخاري<sup>(٢)</sup>—واللفظ له—، وأبو

= بالفرش ونحوه، وأن الملائكة عليهم السلام لا يدخلون بيتًا فيه صورة ولا كلب (ج ٣ / ص ١٣٢٥، رقمه: ٢١٠٤).

(١) كتاب: اللباس، باب: من كره القعود على الصور (ج ٥ / ص ٢٢٢٢، رقمه: ٥٦١٣).

(٢) كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان، وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتحنة بالفرش ونحوه، وأن الملائكة عليهم السلام لا يدخلون بيتًا فيه صورة ولا كلب (ج ٣ / ص ١٣٢٦، رقمه: ٢١٠٦).

(٣) كتاب: الزينة، باب: التصاوير (ج ٧-٨ / ص ٦٠٢، رقمه: ٥٣٦٥).

(٤) كتاب: اللباس، باب: في الصور (ج ٤ / ص ٢٤٨، رقمه: ٤١٥٥).

(٥) كتاب: الأدب، باب: ما جاء أن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه صورة ولا كلب (ج ٣ / ص ٥٣٩، رقمه: ٢٨٠٤).

(٦) الأُنْكَ: الأُسْرُبُ، وهو الرِّصَاصُ، وقال ابن الأثير: هو الرِّصَاصُ الأبيض. وقيل الأسود. وقيل الخالص منه. «النهاية» (ص ٥١)، و«لسان العرب» (ج ١٠ / ص ٣٩٤).

(٧) كتاب: التعبير، باب: من كذب في حلمه (ج ٦ / ص ٢٥٨١، رقمه: ٦٦٣٥).

داود<sup>(١)</sup>، والنسائي<sup>(٢)</sup>.

١٤ [١٢]. عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ». رواه البخاري<sup>(٣)</sup>، ومسلم<sup>(٤)</sup>.  
وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ تَمَائِيلَ». رواه البخاري<sup>(٥)</sup>، ومسلم<sup>(٦)</sup>، والترمذي<sup>(٧)</sup>، وابن ماجه<sup>(٨)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٩)</sup>.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

١٥ [١٣]. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَيْتَ فَوَجَدَ فِيهِ صُورَةَ إِبْرَاهِيمَ وَصُورَةَ مَرْيَمَ، فَقَالَ: «أَمَا لَهُمْ فَقَدْ سَمِعُوا أَنَّ

(١) كتاب: الأدب، باب: الرؤيا (ج ٥/ص ١٧٩، رقمه: ٥٠٢٤).

(٢) كتاب: الزينة، باب: ذكر ما يكلف أصحاب الصور يوم القيامة (ج ٨/ص ٦٠٥، رقمه: ٥٣٧٤).

(٣) كتاب: المغازي، باب: شهود الملائكة (٤/ ١٤٧٠، رقمه: ٣٧٨٠).

(٤) كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان (٣/ ١٣٢٦، رقمه: ٢١٠٦).

(٥) كتاب: بدء الخلق، باب: إذا قال أحدكم: آمين، والملائكة في السماء، فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه (٣/ ١١٧٩، رقمه: ٣٠٥٣).

(٦) كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان، وتحريم اتخاذ ما فيه صورة غير ممتنة بالفرش ونحوه، وأن الملائكة عليهم السلام لا يدخلون بيتا فيه صورة ولا كلب (٣/ ١٣٢٦، رقمه: ٢١٠٦) وليس في رواية مسلم ذكر التماثيل.

(٧) كتاب: الأدب، باب: ما جاء أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة ولا كلب (ج ٣/ص ٥٣٩، رقمه: ٣٨٠٤).

(٨) كتاب: اللباس، باب: الصور في البيت (ج ٣/ص ٢٨٨، رقمه: ٣٦٤٩).

(٩) كتاب: الزينة، باب: التصوير، (ج ٥/ ٥٠٠، رقمه: ٩٧٦٨، ٩٧٦٩، ٩٧٧٠، ٩٧٧٦).

الْمَلَائِكَةُ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ. هَذَا إِبْرَاهِيمُ مُصَوَّرٌ فَمَا لَهُ يَسْتَقْسِمُ». رواه البخاري<sup>(١)</sup> -واللفظ له-، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٢)</sup>، وفي لفظ النسائي: «أما هم فقد سمعوا أن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه صورة، هذا إبراهيم مصور فَمَا بِالْهُ يَسْتَقْسِمُ؟!».

١٦ [١٤]. عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَعَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ وَآكِلَ الرِّبَا، وَمُوكِلَهُ وَنَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَكَسْبِ الْبَغِيِّ، وَلَعَنَ الْمُصَوِّرِينَ». رواه البخاري<sup>(٣)</sup>.

١٧ [١٥]. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَبَى أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ وَفِيهِ الْأَلِهَةُ؛ فَأَمَرَ بِهَا فَأُخْرِجَتْ. فَأُخْرِجَ صُورَةُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ فِي أَيْدِيهِمَا مِنَ الْأَزْلَامِ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَاتِلَهُمُ اللَّهُ لَقَدْ عَلِمُوا مَا اسْتَقْسَمُوا بِهَا قَطُّ». ثُمَّ دَخَلَ الْبَيْتَ فَكَبَّرَ فِي نَوَاحِي الْبَيْتِ، وَخَرَجَ وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ. رواه البخاري<sup>(٤)</sup> -واللفظ له-، وأبو داود<sup>(٥)</sup>.

وفي رواية أخرى للبخاري<sup>(٦)</sup> عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا رَأَى الصُّورَ فِي الْبَيْتِ، لَمْ يَدْخُلْ حَتَّى أَمَرَ بِهَا فَمُحِيتَ وَرَأَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِمَا السَّلَامَ بِأَيْدِيهِمَا الْأَزْلَامَ، فَقَالَ: «قَاتِلَهُمُ اللَّهُ! وَاللَّهِ، إِنْ اسْتَقْسَمَا بِالْأَزْلَامِ قَطُّ».

(١) كتاب: الأنبياء، باب: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ النساء: [١٢٥] (ج ٣/ص ١٢٢٣، رقمه: ٣١٧٣).

(٢) كتاب: الزينة، باب: التصاوير (ج ٥/ص ٥٠٠، رقمه: ٩٧٧٢).

(٣) كتاب: البيوع، باب: موكل الربا (ج ٢/ص ٧٣٥، رقمه: ١٩٨٠).

(٤) كتاب: الحج، باب: من كبر في نواحي الكعبة (ج ٢/ص ٥٨٠، رقمه: ١٥٢٤).

(٥) كتاب: المناسك، باب: الصلاة في الكعبة (ج ٥/ص ٣٩٨، رقمه: ١٧٣٢).

(٦) كتاب: الأنبياء، باب: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ النساء: [١٢٥] (ج ٣/ص ١٢٢٣، رقمه: ٣١٧٤).

١٨ [١٦]. عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمْ يَكُنْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا فِيهِ تَصَالِيبٌ<sup>(١)</sup>، إِلَّا نَقَضَهُ. رواه البخاري<sup>(٢)</sup>، وأبو داود<sup>(٣)</sup>، والنسائي في السنن الكبرى<sup>(٤)</sup>.

١٩ [١٧]. عَنْ أَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ قَالَ، قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَلَا أبعثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنْ لَا تَدَعَ نَمَثًا إِلَّا طَمَسْتَهُ وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ وَلَا صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا». رواه مسلم<sup>(٥)</sup>، وأبو داود<sup>(٦)</sup>، والترمذي<sup>(٧)</sup>، والنسائي<sup>(٨)</sup> بلفظ: «وَلَا صُورَةً فِي بَيْتٍ إِلَّا طَمَسْتَهَا».

٢٠ [١٨]. عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: وَاعَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي سَاعَةٍ يَأْتِيهِ فِيهَا فَجَاءَتْ تِلْكَ السَّاعَةُ وَلَمْ يَأْتِهِ وَفِي يَدِهِ عَصَا فَالْقَاهَا مِنْ يَدِهِ. وَقَالَ: «مَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَا رُسُلَهُ». ثُمَّ انْفَقَتْ فَإِذَا جَرَوْ كَلْبٍ تَحْتَ سَرِيرِهِ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ مَتَى دَخَلَ هَذَا الْكَلْبُ هَاهُنَا؟». فَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا دَرَيْتُ، فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ. فَجَاءَ جَبْرِيلُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَاعَدْتَنِي فَجَلَسْتُ لَكَ فَلَمْ تَأْتِ». فَقَالَ: «مَنْعَنِ الْكَلْبُ الَّذِي كَانَ فِي بَيْتِكَ إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ

(١) تصاليب أي صورة الصليب، قال ابن قتيبة: هو الثوب الذي يصور فيه كهية الصليب. «غريب الحديث» لابن قتيبة (ج ٢/ ص ٢٧١).

(٢) كتاب: اللباس، باب: نقض الصور (ج ٥/ ٢٢٢٠، رقمه: ٥٦٠٨).

(٣) كتاب: اللباس، باب: في الصليب (ج ٤/ ص ٢٤٦، رقمه: ٤١٥١).

(٤) كتاب: الزينة، باب: التصاوير (ج ٥/ ٥٠٤، رقمه: ٩٧٩١).

(٥) كتاب: الجنائز، باب: الأمر بتسوية القبر (ج ٢/ ص ٥٥٥، رقمه: ٩٦٩).

(٦) كتاب: الجنائز، باب: في تسوية القبر (ج ٣/ ص ٢١٥، رقمه: ٣٢١٨).

(٧) كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في تسوية القبور (ج ٢/ ص ١٥١، رقمه: ١٠٤٩).

(٨) كتاب: الجنائز، باب: تسوية القبور إذا رفعت (ج ٣-٤/ ص ٣٩٣، رقمه: ٢٠٣٠).

وَلَا كَلْبٌ». رواه مسلم<sup>(١)</sup> - واللفظ له -، وابن ماجه<sup>(٢)</sup>.

٢١ [١٩]. عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا وَاجِمًا<sup>(٣)</sup> فَقَالَتْ: مَيْمُونَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَقَدْ اسْتَنْكَرْتُ هَيْتَكَ مُنْذُ الْيَوْمِ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ جِبْرِيلَ كَانَ وَعَدَنِي أَنْ يَلْقَانِي اللَّيْلَةَ فَلَمْ يَلْقَنِي، أَمْ وَاللَّهِ! مَا أَخْلَفَنِي». قَالَتْ: فَظَلَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَهُ ذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ. ثُمَّ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ جِرْوُ كَلْبٍ تَحْتَ فُسْطَاطٍ لَنَا، فَأَمَرَبِهِ، فَأُخْرِجَ. ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ مَاءً فَنَضَحَ مَكَانَهُ فَلَمَّا أَمْسَى لَقِيَهُ جِبْرِيلُ. فَقَالَ لَهُ: «قَدْ كُنْتَ وَعَدْتَنِي أَنْ تَلْقَانِي الْبَارِحَةَ». قَالَ: «أَجَلٌ وَلَكِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ». فَأَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَئِذٍ فَأَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ حَتَّى إِنْهُ يَأْمُرُ بِقَتْلِ كَلْبِ الْحَائِطِ الصَّغِيرِ وَيَتْرُكُ كَلْبَ الْحَائِطِ الْكَبِيرِ. رواه مسلم<sup>(٤)</sup>، وأبو داود<sup>(٥)</sup>، والنسائي<sup>(٦)</sup>.

٢٢ [٢٠]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ تَمَائِيلٌ أَوْ تَصَاوِيرُ». رواه مسلم<sup>(٧)</sup>.

٢٣ [٢١]. عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا

(١) كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة حيوان (ج ٣ / ص ١٣٢٥، رقمه: ٢١٠٤).

(٢) كتاب: اللباس، باب: الصور في البيت (ج ٣ / ص ٢٨٩، رقمه: ٣٦٥١).

(٣) واجمًا: مهتمًا والواجم الذي أسكته الهم وعلته الكآبة. «النهاية» (ص ٩٦١).

(٤) كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة حيوان (ج ٣ / ص ١٣٢٤، رقمه: ٢١٠٥).

(٥) كتاب: اللباس، باب: في الصور (ج ٤ / ص ٢٤٩، رقمه: ٤١٥٧).

(٦) كتاب: الصيد، باب: امتناع الملائكة من دخول بيت فيه كلب (ج ٧ / ص ٢١١، رقمه: ٤٢٩٤).

(٧) كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان (ج ٣ / ص ١٣٣٢، رقمه: ٢١١٢).

تَمَائِيلُ». قَالَ فَاتَيْتُ عَائِشَةَ فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا يُخْبِرُنِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا تَمَائِيلُ». فَهَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ ذَلِكَ؟، فَقَالَتْ: لَا وَلَكِنْ سَأَحَدُكُمْ مَا رَأَيْتُهُ فَعَلَ. رَأَيْتُهُ خَرَجَ فِي غَزَاتِهِ، فَأَخَذْتُ نَمَطًا<sup>(١)</sup> فَسَرَرْتُهُ عَلَى الْبَابِ. فَلَمَّا قَدِمَ فَرَأَى النَّمَطَ، عَرَفْتُ الْكَرَاهِيَةَ فِي وَجْهِهِ فَجَذَبَهُ حَتَّى هَتَكَهُ أَوْ قَطَعَهُ. وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَكْسُو الْحِجَارَةَ وَالطِّينَ». قَالَتْ: فَقَطَعْنَا مِنْهُ وَسَادَتَيْنِ وَحَشَوْنَهُمَا لِيَفَا، فَلَمْ يَعِبْ ذَلِكَ عَلَيَّ». رواه مسلم<sup>(٢)</sup>، وأبو داود<sup>(٣)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٤)</sup>.

٢٤ [٢٢]. عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ الْكَأَبَةُ<sup>(٥)</sup>، فَسَأَلْتُهُ مَا لَهُ فَقَالَ: «لَمْ يَأْتِنِي جِبْرِيلُ مُنْذُ ثَلَاثٍ». قَالَ: فَإِذَا جَرُّوْ كَلْبٍ بَيْنَ يَدَيْهِ فَأَمَرَهُ، فَقُتِلَ. فَبَدَا لَهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَبَهَشَ<sup>(٦)</sup> إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ رَأَاهُ، فَقَالَ: «لَمْ تَأْتِنِي». فَقَالَ: «إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا تَصَاوِيرُ». رواه أحمد<sup>(٧)</sup>، وهو صحيح الإسناد وقد صححه الألباني<sup>(٨)</sup>.

(١) النمط: نوع من البسط له خمل رقيق. «النهاية» (ص ٩٣).

(٢) كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم صور الحيوان (ج ٣/ ص ١٣٢٧، رقمه: ٢١٠٧).

(٣) كتاب: اللباس، باب: في الصور (ج ٤/ ص ٢٤٧، رقمه: ٤١٥٣).

(٤) كتاب: الزينة، باب: التّصاویر (ج ٨/ ص ٤٩٩، رقمه: ٩٧٦٣).

(٥) الكأبة: تغير النفس بالانكسار من شدة الهمّ والمُحْزن. «النهاية» (ص ٧٨٧).

(٦) بهش: يقال للإنسان إذا نظر إلى الشيء فأعجبه واشتهاه وأسرع نحوه. «النهاية» (ص ٩٥).

(٧) (ج ٨/ ص ١٨٠، رقمه: ٢١٨٣١).

(٨) «صحيح التّرجيب والترهيب» (ج ٣/ ص ٢٠٠، رقمه: ٣١٠٦).

٢٥[٢٣]. عن عُبيدِ اللهِ بن عبد الله بن عُتبة، أَنَّهُ دخل على أبي طَلْحَةَ  
الْأَنْصَارِيِّ يَعُودُهُ. قال: فَوَجَدْتُ عِنْدَهُ سَهْلَ بن حُنَيْفٍ. قال: فدَعَا أَبُو طَلْحَةَ  
إِنْسَانًا يَنْزِعُ نَمَطًا تَحْتَهُ. فقال له سَهْلٌ: لِمَ تَنْزِعُهُ؟ فقال: لِأَنَّ فِيهِ تَصَاوِيرَ. وقد  
قال فيه النبي ﷺ ما قد عَلِمْتَ. قال سَهْلٌ: أو لم يَقُلْ: «إِلَّا مَا كَانَ رَقْمًا  
فِي ثَوْبٍ». فقال: بَلَى وَلَكِنَّهُ أَطْيَبُ لِنَفْسِي. رواه الترمذي<sup>(١)</sup>، والنسائي في «السنن  
الكبرى»<sup>(٢)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٣)</sup>، وابن حبان<sup>(٤)</sup>. وقال الترمذي: «هذا حَدِيثٌ  
حَسَنٌ صَحِيحٌ». وصححه الألباني<sup>(٥)</sup>، وهو كما قالوا.

٢٦[٢٤]. عن علي رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَانِي جَبْرِيلُ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لِي: أَتَيْتَكَ الْبَارِحَةَ، فَلَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَكُونَ دَخَلْتُ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ عَلَى  
الْبَابِ تَمَائِيلٌ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ قِرَامٌ سَثَرٍ فِيهِ تَمَائِيلٌ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ كَلْبٌ فَمَرَّ  
بِرَأْسِ التَّمْثَالِ الَّذِي فِي الْبَيْتِ يُقَطِّعُ فَيَصِيرُ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ، وَمُرَّ بِالسَّثَرِ فَلْيُقْطَعْ  
فَلْيُجْعَلْ مِنْهُ وَسَادَتَيْنِ مَبْنُودَتَيْنِ تُوْطَأَانِ وَمُرَّ بِالْكَلْبِ فَلْيُخْرِجْ». رواه أبو داود<sup>(٦)</sup>،  
والترمذي<sup>(٧)</sup>، والنسائي<sup>(٨)</sup>، وأحمد<sup>(٩)</sup>، وابن حبان<sup>(١٠)</sup>.

(١) كتاب: اللباس، باب: ما جاء في المصورين (ج ٢/ ص ٥٩٠، رقمه: ٤٧٥١).

(٢) كتاب: الزينة، باب: التصاویر (ج ٥/ ص ٤٩٩، رقمه: ٩٧٦٦).

(٣) (ج ٥/ ص ١٠٤، رقمه: ٤٧٣١).

(٤) (ج ١٣/ ص ١٦٢، رقمه: ٥٨٥١).

(٥) «غاية المرام» (ص ١٠٢، رقمه: ١٣٤).

(٦) كتاب: اللباس، باب: في الصور (ج ٤/ ص ٢٠٦، رقمه: ٤١٥٨).

(٧) كتاب: الأدب، ما جاء أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة ولا كلب (ج ٣/ ص ٥٤٠، رقمه: ٢٨٠٦).

(٨) كتاب: الزينة، باب: ذكر أشد الناس عذاباً (ج ٨/ ص ٦٠٧، رقمه: ٥٣٨٠).

(٩) (ج ٣/ ص ١٧٢، رقمه: ٨٠٥١)، و(ج ٣/ ص ١٧٩، رقمه: ٨٠٨٥).

(١٠) (ج ٣/ ص ١٦٤، رقمه: ٥٨٥٣)، و(ج ١٣/ ص ١٦٥، رقمه: ٥٨٥٤).

ولفظ الترمذي<sup>(١)</sup>: «أَنَّهُ كَانَ فِي بَابِ الْبَيْتِ تِمْنَالُ الرَّجَالِ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ قِرَامٌ سِتْرٌ فِيهِ تَمَائِيلٌ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ كَلْبٌ». قَالَ الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

ولفظ النسائي: «اسْتَأْذَنَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «ادْخُلْ». فَقَالَ: «كَيْفَ ادْخُلُ وَفِي بَيْتِكَ سِتْرٌ فِيهِ تَصَاوِيرُ؟ فَإِنَّمَا أَنْ تُقَطَعَ رُءُوسُهَا أَوْ تُجْعَلَ بِسَاطًا يُوطَأُ فَإِنَّا مَعَشَرَ الْمَلَائِكَةِ لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ تَصَاوِيرُ»، وَفِي رَوَايَةِ أَحْمَدَ عَنْهُ بَلْفُظٌ: «تَمْنَالُ رَجُلٍ»، وَفِي رَوَايَةٍ: «إِنَّ فِي الْبَيْتِ سِتْرًا فِي الْحَائِطِ فِيهِ تَمَائِيلٌ فَاقْطَعُوا رُءُوسَهَا فَاجْعَلُوهَا بِسَاطًا أَوْ وَسَائِدَ فَأَوْطِئُوهُ فَإِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ تَمَائِيلٌ».

قلت: هذا إسناد صحيح. وقال الألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٢)</sup>: «وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم».

٢٧ [٢٥]. عن عمر رضي الله عنه أنه قال لعظيم النصارى: إِنَّا لَا نَدْخُلُ كَنَائِسَكُمْ<sup>(٣)</sup> مِنْ أَجْلِ التَّمَائِيلِ الَّتِي فِيهَا الصُّورُ. وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُصَلِّي فِي الْبَيْعَةِ إِلَّا بَيْعَةً فِيهَا تَمَائِيلٌ. رواه البخاري تعليقا<sup>(٤)</sup>، ووصله عبد الرزاق<sup>(٥)</sup>، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٦)</sup>.

(١) كتاب: الأدب، باب: ما جاء أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة (ج ٣/ ص ٥٤٠، رقمه: ٢٨٠٦).

(٢) (ج ١/ ص ٦٩١، رقمه: ٣٥٦).

(٣) وذكر ابن حجر في «الفتح» هذا العظيم بأن اسمه: قُسْطَنْطِين، وقال: «سَمَاهُ مُسْلِمَةُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيَّةِ عَنْ عَمِّهِ أَبِي مُسَجَّعَةَ بْنِ رَبِيعٍ عَنْ عُمَرَ فِي قِصَّةٍ طَوِيلَةٍ». «فتح الباري» (ج ٢/ ص ١٥٨).

(٤) كتاب: المساجد، باب: الصلاة في البيعة (ج ١/ ص ١٦٧).

(٥) (ج ١/ ص ٣١١، رقمه: ١٦١٣).

(٦) (ج ١١/ ص ٧٨، رقمه: ١٤٩٢٩).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

انفرد الله عز وجل بصفات الكمال، كمال في الذات وكمال في الصفات، فلا أحد يشابهه سبحانه في ذاته ولا صفاته. وقد جاء نفى مشابهة الخلق لله سبحانه وتعالى في نصوص الكتاب والسنة، والتحذير لمن يلحد في أسمائه أو ادعى مشابهة الخالق سبحانه في صفاته، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾<sup>(٢)</sup>. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وقد عَلِمَ أن عدم الفرق والمباينة بين الخالق وصفاته، والمخلوق وصفاته خطأ وضلال، لم يذهب إليه أحد من سلف الأمة وأئمتها»<sup>(٣)</sup>.

والمصور إذا صور ذوات الأرواح، فإنه يضاهي الله عز وجل في توحيده؛ لهذا كان التصوير محرماً شديداً التحريم متوعداً عليه بالعذاب الشديد، وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم من تصوير ذوات الأرواح، ونهى صلى الله عليه وسلم عن تعليق الصور على الجدران ونحوها. وعن نصب التماثيل ومنها النصب التذكارية؛ لأن ذلك وسيلة إلى الشرك. فإن أول شرك وقع في الأرض كان بسبب التصوير ونصب الصور. وفي «صحيح البخاري»<sup>(٤)</sup> عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: «أَنَّ وَدَّاءَ وَسَوَاعَا وَيَعُوثَ

(١) سورة الأعراف: [١٨٠].

(٢) سورة الشورى: [١١].

(٣) «جامع الرسائل» (ج ١/ ص ٤٩٩).

(٤) كتاب: التفسير، باب: سورة نوح (ج ٤/ ص ١٨٧٣، رقمه: ٤٦٣٦).

وَيَعُوقَ وَنَسْرًا أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ أَنْ انصُبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا، وَسَمُّوْهَا بِأَسْمَائِهِمْ فَفَعَلُوا فَلَمْ تُعْبَدْ حَتَّى إِذَا هَلَكَ أَوْلَئِكَ وَتَنَسَّخَ الْعِلْمُ عُبِدَتْ<sup>(١)</sup>. ولما بعث الله نبيه نوحًا عليه السلام ينهى عن الشرك الذي حصل بسبب تلك الصورة التي نصبت امتنع قومه من قبول دعوته، وأصروا على عبادة تلك الصورة المنصوبة التي تحولت إلى أوثان، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾<sup>(١)</sup> وهذه أسماء الرجال الذين صورت لهم تلك الصور على أشكالهم إحياء لذكراهم وتعظيمًا لهم.

فأل أمرهم إلى الشرك بالله ومعاندة رسله، مما سبب إهلاكهم بالطوفان، ومقتهم عند الله. ولهذا لعن النبي ﷺ المصورين. وأخبر أنهم أشد الناس عذابًا يوم القيامة. وأمر بطمس الصور. وأخبر أن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه صورة.

كل ذلك من أجل مفسدها وشدة مخاطرها على الأمة في عقيدتها، فإن أول شرك وقع في الأرض كان بسبب نصب الصور، وسواء كان هذا النصب للصور والتمثيل في المجالس أو الميادين أو الحدائق، فإنه محرم شرعًا؛ لأنه وسيلة إلى الشرك وفساد العقيدة.

وسد ذرائع الشرك ووسائله من أعظم ما تعني به الشريعة، فهو بمثابة الحماية والمناعة لأصحاب العقيدة الصحيحة من الوقوع في الشرك.

(١) سورة نوح: [٢٣].

قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى<sup>(١)</sup>: «فاتخاذ الصور الحيوانية تشبه بخلق الله، وكذب على الخلقة الإلهية وتمويه وتزوير، فلذلك زجر الشارع عنه».

قال الشيخ/ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ -حفظه الله-<sup>(٢)</sup>: «أولاً: أن التوحيد هو ألا يجعل لله نداً فيما يستحقه جل وعز والتصوير تنديد من جهة أن المصور جعل فعله نداً لفعل الله جل وعز ولهذا يدخل الراضي بصنيع المصور في قول الله جل وعز: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٢٢) إذ ذلك حقيقته أنه جعل هذا المصور شريكاً لله جل وعز في هذه الصفة، مع أن تصويره ناقص وتصوير الله جل وعز على جهة الكمال، لكن من جهة الاعتقاد لما جعل هذا المخلوق مصوراً والله جل وعز هو الذي ينفرد بتصوير المخلوقات كما يشاء، كان من كمال التوحيد أن لا يرضى بالتصوير، وأن لا يفعل أحد هذا الشيء، لأن ذلك لله جل وعز فالتصوير من حيث الفعل مناف لكمال التوحيد.

ثانياً: أن التصوير وسيلة من وسائل الشرك بالله جل وعز والشرك ووسائله يجب صدها وغلق الباب المؤدي إليها؛ لأنها تفضي بالناس إلى الإشراك، فمناسبة الباب لكتاب التوحيد من جهتين:

الجهة الأولى: جهة المضاهاة بخلق الله، والتمثل بخلق الله جل وعز وبصفته واسمه.

(١) «كتاب التوحيد» (ص ١٩٢).

(٢) «التمهيد لشرح كتاب التوحيد» (ص ٥٥٦).

(٣) سورة البقرة: [٢٢].

الجهة الثانية: أنه وسيلة للإشراك، نعم قد لا يشرك بالصورة المعينة التي عملت، ولكن الصورة من حيث الجنس هي وسيلة -ولا شك- من وسائل الإشراك؛ فإن شرك كثير من المشركين كان من جهة الصور، فكان من تحقيق التوحيد ألا تقر الصور، لأجل أن الصورة وسيلة من وسائل المشركين في عباداتهم.

وبهذا يتضح حكم التصوير في الشرع، وأنه حرام إلا في حالة الضرورة، ويلحق بالصورة المجسمات بل إن المجسمات أكبر حرمة من مجرد الصورة، لأنه يكون فيه تعليق للصور ويؤول إليه التعلق به، وقد ينشأ عنه تعظيمها، تعظيمًا قد يؤدي إلى عبادتها، كما أن فيها مضاهاة لخلق الله عز وجل. قال النووي<sup>(١)</sup> في قوله صلى الله عليه وسلم: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا»: «فَقِيلَ هِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَنْ فَعَلَ الصُّورَةَ لِتُعْبَدَ، وَهُوَ صَانِعُ الْأَصْنَامِ، وَنَحْوَهَا، فَهَذَا كَافِرٌ، وَهُوَ أَشَدُّ عَذَابًا، وَقِيلَ: هِيَ فِيمَنْ قَصَدَ الْمَعْنَى الَّذِي فِي الْحَدِيثِ مِنْ مُضَاهَاةِ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاعْتَقَدَ ذَلِكَ، فَهَذَا كَافِرٌ لَهُ مِنْ أَشَدِّ الْعَذَابِ مَا لِلْكَفَّارِ، وَيَزِيدُ عَذَابَهُ بِزِيَادَةِ قُبْحِ كُفْرِهِ.

فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا الْعِبَادَةَ وَلَا الْمُضَاهَاةَ، فَهُوَ فَاسِقٌ صَاحِبُ ذَنْبٍ كَبِيرٍ، وَلَا يَكْفُرُ كَسَائِرِ الْمَعَاصِي».

وهذا في الفاعل جزاء ما فعله من معصية عظيمة. أما التصوير كفعل فعله شخص، فهو محرم شديد التحريم.

قال الإمام النووي: «أَمَّا اتِّخَاذُ الْمُصَوِّرِ فِيهِ صُورَةُ حَيَوَانٍ؛ فَإِنْ كَانَ مُعَلَّقًا

(١) «شرح النووي على مسلم» (ج ١٤ / ص ٣٣٩).

عَلَى حَائِطٍ أَوْ ثَوْبٍ مَلْبُوسٍ أَوْ عِمَامَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُعَدُّ مُمْتَهَنًا فَهُوَ حَرَامٌ، وَإِنْ كَانَ فِي بَسَاطٍ يُدَاسُ وَمِخْدَةٌ وَوِسَادَةٌ وَنَحْوَهَا مِمَّا يُمْتَهَنُ فَلَيْسَ بِحَرَامٍ، وَلَا فَرْقٌ فِي هَذَا كُلِّهِ بَيْنَ مَا لَهُ ظِلٌّ، وَمَا لَا ظِلَّ لَهُ. هَذَا تَلْخِيسُ مَذْهَبِنَا فِي الْمَسْأَلَةِ، وَبِمَعْنَاهُ قَالَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَهُوَ مَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِمْ. قَالَ آخَرُونَ: يَجُوزُ مِنْهَا مَا كَانَ رَقْمًا فِي ثَوْبٍ سِوَا أُمَّتِهِنَّ أَمْ لَا، وَسِوَا عُلُقٍ فِي حَائِطٍ أَمْ لَا، وَكَرِهُوا مَا كَانَ لَهُ ظِلٌّ، أَوْ كَانَ مُصَوَّرًا فِي الْحَيَاطَانِ وَشِبْهَيْهَا، سِوَا كَانَ رَقْمًا أَوْ غَيْرَهُ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ فِي بَعْضِ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ: «إِلَّا مَا كَانَ رَقْمًا فِي ثَوْبٍ» وَهَذَا مَذْهَبُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ. وَأَجْمَعُوا عَلَى مَنَعِ مَا كَانَ لَهُ ظِلٌّ، وَوُجُوبِ تَغْيِيرِهِ. قَالَ الْقَاضِي: إِلَّا مَا وَرَدَ فِي اللَّعِبِ بِالْبَنَاتِ لِصِغَارِ الْبَنَاتِ، وَالرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ، لَكِنْ كَرِهَ مَالِكٌ شِرَاءَ الرَّجُلِ ذَلِكَ لِابْنَتِهِ. وَادَّعَى بَعْضُهُمْ أَنَّ إِبَاحَةَ اللَّعِبِ لَهُنَّ بِالْبَنَاتِ مَنْسُوخٌ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

والرقم في الثواب لا يجوز على إطلاقه؛ بل بشروط منها ألا يكون من ذوات الأرواح وأن يكون في ممتهن.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: «حَاصِلُ مَا فِي اتِّخَاذِ الصُّورِ؛ أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ ذَاتَ أَجْسَامٍ حَرَّمَ بِالْإِجْمَاعِ وَإِنْ كَانَتْ رَقْمًا فَأَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ:  
الْأَوَّلُ: يَجُوزُ مُطْلَقًا عَلَى ظَاهِرِ قَوْلِهِ إِلَّا رَقْمًا فِي ثَوْبٍ.  
الثَّانِي: الْمَنَعُ مُطْلَقًا حَتَّى الرَّقْمِ.

(١) «شرح النووي على مسلم» (ج ١٤ / ص ٣٢٨).

الثَّالِثُ: إِنْ كَانَتْ الصُّورَةُ بَاقِيَةَ الْهَيْئَةِ قَائِمَةً الشَّكْلَ حَرْمٌ وَإِنْ قُطِعَتْ الرَّأْسُ أَوْ تَفَرَّقَتْ الْأَجْزَاءُ جَازٌ، قَالَ وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ .

الرَّابِعُ: إِنْ كَانَ مِمَّا يُمْتَنَنْ جَازٌ، وَإِنْ كَانَ مُعَلَّقًا لَمْ يَجُزْ<sup>(١)</sup> .

والذي يظهر أن القول الثالث هو الصواب؛ لفعل عائشة رضي الله عنها في الستر وأيضاً حديث النمرقة، وأمر جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم بقطع رأس صورة التمثال كل هذه الأحاديث تدل على أن التغيير الذي تصير به الصورة حلالاً، هو التغيير من الوضع الذي تكون فيه كاملة إلى وضع آخر تتجزأ فيه ويتغير شكلها الأصلي بحيث لا يتضح بها أنها صورة كائن حي .

ويتلخص من هذه الأحاديث الأحكام التالية :

١ . تحريم تصوير ذوات الأرواح مطلقاً؛ فما كان له ظل، فبالإجماع، وما كان غير مجسم ولا ظل له، فلعموم فعل النبي صلى الله عليه وسلم عندما رأى التصاوير في الستر الذي عند عائشة رضي الله عنها وهتكه له، وتلون وجهه، وقوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُصَوِّرُونَ هَذِهِ الصُّورَ» . وهذا اللفظ ونحوه، صريح في دخول الصور في الستور ونحوها، التي لا جسم لها، «وأما قوله في حديث أبي طلحة وسهل بن حنيف: «إِلَّا رَقْمًا فِي ثَوْبٍ» . فهذا استثناء من الصور المانعة من دخول الملائكة لا من التصوير، وذلك واضح من سياق الحديث، والمراد بذلك إذا كان الرقم في ثوب ييسط ويمتن، ومثله الوسادة الممتهنة كما يدل عليه حديث عائشة رضي الله عنها المتقدم في قطعها الستر وجعله وسادة أو وسادتين<sup>(٢)</sup> .

(١) «الفتح» (ج ١١ / ص ٥٩١) .

(٢) «الجواب المفيد في حكم التصوير» (ص ١٢) .

والملائكة الذين لا يدخلون البيت الذي فيه صورة هم ملائكة الرحمة والبركة، أما الحفظة؛ فإنهم لا يفارقون الإنسان للكتابة والإحصاء.

قال النووي: «وأما هؤلاء الملائكة الذين لا يدخلون بيتاً فيه كلب أو صورة، فهم ملائكة يطوفون بالرحمة والتبريك والاستغفار، وأما الحفظة فيدخلون في كل بيت ولا يفارقون بني آدم في كل حال؛ لأنهم مأمورون بإحصاء أعمالهم وكتابتها»<sup>(١)</sup>.

٢. تحريم صور ذوات الأرواح، وإن كانت في ممتن إذا كان يشغل المسلم عن صلاته أو يذكره بأمور الدنيا. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ولا يسجد على الصورة؛ لأنه يشبه عبادة الصور، وأطلق الكراهة في الأصل؛ لأن المصلي معظم لله. قالوا: ولو لبس ثوباً فيه تصاوير كره؛ لأنه يشبه حامل الصنم، ولا يكره تماثيل غير ذي روح؛ لأنها لا تعبد»<sup>(٢)</sup>.

٣. أن هذا التحريم سببه أمران:

الأمر الأول: المضاهاة لخلق الله عز وجل، حيث إن الخلق من صفات الرب

سبحانه وتعالى، والمصور حين تصويره يضاهي بفعله هذا فعل الله سبحانه وتعالى.

الأمر الثاني: ما يؤدي إليه هذا التصوير من التعلق بهذه الصور وأصحابها،

وما قد يوصل إليه من الشراكيات أو القدح في التوحيد.

٤. جزاء المصورين من جنس عملهم، وهو أنهم يعذبون بما صوّروا مضاهاة

(١) «شرح النووي» (١٤/ ص ٣٣٢).

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم» (ج ١/ ص ١٣٤).

لخلق الله عز وجل وتنوع تعذيبهم فمرة بطلب نفخ الروح فيها، ومرة بالتعذيب بها، ومرة بتعجيزهم بخلق أصغر مخلوقات الله عز وجل.

٥. إن التغيير الذي تصير الصور بعده ليست حراماً، هو كهيئة ما لا روح فيه؛ وهو الذي يأتي على معالم الصورة فيغيرها حتى تصير على هيئة أخرى مباحة كالشجرة، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي «مَعَالِمِ الشُّنَنِ»<sup>(١)</sup>: «فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصُّورَةَ إِذَا غُيِّرَتْ بِأَنْ يُقَطَعَ رَأْسُهَا أَوْ تُحَلَّ أَوْ صَالُهَا حَتَّى يُغَيَّرَ هَيْئَتُهَا عَمَّا كَانَتْ لَمْ يَكُنْ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ بَأْسٌ».

وهنا عدة مسائل تتعلق بما استحدث من وسائل التصوير وما يتعلق بالتصوير من أمور؛ وهي كثيرة مثل إثبات الهوية والتصوير بالفيديو وصور المجلات والجرائد وصور الذكرى.

وهل حكم هذا التصوير بالآلات الحديثة يشمل حكم تحريم التصوير أم إن فيه تفصيلاً؟.

وحيث إن هذه أمور مستحدثة جديدة؛ فلا بد من الرجوع إلى أهل العلم في السنوات المتأخرة الذين عاصروا هذه الآلات وحاجة الناس في بعض الأوقات إلى التصوير بها، حتى تعرض المسألة وفق فقه الواقع وما تمليه الضرورة.

لذا سوف أعرض بعض الأسئلة التي وجهت إلى العلماء في هذا العصر وإجاباتهم عليها، للربط بين ما سبق الإشارة إليه من حكم التصوير في النصوص وأقوال أهل العلم في العصور القديمة، وبين ما يستجد من آلات تصوير وضرورة

---

(١) (٣/ص ٢٦١).

لاستخدامها وفهم العلماء لحكم الشرع فيها. وفي ذلك مسائل:

المسألة الأولى: عن حكم التصوير الفوتوغرافي هل يشمل حكم

تحريم التصوير.

أجابت اللجنة الدائمة لهيئة كبار العلماء: أنه يشمل الحكم، والاختلاف في

وسيلة التصوير وآلته لا يقتضي اختلافًا في الحكم<sup>(١)</sup>.

المسألة الثانية: حاجة الناس إلى وضع صورة في البطاقات الشخصية وحفاظ

النفوس ورخص قيادة السيارات وغيرها هل يجوز التصوير لمثل ذلك للضرورة.

فأجابت اللجنة: التصوير محرم؛ إلا بقدر الضرورة إن لم يجد مخلصاً من ذلك،

لقول الله عز وجل: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup> (٣).

كما ترى اللجنة أن التحريم يشمل الصور التي تكون من أجل الذكرى من

صور الصغار وغيرهم<sup>(٤)</sup>.

المسألة الثالثة: هل يعثم الحكم التصوير في التلفزيون والفيديو والأشرطة

والسينما وغيرها فهذا ما يراه العلامة ابن باز رحمه الله<sup>(٥)</sup>. كما ترى اللجنة الدائمة

أن حكم تحريم التصوير يشمل المجسمات للحرمين لما قد تشتمل عليه من

صور لمن بالحرم المكي من الطائفين والمصلين ولمن بالمسجد النبوي من

(١) «فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء» (ج ١/ ص ٤٦٠، فتوى رقم: ٣٣٧٤).

(٢) سورة الأنعام: [١١٩].

(٣) «فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء» (ج ١/ ص ٤٩٤، فتوى رقم: ١٤٥٢).

(٤) السابق (ج ١/ ص ٤٨٨، فتوى رقم: ٤٦٧٩).

(٥) «فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء» (ج ١/ ص ٤٦٦، فتوى رقم: ٥٨٠٧). يقصد أنه محرم.

المصلين والقراء وغيرهم، ولخروج صورة القبة الخضراء مع صورة المسجد النبوي مما يدفع بعض الناس إلى الاعتقاد في القباب وأهلها، وهذا يفضي إلى الشرك الأكبر، ولما يفضي إليه ذلك من مفسد أخرى<sup>(١)</sup>.

وفصل العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله: في حكم التصوير وأنه إذا كان له ظل وجسم على هيئة إنسان أو حيوان، فهذا حرام ولو فعله عبثاً ولو لم يقصد المضاهاة؛ لأن المضاهاة لا يشترط فيها القصد حتى لو وضع هذا التمثال لابنه لكي يهدئه به.

فإن قيل: أليس المحرم ما صور لتذكار قوم صالحين كما هو أصل الشرك في قوم نوح؟. أجيب: إن الحديث في لعن المصورين عام، لكن إذا انضاف إلى التصوير هذا القصد صار أشد تحريماً.

النوع الثاني: أن يصور صورة ليس لها جسم؛ بل بالتلوين والتخطيط، فهذا محرم أيضاً لعموم الأدلة.

النوع الثالث: أن تلتقط الصورة التقاطاً بأشعة معينة بدون أي تعديل أو تحسين من الملتقط، فهذا محل خلاف بين العلماء المعاصرين على قولين: القول الأول: أنها صورة وإذا كان كذلك، فإن حركة هذا الفاعل تعتبر تصويراً إذ لولا تحريكه إياها ما انطبعت هذه الصورة على هذه الورقة ونحن متفقون على أن هذه صورة فحركته تعتبر تصويراً فيكون داخلياً في العموم.

القول الثاني: أنها ليست بتصوير، لأن التصوير فعل المصور، وهذا الرجل ما

---

(١) المصدر السابق (ج ١/ ص ٤٧٤، فتوى رقم: ٥٥٧٦).

صورها في الحقيقة، وإنما التقطها بالآلة، والتصوير من صنع الله»<sup>(١)</sup>.

وقالوا: والأصل في الأعمال غير التعبدية: الحل إلا ما أتى الشرع بتحريمه

كما قيل:

والأصل في الأشياء حل وامنع عبادة إلا بإذن الشارح  
فإن يقع في الحكم شك فارجع للأصل في النوعين ثم اتبع

والقول بتحريم التصوير بالكاميرا أحوط، والقول بحله أقعد، لكن  
القول بالحل مشروط بأن لا يتضمن أمراً محرماً، فإن تضمن أمراً محرماً  
كتصوير امرأة أجنبية، أو شخص ليعلقه في حجرته تذكيراً له، أو يحفظه فيما  
يسمونه «ألبوم»؛ ل يتمتع بالنظر إليه وذكره، كان ذلك محرماً لأن اتخاذ  
الصور واقتناءها في غير ما يمتن حرام عند أهل العلم أو أكثرهم، كما دلت  
على ذلك السنة الصحيحة.

ولا فرق في حكم التصوير بين ما له ظل وهو المجسم، وما لا ظل له؛  
لعموم الأدلة في ذلك وعدم المخصص. ولا فرق أيضاً في ذلك بين ما يصور  
لعباً ولهواً، وما يصور على السبورة لترسيخ المعنى في إفهام الطلبة، كما  
زعموا، وعلى هذا فلا يجوز للمدرس أن يرسم على السبورة صورة إنسان  
أو حيوان. وإن دعت الضرورة إلى رسم شيء من البدن فليصوره منفرداً، بأن  
يصور الرجل وحدها، ثم يشرح ما يحتاج إلى شرح منها، ثم يمسحها ويصور

(١) «فتاوى ابن عثيمين» (ج ٢/ ص ٢٥٨).

اليد كذلك، ثم يمسحها، ويصور الرأس وهكذا كل جزء وحده، فهذا لا بأس به، إن شاء الله تعالى.

وأما من طلب منه التصوير في الامتحان فليصور شجرة أو جبلاً أو نهراً؛ لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، مع أني لا أظن ذلك يطلب منه إن شاء الله تعالى»<sup>(١)</sup>.



---

(١) «فتاوى الشيخ ابن عثيمين» (ج ٢/ ٢٦٣، فتوى رقم: ٣١٩).

## الفصل الثالث

### أحاديث النهي عن سب الدهر

٢٨ [١]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ يُؤْذِنِي<sup>(١)</sup> ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ<sup>(٢)</sup> الدَّهْرَ<sup>(٣)</sup> وَأَنَا الدَّهْرُ بِيَدِي الْأَمْرُ أَقْلِبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ». رواه البخاري<sup>(٤)</sup>، ومسلم<sup>(٥)</sup>، وأبو داود<sup>(٦)</sup> والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٧)</sup>، ولفظ النسائي: «لا تسبوا الدهر، فإن الله هو الدهر، قال الله تعالى: يؤذيني ابن آدم يسب الدهر، وأنا الدهر، بيدي الخير أقلب الليل والنهار».

وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَالَ اللَّهُ: يَسُبُّ بَنُو آدَمَ

(١) الأذى: اسم لقليل الشر وخفيف المكروه بخلاف الضرر، فلذلك أطلق على القول؛ لأنه لا يضر المؤذئ في الحقيقة. «الصارم المسلول على شاتم الرسول» (ص ٩٦).

(٢) أصل السب: العيب. وهو: نُسِبَ إِلَى لَوْحٍ. وقال الجوهري: «السَّبُّ: الشَّتْمُ». «جمهرة اللغة» (ج ١/ ص ٢٢٦)، و«الصحاح في اللغة» (ج ١/ ص ٢٩٩).

(٣) والدهر: اسم للزمان الطويل ومدة الحياة الدنيا، فنهاهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ذم الدهر وسبه: أي لا تَسُبُّوا فاعِلَ هذه الأشياء، فإنكم إذا سَبَبْتُمُوهُ وقع السَّبُّ على الله تعالى؛ لأنه الفاعل لما يريد لا الدهر. «النهاية» (ص ٣١٧).

(٤) كتاب: التفسير، باب: وما يهلكنا إلا الدهر (ج ٤/ ص ١٨٢٥، رقمه: ٤٥٤٩).

(٥) كتاب: الألفاظ من الأدب وغيرها، باب: النهي عن سب الدهر (ج ٤/ ص ١٤٠٦، رقمه: ٢٢٤٦).

(٦) كتاب: الأدب، باب: في الرجل يسب الدهر (ج ٥/ ص ٢٦٥، رقمه: ٥٢٧٤).

(٧) كتاب: التفسير، باب: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤]

(ج ٦/ ص ٤٥٧، رقمه: ١١٤٨٧)

الدَّهْرُ وَأَنَا الدَّهْرُ؛ بِيَدِي اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ». رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٣)</sup>.

وعنه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا تُسَمُّوا الْعِنَبَ الْكَرْمَ، وَلَا تَقُولُوا: خَيْبَةُ<sup>(٤)</sup> الدَّهْرِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ». رواه البخاري<sup>(٥)</sup>.

وعنه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا يَسُبُّ أَحَدُكُمْ الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ، وَلَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ لِلْعِنَبِ الْكَرْمَ؛ فَإِنَّ الْكَرْمَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ». رواه مسلم<sup>(٦)</sup>.

وعنه رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ، يَقُولُ: يَا خَيْبَةَ الدَّهْرِ. فَلَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: يَا خَيْبَةَ الدَّهْرِ؛ فَإِنِّي أَنَا الدَّهْرُ أَقْلَبُ لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ، فَإِذَا شِئْتُ قَبَضْتُهُمَا». رواه مسلم<sup>(٧)</sup>.

وعنه رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: يَا خَيْبَةَ الدَّهْرِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ». رواه مسلم<sup>(٨)</sup>.

وعنه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ». رواه مسلم<sup>(٩)</sup>.

(١) كتاب: الأدب، باب: لا تسبوا الدهر (ج ٥/ ص ٢٢٨٦، رقمه: ٥٨٢٧).

(٢) كتاب: الألفاظ من الأدب وغيرها، باب: النهي عن سب الدهر (ج ٤/ ص، رقمه: ٢٢٤٦).

(٣) كتاب: التفسير، باب: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يَلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤] (ج ٦/ ص ٤٥٧، رقمه: ١١٤٨٦).

(٤) الخيبة: الحرمان والخسران. «النهاية» (ص ٢٩١).

(٥) كتاب: الأدب، باب: لا تسبوا الدهر (ج ٥/ ص ٢٢٨٦، رقمه: ٥٨٢٨).

(٦) كتاب: الألفاظ من الأدب وغيرها، باب: كراهية تسمية العنب كرماً (ج ٤/ ص ١٤٠٧، رقمه: ٢٢٤٧).

(٧) كتاب: الألفاظ من الأدب وغيرها، باب: النهي عن سب الدهر (ج ٤/ ص ١٤٠٦، رقمه: ٢٢٤٦).

(٨) كتاب: الألفاظ من الأدب وغيرها، باب: النهي عن سب الدهر (ج ٤/ ص ١٤٠٦، رقمه: ٢٢٤٦).

(٩) المرجع السابق (ج ٤/ ص ١٤٠٦، رقمه: ٢٢٤٦).

وعنه رضي الله عنه: «لا يقل أحدكم: يا خيبة الدهر، قال الله عز وجل: أنا الدهر، أرسل الليل والنهار، فإذا شئت قبضتهما. ولا يقولن للعنب: الكرم، فإن الكرم الرجل المسلم». رواه البخاري في «الأدب المفرد»<sup>(١)</sup>، وهو صحيح بمجموع طرقه، وقد صححه الألباني<sup>(٢)</sup>.

٢٩[٢]. عن أبي قتادة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تَسُبُّوا الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ». رواه أحمد<sup>(٣)</sup> بإسناد صحيح.

٣٠[٣]. عن أبي هريرة رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: أَنَا الدَّهْرُ، الْيَوْمُ وَاللَّيْلُ لِي، أُجَدِّدُهَا وَأُبْلِيهَا، وَأَتِي بِمُلُوكٍ بَعْدَ مُلُوكٍ». رواه أحمد<sup>(٤)</sup>، وأبو نعيم في «الحلية»<sup>(٥)</sup> بإسناد حسن، قال الحافظ في «الفتح»<sup>(٦)</sup>: «وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ». وقال الهيثمي في «المجمع»<sup>(٧)</sup>: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح».

وقال الألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٨)</sup>: «و هذا إسناد جيد وهو على شرط مسلم».

(١) (ص ٢٧٧، رقمه: ٧٧٠).

(٢) «الأدب المفرد» (ص ٢٧٧، رقمه: ٧٧٠).

(٣) (ج ٨/ص ٣٦٦، رقمه: ٢٢٦١٥)، و(ج ٨/ص ٣٨٨، رقمه: ٢٢٧١٦).

(٤) (ج ٣/ص ٥٥٧، رقمه: ١٠٤٤٣).

(٥) (ج ٨/ص ٢٨٣، رقمه: ١٢٢١٣).

(٦) (ج ١٢/ص ٢٠٥).

(٧) (٨/٨٦، رقمه: ١٢٩٩٩).

(٨) (ج ٢/ص ٦٩، رقمه: ٥٣٢).

وعنه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يقول الله عز وجل: «اسْتَقْرَضْتُ عَبْدِي، فلم يُقْرِضْنِي ويشتمني عبدي، وهو لا يَذِرُنِي يقول: وادهره وادهره، وأنا الدَّهْرُ». رواه أحمد<sup>(١)</sup>، وأبو يعلى<sup>(٢)</sup>، وابن خزيمة في «صحيحه»<sup>(٣)</sup>، والحاكم<sup>(٤)</sup>، والبخاري في «خلق أفعال العباد»<sup>(٥)</sup>، وابن عبد البر في «التمهيد»<sup>(٦)</sup>.

ولفظ الحاكم: «يقول الله عز وجل: «استقرضت عبدي، فأبى أن يقترضني وسبني عبدي، ولا يدري يقول: وادهره وادهره، وأنا الدهر». ثم تلا أبو هريرة قول الله عز وجل: ﴿إِنْ تَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضْعَفَهُ لَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه». ولفظ البخاري: «استقرضت من ابن آدم، فلم يقترضني وشتمني، يقول: وادهره، والله هو الدهر».

وروى الحاكم في «المستدرک»<sup>(٨)</sup> هذا الحديث، إلا أنه لم يذكر تلاوة أبي هريرة رضي الله عنه للآية. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه بهذه السياقة».

(١) (ج ٣/ص ١٦١، رقمه: ٧٩٩٤)، و(ج ٣/ص ٥٧٩، رقمه: ١٠٥٨٣).

(٢) (ج ٥/ص ٤٧٠، رقمه: ٦٤٣٥).

(٣) (ج ٢/ص ١٠٥٨، رقمه: ٢٤٧٩).

(٤) (ج ٢/ص ٤٦، رقمه: ١٥٦٦)، و(ج ٣/ص ٣١١، رقمه: ٣٨٩٦).

(٥) (ص ١٧٣، رقمه: ٤٣٥).

(٦) (رقمه: ٣٠٨٥).

(٧) سورة التغابن: [١٧].

(٨) (ج ٣/ص ٢٤٩، رقمه: ٣٧٤٣).

قلت: إسناده الحاكم ضعيف، فيه محمد بن إسحاق صاحب المغازي، لم يصرح بالسماع، ولكن تابعه علي بن بعضه عبدالعزيز ابن أبي حازم عند ابن أبي عاصم في «السنة»<sup>(١)</sup> وهو صدوق، فهذا إسناده حسن.

ولفظه: «قال الله عز وجل: يشتمني ابن آدم يقول: وادهراه، وأنا الدهر، وأنا الدهر». وقد حسنه الألباني<sup>(٢)</sup> والحديث صحيحه الألباني لغيره<sup>(٣)</sup>.

---

(١) (ص ٢٧٥، رقمه: ٥٩٨).

(٢) «كتاب السنة» (ص ٢٧٥، رقمه: ٥٩٨).

(٣) «صحيح الترغيب والترهيب» (ج ٣/ ص ٦٦).

\* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

أولاً: إن الدهر لا يقصد به أنه من أسماء الله عز وجل يدل على ذلك القرآن الكريم والسنة المطهرة، ولا ينبغي أن يجهل المسلم معنى ذلك، وإن الله هو الذي يقلب الليل والنهار، ويصرف الدهر كيف يشاء.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ<sup>(١)</sup>: «مَعْنَاهُ أَنَا مَلِكُ الدَّهْرِ وَمُصَرِّفُهُ فَحُذِفَ اخْتِصَارًا لِلْفِظِ وَاتَّسَاعًا فِي الْمَعْنَى. وَقَالَ غَيْرُهُ: مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَأَنَا الدَّهْرُ». أَي: الْمُدَبِّرُ أَوْ صَاحِبُ الدَّهْرِ أَوْ مُقَلِّبُهُ أَوْ مُصَرِّفُهُ، وَلِهَذَا عَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ: «بِيَدِي الْأَمْرُ».

وقال شيخ الإسلام<sup>(٢)</sup>: «فَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «بِيَدِي الْأَمْرُ أَقْلَبُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ». يُبَيِّنُ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ الزَّمَانُ؛ فَإِنَّهُ قَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ يُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالزَّمَانَ هُوَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ؛ فَدَلَّ نَفْسُ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ هُوَ يُقَلِّبُ الزَّمَانَ وَيُصَرِّفُهُ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ يُزَيِّجُ لَهُمْ سُبُحًا مِمَّا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَجْعَلْهُمُ رُكَّامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ<sup>(٣)</sup>﴾ يَقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لَأُولِي الْأَبْصَارِ<sup>(٤)</sup>﴾... وَقَدْ أَخْبَرَ سُبْحَانَهُ بِخَلْقِهِ الزَّمَانَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ كَقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ<sup>(٥)</sup>﴾ وَقَوْلِهِ:

(١) «معالم السنن» (ج ١/ ص ٧٣)

(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (ج ١/ ص ٥٥٥)، وقال نحوه النووي والشافعي وإبراهيم الحارثي وغيرهم.

(٣) «السنن الكبرى» للبيهقي (ج ٥/ ص ١٩٣)، و«بيان تليس الجهمية» (ج ١/ ص ١٥١).

(٤) سورة النور: [٤٣-٤٤].

(٥) سورة الأنبياء: [٣٣].

﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِبَاسًا وَالنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ النَّهَارَ نُشُورًا ﴾ (١٧) ﴿ (١)  
وَعَبَّرَ ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ الَّتِي تُبَيِّنُ أَنَّهُ خَالِقُ الزَّمَانِ... إِلَى أَنْ قَالَ: «إِذَا تَبَيَّنَ  
هَذَا: فَلِلنَّاسِ فِي الْحَدِيثِ قَوْلَانِ مَعْرُوفَانِ لِأَصْحَابِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ. أَحَدُهُمَا:  
وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ وَأَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ خَرَجَ الْكَلَامُ فِيهِ لِرَدِّ مَا يَقُولُهُ  
أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ وَمَنْ أَشَبَّهُهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ أَوْ مُنِعُوا أَغْرَاضَهُمْ أَخَذُوا  
يَسُبُّونَ الدَّهْرَ وَالزَّمَانَ، يَقُولُ أَحَدُهُمْ: قَبَّحَ اللَّهُ الدَّهْرَ الَّذِي شَتَّتَ شَمْلَنَا وَلَعَنَ اللَّهُ  
الزَّمَانَ الَّذِي جَرَى فِيهِ كَذَا وَكَذَا.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: قَوْلُ نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ وَطَائِفَةٍ مَعَهُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالصُّوْفِيَّةِ (٢):  
أَنَّ الدَّهْرَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَعْنَاهُ الْقَدِيمُ الْأَزَلِيُّ. وَرَوَوْا فِي بَعْضِ الْأَدْعِيَةِ: يَا  
دَهْرُ يَا دِيهَوْرُ يَا دِيهَارُ وَهَذَا الْمَعْنَى صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ هُوَ الْأَوَّلُ لَيْسَ قَبْلَهُ  
شَيْءٌ وَهُوَ الْآخِرُ لَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٌ؛ فَهَذَا الْمَعْنَى صَحِيحٌ إِنَّمَا النِّزَاعُ فِي كَوْنِهِ يُسَمَّى  
دَهْرًا بِكُلِّ حَالٍ. فَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ - وَهُوَ مِمَّا عَلِمَ بِالْعَقْلِ الصَّرِيحِ - أَنَّ اللَّهَ  
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَ هُوَ الدَّهْرَ الَّذِي هُوَ الزَّمَانُ أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَى الزَّمَانِ.

ثم إن أسماء الله حسنى وصفات على لها معانٍ ودلالات عظيمة، والدهر  
اسم جامد لا دلالة له ولا اشتقاق.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله (٣): «ليس الدهر من أسماء الله لأنه اسم جامد  
لا يتضمن معنى يلحقه بالأسماء الحسنى بوجه من الوجوه».

(١) سورة الفرقان: [٦٢].

(٢) ووافقهم ابن حزم.

(٣) «فتح العلي الأعلى بشرح القواعد المثلى» (ص ٥٠).

ثانيًا: الذين قالوا: إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر. لا يريدون أن الذي يميتهم ويحييهم أو يهلكهم هو الله سبحانه وتعالى وإنما يريدون الزمن، يعني الوقت.

وهذا من عادات الجاهلية التي جاء الإسلام بمحو آثارها المعنوية وطمس آثارها الحسية والتحذير من تقليد أصحابها، حسمًا لمادة الشرك وسدًا لذرائع القاذحة في التوحيد الصحيح، والعقيدة السمحة الصافية النقية.

قال ابن كثير<sup>(١)</sup>: «وهذا يقوله مشركو العرب المنكرون للمعاد، وتقوله الفلاسفة الإلهيون منهم وهم ينكرون البداية والرجعة، وتقوله الفلاسفة الدورية المنكرون للمصانع، المعتقدون في كل ستة وثلاثين ألف سنة يعود كل شيء إلى ما كان عليه؛ فزعموا أن هذا قد تكرر مرات لا تتناهى فكابروا العقول وكذبوا المنقول».

ثالثًا: إذا كان الدهر ليس من أسماء الله عز وجل فلماذا جاء في الأحاديث أن الله هو الدهر، ولماذا نهي عن سبه؟ إن كل ما في الكون يسير بقدره الله وإرادته النافذة، فما يدور في الليل والنهار من حوادث كلها بعلم الله وتوفيقه، فالذي يسب مواقع الأحداث فكأنما يسب المقدر المريد لها، وهو الله سبحانه وتعالى، لذلك كان سبًا لله الموقع لها وفق قدره الكوني والشرعي، هذا مانع، والمانع الآخر: إن من يسب الدهر يعتقد أنه ينفع أو يضر بمفرده، فإنه يقع في الشرك باعتقاده هذا.

(١) «تفسير القرآن العظيم» (ج ٧/ ص ١٧٨ - ١٧٩).



قال ابن القيم<sup>(١)</sup>: «وفي هذا- يعني سب الدهر - ثلاث مفسدات عظيمة:  
إحداها: سبه من ليس أهلاً للسب؛ فإن الدهر خلق مسخر من خلق الله منقاد  
لأمره، متذلل لتسخيره فسابه أولى بالذم والسب منه.  
والثانية: أن سبه متضمن للشرك؛ فإنه إنما سبه لظنه أنه يضر وينفع وأنه مع  
ذلك ظالم قد ضر من لا يستحق الضرر، وأعطى من لا يستحق العطاء، ورفع  
من لا يستحق الرفعة، وحرّم من لا يستحق الحرمان، وهو عند شاتميه من أظلم  
الظلمة وأشعار هؤلاء الظلمة الخونة في سبه كثيرة جداً وكثير من الجهال يصرح  
بلعنه وتقبيحه.

الثالثة: أن السب منهم إنما يقع على من فعل هذه الأفعال التي لو اتبع الحق  
فيها أهواءهم لفسدت السموات والأرض، وإذا وافقت أهواءهم حمدوا الدهر  
وأثنوا عليه، وفي حقيقة الأمر فرب الدهر هو المعطي المانع الخافض الرافع المعز  
المذل، والدهر ليس له من الأمر شيء، فمسبتهم الدهر مسبة لله عز وجل؛ ولهذا  
كانت مؤذية للرب تعالى، فسباب الدهر دائر بين أمرين لا بد له من أحدهما.  
إما سبه الله أو الشرك به، فإنه إن اعتقد أن الدهر فاعل مع الله فهو  
مشرك، وإن اعتقد أن الله وحده هو الذي فعل ذلك وهو يسب من فعله،  
فهو يسب الله تعالى».

### حكم من يسب الدهر:

من يسب الدهر بجهل فهذا محرم؛ ويستتاب صاحبه ويعلم.

(١) «زاد المعاد في هدي خير العباد» (ج ٢/ ص ٣٥٤).

ومن يسب الدهر، وهو يعلم أنه محرم، فهذا ينقسم إلى قسمين:  
القسم الأول: يسب وهو يعلم بحرمة ولا يعلم بوقوعه على الله، فهذا يعزر  
تعزيراً بليغاً ويخاف عليه الكفر.

القسم الثاني: يسب الدهر ويقصد سب الله، وهذا لا شك في كفره.  
يقول شيخ الإسلام رحمه الله<sup>(١)</sup>: «فإن سب موصوفاً بوصف أو مسمى باسم،  
وذلك يقع على الله سبحانه أو بعض رسله خصوصاً أو عمومًا لكن قد أظهر  
أنه لم يقصد ذلك إما لاعتقاده أن الوصف أو الاسم لا يقع عليه أو لأنه وإن  
كان يعتقد وقوعه عليه، لكن ظهر أنه لم يردده لكون الاسم في الغالب لا يقصد  
به ذلك؛ بل غيره.

فهذا القول وشبهه حرام في الجملة يستتاب صاحبه منه، إن لم يعلم أنه  
حرام، ويعزر مع العلم تعزيراً بليغاً لكن لا يكفر بذلك ولا يقتل، وإن كان  
يخاف عليه الكفر.

مثاله: من سب الدهر الذي فرق بينه وبين الأحبة أو الزمان الذي أحوجه إلى  
الناس أو الوقت الذي ابتلاه بمعاشرة من ينكد عليه، ونحو ذلك، مما يكثر الناس  
قوله نظماً ونثراً؛ فإنه إنما يقصد أن يسب من فعل ذلك به، ثم إنه يعتقد أو يقول  
إن فاعل ذلك هو الدهر الذي هو الزمان فيسبه وفاعل ذلك إنما هو الله سبحانه،  
فيقع السب عليه من حيث لم يعتمد المرء.

وهذا تأديب وتهذيب من الشارع الحكيم للمؤمنين، وتنقية لألفاظهم

(١) «الصارم المسلول على شاتم الرسول» (ص ٤٦٤).

ومعتقداتهم من مشابهة المشركين في كل زمان ومكان، وسد لذرائع ما يخل  
بتوحيدهم لربهم ظاهراً بالألفاظ أو باطناً بالمعتقدات و تجنبياً لهم من  
الوقوع في الشرك، أو في الحرام مثل سب الدهر و الليل والنهار وغيرها من  
مخلوقات الله عز وجل.

والله أعلم.



## الفصل الرابع

### أحاديث النهي عن سبِّ الرِّيح

٣١ [١]. عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ؛ فَإِذَا رَأَيْتُمْ مَا تَكْرَهُونَ فَقُولُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ وَخَيْرِ مَا فِيهَا وَخَيْرِ مَا أَمَرْتُ بِهِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ هَذِهِ الرِّيحِ وَشَرِّ مَا فِيهَا وَشَرِّ مَا أَمَرْتُ بِهِ». رواه الترمذي<sup>(١)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٢)</sup>، وأحمد<sup>(٣)</sup>، وابن أبي شيبه<sup>(٤)</sup>، ومن طريقه البخاري في «الأدب المفرد»<sup>(٥)</sup>، والحاكم<sup>(٦)</sup>، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند»<sup>(٧)</sup>، وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وقد أسند من حديث حبيب بن أبي ثابت من غير هذه الرواية». وسكت عنه الذهبي.

قلت: هذا الإسناد رجاله ثقات.

- 
- (١) كتاب: الفتن، باب: ما جاء في النهي عن سبِّ الرِّيح (ج ٣/ ص ٢٥٦، رقمه: ٢٢٥٢).
- (٢) كتاب: عمل اليوم والليلة، باب: ما يقول: إذا هاجت الرِّيح (ج ٦/ ص ٢٣١، رقمه: ١٠٧٧٠ - ١٠٧٦٩).
- (٣) (ج ٨/ ص ٢٣، رقمه: ٢١١٩٧).
- (٤) (ج ١٥/ ص ١١٤، رقمه: ٢٩٨٢٩).
- (٥) (ص ٢٥٧، رقمه: ٧١٩).
- (٦) (ج ٢/ ص ٦٦٣، رقمه: ٣١٢٩).
- (٧) (ص ٧٠، رقمه: ١٦٧).

وقال الألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(١)</sup>: «وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين».

٣٢ [٢]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُسَبُّوا الرِّيحَ؛ فَإِنَّهَا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ وَالْعَذَابِ، وَلَكِنْ سَلُّوا اللَّهَ مِنْ خَيْرِهَا وَتَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا». رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٣)</sup>، وابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup>، ومن طريقه ابن ماجه<sup>(٥)</sup>، والبخاري في «الأدب المفرد»<sup>(٦)</sup>، وأحمد<sup>(٧)</sup>، وابن حبان<sup>(٨)</sup>، والبيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(٩)</sup>، والحاكم<sup>(١٠)</sup>.

وفي رواية البيهقي والحاكم قصة: أن الريح أخذت الناس بطريق مكة، وعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حاج فاشتدت عليهم، فقال عمر لمن حوله: ما الريح؟ فلم يرجعوا إليه شيئاً، قال أبو هريرة فبلغني الذي سأل عمر عنه من ذلك فاستحثت راحلتي حتى أدركته فقلت: يا أمير المؤمنين بلغني أنك سألت عن الريح. فساق الحديث.

قلت: هذا إسناد صحيح.

---

(١) (ج ٦ / ص ٦٠٠، رقمه: ٢٧٥٦).

(٢) كتاب: الأدب، باب: ما يقول: إذا هاجت الريح (ج ٤ / ٣٢٦، رقمه: ٥٠٩٧).

(٣) كتاب: عمل اليوم والليلة، باب: ما يقول: إذا هاجت الريح (ج ٦ / ص ٢٣٠، رقمه: ١٠٧٦٥، ١٠٧٦٧).

(٤) (ج ٦ / ٢٨، رقمه: ٢٩٢٠٩).

(٥) كتاب: الأدب، باب: النهي عن سب الريح (ج ٣ / ص ٣١٦، رقمه: ٣٧٢٧).

(٦) (ص ٢٥٨، رقمه: ٧٢٠).

(٧) (ج ٣ / ص ٥٤، رقمه: ٧٤١٧).

(٨) (ج ٣ / ص ٢٨٧، رقمه: ١٠٠٧).

(٩) (ج ٧ / ص ١٨٨، رقمه: ٤٨٦٢).

(١٠) (ج ٤ / ص ٣١٨، رقمه: ٧٧٦٩).

٣٣[٣]. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا لَعَنَ الرِّيحَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «لَا تَلْعَنُ الرِّيحَ، فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ وَإِنَّهُ مَنْ لَعَنَ شَيْئًا لَيْسَ لَهُ بِأَهْلٍ رَجَعَتْ اللَّعْنَةُ عَلَيْهِ». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، والترمذي<sup>(٢)</sup>، والطبراني في «المعجم الكبير»<sup>(٣)</sup>، وابن حبان<sup>(٤)</sup>، والبيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(٥)</sup>.

وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسَنَدَهُ غَيْرَ بِشَرِّ بْنِ عُمَرَ».

قلت: هذا إسناد صحيح. وصححه الألباني<sup>(٦)</sup>.

وقد جاء موقوفاً على ابن عباس عند ابن أبي شيبة<sup>(٧)</sup> أنه قال: «هاجت ريح

أو هبت ريح فسبوها، فقال ابن عباس: لا تسبوها، فإنها تجيء بالرحمة وتجيء بالعذاب، ولكن قولوا: اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذاباً».

قلت: هذا الأثر صحيح الإسناد، رجاله رجال الشيخين.

(١) كتاب: الأدب، باب: في اللعن (ج ٥ / ص ١٣٥، رقمه: ٤٩٠٨).

(٢) كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في اللعن (ج ٣ / ص ١٠٠، رقمه: ١٩٧٨).

(٣) (ج ١٢ / ص ١٢٤، رقمه: ١٢٧٥٧).

(٤) (ج ١٣ / ص ٥٥، رقمه: ٥٧٤٥).

(٥) (ج ٧ / ص ١٩١، رقمه: ٤٨٦٤).

(٦) (ج ٣ / ص ٦٣، رقمه: ٢٨٠٠).

(٧) (ج ٦ / ص ٢٨، رقمه: ٢٩٢١١).

## \* الفوائد والأحكام المستفادة من أحاديث هذا الفصل:

في هذه الأحاديث تأديب من الشارع الحكيم، وتهذيب للمسلمين في أقوالهم كما هذبهم في أفعالهم، فلا يتحدث المسلم إلا بما يرضي الله عز وجل وما يكون فيه مصلحة في دينه ودنياه، فلا يلفظ عبثاً ولا ينطق سفهاً، ولا يتعرض لشيء من مخلوقات الله بما يكون فيه أذية لله سبحانه وتعالى أو مالا يصلح ولا يناسب حالها، فهذه الأحاديث تنهى المسلم عن سب مخلوق من مخلوقات الله، سخر لمنافع عظيمة، لا يحصيها إلا خالقها، يدرك البشر بعضها ويجهلون بعضها، وتبين أن في سبها أذية لخالقها ومنشئها ومسخرها، وأنها لا تملك من أمرها شيئاً، فهي مأمورة معذورة «فَإِنَّ الْمَأْمُورَ مَعْذُورٌ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَتَقَدِّمُ: «لَا تَلْعَنُوا الرِّيحَ فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ، وَإِنَّهُ مَنْ لَعَنَ شَيْئًا لَيْسَ لَهُ بِأَهْلٍ رَجَعَتْ اللَّعْنَةُ عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مَا تَكْرَهُونَ» أَيِ رِيحًا تَكْرَهُونَهَا لِشِدَّةِ حَرَارَتِهَا أَوْ بُرُودَتِهَا أَوْ تَأَذُّيْتُمْ لِشِدَّةِ هُبُوبِهَا «فَقُولُوا» أَيِ: رَاجِعِينَ إِلَى خَالِقِهَا وَأَمْرِهَا «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ» أَيِ خَيْرِ ذَاتِهَا «وَخَيْرِ مَا فِيهَا» أَيِ مِنْ مَنَافِعِهَا كُلِّهَا «وَخَيْرِ مَا أَمَرْتُ بِهِ» أَيِ بِخُصُوصِهَا فِي وَقْتِهَا، وَهُوَ بِصِغَةِ الْمَفْعُولِ»<sup>(١)</sup>.

فهي جند من جنود الله يرسلها الله إلى من يشاء من عباده بالرحمة أو العذاب، قال الشافعي<sup>(٢)</sup>: «ولا ينبغي لأحد أن يسب الريح، فإنها خلق مطيع، وجند من أجناده، فجعلها رحمة ونقمة إذا شاء».

(١) «تحفة الأحوذى» (ج ٦ / ص ٥٢٥).

(٢) «الأم» (ج ١ / ص ٤٢١).

وقال ابن سعدي في «القول السديد في مقاصد التوحيد»<sup>(١)</sup>: «وهذا نظير ما سبق في سب الدهر، إلا أن ذلك الباب عام في سب جميع حوادث الدهر، وهذا خاص بالرياح، ومع تحريمه؛ فإنه حمق وضعف في العقل والرأي، فإن الرياح مصرفة مدبرة بتدبير الله وتسخيرها؛ فالساب لها يقع سبه على من صرفها، ولولا أن المتكلم بسب الرياح لا يخطر هذا المعنى في قلبه غالباً لكان الأمر أفظع من ذلك، ولكن لا يكاد يخطر بقلب مسلم».

وسب الرياح يكون بشتمها بأنواع الشتم أو بلعنها، وليس من شتمها وصفها بما يقع بسببها من الأوصاف التي فيها شر على الناس.

قال الشيخ صالح آل الشيخ - حفظه الله -<sup>(٢)</sup>: «ليس من سبها أن توصف بالشدة، كقول الله جل وعز: ﴿وَأَمَّا عَادُ فَأَهْلِكُوهَا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾<sup>(٣)</sup> فهذا وصف للرياح بالشدة، ومثل ذلك وصفها بالأوصاف التي يكون فيها شر على من أتت عليه كقوله: ﴿مَا نَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْنَاهُ كَالرَّمِيمِ﴾<sup>(٤)</sup> فمثل هذا ليس من المنهي عنه».

وسب الرياح سب لخالقها ومدبرها قال الشيخ ابن عثيمين<sup>(٥)</sup>: «وهذا النهي للتحريم؛ لأن سبها سب لمن خلقها وأرسلها».

ويجب على المسلم أن لا يعترض على قضاء الله وقدره بسب الرياح، وأن

(١) (ص ١٨٣).

(٢) «التمهيد لشرح كتاب التوحيد» (ج ٢ / ص ٢٥٦).

(٣) سورة الحاقة: [٦].

(٤) سورة الذاريات: [٤٢].

(٥) «القول المفيد على كتاب التوحيد» (ج ٢ / ص ٣٨٠).

يكون مستسلماً لأمره الكوني كما يجب أن يكون مستسلماً لأمره الشرعي سداً  
لذريعة ما يخل بتوحيده أو يناقض أصله؛ ولأن هذه المخلوقات لا تملك أن  
تفعل شيئاً إلا بأمر الله سبحانه وتعالى.



**الْفَصْلُ الْخَامِسُ**  
أَحَادِيثُ النَّبِيِّ عَنْ إِيَّانِ  
الْكُهَّانِ أَوْ تَصْدِيقِهِمْ

٣٤ [١]. عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَاسٌ عَنْ الْكُهَّانِ. فَقَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَنا أَحْيَانًا بِشَيْءٍ فَيَكُونُ حَقًّا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تِلْكَ الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ يَخْطِفُهَا مِنَ الْجَنِّيِّ فَيَقْرُأُهَا<sup>(١)</sup> فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ، فَيَخْلِطُونَ مَعَهَا مِائَةَ كَذِبَةٍ». رواه البخاري<sup>(٢)</sup>، ومسلم<sup>(٣)</sup>.

٣٥ [٢]. عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عَقِبَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَعَنْ مَهْرِ الْبَغِيِّ وَعَنْ حُلْوَانِ الْكَاهِنِ». رواه البخاري<sup>(٤)</sup>، ومسلم<sup>(٥)</sup>، وأبو داود<sup>(٦)</sup>.

(١) الْقُرْ: تَزْدِيدُكَ الْكَلَامَ فِي أُذُنِ الْمُخَاطَبِ، وَقَالَ الْهَرَوِيُّ: فِي أُذُنِ الْإِبْكَمِ. حَتَّى يَقْهَمَهُ تَقُولُ: قَرَزْتَهُ فِيهِ أَقْرَهُ قَرَأً. وَقَرَّ الدَّجَاجَةُ: صَوْتُهَا إِذَا قَطَعَتْهُ. يُقَالُ: قَرَزْتُ تَقَرُّ قَرَأً وَقَرِيرًا فَإِنْ رَدَّدْتَهُ قُلْتُ: فَرَزَرْتُ قَرَزَرَةً وَقَرَزَقِيرًا. وَيُرْوَى (كَفَرَّ الزُّجَاجَةُ) بِالزَّيْ: أَيِ كَصَوْتِهَا إِذَا صُبَّ فِيهَا الْمَاءُ. «الْنِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْأَثَرِ» (ص ٧٤٢).

(٢) كِتَابُ: الطَّبِّ، بَابُ: الْكُهَّانَةِ (ج ٥/ص ٢١٧٢، رَقْمُهُ: ٥٤٢٩)، وَكِتَابُ: التَّوْحِيدِ، بَابُ: قِرَاءَةِ الْفَاجِرِ وَالْمُنَافِقِ، وَأَصْوَاتِهِمْ وَتَلَاوِثِهِمْ لَا تَجَاوِزُ حُنَاجِرَهُمْ (ج ٦/ص ٢٧٤٨، رَقْمُهُ: ٧١٢٢).

(٣) كِتَابُ: السَّلَامِ، بَابُ: تَحْرِيمِ الْكُهَّانَةِ وَإِيَّانِ الْكُهَّانِ (ج ٤/ص ١٣٩٦، رَقْمُهُ: ٢٢٢٨).

(٤) كِتَابُ: الْبَيُوعِ، بَابُ: ثَمَنِ الْكَلْبِ (ج ٢/ص ٧٧٩، رَقْمُهُ: ٢١٢٢).

(٥) كِتَابُ: الْمَسَاقَاةِ، بَابُ: تَحْرِيمِ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ (ج ٣/ص ٩٧١، رَقْمُهُ:

١٥٦٧).

(٦) كِتَابُ: الْبَيُوعِ، بَابُ: فِي أَثْمَانِ الْكَلَابِ (ج ٩/ص ٢٨١، رَقْمُهُ: ٢٩٧٤).

والترمذي<sup>(١)</sup>، والنسائي<sup>(٢)</sup>.

٣٦ [٣]. عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: إنه نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتْ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ كَأَنَّهُ سِلْسَلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ فَإِذَا ﴿ فُرِجَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا ﴾ لِلَّذِي قَالَ: ﴿ الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾ [سبا: ٢٣]. فَيَسْمَعُهَا مُسْتَرِقُ السَّمْعِ، وَمُسْتَرِقُ السَّمْعِ هَكَذَا بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ. وَوَصَفَ سُفْيَانٌ بِكَفِّهِ، فَحَرَفَهَا وَبَدَّدَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، «فَيَسْمَعُ الْكَلِمَةَ فَيُلْقِيهَا إِلَى مَنْ تَحْتَهُ ثُمَّ يُلْقِيهَا الْآخَرُ إِلَى مَنْ تَحْتَهُ حَتَّى يُلْقِيَهَا عَلَى لِسَانِ السَّاحِرِ أَوْ الْكَاهِنِ فَرُبَّمَا أَدْرَكَ الشَّهَابُ قَبْلَ أَنْ يُلْقِيَهَا، وَرُبَّمَا أَلْقَاهَا قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ، فَيَكْذِبُ مَعَهَا مِائَةَ كَذِبَةٍ، فَيُقَالُ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ لَنَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، كَذَا وَكَذَا فَيُصَدَّقُ بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ الَّتِي سَمِعَ مِنَ السَّمَاءِ». رواه البخاري<sup>(٣)</sup>، والترمذي<sup>(٤)</sup>، وابن ماجه<sup>(٥)</sup>، وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

٣٧ [٤]. عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِلُ فِي الْعَنَانِ<sup>(٦)</sup> وَهُوَ السَّحَابُ فَتَذْكُرُ الْأَمْرَ قُضِيَ فِي السَّمَاءِ فَتَسْتَرِقُ الشَّيَاطِينُ السَّمْعَ فَتَسْمَعُهُ، فَتُوحِيهِ إِلَى الْكُهَّانِ، فَيَكْذِبُونَ

(١) (ج ٤/ ص ٣٤١، رقمه: ١٠٥٢).

(٢) كتاب: الصيد، باب: النهي عن ثمن الكلب (ج ٧/ ص ٢١٥، رقمه: ٤٣٠٣).

(٣) كتاب التفسير، باب: ﴿ حَقٌّ إِنْ فُرِجَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾ (ج ٤/ ص ١٨٠٤، رقمه: ٤٥٢٢)، وكتاب: التفسير، باب: قوله: ﴿ إِلَّا مِنْ أَسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ،

وَشَبَّابٌ مُبِينٌ ﴾ (الحجر: [١٨] (ج ٤/ ص ١٧٣٦، رقمه: ٤٤٢٦).

(٤) كتاب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة سبا (ج ٤/ ص ٢٠٧، رقمه: ٣٢٢٣).

(٥) المقدمة، باب: فيما أنكرت الجهمية (ج ١/ ص ١١٠، رقمه: ١٩٤).

(٦) العنان بالفتح: السحاب. «غريب الحديث» لأبي عبيد (ج ٤/ ص ٨٤)، و«النهاية» (ص ٦٤٧).

مَعَهَا مِائَةٌ كَذِبَةٍ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ». رواه البخاري<sup>(١)</sup>.

٣٨ [٥]. عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْأَنْصَارِ، أَنَّهُمْ بَيْنَمَا هُمْ جُلُوسٌ لَيْلَةً مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُمِيَ بِنَجْمٍ فَاسْتَنَارَ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَاذَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا رُمِيَ بِمِثْلِ هَذَا؟»، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، كُنَّا نَقُولُ: وَكَدَ اللَّيْلَةِ رَجُلٌ عَظِيمٌ، وَمَاتَ رَجُلٌ عَظِيمٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَإِنَّهَا لَا يُرْمَى بِهَا لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ؛ وَلَكِنْ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى اسْمُهُ إِذَا قَضَى أَمْرًا سَبَّحَ حَمَلَةَ الْعَرْشِ، ثُمَّ سَبَّحَ أَهْلَ السَّمَاءِ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ حَتَّى يَبْلُغَ السَّبَّحُ أَهْلَ هَذِهِ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، ثُمَّ قَالَ: الَّذِينَ يَلُونَ حَمَلَةَ الْعَرْشِ لِحَمَلَةِ الْعَرْشِ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ فَيُخْبِرُونَهُمْ مَاذَا قَالَ. قَالَ: فَيَسْتَخْبِرُ بَعْضُ أَهْلِ السَّمَاوَاتِ بَعْضًا حَتَّى يَبْلُغَ الْخَبْرُ هَذِهِ السَّمَاءَ الدُّنْيَا، فَتَخْطِفُ الْجَنُّ السَّمْعَ فَيَقْدِفُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ، وَيُرْمُونَ بِهِ، فَمَا جَاءُوا بِهِ عَلَى وَجْهِهِ؛ فَهُوَ حَقٌّ، وَلَكِنَّهُمْ يَقْرِفُونَ فِيهِ وَيَزِيدُونَ». رواه مسلم<sup>(٢)</sup>، والترمذي<sup>(٣)</sup>.

٣٩ [٦]. عن مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُمُورًا كُنَّا نَصْنَعُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، كُنَّا نَأْتِي الْكُهَانَ<sup>(٤)</sup>. قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَلَا تَأْتُوا

(١) كتاب: بدء الخلق، ذكر الملائكة (ج ٣/ ص ١١٧٥، رقمه: ٣٠٣٨)، وكتاب: بدء الخلق، باب: صفة إبليس وجنوده (ج ٣/ ص ١١٩٧، رقمه: ٣١١٤).

(٢) كتاب: السلام، باب: تحريم الكهانة وإتيان الكهان (ج ٤/ ص ١٣٩٦، رقمه: ٢٢٢٩).

(٣) كتاب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة سبأ سنن الترمذي (ج ٤/ ص ٢٠٧، رقمه: ٣٢٢٤).

(٤) قال ابن منظور: الكاهن: الذي يتعاطى الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان ويدعي الأسرار، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْكَهَنَةُ قَوْمٌ لَهُمْ أَذْهَانُ حَادَّةٌ وَنُفُوسٌ شَرِيرَةٌ وَطَبَاعُ نَارِيَّةٌ، فَالْفَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ لِمَا بَيْنَهُمْ مِنْ

الْكُهَّانَ». رواه مسلم<sup>(١)</sup>، وأبو داود<sup>(٢)</sup>، والنسائي<sup>(٣)</sup>.

ولفظ النسائي: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ، فَجَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ، وَإِنَّهُ رَجَالًا مِمَّنْ يَطِيرُونَ. قَالَ: «ذَاكَ شَيْءٌ يَجِدُونَهُ فِي صُدُورِهِمْ فَلَا يَصُدُّنَهُمْ». وَرَجَالٌ مِمَّنْ يَأْتُونَ الْكُهَّانَ. قَالَ: «فَلَا تَأْتَوْهُمْ». ثم ساق بقية الحديث.

٤٠ [٧]. عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ عُبَيْدٍ عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً». رواه مسلم<sup>(٥)</sup>.

٤١ [٨]. عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

التَّنَاسُبُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ، وَسَاعَدَتْهُمْ بِكُلِّ مَا تَصِلُ قُدْرَتُهُمْ إِلَيْهِ. وقال ابن حجر: الكهانة على أصناف: منها ما يتلقاه الكهان من الجن، فإن الجن كانوا يسترقون السمع، بحيث يركب بعضهم بعضاً حتى يسمعوا خبر السماء ثم يلقونه في أذن الكاهن، وبعد الإسلام حُرست السماء، وبقي من استراقهم ما يتخطفه الأعلى فيلقيه إلى الأسفل قبل أن يصيبه الشهاب، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ خَلَفَ تَلَفَةً فَاتَّعْتَهُ شَهَابٌ تَائِبٌ﴾ الصافات: [١٠]، وأما في الإسلام، فقد ندر ذلك جداً حتى كاد يضمحل والله الحمد.

ثانيها: ما يخبر الجنى به من يواليه بما غاب عن غيره مما لا يطلع عليه الإنسان غالباً، أو يطلع عليه من قرب منه لا من بعد.

ثالثها: ما يستند إلى ظن وتخمين وحس، وهذا قد يجعل الله فيه لبعض الناس قوة مع كثرة الكذب فيه. رابعها: ما يستند إلى التجربة والعادة فيستدل على الحادث بما وقع قبل ذلك، ومن هذا القسم الأخير ما يضاهي السحر وقد يعتضد بعضهم في ذلك بالزجر والطرق والنجوم، وكل ذلك مذموم شرعاً. «فتح الباري» (ج ١١/ ص ٣٧٨)، و«لسان العرب» (ج ١٣/ ص ٤٤٥)، و«النهاية» (ص ٨١٨).

(١) كتاب: السلام، باب: تحريم الكهانة وإتيان الكهان (ج ٤/ ص ١٣٩٥، رقمه: ٥٣٧).

(٢) كتاب: الصلاة، باب: تسميت العاطس في الصلاة (ج ١/ ص ٢٤٤، رقمه: ٩٣٠).

(٣) كتاب: السهو، باب: الكلام في الصلاة (ج ٣/ ص ١٩، رقمه: ١٢١٧).

(٤) قال الحافظ في «الفتح»: «وَمِنْ الرُّوَاةِ مَنْ سَمَّاهَا حَفْصَةً» (ج ١١/ ص ٣٧٩).

(٥) كتاب: السلام، باب: تحريم الكهانة وإتيان الكهان (ج ٤/ ص ١٣٩٧، رقمه: ٢٢٣٠).

«ليس منا من تطير أو تكهن له أو تكهن له أو سحر أو سحر له، ومن عقد عقدة». أو قال: «من عقد عقدة ومن أتى كاهناً فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم». رواه البزار<sup>(١)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية الطبراني: أن عمران بن حصين رأى رجلاً في عضده حلقة من صُفر، فقال له: ما هذه؟ قال: نعتت لي من الواهنة، قال: أما إن مت وهي عليك وكلت إيلها، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليس منا من تطير ولا تُطير له، ولا تكهن ولا تُكهن له» أظنه، قال: «أو سحر أو سُحر له».

قلت: أفضل أحوال هذا الإسناد أنه حسن، والحديث صحيح لغيره، وقد صححه الألباني لغيره<sup>(٣)</sup>. وهو كما قال.

[٩]٤٢. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». رواه أحمد<sup>(٤)</sup>، والحاكم<sup>(٥)</sup>، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٦)</sup>. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرطهما جميعاً من حديث ابن سيرين، ولم يخرجاه. وقال الذهبي: «إسناده قوي». وصححه الألباني<sup>(٧)</sup>.

قلت: هذا الإسناد يتقوى من الطريقين إلى درجة الصحيح.

(١) (ج ٩/ص ٥٢، رقمه: ٣٥٧٨).

(٢) (ج ١٨/ص ١٦٢، رقمه: ٣٥٥).

(٣) «صحيح الترغيب والترهيب» (ج ٣/ص ١٧٠، رقمه: ٣٠٤١).

(٤) (ج ٣/ص ٤١٩، رقمه: ٩٥٤١)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (ج ١/ص ٣٠١، رقمه: ٩٩٣) وعزاه إلى أحمد. وليس في رواية ابن بطة: «فصدقه».

(٥) (ج ١/ص ٤٩، رقمه: ١٥).

(٦) (ج ١٢/ص ٢٤٠، رقمه: ١٦٩٦٤).

(٧) «صحيح الترغيب والترهيب» (ج ٣/ص ١٧٢، رقمه: ٣٠٤٧).

٤٣ [١٠]. عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «من أتى كاهناً، فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم». رواه أبو داود الطيالسي<sup>(١)</sup>، وأبو يعلى في «مسنده»<sup>(٢)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٣)</sup>، والطبراني في «المعجم الكبير»<sup>(٤)</sup>.

ولفظه: «من أتى ساحراً أو كاهناً أو عرافاً، فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم».

وفي لفظ الطبراني: «يُؤْمِنُ بِمَا يَقُولُ»، بدل: «فصدقه بما يقول».

وإسناده حسن، وهذا الأثر يرتقي بمجموع طرقه إلى درجة الصحيح لغيره. وقد صححه موقوفاً الألباني<sup>(٥)</sup>.

---

(١) (ج ١/ص ١٩٦، رقمه: ٣٨١)، وابن عدي (ج ٨/ص ٤٤٩)، و«المطالب العالية» (ج ٨/ص ٤٠، رقمه: ٢٥٢٤).

(٢) (ج ٤/ص ٤٨١، رقمه: ٥٣٨٦).

(٣) (ج ١٢/ص ٢٤١، رقمه: ١٦٩٦٥).

(٤) (ج ١٠/ص ٧٦، رقمه: ١٠٠٠٥).

(٥) «صحيح الترغيب والترهيب» (ج ٣/ص ١٧٢، رقمه: ٣٠٤٨).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

الكهانة إدعاء لعلم الغيب والتنبؤ بما سيقع من الأمور في المستقبل، ومستند أصحابها ما تلقيه الشياطين إلى أوليائهم من الكهنة والعرافين من استراق السمع.

يقول الحافظ ابن حجر: «وَالْكُهَّانَةُ: ادِّعَاءُ عِلْمِ الْغَيْبِ، كَالْإِخْبَارِ بِمَا سَيَقَعُ فِي الْأَرْضِ مَعَ الْإِسْتِنَادِ إِلَى سَبَبٍ، وَالْأَصْلُ فِيهَا اسْتِرَاقُ السَّمْعِ مِنْ كَلَامِ الْمَلَائِكَةِ، فَيُلْقِيهِ فِي أُذُنِ الْكَاهِنِ».

فيزيد عليه الكاهن أو العراف ما يشاء من الكذب كما في حديث ابن عباس: «وَلَكِنَّهُمْ يَفْرِفُونَ فِيهِ وَيَزِيدُونَ»، و«لَكِنَّهُمْ يَرْقُونَ فِيهِ وَيَزِيدُونَ».

وحديث عائشة رضي الله عنها: «فَيَكْذِبُونَ مَعَهَا مِائَةَ كَذِبَةٍ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ»، و: «فَيَزِيدُونَ مَعَهَا مِائَةَ كَذِبَةٍ».

فيخلط الحق بالباطل؛ فيحصل بذلك إخبار عن بعض الأمور الغيبية التي توحىها شياطين الجن إلى أوليائهم من الكهنة والعرافين، فيظهر لعامة الناس أن الكاهن يعلم الغيب، أو شيئاً من الغيب الذي تفرد به رب العزة والجلال؛ فتحصل الفتنة، ويغوي الناس ويفسد عقولهم وعقائدهم. «ولا ريب أن الإيمان بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم وبما يجيء به هؤلاء لا يجتمعان في قلب واحد، وإن كان أحدهم قد يصدق أحياناً، فصدقه بالنسبة إلى كذبه قليل من كثير، وشيطانه الذي يأتيه بالأخبار لا بد له أن يصدق أحياناً ليغوي به الناس ويفتنهم به»<sup>(١)</sup>.

(١) «زاد المعاد» (ج ٥/ ص ٧٨٦).

وتقبل الناس لذلك درجات، ويتغير حكمهم بحسب نياتهم ومقاصدهم؛ لذلك كان حكم من يذهبون إلى الكهان يدور مع علته، وجاء الوعيد على قدر النية والقصد في الذهاب إلى الكهان.

فالكهانة ادعاء لعلم الغيب كفر، والذهاب إلى الكهان وتصديقهم كفر أيضاً، واختلف أهل العلم هل كفر من يصدقهم مخرج من الملة أم لا<sup>(١)</sup>؟. ومن يذهب إليهم ولكنه لم يصدقهم لم يُحصّل له أجر صلاة أربعين يوماً.

قال ابن سعدي رحمه الله: «والعلة في هذا الوعيد والتهديد، هو أن الله تعالى هو المنفرد بعلم الغيب. فمن ادّعى مشاركة الله في شيء من ذلك بكهانة أو عرافة أو غيرهما أو صدّق من ادّعى ذلك، فقد جعل لله شريكاً فيما هو من خصائصه، وقد كذب الله ورسوله.

وكثير من الكهانة المتعلقة بالشياطين لا تخلو من الشرك، والتقرب إلى الوسائط التي يستعان بها على دعوى العلوم الغيبية، فهو شرك من جهة دعوى مشاركة الله في علمه الذي اختصه، ومن جهة التقرب إلى غير الله. وفيه إبعاد الشارع للخلق عن الخرافات المفسدة للأديان والعقول»<sup>(٢)</sup>.

ومن يمعن النظر في الأحاديث، وأقوال أهل العلم؛ فإن الذين يذهبون إلى الكهان خمسة أقسام. القسم الأول: من يذهبون إلى الكهان والعرافين، ويصدقونهم فيما يقولون، ويطيعونهم فيما يرون.

(١) تفصيله في كتب العقيدة والتفسير.

(٢) «القول السديد شرح كتاب التوحيد» (ج ١/ ص ١٠٢).

والقسم الثاني: من يذهبون إلى الكهان أو العرافين، يسألونهم عن أشياء ولو لم يطيعوهم فيما يقولون ويعملون.

فهذان القسمان، ليسا موضوع هذا البحث؛ لأنهما محرمان شرعاً، وحكمهما واضح من الأدلة، وتعدت كونها ذرائع إلى الفعل والاعتقاد فالاعتقاد في القسم الأول، أما القسم الثاني، فإنه قام بفعل الذهاب إليهم وتصديقهم ولو لم يفعل ما أمروا به، وهذا يدل على وقوع شيء من الإعجاب أو الميل إليهم.

والقسم الثالث: من يذهبون إلى الكهان أو العرافين؛ ليسألوهم حتى يتحققوا من أمرهم ليحتسبوا عليهم أو يبلغوا عنهم ولاية الأمر ليقوموا عليهم، وهذا مأمور به شرعاً، لإقامة دين الله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكف أذى الكهنة والعرافين عن الناس ومعرفة حقيقتهم، وبيان ضلالهم وعوارهم للناس.

القسم الرابع: من يسأل الكاهن جهلاً بالحكم، أو بما يدعيه من علم الغيب.

القسم الخامس: من يتكهن له الكاهن بغير علمه أو رضاه ويتقرب إليه الكاهن بهذا، وهذا القسم ينقسم إلى ثلاث حالات:

الحالة الأولى: من يتكهن له الكاهن، وإذا سمع كهنته صدقه، واتبع ما قال، وأطاعه فيما يرى، وهذا يُتبع بالقسمين الأولين، المنهي عنهما شرعاً.

والحالة الثانية: من يتكهن له الكاهن بدون علمه، وإذا علم زجر الكاهن ونهاه وأعرض عن كلامه، ولم يطعه، فهذا يتبع القسم الثالث.

الحالة الثالثة: من يتكهن له الكاهن، فإذا أخبره الكاهن لم يصدقه، ولكن وقع في نفسه شيء من الخوف مما أخبر به الكاهن أو حصل له وسوسة؛ بأن

هذه الأمور قد تكون حقيقة خاصة أنها صاحبها شيء من الحقيقة، فهذا يلحق بالقسم الرابع موضوع هذا البحث ومحوره؛ لأنها وسائل إلى الأول والثاني؛ فهي وسائل إلى ما يقدح في التوحيد؛ سواء بالشرك والكفر أو بعدم قبول الصلاة أربعين يوماً.

وقد سدَّ الشارع الحكيم طرق الشرك ووسائله وجفف منابعه، حتى نهى النبي ﷺ كما في حديث أبي مسعود عن حلوان الكاهن، وألا يلتفت إلى ما يقولون وما يفعلون؛ لأنه يؤول إلى الشرك والاعتقاد أن عندهم علم بالغيب، والخوف منهم ومما يقولون وفي هذا صرف عن إخلاص التوحيد لله، وتصفيته وتنقيته من شوائب القوادح فيه إلى التدرج في الشرك. «والشارع صلوات الله عليه حرم ما مضرت راجحة على منفعة، أو ما لا منفعة فيه، أو ما يخشى على صاحبه، أن يجره إلى الشرك وحرم بذل المال في ذلك، وحرم أخذه به صيانة؛ للأمة عما يفسد عليها الإيمان أو يخدشه»<sup>(١)</sup>.

قال ابن بطال<sup>(٢)</sup>: «وأما نهيه عن حلوان الكاهن فالأمة مجمعة على تحريمه؛ لأنهم يأخذون أجره مالا يصلح فيه أخذ عوض، وهو الكذب الذي يخلطونه مع ما يسترقه الجن، فيفسدون تلك الكلمة من الصدق، بمائة كذبة أو أكثر كما جاء في بعض الروايات، فلم يسغ أن يلتفت إليهم، ولذلك قال ﷺ: «ليسوا بشيء».

ومما يلحق بالكهانة ووجد في العصور القريبة ما يلي:

(١) «زاد المعاد» (ج ٥/ ص ٧٨٩).

(٢) «التمهيد لشرح كتاب التوحيد» (ج ١/ ص ٤٥٢).

أولاً: قراءة الحظ والأبراج، وله صور متعددة منها:

١. يُكتب على اليد اسم الأم، وفوقه اسم البنت وتاريخ الميلاد ثم تُفرك اليد فتظهر خطوط تُفسّر على أنها على شكل اسم الزوج القادم.

٢. بعد خروج الضيف يُنظر فيما بقي من القهوة في فنجانها وبناء عليه يوصف شكله وطوله واستدارة وجهه وطباعه.

٣. قراءة الحظ في ورق الحلاوة، وعند فتح ثمرة البطيخ.

٤. الطفل الذي تجاوز سنًا معينة وتأخر في المشي تقوم جدته بالخط أمامه بالسكين وتقول: «انسدي يا بير عن الطفل الصغير»، ويكون هذا يوم السبت تحديداً باعتقاد أن هذا سيدفع عنه السوء وسيمشي بعد ذلك.

٥. ضحك الطفل يعني أن الملائكة تضحك له.

ثانياً: الاعتقاد في بعض الأمور التي تحدث وترتيب الأحداث بناءً عليها، ومن ذلك:

١. وجود بعض أوراق الشاي في الكأس يعني قرب قدوم ضيف ويتم تحديد عدد الضيوف بناءً على الموجود في الكأس.

٢. مَنْ يمشي برجل واحدة من الأطفال من قبيل اللعب يعني أنه سيفقد أحد والديه.

٣. حك الحواجب يعني قرب رؤية شخص آتٍ من السفر.

٤. حكة اليد اليمنى تعني قرب الحصول على رزق، وحكة اليد اليسرى تعني العكس.

٥. حكة الأنف تعني قرب أكل لحم.

٦. رفة العين الحركة اللاإرادية فيها تعني قرب حصول مصيبة.

٧. إذا شربت المرأة في إناء مكسور يعني أن زوجها سيموت، أو سيتزوج بأخرى، أو ستتزوج هي برجل كبير في السن.

٨. سقوط المشط يدل على حدوث مكروه.

٩. المقص المفتوح، يدل على قرب حدوث مصيبة.

١٠. فتح المقص وغلقه، يدل على فقد حبيب.

١١. من لبس ثوبه مقلوباً سيحدث له مكروه، وبعضهم يعتقد العكس كما في المثل: «من يلبس الثوب مقلوب يأتيه الخير مجلوب».

وفي هذا كله ادعاء لعلم الغيب، قصد ذلك من يقوم به أو لم يقصد، والله عز وجل يقول: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾<sup>(١)</sup>. ويقول: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ ۝٨ عِلْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾<sup>(٢)</sup>. ويقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾<sup>(٣)</sup>. وفيها تعلق القلب بالأشخاص الذين يقومون بذلك، وبأمور أخرى تجر إلى التطير

(١) سورة النمل: [٦٥].

(٢) سورة الرعد: [٨ - ٩].

(٣) سورة لقمان: [٣٤].

وغيره، وهذا يقدح في توحيد المسلم ويجب سد ذرائع القدح في التوحيد واجتناب كل ما من شأنه إفساد عقيدة المسلم. والله أعلم.



## الفصل السادس

### أحاديث النهي عن التنجيم

٤٤ [١]. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ اقْتَبَسَ عِلْمًا مِنَ النُّجُومِ<sup>(١)</sup> اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السُّحْرِ زَادَ مَا زَادَ». رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٤)</sup>، وأحمد<sup>(٥)</sup>، والطبراني في «المعجم الكبير»<sup>(٦)</sup>.

ولفظ أحمد: «مَنْ اقْتَبَسَ عِلْمًا مِنَ النُّجُومِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنْ سِحْرِ مَا زَادَ زَادَ وَمَا زَادَ زَادَ». صحيح الإسناد، وصححه النووي في «الرياض»<sup>(٧)</sup>، والعراقي في «المغني»<sup>(٨)</sup>.

(١) علم النجوم هو: ما يعرف بالتنجيم، وهو طلب معرفة الأمور الغائبة بأمور ظاهرة للمنجم؛ فإذا ادعى بذلك علم الغيب فهو كفر؛ لأنه ادعى أمراً لا يعلمه إلا الله عز وجل. والمنجم الذي يتعلم النجوم للحكم بها وعليها وينسب التأثيرات من الخير والشر إليها كافر، نعوذ بالله من ذلك. «النهاية» (ج ٢/ ص ٤٩٥)، و«لسان العرب» (ج ١٢ / ص ٢٢٦).

(٢) كتاب: الطب، باب: في النجوم، (ج ٤/ ص ١٤٥، رقمه: ٣٩٠٥) وهو في «المصنف» (ج ١٣/ ص ١٦٤، رقمه: ٢٦١٥٩).

(٣) كتاب: الأدب، باب: تعلم النجوم (ج ٣ / ص ٣١٦، رقمه: ٣٧٢٦).

(٤) (ج ١٢ / ص ٢٤٨، رقمه: ١٦٩٨١).

(٥) (ج ١ / ص ٦٦٧، رقمه: ٢٨٤١).

(٦) (ج ١١ / ص ١١٠، رقمه: ١١٢٧٨).

(٧) (١٦٧٩).

(٨) (ج ٤/ ص ١١٧).

٤٥[٢]. عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه قال: نظر رسول الله

صلوات الله عليه وسلم إلى المدينة، فقال: «قد طهر الله أهل هذه المدينة، ما لم تضلهم النجوم». رواه الطبراني في «الأوسط»<sup>(١)</sup>، وأبو يعلى في «مسنده»<sup>(٢)</sup>، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»<sup>(٣)</sup>، والبزار<sup>(٤)</sup> بلفظ: «لقد برأ الله هذه الجزيرة من الشرك ما لم تضلهم النجوم».

وهذه الأسانيد لم تسلم من مقال فيها جميعاً؛ ولكن يسند بعضها بعضاً، وتصل إلى درجة الحسن لغيره. وأورده الهيثمي<sup>(٥)</sup> وقال: «وفيه قيس بن الربيع، وثقه شعبة والثوري وضعفه الناس، ورجال أبي يعلى ثقات».

٤٦[٣]. عن أبي ذر رضي الله عنه قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على أصحابه وهم يتذكرون شيئاً في القدر، فخرج مغضباً كأنما فقى في وجهه حب الرمان، فقال: «أبهذا أمرتم، أو ما نهيتم عن هذا؟ إنما هلكت الأمم قبلكم في هذا، إذا ذكر القدر فأمسكوا، وإذا ذكر أصحابي فأمسكوا، وإذا ذكرت النجوم فأمسكوا». رواه ابن بطة في «الكبرى»<sup>(٦)</sup>.

وهذا الإسناد ضعيف ولكن له شواهد ولعل باجتماعها يعضد بعضها بعضاً<sup>(٧)</sup>.

(١) (ج ٢ / ص ٨٦، رقمه: ٥٨٧).

(٢) (ج ٦ / ص ٨، رقمه: ٦٦٧٨).

(٣) (ج ١٥ / ص ١٥١، رقمه: ٤٧٦٢).

(٤) (ج ٤ / ص ١٣١، رقمه: ١٣٠٣).

(٥) (ج ٣ / ص ٤٨٤، رقمه: ٥٧٨١).

(٦) (ج ١ / ص ٣٩٣، رقمه: ١٢٧٥).

(٧) هذه الشواهد موجودة في أصل الكتاب وهي رسالة «سد ذرائع القدر في التوحيد».

٤٧[٤]. عن عمر بن عبدالعزيز قال: «تعلموا من هذه النجوم ما تهتدون به في

ظلمة البر والبحر ثم أمسكوا». رواه ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> ورجاله ثقات.

٤٨[٥]. عن قتادة، قال: في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا

بِصَبِيحٍ﴾<sup>(٢)</sup>، خَلَقَ هَذِهِ النُّجُومَ لِثَلَاثٍ جَعَلَهَا زِينَةً لِلسَّمَاءِ وَرُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ

وَعَلَامَاتٍ يُهْتَدَىٰ بِهَا فَمَنْ تَأَوَّلَ فِيهَا بِغَيْرِ ذَلِكَ أَخْطَأَ وَأَضَاعَ نَصِيحَهُ وَتَكَلَّفَ مَا

لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ . رواه البخاري<sup>(٣)</sup>.

---

(١) (ج ١٣/ ص ١٦٥، رقمه: ٢٦١٦٢).

(٢) الملك: [٥].

(٣) كتاب: بدء الخلق، باب في النُّجُومِ (ج ٣/ ص ١١٦٨).

## \* الأحكام والفوائد المستفادة من أحاديث هذا الفصل:

إن الله عز وجل خلق النجوم لغايات عظيمة، منها أنها أمانة للسماء، ومنها أنها يُهتدى بها في ظلمات البر والبحر، ومنها أنها تعرف بها القبلة والصلاة، كما في خبر قتادة السابق.

وهذا علم واجب تعلمه ومعرفته، وأما تعلم ما عدا ذلك، فهو منهي عنه والخوض فيه عبث بالدين والعقل، قال ابن بطة <sup>(١)</sup>: «أمر النجوم على وجهين: فأحدهما واجب علمه والعمل به، وهو أن يتعلم من النجوم ما يهتدي به في ظلمات البر والبحر، ويعرف به القبلة والصلاة والطرقا، فبهذا العلم من النجوم نطق الكتاب ومضت السنة .

وأما ما لا يجوز النظر فيه والتصديق به، ويجب علينا الإمساك عنه من علم النجوم، فهو أن لا يحكم للنجوم بفعل، ولا يقض لها بحدوث أمر كما يدعي الجاهلون من علم الغيوب بعلم النجوم».

وعلى هذا فعلم النجوم أقسام، ولكل قسم حكمه:

فالقسم الأول الذي واجب العلم به وتعلمه، وهو أن يتعلم منه ما يهتدي به في ظلمات البر والبحر ويعرف به القبلة والصلاة والطرقا وهذا يدل عليه نصوص الكتاب والسنة، وليس موضوع بحثنا هاهنا.

وإنما المقصود هنا هو القسم الثاني: وهو ما عدا القسم الأول، وهو المنهي عنه، وقد سبق سوق الأحاديث والآثار في النهي عنه والتحذير من الوقوع فيه، صيانةً للتوحيد، وسداً لذرائع القدح فيه.

(١) «الإبانة الكبرى» (ج ١/ ص ٣٩٧).

قال الألوسي<sup>(١)</sup> في تفسيره: «يفيد النهي عن التعلم -أي تعلم علم النجوم- من باب سد الذرائع؛ لأن ذلك العلم ربما يجر إلى محذور شرعاً، وكذا النهي عن النظر فيها محمول على النظر الذي كان تفعله الكهنة الزاعمون تأثير الكواكب بأنفسها والحاكمون بقطعية ما تدل عليه بثليثها وتربيعها واقترانها ومقابلتها مثلاً من الأحكام بحيث لا تتخلف قطعاً على أن الوقوف على جميع ما أودع الله تعالى في كل كوكب مما يمتنع لغير علام الغيوب».

ومفاسد تعلم هذا العلم والخوض فيه عظيمة على الفرد والمجتمع؛ فمضرة ذلك على الفرد أنه يؤدي به إلى المنهي عنه شرعاً من الكهانة، وادعاء علم الغيب، والكذب على الناس والدجل بهم وإبعادهم عن أمر الله عز وجل.

أما المجتمع فالأثر السيئ يكون على عقيدة الأمة، وفسادها، وتتبع الناس للمنجمين وصرف أموالهم وأوقاتهم في الباطل والتخبط في ظلمات الجهل. قال أبو المعز في كتاب الأدب<sup>(٢)</sup>: «لا يصلح لذي عقل ودين تعاطي علم النجوم؛ لأنه لا سبيل إلى إيصال الصواب منها، والذي يشبه الصواب منها إنما يتهاى بالاتفاق، وكيف يرضى العاقل من نفسه أن يكذب مرة ويصدق أخرى، وإنما عمر الإنسان كالساعة التي لا ينبغي أن ينفقها إلا في علم يزداد بالإيغال فيه بعداً من الباطل وقرباً من الحق، ولو أمكن ألا يخطئ الناظر في علم النجوم؛ لكان في ذلك تنغيص العيش، وتكدير لصفوه، وتضييق لمتفصح الآمال التي بها قوت الأنفس وعمارة

(١) (ج ٥ / ص ٤٤٨).

(٢) «شرح ابن بطال» (ج ١ / ص ٢٥).

الدنيا، ولم يف ما يرجئ من الخير بما يتوقع من الشر؛ لأن بعض الناس لو علم أنه يموت إلى سنة لم ينتفع بشيء من دنياه، وهذا لا يشبه بفضل الله وإحسانه ورأفته بخلقه، ولو علم الناظر فيها أنه يعيش مائة سنة في صحة وغنى لبطر، وما انتهى عن فاحشة ولا تورع عن محرم، ولا أتى حنقاً هاجماً ولزالت نعمه، وفسدت الدنيا بإهمال الناس لو تركوا أمره ونهيه ولأكل الناس بعضهم بعضاً، ولعل بعضهم كان يؤخر التوبة إلى يوم أو ساعة أو سنة قبل موته متحاذقاً على ربه، ويدخل الجنة بتوبته، وليس هذا في حكمة الله وصواب تدبيره، ولا شك أن الخير فيما اختاره الله لنا من طي ذلك عنا، فله الحمد على جميل صنعه ولطيف إحسانه.

وهناك أمور كانت تعتبر في الماضي من ادعاء علم الغيب ومن يأتي بمثلها يدعى منجماً، فأصبحت مع تقدم البحث واستحداث أجهزة للكشف عنها من المشاهد المعروف وليست من علم الغيب، قَالَ الْخَطَّابِيُّ<sup>(١)</sup>: «عِلْمُ النُّجُومِ الْمُنْهَي عَنْهُ هُوَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَهْلُ التَّنْجِيمِ مِنْ عِلْمِ الْكَوَاكِبِ وَالْحَوَادِثِ الَّتِي لَمْ تَقَعْ كَمَجِيءِ الْأَمْطَارِ وَتَغْيِيرِ الْأَسْعَارِ، وَأَمَّا مَا يُعْلَمُ بِهِ أَوْقَاتُ الصَّلَاةِ وَجِهَةُ الْقِبْلَةِ فَغَيْرُ دَاخِلٍ فِيْمَا نُهِيَ عَنْهُ أَنْتَهَى. وَفِي شَرْحِ السُّنَّةِ الْمُنْهَيَةِ مِنْ عُلُومِ النُّجُومِ مَا يَدَّعِيهِ أَهْلُهَا مِنْ مَعْرِفَةِ الْحَوَادِثِ الَّتِي لَمْ تَقَعْ وَرُبَّمَا تَقَعْ فِي مُسْتَقْبَلِ الزَّمَانِ مِثْلَ إِخْبَارِهِمْ بِوَقْتِ هُبُوبِ الرِّيحِ وَمَجِيءِ مَاءِ الْمَطَرِ وَوُقُوعِ الثَّلْجِ وَظُهُورِ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَتَغْيِيرِ الْأَسْعَارِ وَنَحْوِهَا، وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَسْتَدْرِكُونَ مَعْرِفَتَهَا بِسِيرِ الْكَوَاكِبِ وَاجْتِمَاعِهَا وَافْتِرَاقِهَا وَهَذَا عِلْمٌ اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِهِ لَا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ غَيْرُهُ كَمَا

(١) «معالم السنن» (ج ٤ / ص ٢١٢، رقمه: ١٥٣٠).

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾ (١) فَأَمَّا مَا يُدْرِكُ مِنْ طَرِيقِ  
الْمُشَاهَدَةِ مِنْ عِلْمِ النُّجُومِ الَّذِي يُعْرِفُ بِهِ الزَّوَالَ وَجِهَةَ الْقِبْلَةِ فَإِنَّهُ غَيْرُ دَاخِلٍ؛ فِيمَا  
نُهِيَ عَنْهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ  
وَالْبَحْرِ﴾ (٢) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ (٣) فَأَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ النُّجُومَ  
طُرُقٌ لِمَعْرِفَةِ الْأَوْقَاتِ وَالْمَسَالِكِ وَلَوْلَاهَا لَمْ يَهْتَدِ النَّاسُ إِلَى اسْتِقْبَالِ الْكَعْبَةِ.

فذكر الخطابي رحمه الله بأن علم وقت هبوب الرياح ومجيء ماء المطر ووقوع  
الثلج وظهور الحر والبرد وتغير الأسعار من الأمور الغيبية المحرم الخوض  
فيها، ولكنه قيد رحمه الله ذلك أن أهل التنجيم يزعمون أنهم يستدركون معرفتها  
بسير الكواكب واجتماعها وافتراقها. وأما إذا قام على ذلك من يحسب ذلك،  
وباستخدام أجهزة رصد ومتابعة تغيرات الجو وهبوب الرياح مثلاً فهذا ما يعرف  
في هذا العصر بعلم الفلك والأرصاد، وكذلك تغير الأسعار من ارتفاع أو انخفاض  
وغير ذلك وهو ما يعرفه خبراء الاقتصاد، وهذا لا يعرف إلا بمقدمات وأسباب  
قد هيأها الله لخلقه، إما تخويفاً لهم أو نذارة، وهذه المعرفة، شبيهة بمعرفة  
المولود في بطن أمه، فإن معرفة جنسه وإذا كان به شيء من التشوه أو غير ذلك  
في العصور السالفة من علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله، ولكن في هذا العصر  
قد يعرف باستخدام الأجهزة المتطورة، وهذا لا يتنافى مع الأدلة الشرعية على  
أن علم ما في الأرحام مما انفرد الله به فهو يعلم قبل أن تتزوج هذه المرأة ماذا

(١) سورة لقمان: [٣٤].

(٢) سورة الأنعام: [٩٧].

(٣) سورة النحل: [١٦].

ستنجب، وشقي أو سعيد بعلم غير مكتسب من غيره، أما تصوير الجنين، فإنه تصوير لما هو موجود أصبح في المشاهد الحاضر وليس الغائب، فالغيب هو كل ما غاب عن العيون سواء كان محصلاً في القلوب أو غير محصل<sup>(١)</sup>، أما ما وجد ما يدل على وجوده، فإن كان غائباً عن بعض البشر؛ فإنه حاضر ولو جزئياً عند الآخرين.

قالت اللجنة الدائمة لهيئة كبار العلماء في إجابتها على سؤال عن ما يخبر به الأطباء عن وضع الجنين وجنسه قبل ولادته<sup>(٢)</sup>: ثبت في الأحاديث الصحيحة أن مفاتيح الغيب خمسة لا يعلمهن إلا الله، وأنها مذكورة في الحديث الذي يرويه البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾<sup>(٣)</sup>، وفي رواية له عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مفاتيح الغيب خمس» ثم قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ وعن ابن مسعود بمعناه، وروي من طرق أخرى تؤيد ما دلت عليه الآية، ومعنى الآية: أن الله تعالى استأثر بعلم الساعة فلا يجليها لوقتها إلا هو، فلا يعلمها لميقاتها ملك مقرب ولا نبي مرسل، وقد أعلمهم الله بآماراتها، ولا يعلم متى ينزل الغيث ولا في أي مكان ينزل إلا الله، وقد يعرف ذلك أهل الخبرة عند وجود الأمارات وانعقاد

(١) «لسان العرب» (ج ١ / ص ٧٦٧).

(٢) «فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء» (ج ٢ / ص ١١٤ فتوى رقم ١٥٥٢).

(٣) سورة لقمان: [٣٤].

الأسباب علمًا تقريبًا إجمالًا يشوبه شيء من التخمين وقد يتخلف، واختص سبحانه أيضًا بعلم ما في الأرحام تفصيلًا من جهة تخلقه وعدم تخلقه ونموه وبقائه لتمام مدته وسقوطه قبلها حيًا أو ميتًا وسلامته وما قد يطرأ عليه من آفات دون أن يكسب علمه بذلك من غيره أو يتوقف على أسباب أو تجارب، بل يعلم ما سيكون عليه قبل أن يكون وقبل أن تكون الأسباب، فإن لمقدر الأسباب وموجدها علمًا لا يتخلف ولا يختلف عنه الواقع، وهو الله سبحانه، وقد يطلع المخلوق على شيء من أحوال ما في الأرحام من ذكورة أو أنوثة أو سلامة أو إصابته بآفة أو قرب ولادة أو توقع سقوط الحمل قبل التمام لكن ذلك بتوفيق من الله إلى أسباب ذلك من كشف بأشعة لا من نفسه ولا بدون أسباب ذلك بعد ما يأمر الله الملك بتصوير الجنين، ولا يكون شاملًا لكل أحوال ما في الرحم، بل إجمالًا في بعضه مع احتمال الخطأ أحيانًا، ولا تدري نفس ماذا تكسب غداً من شؤون دينها ودنياها، فهذا أيضًا مما استأثر الله بعلمه تفصيلًا، وقد يتوقع الناس كسبًا أو خسارة على وجه الإجمال مما يبعث أملًا وإقدامًا على السعي أو خوفًا وإحجامًا بناء على أمارات وظروف محيطة بهم فكل هذا لا يسمى علمًا، وكذا لا تدري نفس بأي أرض تموت في بر أو بحر في بلدها أو بلد آخر، إنما يعلم تفصيل ذلك الله وحده، فإنه سبحانه له كمال العلم والإحاطة بجميع الشؤون علنها وغيبها ظاهرها وباطنها.

وجملة القول: إن علم الله من نفسه غير مكتسب من غيره، ولا متوقف على أسباب وتجارب، وأنه يعلم ما كان وما سيكون، وأنه لا يشوب علمه غموض ولا

يتخلف، وأنه عام شامل لجميع الكائنات تفصيلاً جليلاً ودقيقاً بخلاف غيره سبحانه، والله المستعان».

وقالت أيضاً في معرض إجابتها على سؤال عن معرفة دخول الشهر بما يسمى علم الفلك<sup>(١)</sup>: «علم الحساب ومعرفة مطالع النجوم ليس من الكهانة ولا يحرم تعاطيه، لكنه لا يجوز أن يؤخذ به في أمر شرعي، كالصيام والحج ونحو ذلك. وليس هو من تعلم علم النجوم المرسوم المنهي عنه الذي عرفه شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله بقوله: التنجيم: هو الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية».

والخطابي رحمه الله بقوله: «علم النجوم المنهي عنه: هو ما يدعيه أهل التنجيم من علم الكوائن والحوادث التي ستقع في مستقبل الزمان، كأوقات هبوب الرياح ومجيء المطر وتغيير الأسعار وما في معناها من الأمور التي يزعمون أنها تدرك معرفتها بسير الكواكب في مجاريها واجتماعها وافتراقها. يدعون أن لها تأثيراً في السفليات، وهذا منهم تحكم على الغيب وتعاطي لعلم قد استأثر الله به لا يعلم الغيب سواه».

تقدم أن علم الحساب ليس من الكهانة ولا يحرم تعاطيه، وبالتالي فلا يكون أهله بتعلمه طواغيت لكنهم مخطئون إذا قالوا لشهر ثبت رؤيته شرعاً: إنه لم يولد، أو لشهر لم تثبت رؤيته ولد، ولا يجوز الأخذ بقولهم كما تقدم».

وعلم التنجيم الذي يحرم تعلمه، وتعليمه، وعمله للناس سواء بعلمهم

(١) «فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء» (ج ١/ ص ٤٣٠ جزء من فتوى رقم ٣٤٢١).

ورغبتهم، أو بدون علمهم الذي يقوم على النظر في النجوم واعتقاد أن لها شيء من التأثير وإن كان الناظر يعتقد أن ذلك بتوفيق الله سداً لذريعة ما يقدح في التوحيد، وحصانة لأمة محمد ﷺ من الوقوع في الشرك وتحذيراً مما وقعت فيه الأمم السالفة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup> رحمه الله: «وَصِنَاعَةُ التَّنْجِيمِ وَأَخْذُ الْأُجْرَةِ عَلَيْهَا وَبَذْلُهَا حَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَلَى وُلاَةِ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ الْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ، وَالْقِيَامُ فِي ذَلِكَ مِنْ أَفْضَلِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». فكما بعث الله الأنبياء بالدعوة إلى توحيده سبحانه وتعالى بعثهم أيضاً بسد الذرائع القادحة في توحيده.

وقال<sup>(٢)</sup>: «فَهَلْ كَانَتْ بَعْثَةُ الْخَلِيلِ صَلَاةَ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ إِمَامِ الْحُنَفَاءِ إِلَّا إِلَى سَلَفٍ هَؤُلَاءِ؛ فَإِنَّ نَمْرُودَ بْنِ كَنْعَانَ كَانَ مَلِكًا هَؤُلَاءِ؛ وَعُلَمَاءُ الصَّابِئَةِ هُمْ الْمُنْجِمُونَ وَنَحْوُهُمْ وَهَلْ عُبِدَتْ الْأَوْثَانُ فِي غَالِبِ الْأُمَرَاءِ إِلَّا عَنْ رَأْيِ هَذَا الصَّنْفِ الْخَبِيثِ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ».

رحم الله شيخ الإسلام وسقاه من سلسيل الجنة، فقد أوضح العلل التي من أجلها سدت الذرائع وقيدت الأقوال والأفعال، أيما إيضاح من العلل التي سلفت في الأمم الغابرة.



(١) «الفتاوى الكبرى» (ج ٨ / ص ١٧٩).

(٢) «مجموع الفتاوى» (ج ٩ / ص ٢٢٦).

## الفصل السابع

### أحاديث النهي عن الاستسقاء بالأنواء

٤٩ [١]. عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحُدَيْبِيَّةِ عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلَةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟». قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ. فَأَمَّا مَنْ قَالَ مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ بَنُو<sup>(١)</sup> كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ». رواه البخاري<sup>(٢)</sup>، ومسلم<sup>(٣)</sup>، وأبو داود<sup>(٤)</sup>، والنسائي<sup>(٥)</sup>.

(١) قال ابن الأثير: الأنواء هي ثمان وعشرون منزلة ينزل القمر كل ليلة في منزلة منها. ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ مَنَازِلَ﴾ يس: [٣٩]، وينسقط في الغرب كل ثلاث عشرة ليلة منزلة مع طلوع الفجر وتطلع أخرى مقابلها ذلك الوقت في الشرق فتتقضي جميعها مع انقضاء السنة. وكانت العرب تزعم أن مع سقوط المنزلة وطلوع رقيها يكون مطر، وينسبون إليها، فيقولون: مُطَرْنَا بَنُو كَذَا. وإنما سُمِّيَ نَوْءًا لأنه إذا سقط الساقط منها بالمغرب ناء الطالع بالمشرق بَنُو نَوْء: أي نهض وطلع. وقيل: أراد بالنَّوء الغروب وهو من الأضداد قال أبو عبيد: لم نسمع في النَّوء أنه السقوط إلا في هذا الموضع. وإنما غلط النبي ﷺ في أمر الأنواء، لأن العرب كانت تنسب المطر إليها. فأما مَنْ جَعَلَ المطر من فعل الله - تعالى - وأراد بقوله: «مُطَرْنَا بَنُو كَذَا» أي: في وقت كذا وهو هذا النَّوء الفلاني فإن ذلك جائز؛ أي: أن الله قد أجرى العادة أن يأتي المطر في هذه الأوقات. «النهاية» (ص ٩٤٤).

(٢) كتاب: صفة الصلاة، باب: يستقبل الإمام الناس إذا سلم (ج ١/ ص ٢٩٠، رقمه: ٨٠١) وكتاب: الاستسقاء (ج ١/ ص ٣٥١، رقمه: ٩٩١).

(٣) كتاب: الإيمان، باب: بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء (ج ١/ ص ٨٢، رقمه: ٧١).

(٤) كتاب: الطب، باب: في النجوم (ج ٤/ ص ١٤٦، رقمه: ٣٩٠٦).

(٥) كتاب: الاستسقاء، باب: كراهية الاستمطار بالأنواء (ج ٣/ ص ١٨٣، رقمه: ١٥٢٣).

وفي لفظ للبخاري<sup>(١)</sup>: «مُطِرَ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «أَلَمْ تَسْمَعُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ اللَّيْلَةَ؟»، قَالَ: «مَا أَنْعَمْتُ عَلَى عِبَادِي مِنْ نِعْمَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ بِهَا كَافِرِينَ يَقُولُونَ مُطِرْنَا بِنَوَاءِ كَذَا وَكَذَا؛ فَأَمَّا مَنْ آمَنَ بِي وَحَمِدَنِي عَلَى سُقْيَايَ، فَذَاكَ الَّذِي آمَنَ بِي وَكَفَرَ بِالْكَوْكَبِ، وَمَنْ قَالَ مُطِرْنَا بِنَوَاءِ كَذَا وَكَذَا، فَذَاكَ الَّذِي كَفَرَ بِي وَآمَنَ بِالْكَوْكَبِ».

٥٠ [٢]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ بَرَكَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ فَرِيقٌ مِنَ النَّاسِ بِهَا كَافِرِينَ، يُنْزِلُ اللَّهُ الْغَيْثَ، فَيَقُولُونَ: الْكَوْكَبُ كَذَا وَكَذَا». رواه مسلم<sup>(٢)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٣)</sup>.

٥١ [٣]. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «مُطِرَ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَصْبَحَ مِنَ النَّاسِ شَاكِرٌ وَمِنْهُمْ كَافِرٌ، قَالُوا: هَذِهِ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَقَالَ: بَعْضُهُمْ لَقَدْ صَدَقَ نَوَاءُ كَذَا وَكَذَا». قَالَ: فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ الْجُومِ ۖ (٧٥) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۖ (٧٦) إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ۖ (٧٧) فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ۖ (٧٨) لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ۖ (٧٩) تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۖ (٨٠) أَفِيهِذَا الْحَدِيثِ أَنْتُمْ مُدْهِنُونَ ۖ (٨١) وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ ۖ (٨٢)﴾. رواه مسلم<sup>(٤)</sup>.

٥٢ [٤]. عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

(١) كتاب: التوحيد، (ج ٧ / ص ٢٧٢٥، رقمه: ٧٠٦٤).

(٢) كتاب: الإيمان، باب: بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء (ج ١ / ص ٨٢، رقمه: ٧١).

(٣) كتاب: الاستسقاء، باب: كراهية الاستمطار بالأنواء (ج ١ / ص ٥٦٣، رقمه: ١٨٣٥).

(٤) سورة الواقعة: [٧٥ - ٨٢].

(٥) كتاب: الإيمان، باب: بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء (ج ١ / ص ٨٢، رقمه: ٧١).

«أَرَبْعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَتْرُكُونَهُنَّ الْفَخْرُ فِي الْأَخْسَابِ وَالطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ  
وَالِاسْتِسْقَاءُ بِالنَّجُومِ وَالنِّيَاحَةِ». رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

٥٣ [٥]. عَنْ مُعَاوِيَةَ اللَّيْثِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَكُونُ النَّاسُ  
مُجْدِبِينَ»<sup>(٢)</sup>. فَيَنْزِلُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَيْهِمْ رِزْقًا مِنْ رِزْقِهِ فَيُضْبِحُونَ مُشْرِكِينَ».   
فَقِيلَ لَهُ: وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يَقُولُونَ: مُطَرْنَا بَنُوْءَ كَذَا وَكَذَا». رواه  
أحمد<sup>(٣)</sup>، والبخاري في «التاريخ الكبير»<sup>(٤)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٥)</sup>.

وأورده الهيثمي في «مجمعه»<sup>(٦)</sup> وقال: «ورجاله موثقون».

قلت: هذا إسناد أحسن أحواله أنه حسن.

٥٤ [٦]. عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «خِلَالٌ مِنْ خِلَالِ  
الْجَاهِلِيَّةِ الطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ وَالنِّيَاحَةُ وَنَسِي الثَّالِثَةِ قَالَ سُفْيَانُ: وَيَقُولُونَ: إِنَّهَا  
الِاسْتِسْقَاءُ بِالْأَنْوَاءِ». رواه البخاري<sup>(٧)</sup>.

(١) كتاب: الجنائز، باب: التشديد في النياحة (ج ٢ / ص ٥٣٦، رقمه: ٩٣٤).

(٢) قال ابن الأثير: مُجْدِبِينَ، أي: أصابتهُم السَّنة وهي القحط والجذب. «النهاية» (ص ٤٤٧).

(٣) (ج ٥ / ص ٢٨٩، رقمه: ١٥٥٣٧).

(٤) (ج ٧ / ص ٢٠٦، رقمه: ١٠٧٤٨).

(٥) (ج ١٩ / ص ٤٣٠، رقمه: ١٠٤٣).

(٦) (ج ٢ / ص ٣٧٦، رقمه: ٣٢٨٠).

(٧) كتاب: فضائل الصحابة، باب: القسامة في الجاهلية (ج ٣ / ص ١٣٩٨، رقمه: ٣٦٣٧).

## \* الفوائد والأحكام المستفادة من أحاديث هذا الفصل:

فيما سبق من الآيات والأحاديث دلالة على أحوال الناس في الاستسقاء بالأنواء، وأنهم على فرقتين، فرقة كافرة بالله كفر شرك، وهؤلاء الذين يعتقدون أن المطر ينزل بفعل الأنواء لا بتقدير الله وأمره، وهذه الفرقة قد أشبعها أهل العلم بحثاً ودراسة وإيضاحاً وليست موضوع هذا البحث.

وفرقة: يعتقدون أن الأمر كله لله، ولكنهم ينسبون نزول المطر إلى أوقات معينة تتحرك فيها النجوم، وهؤلاء محور هذا البحث سداً للذريعة الشرك أو الخلل في التوحيد. يقول ابن حجر <sup>(١)</sup> رحمه الله في قوله صلى الله عليه وسلم: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي» هَذِهِ إِضَافَةٌ عُمُومٌ بِدَلِيلِ التَّقْسِيمِ إِلَى مُؤْمِنٍ وَكَافِرٍ بِخِلَافِ مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ <sup>(٢)</sup>، فَإِنَّهَا إِضَافَةٌ تَشْرِيفٌ. قَوْلُهُ: «مُؤْمِنٍ بِي وَكَافِرٍ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْكَفْرِ هُنَا كُفْرَ الشَّرْكِ بِقَرِينَةِ مُقَابَلَتِهِ بِالْإِيمَانِ، وَلَا حَمْدَ مِنْ رِوَايَةِ نَصْرُ بْنُ عَاصِمٍ اللَّيْثِيُّ عَنْ مُعَاوِيَةَ اللَّيْثِيِّ مَرْفُوعاً: «يَكُونُ النَّاسُ مُجَدِّبِينَ فَيُنْزِلُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقِهِ فَيُضْبِحُونَ مُشْرِكِينَ يَقُولُونَ: مُطَرْنَا بَنُو كَذَا» وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ كُفْرَ النِّعْمَةِ، وَيُرْسَدُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ مَعْمَرٍ عَنْ صَالِحٍ عَنْ سُفْيَانَ: «فَأَمَّا مَنْ حَمَدَنِي عَلَى سُقْيَايَ وَأَثْنَى عَلَيَّ فَذَلِكَ آمَنَ بِي» وَفِي رِوَايَةِ سُفْيَانَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَالْإِسْمَاعِيلِيِّ نَحْوَهُ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «وَكَفَرُ بِي» أَوْ قَالَ: «كَفَرَ نِعْمَتِي» وَفِي رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «قَالَ اللَّهُ: مَا أَنْعَمْتُ عَلَى عِبَادِي مِنْ نِعْمَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ كَافِرِينَ بِهَا»، وَلَهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَصْبَحَ

(١) «الفتح» (ج ٣ / ص ٢١٨).

(٢) الحجز: [٤٢].

مِنَ النَّاسِ شَاكِرٍ وَمِنْهُمْ كَافِرٌ» وَعَلَى الْأَوَّلِ حَمَلُهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَأَعْلَى مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ كَلَامُ الشَّافِعِيِّ، قَالَ فِي الْأَمِّ<sup>(١)</sup>: «مَنْ قَالَ مُطَرْنَا بِنَوْءٍ كَذَا وَكَذَا عَلَى مَا كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الشُّرْكَ يَعْنُونَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَطَرِ إِلَى أَنَّهُ مَطَرُ نَوْءٍ كَذَا فَذَلِكَ كُفْرٌ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّ النَّوْءَ وَقْتُ، وَالْوَقْتُ مَخْلُوقٌ لَا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ وَلَا لِغَيْرِهِ شَيْئًا، وَمَنْ قَالَ مُطَرْنَا بِنَوْءٍ كَذَا عَلَى مَعْنَى مُطَرْنَا فِي وَقْتُ كَذَا، فَلَا يَكُونُ كُفْرًا، وَغَيْرُهُ مِنَ الْكَلَامِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ، يَعْنِي حَسْمًا لِلْمَادَّةِ، وَعَلَى ذَلِكَ يُحْمَلُ إِطْلَاقُ الْحَدِيثِ.

قَالَ: وَكَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَظُنُّونَ أَنَّ نَزُولَ الْغَيْثِ بِوَاسِطَةِ النَّوْءِ إِمَّا بِصُنْعِهِ عَلَى زَعْمِهِمْ وَإِمَّا بِعَلَامَتِهِ، فَأَبْطَلَ الشَّرْعُ قَوْلَهُمْ وَجَعَلَهُ كُفْرًا، فَإِنْ اعْتَقَدَ قَائِلُ ذَلِكَ أَنَّ لِلنَّوْءِ صُنْعًا فِي ذَلِكَ فَكُفْرُهُ كُفْرٌ تَشْرِيكَ، وَإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ التَّجَرِبَةِ فَلَيْسَ بِشُرْكَ لَكِنْ يَجُوزُ إِطْلَاقُ الْكُفْرِ عَلَيْهِ وَإِرَادَةُ كُفْرِ النِّعْمَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ الْحَدِيثِ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالشُّرْكَ وَاسِطَةً، فَيُحْمَلُ الْكُفْرُ فِيهِ عَلَى الْمَعْنَيْنِ لِتَنَاقُلِ الْأَمْرَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(٢)</sup>.

ويجب على المسلم تهذيب ألفاظه وتنقيتها من أقوال أهل الجاهلية، كما يجب عليه تصفية معتقده من شوائب الشرك، واعتقادات وأفعال أهل الجاهلية، فإن الدين جاء بإبطالها وتنقية العقيدة وإخلاصها لله رب العالمين.

قال الشيخ/ سليمان بن عبد الله رحمه الله<sup>(٣)</sup>: «من ينسب إنزال المطر إلى النجم،

(١) «الأم» (ج ١/ ص ١٩٠).

(٢) وقال قريباً منه المباركفوري في «تحفة الأحوذى» (ج ٨/ ص ١٥٦).

(٣) «تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد» (ص ٣٣٨).

مع اعتقاده أن الله تعالى هو الفاعل لذلك المنزل له، لكن معنى أن الله تعالى أجرى العادة بوجود المطر عند ظهور ذلك النجم، فحكى ابن مفلح خلافاً في مذهب أحمد في تحريمه وكراهته، وصرح أصحاب الشافعي بجوازه، والصحيح أنه محرم؛ لأنه من الشرك الخفي، وهو الذي أراده النبي صلى الله عليه وسلم، وأخبر أنه من أمر الجاهلية، ونفاه، وأبطله، وهو الذي كان يزعم المشركون، ولم يزل موجوداً في هذه الأمة إلى اليوم، وأيضاً فإن هذا من النبي صلى الله عليه وسلم حماية لجناب التوحيد وسد لذرائع الشرك ولو بالعبادات الموهمة التي لا يقصدها الإنسان.

وقريباً منه ما يخبر به الفلكيون في هذا الزمن من نزول الأمطار في بعض الأوقات أو الإخبار عن مجيء الريح قبل حدوثها وتحذير الناس من ارتياد أماكن السيول والبحار في بعض الأوقات وغيرها كثير، فإن ذلك مبناه على معرفة الأزمنة التي يقع فيها مثل ذلك على وفق ما قدره الله وأراده فإذا لم ينسب ذلك إلى النجوم والظواهر الطبيعية بل نسب إلى الله عز وجل وقدره، فإنه جائز، وأما إذا نسب إلى النجوم وغيرها من الأفلاك وأنها هي التي تسير ذلك، فإنه محرم، وأما إذا نسب إلى الله ولكن ذكر أنه يحدثه الله في بعض الأوقات المعينة، فإنه محرم سداً للذريعة.



**الفصل الثامن**  
أحاديث النهي عن  
الاستشفاع بالله على خلقه

٥٥[١]. عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جُهِدْتَ أَنْفُسَ وَضَاعَتِ الْعِيَالُ وَنُهَكْتَ الْأَمْوَالُ وَهَلَكْتَ الْأَنْعَامُ، فَاسْتَسْقَى اللَّهَ لَنَا فَإِنَّا نَسْتَشْفَعُ بِكَ عَلَى اللَّهِ وَنَسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَيْحَكَ أَتَدْرِي، مَا تَقُولُ؟» وَسَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَا زَالَ يُسَبِّحُ حَتَّى عُرِفَ ذَلِكَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ. ثُمَّ قَالَ: «وَيْحَكَ إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ، شَأْنُ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ. وَيَحَكَ أَتَدْرِي مَا اللَّهُ؟ إِنَّ عَرْشَهُ عَلَى سَمَاوَاتِهِ لَهَكَذَا وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ مِثْلَ الْقُبَّةِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَيَطِيطُ بِهِ أَطِيطَ الرَّحْلِ بِالرَّاكِبِ»<sup>(١)</sup>. رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>، ومن طريقه أبو بكر بن أبي عاصم في «السنة»<sup>(٣)</sup>، والبيهقي في «الأسماء والصفات»<sup>(٤)</sup>، وابن خزيمة في «كتاب التوحيد»<sup>(٥)</sup>، والدارمي في «الرد على الجهمية»<sup>(٦)</sup>، وأبو الشيخ الأصبهاني

(١) أطيَطَ الرَّحْلُ بِالرَّاكِبِ: إنما يكون لِقُوَّةِ ما فوقه وعجزه عن احتمالهِ. «النهاية» (ص ٤٠).

(٢) كتاب السنة، باب: في الجهمية (ج ٥/ ص ٦٤، رقمه: ٤٧٢٦).

(٣) (ص ٢٦٣، رقمه: ٥٧٦ و ٥٧٥).

(٤) (ج ٢/ ص ٣١٩، رقمه: ٨٨٤).

(٥) (ج ١/ ص ٢٣٣، رقمه: ١٧٥).

(٦) (ص ٢٤).

في «العظمة»<sup>(١)</sup>، والطبراني في «المعجم الكبير»<sup>(٢)</sup>، وابن منده في «التوحيد»<sup>(٣)</sup>، وأبو عوانة في «مستخرجه على صحيح مسلم»<sup>(٤)</sup>، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة»<sup>(٥)</sup>، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»<sup>(٦)</sup>، والدارقطني في «الصفات»<sup>(٧)</sup>، والآجري في «الشرعة»<sup>(٨)</sup>.

هذا الإسناد ضعفه الذهبي والبيهقي وابن عساكر وابن كثير والألباني، وصححه أبو داود وشيخ الإسلام وابن القيم، قال عبد الله الراجحي في كتابه: «تقييد الشوارد»: «حديث الأبيط يختلف في تضعيفه وتصحيحه، فمن ضعفه كالذهبي، والبيهقي، وابن عساكر، وابن كثير، والألباني، قالوا: الحديث له علتان:

الأولى: عننة محمد بن إسحاق، وهو مدلس.

والثانية: جبير بن مطعم، فإنه مقبول.

ومن صححه كأبي داود، وشيخ الإسلام وابن القيم، فلأمر ثلاثة: أحدها: الشواهد.

ثانيها: تلقي العلماء له بالقبول، خلفاً عن سلف.

---

(١) «العظمة» (٢/ ٥٥٤ و ٥٥٥، رقمه: ١٩٨).

(٢) (ج ٢/ ص ١٢٨، رقمه: ١٥٤٧).

(٣) (ص ٦٦٢، رقمه: ٧٢٧).

(٤) (ج ١/ ص ٥٣١، رقمه: ٢٠٢٥).

(٥) (١/ ١٢١، رقمه: ٩١).

(٦) (ج ٣/ ص ٤٣٧، رقمه: ٦٥٦).

(٧) «الصفات» للدارقطني (ص ١١٥، رقمه: ٣٨).

(٨) (ص ٢٩٣).

ثالثها: رواية العلماء له في دواوين السنة، كأحمد، وأبي داود، وابن خزيمة في كتاب «التوحيد»، وابن أبي عاصم في كتاب «السنة»، والذهبي في «العلو»، والبيهقي في «الأسماء والصفات»، وفي كتاب «العظمة» لأبي الشيخ وغيرهم.  
وقال الألباني<sup>(١)</sup>: «إسناده ضعيف، ورجاله ثقات، ولكن ابن إسحاق مدلس ومثله لا يحتاج به إلا إذا صرح بالتحديث، وهذا ما لم يفعله في ما وقفت عليه من الطرق إليه».

**والخلاصة أن هذا الحديث ضعيف، وقد أوردته لعدة أمور وهي:**

١. أن ضعفه ليس شديداً، وهو بسبب تدليس ابن إسحاق، أما جبير بن محمد؛ فإن ثبتت واو العطف وكان متابعا له يعقوب؛ فإن الحديث يثبت من هذه الجهة؛ لأن يعقوب ثقة، وجبير مقبول كما قال الحافظ أي: إذا تابعه غيره.
٢. أن أغلب أهل العلم ذكروه في كتب العقيدة، وهو وإن كان ذكرهم له من باب التأكيد لا من باب التأييد لموافقته لكثير من الآيات والأحاديث الصحيحة التي تثبت علو الله تعالى فوق عرشه، وقد أوردته لما يفيد معناه من إثبات صفات العظمة والعلو لله عز وجل، وهي صلب توحيد الإثبات والمعرفة، وأنه يجب مع إثبات هذه الصفات له تعالى البعد عن الخوض في ذات الله أو إطلاق اللسان فيما لا ينبغي أو فيما ينافي التوحيد أو كماله.

---

(١) «ظلال الجنة في تخريج السنة» (ص ٢٦٣، رقمه: ٥٧٥).

## \* الفوائد والأحكام المستفادة من هذا الحديث:

الله عز وجل صفات الكمال، فهو عظيم له عظمة، كبير له كبرياء، عزيز له عزة، مقتدر له قدرة ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، فلا يطلب منه الشفاعة عند أحد ولو كان نبيًا مرسلًا أو ملكًا مقربًا، فهو سبحانه أعظم من ذلك فالشفاعة تكون من الأقل إلى الأعلى، وهي بمعنى انضمام إلى آخر للتقوي به عند من هو أعلى منه. قَالَ الطَّبِيُّ<sup>(١)</sup>: «وَلَمَّا قِيلَ إِنَّ الشَّفَاعَةَ هِيَ الانْضِمَامُ إِلَى آخِرِ نَاصِرٍ لَهُ وَسَائِلًا عَنْهُ إِلَى ذِي سُلْطَانٍ عَظِيمٍ مَنَعَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُسْتَشْفَعَ بِاللَّهِ عَلَى أَحَدٍ، وَقَوْلُهُ ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى أَثَرِ هَيْبَةٍ أَوْ خَوْفٍ اسْتُشْعِرَ مِنْ قَوْلِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ، تَنْزِيهَا عَمَّا نُسِبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الِاسْتِشْفَاعِ بِهِ عَلَى أَحَدٍ وَتَكَرَّرَهُ مَرَارًا».

فعلى المؤمن تنزيه الله عز وجل عما لا يليق بجلاله وعظيم سلطانه، يستنبط ذلك من تسبيح النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تنزيها وتقديسا، ووصفه للعرش «وإنه ليئط لعجزه عن جلاله وعظمته إن كان معلوما أن أطيظ الرحل بالراكب يكون لقوة ما فوقه، ولعجزه عن احتماله»<sup>(٢)</sup> ويقرر بهذا النوع معنى عظمة الله وجلاله، وارتفاع عرشه، ليعلم أن الموصوف بعلو الشأن، وجلالة القدر لا يجعل شفيعا عند من هو دونه تعالى الله عن أن يكون شبيها بشيء أو مكيفا بصورة خلق، أو مدركا بحد<sup>(٣)</sup> ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) «عون المعبود» (ج ١٣ / ص ١١).

(٢) «النهاية» (ص ٤٠).

(٣) «شرح السنة» للبغوي (ج ١ / ص ١٦١).

(٤) سورة الشورى: [١١].

والمقصود: أن المسلم، مأمور بأن يحفظ لسانه ويصونه عن الخوض فيما لا ينبغي، فهذا الأعرابي لم يكن عنده من العلم ما يعلم به عظم ما قال، أو ما في كلامه من محاذير شرعية وما يؤول إليه الكلام، ومع ذلك لم يتركه النبي ﷺ، بل زجره بقول: (ويحك) وبين له ما في قوله من الأخطاء وذلك بتسبيحه ﷺ وتنزيهه لله وكذلك ببيان عظمة الله عز وجل وكبريائه بذكر صفات عرشه، كل ذلك سداً للذريعة الوقوع في المحذور من الكلام، أو الاعتقاد.



## الفصل التاسع

### أحاديث النهي عن الغلو في الخوف الطبيعي

٥٦ [١]. عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أرضى الله بسخط الناس كفاه الله، ومن أسخط الله برضا الناس وكله الله إلى الناس». رواه ابن حبان<sup>(١)</sup>، والشهاب القضاعي في «مسنده»<sup>(٢)</sup>، والبيهقي في «الزهد الكبير»<sup>(٣)</sup>، وعبد بن حميد<sup>(٤)</sup>، وأحمد في «الزهد»<sup>(٥)</sup>، والبغوي في «الجعديات»<sup>(٦)</sup>.

قلت: هذا الإسناد صحيح، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٧)</sup>.

٥٧ [٢]. عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تُرْضِينَ أَحَدًا بِسَخَطِ اللَّهِ، وَلَا تَحْمَدَنَّ أَحَدًا عَلَى فَضْلِ اللَّهِ، وَلَا تَذُمَّنَّ أَحَدًا عَلَى مَا لَمْ يُؤْتِكَ اللَّهُ، فَإِنَّ رِزْقَ اللَّهِ لَا يَسُوقُهُ إِلَيْكَ حَرِصٌ حَرِيصٌ، وَلَا يَرُدُّهُ عَنْكَ كَرَاهِيَةٌ كَارِهِ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بِقِسْطِهِ وَعَدْلِهِ جَعَلَ الرُّوحَ وَالْفَرَحَ فِي الرِّضَا

(١) (ج ١/ ص ٥١١، رقمه: ٢٧٧).

(٢) (ج ١/ ص ٣٠١، رقمه: ٥٠١).

(٣) (ص ٥٢٤، رقمه: ٩٠٢).

(٤) (ص ٥٤٩، رقمه: ١٥٢١).

(٥) (ص ١٣٥، رقمه: ٩١١).

(٦) (ج ١/ ص ٤٦٣، رقمه: ١٦١٢).

(٧) (ج ٥/ ص ٣٩٢، رقمه: ٢٣١١).

وَالْيَقِينِ، وَجَعَلَ الْهَمَّ وَالْحَزْنَ فِي السَّخَطِ». رواه الطبراني في «الكبير»<sup>(١)</sup>،  
والشهاب القضاعي<sup>(٢)</sup>، والبيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(٣)</sup>.

هذا الحديث جاء من طرق أحسنها إسناده البيهقي، وجاء موقوفاً  
وسنده حسن.

٥٨ [٣]. عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا كَتَبَتْ إِلَى معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:  
«سَلَامٌ عَلَيْكَ، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ التَّمَسَّ  
رِضَا اللَّهِ بِسَخَطِ النَّاسِ كَفَّاهُ اللَّهُ مُؤُونَةَ النَّاسِ، وَمَنْ التَّمَسَّ رِضَا النَّاسِ بِسَخَطِ  
اللَّهِ وَكَلَّهُ اللَّهُ إِلَى النَّاسِ» وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ». رواه الترمذي<sup>(٤)</sup>، وابن حبان<sup>(٥)</sup>،  
والشهاب القضاعي في «مسنده»<sup>(٦)</sup>.

وقال الترمذي: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ  
سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ  
بِمَعْنَاهُ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ».

هذا الحديث مرفوع حسن. وأما الموقوف عند الترمذي؛ فصحيح، رجاله  
ثقات. وجوّد الألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٧)</sup> إسناده مرفوعاً.

(١) (ج ٩/ ص ٦٦، رقمه: ١٠٣٦٣).

(٢) (ج ٢/ ص ٩١، رقمه: ٩٤٧).

(٣) (ج ١/ ص ٣٨٤، رقمه: ٢٠٤).

(٤) (٤) كتاب: الزهد، باب: ما جاء في حفظ اللسان (ج ٣/ ص ٣٣٩، رقمه: ٢٤١٤).

(٥) (ج ١/ ص ٥١٠، رقمه: ٢٧٦).

(٦) (ج ١/ ص ٣٠٠، رقمه: ٤٩٩)، و(ج ١/ ص ٣٠٠، رقمه: ٥٠٠).

(٧) (ج ٥/ ص ٣١٠، رقمه: ٢٣١١).

٥٩ [٤]. عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَسْأَلُ الْعَبْدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّىٰ إِنَّهُ لَيَسْأَلُهُ يَقُولُ: أَيُّ عِبْدِي، رَأَيْتَ مُنْكَرًا فَلَمْ تُنْكِرْهُ؟ فَإِذَا لَقِيَ اللَّهُ عَبْدًا حُجَّتُهُ، قَالَ: يَا رَبِّ وَنَفْتُ بِكَ وَخَفْتُ النَّاسَ». رواه ابن ماجه<sup>(١)</sup>، وأحمد<sup>(٢)</sup>، وابن حبان<sup>(٣)</sup>، وعبد بن حميد<sup>(٤)</sup>، وأبو يعلى<sup>(٥)</sup>، والحميدي في «مسنده»<sup>(٦)</sup>، والبيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(٧)</sup>.

وجود الحافظ العراقي في «الإحياء إسناد هذا الحديث»<sup>(٨)</sup>، وقال الألباني في «الصحيح»<sup>(٩)</sup>: «رجالاه ثقات رجال الشيخين غير نهار العبدى، وهو صدوق، فالإسناد مداره على نهار فهو حسن».

قلت: هو إسناد حسن.

وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَحْقِرَنَّ أَحَدُكُمْ نَفْسَهُ، أَنْ يَرَىٰ أَمْرًا لِلَّهِ عَلَيْهِ فِيهِ، مَقَالًا، ثُمَّ لَا يَقُولُهُ، فَيَقُولُ اللَّهُ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَقُولَ فِيهِ؟ فَيَقُولُ: رَبِّ خَشِيتُ النَّاسَ. فَيَقُولُ: وَأَنَا أَحَقُّ أَنْ يُخْشَىٰ».

(١) كتاب: الفتن، باب: قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] (ج ٣/ ص ٤٢٥، رقمه: ٤٠١٧)، وقال البوصيري: إسناده صحيح رجاله ثقات.

(٢) (ج ٤/ ص ١٥٥، رقمه: ١١٧٣٥)، و(ج ٤/ ص ٥٩، رقمه: ١١٢٤٥) وله طريق آخر عند أحمد (ج ٤/ ص ٥٤، رقمه: ١١٢١٤)، و(ج ٤/ ص ٥٤، رقمه: ١١٢١٤).

(٣) (ج ١٧/ ص ٣٦٨، رقمه: ٧٣٦٨).

(٤) (ص ٣٥٨، رقمه: ٩٧١)، و(ص ٣٥٨، رقمه: ٩٧١).

(٥) (ج ١/ ص ٥٦٣، رقمه: ١٣٣٩)، و(ج ١/ ص ٤٦٤، رقمه: ١٠٨٤).

(٦) (ج ٢/ ص ٨١، رقمه: ٧٣٩).

(٧) (ج ١٠/ ص ٦٤، رقمه: ٧١٦٨).

(٨) (٢/ ٢٢٩).

(٩) (ج ٢/ ص ٦٠٠، رقمه: ٩٢٩).

رواه ابن ماجه<sup>(١)</sup>، وأحمد<sup>(٢)</sup>، وأبو نعيم في «الحلية»<sup>(٣)</sup>، وعبد ابن حميد في «المنتخب»<sup>(٤)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٥)</sup>، وأبو داود الطيالسي<sup>(٦)</sup>، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(٧)</sup>، وقال البوصيري<sup>(٨)</sup>: «إسناده صحيح».

٦٠ [٥]. وعنه رضي الله عنه أيضاً، قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا صَلَاةَ الْعَصْرِ بَنَهَارٍ، ثُمَّ قَامَ خَطِيبًا وَكَانَ فِيمَا قَالَ: «أَلَا لَا يَمْنَعَنَّ رَجُلًا هَيْبَةُ النَّاسِ أَنْ يَقُولَ بِحَقِّ إِذَا عَلِمَهُ». قَالَ: فَبَكَى أَبُو سَعِيدٍ، فَقَالَ: قَدْ وَاللَّهِ رَأَيْنَا أَشْيَاءَ فَهِنَبْنَا. رواه الترمذي<sup>(٩)</sup>، وابن ماجه<sup>(١٠)</sup>، أحمد<sup>(١١)</sup>،

(١) كتاب: الفتن، باب: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ج ٣/ ص ٤٢٠، رقمه: ٤٠٠٨).

(٢) (ج ٤/ ص ٦٢، رقمه: ١١٢٥٥)، و(ج ٤/ ص ٩٥، ١٤٦، رقمه: ١١٤٤٠-١١٦٩٩).

(٣) (ج ٤/ ص ٤٢٦، رقمه: ٦٠٨٧)، و(ج ٤/ ص ٤٢٧، رقمه: ٦٠٩٠)، و(ج ٤/ ص ١٨٢، رقمه: ١١٨٦٨)، و(ج ٤/ ص ٤٢٧، رقمه: ٦٠٨٨)، و(ج ٤/ ص ٤٢٧، رقمه: ٦٠٩١)، و(ج ٤/ ص ٤٢٧، رقمه: ٦٠٨٩).

(٤) (ص ٣٥٧، رقمه: ٩٦٨).

(٥) (ج ١٥/ ص ٤٠، رقمه: ٢٠٧٦٤).

(٦) (ج ٢/ ص ٥٨٤، رقمه: ٢٣٢٠).

(٧) (ج ١٠/ ص ٦٢، رقمه: ٧١٦٤).

(٨) «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» (ج ٢/ ص ٣٩٨، رقمه: ١٤٠٩).

(٩) كتاب: الفتن، باب: ما أخبر النبي ﷺ بما هو كائن إلى يوم القيامة (ج ٣/ ص ٢٢٣، رقمه: ٢١٩١).

(١٠) كتاب: الفتن، باب: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ج ٣/ ص ٤٢١، رقمه: ٤٠٠٧).

(١١) (ج ٤/ ص ١٦٧، رقمه: ١١٧٩٣)، و(ج ٤/ ص ٣٩، رقمه: ١١١٤٣)، و(ج ٤/ ص ١٢، رقمه: ١١٠١٧)، و(ج ٤/ ص ١٠٦، رقمه: ١١٤٩٨)، و(ج ٤/ ص ٨٩، رقمه: ١١٤٠٣)، و(ج ٤/ ص ٩٣، رقمه: ١١٤٢٨)، و(ج ٤/ ص ١٧٤، رقمه: ١١٨٣١)، و(ج ٤/ ص ١٤٢، رقمه: ١١٦٧٨)، و(ج ٤/ ص ١٠٠، رقمه: ١١٤٧٤).

وأبو داود الطيالسي<sup>(١)</sup>، وأبو يعلى في «مسنده»<sup>(٢)</sup>، والحاكم في «المستدرک»<sup>(٣)</sup>،  
وعبد بن حميد في مسنده<sup>(٤)</sup>، والبيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(٥)</sup>، والشهاب  
القضاعي<sup>(٦)</sup>، والطبراني في «الأوسط»<sup>(٧)</sup>، و«الصغير»<sup>(٨)</sup>، وعبد الرزاق<sup>(٩)</sup> ومن  
طريقه أحمد<sup>(١٠)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(١١)</sup>، وابن حبان<sup>(١٢)</sup>.  
وقال الترمذي: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وقال الحاكم: «هذا حديث تفرد بهذه السیاقه علي بن زيد بن جدعان القرشي،  
عن أبي نضرة. والشيخان رضي الله عنهما لم يحتجا بعلي بن زيد. وقال الذهبي: ابن  
جدعان صالح الحديث».

قلت: هذا الإسناد ضعيف لانقطاعه.

٦١ [٦]. وله شاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَسْخَطَ اللَّهَ فِي رِضَا النَّاسِ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَسْخَطَ عَلَيْهِ

- 
- (١) (ج ٢/ص ٥٥٤، رقم ٢٢٧٠)، و(ج ١/ص ٥١٠، رقم ١٢٠٨)، و(ج ١/ص ٥٤٨، رقم ١٢٩٢)،  
و(ج ٢/ص ٥٥١، رقم ٢٢٦٥)، و(ج ٢/ص ٥٥٦، رقم ٢٢٧٢).  
(٢) (ج ١/ص ٤٦٨، رقم ١٠٩٦) و(ج ١/ص ٥٨٤، رقم ١٤٠٧).  
(٣) (ج ٢/ص ٥٥١، رقم ٨٥٤٣).  
(٤) (ص ٣٢٠، رقم ٨٦١)، و(ص ٣٢٢، رقم ٨٦٦).  
(٥) (ج ١٠/ص ٥٢٨، رقم ٧٩٣٦).  
(٦) (ج ٢/ص ٨٩، رقم ٩٤٥).  
(٧) (ج ٥/ص ١٤٤، رقم ٤٩٠٦)، و(ج ٣/ص ١٦٢، رقم ٢٨٠٤).  
(٨) (ج ١/ص ٢٥٨).  
(٩) (ج ١٠/ص ٣٠٠، رقم ٢٠٨٨٦).  
(١٠) (ج ٤/ص ١٢٢، رقم ١١٥٨٧).  
(١١) (ج ١٥/ص ٣٩، رقم ٢٠٧٦١).  
(١٢) (ج ١/ص ٥١١، رقم ٢٧٨)، و(ج ١/ص ٥٠٩، رقم ٢٧٥).

مَنْ أَرْضَاهُ فِي سَخَطِهِ، وَمَنْ أَرْضَى اللَّهَ فِي سَخَطِ النَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ  
وَأَرْضَى عَنْهُ مَنْ أَسَخَطَهُ فِي رِضَاهُ حَتَّى يُزَيِّنَهُ وَيُزَيِّنَ قَوْلَهُ وَعَمَلَهُ فِي عَيْنِهِ».   
وقال الهيثمي في «مجمعه»<sup>(١)</sup>: «رواه الطبراني، ورجاله، رجال الصحيح».

قلت: هذا إسناد ضعيف؛ وضعفه الألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٢)</sup>.

٦٢ [٧]. شاهد ثان. عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم: «من طلب محامد الناس بمعاصي الله، عاد حامده من الناس ذاماً».   
رواه العُقيلي في «الضعفاء»<sup>(٣)</sup>، والشهاب القضاعي في «مسنده»<sup>(٤)</sup>، والبيهقي في  
«الزهد الكبير»<sup>(٥)</sup>، ولفظ البيهقي: «من أراد سخط الله ورضاء الناس، عاد حامده  
من الناس ذاماً».

هذا إسناد ضعيف وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد»<sup>(٦)</sup>، وقال: «رواه البزار  
من طريق قطبة بن العلاء عن أبيه، وكلاهما ضعيف».   
فالحديث من مجموع طرقه يرتقي إلى درجة الحسن لغيره.

(١) (١٠ / ٢٢٤).

(٢) (ج ٥ / ص ٣٩٢، رقمه: ٢٣١١).

(٣) (ج ٤ / ص ٤٣٦، رقمه: ٤٥٤٠)، وابن عدي في «الكامل» (ج ٧ / ص ١٨١ / ت ١٥٩٧).

(٤) (ج ١ / ص ٢٩٩، رقمه: ٤٨٩).

(٥) (ص ٥٢٣، رقمه: ٨٩٩)، و(ص ٥٢٣، رقمه: ٩٠٠).

(٦) (ج ١٠ / ص ٣٨٦).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

الخوف من العبادات القلبية، وهو من أفضل مقامات الدين وأجلها، وأجمع أنواع العبادات التي يجب إخلاصها لله تعالى، ومجاهدة النفس بالإخلاص فيه، وقد امتدح الله عز وجل الذين يخافونه، ولا يخافون أحداً سواه، فقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ﴾<sup>(١)</sup> وذكر أن إخلاص الخشية من صفات الملائكة المكرمين، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٣٦﴾ لَا يَسْئِفُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٣٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ أَرَادَ وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وأمر بإخلاص الخشية والخوف له سبحانه وتعالى قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾<sup>(٣)</sup> وأمثال هذه الآيات في القرآن كثيرة.

والخوف من حيث، هو على أقسام، والذي هو محور هذه الدراسة والمقصود في هذه الأحاديث هو زيادة الخوف الطبيعي، فالخوف الطبيعي لا يذم في الأصل، كما قال تعالى في قصة موسى عليه السلام: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾<sup>(٤)</sup>.

وإنما يذم إذا زاد على حده، ووصل إلى أن يخاف المسلم من الناس أكثر من خوفه من ربه، وقدم رضاهم على رضا مولاه وخالقه، وأهوائهم على مراده سبحانه وتعالى، وترك ما يجب عليه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فهذا

(١) سورة المؤمنون: [٥٧].

(٢) سورة الأنبياء: [٢٦ - ٢٨].

(٣) سورة البقرة: [١٥٠].

(٤) سورة القصص: [٢١].

محرم وهو من إichاء الشيطان وتخويله لأوليائه وأتباعه وهو معنى قوله تعالى:  
﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ۚ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (١٧٥) ﴿ (١).

قال الشيخ سليمان في «تيسير العزيز الحميد» (٢): ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ۚ ﴾ أي: يخوفكم أوليائه، ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ ﴾، وهذا نهي من الله تعالى للمؤمنين أن يخافوا غيره، وأمر لهم أن يقصروا خوفهم على الله، فلا يخافون إلا إياه، وهذا هو الإخلاص الذي أمر به عباده ورضيه منهم.

وقال ابن القيم (٣): «ومن كيد عدو الله تعالى: أنه يخوِّف المؤمنين من جنده وأوليائه، فلا يجاهدونهم ولا يأمرونهم بالمعروف، ولا ينهونهم عن المنكر، وهذا من أعظم كيده بأهل الإيمان، وقد أخبرنا الله سبحانه عنه بهذا فقال: ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ۚ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (١٧٥) ﴿ (٤). المعنى عند جميع المفسرين: يخوفكم بأوليائه. قال قتادة: «يعظمهم في صدوركم، ولهذا قال: ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (١٧٥) ﴿ فكلما قوي إيمان العبد زال من قلبه خوف أولياء الشيطان، وكلما ضعف إيمان العبد قوي خوفه منهم».

وهذا الخوف كلما انصرف لغير الله وزاد عن الحد المطلوب جر إلى أمور عظيمة قد تصل بالمسلم إلى اعتقاد مساواة غير الله بالله عز وجل، فيجب على المؤمن إخلاص هذا الخوف لله سبحانه وتعالى، وأن يكون خوفه من المخلوقين بقدر ما يجعله يأخذ بالأسباب مع الاتكال على الله.

(١) سورة آل عمران: [ ١٧٥ ].

(٢) (ص ٣٦٢).

(٣) «إغاثة اللفهان في مصايد الشيطان» (ج ١/ ص ١٧٦).

(٤) سورة آل عمران: [ ١٧٥ ].

وَأَلَا يُؤْثِرُ رِضَاهُمْ عَلَى رِضَا اللَّهِ فَيُؤَافِقُهُمْ عَلَى تَرْكِ الْمَأْمُورِ، أَوْ فَعَلَ الْمَحْظُورَ  
اسْتِجْلَابًا لِرِضَاهُمْ، فَلَوْلَا ضَعْفُ الْيَقِينِ لِمَا فَعَلَ ذَلِكَ، لِأَن مِّن قَوِيٍّ يَقِينُهُ عِلْمُ أَنَّ  
اللَّهَ وَحْدَهُ هُوَ الَّذِي بِيَدِهِ النِّفْعُ وَالضَّرَرُ، وَأَنَّهُ لَا مُعْوَلٌ إِلَّا عَلَى رِضَاهُ، وَلَيْسَ لِسِوَاهُ  
مِن الْأَمْرِ شَيْءٌ كَائِنًا مَا كَانَ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup>: «وَالسَّعَادَةُ فِي مُعَامَلَةِ الْخَلْقِ: أَنْ تُعَامِلَهُمْ لِلَّهِ  
فَتَرْجُوَ اللَّهَ فِيهِمْ وَلَا تَرْجُوَهُمْ فِي اللَّهِ وَتَخَافُهُ فِيهِمْ وَلَا تَخَافُهُمْ فِي اللَّهِ، وَتُحْسِنَ  
إِلَيْهِمْ رَجَاءَ ثَوَابِ اللَّهِ لَا لِمُكَافَأَتِهِمْ وَتُكْفَ عَنْ ظُلْمِهِمْ خَوْفًا مِّنَ اللَّهِ لَا مِنْهُمْ .  
كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ: «أَرْجُ اللَّهَ فِي النَّاسِ وَلَا تَرْجُ النَّاسَ فِي اللَّهِ، وَخَفِ اللَّهَ فِي النَّاسِ  
وَلَا تَخَفِ النَّاسَ فِي اللَّهِ» أَي: لَا تَفْعَلْ شَيْئًا مِّنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ وَالْقُرْبِ لِأَجْلِهِمْ،  
لَا رَجَاءَ مَذْحِهِمْ وَلَا خَوْفًا مِّنْ ذَمِّهِمْ، بَلْ أَرْجُ اللَّهَ، وَلَا تَخَفُهُمْ فِي اللَّهِ فِيمَا تَأْتِي  
وَمَا تَذَرُ، بَلْ أَفْعَلْ مَا أَمَرْتَ بِهِ وَإِنْ كَرِهَهُ. وَفِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ مِّنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ  
أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ اللَّهِ، أَوْ تَذُمَّهُمْ عَلَى مَا لَمْ يُؤْتِكَ اللَّهُ»<sup>(٢)</sup>. الْيَقِينُ يَتَضَمَّنُ:  
الْيَقِينَ فِي الْقِيَامِ بِأَمْرِ اللَّهِ وَمَا وَعَدَ اللَّهُ أَهْلَ طَاعَتِهِ، وَيَتَضَمَّنُ الْيَقِينَ بِقَدْرِ اللَّهِ وَخَلْقِهِ  
وَتَدْبِيرِهِ، فَإِذَا أَرْضَيْتَهُمْ بِسَخَطِ اللَّهِ لَمْ تَكُنْ مُوقِنًا لَا بِوَعْدِهِ وَلَا بِرِزْقِهِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا  
يَحْمِلُ الْإِنْسَانَ عَلَى ذَلِكَ إِمَّا مَيْلًا إِلَى مَا فِي أَيْدِيهِمْ مِنَ الدُّنْيَا، فَيَتْرُكُ الْقِيَامَ فِيهِمْ  
بِأَمْرِ اللَّهِ؛ لِمَا يَرْجُوهُ مِنْهُمْ. وَإِمَّا ضَعْفُ تَصَدِيقِ مَا وَعَدَ اللَّهُ أَهْلَ طَاعَتِهِ مِنَ النَّصْرِ  
وَالْتَّيِيدِ وَالثَّوَابِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَإِنَّكَ إِذَا أَرْضَيْتَ اللَّهَ نَصْرَكَ وَرَزَقَكَ وَكَفَاكَ

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (ج ١/ ص ٤٢).

(٢) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (ج ١/ ص ٣٨٢/ رقمه ٢٠٣) والحديث ضعيف، وضعفه الألباني في

«ضعيف الجامع» (ص ٢٦٦/ رقمه ٤٨١٩).

مُؤْتَنَّتُهُمْ، فَإِذَا ضَاوَوْهُمْ بِسَخَطِهِ إِنَّمَا يَكُونُ خَوْفًا مِنْهُمْ وَرَجَاءً لَهُمْ؛ وَذَلِكَ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ وَإِذَا لَمْ يُقَدَّرْ لَكَ مَا تَنْظُرُ أَنَّهُمْ يَفْعَلُونَهُ مَعَكَ: فَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ، لَا لَهُمْ، فَإِنَّهُ مَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، فَإِذَا ذَمَّتْهُمْ عَلَى مَا لَمْ يُقَدَّرْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ ضَعْفِ يَقِينِكَ، فَلَا تَخَفُهُمْ وَلَا تَرْجُهُمْ وَلَا تَذُمَّهُمْ مِنْ جِهَةِ نَفْسِكَ وَهَوَاكَ؛ لَكِنْ مَنْ حَمِدَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ الْمَحْمُودُ، وَمَنْ ذَمَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ الْمَذْمُومُ».

وإذا ترك المسلم ما أوجبه الله عليه من القيام بأمره والنهي عما نهى عنه خشية الناس، فإن ذلك علامة خذلان وضعف يقين، وهو في معنى قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَحْقِرَنَّ أَحَدُكُمْ نَفْسَهُ إِذَا رَأَى أَمْرًا اللَّهُ عَلَيْهِ فِيهِ مَقَالًا، فَلَا يَقُولُ بِهِ، فَيَلْقَى اللَّهَ وَقَدْ أَضَاعَ ذَلِكَ. فَيَقُولُ: مَا مَنَعَكَ؟ فَيَقُولُ: خَشِيتُ النَّاسَ. فَيَقُولُ: أَنَا كُنْتُ أَحَقَّ أَنْ تَخْشَى».

قال الإمام أحمد رحمه الله<sup>(١)</sup>: «وهذا فيمن يتركه خشية ملامة الناس، وهو قادر على القيام به».

وقد يتعرض المسلم في دعوته للناس والقيام بما أوجب الله عليه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للأذى من الناس في نفسه وماله وأهله، وقد يصل هذا الأذى إلى المسلمين، فيكون ترك هذا الواجب واجباً مثل من يأمر بالمعروف، ويعلم أنه سوف يحصل منكر أكبر من المنكر الذي عليه المدعو، فهنا يجب عليه ترك الدعوة، وقد ينزل عليه حديث: «إِنَّ اللَّهَ لَيَسْأَلُ الْعَبْدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّىٰ إِنَّهُ لَيَسْأَلُهُ، يَقُولُ: أَيُّ عِبْدِي رَأَيْتَ مُنْكَرًا فَلَمْ تُنْكِرْهُ، فَإِذَا لَقِيَ اللَّهَ عَبْدًا

(١) «شعب الإيمان» للبيهقي (ج ١٠/ ص ٦٢).

حُجَّتُهُ، قَالَ: يَا رَبِّ! وَثِقْتُ بِكَ وَخِفْتُ النَّاسَ».

قال الإمام أحمد<sup>(١)</sup>: «ويحتمل أن يكون ذلك فيمن يخاف سطوتهم وهو لا يستطيع دفعها عن نفسه».

وفي هذه الحال وما شابهه مما تقتزن فيها مصلحة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بمفسدة؛ فإنه يحسن بالمسلم أن يقارن بين المصالح والمفاسد، ويقدم دفع المفاسد على جلب المصالح، في القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي كلا الحالتين يخلص خوفه لربه ومولاه، ولو لم يحصل له القيام بالأمر والنهي، فإن الخوف عبادة قلبية لا يعلمها إلا الله، وإخلاصها له واجب عيني قام بالأمر والنهي أو لم يقم. وفي بعض الأحوال تشتبك المصالح والمفاسد، فيرجح ما استطاع الترجيح، وينظر في عاقبة الأمور، فإن لم يستطع الترجيح، ترك الأمر، سداً للذرائع وأخذاً بالأحوط، وفي كل الأحوال يجب إخلاص النية لله عز وجل، تنقية للتوحيد من شوائب الشرك، سد للذرائع القدح فيه أو في كماله.

قال الشيخ سليمان بن عبد الله في كتابه «تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد»<sup>(٢)</sup>: «أمر تعالى بإخلاص الخوف له، وأخبر أن ذلك شرط في الإيمان، فمن لم يأت به، لم يأت بالإيمان الواجب».



(١) المرجع السابق (ج ١٠/ص ٦٤).

(٢) (ص ٣٦٣).

**الفصل العاشر**  
أحاديث النهي عن الغلو  
في المحبة الطبيعية

٦٣[١]. عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ. وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَفَ فِي النَّارِ». رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>، والترمذي<sup>(٣)</sup>.

وروى النسائي<sup>(٤)</sup>، وابن ماجه<sup>(٥)</sup> من طرق عن شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ، مَنْ أَحَبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَمَنْ كَانَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ كَانَ أَنْ يُقَذَفَ فِي النَّارِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الْكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ».

٦٤[٢]. عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِلَّهِ وَأَبْغَضَ لِلَّهِ وَأَعْطَى لِلَّهِ وَمَنْعَ لِلَّهِ، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ».

(١) كتاب: الإيمان، باب: حلاوة الإيمان (ج ١ / ص ١٤، رقمه: ١٦).

(٢) كتاب: الإيمان، باب: بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان (ج ١ / ص ٦٨، رقمه: ٤٣).

(٣) كتاب: الإيمان، باب: ما جاء في ترك الصلاة (ج ٣ / ص ٤٤٦، رقمه: ٢٦٢٤).

(٤) كتاب: الإيمان، باب: حلاوة الإيمان (ج ٨ / ص ٤٧١، رقمه: ٥٠٠٣).

(٥) كتاب: الفتن، باب: الصبر على البلاء (ج ٣ / ص ٤٣١، رقمه: ٤٠٣٣).

رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، وابن أبي شيبة في «مصنفه»<sup>(٢)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٣)</sup>، و«الأوسط»<sup>(٤)</sup>، والبيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(٥)</sup>، وابن عساكر في «تاريخه»<sup>(٦)</sup>، وابن بطة في «الإبانة الكبرى»<sup>(٧)</sup>.

قلت: هذا إسناد حسن. قال الألباني<sup>(٨)</sup>: «وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات».

٦٥ [٣]. وله شاهد عن مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَعْطَى لِلَّهِ، وَمَنَعَ لِلَّهِ، وَأَحَبَّ لِلَّهِ، وَأَبْغَضَ لِلَّهِ، وَأَنْكَحَ لِلَّهِ، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ إِيْمَانَهُ». رواه الترمذي<sup>(٩)</sup>، وأحمد<sup>(١٠)</sup>، والحاكم<sup>(١١)</sup>، وابن بطة في «الإبانة الكبرى»<sup>(١٢)</sup>، والبيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(١٣)</sup>، وأبو يعلى<sup>(١٤)</sup>.

وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح

على شرط الشيخين، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

(١) (ج ١٢ / ص ٢٩١، رقمه: ٤٠٦١).

(٢) (ج ١٩ / ص ٢٢٧، رقمه: ٣٥٨٧٥).

(٣) (ج ٨ / ص ١٧٧، رقمه: ٧٧٣٧)، و(ج ٨ / ص ١٧٧، رقمه: ٧٧٣٨)، و(ج ٨ / ص ١٣٤، رقمه: ٧٦١٣).

(٤) (ج ٩ / ص ٤١، رقمه: ٩٠٨٣).

(٥) (ج ١١ / ص ٣٢٧، رقمه: ٨٦٠٥).

(٦) (ج ١٨ / ص ٤٥، رقمه: ٣٧٩٤).

(٧) (ج ٢ / ص ١٠٦، رقمه: ٨٥٥).

(٨) «السلسلة الصحيحة» (ج ١ / ص ٧٢٨، رقمه: ٣٨٠).

(٩) كتاب: صفة القيامة، باب: ٦٠ (ج ٤ / ص ٦٧٠، رقمه: ٢٥٢١).

(١٠) (ج ٥ / ص ٣١٣، رقمه: ١٥٦٣٨).

(١١) (ج ٤ / ص ١٧٨، رقمه: ٢٦٦٩).

(١٢) (ج ٢ / ص ٣٦٩، رقمه: ٨٤٩).

(١٣) (ج ١ / ص ١١٠٥، رقمه: ١٥).

(١٤) (ج ٢ / ص ٣٥، رقمه: ١٤٨٣). و(ج ٢ / ص ٣٩، رقمه: ١٤٩٨).

وهذا الإسناد حسن بمجموع طرقه، وصححه الألباني<sup>(١)</sup>.

٦٦ [٤]. عن كعب قال: «من أقام الصلاة وآتى الزكاة وسمع وأطاع، فقد

توسط الإيمان، وأحب لله، وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع لله فقد استكمل الإيمان».

رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه»<sup>(٢)</sup>، وابن بطة في «الإبانة الكبرى»<sup>(٣)</sup>.

قلت: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

٦٧ [٥]. عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَحَبُّ فِي اللَّهِ وَأَبْغَضُ فِي اللَّهِ وَوَالٍ فِي

اللَّهِ وَعَادٍ فِي اللَّهِ فَإِنَّهُ لَا تَنَالُ وَلَايَةَ اللَّهِ إِلَّا بِذَلِكَ وَلَا يَجِدُ رَجُلٌ طَعَمَ الْإِيمَانَ وَإِنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ وَصِيَامُهُ حَتَّى يَكُونَ كَذَلِكَ وَصَارَتْ مُوَاخَاةُ النَّاسِ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا وَإِنْ ذَلِكَ لَا يَجْزِي عَنْ أَهْلِهِ شَيْئًا». رواه الطبراني في «المعجم الكبير»<sup>(٤)</sup>، وقال الهيثمي

في «مجمع الزوائد»<sup>(٥)</sup>: «وفيه ليث ابن أبي سليم والأكثر على ضعفه».

٦٨ [٦]. عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَحَبُّ فِي اللَّهِ، وَوَالٍ فِي اللَّهِ، وَعَادٍ

فِي اللَّهِ، فَإِنَّمَا تَنَالُ وَلَايَةَ اللَّهِ بِذَلِكَ، لَا يَجِدُ رَجُلٌ طَعَمَ الْإِيمَانَ وَإِنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ وَصِيَامُهُ حَتَّى يَكُونَ كَذَلِكَ». رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه»<sup>(٦)</sup>.

وهذا الإسناد فيه ليث بن أبي سليم، وقد سبق كلام الهيثمي عليه.

(١) «السلسلة الصحيحة» (ج ١/ ٧٢٨، رقمه: ٣٨٠).

(٢) (ج ١٥/ ص ٦٢٩، رقمه: ٣١٠٧٧).

(٣) (ج ٢/ ص ١٠٧، رقمه: ٨٥٨، ٨٦٠).

(٤) (ج ١٢/ ص ٣١٨، رقمه: ١٣٥٣٧).

(٥) (ج ١/ ص ١١٨، رقمه: ٣١٢).

(٦) (ج ١٩/ ص ٢٤٠، رقمه: ٣٥٩١٥).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

المحبة عبادة قلبية، وهي أصل دين الإسلام، الذي يدور عليه قطب الدين ورحاه، فبكمالها يكمل الإيمان، وينقصها ينقص توحيد الإنسان، قال ابن القيم في «مدارج السالكين»<sup>(١)</sup>: «فلو بطلت مسألة المحبة لبطلت جميع مقامات الإيمان والإحسان، ولتعطلت منازل السير إلى الله، فإنها روح كل مقام ومنزلة وعمل، فإذا خلا منها، فهو ميت لا روح فيه، ونسبتها إلى الأعمال كنسبة الإخلاص إليها، بل هي حقيقة الإخلاص، بل هي نفس الإسلام، فإنه الاستسلام بالذل والحب والطاعة لله، فمن لا محبة له لا إسلام له البتة؛ بل هي حقيقة شهادة أن لا إله إلا الله، فإن الإله هو الذي يألهه العباد حباً وذكلاً وخوفاً ورجاءً وتعظيماً وطاعة له بمعنى مألوه، وهو الذي تألهه القلوب أي تحبه وتذل له.

وأصل التأله: التعبد، والتعبد آخر مراتب الحب، يقال: عبّده الحب وتيممه، إذا ملكه ودلّله لمحبيه.

فالمحبة حقيقة العبودية، وهل تمكن الإنابة بدون المحبة والرضا والحمد والشكر والخوف والرجاء.

وهل الصبر في الحقيقة إلا صبر المحبين؟ فإنه إنما يتوكل على المحبوب في حصول محابه ومراضيه.

وكذلك الزهد في الحقيقة هو زهد المحبين، فإنهم يزهدون في محبة ما سوى محبوبهم لمحبهته.

---

(١) (ج ٢/ ص ٢٣٩).

وكذلك الحياء في الحقيقة، إنما هو حياء المحبين، فإنه يتولد من بين الحب والتعظيم، وأما ما لا يكون عن محبة فذلك خوف محض.

وكذلك مقام الفقر، فإنه في الحقيقة فقر الأرواح إلى محبوبها، وهو أعلى أنواع الفقر، فإنه لا فقر أتم من فقر القلب إلى من يحبه، ولا سيما إذا وحده في الحب، ولم يجد منه عوضاً سواه هذه حقيقة الفقر عند العارفين.

وكذلك الغنى هو غنى القلب بحصول محبوبه، وكذلك الشوق إلى الله تعالى ولقائه، فإنه لبُّ المحبة وسرها.

فمنكر هذه المسألة ومعطؤها من القلوب، معطل لذلك كله، وحجابه أكثف الحجب وقلبه أقسى القلوب وأبعدها عن الله.

فالحب على قسمين: حب خاص، وحب طبعي، فالحب الخاص هو الذي لا يصلح إلا لله عز وجل وصرفه لغيره شرك، فهذا الحب ليس موضوع هذه الدراسة، والكلام عليه مبسوط في كتب العقيدة، أما محور هذه الدراسة، فهو زيادة الحب الطبيعي الذي قد يكون وسيلة إلى ما يقدر في توحيد العبد المؤمن، وهو حب الوالد والولد والأزواج والمال والتجارة والمساكن، بحيث تساوي محبة الله أو تزيد أو تشغل الإنسان عن طاعة الله عز وجل قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (١٣) قَدْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكَنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ

وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿١﴾ يقول ابن سعدى رحمه الله<sup>(٢)</sup>: «وهذه الآية الكريمة أعظم دليل على وجوب حب الله ورسوله، وعلى تقديمه على حب كل شيء، وعلى الوعيد الشديد والمقت الأكيد، على من كان شيء من هذه المذكورات أحب إليه من الله ورسوله، وجهاد في سبيله.

وعلاوة ذلك، أنه إذا عرض عليه أمران، أحدهما يحبه الله ورسوله، وليس لنفسه فيه هوى، والآخر تحبه نفسه وتشتهيه، ولكنه يُقَوِّتُ عليه محبوباً لله ورسوله، أو ينقصه، فإنه إن قدم ما تهواه نفسه، على ما يحبه الله، دل ذلك على أنه ظالم، تارك لما يجب عليه».

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا آمَنَ لَكُمْ وَأَوَّلَدَكُمْ فَتَنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ (٢٨) ﴿٣﴾ فإذا علم المسلم أن كل أمر زادت محبته على حب الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، فإنه فتنة له وضار عليه، فيجب عليه عندئذ إخلاص المحبة لله وتصفية التوحيد له، والرجوع إلى ذكر الله والاطمئنان به سبحانه وتعالى، قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ (٤).

فتخليص التوحيد لله عز وجل يوجب إخلاص المحبة له سبحانه، وتقديم محبته على كل محبوب، وبذلك تكون حلاوة الإيمان وكمال الله سبحانه وتعالى، قال

(١) سورة التوبة: [٢٣-٢٤].

(٢) «تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» (ج ٢ / ص ٢٢٦).

(٣) سورة الأنفال: [٢٨].

(٤) سورة الرعد: [٢٨].

شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>: «تَمَّ مَحَبَّةُ الْعَبْدِ لِلَّهِ بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ. تَكْمِيلُ هَذِهِ الْمَحَبَّةِ وَتَفْرِيعُهَا وَدَفْعُ ضِدِّهَا. فَتَكْمِيلُهَا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا. وَتَفْرِيعُهَا أَنْ يُحِبَّ الْمَرْءُ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ. وَدَفْعُ ضِدِّهَا أَنْ يَكْرَهُ ضِدَّ الْإِيمَانِ أَعْظَمَ مِنْ كَرَاهَتِهِ الْإِلْقَاءُ فِي النَّارِ».

وتتم المحبة لله وفي الله إذا جاء المسلم بلازمها، وهي الموالاة والمعاداة في الله عز وجل، قال الشيخ سليمان بن عبد الله في «تيسير العزيز الحميد»: «ووالي في الله: هذا بيان للآزم المحبة في الله وهو الموالاة فيه، إشارة إلى أنه لا يكفي في ذلك مجرد الحب، بل لابد مع ذلك من الموالاة التي هي لازم الحب، وهي النصرة والإكرام والاحترام والكون مع المحبوبين باطنًا وظاهرًا.

وعادي في الله، هذا بيان للآزم البغض في الله وهو المعاداة فيه، أي: إظهار العداوة بالفعل كالجهاد لأعداء الله والبراءة منهم، والبعد عنهم باطنًا وظاهرًا، إشارة إلى أنه لا يكفي مجرد بغض القلب، بل لابد مع ذلك من الإتيان بلازمه كما قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُكُمْ وَأَنْتُمْ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَا تُسْغِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنْبَأْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ۝١﴾<sup>(٢)</sup> فهذا علامة الصدق في البغض في الله»<sup>(٣)</sup>.

(١) «مجموع الفتاوى» (ج ٥ / ص ٢٨٨).

(٢) سورة الممتحنة: [٤].

(٣) «تيسير العزيز الحميد» (ص ٣٥٧-٣٥٨).

ومن أحب الله أحب مراده، وأحب من يحبه، وأبغض من عصاه، قال

ابن القيم:

شَرُطُ الْمَحَبَّةِ أَنْ تُوَافِقَ مَنْ تُحِبُّ عَلَى مَحَبَّتِهِ بِأَعْضِيَانِ  
فَإِذَا ادَّعَيْتَ لَهُ الْمَحَبَّةَ مَعَ خِلَافِكَ مَا يُحِبُّ فَأَنْتَ ذُو بُهْتَانٍ  
أَتُحِبُّ أَعْدَاءَ الْحَيِّبِ وَتَدَّعِي حُبًّا لَهُ مَا ذَاكَ فِي إِمْكَانٍ (١).

وتصفية المحبة لله عز وجل، وجعل محبة ما سواه تابعة لمحبة وطاعته، فإن كان  
ولد طلبه للاستعانة به في الدعوة إلى الله وعبادته، وإن كان مال راعى فيه طاعة الله  
في الطلب والإنفاق، وإن كان أقارب راعى فيهم حقوق الله في صلتهم ودعوتهم  
وبرهم والعدل فيهم، وهكذا، وهذا سدّ لذرائع ما يخل بالتوحيد، وإخلاص له  
من شوائب ووسائل القدح فيه.

فيكون العبد «مؤثراً ما أحبه الله تعالى على ما يحبه في ظاهره وباطنه، فيجتنب  
اتباع الهوى، ويعرض عن دعة الكسل؛ ولا يزال مواظباً على طاعة الله تعالى  
متقرباً إليه بالنوافل.

فما عمّر القلب شيء كالمحبة المقترنة بإجلال الله وتعظيمه، وتلك من  
أفضل مواهب الله لعبده، أو أفضلها، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء» (٢).

وخلاصة ذلك أن الواجب على العبد أن يقدم محبة الله عز وجل ورسوله  
صلّى الله عليه وسلم على محبة سواههما، وأن يجعل محبته لما سوى الله عز وجل ورسوله  
صلّى الله عليه وسلم تابعة لمحبة الله سبحانه وتعالى ورسوله صلّى الله عليه وسلم، وأن

(١) «نونية ابن القيم» ص (١٧٢).

(٢) «قاعدة في المحبة» (٣٠).

يوالي من يحبه الله ويحبه رسوله صلى الله عليه وسلم وأن ييغض ويغادي في الله، وأن  
لا يكون حبه لما سواهما أشد من محبته الله ورسوله ومتابعة أمر الله عز وجل  
ورسوله صلى الله عليه وسلم.



## الفصل الحادي عشر

### أحاديث النهي عن الغلو في الاستغاة بالمخلوق فيما يقدر عليه

٦٩ [١]. عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قُومُوا نَسْتَغِيثُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّهُ لَا يَسْتَغَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يَسْتَغَاثُ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١).

قلت: هذا الإسناد فيه عبدالله بن لهيعة، اختلط بعد احتراق كتبه، والحديث أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢) وقال: «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة، وهو حسن الحديث». قلت: بل هو ضعيف، ولكن المعنى صحيح ثابت بنصوص الكتاب والسنة، وقال وليد الفريان في تحقيقه لكتاب الاستغاة لابن تيمية (٣): «وقال ابن تيمية: وهو صالح للاعتضاد، ودل على معناه الكتاب والسنة». ولم أقف على كلامه بهذا النص، وإنما الذي وقفت عليه قوله رحمه الله: «المعنى صحيح ثابت بنصوص الكتاب والسنة» (٤).

(١) (ج ٣ / ص ٥٠٨ / رقمه ٥٧٧٨) أورده ابن كثير في «جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن» وعزاه إلى الطبراني في «المعجم الكبير»، ولم أقف عليه في «المعجم» ولعله من المفقود.

(٢) (ج ١٠ / ص ١٧٩).

(٣) (ج ١ / ص ٢٩٣).

(٤) المرجع السابق.

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من حديث هذا الفصل:

الاستغاثة هي طلب الغوث والعون في حال الشدة، وهي على أنواع، منها ما هو مشروع، وهو طلب الغوث من الله، ومنها المنهي عنه، وهذا النهي إما نهي تحريم أو نهي تأديب وتنزيه، فإن كان مما لا يقدر عليه إلا الله، فهو شرك أكبر مخرج من الملة، وهو ليس موضوع هذه الدراسة، وإنما موضوع الدراسة هو تهذيب ألفاظ المسلم من الاستغاثة بالمخلوق فيما يقدر عليه، وهي جائزة ولكن جاء النهي عنها من باب سد ذرائع القدح في التوحيد، وحماية جنابه، -وعلى فرض صحة الحديث- فإن الصحابة استغاثوا بالنبي صلى الله عليه وسلم فيما يقدر عليه من زجر المنافق أو ضربه، ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم جاء بالتوحيد الخالص وحمى جنابه؛ لذلك كره صلى الله عليه وسلم أن يستعمل هذا اللفظ في حقه. وإن كان مما يقدر عليه في حياته، حماية لجناب التوحيد وسداً لذرائع الشرك، وأدباً وتواضعاً لربه، وتحذيراً للأمة من وسائل الشرك في الأقوال والأفعال. فإذا كان هذا فيما يقدر عليه النبي صلى الله عليه وسلم في حياته، فكيف بمن يستغيث به بعد مماته، ويطلب منه أموراً لا يقدر عليها إلا الله؟ وإذا كان هذا لا يجوز في حقه صلى الله عليه وسلم فغيره من باب أولى.

قال الشيخ/ سليمان بن عبد الله في «تيسير العزيز الحميد»: «الظاهر أن مراده صلى الله عليه وسلم إرشادهم إلى التأدب مع الله في الألفاظ، لأن استغاثتهم به صلى الله عليه وسلم من المنافق، من الأمور التي يقدر عليها، إما بزجره أو تعزيه ونحو ذلك، فظهر أن المراد بذلك الإرشاد إلى حسن اللفظ والحماية منه صلى الله عليه وسلم

لجناب التوحيد، وتعظيم الله تبارك وتعالى»<sup>(١)</sup>.

وهذا التهذيب في الألفاظ والتأديب في الأقوال والأفعال مما انفردت به شريعة الإسلام الخاتمة، ونبيها صلى الله عليه وسلم، صوناً وحفظاً لها، مما يقدح في صفائها ونقائها من شوائب أو قوادح في التوحيد، لذا جاءت الشريعة بسد الذرائع والسبل المؤثرة فيها.



---

(١) (ص ١٧٧).

**الفصل الثاني عشر**  
أحاديث النهي عن الأوصاف والأسماء  
التي فيها غلو

٧٠ [١]. عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ أَطْعِمَ رَبَّكَ، وَضَعِي رَبَّكَ، اسْقِي رَبَّكَ، وَلْيَقُلْ: سَيِّدِي، مَوْلَايَ، وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي أَمْتِي. وَلْيَقُلْ: فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلَامِي». رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>.

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي وَأَمْتِي، كُلُّكُمْ عِبِيدُ اللَّهِ وَكُلُّ نِسَائِكُمْ إِمَاءُ اللَّهِ، وَلَكِنْ لِيَقُلْ: غُلَامِي وَجَارِيتِي، وَفَتَايَ وَفَتَاتِي». رواه مسلم<sup>(٣)</sup>، والبخاري في «الأدب المفرد»<sup>(٤)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٥)</sup>.

(١) كتاب: العتق، باب: كراهية التطاول على الرقيق، وقوله عبدي أو أمتي (ج ٢/ص ٩٠١، رقمه: ٢٤١٤).

(٢) كتاب: الألفاظ، باب: حكم إطلاق لفظ العبد والأمة والمولى والسيد (ج ٤/ص ١٤٠٨، رقمه: ٢٢٤٩).

(٣) كتاب: الألفاظ، باب: حكم إطلاق لفظ العبد والأمة والمولى والسيد (ج ٤/ص ١٤٠٨، رقمه: ٢٢٤٩).

(٤) (ص ٩٠، رقمه: ١٠٦).

(٥) كتاب: عمل اليوم والليلة، باب: النهي عن أن يقول الرجل لجارسته أمتي ولغلامه عبدي (ج ٦/ص ٦٩، رقمه: ١٠٠٧٠).

وعنه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «وَلَا يَقُلُ الْعَبْدُ لِسَيِّدِهِ: مَوْلَايَ، فَإِنَّ مَوْلَاكُمْ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ». رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

وعنه رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي وَأَمَتِي، وَلَا يَقُولَنَّ الْمَمْلُوكُ: رَبِّي وَرَبَّتِي. وَلَيَقُلَّ الْمَالِكُ: فَتَايَ وَفَتَاتِي. وَلَيَقُلَّ الْمَمْلُوكُ: سَيِّدِي وَسَيِّدَتِي، فَإِنَّكُمْ الْمَمْلُوكُونَ، وَالرَّبُّ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ». رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(٣)</sup>، والنسائي في «الكبرى»<sup>(٤)</sup>، وابن السني في «عمل اليوم والليلة»<sup>(٥)</sup>، والبخاري في «الأدب المفرد»<sup>(٦)</sup>، وأحمد<sup>(٧)</sup>، وعبد الرزاق<sup>(٨)</sup>.

قلت: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

وروى أبو داود<sup>(٩)</sup> عن أَبِي يُونُسَ<sup>(١٠)</sup> حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذَا الْخَبَرِ وَلَمْ يَذْكُرِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَلَيَقُلَّ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ». وهذا الإسناد صحيح، رجاله

---

(١) كتاب: الألفاظ من الأدب وغيرها، باب: حكم إطلاق لفظة العبد والأمة والمولى والعبد (ج ٤/ ص ١٤٠٨، رقمه: ٢٢٤٩).

(٢) كتاب: الأدب، باب: لا يقل المملوك: ربي وربتي (ج ٥/ ص ١٦١، رقمه: ٤٩٧٥).

(٣) (ج ٧/ ص ١٨١، رقمه: ٤٨٥٣) من طريق أبي علي الروذباري، أنا أبو بكر بن داسة، عنه، به.

(٤) كتاب: عمل اليوم والليلة، باب: النهي عن أن يقول الرجل لجارته: أمتي ولغلامه عبدي (ج ٦/ ص ٦٩، رقمه: ١٠٠٧٢).

(٥) (ص ٢٣٦، رقمه: ٣٩٠).

(٦) (ص ٩٠، رقمه: ٢١٠).

(٧) (ج ٣/ ص ٤٠٨، رقمه: ٩٤٧٥)، و(ج ٣/ ص ٥٤٧، رقمه: ١٠٣٧٢).

(٨) (ج ١٠/ ص ٩٩، رقمه: ٢٠٠٣٧).

(٩) كتاب: الأدب، باب: لا يقول المملوك: ربي وربتي (ج ٥/ ص ١٦١، رقمه: ٤٩٧٦).

(١٠) سليم بن جبير، ويقال ابن جبيرة الدوسي، أبو يونس المصري.

ثقات، وقد صححه الألباني<sup>(١)</sup>.

وعنه رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يقولن أحدكم: عبدي، فإن كلكم عبد، ولكن ليقُل: فتاي. ولا يقل أحدكم: مولاي، فإن مولاكم الله، ولكن ليقُل: سيدي». رواه مسلم<sup>(٢)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٣)</sup>.

ومن استعراض هذه الأحاديث يظهر أنها مشكلة مع ما سيأتي من الآيات والأحاديث ومع رواية مسلم والنسائي؛ لأنها ورد فيها النهي عن قول: مولاي، وهذا مشكل في الظاهر مع بقية الأحاديث التي جاء فيها الأمر بقول: مولاي وفي الآيات ذكر السيد والعبد والفتى والرب، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَنَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَالْفَيَّا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله تعالى: ﴿فَنِيَّتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾<sup>(٧)</sup>، وقوله تعالى: ﴿أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾<sup>(٨)</sup>.

والأحاديث، قوله صلى الله عليه وسلم عندما نزل أهل قريظة على حكم سعد بن

(١) «السلسلة الصحيحة» (ج ٢/ ص ٤٣٧، رقمه: ٨٠٣).

(٢) كتاب: الألفاظ من الأدب وغيره، باب: حكم إطلاق لفظة العبد والأمة والمولى والعبد (ج ٤/ ص ١٤٠٨، رقمه: ٢٢٤٩).

(٣) كتاب: عمل اليوم والليلة، باب: النهي عن أن يقول الرجل لجارته: أمتي، ولغلامه عبدي (ج ٦/ ص ٦٩/ رقمه ١٠٠٧١).

(٤) سورة النور: [٣٢].

(٥) سورة النحل: [٧٥].

(٦) سورة يوسف: [٢٥].

(٧) سورة النساء: [٢٥].

(٨) سورة يوسف: [٤٢].

مُعَاذٍ: «قُومُوا إِلَىٰ سَيِّدِكُمْ أَوْ خَيْرِكُمْ». رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>، وأبو داود<sup>(٣)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٤)</sup>.

وقال صلى الله عليه وسلم عن سعد بن عبادَةَ الأنصاري: «اسْمَعُوا إِلَيَّ مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ». رواه مسلم<sup>(٥)</sup>، وأبو داود<sup>(٦)</sup>، وابن ماجه<sup>(٧)</sup>.

وقال صلى الله عليه وسلم في أشراط الساعة: «أَنَّ تِلْدَ الْأُمَّةِ رَبَّتَهَا». رواه البخاري<sup>(٨)</sup>، ومسلم<sup>(٩)</sup>، وأبو داود<sup>(١٠)</sup>، والترمذي<sup>(١١)</sup>، والنسائي<sup>(١٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(١٣)</sup>.

أولاً: ما جاء في رواية مسلم: «وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: مَوْلَايَ، فَإِنَّ مَوْلَاكُمْ اللَّهَ، وَلَكِنْ لِيَقُلْ سَيِّدِي». فقد ردها أهل العلم، فمنهم من أعلها بأن مسلماً بين الاختلاف فيها على الأعمش، ومنهم الحافظ في الفتح، حيث قال<sup>(١٤)</sup>: «وَأَمَّا مَا

(١) كتاب: الجهاد، باب: إذا نزل العدو على حكم رجل (ج ٣/ص ١١٠٧، رقمه: ٢٨٧٨).

(٢) كتاب: الجهاد والسير، باب: جواز قتال من نقض العهد (ج ٣/ص ١١١٣، رقمه: ١٧٦٨).

(٣) كتاب: الأدب، باب: ما جاء في القيام (ج ٥/ص ٢٤٥، رقمه: ٥٢١٦).

(٤) كتاب: المناقب، باب: سعد بن معاذ سيد الأوس رضي الله عنه (ج ٥/ص ٦٢، رقمه: ٨٢٢٢).

(٥) كتاب: اللعان، باب: من وجد مع أهله رجلاً أيقضه (ج ٤/ص ٤٣٥، رقمه: ٤٥٣٢).

(٦) كتاب: الديات، باب: في من وجد مع أهله رجلاً أيقضه (ج ٤/ص ١٨١، رقمه: ٤٥٣٢).

(٧) كتاب: الحدود، باب: الرجل يجد مع امرأته رجلاً (ج ٢/ص ٤٣٢، رقمه: ٢٦٠٥).

(٨) كتاب: الإيمان، باب: سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة (ج ١/ص ٢٧، رقمه: ٥٠).

(٩) كتاب: الإيمان، باب: الإيمان والإسلام والإحسان (ج ١/ص ٤٦، رقمه: ٨).

(١٠) كتاب: السنة، باب: في القدر (ج ٥/ص ٤٨، رقمه: ٤٦٩٥).

(١١) كتاب: الإيمان، باب: ما جاء في وصف جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم الإيمان والإسلام (ج ٣/ص ٤٣٩، رقمه: ٢٦١٠).

(١٢) كتاب: الإيمان، باب: نعت الإسلام (ج ٨/ص ٤٧٢، رقمه: ٥٠٠٥).

(١٣) المقدمة، باب: في الإيمان (ج ١/ص ٥٦، رقمه: ٦٣).

(١٤) (ج ٥/ص ٢٢٢).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتَّسَائِي مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ نَحْوَهُ، وَزَادَ: «وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: مَوْلَايَ فَإِنَّ مَوْلَاكُمْ اللَّهَ، وَلَكِنْ لِيَقُلْ سَيِّدِي». فَقَدْ بَيَّنَّ مُسْلِمٌ الْإِخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْأَعْمَشِ وَأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ وَمِنْهُمْ مَنْ حَذَفَهَا.

وَمِنْ قَبْلِهِ الْقَاضِي عِيَّاض<sup>(١)</sup>: «قَالَ: «فَلْيَقُلْ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ»، وَهَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَصَحُّ لِلِاخْتِلَافِ فِيهِ عَلَى الْأَعْمَشِ».

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ<sup>(٢)</sup>: «الْمَشْهُورُ حَذْفُهَا، فَظَهَرَ بِهَذَا أَنَّ اللَّفْظَ الْأَوَّلَ أَرْجَحُ، وَإِنَّمَا صَرْنَا لِلتَّرْجِيحِ لِلتَّعَارُضِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ يَقْتَضِي قَوْلَ الْعَبْدِ: مَوْلَايَ. وَالثَّانِي: يَقْتَضِي مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ، وَالْجَمْعُ مُتَعَذِّرٌ، وَالْعِلْمُ بِالتَّارِيخِ مُفْقُودٌ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا التَّرْجِيحُ».

وَحُكْمُ الْأَلْبَانِيِّ<sup>(٣)</sup> بِشَذْوِهَا فَقَالَ: «بَلْ نَقْطَعُ بِأَنَّ الزِّيَادَةَ الَّتِي تَفْرُدُ بِهَا الثَّقَاتَانِ شَاذَةٌ، فَلَا تُثَبَّتُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

وَقَالَ الْحَافِظُ<sup>(٤)</sup>: «وَمُقْتَضَى ظَاهِرِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ أَنَّ إِطْلَاقَ السَّيِّدِ أَسْهَلُ مِنْ إِطْلَاقِ الْمَوْلَى، وَهُوَ خِلَافُ الْمُتَعَارَفِ، فَإِنَّ الْمَوْلَى يُطْلَقُ عَلَى أَوْجِهٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنْهَا الْأَسْفَلَ وَالْأَعْلَى، وَالسَّيِّدُ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى الْأَعْلَى، فَكَانَ إِطْلَاقُ الْمَوْلَى أَسْهَلَ وَأَقْرَبَ إِلَى عَدَمِ الْكَرَاهَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

(١) «إِكْمَالُ الْمَعْلُومِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» (ج ٧/ ص ١٨٨).

(٢) «الْمَفْهُومُ لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تَلْخِيصِ كِتَابِ مُسْلِمٍ» (ج ٥/ ص ٥٥٤).

(٣) «السَّلْسَلَةُ الصَّحِيحَةُ» (ج ٢/ ص ٤٣٩).

(٤) «الْفَتْحُ» (ج ٥/ ص ٢٢٢).

أما الآيات والأحاديث الأخرى ففي الجمع بينها أجوبة منها:  
قال الشيخ/ سليمان بن عبد الله<sup>(١)</sup>: «أما الآية<sup>(٢)</sup> ففيها جوابان:  
أحدهما: وهو الأظهر: أن هذا جائز في شرع من قبلنا، وقد ورد  
شرعنا بخلافه.

الثاني: أنه ورد لبيان الجواز، والنهي للأدب والتنزيه، دون التحريم.  
والحديث<sup>(٣)</sup> للوصف وليس للتسمية والنداء. وفرق بين الدعاء والتسمية،  
وبين الوصف، كما تقول: زيد فاضل؛ فتصفه بذلك ولا تسميه به ولا تدعوه به». -  
إلى أن قال-: «الجمع ممكن بحمل النهي على الكراهة، أو خلاف الأولى». -  
قلت: وهذا الأخير هو الأظهر في الآيات أيضاً؛ لأن الجواب الأول إن قيل:  
في سورة يوسف، فلا يقال في بقية الآيات والأحاديث.

وعندي أن الجمع هو الأولى كما تقدم في كلام الشيخ سليمان بن  
عبد الله، وذلك بحمل النهي على الكراهة، أو خلاف الأولى، والأمر بها كما  
في رواية مسلم، والنسائي أو ذكرها كما في الآيات والأحاديث الأخرى، من  
باب الجواز.

٧١[٢]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ زَيْنَبَ كَانَ اسْمُهَا بَرَّةً، فَقِيلَ: تُزَكِّي  
نَفْسَهَا. فَسَمَّاها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ. رواه البخاري<sup>(٤)</sup>، ومسلم<sup>(٥)</sup>،

(١) «تيسير العزيز الحميد» (ص ٤٩٣).

(٢) المراد قوله تعالى: ﴿أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ يوسف: [٤٢].

(٣) المقصود: «أن تلد الأمة ربتها».

(٤) كتاب: الأدب، باب: تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه (ج ٥/ ص ٢٢٨٩، رقمه: ٥٨٣٨).

(٥) كتاب: الآداب، باب: تغيير الاسم القبيح إلى حسن، وتغيير اسم برة إلى زينب وجورية ونحوهما  
(ج ٣/ ص ١٣٤٥، رقمه ٢١٤١).

٧٢ [٣]. عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنْ عِشْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ زَجَرْتُ أَنْ يُسَمَّى بَرَكَةً، وَيَسَارَ، وَنَافِعَ». قَالَ جَابِرٌ: لَا أَذْرِي ذَكَرَ رَافِعًا أَمْ لَا! إِنَّهُ يُقَالُ لَهُ: هَاهُنَا بَرَكَةٌ؟ فَيُقَالُ: لَا. وَيُقَالُ: هَاهُنَا يَسَارٌ؟ فَيُقَالُ: لَا. قَالَ: فَقَبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَزْجُرْ عَنْ ذَلِكَ. فَأَرَادَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَزْجُرَ عَنْهُ ثُمَّ تَرَكَهُ. رواه مسلم<sup>(٢)</sup>، والبخاري في «الأدب المفرد»<sup>(٣)</sup>.  
ولفظ البخاري: «أراد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْهَى أَنْ يُسَمَّى بِبَعْلَى وَبَرَكَةٍ وَأَفْلَحَ وَنَحْوِ ذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّهُ سَكَتَ بَعْدَ عَنِهَا، فَلَمْ يَقُلْ: شَيْئًا».

٧٣ [٤]. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَتْ جُوَيْرِيَّةُ بِنْتُ الْحَارِثِ اسْمُهَا بَرَّةٌ، فَحَوَّلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْمَهَا جُوَيْرِيَّةَ، وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُقَالَ: خَرَجَ مِنْ عِنْدِ بَرَّةَ. رواه مسلم<sup>(٤)</sup>، والبخاري في «الأدب المفرد»<sup>(٥)</sup>، وأبو داود<sup>(٦)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٧)</sup>.

ولفظ أبي داود: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عِنْدِ جُوَيْرِيَّةَ وَكَانَ اسْمُهَا

(١) كتاب: الأدب، باب: تغيير الاسم (ج ٣/ ص ٣١٨، رقمه: ٣٧٣٢).

(٢) كتاب: الأدب، باب: كراهة التسمية بالأسماء القبيحة وبنافع ونحوه (ج ٣/ ص ١٣٤٤، رقمه: ٢١٣٨).

(٣) (ص ٣٠١، رقمه: ٨٣٤).

(٤) كتاب: الأدب، باب: تغيير الاسم القبيح إلى حسن، وتغيير اسم برة إلى زينب وجويرية ونحوهما (ج ٣/ ص ١٣٤٤، رقمه: ٢١٤٠).

(٥) (ص ٣٠٠، رقمه: ٨٣١).

(٦) كتاب: الصلاة، باب: التسييح بالحصي (ج ٢/ ص ١١٦، رقمه: ١٥٠٣).

(٧) كتاب: عمل اليوم والليلة، باب: التسييح والتكبير والتهليل والتحميد دبر الصلوات (ج ٦/ ص ٤٨، رقمه: ٩٩٩٠).

بِرَّةً، فَحَوَّلَ أَسْمَهَا، فَخَرَجَ وَهِيَ فِي مُصْلَاهَا وَرَجَعَ وَهِيَ فِي مُصْلَاهَا، فَقَالَ: «لَمْ تَزَالِي فِي مُصْلَاكِ هَذَا؟». قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «قَدْ قُلْتَ بَعْدَكَ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، لَوْ وَزَنْتَ بِمَا قُلْتَ: لَوَزَنْتَهُنَّ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ عَدَدَ خَلْقِهِ وَرِضَا نَفْسِهِ وَزِنَةَ عَرْشِهِ وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ». ولفظ النسائي نحوه.

٧٤[٥]. عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَاهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ؟». قَالَ: حَزَنٌ. قَالَ: «أَنْتَ سَهْلٌ». قَالَ: لَا أُغَيِّرُ اسْمًا سَمَّانِيهِ أَبِي. رواه البخاري<sup>(١)</sup>، وأبو داود<sup>(٢)</sup>.

وللبخاري<sup>(٣)</sup> عن عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ شَيْبَةَ، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فَحَدَّثَنِي أَنَّ جَدَّهُ حَزَنًا، قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ؟». قَالَ: اسْمِي حَزَنٌ. قَالَ: «بَلْ أَنْتَ سَهْلٌ». قَالَ: مَا أَنَا بِمُغَيِّرِ اسْمًا سَمَّانِيهِ أَبِي. قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: فَمَا زَالَتْ فِينَا الْحُزُونَةُ بَعْدُ.

وفي لفظ أبي داود أنه قال: «لَا السَّهْلُ يُوطَأُ وَيُمْتَهَنُ». قَالَ سَعِيدٌ: «فَظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُصِيبُنَا بَعْدَهُ حُزُونَةٌ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>: «وَعَبَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْمَ الْعَاصِ<sup>(٥)</sup>،

(١) كتاب: الأدب، باب: اسم حزن (ج ٥/ ص ٢٢٨٨، رقمه: ٥٨٣٦-٥٨٣٧).

(٢) كتاب: الأدب، باب: في تغيير الاسم القبيح (ج ٥/ ص ١٥٢، رقمه: ٤٩٥٦).

(٣) كتاب: الأدب، باب: تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه (ج ٥/ ص ٢٢٨٩، رقمه: ٥٨٤٠).

(٤) (ج ٥/ ص ١٥٢).

(٥) العاص كان يطلق على ثلاثة، غير النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أسماءهم وهم: مطيع بن الأسود بن حارثة بن نضلة بن عوف بن عبيد ابن عويج بن عدي بن كعب بن لؤي القرشي العدوي. «الإصابة» (ج ٥/ ص ١٥٢/ ت ٨٠٣١). ومطيع بن ذي، من بني بكر بن كلاب الكلابي. «الإصابة» (ج ٥/ ص ١٥٣/ ت ٨٠٣٢). ومطيع بن عامر بن عوف بن كعب بن أبي بكر بن كلاب، أخو ذي اللحية الكلابي. «الإصابة» (ج ٥/ ص ١٥٣/ ت ٨٠٣٣) وروى البخاري في «الأدب المفرد» (ص ٢٩٧، رقمه: ٨٢٦) أنه الأخير. وروى مسلم عن مطيع القرشي وذكر تغيير النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لاسمه (ج ٣/ ص ١١٢٦، رقمه: ١٧٨٢).

وَعَزِيزٌ<sup>(١)</sup>، وَعَتَلَةٌ<sup>(٢)</sup>، وَشَيْطَانٌ<sup>(٣)</sup>، وَالْحَكَمُ<sup>(٤)</sup>، وَغَرَابٌ<sup>(٥)</sup>، وَحُبَابٌ<sup>(٦)</sup>، وَشِهَابٌ  
فَسَمَاهُ هِشَامًا<sup>(٧)</sup>، وَسَمَّى حَزْبًا: سَلَمًا<sup>(٨)</sup>، وَسَمَّى الْمُضْطَجِعَ: الْمُنْبِعثَ<sup>(٩)</sup>،  
وَأَرْضًا تُسَمَّى عَفْرَةَ سَمَاهَا: خَضِرَةٌ<sup>(١٠)</sup>، وَشِعْبَ الضَّلَالَةِ سَمَاهُ: شِعْبَ الْهُدَى،

(١) كما في حديث عبدالرحمن بن أبي سبرة، وأنه كان يسمى عزيز فغیره النبي ﷺ وسماه عبدالرحمن، سيأتي في الفصل التاسع والأربعين.

(٢) عَتَلَةٌ: هُوَ عُتْبَةُ بْنُ عَبْدِ السَّلَمِيِّ، رَوَى الطبراني في «المعجم الكبير» (ج ١٥/ ص ١٢٠، رقمه: ٢٩٦). وله طريق آخر عند الطبراني في «المعجم الكبير»، (ج ١٥/ ص ١٢٢، رقمه: ٣٠٠). وقال الهيثمي في «مجمعه»: «رواه الطبراني من طرق ورجال بعضها ثقات. (ج ٨/ ص ٦٠، رقمه: ١٢٨٧٦).

(٣) شَيْطَانٌ: كان اسم لعبدالله بن قرة الأزدي. ذكره الحافظ في «الإصابة». «الإصابة» (ج ٤/ ص ٢٤٢/ ت ٦٦٢٧)، وأورده الهيثمي في «المجمع» (ج ٨/ ص ٥٦، رقمه: ١٢٨٥٨)، وقال: «رواه أحمد ورجاله ثقات». قلت: لم أقف عليه في «المسند».

(٤) كما في حديث هاني بن يحيى أنه كان يكنى بأبي الحكم، سيأتي في الفصل التاسع والأربعين.

(٥) وَغَرَابٌ: وَهُوَ مُسْلِمٌ، أَبُو رَابِطَةَ. «الأدب المفرد» (ص ٢٩٧ رقمه: ٨٢٤)، و«التاريخ الكبير» (ج ٧/ ص ١٣٣/ ت ١٠٤٢٣)، و«الإصابة» (ج ٥/ ص ١٣٩/ ت ٧٩٨١).

(٦) حُبَابٌ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَنْ سُلُولٍ. «الإصابة» (ج ١/ ص ٤٥٣/ ت ١٥٤٤).

(٧) عن عائشة رضي الله عنها قالت: ذكر عند رسول الله ﷺ رجل يقال له: شهاب، فقال رسول الله ﷺ: «بل أنت هشام». «الأدب المفرد» (ص ٢٩٧، رقمه: ٨٢٤)، وابن حبان (ج ١٣/ ص ١٣٨، رقمه: ٥٨٢٣).

(٨) لم أقف على من كان اسمه حرب فسمي: سلمًا مسندًا، وإنما وقفت على تغييره ﷺ لاسم الحسن والحسين رضي الله عنهما، ولكنها بأسانيد كلها ضعيفة منها ما رواه البخاري في «الأدب المفرد» (ص ٢٩٦، رقمه: ٨٢٣) وله طريق آخر عند الطبراني في «الكبير» (ج ٣/ ص ٩٧، رقمه: ٢٧٧٧)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (ج ٢/ ص ١٣٠/ ت ٢٠٠١)، والطبراني في «الكبير» (ج ٣/ ص ٩٧/ ت ٢٧٧٨)، وأورد الحديث الهيثمي في «مجمعه»، وقال: «رواه الطبراني وفيه برزعة بن عبدالرحمن وهو ضعيف». (ج ٨/ ص ٥٩، رقمه: ١٢٨٧١)، وقد ضعفها الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (ج ٨/ ص ١٨١/ رقمه: ٣٧٠٦).

(٩) المنبعت الثقفي: مولى عمر بن معتب. «الإصابة في معرفة الصحابة» (ج ٥/ ص ١٩٩/ ت ٨٢٠٣).

(١٠) عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ مر بأرض تسمى غدره، فسمها خضرة. رواه ابن حبان (ج ١٣/ ١٣٦، رقمه: ٥٨٢١) وغيره، وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

وَبَنُو الزُّنْيَةِ سَمَاهُمْ: بَنِي الرُّشْدَةِ<sup>(١)</sup>، وَسَمَى بَنِي مُغَوِيَّةَ: بَنِي رِشْدَةِ<sup>(٢)</sup>، قَالَ أَبُو دَاوُدَ تَرَكْتُ أَسَانِيدَهَا لِلِاخْتِصَارِ.

٧٥ [٦]. عَنْ سُمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ، سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، لَا يَضُرُّكَ بَابُهُنَّ بَدَأَتْ، وَلَا تُسَمِّنُ غُلَامَكَ يَسَارًا وَلَا رَبَاحًا وَلَا نَجِيحًا وَلَا أَفْلَحَ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: أَنْتُمْ هُوَ؟ فَلَا يَكُونُ فَيَقُولُ: لَا. إِنَّمَا هُنَّ أَرْبَعٌ فَلَا تَزِيدُنَّ عَلَيَّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٥)</sup>.

ولفظ الترمذي: «لَا تُسَمِّ غُلَامَكَ: رَبَاحٌ، وَلَا أَفْلَحُ، وَلَا يَسَارٌ، وَلَا نَجِيحٌ، يُقَالُ: أَنْتُمْ هُوَ؟. فَيَقَالُ: لَا». وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ». وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَنْ تُسَمِّيَ رَقِيقَتَا بَارَبَعَةَ أَسْمَاءٍ، أَفْلَحَ وَرَبَاحٍ وَيَسَارٍ وَنَافِعٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٦)</sup>، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٧)</sup>، وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(٨)</sup>.

٧٦ [٧]. عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: كَانَ اسْمِي بَرَّةَ، فَسَمَّانِي

- (١) وروى عمر بن شبة بإسناد صحيح إلى أبي وائل قال: وفد بنو أسد، فقال لهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من أنتم». قالوا: نحن بنو الزنية أحلاس الخيل، قال: «بل أنتم بنو الرشدة». فقالوا: لا ندع اسم أبينا... وفيه قصة. «الإصابة في معرفة الصحابة» (ج ١/ ص ٥١٠).
- (٢) عبد الرحمن بن عبد: وقيل ابن عبيد، وقيل: ابن أبي عبد الله الأزدي، أبو راشد مشهور بكنيته. «الإصابة في معرفة الصحابة» (ج ٣/ ص ٣٤٨/ ت ٥١٥٦).
- (٣) كتاب: الآداب، باب: كراهة التسمية بالأسماء القبيحة وبنافع ونحوه (ج ٣/ ص ١٣٤٣، رقمه: ٢١٣٧).
- (٤) كتاب: الآداب، باب: في تغيير الاسم القبيح (ج ٥/ ص ١٥٣، رقمه: ٤٩٥٨).
- (٥) كتاب: الآداب، باب: ما يكره من الأسماء (ج ٣/ ص ٥٥٧، رقمه: ٢٨٣٦).
- (٦) كتاب: الآداب، باب: كراهة التسمية بالأسماء القبيحة وبنافع ونحوه (ج ٣/ ص ١٣٤٣، رقمه: ٢١٣٦).
- (٧) كتاب: الآداب، باب: في تغيير الاسم القبيح (ج ٥/ ص ١٥٤، رقمه: ٤٩٥٩).
- (٨) كتاب: الآداب، باب: ما يكره من الأسماء (ج ٤/ ص ٢٥٠، رقمه: ٣٧٣٠).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ. قَالَتْ: وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ  
وَأَسَمَهَا بَرَّةً، فَسَمَاهَا زَيْنَبَ. رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

٧٧[٨]. عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ، قَالَ: سَمَّيْتُ ابْنَتِي بَرَّةً، فَقَالَتْ  
لِي زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ هَذَا الْإِسْمِ  
وَسَمَّيْتُ بَرَّةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ، اللَّهُ أَعْلَمُ  
بِأَهْلِ الْبَرِّ مِنْكُمْ». فَقَالُوا: بِمِ نُسَمِّيَهَا؟ قَالَ: «سَمُّوَهَا: زَيْنَبَ». رواه مسلم<sup>(٢)</sup>، وأبو داود<sup>(٣)</sup>.

٧٨[٩]. عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيَّرَ اسْمَ  
عَاصِيَةَ وَقَالَ: «أَنْتِ جَمِيلَةٌ». رواه مسلم<sup>(٤)</sup>، وأبو داود<sup>(٥)</sup>، والترمذي<sup>(٦)</sup>.  
وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَإِنَّمَا أَسْنَدُهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ  
الْقَطَّانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ  
عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عُمَرَ مُرْسَلًا».

- 
- (١) كتاب: الآداب، باب: تغيير الاسم القبيح إلى حسن، وتغيير اسم برة إلى زينب وجويرية ونحوهما (ج ٣/ص ١٣٤٥، رقمه: ٢١٤٢).
- (٢) كتاب: الآداب، باب: تغيير الاسم القبيح إلى حسن، وتغيير اسم برة إلى زينب وجويرية ونحوهما (ج ٣/ص ١٣٤٥، رقمه: ٢١٤٢).
- (٣) كتاب: الآداب، باب: في تغيير الاسم القبيح (ج ٥/ص ١٥١، رقمه: ٤٩٥٣).
- (٤) كتاب: الآداب، باب: تغيير الاسم القبيح إلى حسن، وتغيير اسم برة إلى زينب وجويرية ونحوهما (ج ٣/ص ١٣٤٤، رقمه: ٢١٣٩).
- (٥) كتاب: الآداب، باب: في تغيير الاسم القبيح (ج ٥/ص ١٥٠، رقمه: ٤٩٥٢).
- (٦) الآداب، باب: ما جاء في تغيير الأسماء (ج ٣/ص ٥٥٨، رقمه: ٢٨٣٨).

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ ابْنَةَ لِعُمَرَ كَانَتْ يُقَالُ لَهَا: عَاصِيَةٌ، فَسَمَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمِيلَةً. رواه مسلم<sup>(١)</sup>، وابن ماجه<sup>(٢)</sup>.

٧٩ [١٠]. عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ عِشْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْهَى أُمَّتِي أَنْ يُسَمُّوا نَافِعًا وَأَفْلَحَ وَبَرَكَهَ». رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>، والبخاري في «الأدب المفرد»<sup>(٤)</sup>، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»<sup>(٥)</sup>.

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «رَوَى أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ بَرَكَهَ». وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات ما عدا أبا سفيان، فهو صدوق، وصححه الألباني<sup>(٦)</sup>.

٨٠ [١١]. عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سلمة، فسألته عن اسم أخت له عنده؟ قال: فقلت: اسمها برة، قالت: غير اسمها، فإن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نكح زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ واسمها بَرَّةٌ، فغير اسمها إلى زَيْنَبٍ، ودخل على أم سلمة حين تزوجها، واسمها بَرَّةٌ، فسمعها تدعوني: بَرَّةً، فقال: «لا تزكوا أنفسكم، فإن الله هو أعلم بالبرّة منكن والفاجرة، سميتها زَيْنَبَ». فقالت: فهي زَيْنَبُ، فقلت لها: أَسْمِي؟. فقالت: غيره إلى ما غير إليه

(١) كتاب: الآداب، باب: تغيير الاسم القبيح إلى حسن، وتغيير اسم برة إلى زَيْنَب وجورية ونحوهما (ج/٣ ص ١٣٤٤، رقمه: ٢١٣٩).

(٢) كتاب: الآداب، باب: تغيير الأسماء (ج/٣ ص ٣١٨، رقمه: ٣٧٣٣).

(٣) كتاب: الآداب، باب: في تغيير الاسم القبيح (ج/٤ ص ٢٩٠، رقمه: ٤٩٦٠).

(٤) (ص ٣٠٠، رقمه: ٨٣٣).

(٥) (ج/٤ ص ٤٤٠، رقمه: ١٧٣٩).

(٦) «صحيح سنن أبي داود» (ج/١٠ ص ٤٦٠).

رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسمها زينب». رواه البخاري في «الأدب المفرد»<sup>(١)</sup>.  
قلت: هذا إسناد حسن، وحسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٢)</sup>.

٨١ [١٢]. عن بشير<sup>(٣)</sup> رضي الله عنه: أَنَّهُ كَانَ اسْمُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ زَحْمُ بْنُ مَعْبَدٍ،  
فَهَاجَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ؟». قَالَ: زَحْمٌ. قَالَ: «بَلْ أَنْتَ  
بَشِيرٌ». رواه أبو داود<sup>(٤)</sup>، وأحمد<sup>(٥)</sup>، والبخاري في «الأدب المفرد»<sup>(٦)</sup>، والطبراني  
في «الكبير»<sup>(٧)</sup>، وأبو داود الطيالسي<sup>(٨)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٩)</sup>.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد»<sup>(١٠)</sup> وقال: «رواه أحمد ورجاله  
رجال الصحيح». قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات من الطريقين.  
٨٢ [١٣]. عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
«لَأَنْهَيَنَّ أَنْ يُسَمَّى رَافِعٌ وَبَرَكَتُهُ وَيَسَارٌ». رواه الترمذي<sup>(١١)</sup>، وابن  
ماجه<sup>(١٢)</sup>، والحاكم<sup>(١٣)</sup>.

(١) (ص ٢٩٥، رقمه: ٨٢١).

(٢) (ج ١/ ص ٤٢١/ رقمه ٢١٠).

(٣) بَشِيرٌ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٤) كتاب: الجنائز، باب: المشي في النعل بين القبور (ج ٣/ ص ٢١٧، رقمه: ٣٢٣٠)، والنسائي (ج ٤/  
ص ٤٠١، رقمه: ٢٠٤٧)، ولكن بدون ذكر تغيير اسم الصحابي موضع الشاهد من الحديث.

(٥) (ج ٨/ ص ٢٢٢، رقمه: ٢٢٠١٥).

(٦) (ص ٢٩٩، رقمه: ٨٢٩).

(٧) (ج ٢/ ص ٤٣، رقمه: ١٢٣٠).

(٨) (ج ١/ ص ٦٣٠، رقمه: ١٢١٩).

(٩) (ج ٥/ ص ٤٦٣، رقمه: ٧٣١٧).

(١٠) (ج ٨/ ص ٥٧، رقمه: ١٢٨٦٤).

(١١) كتاب: الأدب، باب: ما يكره من الأسماء (ج ٣/ ص ٥٥٧، رقمه: ٢٨٣٥).

(١٢) كتاب: الأدب، باب: ما يكره من الأسماء (ج ٣/ ص ٣١٧، رقمه: ٣٧٢٩).

(١٣) (ج ٥/ ص ٣٩٠، رقمه: ٧٧٩٣).

ولفظ الحاكم: «لئن عشت إن شاء الله لأنهي أن يسمى رياح وأفلح ونجیح ويسار، وإن عشت إن شاء الله لأخرجن اليهود من جزيرة العرب».

وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ هَكَذَا، رَوَاهُ أَبُو أَحْمَدَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عُمَرَ، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

وَأَبُو أَحْمَدَ ثِقَةٌ حَافِظٌ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ النَّاسِ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ جَابِرٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَيْسَ فِيهِ عَنْ عُمَرَ».

وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يَخْرُجْ لَهُ. وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ يَذْكُرُ عُمَرَ فِي إِسْنَادِهِ غَيْرَ أَبِي أَحْمَدَ». ووافقه الذهبي.

قلت: كلام الترمذي والحاكم السابق فيه الإشارة إلى شذوذ هذه الرواية. والله أعلم.

## \* الأحكام والفوائد المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

هذه الأحاديث قد تشكل مع عنوان الفصل، وهو أحاديث النهي عن الأوصاف والأسماء التي فيها غلو، والناظر في هذه الأسماء المذكورة في أحاديث هذا المبحث قد لا يتضح له الغلو لأول وهلة، ولكن بالتأمل فيها وفي معنى الغلو وهو مجاوزة الحد والمقدار<sup>(١)</sup>، وسبب النهي عنها، وهو الزيادة في معانيها مدحاً أو ذمّاً، وإنها لا تليق بالعبد الموحد الذي على يقين من ضعفه وافتقاره إلى مولاه، وأنه لا يليق به إلا التواضع والخضوع لله سبحانه وتعالى في نفسه واسمه وجميع تصرفاته، ولا يليق به ما يدل على كبره أو تزكيته لنفسه، إما لأنه مما يطلق على الرب سبحانه، أو لأن معانيها قد توقع في النفوس شيئاً من التطير عند نفي وجودها وغيره من المعاني.

ومن هذه الأحاديث نستخلص ما يلي:

١. النهي عن إطلاق الرب على المخلوق؛ لأنه من أسماء الله عز وجل اتفاقاً، إخلاصاً للتوحيد وأدباً في الألفاظ مع الله عز وجل، قال الخطابي<sup>(٢)</sup>: «سَبَبُ الْمَنْعِ أَنَّ الْإِنْسَانَ مَرْبُوبٌ مُتَعَبِّدٌ بِإِخْلَاصِ التَّوْحِيدِ لِلَّهِ وَتَرْكِ الْإِشْرَاقِ مَعَهُ، فَكَرِهَ لَهُ الْمُضَاهَاةَ فِي الْإِسْمِ لِئَلَّا يَدْخُلَ فِي مَعْنَى الشُّرْكِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ».

٢. نهى الرقيق عن قول: سيدي مطلقاً على مولاه بدون إضافة؛ لأن معنى

(١) «جمهرة اللغة» (ج ٢/ ص ٣٤١).

(٢) «معالم السنن» (ج ٥/ ص ٤٨٨).

السيد يرجع إلى تدبير الأمور والعلو في المنزلة، فإما أن تضاف كأن يقول سيد البيت وغيره أو يقول: مولاي، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: «مَرَجَعَ السِّيَادَةُ إِلَى مَعْنَى الرِّيَاسَةِ عَلَى مَنْ تَحْتَ يَدِهِ وَالسِّيَاسَةَ لَهُ وَحُسْنُ التَّدْبِيرِ لِأَمْرِهِ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ الزَّوْجُ سَيِّدًا، قَالَ: وَأَمَّا الْمَوْلَى، فَكَثِيرُ التَّصَرُّفِ فِي الْوُجُوهِ الْمُخْتَلِفَةِ مِنْ وَلِيِّ وَنَاصِرٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>. ومن إطلاقاته أنه يطلق على الأسفل كما سبق في كلام الحافظ.

٣. توسعة الشريعة على العباد عند المنع بالإرشاد إلى البديل الذي معه يسان التوحيد، ويحفظ الدين، ويتضح ذلك من قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وليقبل: فتاي وفتاتي وغلامي وكذا يقول: العبد مولاي».

٤. إن هذا النهي لا يشمل ما لا يعبد مثل الحيوانات والجمادات، ولا يكره عند الإضافة مثل رب الدار. قال الخطابي: «فَأَمَّا مَا لَا تَعْبُدُ عَلَيْهِ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ وَالْجِمَادَاتِ فَلَا يُكْرَهُ إِطْلَاقُ ذَلِكَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِضَافَةِ كَقَوْلِهِ: رَبُّ الدَّارِ وَرَبُّ الثَّوْبِ».

٥. تغيير الأسماء القبيحة أو المكروه إلى أسماء حسنة، بعداً عن التزكية أو الطيرة، قال النووي في شرحه على «صحيح مسلم»<sup>(٢)</sup>: «مَعْنَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ تَغْيِيرُ الْأَسْمَاءِ الْقَبِيحِ أَوْ الْمَكْرُوهِ إِلَى حَسَنٍ، وَقَدْ ثَبَتَ أَحَادِيثُ بِتَغْيِيرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْمَاءَ جَمَاعَةٍ كَثِيرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ بَيَّنَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعِلَّةَ فِي النَّوْعَيْنِ، وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا، وَهِيَ التَّزْكِيَّةُ، أَوْ خَوْفُ التَّطَيُّرِ».

(١) «الفتح» (ج ٥/ص ٤٨٨).

(٢) (ج ١٣-١٤/ص ٣٦٦).

٦. كراهة التسمي بهذه الأسماء من جهتين :

الجهة الأولى: التزكية للنفس.

الجهة الثانية: خشية التطير للسائل عند نفي وجودها.

فكرهت كراهة تنزيه، سداً للذريعة وقطعاً للوسيلة.

قال النووي<sup>(١)</sup>: «قَالَ أَصْحَابُنَا: يُكْرَهُ التَّسْمِيَةُ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْحَدِيثِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا، وَلَا تَخْتَصُّ الْكَرَاهَةُ بِهَا وَحْدَهَا، وَهِيَ كَرَاهَةُ تَنْزِيهِ لَا تَحْرِيمٍ، وَالْعِلَّةُ فِي الْكَرَاهَةِ مَا بَيَّنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ: «فَإِنَّكَ تَقُولُ: أَنْتُمْ هُوَ؟ فَيَقُولُ: لَا». فَكُرِّهَ لِشَاعَةِ الْجَوَابِ، وَرُبَّمَا أَوْقَعَ بَغْضُ النَّاسِ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّيَرَةِ. فَمَعْنَاهُ أَرَادَ أَنْ يَنْهَى عَنْهَا نَهْيَ تَحْرِيمٍ، فَلَمْ يَنْهَ، وَأَمَّا النَّهْيُ الَّذِي هُوَ لِكَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ، فَقَدْ نَهَى عَنْهُ فِي الْأَحَادِيثِ الْبَاقِيَةِ».

وقال نحوه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»<sup>(٢)</sup>.

٧. حرص النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على حماية جناب التوحيد بنهي أمته عما يؤثر

في عقيدتها وتوحيدها حتى تركها على البيضاء الواضحة ليلها كنهارها .

٨. إن في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لئن عشت إلى قابل لأنهي أن يسمى بهذه الأسماء

دليل على التراخي، وأن المنع فيها لكراهة التنزيه، ولو كان كراهته كراهة تحريم

لما تركه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى العام المقبل، قال أبو جعفر الطحاوي<sup>(٣)</sup>: «ففي

(١) «شرح النووي على مسلم» (ج ١٣-١٤/ ص ٣٦٥).

(٢) (ج ٤/ ص ٤٤٣).

(٣) (ج ٤/ ص ٤٤٤).

هذه الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: «لئن عشت إلى قابل لأنهيّن أن يسمي بهذه الأسماء» المذكورة في هذا الحديث، وفي ذلك ما قد دل على أن التسمي بها ليس بحرام؛ لأنه لو كان حراماً لنهى عنه صلى الله عليه وسلم، ولم يؤخر ذلك إلى وقت آخر - والله أعلم - . وفي بعضها أنه سكت عن ذلك ولم ينه عنه حتى توفي، ففي ذلك ما قد يدل أنه لم يجيء فيها نهى منه صلى الله عليه وسلم، وإذا كان كذلك، كانت الإباحة في التسمي بها قائمة» .

وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين»<sup>(١)</sup>: «أنّه نهى الرجل أن يقول لِعَلَامِهِ وَجَارِيَّتِهِ: عَبْدِي وَأَمْتِي، وَلَكِنْ يَقُولُ: فَتَايَ وَفَتَاتِي، وَنَهَى أَنْ يَقُولَ لِعَلَامِهِ: وَضِيْعُ رَبِّكَ، أَطْعِمُ رَبِّكَ، سَدًّا لِذَرِيعَةِ الشُّرْكِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ الرَّبُّ هَاهُنَا هُوَ الْمَالِكُ كَرَبِّ الدَّارِ وَرَبِّ الْإِبِلِ؛ فَعَدَلَ عَنْ لَفْظِ الْعَبْدِ وَالْأُمَّةِ إِلَى لَفْظِ الْفَتَى وَالْفَتَاةِ، وَمَنَعَ مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ الرَّبِّ عَلَى السَّيِّدِ، حِمَايَةً لِجَانِبِ التَّوْحِيدِ وَسَدًّا لِذَرِيعَةِ الشُّرْكِ. وَأَنَّهُ نَهَى أَنْ يُسَمَّى عَبْدُهُ بِأَفْلَحَ وَنَافِعٍ وَرَبَّاحٍ وَيَسَارٍ، لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَكُونُ ذَرِيعَةً إِلَى مَا يَكْرَهُ مِنَ الطَّيْرَةِ، بَأَن يُقَالَ: لَيْسَ هَاهُنَا يَسَارٌ، وَلَا رَبَّاحٌ، وَلَا أَفْلَحٌ، وَإِنْ كَانَ قَصْدُ اسْمِ الْعَلَامِ، وَلَكِنْ سَدًّا لِذَرِيعَةِ اللَّفْظِ الْمَكْرُوهِ الَّذِي يَسْتَوْحِشُ مِنْهُ السَّامِعُ. وَأَنَّهُ نَهَى أَنْ يُسَمَّى بِاسْمِ بَرَّةٍ؛ لِأَنَّهُ ذَرِيعَةٌ إِلَى تَرْكِيبَةِ النَّفْسِ بِهَذَا الْإِسْمِ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا قَصْدُ الْعَلَمِيَّةِ» .

وفي بيان ابن القيم هذا ما يدل على أن النهي للتنزيه، وسد الذرائع، لا

(١) (ج ٥/ص ٤٤-٤٥).

للتحريم، وأنه يباح لمن أمن الوقوع في المخالفة والقوادح في التوحيد، ومما يدل على الإباحة، أنه كان في زمن الصحابة من تسمى بهذه الأسماء، ولم يثبت أنهم نهوا عنها، ومنها نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما وغيره، وكذا أم أيمن كان اسمها بركة، ولم يغير النبي صلى الله عليه وسلم اسمها.



## الفصل الثالث عشر

أحاديث النهي عن قول :

ما شاء الله وشئت

٨٣[١]. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَقُلْ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، وَلَكِنْ لِيَقُلْ: مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شِئْتُ». رواه ابن ماجه <sup>(١)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى» <sup>(٢)</sup>، وأحمد <sup>(٣)</sup>، والبخاري في «الأدب المفرد» <sup>(٤)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى» <sup>(٥)</sup>، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» <sup>(٦)</sup>، والطبراني في «الكبير» <sup>(٧)</sup>، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» <sup>(٨)</sup>، والخطيب في «التاريخ» <sup>(٩)</sup>، وعبد الله بن المبارك في «مسنده» <sup>(١٠)</sup>.  
ولفظ أحمد: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَجْعَلْتَنِي وَاللَّهِ عَدْلًا، بَلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ». ولفظ الطحاوي: «أَجْعَلْتَنِي مع الله عدلاً، لا، بل ما شاء الله وحده».

- 
- (١) كتاب: الكفارات، باب: النهي أن يقال: ما شاء الله وشئت (ج ٢/ ص ٢٥٢، رقمه: ٢١١٧).  
(٢) كتاب: عمل اليوم والليلة، باب: النهي أن يقال: ما شاء الله وشاء فلان (ج ٦/ ص ٢٤٥ رقمه ١٠٨٢٤).  
(٣) (ج ١/ ص ٤٦٠، رقمه: ١٨٣٩)، و(ج ١/ ص ٦٠٧، رقمه: ٢٥٦١)، و(ج ١/ ص ٧٤٣، رقمه: ٣٢٤٧).  
(٤) (ص ٢٨٢، رقمه: ٧٨٢).  
(٥) (ج ٤/ ص ٤٦٦، رقمه: ٥٩٠٦).  
(٦) (ج ١/ ص ٢١٨، رقمه: ٢٣٥).  
(٧) (ج ١٢/ ص ١٨٨، رقمه: ١٣٠٠٥)، و(ج ١٢/ ص ١٨٩، رقمه: ١٣٠٠٦).  
(٨) (ج ٤/ ص ١٠٥، رقمه: ٤٩١١).  
(٩) (ج ٨/ ص ١٠٤/ ت ٤٢١٨).  
(١٠) (ص ١٠٨، رقمه: ١٨١).

ولفظ الخطيب: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ قَالَ: «جَعَلْتُ لِلَّهِ نِدًّا! بَلَّ مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ».

ولفظ الطبراني في الطريق الثاني: «جَعَلْتَنِي عَدْلًا قُلْ: مَا شَاءَ اللَّهُ».

ولفظ ابن المبارك: «جعلته والله عدلين، قل: ما شاء الله وحده».

قلت: هذا الإسناد حسن، وكذا قال الألباني<sup>(١)</sup>.

٨٤[٢]. عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ:

«لاتقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله وحده». رواه أبو

داود<sup>(٢)</sup>، وأحمد<sup>(٣)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٤)</sup>، والطحاوي في «شرح مشكل

الآثار»<sup>(٥)</sup>، وابن أبي شيبة<sup>(٦)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٧)</sup>، وعبد الله بن المبارك

في «مسنده»<sup>(٨)</sup>.

قلت: هذا الإسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، إلا عبد الله

بن يسار، وهو ثقة، وقد تابعه ربعي بن خراش، عنه رضي الله عنه، في رواية لابن

ماجه<sup>(٩)</sup>، وأحمد<sup>(١٠)</sup>.

---

(١) «الصحيحة» (ج ١/ص ٢٦٦، رقمه: ١٣٩).

(٢) كتاب: الأدب، باب: لا يقال: خبث نفسي (ج ٤/ص ١٦٣، رقمه: ٤٩٨٠).

(٣) (ج ٩/ص ٧٨، رقمه: ٢٣٣٢٥)، و(ج ٩/ص ٩٧، رقمه: ٢٣٤٠٧)، و(ج ٩/ص ١٠٤، رقمه: ٢٣٧٧٣).

(٤) كتاب: عمل اليوم والليلة، باب: النهي أن يقال: ما شاء الله وشاء فلان (ج ٦/ص ٢٤٥، رقمه: ١٠٨٢١).

(٥) (ج ١/ص ٢١٩، رقمه: ٢٣٦).

(٦) (ج ٦/ص ٢٦٤، رقمه: ٢).

(٧) (ج ٣/ص ٢١٦).

(٨) (ص ١٠٧، رقمه: ١٨٢).

(٩) كتاب: الكفارات، باب: النهي أن يقال: ما شاء الله وشئت (ج ٢/ص ٢٥٢، رقمه: ٢١١٨).

(١٠) (ج ٩/ص ٩٥، رقمه: ٢٣٣٩٩).

ولفظه: «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَأَى فِي النَّوْمِ أَنَّهُ لَقِيَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقَالَ: نِعَمَ الْقَوْمِ أَنْتُمْ لَوْلَا أَنْكُمْ تُشْرِكُونَ، تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، وَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «أَمَّا وَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ لَا أَعْرِفُهَا لَكُمْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّدٌ». وقد صححه الألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(١)</sup>.

٨٥ [٣]. عَنْ طُفَيْلِ بْنِ سَخْبَرَةَ أَخِي عَائِشَةَ لَأُمِّهَا، أَنَّهُ رَأَى فِيمَا يَرَى النَّاسُ، كَأَنَّهُ مَرَّ بِرَهْطٍ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ: مَنْ أَنْتُمْ؟ قَالُوا نَحْنُ الْيَهُودُ. قَالَ: إِنَّكُمْ أَنْتُمْ الْقَوْمُ لَوْلَا أَنْكُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّ عَزِيرًا ابْنُ اللَّهِ. فَقَالَتْ: الْيَهُودُ وَأَنْتُمْ الْقَوْمُ لَوْلَا أَنْكُمْ تَقُولُونَ مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ. ثُمَّ مَرَّ بِرَهْطٍ مِنَ النَّصَارَى، فَقَالَ: مَنْ أَنْتُمْ؟ قَالُوا: نَحْنُ النَّصَارَى. فَقَالَ: إِنَّكُمْ أَنْتُمْ الْقَوْمُ لَوْلَا أَنْكُمْ تَقُولُونَ الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ. قَالُوا: وَإِنَّكُمْ أَنْتُمْ الْقَوْمُ لَوْلَا أَنْكُمْ تَقُولُونَ مَا شَاءَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ مُحَمَّدٌ. فَلَمَّا أَصْبَحَ أَخْبَرَ بِهَا مَنْ أَخْبَرَ ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ: «هَلْ أَخْبَرْتَ بِهَا أَحَدًا؟». قَالَ: نَعَمْ. فَلَمَّا صَلَّوْا خَطَبَهُمْ فَحَمَدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ طُفَيْلًا رَأَى رُؤْيَا فَأَخْبَرَ بِهَا مَنْ أَخْبَرَ مِنْكُمْ، وَإِنَّكُمْ كُنْتُمْ تَقُولُونَ كَلِمَةً كَانَ يَمْنَعُنِي الْحَيَاءُ مِنْكُمْ أَنْ أَنَهَاكُمْ عَنْهَا». قَالَ: «لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ مُحَمَّدٌ». رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup>، والبخاري معلقاً في «التاريخ الكبير»<sup>(٣)</sup>، وأبو يعلى في «مسنده»<sup>(٤)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٥)</sup>.

(١) (ج ١/ ص ١٣٦، رقمه: ١٣٧).

(٢) كتاب: الكفارات، باب: النهي أن يقال: ما شاء الله وشتت (ج ٢/ ص ٢٥٣، رقمه: ٢١١٨).

(٣) (ج ٤/ ص ٣١٥ ت ٦٠٥٢).

(٤) (ج ٤/ ص ١٧٦، رقمه: ٤٦٣٦).

(٥) (ج ٨/ ص ٣٢٤، رقمه: ٨٢١٤).

والدارمي<sup>(١)</sup>، وعبدالرزاق<sup>(٢)</sup>، وأحمد<sup>(٣)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٤)</sup>، والحاكم<sup>(٥)</sup>، وأبونعيم في «معركة الصحابة»<sup>(٦)</sup>، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»<sup>(٧)</sup>.

ولكن في رواية أبي يعلى، قال: عن أبي الطفيل أخى عائشة من أمها، عن عائشة - فيما يعلم عثمان - فجعل الحديث عن عائشة.

ولفظه: «لا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد، قولوا: ما شاء الله وحده».

وقال الحاكم: «هذا أولى بالمحفوظ».

قلت: إسناد هذا الحديث صحيح.

وقال الألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٨)</sup>: «شاهد صحيح لحديث حذيفة».

٨٦ [٤]. عَنْ قُتَيْبَةَ بِنْتِ صَيْفِي الْجُهَنِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَتَى حَبْرٌ مِنَ الْأَحْبَارِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! نِعَمَ الْقَوْمُ أَنْتُمْ لَوْلَا أَنْكُمْ تُشْرِكُونَ. قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! وَمَا ذَاكَ؟». قَالَ: تَقُولُونَ إِذَا حَلَقْتُمْ: وَالْكَعْبَةِ. قَالَتْ، فَأَمْهَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا ثُمَّ، قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ قَالَ، فَمَنْ حَلَفَ فَلْيَحْلِفْ بِرَبِّ الْكَعْبَةِ». قَالَ: يَا مُحَمَّدُ نِعَمَ الْقَوْمُ أَنْتُمْ لَوْلَا أَنْكُمْ تَجْعَلُونَ لِلَّهِ نِدَاءً. قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! وَمَا

(١) (ج ٣/ص ١٧٦٩، رقمه: ٢٧٤١).

(٢) (ج ١٠/ص ٨٧، رقمه: ١٩٩٨٢).

(٣) (ج ٧/ص ٣٧٥، رقمه: ٢٠٧١٩).

(٤) (ج ٨/ص ٣٢٤، رقمه: ٨٢١٤)، و(ج ٨/ص ٣٢٥، رقمه: ٨١١٥).

(٥) (ج ٤/ص ٥٨٠، رقمه: ٦٠٠٠).

(٦) (ج ٣/ص ٨٤، رقمه: ٣٩٧٠) ومن طريق الحسن بن علان، ثنا ابن ناجية، وابن منيع، قالا: ثنا عبد

الواحد بن غياث، عنه، به.

(٧) (ج ٥/ص ٢١٣، رقمه: ٢٧٤٣).

(٨) (ج ١/ص ٢٦٥، رقمه: ١٣٨).

ذَلِكَ؟». قَالَ: تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ. قَالَتْ: فَأَمْهَلْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ قَالَ، فَمَنْ قَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَلْيَفْصِلْ بَيْنَهُمَا ثُمَّ شِئْتُ». صحيح<sup>(١)</sup>.

وهذه الأحاديث ظاهرها الإشكال مع قول الله تعالى: ﴿وَمَا تَقْضُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾<sup>(٢)</sup>. وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَشْكُرْ لِي وَلَوْلَا ذَلِكَ لِي﴾<sup>(٤)</sup>.

«وَحَكَّى ابْنُ التَّيْنِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الدَّائِدِيِّ، قَالَ: لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ نَهْيٌ عَنِ الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ فِي التَّرْجَمَةِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَقْضُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

وَتَعَقَّبُهُ بِأَنَّ الَّذِي قَالَهُ أَبُو جَعْفَرٍ لَيْسَ بظَاهِرٍ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ» تَشْرِيكَ فِي مَشِئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا الْآيَةُ فَإِنَّمَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ أَغْنَاهُمْ وَأَنَّ رَسُولَهُ أَغْنَاهُمْ وَهُوَ مِنَ اللَّهِ حَقِيقَةٌ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي قَدَّرَ ذَلِكَ، وَمِنْ الرُّسُولِ حَقِيقَةٌ بِاعْتِبَارِ تَعَاطِي الْفِعْلِ، وَكَذَا الْإِنْعَامُ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى زَيْدٍ بِالْإِسْلَامِ وَأَنْعَمَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعِتْقِ، وَهَذَا بِخِلَافِ الْمُشَارَكَةِ فِي الْمَشِئَةِ، فَإِنَّهَا مُنْصَرِفَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى فِي الْحَقِيقَةِ،

(١) مخرج في فصل: أحاديث النهي عن الحلف بغير الله عز وجل.

(٢) سورة التوبة: [٧٤].

(٣) سورة الأحزاب: [٣٧].

(٤) سورة لقمان: [١٤].

وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: إِنَّمَا أَرَادَ الْبُخَارِيُّ أَنَّ قَوْلَهُ: «مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شُتْ». جَائِزٌ مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ: «أَنَا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ»، وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْمَعْنَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّمَا جَازَ بِدُخُولِ «ثُمَّ» لِأَنَّ مَسِيئَةَ اللَّهِ سَابِقَةٌ عَلَى مَسِيئَةِ خَلْقِهِ<sup>(١)</sup>.

وقال أبو جعفر الطحاوي بالنسخ، فقال في «شرح مشكل الآثار»<sup>(٢)</sup>: «روينا في هذا الباب عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، نهي أمته أن يقولوا: ما شاء الله وشئت وأمره إياهم أن يقولوا مكان ذلك: ما شاء الله، ثم شئت. قال قائل: فإن في كتاب الله تعالى ما قد دل على إباحة هذا المحظور في هذه الأحاديث، ثم ذكر قوله تعالى: ﴿إِنْ أَشْكُرْ لِي وَلَوْ لَيْكَ﴾<sup>(٣)</sup> ولم يقل: ثم لو لديك، فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله: أن هذا مما كان مباحاً قبل نهي رسول الله عليه السلام عن مثله في هذه الأحاديث ثم نهى عن ما نهى عنه في هذه الأحاديث، فكان ذلك نسخاً لما قد كان مباحاً مما قد تلوته قبل ذلك، ومذهبنا أن السنة قد تنسخ القرآن؛ لأن كل واحد منهما من عند الله ينسخ ما شاء منهما بما شاء منهما».

قلت: العلم بالتاريخ غير متحقق، ولا بد في دعوى النسخ من العلم بالتاريخ، ولعل القول الأول هو الراجح، وذلك لسببين:

الأول: عدم معرفة التاريخ الذي يثبت به النسخ.

الثاني: إمكانية الجمع كما قال ابن التين<sup>(٤)</sup>، وقد وافقه العلامة الشيخ سليمان

(١) «الفتح» (ج ١١/ص ٦٥٨).

(٢) «شرح مشكل الآثار» (ج ١/ص ٢٢٠).

(٣) سورة لقمان: [١٤].

(٤) «الفتح» (ج ١١/ص ٦٥٨).

بن عبدالله في «تيسير العزيز الحميد» وأجاب عن الآية بقوله: «وأما ما احتج من القرآن، فقد ذكروا عن ذلك جوابين:

أحدهما: أن ذلك لله وحده، لا شريك له، كما أنه تعالى يقسم بما شاء من مخلوقاته فكذلك هذا.

الثاني: أن قوله: «ما شاء الله وشئت»، تشريك في مشيئة الله، وأما الآية فلإنما أخبر بها عن فعلين متغايرين، فأخبر تعالى أنه أغناهم وأن رسوله أغناهم. وهو من الله حقيقة، لأنه الذي قدر ذلك، ومن الرسول صلى الله عليه وسلم حقيقة باعتبار تعاطي الفعل، وكذا الإنعام أنعم الله على زيد بالإسلام، والنبي صلى الله عليه وسلم أنعم عليه بالعتق، وهذا بخلاف المشاركة في الفعل الواحد، فالكلام إنما هو فيه، والمنع إنما هو منه»<sup>(١)</sup>.

قلت: ويقال أيضاً في آية سورة التوبة، فإن الله أغناهم حقيقة، فالنعم كلها منه سبحانه، والنبي صلى الله عليه وسلم أغناهم بإعطائهم من الزكاة، وفي سورة لقمان، بأن الله عظم حق الوالدين بالشكر لهما بعد شكره، وليس في ذلك تشريك والله الحمد.

---

(١) (ص ٥٢٠).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

إخلاص التوحيد وتصفيته لله من مقاصد الشريعة العظيمة، لذلك جاءت بسد ذرائع ووسائل ما يخل به، حتى في الألفاظ لما قد تؤدي إليه من المعتقدات الخاطئة أو ما يتبادر إلى نفس السامع أو المتكلم من التسوية بين الخالق عز وجل وبين المخلوق. وهذه الأحاديث تنهى عن استعمال حرف الواو الدال على العطف والتسوية في المشيئة التي هي صفة من صفات الرب سبحانه وتعالى، وبين العبد الضعيف المربوب، وهي تشريك في مشيئة الله .

وقد بوب البخاري رحمه الله في «صحيحه» باب: لا يقول: ما شاء الله وشئت، وهل يجوز إنّا بالله وبك<sup>(١)</sup>.

### ويستخلص من هذه الأحاديث الفوائد والأحكام التالية:

١. أن الشرك فيه أكبر وأصغر؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «كان يمتنعي كذا وكذا». فهذا تشريك في المشيئة. «وأما الشرك الأكبر، فلا يجوز أن يؤخر إنكاره أو أن يمنع عن الإنكار مانع، أما شرك الألفاظ فقد تكون المصلحة والفقه - فقه الدعوة وفقه ترتيب الأهم والمهم وتقدير الأهم على المهم - أن يؤخر بعضه لتتم المصلحة العظمى، أما الشرك الأكبر فلا مصلحة تبقى مع وجوده»<sup>(٢)</sup>.

٢. إن هذا من الشرك الأصغر؛ إذ لو كانت من الأكبر لأنكرها النبي صلى الله عليه وسلم من أول مرة قالوها.

(١) (ج ٦/ ص ٢٤٥١، باب ٧).

(٢) «التمهيد شرح كتاب التوحيد» (ص ٤٦٦).

٣. استحباب قول: ما شاء الله وحده، وجواز أن يقول: ما شاء الله ثم شاء فلان<sup>(١)</sup>.

٤. قبول الحق ولو كان من أهل الباطل، فإن اليهود والنصارى أهل شرك، ولكن عندما جاءوا بالحق قبله النبي صلى الله عليه وسلم منهم.

٥. صيانة الشريعة للتوحيد وحمايتها له من التنديد حتى في الألفاظ، «والتنديد معناه: أن تجعل غير الله نداً له، فيكون التنديد في نسبة النعم إلى غير الله، ويكون في الحلف بغير الله، ويكون في قول: ما شاء الله وشاء فلان، وغير ذلك من الألفاظ»<sup>(٢)</sup>.

٦. سد ذرائع ووسائل الشرك، وقطع نياطه حتى تسلم للمسلم عقيدته، وتوحيده.

قال ابن القيم في «إعلام الموقعين»<sup>(٣)</sup> عن حسم مادة التشريك: «أنه صلى الله عليه وسلم قال: «لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ». وَذَمَّ الْخَطِيبَ الَّذِي قَالَ: «مَنْ يُطِيعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ عَصَاهُمَا فَقَدْ غَوَى»<sup>(٤)</sup>. سَدًّا لِذَرِيعَةِ التَّشْرِيكِ فِي الْمَعْنَى بِالتَّشْرِيكِ فِي اللَّفْظِ، وَحَسْمًا لِمَادَّةِ الشُّرْكِ حَتَّى فِي اللَّفْظِ، وَلِهَذَا قَالَ لِلَّذِي قَالَ لَهُ: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ: أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا؟». فَحَسَمَ مَادَّةَ

(١) «تيسير العزيز الحميد» (ص ٤٥٧).

(٢) «التمهيد شرح كتاب التوحيد» (ص ٤٥٣).

(٣) (ج ٥/ ص ٣٠).

(٤) رواه مسلم، كتاب: الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والجمعة (ج ٢/ ص ٤٩٧/ رقمه ٨٧٠).

الشُّرْكِ وَسَدَّ الذَّرِيعَةَ إِلَيْهِ فِي اللَّفْظِ كَمَا سَدَّهَا فِي الْفِعْلِ وَالْقَصْدِ، فَصَلَاةُ اللَّهِ  
وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ أَكْمَلَ صَلَاةٍ وَأَتَمَّهَا وَأَزْكَاهَا وَأَعَمَّهَا».



## الفصل الرابع عشر

أحاديث النهي عن قول :

« لو »

٨٧ [١]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

«الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ خَيْرٍ،  
اِحْرَصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ، وَلَا تَعْجِزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا  
تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ  
لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ». رواه مسلم<sup>(١)</sup>، وابن ماجه<sup>(٢)</sup>، والنسائي في  
«السنن الكبرى»<sup>(٣)</sup>.

وعنه رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «المؤمن القوي  
خير وأفضل عند الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير، احرص  
على ما ينفعك، ولا تعجز، فإن غلبك أمر، فقل: قدر الله وما شاء  
صنع وإياك واللو، فإن اللو تفتح عمل الشيطان». رواه ابن ماجه<sup>(٤)</sup>،

(١) كتاب: القدر، باب: في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير لله (ج ٤/  
ص ١٦٢٩، رقمه: ٢٦٦٤).

(٢) المقدمة، باب: في القدر (ج ١/ص ٦٦ رقم ٧٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (ج ١/ص ٣٧٢،  
رقمه: ١٩١)، و«السنن الكبرى» (ج ١٥/ص ٣٦، رقمه: ٢٠٧٥٣).

(٣) عمل اليوم والليلة، باب: ما يقول: إذا أصابته جراحة (ج ٦/ص ١٥٩، رقمه: ١٠٤٦١).

(٤) كتاب: الزهد، باب: التوكل واليقين (ج ٣/ص ٤٩٠، رقمه: ٤١٦٨).

والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(١)</sup>، وأحمد<sup>(٢)</sup>، وأبو يعلى الموصلي<sup>(٣)</sup>، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»<sup>(٤)</sup>، وابن حبان<sup>(٥)</sup>، وأبو نعيم في «الحلية»<sup>(٦)</sup>.  
قلت: هذا إسناد حسن والحديث صحيح بمجموع طرقه، فقد تابع ابن عجلان محمد بن يحيى بن حبان عند مسلم وغيره وقد تقدم.

---

(١) عمل اليوم والليلة، باب: ما يقول: إذا غلبه أمر (ج ٦/ ص ١٥٩ رقم ١٠٤٥٩)، و(ج ٦/ ص ١٦٠، رقمه: ١٠٤٦٠)، و«عمل اليوم والليلة»، باب: ما يقول: إذا أصابته جراحة (ج ٦/ ص ١٥٩، رقمه: ١٠٤٥٧).

(٢) (ج ٣/ ص ٢٩٥، رقمه: ٨٧٩٩)، و(ج ٣/ ص ٣٠٢، رقمه: ٨٨٣٧).

(٣) (ج ٥/ ص ٤٣٩، رقمه: ٦٣١٦).

(٤) (ج ١/ ص ٢٣٦، رقمه: ٢٦٠-٢٦١)، وعمل اليوم والليلة، باب: ما يقول: إذا أصابته جراحة (ج ٦/ ص ١٥٩، رقمه: ١٠٤٥٧).

(٥) (ج ١٣/ ص ٢٨، رقمه: ٥٧٢١).

(٦) (ج ١٠/ ص ٣١٤، رقمه: ١٥٣١٨).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

المؤمن الموحد لربه المخلص في توحيده، الذي لا يقبل أن يشوب توحيده شك في قضاء ربه ولا ريبة، ينزه ألفاظه عما يقدح في عقيدته ويخدش توحيده من ألفاظ الاعتراض على قضاء الله وقدره، ويحفظ لسانه عن التلفظ بألفاظ التحسر على ما مضى من قدر الله.

واستعمال اللو ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: المنهي عنه، وهو ما كان على فوات شيء من الدنيا، أو اعتراضاً على أقدار الله عز وجل، وأحاديث هذا الفصل في بيان حكم هذا القسم، ومن ذلك قول المنافقين الذي حكاه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَان لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَا﴾<sup>(١)</sup>، فرد الله عليهم قولهم؛ بأن الأمر كله له سبحانه وتعالى، والقدر قدره والقضاء قضائه، فالأمر منه وإليه سبحانه، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>، وزادهم حسرة إلى حسرتهم بأن ما يخافون منه واقع بهم لا مفر منه، فقال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَيْكُمْ مَضْجِعُهُمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾<sup>(٣)</sup>، ثم نهى المؤمنين عن مشابهتهم في مقولتهم، وأخبر أن سبب هذه المقولة، هو نفاقهم وشكهم في قضاء الله وقدره، وقد كفروا فلا ينفعهم بعد ذلك

(١) سورة آل عمران: [١٥٤].

(٢) سورة آل عمران: [١٥٤].

(٣) سورة آل عمران: [١٥٤].

عمل، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَاقُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُخَيِّـرُ وَيُمَيِّتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١٥٦﴾﴾ (١).

كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم في الأحاديث السابقة أن مشابعتهم في مقاتلتهم ولو كانت من مؤمن موحد، فهي تحسر على ما قدره الله من المقادير، وأن المؤمن الصادق في إيمانه المعظم لربه لا يصدر منه مثل هذه الألفاظ التي تقدر في توحيده أو في كمال توحيده.

وبذلك سد الذرائع وقطع الوسائل وأرشد إلى البديل في قوله صلى الله عليه وسلم: «قُلْ: قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ» إعلان بالإيمان بقدر الله ومشيئته.

«فالعبد لا يمكنه أن يرجع إلى الماضي فيغيره. وإذا استعمل لفظ (لو) أو لفظ (ليت) وما أشبهها من الألفاظ التي تدل على الندم، وعلى التحسر على ما فات، فإن ذلك يضعف القلب، ويجعله متعلقاً بالأسباب، منصرفاً عن الإيقان بتصرف الله جل وعلا في ملكوته، وكمال التوحيد إنما يكون بعدم الالتفات إلى الماضي، فإن الماضي الذي حصل.

إما أن يكون مصيبة أصيب بها العبد، فلا يجوز له أن يقول: لو فعلت كذا لما حصل كذا، بل الواجب عليه أن يصبر على المصيبة، وأن يرضى بفعل الله جل وعلا ويستحب له الرضا بالمصيبة.

وإما أن يكون معاييب ومعاصي فالواجب عليه أن ينيب إلى ربه ويستغفر الله

(١) سورة آل عمران: [١٥٦].

منها، وأن يقبل على الله جل جلاله وقد قال سبحانه: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ﴾<sup>(١)</sup>، والشيطان يدخل على القلب، فيجعله يسيء الظن بربه جل وعز وبقضائه وبقدره، وإذا دخلت إساءة الظن بالله ضعف التوحيد ولم يحقق العبد ما يجب عليه من الإيمان بالقدر والإيمان بأفعال الله جل جلاله<sup>(٢)</sup>.

وأرشد صلى الله عليه وسلم أن لو تفتح عمل الشيطان بالوسوسة والتأثير في عقيدة المؤمن الموحّد، وتدفعه إلى التحسر على ما فات، والاعتراض على قضاء الله وقدره وتدبيره للأمور، وتجعله يعتقد أن الأمر منوط بتدبير العبد، وأنه المؤثر في حصول النتائج.

والقسم الثاني: وهو ما كان مشروعاً مثل التحسر على عدم القدرة على الطاعة، ومثال ذلك ما جاء في القرآن الكريم من قول لوط عليه السلام: ﴿قَالَ لَو أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوَىٰ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾<sup>(٣)</sup>، وهي التي بمعنى التمني، أو التحسر على ما فات، ومثاله ما أخبر به سبحانه وتعالى عن لم يعمل بهدي الله ولم يعمل عملاً صالحاً قال تعالى: ﴿أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٤)</sup>، وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة عن تمني بعض الصالحين زيادة الأعمال الصالحة، «وَقَدْ وَضَعَ الْبُخَارِيُّ<sup>(٥)</sup> بَابًا فِي ذَلِكَ وَآتَىٰ بِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا، قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ وَدِدْتُ أَنِّي أُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلُ

(١) سورة طه: [٨٢].

(٢) «التمهيد لشرح كتاب التوحيد» (ص ٥٣٠).

(٣) سورة هود: [٨٠].

(٤) سورة الزمر: [٥٧].

(٥) كتاب: التمني.

ثُمَّ أُخِيَا ثُمَّ أُقْتِلُ ثُمَّ أُحْيَا ثُمَّ أُقْتَلُ فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُهُنَّ ثَلَاثًا أَشْهَدُ بِاللَّهِ<sup>(١)</sup>. وقوله صلى الله عليه وسلم: «قَالَ لَوْ كَانَ عِنْدِي أَحَدُ ذَهَبًا لَأَخْبَيْتُ أَنْ لَا يَأْتِيَ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ لَيْسَ شَيْءٌ أَرْصُدُهُ فِي دِينٍ عَلَيَّ أَحَدٌ مَنْ يَقْبَلُهُ»<sup>(٢)</sup>.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ عَلَّمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ، فَهُوَ يَتْلُوهُ أَنَاءَ اللَّيْلِ وَأَنَاءَ النَّهَارِ، فَسَمِعَهُ جَارٌ لَهُ، فَقَالَ: لَيْتَنِي أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ فُلَانٌ فَعَمِلْتُ مِثْلَ مَا يَعْمَلُ. وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَهُوَ يُهْلِكُهُ فِي الْحَقِّ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَيْتَنِي أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ فُلَانٌ فَعَمِلْتُ مِثْلَ مَا يَعْمَلُ»<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ<sup>(٤)</sup>: «النَّهْيُ عَنِ إِطْلَاقِ ذَلِكَ فِيمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ، وَأَمَّا مَا قَالَهُ تَأْسُفًا عَلَى مَا فَاتَهُ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ مُتَعَذِّرٌ عَلَيْهِ مِنْهَا، وَنَحْوُ ذَلِكَ. فَلَا بَأْسَ بِهِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ أَكْثَرُ الْأَسْتِعْمَالِ الْمَوْجُودِ فِي الْأَحَادِيثِ».

قال الشيخ عبد المحسن العباد<sup>(٥)</sup>: «النهي عن استعمال لو تسخطاً ولوماً للقدر».

إرشاد المؤمن عند فوات مطلوبه أن يقول: «قدر الله وما شاء فعل».

أن استعمال لو مفتاح لعمل الشيطان.

سد الذرائع التي تفضي إلى الشر وتوقع في المحذور».



(١) كتاب: التمني، باب: ما جاء في تمني الشهادة (ج ٦/ ص ٢٦٤١، رقمه: ٦٨٠٠).

(٢) كتاب: التمني، باب: تمني الخير (ج ٦/ ص ٢٦٤١، رقمه: ٦٨٠١).

(٣) كتاب: التمني، باب: تمني القرآن والعلم (ج ٦/ ص ٢٦٤١، رقمه: ٦٨٠٥).

(٤) «شرح النووي على مسلم» (ج ١٥-١٦/ ص ٤٥٦).

(٥) «كتب ورسائل عبد المحسن بن حمد العباد البدر» (ج ٢/ ص ٣٧٨).

## الفصل الخامس عشر

أحاديث النهي عن الإعطاء

بذمة الله وذمة رسوله

٨٨ [١]. عن بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ أَوْ صَاهٍ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا، وَلَا تَغْلُوا<sup>(١)</sup>، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَمْثُلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ أَوْ خِلَالٍ، فَأَيُّتُهُنَّ مَا أَجَابُوكَ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلِّهِمُ الْجَزْيَةَ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِنَ بِاللَّهِ، وَقَاتِلْهُمْ وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةً<sup>(٢)</sup> اللَّهُ وَذِمَّةُ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ،

(١) الإغلال هو: الخيانة أو السرقة الخفية. «النهاية» (ص ٦٧٦).

(٢) الذمة: بمعنى العهد والأمان والضمان والحُرمة والحق. «النهاية في غريب الأثر» (ص ٣٣٠).

فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخْفِرُوا<sup>(١)</sup> ذِمَّتْكُمْ وَذِمَّتْكُمْ أَصْحَابُكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِطْنٍ، فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، فَلَا تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup>، وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(٥)</sup>، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السنن الكبرى»<sup>(٦)</sup>.

وقال الترمذي: «حَدِيثُ بُرَيْدَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

(١) الخفر من معانيه: النقض، وهو هنا بمعنى نقض العهد والذمم، قال ابن الأثير: وأخفرت الرجل إذا نقضت عهده وذمامه. والهمزة فيه للإزالة: أي أزلت خفارته كأشكيتَه إذا أزلت شكايته وهو المراد في الحديث. «النهاية في غريب الأثر» (ص ٢٧٣).

(٢) كتاب: الجهاد والسير، باب: تأمير الإمام الأمراء على البعوث، ووصيته إياهم بأداب الغزو وغيرها (ج ٣/ ص ١٠٩١، رقمه: ١٧٣١).

(٣) كتاب: الجهاد، باب: في دعاء المشركين (ج ٣/ ص ٥٩، رقمه: ٢٦١٢).

(٤) كتاب: السير، باب: ما جاء في وصيته ﷺ في القتال (ج ٢/ ص ٥١٩، رقمه: ١٦١٧).

(٥) كتاب: الجهاد، باب: وصية الإمام (ج ٣/ ص ٣٩٣، رقمه: ٢٨٥٨).

(٦) كتاب: السير، باب: ما يدعون (ج ٥/ ص ١٧٢، رقمه: ٨٥٨٦)، وكتاب: السير، باب: وصية الإمام بالناس (ج ٥/ ص ٢٤١، رقمه: ٨٧٨٢).

## \* الأحكام والفوائد المستفادة من حديث هذا الفصل:

١. أن الذمة بمعنى: العهد، وسمي بذلك؛ لأنه يلتزم به، كما يلتزم صاحب الدين بدينه في ذمته<sup>(١)</sup>.

٢. إن الوفاء بالعهد مما حث عليه الدين الإسلامي، وحذر من نقضه، قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَتْ مَشْهُلًا﴾<sup>(٣)</sup> ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن خفر الذمة، في جميع الذمم، كما في هذا الحديث وغيره، ولكنه شدد النهي عن خفر ذمة الله وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم.

٣. إن المسلم الموحد يعظم الذمم والعهود، ويزداد تعظيمًا لذمة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ومن شدة تعظيمه؛ فإنه ينزه ذمة الله أن ينزل أحدًا عليها خشية الوقوع في نقضها بجهل أو شهوة أو غيرها، مما يقدر في سلامة دينه.

٤. أن دين الإسلام دين الرفق والرحمة، فيجب على المسلمين العمل على ترغيب الناس في الدخول فيه، وتجنب كل ما ينفرهم منه، فيتركوه ويبقوا على الكفر.

(١) «القول المفيد على كتاب التوحيد» (ج ٢/ ص ٤٧٥).

(٢) سورة النحل: [٩١].

(٣) سورة الإسراء: [٣٤].

٥. أن النهي للتنزيه والاحتياط، قال النووي<sup>(١)</sup>: «هَذَا النَّهْيُ أَيْضًا عَلَى التَّنْزِيهِ وَالِإِحْتِيَاظِ».

٦. إن سبب كراهية ذلك للإمام أن يجيب من سأله النزول على حكم الله وحكم رسوله الذي هو الحق عنده، فإن ذلك لا يعلمه إلا علام الغيوب، وإنما يحكمون إذا كانوا أهل دين وأمانة بأصلح ما حضرهم في الوقت، ولا سبيل إلى الحكم بعلم الله، فهذا معنى نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ<sup>(٢)</sup>.

٧. إن سد ذرائع القدح في التوحيد أو كماله مما جاءت الشريعة به، وحثت عليه، وذلك بالألا يستهين الناس بذمة الله وذمة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في خفرها، وهو مغل بالتوحيد، ناقض لكماله؛ لذلك عقد شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في كتابه النافع، كتاب التوحيد، باب: ما جاء في ذمة الله وذمة نبيه<sup>(٣)</sup>، وأورد فيها آية سورة النحل<sup>(٤)</sup> والحديث السابق.



(١) «شرح النووي على مسلم» (ج ١١/ ص ٢٨٤).

(٢) «شرح ابن بطال» (ج ٩/ ص ٢٦٣).

(٣) (ص ١٢٦) من كتاب: «الجامع الفريد في متون العقيدة والتوحيد».

(٤) سورة النحل: [٩١].

## الفصل السادس عشر

أحاديث النهي عن الحلف بغير  
الله عز وجل

٨٩ [١]. عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَكْبٍ وَهُوَ يَخْلِفُ بِأَيْبِهِ فَنَادَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ، وَإِلَّا فَلْيَضْمَتْ». رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>، وأبو داود<sup>(٣)</sup>، والترمذي<sup>(٤)</sup>. وَقَالَ الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ» قَالَ عُمَرُ: فَوَاللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاكَرًا وَلَا آثَرًا<sup>(٥)</sup>. رواه البخاري<sup>(٦)</sup>، ومسلم<sup>(٧)</sup>، وأبو داود<sup>(٨)</sup>،

(١) كتاب: الأدب، باب: من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً (ج/٥ ص ٢٢٦٤، رقمه: ٥٧٥٧)

وكتاب: الإيمان والنذور، باب: لا تحلفوا بأبائكم (ج/٦ ص ٢٤٤٩، رقمه: ٦٢٧٠).

(٢) كتاب: الإيمان، باب: النهي عن الحلف بغير الله تعالى (ج/٣ ص ١٠٢٥، رقمه: ١٦٤٦).

(٣) كتاب: الإيمان والنذور، باب: كراهية الحلف بالأباء (ج/٣ ص ٣٧٠، رقمه: ٣٢٤٩).

(٤) تاب: النذور والإيمان، باب: في كراهية الحلف بغير الله (ج/٢ ص ٤٦٨، رقمه: ١٥٣٤).

(٥) قوله: لا ذاكَرًا لها بلساني ذكَرًا مجرداً من عزيمة القلب. ولا آثَرًا: مغتبراً عن غيري بأنه تكلم بها؛ مبالغة في تصونه وتحفظه عنها. «الفاثق» (ج/١ ص ٢١).

(٦) كتاب: الإيمان والنذور، باب: لا تحلفوا بأبائكم (ج/٦ ص ٢٤٤٩، رقمه: ٦٢٧١).

(٧) كتاب: الإيمان، باب: النهي عن الحلف بغير الله تعالى (ج/٣ ص ١٠٢٥، رقمه: ١٦٤٦).

(٨) كتاب: الإيمان والنذور، باب: كراهية الحلف بالأباء (ج/٣ ص ٣٧١، رقمه: ٣٢٥٠).

والترمذي<sup>(١)</sup>، والنسائي<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup>. وقال الترمذي: «حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وعنه رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلَا يَحْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ». وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَحْلِفُ بِأَبَائِهَا، فَقَالَ: «لَا تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ». رواه البخاري<sup>(٤)</sup>، ومسلم<sup>(٥)</sup>.

٩٠ [٢]. عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا، فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ عُذِّبَ بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ». رواه البخاري<sup>(٦)</sup>، ومسلم<sup>(٧)</sup>، وأبو داود<sup>(٨)</sup>، والترمذي<sup>(٩)</sup>، والنسائي<sup>(١٠)</sup>، وابن ماجه<sup>(١١)</sup>.

- 
- (١) كتاب: النذور والأيمان، باب: ما جاء في كراهية الحلف بغير الله (ج ٢/ ص ٤٦٧، رقمه: ١٥٣٣).
- (٢) كتاب: الأيمان، باب: الحلف بالأباء (ج ٧/ ص ٧، رقمه: ٣٧٧٥-٣٧٧٦-٣٧٧٧).
- (٣) كتاب: الكفارات، باب: النهي أن يحلف بغير الله (ج ٢/ ص ٢٤٤، رقمه: ٢٠٩٤).
- (٤) كتاب: فضائل الصحابة، باب: أيام الجاهلية (ج ٣/ ص ١٣٩٤، رقمه: ٣٦٢٤).
- (٥) كتاب: الأيمان، باب: النهي عن الحلف بغير الله تعالى (ج ٣/ ص ١٠٢٦، رقمه: ١٦٤٦).
- (٦) كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في قاتل النفس (ج ١/ ص ٤٥٩، رقمه: ١٢٩٧)، وكتاب: الأدب، باب: من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال (ج ٥/ ص ٢٢٦٤، رقمه: ٥٧٥٤)، وكتاب: الأيمان والنذور، باب: من حلف بملة سوى ملة الإسلام (ج ٦/ ص ٢٤٥١، رقمه: ٦٢٧٦) نحوه.
- (٧) كتاب: الأيمان، باب: بيان غلط تحريم قتل الإنسان نفسه (ج ١/ ص ٩٨، رقمه: ١١٠).
- (٨) كتاب: الأيمان والنذور، باب: ما جاء في الحلف بالبراءة وبملة غير الإسلام (ج ٣/ ص ٣٧٣، رقمه: ٣٢٥٧).
- (٩) كتاب: النذور والأيمان، باب: ما جاء في كراهية الحلف بغير ملة الإسلام (ج ٢/ ص ٤٧٥، رقمه: ١٥٤٥).
- (١٠) كتاب: الأيمان، باب: الحلف بملة سوى الإسلام (ج ٧/ ص ٩، رقمه: ٣٧٧٩).
- (١١) كتاب: الكفارات، باب: من حلف بملة غير الإسلام (ج ٢/ ص ٢٤٦، رقمه: ٢٠٩٨).

٩١ [٣]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ، فَقَالَ فِي حَلْفِهِ: وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ قَالَ: تَعَالَى أَقَامِرُكَ فَلْيَتَصَدَّقْ». رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>، وأبو داود<sup>(٣)</sup>، والترمذي<sup>(٤)</sup>، والنسائي<sup>(٥)</sup>، وابن ماجه<sup>(٦)</sup>.

٩٢ [٤]. عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ». رواه البخاري<sup>(٧)</sup>.

٩٣ [٥]. عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِي<sup>(٨)</sup> وَلَا بِأَبَائِكُمْ». رواه مسلم<sup>(٩)</sup>، والنسائي<sup>(١٠)</sup>، وابن

(١) كتاب: الأدب، باب: من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً (ج ٥/ ص ٢٢٦٤، رقمه: ٥٧٥٦)، وكتاب: التفسير، باب: أفرأيتم اللات والعزى (ج ٤/ ص ١٨٤١، رقمه: ٤٥٧٨)، وكتاب: الأيمان والندور، باب: لا يحلف باللات والعزى ولا بالطواغيت (ج ٦/ ص ٢٤٥٠، رقمه: ٦٢٧٤)، وكتاب: الاستئذان، باب: كل لهو باطل إذا شغله عن طاعة الله، ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك (ج ٥/ ص ٢٣٢١، رقمه: ٥٩٤٢).

(٢) كتاب: الأيمان، باب: من حلف باللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله (ج ٣/ ص ١٠٢٦، رقمه: ١٦٤٧).

(٣) كتاب: الأيمان والندور، باب: الحلف بالأنداد (ج ٣/ ص ٣٦٩، رقمه: ٣٢٤٧).

(٤) كتاب: الندور والأيمان، باب: ماجاء في كراهية الحلف بغير ملة الإسلام (ج ٢/ ص ٤٧٥، رقمه: ١٥٤٥).

(٥) كتاب: الأيمان، باب: الحلف باللات (ج ٧/ ص ١١، رقمه: ٣٧٨٤).

(٦) كتاب: الكفارات، باب: النهي أن يحلف بغير الله (ج ٢/ ص ٥٤٧، رقمه: ٢٠٩٦).

(٧) كتاب: الأيمان والندور، باب: لا تحلفوا بأبائكم (ج ٦/ ص ٢٤٤٩، رقمه: ٦٢٧٢).

(٨) الطواغي: جمع طاغية، وهو ما كانوا يعبدونه من الأصنام وغيرها. «النهاية» (ص ٥٦٤).

(٩) كتاب: الأيمان، باب: من حلف باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله (ج ٣/ ص ١٠٢٦، رقمه: ١٦٤٨).

(١٠) كتاب: الأيمان، باب: الحلف بالطواغيت (ج ٧/ ص ١٠، رقمه: ٣٧٨٣).

ماجه<sup>(١)</sup>، ولفظ النسائي: «لَا تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ، وَلَا بِالطَّوَاغِيتِ».

٩٤ [٦]. عن ابن عمر رضي الله عنهما، قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا يَحْلِفُ

بِأَبِيهِ. فَقَالَ: «لَا تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ، مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ، فَلْيَصْدُقْ، وَمَنْ حَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ، فَلْيَرِضْ وَمَنْ لَمْ يَرْضَ بِاللَّهِ فَلْيَسْ مِنْ اللَّهِ». رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٣)</sup>.

وصححه البوصيري في «مصباح الزجاجة»<sup>(٤)</sup>، وحسنه الحافظ ابن حجر في

«الفتح»<sup>(٥)</sup>، والألباني في «صحيح الترغيب والترهيب»<sup>(٦)</sup>.

قلت: الصواب تحسينه؛ كما قال الحافظ والألباني. والله أعلم.

٩٥ [٧]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا

تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ. وَلَا بِالْأَنْدَادِ، وَلَا تَحْلِفُوا إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا تَحْلِفُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ». رواه أبو داود<sup>(٧)</sup>، والنسائي<sup>(٨)</sup>، وابن حبان<sup>(٩)</sup>.

قلت: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيخين.

---

(١) كتاب: الكفارات، باب: النهي أن يحلف بغير الله (ج ٢/ ص ٢٤٥، رقمه: ٢٠٩٥).

(٢) (ج ٦/ ص ٢٩٩، رقمه: ٢٠٩٢).

(٣) (ج ١٥/ ص ٢٢٩، رقمه: ٢١٣٢٠).

(٤) (ج ١/ ص ٣٦٠، رقمه: ٧٤٤).

(٥) (ج ١٣/ ص ٣٨٤).

(٦) (ج ٣/ ص ٧٦، رقمه: ٢٩٥١).

(٧) كتاب: الأيمان والنذور، باب: كراهية الحلف بالأباء (ج ٣/ ص ٣٧٠، رقمه: ٣٢٤٨).

(٨) كتاب: الأيمان، باب: الحلف بالأمهات (ج ٧/ ص ٨، رقمه: ٣٧٧٨).

(٩) (ج ١٠/ ص ١٩٩، رقمه: ٤٣٥٧).

٩٦[٨]. عَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنَّا». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»<sup>(٢)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٣)</sup>، وفي «شعب الإيمان»<sup>(٤)</sup>، وأحمد<sup>(٥)</sup>، وابن حبان<sup>(٦)</sup>، والحاكم<sup>(٧)</sup>، والبزار<sup>(٨)</sup>.

ولفظ الطحاوي: «من حلف بالأمانة فليس منا، ومن خيب<sup>(٩)</sup> امرأة امرئ مسلم، فليس منا». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وسكت عنه الذهبي.

قلت: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير الوليد بن ثعلبة، وهو ثقة. إن كان عبدالله بن بريدة سمع من أبيه، وقال الألباني: «و هذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات»<sup>(١٠)</sup>.

وعنه رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ، فَقَالَ: إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا، فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا، فَلَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ

(١) كتاب: الإيمان والنذور، باب: في كراهية الحلف بالأمانة (ج ٣/ ص ٣٧٣، رقمه: ٣٢٥٣).

(٢) (ج ٣/ ص ٣٧٢، رقمه: ١٣٤٢).

(٣) (ج ١٤/ ص ٤١٤، رقمه: ٢٠٤٠٠).

(٤) (ج ١٣/ ص ٤٤٨، رقمه: ١٠٦٠٤).

(٥) (ج ٩/ ص ١٦، رقمه: ٢٣٠٤١).

(٦) (ج ١٨/ ص ٢٢٧، رقمه: ٤٤٤٠).

(٧) (ج ٥/ ص ٤٢٣، رقمه: ٧٨٨٦).

(٨) «البحر الزخار» (ج ١٠/ ص ٣٠٦، رقمه: ٤٤٢٥).

(٩) خيب: أي: حرض وخدع، بكلامه وأفسد. «النهاية» (ص ٢٥١).

(١٠) «السلسلة الصحيحة» (ج ١/ ص ١٩٦، رقمه: ٩٤).

سَالِمًا». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، والنسائي<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>، والحاكم<sup>(٥)</sup>.  
وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». وسكت  
عنه الذهبي.

قلت: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، وقد صححه الألباني<sup>(٦)</sup>.

٩٧[٩]. عَنْ قُتَيْلَةَ بِنْتِ صَيْفِي الْجُهَنِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَتَى خَبْرٌ مِنَ  
الْأَخْبَارِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! نِعَمَ الْقَوْمُ أَنْتُمْ لَوْلَا أَنْكُمْ  
تُشْرِكُونَ، قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! وَمَا ذَاكَ؟». قَالَ: تَقُولُونَ إِذَا حَلَفْتُمْ وَالْكَعْبَةَ،  
قَالَتْ: فَأَمْهَلْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا ثُمَّ، قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ قَالَ، فَمَنْ حَلَفَ  
فَلْيُخْلِِفْ بِرَبِّ الْكَعْبَةِ». قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! نِعَمَ الْقَوْمُ أَنْتُمْ لَوْلَا أَنْكُمْ تَجْعَلُونَ  
لِلَّهِ نَدًا. قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! وَمَا ذَاكَ؟». قَالَ: تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ.  
قَالَتْ: فَأَمْهَلْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ قَالَ، فَمَنْ قَالَ مَا  
شَاءَ اللَّهُ فَلْيَقْصِلْ بَيْنَهُمَا ثُمَّ شِئْتَ». رواه النسائي<sup>(٧)</sup>، وأحمد<sup>(٨)</sup>، والبيهقي

(١) كتاب: الإيمان والنذور، باب: ما جاء في الحلف بالبراءة وبملة غير الإسلام (ج ٣/ ص ٣٧٣،  
رقمه: ٣٢٥٨).

(٢) (ج ١٢/ ص ٧٤، رقمه: ٣٧١٢).

(٣) (ج ٦/ ص ٢٩٧، رقمه: ٢٠٩١).

(٤) (ج ٩/ ص ٢٣، رقمه: ٢٣٠٧٢).

(٥) (ج ٥/ ص ٤٢٤، رقمه: ٧٨٨٨).

(٦) «صحيح الترمذي والترهيب» (ج ٣/ ص ٧٧، رقمه: ٢٩٥٥).

(٧) كتاب: الإيمان، باب: الحلف بالكعبة (ج ٧/ ص ١٠، رقمه: ٣٧٨٢).

(٨) (ج ١٠/ ص ٣١١، رقمه: ٢٧١٦١).

في «السنن الكبرى»<sup>(١)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٢)</sup>، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»<sup>(٣)</sup>.

قلت: هذا الإسناد صحيح، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٤)</sup>.

٩٨ [١٠]. عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ<sup>(٥)</sup> قَالَ: جَلَسْتُ أَنَا وَمُحَمَّدُ الْكِنْدِيُّ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، ثُمَّ قُمْتُ مِنْ عِنْدِهِ، فَجَلَسْتُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: فَجَاءَ صَاحِبِي وَقَدْ أَصْفَرَ وَجْهُهُ وَتَغَيَّرَ لَوْنُهُ، فَقَالَ: قُمْ إِلَيَّ. قُلْتُ: أَلَمْ أَكُنْ جَالِسًا مَعَكَ السَّاعَةَ، فَقَالَ سَعِيدٌ: قُمْ إِلَى صَاحِبِكَ، قَالَ: فَقُمْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ، قُلْتُ: وَمَا قَالَ؟ قَالَ: أَنَا هُوَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَعَلَيْي جُنَاحٌ أَنْ أَخْلِفَ بِالْكَعْبَةِ، قَالَ: وَلِمَ تَخْلِفُ بِالْكَعْبَةِ، إِذَا حَلَفْتَ بِالْكَعْبَةِ، فَاخْلِفْ بِرَبِّ الْكَعْبَةِ، فَإِنَّ عُمَرَ كَانَ إِذَا حَلَفَ قَالَ: كَلًّا وَأَبِي، فَحَلَفَ بِهَا يَوْمًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَخْلِفُ بِأَبِيكَ وَلَا بِغَيْرِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ». رواه أبو داود<sup>(٦)</sup>، والترمذي<sup>(٧)</sup>، وأحمد<sup>(٨)</sup>.

(١) (ج ٤/ص ٤٦٥، رقمه: ٥٩٠٥).

(٢) (ج ٢٥/ص ١٣-١٤، رقمه: ٥-٦)، و(ج ٢٥/ص ١٤ رقمه ٧).

(٣) (ج ٢/ص ٣١٩، رقمه: ٦٩٨).

(٤) (ج ٣/ص ٢٤٠، رقمه: ١١٦٦).

(٥) سعد بن عبيدة السلمي، أبو حمزة.

(٦) كتاب: الأيمان والنذور، باب: كراهية الحلف بالآباء (ج ٣/ص ٣٧١، رقمه: ٣٢٥١).

(٧) كتاب: النذور والأيمان، باب: ما جاء في أن من حلف بغير الله فقد أشرك (ج ٢/ص ٤٦٨، رقمه: ١٥٣٥).

(٨) (ج ٢/ص ٤٧٥، رقمه: ٦٠٧٩)، و(ج ٢/ص ٣٥٢، رقمه: ٥٣٧٥)، و(ج ٢/ص ٤٧٥، رقمه: ٦٠٨٠).

والحاكم<sup>(١)</sup>، وابن حبان<sup>(٢)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>، وابن أبي شيبة<sup>(٥)</sup>، وأبو داود الطيالسي<sup>(٦)</sup>، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»<sup>(٧)</sup>.  
وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

ولفظ الحاكم: أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَا وَالْكَعْبَةِ. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَا يُحْلَفُ بِغَيْرِ اللَّهِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ».

قلت: هذا الإسناد رجاله ثقات، لكن فيه انقطاع، والحديث صحيح لغيره. أما متنه، ففيه زيادة على ما في «الصحيحين» وغيرهما بتشديد العقوبة في حق من حلف بغير الله، بأنه كافر مشرك، وهذا تأوله بعض أهل العلم بأن المراد التغليظ والتشديد، لا الشرك أو الكفر المخرجان من الملة، قال الترمذي<sup>(٨)</sup>: «وَفُسِّرَ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ قَوْلَهُ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ عَلَى التَّغْلِيظِ وَالْحُجَّةِ

(١) (ج ٥/ص ٤٢٣، رقمه: ٧٨٨٤)، و(ج ١/ص ١٦٩، رقمه: ٤٩)، و(ج ٢/ص ٢٢٢، رقمه: ١٧٣)، و(ج ١/ص ٢٢٢، رقمه: ١٧٢).

(٢) (ج ١٠/ص ١٩٩، رقمه: ٤٣٥٨).

(٣) (ج ١٤/ص ٤٥١، رقمه: ٢٠٣٩٤).

(٤) (ج ٢/ص ٣٢٧، رقمه: ٥٢٢٢).

(٥) (ج ٧/ص ٥٤٧، رقمه: ١٢٤١٢).

(٦) (ج ٢/ص ٤٢٠، رقمه: ٢٠٠٨)، و(ج ٢/ص ٤، رقمه: ٢٠٠٨).

(٧) (ج ٢/ص ٢٩٧، رقمه: ٨٢٦)، و(ج ٢/ص ٣٠٠، رقمه: ٨٣١).

(٨) (ج ٦/ص ١٣، رقمه: ١٤٥٥).

فِي ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ عُمَرَ يَقُولُ وَأَبِي وَأَبِي فَقَالَ: «أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ». وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ فِي حَلْفِهِ وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

وَقَالَ: هَذَا مِثْلُ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الرِّيَاءَ شِرْكٌ، وَقَدْ فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا﴾<sup>(١)</sup> الْآيَةَ قَالَ: لَا يُرَائِي.

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ<sup>(٢)</sup>: «فَكَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِشَيْءٍ دُونَ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ، فَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَنَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لَمْ يَرِدْ بِهِ الشَّرْكُ الَّذِي يَخْرُجُ بِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ، حَتَّى يَكُونَ بِهِ صَاحِبُهُ خَارِجًا مِنَ الْإِسْلَامِ، وَلَكِنَّهُ أَرِيدَ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْلِفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَأَنَّ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ، فَقَدْ جَعَلَ مِنْ حَلْفٍ بِهِ كَمَا اللَّهُ تَعَالَى مُحْلُوفًا بِهِ، وَكَانَ بِذَلِكَ قَدْ جَعَلَ مِنْ حَلْفٍ بِهِ أَوْ مَا حَلَفَ بِهِ شَرِيكًا فِيمَا يَحْلِفُ بِهِ، وَذَلِكَ عَظِيمٌ، فَجَعَلَ مُشْرِكًا بِذَلِكَ شَرِكًا غَيْرَ الشَّرِكِ الَّذِي يَكُونُ بِهِ كَافِرًا بِاللَّهِ تَعَالَى خَارِجًا مِنَ الْإِسْلَامِ».

٩٩ [١١]. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «لَأَنْ أَخْلِفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَخْلِفَ بِغَيْرِهِ وَأَنَا صَادِقٌ». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»<sup>(٣)</sup>، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(٤)</sup>، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة الكهف: [١١٠].

(٢) (ج ٢/ ص ٢٩٧، رقمه: ٨٢٦).

(٣) (ج ٩/ ص ١٨٣، رقمه: ٨٩٠٢).

(٤) (ج ٧/ ص ٥٤٩، رقمه: ١٢٤١٤).

(٥) (ج ٨/ ص ٤٠٧، رقمه: ١٦٢٠٩).

قلت: هذا الإسناد جيد، والأثر صحيح لغيره، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»<sup>(١)</sup>: «رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح».

قلت: وهذا إسناد صحيح متصل، والاختلاف في الصحابي لا يضر، فكل الصحابة عدول.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٢)</sup>: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَأَنْ أَخْلِفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَخْلِفَ بِغَيْرِ اللَّهِ صَادِقًا. وهذا يعني أن الأثر جاء عن هؤلاء الصحابة الثلاثة، وقد صححه الألباني عن ابن مسعود موقوفاً<sup>(٣)</sup>.

أحاديث هذا الفصل ظاهرها التعارض مع ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «أَفْلَحَ وَآيِهِ إِنْ صَدَقَ أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَآيِهِ إِنْ صَدَقَ». رواه مسلم<sup>(٤)</sup>، وأبو داود<sup>(٥)</sup>.

وفي هذا أجوبة، منها:

١. أن ذلك كان قبل النهي عن الحلف بغير الله ثم نسخ بما جاء من أحاديث النهي. وهذا القول حكاه ابن حجر<sup>(٦)</sup> عن الماوردي والبيهقي، وقال الشُّبْكِيُّ: أَكْثَرُ الشُّرَاحِ عَلَيْهِ، حَتَّى قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: وَرَوَى أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَخْلِفُ بِآيِهِ حَتَّى

(١) (ج ٤/ ٢٢٧، رقمه: ٦٨٩٩).

(٢) «المجموع» (ج ١/ ص ٥٤).

(٣) «صحيح التريغيب والترهيب» (ج ٣/ ص ٧٦، رقمه: ٢٩٥٣).

(٤) كتاب: الإيمان، باب: بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام (ج ١/ ص ٤٩، رقمه: ١١).

(٥) كتاب: الإيمان والنذور، باب: في كراهية الحلف بالآباء (ج ٣/ ص ٣٧١، رقمه: ٣٢٥٢).

(٦) «فتح الباري» (ج ١٣/ ص ٣٨٣).

نُهِىَ عَنْ ذَلِكَ. ورده السهيلي فقال: «وَلَا يَصَحُّ لِأَنَّهُ لَا يُظَنُّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَخْلِفُ بِغَيْرِ اللَّهِ وَلَا يُقْسَمُ بِكَافِرٍ، تَاللهِ إِنَّ ذَلِكَ لَبَعِيدٌ مِنْ شِمَتِهِ. وَقَالَ الْمُنْذِرِيُّ: دَعَوَى التَّنَسُّخِ ضَعِيفَةً لِإِمْكَانِ الْجَمْعِ وَلِعَدَمِ تَحَقُّقِ التَّارِيخِ. وقال صاحب «تيسير العزيز الحميد»<sup>(١)</sup>: «ولا يصح ذلك».

٢. أنها «كَلِمَةٌ جَارِيَةٌ عَلَى اللِّسَانِ لَا يُقْصَدُ بِهَا الْحَلْفُ، كَمَا جَرَى عَلَى لِسَانِهِمْ عَقْرَى، حَلَقَى وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup>. وهذا ما ذكره البيهقي وقال النووي<sup>(٣)</sup>: «إنه الجواب المرضي». ورده سليمان بن عبد الله في «تيسير العزيز الحميد» بقوله: «وهذا جواب فاسد، بل أحاديث النهي عامة مطلقة ليس فيها تفريق بين من قصد القسم وبين من لم يقصد»<sup>(٤)</sup>.

٣. إن لفظة: «أفلح وأبيه» غير محفوظة، بل قال بعضهم: منكرة، قال ابن عبد البر<sup>(٥)</sup>: «هَذِهِ اللَّفْظَةُ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ وَقَدْ جَاءَتْ عَنْ رَاوِيهَا وَهُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ بِلَفْظٍ: «أَفْلَحَ وَاللَّهِ إِنَّ صَدَقَ» قَالَ: وَهَذَا أَوْلَى مِنْ رِوَايَةِ مَنْ رَوَى عَنْهُ بِلَفْظِ أَفْلَحَ وَأَبِيهِ؛ لِأَنَّهَا لَفْظَةٌ مُنْكَرَةٌ تَرُدُّهَا الْأَثَارُ الصَّحَاحُ. وَلَمْ تَقَعْ فِي رِوَايَةِ مَالِكٍ أَضْلاً. كذا قال القرافي وغيره.

ورده ابن حجر بقوله: «وَعَقَلَ الْقَرَافِيُّ فَادَّعَى أَنَّ الرِّوَايَةَ بِلَفْظٍ: وَأَبِيهِ لَمْ تَصِحَّ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي الْمُوطَأِ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَرْتَضِ الْجَوَابَ، فَعَدَلَ إِلَى رَدِّ الْخَبَرِ،

(١) «تيسير العزيز الحميد» (ص ٤٤٦).

(٢) «فتح الباري» (ج ١/ ص ١٤٩).

(٣) «شرح النووي على صحيح مسلم» (ج ١-٢/ ص ٢٨٢).

(٤) «فتح الباري» (ج ١/ ص ١٤٩).

(٥) «التمهيد» (ج ١٦/ ص ١٥٨)، و«الاستذكار» (ج ٢/ ص ٦٨٠).

وَهُوَ صَحِيحٌ لَا مَرِيَّةَ فِيهِ<sup>(١)</sup>. وقد حكم عليها الألباني<sup>(٢)</sup> بأنها زيادة شاذة، بعد أن ساق الروايات والشواهد في «السلسلة الضعيفة».

٤. «وَقِيلَ: هُوَ خَاصٌّ بِالْشَارِعِ، وَتَعَقَّبَ بِأَنَّ الْخَصَائِصَ لَا تَثْبِتُ بِالْإِحْتِمَالِ»<sup>(٣)</sup>.

٥. «فِيهِ إِضْمَارُ اسْمِ الرَّبِّ، كَأَنَّهُ قَالَ وَرَبُّ أَبِيهِ»<sup>(٤)</sup> قال البيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٥)</sup>: «ويحتمل أنه كان صلى الله عليه وسلم أضمر فيه اسم الله تعالى كأنه قال: لا ورب أبيه، وغيره لا يضم بل يذهب فيه مذهب التعظيم لأبيه».

٦. أن هذا تصحيف، حيث كانت اللفظة والله، فقصرت اللامان، وهذا قول السهيلي عن بعض مشايخه كما نقله الحافظ في الفتح، بقوله: وَحَكَى السَّهَيْلِيُّ عَنْ بَعْضِ مَشَايِخِهِ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ تَصْحِيفٌ، وَإِنَّمَا كَانَ وَاللهُ، فَقُصِّرَتِ اللَّامَانِ. وَاسْتَنْكَرَ الْقُرْطُبِيُّ هَذَا وَقَالَ: إِنَّهُ يَجْزِمُ الثَّقَةَ بِالرُّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ»<sup>(٦)</sup>.

٧. أن مثل ذلك يقصد به التأكيد لا التعظيم، وإنما وقع النهي عما يقصد به التعظيم، قال ابن حجر<sup>(٧)</sup>: «أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ كَانَ يَجْرِي عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدُوا بِهِ الْقَسَمَ، وَالتَّهْيِئَةَ إِنَّمَا وَرَدَ فِي حَقِّ مَنْ قَصَدَ حَقِيقَةَ الْحَلِفِ، وَإِلَى هَذَا

(١) «فتح الباري» (ج ١/ص ١٤٩).

(٢) (ج ١٠/ص ٧٥٠، رقمه: ٤٩٩٢).

(٣) «فتح الباري» (ج ١٣/ص ٣٨٣).

(٤) المرجع السابق (ج ١/ص ١٤٩).

(٥) (ج ١٤/ص ٤٥٢).

(٦) «فتح الباري» (ج ١/ص ١٤٩).

(٧) المرجع السابق (ج ١٣/ص ٣٨٢).

جَنَحَ الْبَيْهَقِيُّ<sup>(١)</sup>، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ الْجَوَابُ الْمَرْضِيّ. «أَنَّهُ كَانَ يَقَعُ فِي كَلَامِهِمْ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا لِلتَّعْظِيمِ وَالْآخَرُ لِلتَّأْكِيدِ، وَالنَّهْيِ إِنَّمَا وَقَعَ عَنِ الْأَوَّلِ، فَمَنْ أَمِثَلَهُ مَا وَقَعَ فِي كَلَامِهِمْ لِلتَّأْكِيدِ لَا لِلتَّعْظِيمِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:  
لَعَمْرُ أَبِي الْوَاسِحِينَ إِنِّي أَحْبَبُهَا.

وَقَوْلُ الْآخَرِ:

فَإِنْ تَكُ لَيْلَى اسْتَوْدَعَنِي أَمَانَةً فَلَا وَأَبِي أَعْدَائُهَا لَا أُذِيعُهَا

فَلَا يُظَنُّ أَنَّ قَائِلَ ذَلِكَ قَصَدَ تَعْظِيمَ وَالِدِ أَعْدَائِهَا كَمَا لَمْ يَقْصِدِ الْآخَرُ تَعْظِيمَ وَالِدِ مَنْ وَشَى بِهِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْقَصْدَ بِذَلِكَ تَأْكِيدُ الْكَلَامِ لَا التَّعْظِيمَ. وَقَالَ الْبَيْضَاوِيُّ: هَذَا اللَّفْظُ مِنْ جُمْلَةِ مَا يُزَادُ فِي الْكَلَامِ لِمُجَرَّدِ التَّقْرِيرِ وَالتَّأْكِيدِ وَلَا يُرَادُ بِهِ الْقَسَمُ، كَمَا تَزَادُ صِغَةُ النَّدَاءِ لِمُجَرَّدِ الْإِخْتِصَاصِ دُونَ الْقَصْدِ إِلَى النَّدَاءِ، وَقَدْ تُعَقَّبَ هَذَا الْجَوَابُ، بِأَنَّ ظَاهِرَ سِيَاقِ حَدِيثِ عُمَرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَحْلِفُهُ لِأَنَّ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «لَا وَأَبِي لَا وَأَبِي. فَقِيلَ لَهُ: «لَا تَحْلِفُوا». فَلَوْلَا أَنَّهُ أَتَى بِصِغَةِ الْحَلْفِ مَا صَادَفَ النَّهْيُ مَحَلًّا»<sup>(٢)</sup>.

ورده سليمان بن عبد الله في «تيسير العزيز الحميد» بقوله<sup>(٣)</sup>: «وهذا فاسد وكان من قال ذلك لم يتصور ما قال: فهل يراد بالحلف إلا تأكيد المحلوف عليه بذكر من يعظمه الحالف والمحلوف له؟ فتأكيد المحلوف عليه بذكر المحلوف

(١) قلت: سبق نقل كلام البيهقي.

(٢) «فتح الباري» (ج ١٣/ ص ٣٨٢).

(٣) (ص ٤٤٥-٤٤٦).

به مستلزم لتعظيمه. وأيضاً الأحاديث مطلقة ليس فيها تفریق، وأيضاً فهذا يحتاج إلى نقل أن ذلك جائز للتأكيد دون التعظيم وذلك معدوم».

٨. أنه للتعجب من قول الأعرابي، وليس قسم، قال السهيلي<sup>(١)</sup>: «وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِلَفْظِ: «أَبِي» وَإِنَّمَا وَرَدَ بِلَفْظِ: «وَأَبِيهِ»، أَوْ «وَأَبِيكَ» بِالْإِضَافَةِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا».

وبالنظر في أقوال أهل العلم، فإن القول بأنها زيادة شاذة هو أقرب الأقوال إلى الصواب من غيره، لأن القول بأنها لا يراد بها الحلف بعيد، وذلك أنه لا أحد يقولها إلا وهو قاصد بها الحلف، وإن قيل: المراد بها الحلف ولكن لا يراد بها تعظيم المحلوف بها، فإن كل من يحلف بغير الله هذه حجته، وقد يكون قصده خلاف كلامه، والنهي هنا لسد الذرائع، وأما قول أنه خاص بالشارع، فإن هذا لا يمكن في حق من بعثه الله بإخلاص التوحيد وفي سنته النهي عن أقل من الحلف بغير الله حماية للتوحيد وصوناً له من شوائب الشرك ولو في الألفاظ، وكذا القول بالتصحييف، يستبعد، أما القول بأنها كلمة كانت جارية على اللسان، فهذا قد تكون دارجة على السنة الناس كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «وكانت قريش تحلف بأبائها» وحديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قال: إن العهد كان قريباً، ولكن الإسلام جاء بمخالفة ما كان عليه أهل الجاهلية من العبادات وتعظيم المخلوقات أكثر أو مثل تعظيم الله، أما النبي صلى الله عليه وسلم فلا يمكن أن يكون في حقه، فبعيد عنه صلى الله عليه وسلم، وقد خالف فيه راويه إسماعيل بن جعفر

(١) «فتح الباري» (ج ١/ ص ٣٨٣).

الإمام مالك، وقد اختلف فيه على إسماعيل، فروي عنه موافقاً لرواية مالك بقوله: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ» وروي عنه بلفظ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ» فإذا روى الثقة ما يوافق فيه الثقات، ثم روى نفس الحديث وخالفهم فإن روايته يحكم عليها بالشذوذ. والله أعلم.

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

١. أن الحلف تعظيم للمحلف به، وأن هذا التعظيم لا يستحقه إلا الله عز وجل، وفي صرفه لغيره، تعدي على حق الله، فإن كان من حلف بها من المخلوقات أعظم عنده من الله، فهو شرك أكبر، وإن كان من حلف به من المخلوقات ليس معظمًا، فإنه شرك أصغر ويخشى على صاحبه، قال سليمان بن عبد الله في حديث سعد بن أبي وقاص السالف: «فهذا كفارة له في كونه تعاطى صورة تعظيم الصنم، حيث حلف به لا أنه لتجديد إسلامه، ولو قدر ذلك فهو تجديد لإسلامه لنقصه بذلك لا لكفره، لكن الذي يفعله عباد القبور إذا طلبت من أحدهم اليمين بالله، أعطاك ما شئت من الإيمان صادقًا أو كاذبًا. فإذا طلبت منه اليمين بالشيخ أو تربته أو حياته، ونحو ذلك، لم يقدم على اليمين به إن كان كاذبًا. فهذا شرك أكبر بلا ريب، لأن المحلف به عنده أخوف وأجل وأعظم من الله. وهذا ما بلغ إليه شرك عباد الأصنام، لأن جهد اليمين عندهم هو الحلف بالله كما قال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾<sup>(١)</sup>، فمن كان جهد يمينه الحلف بالشيخ أو بحياته، أو تربته فهو أكبر شركًا منهم، فهذا هو تفصيل القول في هذه المسألة. والحديث دليل على أنه لا تجب الكفارة بالحلف بغير الله مطلقًا، لأنه لم يذكر فيه كفارة للحلف بغير الله ولا في غيره من الأحاديث، فليس فيه كفارة إلا النطق بكلمة التوحيد، والاستغفار. وقال بعض المتأخرين: تجب الكفارة بالحلف برسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة، وهذا قول باطل ما أنزل الله به من سلطان، فلا

(١) سورة النحل: [٣٨].

يلتفت إليه وجوابه المنع»<sup>(١)</sup>.

٢. أن الحلف بغير الله وسيلة وذريعة إلى ما يخل بالتوحيد، وصفاته وتنقيته لله عز وجل، لذلك، فإنه من الواجب على المسلم اجتناب كل أمر يقدح في توحيده لربه سبحانه وتعالى ويؤثر على عقيدته وصفاتها.

٣. أن الشريعة جاءت بكل ما يسد باب الذرائع والقوادح وجعل لذلك البديل المناسب الذي يحفظ على المسلم توحيده لربه، ويصون له دينه، لذلك شرع للمسلم في حال قسمه أن يقسم بالله وصفاته تعالى، ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «فمن كان حالفًا، فليحلف بالله». وقوله صلى الله عليه وسلم: «ولا تحلفوا إلا بالله».

قال الخطابي في «معالم السنن»<sup>(٢)</sup>: «قوله صلى الله عليه وسلم: «من حلف بالأمانة ليس منا»: هذا يشبه أن تكون الكراهة فيها من أجل أنه إنما أمر أن يحلف بالله وصفاته، وليست الأمانة من صفاته، وإنما هي أمر من أمره، وفرض من فروضه، فنهوا عنه لما في ذلك من التسوية بينها وبين أسماء الله عز وجل وصفاته».

٤. أن الحلف بالله كاذبًا محرم من وجهين: أنه كذب والكذب حرام لذاته. وأن هذا الكذب قرن باليمين واليمين تعظيم لله عز وجل فإذا كان على كذب صار فيه شيء من تنقص الله عز وجل.

وأما الحلف بغير الله صادقًا؛ فهو محرم من وجه واحد وهو الشرك، لكن سيئة الشرك أعظم من سيئة الحلف بالله كاذبًا، لأن الشرك لا يغفر لمن مات ولم

(١) «تيسير العزيز الحميد» (ص ٤٤٧).

(٢) (ج ٤ / ص ٤٦).

يَتَب مِنْهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ (١) (٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (٣): «في أثر ابن مسعود، لَأَنَّ الْحَلْفَ بِغَيْرِ اللَّهِ شِرْكٌ وَالْحَلْفَ بِاللَّهِ تَوْحِيدٌ. وَتَوْحِيدٌ مَعَهُ كَذِبٌ خَيْرٌ مِنْ شِرْكٍ مَعَهُ صِدْقٌ».

وتحريم الحلف بغير الله يشمل كل محلوف به سوى الله وأسمائه وصفاته. من الآباء والأبناء والأنبياء والحياة وغيرها من مخلوقات الله، وأن يمينه لا ينعقد، ولا كفارة عليه، قال الشافعي رحمه الله (٤): «أخشى أن يكون الحلف بغير الله تعالى معصية، قال الأصحاب: أي حراماً وإثمك، فأشار إلى تردد فيه، وقال الإمام: والمذهب القطع بأنه ليس بحرام، بل مكروه. ثم من حلف بمخلوق لم تنعقد يمينه ولا كفارة في حثه، قال الأصحاب: فلو اعتقد الحالف في المحلوف به من التعظيم ما يعتقده في الله تعالى كفر، وعلى هذا يحمل ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من حلف بغير الله تعالى فقد كفر».

وقال ابن قدامة المقدسي (٥): «لا تجب الكفارة بالحنث فيها، وهذا ظاهر كلام الخرقي وهو قول أكثر الفقهاء» أما من حلف بالخروج من الإسلام، فحكى ابن قدامة «الكفارة فيه عن أحمد ويروى عن عطاء وطاووس والحسن والشعبي والثوري والأوزاعي وإسحاق وأصحاب الرأي ويروى عن زيد بن

(١) سورة النساء: [٤٨].

(٢) «القول المفيد» (ج ٢/ ص ٢١٨).

(٣) «المجموع» (ج ١/ ص ١٣).

(٤) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» (ج ١١/ ص ٦).

(٥) «الشرح الكبير» (ج ١١/ ص ١٩٧-١٩٩)، و«الفتح» (ج ١٣/ ص ٣٨٣).

ثابت رضي الله عنه. والرواية الثانية: لا كفارة فيه، وهو قول مالك والشافعي والليث وأبي ثور وابن المنذر. وقال: ويحمل كلام أحمد في الرواية الأولى على النذب دون الإيجاب.

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ: «فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا كَفَّارَةٌ عَلَى مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ الْإِسْلَامِ، بَلْ يَأْتِمُ بِهِ، وَيَلْزِمُهُ التَّوْبَةُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ عَقُوبَتَهُ فِي دِينِهِ، وَلَمْ يَجِبْ فِي مَالِهِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا أَمْرُهُ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ إِنَّمَا تَكُونُ بِالْمَعْبُودِ، فَإِذَا حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعِزَّى، فَقَدْ ضَاهَى الْكَفَّارَ فِي ذَلِكَ، فَأَمْرٌ بِأَنْ يَتَدَارَكَهُ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ» (١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (٢): «وَقَدْ اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ مَنْ حَلَفَ بِالْمَخْلُوقَاتِ الْمُحْتَرَمَةِ، أَوْ بِمَا يَعْتَقَدُ هُوَ حُرْمَتُهُ كَالْعَرْشِ وَالْكَرْسِيِّ وَالْكَعْبَةِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى وَمَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمَلَائِكَةِ وَالصَّالِحِينَ وَالْمُلُوكِ وَسُيُوفِ الْمُجَاهِدِينَ وَتُرَبِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ... وَغَيْرِ ذَلِكَ لَا يَنْعَقِدُ يَمِينُهُ وَلَا كَفَّارَةٌ فِي الْحَلْفِ بِذَلِكَ. وَالْحَلْفُ بِالْمَخْلُوقَاتِ حَرَامٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَقَدْ حُكِيَ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى ذَلِكَ. وَقِيلَ هِيَ مَكْرُوهَةٌ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِهَ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ، حَتَّى قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَأَنْ أَحْلِفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِغَيْرِ اللَّهِ صَادِقًا. وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَلْفَ بِغَيْرِ اللَّهِ شُرْكٌ وَالشُّرْكُ أَعْظَمُ مِنَ الْكَذِبِ، وَإِنَّمَا نَعْرِفُ النَّزَاعَ فِي الْحَلْفِ بِالْأَنْبِيَاءِ

(١) «شرح السنة» (٦/ص ١٠).

(٢) «مجموع الفتاوى» (ج ١/ص ١٥٠).

فَعَنْ أَحْمَدَ فِي الْحَلْفِ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَوَاتَانِ. إِحْدَاهُمَا: لَا يَتَعَقَّدُ الْيَمِينُ بِهِ  
كَقَوْلِ الْجُمْهُورِ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ. وَالثَّانِيَةُ: يَتَعَقَّدُ الْيَمِينُ بِهِ وَاخْتَارَ  
ذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ كَالْقَاضِي وَاتَّبَاعِهِ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَافَقَ هَؤُلَاءِ. وَقَصَرَ أَكْثَرُ  
هَؤُلَاءِ النَّزَاعَ فِي ذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً وَعَدَّى ابْنُ عَقِيلٍ هَذَا الْحُكْمَ  
إِلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ. وَإِجَابُ الْكُفَّارَةِ بِالْحَلْفِ بِمَخْلُوقٍ وَإِنْ كَانَ نَبِيًّا قَوْلٌ ضَعِيفٌ  
فِي الْغَايَةِ مُخَالَفٌ لِلْأُصُولِ وَالنُّصُوصِ.

وهذا تحصين للتوحيد وحفظاً له مما يقدح في كماله أو في أصله، وسد ذرائع  
الشرك بأنواعه، في الألفاظ أو الأعمال.



## الفصل السابع عشر

### أحاديث النهي عن التسميع

١١٠ [١]. عن جُنْدُب بن عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ سَمَعَ سَمَعَ<sup>(١)</sup> اللَّهِ بِهِ، وَمَنْ يُرَائِي يُرَائِي اللَّهُ بِهِ<sup>(٢)</sup>». رواه البخاري<sup>(٣)</sup>، ومسلم<sup>(٤)</sup>.

وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَقُولُ: مَنْ سَمَعَ سَمَعَ اللَّهُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يُشَاقِقْ يُشَقِّقْ اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رواه البخاري<sup>(٥)</sup>.

١٠١ [٢]. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ سَمَعَ سَمَعَ اللَّهُ بِهِ، وَمَنْ رَأَى رَأَى<sup>(٦)</sup> اللَّهِ بِهِ». رواه مسلم<sup>(٧)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٨)</sup>.

(١) من سَمَعَ، قيل: المراد: أن من يفعل فعلاً صالحاً في السر ثم يظهره، لِيَسْمَعَهُ النَّاسُ وَيُحَمِّدَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يُسَمِّعُ بِهِ وَيُظْهِرُ إِلَى النَّاسِ غَرَضَهُ وَأَنْ عَمَلَهُ لَمْ يَكُنْ خَالِصاً. وقيل: يُرِيدُ مَنْ نَسَبَ إِلَى نَفْسِهِ عَمَلًا صَالِحًا لَمْ يَقْعَلْهُ وَأَدْعَى خَيْرًا لَمْ يَصْنَعْهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَفْضَحُهُ وَيُظْهِرُ كَذِبَهُ. «النهاية» (ص ٤٤٥).

(٢) يرَائِي الله به: المراد: أي يُجَازِيهِ عَلَى مُرَائِيَّتِهِ. «النهاية» (ص ١٠١).

(٣) كتاب: الرقاق، باب: الرياء والسُّمعة (ج ٥/ ص ٢٣٨٣، رقمه: ٦١٣٤).

(٤) كتاب: الزهد والرفاق، باب: من أشرك في عمله غير الله (ج ٤/ ص ١٨١٠، رقمه: ٢٩٨٦).

(٥) كتاب: الأحكام، باب: من شاق شق الله عليه (ج ٦/ ص ٢٦١٥، رقمه: ٦٧٣٣).

(٦) كتاب: الزهد والرفاق، باب: من أشرك في عمله غير الله (ج ٤/ ص ١٨١٠، رقمه: ٢٩٨٦).

(٧) كتاب: التفسير، باب: قوله: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَءَوْنَ﴾ الماعون: [٦] (ج ٦/ ص ٥٢٢، رقمه: ١١٧٠٠).

١٠٢ [٣]. عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ سَمِعَ النَّاسَ بِعَمَلِهِ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ سَامِعَ خَلْقِهِ وَصَغَرَهُ وَحَقَّرَهُ». رواه أحمد<sup>(١)</sup>، وابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup>، والبيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(٣)</sup>، وأبو نعيم في «معركة الصحابة»<sup>(٤)</sup>، والشهاب القضاعي<sup>(٥)</sup>، والطبراني في «الأوسط»<sup>(٦)</sup>، وأبو نعيم في «حلية الأولياء»<sup>(٧)</sup>.

قلت: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات والرجل الذي لم يُسمَّ في بعض الروايات، كني بأبي يزيد في بعض الطرق وسمي في بعضها. وقال الهيثمي<sup>(٨)</sup>: «فهذا الاعتبار رجال أحمد وأحد أسانيد الطبراني في «الكبير» رجال الصحيح».

١٠٣ [٤]. عن أبي هند الداري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٩)</sup> أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

- 
- (١) (ج ٢/ص ٥٥٨، رقمه: ٦٥١٩، ص/٦٣١، رقمه: ٦٨٥٤)، و(ج ٢/ص ٦٦٦، رقمه: ٧٠٠٥)، و(ج ٢/ص ٦٩١، رقمه: ٧١٠٧)، و(ج ٢/ص ٦٩١، رقمه: ٧١٠٧)، و(ج ٩/ص ١٤٩، رقمه: ٦٤٠٣).  
 (٢) (ج ٨/ص ٢٦٧، رقمه: ١١٤).  
 (٣) (ج ٩/ص ١٤٨، رقمه: ٦٤٠٢).  
 (٤) (ج ١٢/ص ٢٤٥، رقمه: ٣٨٩٢).  
 (٥) (ج ١/ص ٢٩٣، رقمه: ٤٨٢).  
 (٦) (ج ٥/ص ١٧٢، رقمه: ٤٩٨٤).  
 (٧) (ج ٤/ص ١٣٣، رقمه: ٥٠٢٦)، و(ج ٥/ص ١١٤، رقمه: ٦٥٣٢).  
 (٨) «مجمع الزوائد» (ج ١٠/ص ٢٧٣، رقمه: ١٧٦٦٠).

(٩) أبو هند الداري، مشهور بكنيته. واختلف في اسمه فقيل: برير. ويقال: بر بن عبد الله بن ربيعة بن دراع بن عدي ابن الدار ابن عم تميم الداري. وقال ابن حبان: الصحيح ان اسمه بر بن بر، وقيل: برين. وحزم ابن عبد البر بأن اسمه: مالك بن عدي بن عمرو بن الحارث بن مرة بن أدد بن زيد. «الإصابة في معرفة الصحابة» (ج ٦/ص ٢٨٤ ت/١٠٦٧١)، و«الاستيعاب» (ج ٤/ص ٣٣٦ ت/٣٢٤٥).

يقول: «مَنْ قَامَ مَقَامَ رِيَاءٍ وَسُمْعَةٍ، رَأَى اللَّهُ تَعَالَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَسَمِعَ». رواه أحمد<sup>(١)</sup>، والدارمي<sup>(٢)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٣)</sup>.

وهذا الإسناد صحيح. وقال الهيثمي<sup>(٤)</sup>: «رجال أحمد والبخاري<sup>(٥)</sup> وأحد أسانيد الطبراني، رجال الصحيح».

١٠٤ [٥]. عَنْ أَبِي بَكْرَةَ<sup>(٦)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ، وَمَنْ رَأَى رَأَى اللَّهُ بِهِ». رواه أحمد<sup>(٧)</sup>، والبخاري في «مسنده»<sup>(٨)</sup>، وابن عدي في «الكامل»<sup>(٩)</sup>، والبيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(١٠)</sup>.

قلت: هذا الإسناد حسن، والحديث صحيح بشواهده. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»<sup>(١١)</sup>: «رواه أحمد والبخاري وأسانيدهم حسنة».

١٠٥ [٦]. عَنْ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَقُومُ فِي الدُّنْيَا مَقَامَ سَمْعَةٍ وَرِيَاءٍ إِلَّا سَمِعَ اللَّهُ بِهِ عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ

(١) (ج ٤٥/ص ٢٨٧، رقمه: ٢١٢٩٠).

(٢) (ج ٨/ص ٤٢٩، رقمه: ٢٨٠٤).

(٣) (ج ٢٢/ص ٣١٩، رقمه: ٨٠٣)، و(ج ٢٢/ص ٣١٩، رقمه: ٨٠٤)، و«كشف الأستار» للبخاري (٢٠٢٦)، و٣٥٦٤.

(٤) (ج ١٠/ص ٢٧٤، رقمه: ١٧٦٦٦).

(٥) لم أقف عليه عند البخاري.

(٦) نفع بن مسروح بن الحارث بن كلدة القرشي.

(٧) (ج ٧/ص ٣٢٣، رقمه: ٢٠٤٧٨).

(٨) (ج ٩/ص ١٣٦/٣٦٩١).

(٩) (ج ٢/٢١٨/ت ٢٨٠).

(١٠) (ج ١٠/ص ٢٨٨، رقمه: ٧٥٠٥).

(١١) (ج ١٠/ص ٢٧٣، رقمه: ١٧٦٦١).

القيامة». رواه الطبراني في «الكبير»<sup>(١)</sup>، والبزار في «مسنده»<sup>(٢)</sup>.

قلت: هذا إسناد حسن من طريقه، وقد حسنه الهيثمي<sup>(٣)</sup>، وبقية الطرق ضعيفة.

---

(١) (ج ٢٠ / ص ١١٩ رقمه ٢٣٧).

(٢) (ج ٧ / ص ١٠١، رقمه: ٢٦٥٧).

(٣) «مجمع الزوائد» (ج ١٠ / ص ٢٧٣، رقمه: ١٧٦٦٣).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

إن من شروط قبول العمل الصالح، الإخلاص فيه لله عز وجل وقد حث الله عز وجل على ذلك في كتابه، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَادِقًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ (١).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيمَةِ﴾ (٢) وغيرها من الآيات.

ومن الأحاديث، قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَىٰ فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَىٰ مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» (٣).

وغيره من الأحاديث التي تحث على إخلاص العمل لله عز وجل.

وإن مما يساعد على الإخلاص، إخفاء العمل الصالح عن أبصار الناس وأسماعهم، وقد يستحب إظهاره لمن يقتدى به، قال الحافظ (٤): «يستحب إخفاء العمل الصالح، لَكِنْ قَدْ يُسْتَحَبُّ إِظْهَارُهُ مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ عَلَىٰ إِرَادَتِهِ الْإِقْتِدَاءَ بِهِ، وَيُقَدَّرُ ذَلِكَ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: يُسْتَنَىٰ مِنْ اسْتِحْبَابِ إِخْفَاءِ الْعَمَلِ مَنْ يُظْهِرُهُ لِيُقْتَدَى بِهِ أَوْ لِيُسْتَفْعَ بِهِ ككِتَابَةِ الْعِلْمِ».

(١) سورة الكهف: [١١٠].

(٢) سورة البينة: [٥].

(٣) رواه البخاري، كتاب: بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (ج ١/ ص ٣، رقمه: ١)، ومسلم، كتاب: الإمارة، باب: إنما الأعمال بالنية (ج ٣/ ص ١٢٠٤، رقمه: ١٩٠٧).

(٤) «فتح الباري» (ج ١١/ ص ٣٤٥).

وقَالَ ابْنُ حَجَرٍ<sup>(١)</sup>: «قَالَ الطَّبْرِيُّ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَجَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ يَتَهَجَّدُونَ فِي مَسَاجِدِهِمْ وَيَتَظَاهَرُونَ بِمَحَاسِنِ أَعْمَالِهِمْ لِيُقْتَدَى بِهِمْ، قَالَ: فَمَنْ كَانَ إِمَامًا يُسْتَنُّ بِعَمَلِهِ، عَالِمًا بِمَا لِلَّهِ عَلَيْهِ، قَاهِرًا لِشَيْطَانِهِ اسْتَوَى مَا ظَهَرَ مِنْ عَمَلِهِ وَمَا خَفِيَ لِصِحَّةِ قَصْدِهِ، وَمَنْ كَانَ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَالْإِخْفَاءُ فِي حَقِّهِ أَفْضَلُ، وَعَلَى ذَلِكَ جَرَى عَمَلُ السَّلَفِ».

وفي أحاديث هذا الفصل أن من يراي أو يسمع يعاقب بجنس عمله يوم القيامة، بأن يفضحه الله ويظهر ما يطن من النية الفاسدة والقصد السيء، ففي الحديث: «مَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ، وَمَنْ يُرَآي يُرَآيَ اللَّهُ بِهِ».

قَالَ الْخَطَّابِيُّ<sup>(٢)</sup>: «مَعْنَاهُ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا عَلَى غَيْرِ إِخْلَاصٍ وَإِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَرَاهُ النَّاسُ وَيَسْمَعُوهُ جُوزِي عَلَى ذَلِكَ بِأَنْ يُشْهَرَهُ اللَّهُ وَيَفْضَحَهُ وَيُظْهِرَ مَا كَانَ يُبْطِنُهُ وَقِيلَ: مَنْ قَصَدَ بِعَمَلِهِ الْجَاهَ وَالْمَنْزِلَةَ عِنْدَ النَّاسِ وَلَمْ يُرِدْ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَجْعَلُهُ حَدِيثًا عِنْدَ النَّاسِ الَّذِينَ أَرَادَ نَيْلَ الْمَنْزِلَةِ عَنْدهُمْ، وَلَا ثَوَابَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ، وَمَعْنَى يُرَآيَ يُطْلَعُهُمْ عَلَى أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ لَهُمْ، لَا لِوَجْهِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ مَخْرَجًا﴾ وَقِيلَ: الْمُرَادُ مَنْ قَصَدَ بِعَمَلِهِ أَنْ يَسْمَعَهُ النَّاسُ وَيَرَوْهُ لِيُعْظَمُوهُ وَتَغْلُو مَنْزِلَتُهُ عَنْدهُمْ حَصَلَ لَهُ مَا قَصَدَ، وَكَانَ ذَلِكَ جَزَاءَهُ عَلَى عَمَلِهِ؛ وَلَا يَثَابُ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ. وَقِيلَ: الْمَعْنَى، مَنْ سَمِعَ بِعُيُوبِ النَّاسِ وَأَدَاعَاهَا أَظْهَرَ اللَّهُ عُيُوبَهُ وَسَمِعَهُ

(١) «فتح الباري» (ج ١٨ / ص ٣٤٤).

(٢) «معالم السنن» (ج ١ / ص ٣٤).

(٣) سورة هود: [١٥-١٦].

الْمَكْرُوه. وَقِيلَ: الْمَعْنَى مَنْ نَسَبَ إِلَى نَفْسِهِ عَمَلًا صَالِحًا لَمْ يَفْعَلْهُ وَادَّعَى خَيْرًا لَمْ يَصْنَعْهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَفْضَحُهُ وَيُظْهِرُ كَذِبَهُ، وَقِيلَ: الْمَعْنَى مَنْ يُرَائِي النَّاسَ بِعَمَلِهِ، أَرَاهُ اللَّهُ ثَوَابَ ذَلِكَ الْعَمَلِ وَحَرَمَهُ إِيَّاهُ. وَقِيلَ: مَعْنَى سَمِعَ اللَّهُ بِهِ شَهْرَهُ أَوْ مَلَأَ أَسْمَاعَ النَّاسِ بِسُوءِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا أَوْ فِي الْقِيَامَةِ بِمَا يَنْطَوِي عَلَيْهِ مِنْ خُبثِ السَّرِيرَةِ.

وقد أضاف العلماء معنى آخر يدخل في معنى التسميع، وهو المجاهرة بالمعاصي، قالوا<sup>(١)</sup>: «قِيلَ: مَعْنَاهُ مَنْ سَمِعَ بِعُيُوبِهِ، وَأَذَاعَهَا، أَظْهَرَ اللَّهُ عُيُوبَهُ، وَقِيلَ: أَسْمَعَهُ الْمَكْرُوه، وَقِيلَ: أَرَاهُ اللَّهُ ثَوَابَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْطِيَهُ، إِيَّاهُ لِيَكُونَ حَسْرَةً عَلَيْهِ».

وفي هذه الأحوال تفصيل:

فإن كان المقصود بالعمل من أول الشروع فيه، أو قبل الشروع فيه نظر الناس وكسب إعجابهم ولم يخلص فيه لله، فهو لمن عمل لهم لا لله، وهو فاسد من أصله لا يقبل.

أما إن كان في الأصل، لله ولكن دخل عليه حب إظهاره للناس وتسميعهم، فإن كان العمل متصل أوله بآخره مثل الصلاة، فالراجع أنه يفسد، وإن لم يتصل أوله بآخره، مثل قراءة القرآن والذكر، فإن ما كان لله، فهو لله خالصاً لا يفسد، وما كان للناس، فإنه يفسد بسبب الرياء والسمعة.

وفي هاتين الصورتين ما يقدر في التوحيد أو في كماله ويجب على المسلم سد هذه الذرائع والقوادح بمجاهدة النفس على الإخلاص.

(١) «شرح النووي على مسلم» (ج ٩/ ص ٣٧١).

أما إن كان العمل خالصاً لله ولكن ظهر لصاحبه أنه إن أظهره للناس، فإنه سوف يقتدى به ويعمل الناس بعمله، وقصده من إظهاره دعوتهم إلى العمل الصالح، وهو يعلم من نفسه أنه قادر على مجاهدة النفس، فإن هذا لا يدخله معنى التسميع المذكور؛ بل هو ممدوح.

والتسميع من كبائر المعاصي التي جاء الشرع بالتحذير من اقترابها والوقوع فيها، وهي تقدح في التوحيد أو في كماله حسب قصد ونية صاحبها، فإن كان القصد نظر الناس وسمعته عندهم، فإن ذلك يقدح في أصل التوحيد، ويفسده، وإن كان قصد صاحبها أنها لله عز وجل، ودخلت عليه الرغبة في التسميع، فإن دافعها فلا تؤثر بإذن الله، وإن لم يدافعها واسترسل فيها، فإن ما خالطه السمعة من العمل يفسد، فيجب على المسلم سد الذرائع وقطع السبل، المؤدية إلى فساد التوحيد أو القدح فيه ونهي النفس عن اتباع الهوى.



## الفصل الثامن عشر

### أحاديث النهي عن الرياء

١٠٦ [١]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشُرَكَهُ». رواه مسلم<sup>(١)</sup>، وابن ماجه<sup>(٢)</sup>.

ولفظ ابن ماجه: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ، فَمَنْ عَمِلَ لِي عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ غَيْرِي، فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ، وَهُوَ لِلَّذِي أَشْرَكَ».

١٠٧ [٢]. عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ لَهُ نَاتِلُ أَهْلِ الشَّامِ<sup>(٣)</sup>: أَيُّهَا الشَّيْخُ! حَدَّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ، رَجُلٌ اسْتَشْهَدَ، فَأَتَى بِهِ، فَعَرَفَهُ نِعَمَهُ، فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتَشْهَدْتُ. قَالَ: كَذَبْتَ وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ؛ لِأَن يُقَالَ: جَرِيءٌ، فَقَدْ قِيلَ. ثُمَّ أُمِرَ بِهِ، فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ. وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ، وَعَلَّمَهُ، وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأَتَى

(١) كتاب: الزهد والرقائق، باب: من أشرك في عمله غير الله (ج ٤ / ص ١٨١٠، رقمه: ٢٩٨٥).

(٢) كتاب: الزهد، باب: الرياء والسمعة (ج ٣ / ص ٥٠١، رقمه: ٤٢٠٢).

(٣) نَاتِلُ بْنُ قَيْسٍ الْحِزَامِيُّ، الشَّامِيُّ، مِنْ أَهْلِ فَلَسْطِينَ، وَهُوَ تَابِعِي، وَكَانَ أَبُوهُ صَحَابِيًّا، وَكَانَ نَاتِلُ كَبِيرَ قَوْمِهِ. «شرح النووي على مسلم» (ج ١٣ / ص ٥٤).

بِهِ، فَعَرَفَهُ نِعْمَهُ، فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ وَعَلِمْتُهُ، وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ. قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ: عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ. ثُمَّ أُمِرَ بِهِ، فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ كُلِّهِ، فَأَتَى بِهِ، فَعَرَفَهُ نِعْمَهُ فَعَرَفَهَا. قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: مَا تَرَكْتُ مِنْ سَبِيلٍ تُحِبُّ أَنْ يُنْفَقَ فِيهَا، إِلَّا أَنْفَقْتُ فِيهَا لَكَ. قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ لِيُقَالَ: هُوَ جَوَادٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ، فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ. رواه مسلم<sup>(١)</sup>، والنسائي<sup>(٢)</sup>.

١٠٨ [٣]. عَنْ شُفْيَى الْأَصْبَحِيِّ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ دَخَلَ الْمَدِينَةَ، فَإِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَدْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: فَدَنَوْتُ مِنْهُ، حَتَّى قَعَدْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَهُوَ يُحَدِّثُ النَّاسَ، فَلَمَّا سَكَتَ وَخَلَا. قُلْتُ لَهُ: أَنْشُدْكَ بِحَقِّ وَبِحَقِّ لِمَا حَدَّثْتَنِي حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَقَلْتُهُ وَعَلِمْتُهُ. فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَفْعَلُ، لِأُحَدِّثَكَ حَدِيثًا حَدَّثَنِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَقَلْتُهُ وَعَلِمْتُهُ، ثُمَّ نَشَخَ<sup>(٤)</sup> أَبُو هُرَيْرَةَ نَشْغَةً، فَمَكَثَ قَلِيلًا، ثُمَّ

(١) كتاب: الإمارة، باب: من قاتل للرياء والسمعة استحق النار (ج ٣/ ص ١٢٠٢، رقمه: ١٩٠٥).

(٢) كتاب: الجهاد، باب: من قاتل ليقال: فلان جريء (ج ٦/ ص ٣٣١، رقمه: ٣١٣٧).

(٣) شفي بن مانع، ويقال: ابن عبد الله الأصبحي، أبو عثمان، ويقال: أبو سهل، ويقال: أبو عبيد المصري. وثقه النسائي والعملي. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الحافظ: ثقة من الثالثة، أرسل حديثاً فذكره بعضهم في الصحابة خطأ، مات في خلافة هشام. «الثقات» (ج ٢/ ص ٢٣٠ ت ١٨٠٧)، و«تهذيب التهذيب» (ج ٢/ ص ١٧٧)، و«التقريب» (ج ١/ ص ٣٤٠ ت ٣١١٣).

(٤) النشغ: الشَّهيق حتى يكاد يبلغ به الغشي. «النهاية» (ص ٩١٧).

أَفَاقَ، فَقَالَ: لَأُحَدِّثَنَّكَ حَدِيثًا حَدَّثَنِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْبَيْتِ، مَا مَعَنَا أَحَدٌ غَيْرِي وَغَيْرُهُ، ثُمَّ نَشَغَ أَبُو هُرَيْرَةَ نَشْغَةً أُخْرَى، ثُمَّ أَفَاقَ فَمَسَحَ وَجْهَهُ، فَقَالَ: لَأُحَدِّثَنَّكَ حَدِيثًا حَدَّثَنِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا وَهُوَ فِي هَذَا الْبَيْتِ، مَا مَعَنَا أَحَدٌ غَيْرِي وَغَيْرُهُ، ثُمَّ نَشَغَ أَبُو هُرَيْرَةَ نَشْغَةً أُخْرَى، ثُمَّ أَفَاقَ وَمَسَحَ وَجْهَهُ، فَقَالَ: أَفْعَلُ، لَأُحَدِّثَنَّكَ حَدِيثًا حَدَّثَنِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ، مَا مَعَهُ أَحَدٌ غَيْرِي وَغَيْرُهُ، ثُمَّ نَشَغَ أَبُو هُرَيْرَةَ نَشْغَةً شَدِيدَةً، ثُمَّ مَالَ خَارًا عَلَى وَجْهِهِ، فَاسْتَدْنَتْهُ عَلَيَّ طَوِيلًا، ثُمَّ أَفَاقَ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ يَنْزِلُ إِلَى الْعِبَادِ؛ لِيَقْضِيَ بَيْنَهُمْ وَكُلُّ أُمَّةٍ جَائِيَةٌ، فَأَوَّلُ مَنْ يَدْعُو بِهِ رَجُلٌ جَمَعَ الْقُرْآنَ، وَرَجُلٌ يَفَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ كَثِيرُ الْمَالِ...» ثُمَّ سَاقَ الْحَدِيثَ.

قال أبو هريرة رضي الله عنه: «ثُمَّ ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رُكْبَتِي، فَقَالَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! أُولَئِكَ الثَّلَاثَةُ أَوَّلُ خَلْقِ اللَّهِ تُسْعَرُ بِهِمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وقال الترمذي وابن خزيمة: «قَالَ الْوَلِيدُ أَبُو عُمَانَ، فَأَخْبَرَنِي عُقْبَةُ بْنُ مُسْلِمٍ أَنَّ شُفِيًّا هُوَ الَّذِي دَخَلَ عَلَى مُعَاوِيَةَ، فَأَخْبَرَهُ بِهَذَا. قَالَ أَبُو عُمَانَ: وَحَدَّثَنِي الْعَلَاءُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ أَنَّهُ كَانَ سَيَافًا لِمُعَاوِيَةَ فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ، فَأَخْبَرَهُ بِهَذَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: قَدْ فَعِلَ بِهِؤُلَاءِ هَذَا،

فَكَيْفَ بِمَنْ بَقِيَ مِنَ النَّاسِ؟ ثُمَّ بَكَى مُعَاوِيَةُ بُكَاءً شَدِيدًا حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهُ هَالِكٌ. وَقُلْنَا: قَدْ جَاءَنَا هَذَا الرَّجُلُ بِشَرٍّ، ثُمَّ أَفَاقَ مُعَاوِيَةُ، وَمَسَحَ عَنْ وَجْهِهِ، وَقَالَ صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخُسُونَ﴾ (١٥) أَوَّلَتِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحِطَّ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبِطُلَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (١٦). رواه الترمذي (٢)، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (٣)، والحاكم في «المستدرک» (٤)، وابن حبان (٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٦).

وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ».

وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ هَكَذَا، وَالْوَلِيدُ بْنُ أَبِي الْوَلِيدِ الْعُذْرِيُّ شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، لَمْ يَحْتَجْ بِهِ الشَّيْخَانُ، وَقَدْ اتَّفَقَا جَمِيعًا عَلَى شَوَاهِدِ هَذَا الْحَدِيثِ بِغَيْرِ هَذِهِ السِّيَاقَةِ». ووافقه الذهبي.

قلت: هذا إسناده جيد، والحديث صحيحه الألباني (٧).

١٠٩ [٤]. عَنْ أَبِي سَعْدٍ بْنِ أَبِي قُضَالَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا جَمَعَ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ

(١) سورة هود: [١٥-١٦].

(٢) كتاب: الزهد، باب: ما جاء في الرياء والسمعة (ج ٣/ ص ٣٢٢، رقمه: ٢٣٨٢).

(٣) (ص ١٣٥، رقمه: ٣٣٥).

(٤) (ج ٢/ ص ٤٦، رقمه: ١٥٦٧).

(٥) (ج ٢/ ص ١٣٥، رقمه: ٤٠٨).

(٦) (ج ٩/ ص ١٠٩، رقمه: ٢٢٨٥).

(٧) «صحيح الترغيب والترهيب» (ج ٢/ ص ٥٨، رقمه: ١٣٣٥).

فِيهِ، نَادَى مُنَادٍ مَنْ كَانَ أَشْرَكَ فِي عَمَلٍ عَمِلَهُ لِلَّهِ أَحَدًا، فَلَيَطْلُبْ ثَوَابَهُ مِنْ  
عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ». رواه الترمذي<sup>(١)</sup>، وابن  
حبان<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٤)</sup>، وأحمد<sup>(٥)</sup>، والبيهقي في  
«شعب الإيمان»<sup>(٦)</sup>.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ».

قلت: هذا إسناد حسن، وحسنه الألباني<sup>(٧)</sup>.

(١) كتاب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة الكهف (ج ٤/ ص ١٦٥، رقمه: ٣١٥٤).

(٢) (ج ١٦/ ص ٣٤٠، رقمه: ٧٣٤٥)، و(ج ٢/ ص ١٣٠، رقمه: ٤٠٤).

(٣) كتاب: الزهد، باب: الرياء والسمعة (ج ٣/ ص ٥٠١، رقمه: ٤٢٠٢).

(٤) (ج ٢٢/ ص ٣٠٧، رقمه: ٧٧٨).

(٥) (ج ٥/ ص ٣٦٩، رقمه: ١٥٨٣٨).

(٦) (ج ٩/ ص ١٤٤، رقمه: ٦٣٩٨).

(٧) «مشكاة المصابيح» (ج ٣/ ص ١٤٦٢، رقمه: ٥٣١٨).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

إن من أوجب الواجبات على المسلم إخلاص توحيده لربه عز وجل، وهو أحد ركني قبول العمل الصالح، فالعمل لا يقبل إلا بشرطين: أحدهما: الإخلاص والآخر المتابعة، وكل منهما مرتبط بالآخر، فلا يصح الإخلاص بلا متابعة ولا متابعة بلا إخلاص، فالذي يتابع النبي ﷺ في سنته فيجب عليه له من الإخلاص، فالنبي عليه السلام سيد المخلصين، والذي يخلص عمله لله، فلا بد أن يعمل العمل الذي يرضي ربه، وخير عمل يقصد به وجه الله وابتغاء مرضاته هو ما جاء به النبي ﷺ وما وصى به أمته، وإن مما ينافي الإخلاص بالكلية أو يقدر فيه الرياء بأنواعه ودرجاته.

والرياء: من الرؤية البصرية، أي عمل العمل من أجل نظر الناس إليه طلباً لحسن الثناء، منهم أو المنزلة عندهم، قال سليمان بن عبد الله في «تيسير العزيز الحميد»<sup>(١)</sup>: «هو مشتق من الرؤية، والمراد به إظهار العبادة لقصد رؤية الناس لها فيحمد عليها».

وهو درجتان:

الدرجة الأولى: رياء المنافقين بإظهار الإسلام وإبطان الكفر، قال تعالى:

﴿يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(٢)</sup>. وهو إظهار أصل الإسلام

وشعبه، وإبطان الكفر وشعبه.

(١) (ص ٣٩٥).

(٢) سورة النساء: [١٤٢].

فالأولى: تنافي التوحيد بالكلية، وليست موضع هذه الدراسة.

والدرجة الثانية: الرياء الذي قد يقع من المسلم، وهو أن يكون الرجل مسلماً أو المرأة مسلمة، ولكن يرائي بعمله أو ببعض عمله، فهذا شرك خفي وهو منافٍ لكمال التوحيد، وهو المقصود في هذا الفصل.

وقد فصل أهل العلم في بيان الرياء وأنواعه وبيان خطره في ضوء نصوص الوحيين: الكتاب والسنة، ويتلخص من أقوالهم ما يلي:

أولاً: «إذا خالط الرياء العمل في أصل النية والقصد، فإنه يفسده ويحبطه، كمن يصلي الراتبة؛ لأجل أن يرى أنه يصليها، وليست عنده رغبة في أن يصليها، لكن لما رأى أنه يُرى صلاها؛ ولأجل أن يمدح؛ لما يرى من نظر الناس إليه، فصلاته هذه حابطة ليس له فيها ثواب.

ثانياً: إذا عرض الرياء له في أثناء العبادة، وفي الأصل هذه العبادة خالصة، ففيها تفصيل:

١. أن يكون خاطراً ويدافعه، فهذا لا يضره.

٢. أن يطرأ عليه، ولكنه يسترسل فيه، فإنه يفسد ما دخله الرياء، واختلف أهل العلم في العمل المتصل، هل يفسد جميع العمل أم يفسد ما دخله الرياء فقط؟ ورجح أحمد وغيره أنه لا يفسد بالكلية وإنما يفسد ما دخله الرياء.

٣. أما ما لا ارتباط فيه مثل القراءة والذكر، فإنه ينقطع بنية الرياء الطارئة عليه، ويحتاج إلى تجديد نية.

ثالثاً: إذا كان العمل لله خالصاً، ثم ألقى الله له الشاء الحسن في قلوب

المؤمنين، ففرح بفضل الله ورحمته، واستبشر بذلك؛ لم يضره»<sup>(١)</sup>.

والرياء خطير على توحيد المسلم وعقيدته؛ لذلك كان من أكثر الذنوب التي خافها النبي ﷺ على أمته، لصعوبة التخلص منه وشدته خاصة على الصالحين، قال ﷺ: «أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر». فهو أخوف الذنوب التي خافها النبي ﷺ على أهل التوحيد؛ لأنهم ما داموا أهل توحيد، فإنهم ليسوا من أهل الشرك الأكبر، فيكون أشد ما يُخاف عليهم هو الشرك الأصغر. والشرك الأصغر تارة يكون في النيات، وتارة يكون في الأقوال، وتارة يكون في الأعمال، أي: أنه يكون في القلب، وفي المقال، وفي الفعال.

ففي الأقوال: مثل قراءة القرآن الكريم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرها من الأقوال التي ظاهرها أن صاحبها يقصد بها وجه الله ولكن دخلها الرياء.

وفي الأعمال: مثل العبادات البدنية والمالية، مثل الصلاة والجهاد، والصدقة والزكاة، والحج وغيرها من الأعمال.

وهو وسيلة وذريعة إلى الشرك الأكبر، فيجب سد ذرائعه وقطع سبله وطرائقه.

قال الشيخ صالح آل الشيخ<sup>(٢)</sup>: «المراءاة نوع من الشرك الأصغر، وضرب من الشرك الخفي، لأننا نقول: الرياء شرك أصغر باعتبار أنه ليس بأكبر، ولا مخرج

(١) «تيسير العزيز الحميد» (ص ٣٩٩-٤٠٠).

(٢) «التمهيد لشرح كتاب التوحيد» (ص ٣٩٩).

من الملة، وتارة نقول: الرياء شرك خفي؛ لأنه ليس بظاهر وإنما هو باطن خفي في قلب العبد؛ ولهذا تجد أن كثيرين من أهل العلم يعبرون عن الشرك الأصغر بيسير الرياء، وتارة يعبرون عن الشرك الخفي بالرياء؛ ذلك لأن الشرك يختلف من حيث الإطلاق من عالم إلى آخر، فتارة يقسمون الشرك إلى أكبر وأصغر، ومنهم من يقسمه إلى أكبر وأصغر وخفي، وكل له اصطلاحه، وكل الأقوال صواب». وبيد ذرائع الرياء، وقطع سبله بإخلاص العمل لله عز وجل فهو المستحق للعبادة دون سواه يصون المسلم عقيدته، ويحفظ توحيده لربه، وتكون عبادته خالصة، ويعبد الله على بصيرة وهدى مستقيم.



**الفصل التاسع عشر**  
أحاديث النهي عن إمرأة الدنيا  
بالعمل الصالح

١١٠ [١]. عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»<sup>(١)</sup>، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ». رواه البخاري<sup>(٢)</sup>، ومسلم<sup>(٣)</sup>، وأبو داود<sup>(٤)</sup>، والترمذي<sup>(٥)</sup>، والنسائي<sup>(٦)</sup>، وابن ماجه<sup>(٧)</sup>.

ولفظ البخاري: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَلِامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ». وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

(١) النيات جمع نية، وهي: عمل القلب. قَالَ النَّوَوِيُّ: النِّيَّةُ الْقَصْدُ، وَهِيَ عَزِيمَةُ الْقَلْبِ. «لسان العرب» (ج ١٥ / ص ٤٠٦).

(٢) كتاب: بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (ج ١ / ص ٣، رقمه: ١)، كتاب: العتق، باب: الخطأ والتسيان والطلاق ونحوه ولا عتاقة إلا لوجه الله (ج ٢ / ص ٨٩٤، رقمه: ٢٣٩٢)، كتاب: الإيمان، باب: ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة، ولكل امرئ ما نوى (ج ١ / ص ٣٠، رقمه: ٥٤).

(٣) كتاب: الإمارة، باب: قوله ﷺ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ (ج ٣ / ص ١٢٠٤١٤، رقمه: ١٩٠٧).

(٤) كتاب: الطلاق، باب: فيما عني به الطلاق والنيات (ج ٢ / ص ٤٥٢، رقمه: ٢٢٠١).

(٥) كتاب: فضائل الجهاد، باب: ما جاء فيمن يقاتل رياءاً وللدنيا (ج ٢ / ص ٥٣٦، رقمه: ١٦٤٦).

(٦) كتاب: الطهارة، باب: النية في الوضوء (ج ١ - ٢ / ص ٦٢، رقمه: ٧٥).

(٧) (ج ١٢ / ص ٢٧٤، رقمه: ٤٢١٧).

١١١ [٢]. عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي حُلَّةٍ تُعْجِبُهُ نَفْسُهُ مَرَّ جُلٌّ جُمَّتُهُ<sup>(١)</sup>، إِذْ خَسَفَ<sup>(٢)</sup> اللَّهُ بِهِ فَهُوَ يَتَجَلَجَلُ<sup>(٣)</sup> إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». رواه البخاري<sup>(٤)</sup>، ومسلم<sup>(٥)</sup>.

وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطَرًا». رواه البخاري<sup>(٦)</sup>.

١١٢ [٣]. عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مَخِيلَةً<sup>(٧)</sup> لَمْ يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رواه البخاري<sup>(٨)</sup> - واللفظ له -، ومسلم<sup>(٩)</sup>، والنسائي<sup>(١٠)</sup>.

وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَجُرُّ إِزَارَهُ مِنَ الْخُيَلَاءِ<sup>(١١)</sup> خُسِفَ بِهِ فَهُوَ يَتَجَلَجَلُ فِي الْأَرْضِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

(١) الْجُمَّةُ من جعد الرأس: ما سَقَطَ عَلَى الْمَنَكِينِ. «النهاية» (ص ١٦٦).

(٢) الْخُسْفُ: التَّقْصَانُ وَالْهَوَانُ. «النهاية» (ص ٢٦٤).

(٣) يَتَجَلَجَلُ، أَي: يَتَوَصَّفِي الْأَرْضَ حِينَ يُخْسَفُ بِهِ. وَالْجَلَجَلَةُ: حَرَكَةٌ مَعَ صَوْتٍ. «النهاية» (ص ١٥٩).

(٤) كتاب: اللباس، باب: من جر ثوبه من الخيلاء (ج ٥/ ص ٢١٨٢، رقمه: ٥٤٥٢).

(٥) كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم التبخر في المشي مع إعجابه بثيابه (ج ٣/ ص ١٣١٦، رقمه: ٢٠٨٨).

(٦) كتاب: اللباس، باب: من جر ثوبه من الخيلاء (ج ٥/ ص ٢١٨٢، رقمه: ٥٤٥١).

(٧) مَخِيلَةٌ: أَي كِبْرٌ. «النهاية» (ص ٢٩٢).

(٨) كتاب: اللباس، باب: من جر ثوبه من الخيلاء (ج ٥/ ص ٢١٨٣، رقمه: ٥٤٥٥).

(٩) كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم التبخر في المشي مع إعجابه بثيابه (ج ٣/ ص ١٣١٦، رقمه: ٢٠٨٥).

(١٠) كتاب: الزينة، باب: التغليظ في جر الإزار (ج ٧-٨/ ص ٥٩٤، رقمه: ٥٣٤٣).

(١١) الْخُيَلَاءُ وَالْخِيَلَاءُ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ - الْكِبَرُ وَالْعُجْبُ. يُقَالُ: اخْتَالَ فَهُوَ مُخْتَالٌ. وَفِيهِ خِيَلَاءٌ وَمَخِيلَةٌ: أَي كِبَرٌ. «النهاية» (ص ٢٩٢).

رواه البخاري<sup>(١)</sup>، والنسائي<sup>(٢)</sup>.

وعنه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرْ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَحَدَ شِقْيِي إِزَارِي يَسْتَرَحِي، إِلَّا أَنْ أَتَعَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَسْتَ مِنْ مِمَّنْ يَصْنَعُهُ خِيَلَاءَ». رواه البخاري<sup>(٣)</sup>، وأبو داود<sup>(٤)</sup>.

وعنه رضي الله عنه قال في الذي يجبر ثوبه من الخيلاء: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رواه مسلم<sup>(٥)</sup>.  
وعنه رضي الله عنه أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَجُرُّ إِزَارَهُ، فَقَالَ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَانْتَسَبَ لَهُ، فَإِذَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ، فَعَرَفَهُ ابْنُ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِأُذُنَيَّ هَاتَيْنِ، يَقُولُ: «مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ لَا يُرِيدُ بِذَلِكَ إِلَّا الْمَخِيلَةَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رواه مسلم<sup>(٦)</sup>.

١١٣ [٤]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «تَعَسَّ<sup>(٧)</sup> عَبْدُ الدِّينَارِ وَعَبْدُ الدَّرْهِمِ وَعَبْدُ الْخَمِيصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِي، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ، تَعَسَّ

(١) كتاب: اللباس، باب: من جر ثوبه من الخيلاء (ج ٥/ ص ٢١٨٢، رقمه: ٥٤٥٣).

(٢) كتاب: الزينة، باب: التغليب في جر الإزار (ج ٧-٨/ ص ٥٩٤، رقمه: ٥٣٤١).

(٣) كتاب: اللباس، باب: من جر إزاره من غير خيلاء (ج ٥/ ص ٢١٨١، رقمه: ٥٤٤٧).

(٤) (ج ١١/ ص ١٢٢، رقمه: ٣٥٦٣).

(٥) كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم التبخر في المشي مع إعجابه بشيابه (ج ٣/ ص ١٣١٣، رقمه: ٢٠٨٥).

(٦) كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم التبخر في المشي مع إعجابه بشيابه (ج ٣/ ص ١٣١٦، رقمه: ٢٠٨٥).

(٧) تعس تعسًا، فهو تاعس: إذا انحط وعثر، وقال ابن الأثير: تَعَسَ يَتَعَسُّ، إِذَا عَثَرَ وَانْكَبَّ لَوَجْهِهِ. والمقصود به هنا الدعاء عليه. «الفاثق» (ج ١/ ص ١٣٤)، و«النهاية» (ص ١٠٨).

وَأَتَكَسَّ<sup>(١)</sup> وَإِذَا شَيْكَ<sup>(٢)</sup> فَلَا اَنْتَقَشَ<sup>(٣)</sup>، طُوِي<sup>(٤)</sup> لِعَبْدٍ آخَذَ بَعْنَانَ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ  
 اللَّهِ أَشْعَثَ رَأْسُهُ<sup>(٥)</sup>، مُغْبِرَةً قَدَمَاهُ، إِنْ كَانَ فِي الْحِرَاسَةِ كَانَ فِي الْحِرَاسَةِ، وَإِنْ كَانَ  
 فِي السَّاقَةِ<sup>(٦)</sup> كَانَ فِي السَّاقَةِ، إِنْ اسْتَأْذَنَ لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ، وَإِنْ شَفَعَ لَمْ يُشَفَّعْ». رواه  
 البخاري<sup>(٧)</sup> وابن ماجه<sup>(٨)</sup>.

واقصر ابن ماجه على الجزء الأول من الحديث.

وعنه رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالدَّرْهَمِ  
 وَالْقَطِيفَةِ<sup>(٩)</sup> وَالْخَمِصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ». رواه البخاري<sup>(١٠)</sup>،  
 وابن ماجه<sup>(١١)</sup>.

(١) وَأَتَكَسَّ، أي: انقلب على رأسه. وهو دُعَاءٌ عليه بالخَيْبَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ اِتَّكَسَّ فِي أَمْرِهِ، فَقَدْ خَابَ وَخَسِرَ.  
 «النهاية» (ص ٩٤١).

(٢) شَيْكَ مِنْ قَوْلِهِمْ: شَاكَهُ الشُّوكُ، إِذَا دَخَلَ رَجُلُهُ. «الفائق» (ج ٢/ ص ١٣٤٤٨).

(٣) اَنْتَقَشَ، أي: إِذَا شَاكَتْهُ شَوْكَةٌ، فَلَا يَقْدِرُ عَلَى اَنْتِقَاشِهَا وَهُوَ إِخْرَاجُهَا بِالْمِنْقَاشِ. «النهاية» (ص ٩٣٧).

(٤) طُوِي: اسْمُ الْجَنَّةِ. وَقِيلَ هِيَ شَجَرَةٌ فِيهَا. «النهاية» (ص ٥٦٩).

(٥) أَشْعَثَ رَأْسُهُ: أَيُّ مَتَشَرَّ شَعْرَ رَأْسِهِ. «النهاية» (ص ٤٨١).

(٦) السَّاقَةُ: جَمْعُ سَاقٍ، وَهُمْ الَّذِينَ يَسُوقُونَ جَيْشَ الْغَزَاةِ وَيَكُونُونَ مِنْ وَرَائِهِ يَحْفَظُونَهُ.  
 «النهاية» (ص ٤٥٤).

(٧) كِتَابُ: الْجِهَادِ، بَابُ: الْحِرَاسَةِ فِي الْغَزْوِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ (ج ٣/ ص ١٠٥٧، رَقْمُهُ: ٢٧٣٠).

(٨) كِتَابُ: الزَّهْدِ، بَابُ: فِي الْمَكْثَرِينَ (ج ٣/ ص ٤٨٠، رَقْمُهُ: ٤١٣٦).

(٩) الْقَطِيفَةُ، هِيَ: كِسَاءٌ لَهُ خَمَلٌ. «النهاية» (ص ٧٦١).

(١٠) كِتَابُ: الْجِهَادِ، بَابُ: الْحِرَاسَةِ فِي الْغَزْوِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ (ج ٣/ ص ١٠٥٧، رَقْمُهُ: ٢٧٣٠).

(١١) كِتَابُ: الزَّهْدِ، بَابُ: فِي الْمَكْثَرِينَ (ج ٣/ ص ٤٨٠، رَقْمُهُ: ٤١٣٥).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

أحاديث هذا الفصل تحذر من صَرَفَ شيئاً من العمل من أجل مكسب دنيوي أو على غنيمة من أموال وغيرها، وهو يختلف عن فصل الرياء، لذلك بوب الشيخ محمد بن عبد الوهاب في «كتاب التوحيد»: باب ما جاء من الشرك إرادة الإنسان بعمله الدنيا عقب باب ما جاء في الرياء، وفرق بينهما الشيخ سليمان بن عبد الله في شرحه لكتاب «التوحيد» الموسوم بـ: «تيسير العزيز الحميد»، فقال: «قد ظن بعض الناس أن هذا الباب داخل في الرياء، وأن هذا مجرد تكرير فأخطأ، بل المراد بهذا أن يعمل الإنسان عملاً صالحاً يريد به الدنيا، كالذي يجاهد للقטיפفة والخميلة ونحو ذلك، ولهذا سماه النبي ﷺ عبداً لذلك بخلاف المرائي، فإنه إنما يعمل ليراه الناس ويعظموه، والذي يعمل لأجل الدراهم والقטיפفة ونحو ذلك أعقل من المرائي، لأن ذلك عمل لدنيا يصيبها. والمرائي عمل لأجل المدح، والجلالة في أعين الناس، وكلاهما خاسر»<sup>(١)</sup>.

وهما وإن اختلفا فقد اجتماعاً في كون صاحبها عمله كاسداً باطلاً، ويشمل هذا قليل العمل وكثيره، فأیما عمل كان من أجل الدنيا، فإنه يفسد إن لم يخلص فيه فاعله الله عز وجل.

وفي حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما يدل على أن العمل سواء أفرده أو جمع، فهو لا يصلح إلا بنية خالصة صافية لرب العزة والجلال، فقد ورد بعدة ألفاظ أفرده في بعضها النية والعمل، وجمع في بعضها النية والعمل، وأفرده في

(١) «تيسير العزيز الحميد» (ص ٤٠٣).

بعضها النية وجمع العمل، فعند الجمع المقصود أن كل عمل بنية، وعند إفراد النية أنها مفردة بإفراد موضعها وهو القلب والمقصود بالإفراد وهو الله، بخلاف الأعمال؛ فإنها متعددة، وفي بعض الروايات إنما الأعمال، وهذا يفيد الحصر، قال الحافظ<sup>(١)</sup>: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ مِنْ مُقَابَلَةِ الْجَمْعِ بِالْجَمْعِ، أَيْ كُلِّ عَمَلٍ بِنِيَّتِهِ.

وَوَقَعَ فِي مُعْظَمِ الرُّوَايَاتِ بِإِفْرَادِ النِّيَّةِ، وَوَجْهُهُ أَنَّ مَحَلَّ النِّيَّةِ الْقَلْبُ وَهُوَ مُتَّحِدٌ فَتَنَاسَبَ إِفْرَادُهَا. بِخِلَافِ الْأَعْمَالِ؛ فَإِنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالظُّوَاهِرِ وَهِيَ مُتَعَدِّدَةٌ، فَتَنَاسَبَ جَمْعُهَا؛ وَلِأَنَّ النِّيَّةَ تَرْجِعُ إِلَى الْإِخْلَاصِ وَهُوَ وَاحِدٌ لِلوَاحِدِ الَّذِي لَا شَرِيكَ لَهُ. قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: قَوْلُهُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» هَذَا التَّرْكِيبُ يُفِيدُ الْحَضَرَ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، وَاخْتَلَفَ فِي وَجْهِ إِفَادَتِهِ، فَقِيلَ: لِأَنَّ الْأَعْمَالَ جَمْعٌ مُحَلَّى بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ مُفِيدٌ لِلِاسْتِغْرَاقِ، وَهُوَ مُسْتَلْزَمٌ لِلْقَصْرِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ كُلَّ عَمَلٍ بِنِيَّةٍ، فَلَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَقِيلَ: لِأَنَّ إِنَّمَا لِلْحَضَرَ.

وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ هَلْ هِيَ رُكْنٌ أَوْ شَرْطٌ؟ وَالْمُرْجِعُ أَنَّ إِيجَادَهَا ذِكْرًا فِي أَوَّلِ الْعَمَلِ رُكْنٌ، وَاسْتِصْحَابُهَا حُكْمًا بِمَعْنَى أَنْ لَا يَأْتِيَ بِمُنَافٍ شَرْعًا شَرْطٌ.

والأحاديث السابقة فيها الإشارة إلى أن الأعمال منفية، وإن وجد جنس العمل، وإثباتها بالنية، وأن المقبول منها ما كانت نيته خالصة لله عز وجل، لا يشاركه فيها أحد من خلقه، وتنوعت الأعمال التي تخل بشرط الإخلاص والقبول، من هجرة إلى تكبر وتعالٍ بقصد إظهار المنزلة العالية في الدنيا؛ كما في حديث أبي هريرة، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وأن من كان يلبس ما أحله الله له

(١) «الفتح» (ج ١/ ص ١٨).

من أجل إظهار منزلته في الدنيا وتقرباً إلى أهل الدنيا، والعجاء، يكون جزاؤه من جنس عمله، بأن يخسف الله به الأرض التي قام عليها ليتعالى على خلق الله.. إلى حب للدنيا ورغبة فيها، وأن مبنائها على صفات ذميمة من متابعة للدنيا وما فيها وخاصة النساء لشدة الافتتان بهن، إلى حب الاستعلاء وتكبر، إلى عبودية للماديات وخضوعاً لها، إلى رغبة في غنيمة في جهاد، وهذا دليل ضعف في الهمة، واتباع للدنيا وما فيها، ثم رُتِبَ العقاب بما يناسب حال المرتكب لذلك، فمن هاجر لا يريد بذلك وجه الله، كانت هجرته مقصورة على ما هاجر إليه، ومن تكبر عوقب بالخسف، وعدم نظر الله إليه إزاء له واحتقاراً لشأنه، ومن كان همه أمر من أمور الدنيا، كان عبداً لها على حقارتها، ومن جاهد لأجل غنيمة لم يُحصَل من جهاده شيئاً، ومن تزين بما أحل الله عز وجل له من الزينة لا يريد بذلك إلا الدنيا وإعجاب الناس بما يلبس ونظر إلى نفسه نظرة إعجاب ومشى مشية الخيلاء، عوقب بالازدراء والاحتقار من ربه، ويدل على أن من التزين ما هو عمل صالح، وأنه قد يقع من بعض الصالحين، ما جاء في حديث عبدالله بن عمرو، وأن أبا بكر رضي الله عنه خاف أن يكون ممن لا ينظر الله إليهم بسبب إزاره وأنه يسترخي أحياناً، وبيان النبي صلى الله عليه وسلم أن الوعيد في حق من يفعل ذلك تكبراً واستعلاءً على الخلق، حيث قال صلى الله عليه وسلم: «لست ممن يصنعه خيلاء» فلو وقع ممن لا يريد الخيلاء فلا يعاقب عليه، أما من فعله تكبراً وخيلاء وتقرباً إلى أصحاب الدنيا ومجاراة لهم، فإنه معصية عظيمة، وللجميع نصيب من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له بالانتكاس والخيبة، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبدالدينار والدرهم، وعبدالقطيفة،

وعبدالخميصه، وذكر فيه ما هو دعاء وخبر، وهو قوله: «تعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش». وهذه حال من أصابه شر ولم يخرج منه، ولم يفلح لكونه تعس وانتكس، فلا نال مطلوب، ولا خلاص من مكروب، وهذه حال من عبد المال.

وقد وصف النبي ﷺ ذلك بأنه إن أعطي رضي، وإن منع سخط، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ (٥٨) <sup>(١)</sup> فرضاهم لغير الله، وسخطهم لغير الله، وهكذا حال من كان متعلقاً برئاسة أو بصورة، أو نحو ذلك من أهواء نفسه إن حصل له رضي، وإن لم يحصل له سخط، فهذا عبد ما يهواه من ذلك، وهو رقيق له، إذ الرق والعبودية في الحقيقة هو رق القلب وعبوديته، فما استرق القلب واستعبده، فهو عبده.

وقد قسم الشيخ سليمان بن عبدالله في شرحه لكتاب التوحيد ما يسعى إليه الإنسان إلى نوعين:

«منها ما يحتاج إليه العبد، كما يحتاج إلى طعامه وشرابه ومنكحه ومسكنه ونحو ذلك، فهذا يطلبه من الله ويرغب إليه فيه، فيكون المال عنده، يستعمله في حاجته بمنزلة حماره الذي يركبه، وبساطه الذي يجلس عليه من غير أن يستعبده فيكون هلوياً.

ومنها ما لا يحتاج إليه العبد، فهذه ينبغي أن لا يعلق قلبه بها، فإذا تعلق قلبه

(١) سورة التوبة: [٥٨].

بها، صار مستعبداً لها وربما صار مستعبداً معتمداً على غير الله فيها، فلا يبقى معه حقيقة العبودية لله، ولا حقيقة التوكل عليه، بل فيه شعبة من العبادة لغير الله، وشعبة من التوكل على غير الله، وهذا من أحق الناس بقوله صلى الله عليه وسلم: «تعس عبد الدرهم، تعس عبد الدينار، وتعس عبد الخميصة، تعس عبد الخميعة». وهذا عبد لهذه الأمور، ولو طلبها من الله، فإن الله إذا أعطها إياه رضي، وإن منعه إياها سخط. وإنما عبد الله من يرضيه ما يرضي الله، ويسخطه ما يسخط الله، ويحب ما أحب الله ورسوله، ويبغض ما أبغض الله ورسوله، ويوالي أولياء الله، ويعادي أعداء الله، فهذا الذي استكمل الإيمان»<sup>(١)</sup>.

وهذا النوع الأخير ينقسم إلى نوعين أيضاً، نوع كان همه أمور الدنيا وتحصيلها، فإن هاجر كان من أجلها وأجل ما فيها من النساء والزينة، وإن لبس كان من أجل أن يشار إليه ويفتخر على الناس بملبسه، وإن جاهد كان رغبة في تحصيل مطلوبه الدنيوي، فكل حركاته محسوبة بمقابل من أمور الدنيا، فهذا أشرك مع الله غيره، وهو خارج عن كونه وسيلة أو ذريعة.

وأما النوع الآخر، فهو من يجاهد نفسه، ولكنه يجد نوعاً من الميل إلى الدنيا وحاجة إلى ما فيها زيادة على الضروري، ولكن في الأصل العمل يرجو به ما عند الله، فهذا محور هذه الدراسة، وهو الذي ينبغي أن يخلص عمله لربه ويزداد جهاداً للنفس، وكفاً عن رغبات الدنيا، يأخذ منها ما يكفيه فقط، ويدير ظهره لما يجره إلى سخط الله وعذابه ولا يتبع النفس الهوى، فلا يلبس إلا ما يرضي

(١) (ص ٤٠٦-٤٠٧).

ربه، ولا يأكل إلا ما أحل الله، ولا يجاهد إلا في مرضاة الله عز وجل، حفظاً لتوحيده  
مما يقدر فيه، وصوناً لدينه من العبث وإتباع النفس هواها، وطلباً لمرضاة الله  
وما عنده من الأجر للموحدين الصادقين. والله أعلم.



## الفصل العشرون

### أحاديث النهي عن نذر المعصية

١١٤ [١]. عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى شَيْخًا يَهَادِي بَيْنَ ابْنَيْهِ. قَالَ: «مَا بَالُ هَذَا؟». قَالُوا: نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ. قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ عَنْ تَغْذِيبِ هَذَا نَفْسَهُ لَغَنِيٌّ». وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ. رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>، وأبو داود<sup>(٣)</sup>، والترمذي<sup>(٤)</sup>، والنسائي<sup>(٥)</sup>.

١١٥ [٢]. عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَذَرْتُ أُخْتِي<sup>(٦)</sup> أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، وَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَفْتَيْتُهُ. فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَتَمْشِيَ وَلَتَرْكَبَ». رواه البخاري<sup>(٧)</sup>، ومسلم<sup>(٨)</sup>، وأبو داود<sup>(٩)</sup>، والنسائي<sup>(١٠)</sup>، وفي لفظ مسلم: نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً.

(١) كتاب: الإحصار وجزاء الصيد، باب: من نذر أن يمشي إلى الكعبة (ج ٢ / ص ٦٥٩، رقمه: ١٧٦٦).

(٢) كتاب: النذر، باب: من نذر أن يمشي إلى الكعبة (ج ٣ / ص ١٠٢٣، رقمه: ١٦٤٢).

(٣) كتاب: الإيمان والنذور، باب: من رأى عليه كفارة في معصية (ج ٣ / ص ٣٨٩، رقمه: ٣٣٠١).

(٤) (ج ٦ / ص ١٦، رقمه: ١٤٥٧).

(٥) كتاب: الإيمان، باب: ما الواجب على من أوجب على نفسه نذراً فعبز عنه (ج ٧ / ص ٣٧، رقمه: ٣٨٦١).

(٦) أم حبان: بنت عامر الجهني، أخت عقبة. «الإصابة» (ج ٣ / ص ٣٠٠ ت ١١٩٤٥).

(٧) كتاب: الإحصار وجزاء الصيد، باب: من نذر المشي إلى الكعبة (ج ٢ / ص ٦٦٠، رقمه: ١٧٦٧).

(٨) كتاب: النذر، باب: من نذر أن يمشي إلى الكعبة (ج ٣ / ص ١٠٢٣، رقمه: ١٦٤٤).

(٩) كتاب: الإيمان والنذور، باب: من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية (ج ٣ / ص ٣٨٨، رقمه: ٣٢٩٩).

(١٠) كتاب: الإيمان، باب: من نذر أن يمشي إلى بيت الله تعالى (ج ٧ / ص ٢٦، رقمه: ٣٨٢٣).

١١٦ [٣]. عن ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ أُخْتَ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ نَذَرَتْ أَنْ تَحْجَّ مَاشِيَةً، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ نَذْرِهَا، مُرَّهَا فَلْتَرْكَبْ». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٢)</sup>، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»<sup>(٣)</sup>.

قلت: هذا إسناد صحيح، وقد صححه الألباني<sup>(٤)</sup>.  
وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥)</sup>: «رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ نَحْوَهُ، وَخَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ».  
وروى أبو داود<sup>(٦)</sup> وَلَمْ يَذْكُرِ الْهَدْيَ، وَرَوَاهُ خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ بِمَعْنَى هِشَامٍ. وأخرج حديث خالد الحذاء الطبراني في «الكبير»<sup>(٧)</sup>، والحاكم في «المستدرک»<sup>(٨)</sup>.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.  
ولم يسمَّ الرجل الذي أتى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسأله، ويظهر من بقية الروايات أنه عقبة بن عامر الجهني، وأن القصة واحدة، وليس فيها ذكر للهدي.  
قلت: هذا الحديث صحيح بطرقه السابقة.

(١) كتاب: الإيمان والنذور، باب: ما جاء في النذر في المعصية (ج ٣/ ص ٣٨٨، رقمه: ٣٢٩٧).

(٢) (ج ١٥/ ص ١٤، رقمه: ٢٠٦٩٦).

(٣) (ج ٥/ ص ٣٩٩، رقمه: ٢١٥٣).

(٤) «السلسلة الصحيحة» (ج ٦/ ص ١٠٣٧، رقمه: ٢٩٣٠).

(٥) (ج ٣/ ص ٢٣٤).

(٦) كتاب: الإيمان والنذور، باب: ما جاء في نذر المعصية (ج ٣/ ص ٢٣٤، رقمه: ٣٢٩٨).

(٧) (ج ١١/ ص ٢٧٠، رقمه: ١١٩٤٩).

(٨) (ج ٥/ ص ٤٢٩، رقمه: ٧٨٩٩).

١١٧ [٤]. عن عقبه بن عامر رضي الله عنه أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم، فأخبره أن أخته نذرت أن تمشي إلى الكعبة حافية ناشرة شعرها، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «مرها فلتركب، ولتختمر، ولتهد هدياً». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، وأحمد<sup>(٢)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»<sup>(٥)</sup>.  
وبطرقه يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره.

قال الرافعي<sup>(٦)</sup>: «وَأَسْنَادُهُ صَحِيحٌ». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»<sup>(٧)</sup>: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح». وصححه الألباني<sup>(٨)</sup>.  
وقال البخاري في «التاريخ الكبير»<sup>(٩)</sup>: «وقال بعضهم: ولتهدى، ولا يصح فيه الهدى؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من نذر أن يعصي الله، فلا يعصي». قلت: ويظهر أن سبب تضعيف البخاري لرواية الهدى، هو رده نذر المعصية، بدليل تعقيبه بحديث النهي عنه، أو لمخالفة راويه لمن هو أوثق منه، وهذا قول القائلين برد هذه الرواية، وهو شذوذها.

- 
- (١) كتاب: الأيمان والنذور، باب: من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية (ج ٣ / ص ٣٨٨، رقمه: ٣٢٩٦).  
(٢) (ج ١ / ص ٥١٤، رقمه: ٢١٣٤)، و(ج ١ / ص ٥٤٤، رقمه: ٢٢٧٨) و(ج ١ / ص ٦٦٦، رقمه: ٢٨٣٥)، و(ج ٦ / ص ٢٣٧، رقمه: ١٧٨٠٨).  
(٣) (ج ١٥ / ص ١٤، رقمه: ٢٠٦٩٥).  
(٤) (ج ١ / ص ٥١٥، رقمه: ٢١٣٩).  
(٥) (ج ٥ / ص ٣٩٨، رقمه: ٢١٥١).  
(٦) «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» (ج ٤ / ص ١٧٨).  
(٧) (ج ٤ / ص ٢٤٢، رقمه: ٦٩٦٧).  
(٨) «صحيح سنن أبي داود» (ج ٧ / ص ٣٠٣، رقمه: ٣٣٠٣).  
(٩) (ج ٥ / ص ١٠٢ / ت ٦٧١٥).

١١٨ [٥]. عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ، فَلَا يَعْصِهِ». رواه البخاري<sup>(١)</sup>، وأبو داود<sup>(٢)</sup>، والترمذي<sup>(٣)</sup>، والنسائي<sup>(٤)</sup>، وابن ماجه<sup>(٥)</sup>.

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

١١٩ [٦]. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ، وَهُوَ يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِإِنْسَانٍ يَقُودُ إِنْسَانًا بِخِزَامَةٍ<sup>(٦)</sup> فِي أَنْفِهِ، فَقَطَعَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ ثُمَّ أَمَرَهُ أَنْ يَقُودَهُ بِيَدِهِ. رواه البخاري<sup>(٧)</sup>، وأبو داود<sup>(٨)</sup>، والنسائي<sup>(٩)</sup> وفي روايات الأخرى أن ذلك كان نذراً.

وعنه رضي الله عنه قال: بَيَّنَّا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ، فَسَأَلَ

(١) كتاب: الإيمان والنذور، باب: النذر في الطاعة (ج ٦ / ص ٢٤٦٣، رقمه: ٦٣١٨)، وفي كتاب: الإيمان والنذور، باب: النذر فيما لا يملك وفي معصية (ج ٦ / ص ٢٤٦٤، رقمه: ٦٣٢٢).

(٢) كتاب: الإيمان والنذور، باب: ماجاء في النذر في المعصية (ج ٣ / ص ٣٨٥، رقمه: ٣٢٨٩).

(٣) كتاب: النذور والإيمان، باب: من نذر أن يطيع الله فليطعه (ج ٢ / ص ٤٦٢، رقمه: ١٥٢٦)، وكتاب: النذور والإيمان، باب: من نذر أن يطيع الله فليطعه (ج ٢ / ص ٤٦٣، رقمه: ١٥٢٦).

(٤) كتاب: الإيمان، باب: النذر في الطاعة (ج ٧ / ص ٢٣، رقمه: ٣٨١٥).

(٥) كتاب: الكفارات، باب: النذر في المعصية (ج ٢ / ص ٥٦٢، رقمه: ٢١٢٦).

(٦) الخزامة: الحلقة من شعر تجعل في أحد جانبي منخري البعير. «النهاية في غريب الأثر» (ص ٢٦٣).

(٧) كتاب: الحج، باب: الكلام في الطواف (ج ٢ / ص ٥٨٦، رقمه: ١٥٤١)، وكتاب: الإيمان والنذور، باب: النذر فيما لا يملك وفي معصية (ج ٦ / ص ٢٤٦٥، رقمه: ٦٣٢٥).

(٨) كتاب: الإيمان والنذور، باب: من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية (ج ٣ / ص ٣٩٠، رقمه: ٣٣٠٢).

(٩) كتاب: الإيمان، باب: النذر فيما لا يراد به وجه الله (ج ٧ / ص ٢٤، رقمه: ٣٨٢٠)، وكتاب: الحج، باب: الكلام في الطواف (ج ٥ / ص ٢٤٣، رقمه: ٢٩٢٠)، وكتاب: الإيمان والنذور، باب: النذر فيما لا يراد به وجه الله (ج ٧ / ص ٢٤، رقمه: ٣٨١٩)، ورواه أحمد (ج ٧ / ص ٢٩٨، رقمه: ٣٢٦٥)، والطبراني في «الكبير» (ج ١١ / ص ٣٦، رقمه: ١٠٩٨٥).

عَنْهُ؟ فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ، نَذَرَ أَنْ يَقُومَ، وَلَا يَقْعُدَ وَلَا يَسْتَظِلَّ وَلَا يَتَكَلَّمَ وَيَصُومَ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مُرُّهُ فَلْيَتَكَلَّمْ وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَقْعُدْ وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ». رواه البخاري<sup>(١)</sup>، وأبو داود<sup>(٢)</sup>.

١٢٠ [٧]. عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أُسِرَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ<sup>(٣)</sup> وَأَصِيبَتْ الْعَضْبَاءُ<sup>(٤)</sup>، فَكَانَتْ الْمَرْأَةُ فِي الْوَنَاقِ، وَكَانَ الْقَوْمُ يُرِيحُونَ نَعْمَهُمْ بَيْنَ يَدَيْ بَيُوتِهِمْ فَأَنْفَلَتْ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنَ الْوَنَاقِ فَآتَتْ الْإِبِلَ، فَجَعَلَتْ إِذَا دَنَتْ مِنَ الْبَعِيرِ رَغًا<sup>(٥)</sup> فَتَرَكُوهُ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْعَضْبَاءِ، فَلَمْ تَرْغُ، قَالَ: وَنَاقَةٌ مُنَوَّقَةٌ<sup>(٦)</sup> فَقَعَدَتْ فِي عَجْزِهَا، ثُمَّ زَجَرَتْهَا فَاَنْطَلَقَتْ، وَنَذَرُوا بِهَا فَطَلَبُوهَا، فَأَعْجَزَتْهُمْ، قَالَ: وَنَذَرْتُ لِلَّهِ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرِنَّهَا، فَلَمَّا قَدِمَتِ الْمَدِينَةَ رَأَاهَا النَّاسُ، فَقَالُوا: الْعَضْبَاءُ نَاقَةٌ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: إِنَّهَا نَذَرْتُ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرِنَّهَا، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ بِسْمَا جَزَتْهَا، نَذَرْتُ لِلَّهِ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرِنَّهَا! لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ

(١) كتاب: الأيمان والنذور، باب: النذر فيما لا يملك وفي المعصية (ج ٦ / ص ٢٤٦٥، رقمه: ٦٣٢٦).

(٢) كتاب: الأيمان والنذور، باب: من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية (ج ٣ / ص ٣٨٩، رقمه: ٣٣٠٠).

(٣) قال النووي: هِيَ امْرَأَةٌ أَبِي دَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. «شرح النووي على مسلم» (ج ١١ / ص ١٠٩).

(٤) اسْمُ نَاقَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَضْبَاءُ، وَهُوَ عَلِمَ لَهَا مَقُولٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: نَاقَةٌ عَضْبَاءُ: أَيُ مَشْقُوقَةُ الْأُذُنِ وَلَمْ تَكُنْ مَشْقُوقَةَ الْأُذُنِ. وقال الزمخشري: هِيَ الْقَصِيرَةُ الْيَدِ. «النهاية في غريب الأثر» (ص ٦٢١)، و«غريب

الحديث» للزمخشري (ج ٢ / ص ١٣٦).

(٥) الرُّغَاءُ: صَوْتُ الْإِبِلِ. «النهاية في غريب الأثر» (ص ٣٦٦).

(٦) النَاقَةُ الْمُنَوَّقَةُ: هِيَ النَاقَةُ الْمَذَلَّةُ، وَالْمُنَوَّقُ: الْمَذَلُّ وَهُوَ مَنْ لَفَظَ النَاقَةَ كَأَنَّهُ أَذْهَبَ شِدَّةَ ذُكُورَتِهِ وَجَعَلَهُ كَالنَاقَةِ الْمُرُوضَةِ الْمُنْفَادَةِ. «النهاية» (ص ٩٤٧).

العبدُ». وفي رواية: «لَا تَذَرُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ». رواه مسلم<sup>(١)</sup>، وأبو داود<sup>(٢)</sup>.

١٢١ [٨]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْخًا يَمْشِي بَيْنَ ابْنَيْهِ فَقَالَ: «مَا شَأْنُ هَذَا؟». فَقَالَ ابْنَاهُ: نَذَرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «ارْكَبْ أَهْلَهَا الشَّيْخُ، فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكَ وَعَنْ نَذْرِكَ». رواه مسلم<sup>(٣)</sup>، وأبو داود<sup>(٤)</sup>، وابن ماجه<sup>(٥)</sup>.

١٢٢ [٩]. عَنْ عُمَرَ بْنِ حَصِينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَذَرُ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا تَذَرُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». رواه ابن ماجه<sup>(٦)</sup>، والنسائي<sup>(٧)</sup>. قلت: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح، وصححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه»<sup>(٨)</sup>.

١٢٣ [١٠]. عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا بَبْوَائَةَ<sup>(٩)</sup>، فَاتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ إِبِلًا بَبْوَائَةَ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَلْ كَانَ فِيهَا

(١) كتاب: النذر، باب: لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك العبد (ج ٣/ ص ١٠٢٢، رقمه: ١٦٤١).

(٢) كتاب: الأيمان والنذور، باب: في النذر فيما لا يملك (ج ٦/ ص ٣٩٥، رقمه: ٣٣١٦).

(٣) كتاب: النذر، باب: من نذر أن يمشي إلى الكعبة (ج ٣/ ص ١٠٢٣، رقمه: ١٦٤٣).

(٤) كتاب: الأيمان والنذور، باب: من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية (ج ٢/ ص ٣٩٠، رقمه: ٣٣٠١).

(٥) كتاب: الكفارات، باب: من نذر أن يحج ماشياً (ج ٢/ ص ٢٥٨، رقمه: ٢١٣٥).

(٦) كتاب: الكفارات، باب: النذر في المعصية (ج ٢/ ص ٢٥٥، رقمه: ٢١٢٤).

(٧) كتاب: الأيمان، باب: كفارة النذر (ج ٧/ ص ٣٧، رقمه: ٣٨٦٠).

(٨) (ج ١/ ص ٣٦٣، رقمه: ١٧٢٧).

(٩) بَبْوَائَةَ، بِضَمِّ الْبَاءِ وَقِيلَ بِفَتْحِهَا: هَضْبَةٌ مِنْ وَرْضَاءٍ يَنْتَعِجُ. «النهاية» (ص ٩٤).

وَتَنُّ<sup>(١)</sup> مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟». قَالُوا: لَا. قَالَ: «هَلْ كَانَ فِيهَا عِيْدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟». قَالُوا: لَا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ، فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٣)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٤)</sup>.

قلت: وهذا إسناد صحيح. وصححه شيخ الإسلام في «اقتضاء الصراط»<sup>(٥)</sup>. وقال الألباني في «السلسلة الصحيحة»: «وإسناده صحيح رجاله رجال الشيخين»<sup>(٦)</sup>.

(١) الأوثان: جمع وَثَنَ وهو الصنم، وقيل: الوثَن كل ما له جُفَّة مَعْمُولَةٌ مِنْ جَوَاهِرِ الْأَرْضِ، أَوْ مِنَ الْخَشَبِ وَالْحِجَارَةِ، كَصُورَةِ الْإِدْمِيِّ تُعْمَلُ وَتُنْصَبُ فَتُعْبَدُ، وَقَدْ يُطْلَقُ الْوَتَنُ عَلَى غَيْرِ الصُّورَةِ، وَالصَّنَمُ: الصُّورَةُ بِلا جُفَّة.

(٢) كتاب: الإيمان والنذور، باب: ما يؤمر به الوفاء بالنذر (ج ٣/ ص ٣٩٣، رقمه: ٣٣١٣).

(٣) (ج ٢/ ص ٧٥، رقمه: ١٣٤١).

(٤) (ج ١٥/ ص ٢٢، رقمه: ٢٠٧١٩).

(٥) (ص ٢٩٤).

(٦) (ج ٦/ ص ٨٧٤، رقمه: ٢٨٧٢).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

النَّذْرُ في اللغة: «التَّحَبُّ؛ وهو ما يَنْذِرُهُ الإنسان، فيجعله على نفسه نَجَبًا واجبًا وجمعه نُدُور. تقول: نَذَرْتُ أَنْذِرُ وَأَنْذَرُ نَذْرًا إِذَا أَوْجِبْتَ عَلَى نَفْسِكَ شيئًا من عبادة أو صدقة أو غير ذلك»<sup>(١)</sup> وهو بمعنى الإلزام والعهد. وفي الاصطلاح هو: «إلزام المكلف نفسه لله شيئًا»<sup>(٢)</sup>.

وهو: ما ألزم الإنسان به نفسه وعقد العزم عليه، سواء أمضاه ووفَّى به، أو لم يوفِّ به، وهو على أقسام، من أهل العلم من عده سبعة أقسام<sup>(٣)</sup>، ومنهم من عده ستة أقسام<sup>(٤)</sup>، والمقصود في هذه الدراسة هو قسم واحد، وهو نذر المعصية، وذلك لتأثيره على توحيد المسلم وصفاء عقيدته، بإصراره على هذا النذر وفعل المعصية، والوفاء به كأن ينذر أن يتصرف في مال الآخرين بدون وجه حق، أو يتصرف في ماله بما لا يجوز أو ينذر تعذيب نفسه أو ينذر فعل طاعة في مكان عبادة المشركين، لأنه ليس من الشرك، وإنما يكون وسيلة وذريعة إلى ما يخل بالتوحيد، أو يكون معصية والإصرار عليها يفضي بصاحبه إلى الكفر، قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ<sup>(٥)</sup>: «الْمَعَاصِي بَرِيدُ الْكُفْرِ؛ فَيَنْهَى عَنْهَا خَشْيَةً أَنْ تُفْضِيَ إِلَى الْكُفْرِ الْمُحْبِطِ». «أَيُّ تَسْوِقٍ إِلَيْهِ». فَيَخَافُ عَلَى مَنْ أَدَامَهَا وَأَصَرَّ عَلَيْهَا سُوءَ الْخَاتِمَةِ»<sup>(٦)</sup>. لأنه قد يعتاده

مع طول الممارسة فيستحلها.

(١) «لسان العرب» (ج ٥ / ص ٢٣٥).

(٢) «القول المفيد على كتاب التوحيد» (ج ١ / ص ٢٣٥).

(٣) «المغني» (ج ١٣ / ص ٦٢٤).

(٤) «القول المفيد على كتاب التوحيد» (ج ١ / ص ٢٣٧).

(٥) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (ج ٧ / ص ٣٠٤).

(٦) «الفتح» (ج ١٢ / ص ٨٥).

والأحاديث السابقة تدل على تحريم نذر المعصية، وأنه لا يجوز الوفاء به سواء كانت هذه المعصية في ارتكاب ما حرم الله أو في ما لا يملك، ويندرج تحته النذر في تعذيب النفس، فإن الإنسان لا يملك تعذيب نفسه، ويعد هذا معصية الله تعالى، قال الحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup>: «فَإِذَا ثَبَتَ نَفْيُ النَّذْرِ فِي الْمَعْصِيَةِ الْحَقِّ بِهِ النَّذْرُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ الْمَعْصِيَةَ لِكَوْنِهِ تَصَرُّفًا فِي مِلْكِ الْغَيْرِ. وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: إِنْ الشَّخْصُ لَا يَمْلِكُ تَعْدِيبَ نَفْسِهِ، وَلَا اتِّزَامَ الْمَشَقَّةِ الَّتِي لَا تَلْزِمُهُ حَيْثُ لَا قُرْبَةَ فِيهَا».

فالذي ينذر فعل المعصية بقصد ونية مسبقة يكون بمثابة المصّر على فعل المعاصي؛ والذي ينذر فعل المعصية بغير قصد ونية مسبقة، فيلزمه عدم المضي في هذا النذر، وتركه لأن المضي فيه والوفاء به بمثابة الإصرار على المعصية، وهو من القوادح في التوحيد أو في كماله.

قال ابن قدامة المقدسي<sup>(٢)</sup>: «نَذْرُ الْمَعْصِيَةِ لَا يَحِلُّ الْوَفَاءُ بِهِ إِجْمَاعًا؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ»<sup>(٣)</sup> وَلِأَنَّ مَعْصِيَةَ اللَّهِ تَعَالَى لَا تَحِلُّ فِي حَالٍ، وَيَجِبُ عَلَى النَّاذِرِ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ.

رَوَى نَحْنُ هَذَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَسَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ. وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ.

(١) «الفتح» (ج ١٣/ ص ٤٤٧).

(٢) «المغني» (ج ١٣/ ص ٦٢٤).

(٣) سبق تخريجه في هذا الفصل.

وهل ينعقد أو لا ينعقد؟ فيه قولان: قول: إنه ينعقد وقول: إنه لا ينعقد<sup>(١)</sup>، فالذين قالوا: ينعقد، رجحوا القول بالكفارة، واستدلوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه»، ولم يقل: فلا نذر، وهذا دليل على انعقاده، واستدلوا على وجوب الكفارة، بالأحاديث التي فيها ذكر الكفارة.

والذين قالوا: لا ينعقد، اختلفوا في وجوب الكفارة، واستدلوا على كل قول بأحاديث، واختلفوا فيمن نذر معصية ففعلها هل تلزمه الكفارة<sup>(٢)</sup> قال الحافظ في «الفتح»<sup>(٣)</sup>: «وَاخْتَلَفَ فِيْمَنْ وَقَعَ مِنْهُ النَّذْرُ فِي ذَلِكَ هَلْ تَجِبُ فِيهِ كَفَّارَةٌ؟ فَقَالَ الْجُمْهُورُ: لَا، وَعَنْ أَحْمَدَ وَالثَّوْرِيِّ وَإِسْحَاقَ وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ نَعَمْ، وَنَقَلَ التِّرْمِذِيُّ اخْتِلَافَ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ كَالْقَوْلَيْنِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ النَّذْرِ فِي الْمَعْصِيَةِ، وَاخْتِلَافُهُمْ إِنَّمَا هُوَ فِي وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ».

ومال إلى ترجيح الكفارة سليمان بن عبد الله في كتابه «تيسير العزيز الحميد»<sup>(٤)</sup>، وقال في الرد على القائلين: لا كفارة وأنها لم تذكر في حديث عائشة وحديث ثابت ابن الضحاك: «وجوابه أن عدم ذكر الكفارة لا يدل على عدم وجوبها».

ورجحها ابن عثيمين رحمه الله في «القول المفيد على كتاب التوحيد»<sup>(٥)</sup>: «هل ينعقد نذر المعصية؟ الجواب: نعم، ينعقد، ولهذا قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «من

(١) «المغني» (ج ١٣ / ص ٦٢٤).

(٢) «المغني» (ج ١٣ / ص ٦٢٤).

(٣) (ج ١٣ / ص ٤٤٧).

(٤) (ص ١٤٦).

(٥) (ج ١ / ص ٢٣٩).

نذر أن يعصي الله، فلا يعصه»، ولو قال: من نذر أن يعصي الله فلا نذر له، لكان لا ينعقد، ففي قوله: «فلا يعصه» دليل على أنه ينعقد لكن لا يتفد. وإذا انعقد: هل تلزمه كفارة أو لا؟ اختلف في ذلك أهل العلم، وفيها روايتان عن الإمام أحمد: فقال بعض العلماء: إنه لا تلزمه الكفارة، واستدلوا بقول النبي ﷺ: «لا وفاء لنذر في معصية الله». ويقول ﷺ: «ومن نذر أن يعصي الله، فلا يعصه»، ولم يذكر النبي ﷺ كفارة، ولو كانت واجبة، لذكرها.

القول الثاني: تجب الكفارة، وهو المشهور من المذهب، لأن الرسول ﷺ ذكر في حديث آخر غير الحديثين أن كفارته كفارة يمين وكون الأمر لا يذكر في حديث لا يقتضي عدمه، فعدم الذكر ليس ذكراً للعدم، نعم، لو قال الرسول ﷺ لا كفارة، صار في الحديثين تعارض، وحيث نطلب الترجيح، لكن الرسول لم يَنْفِ الكفارة، بل سكت، والسكوت لا يُنافي المنطوق، فالسكوت وعدم الذكر يكون اعتماداً على ما تقدم، فإن كان الرسول قاله قبل أن ينهئ هذا الرجل، فاعتماداً عليه لم يقله، لأنه ليس بلام أن كل مسألة فيها قيد أو تخصيص يذكرها الرسول عند كل عموم، فلو كان يلزم هذا، لكانت تطول السنة، لكن الرسول ﷺ إذا ذكر حديثاً عاماً وله ما يخصه في مكان آخر حُمِلَ عليه، وإن لم يذكره حين تكلم بالعموم. وأيضاً من حيث القياس لو أن الإنسان أقسم ليفعلن محرماً، وقال: والله، لأفعلن هذا الشيء وهو محرم، فلا يفعله، ويكفر كفارة يمين، مع أنه أقسم على فعل محرم، والنذر شبيه بالقسم، وعلى هذا، فكفارته كفارة يمين، وهذا القول أصح.

وهذا من حفظ الله عز وجل لعباده، وصيانيته لعقيدتهم، فإنه سبحانه رعاى خلقه  
الخلق لإفراده بالعبادة، وتجنب ما يخل بالتوحيد من المعاصي والذنوب،  
وحمى النبي صلى الله عليه وسلم التوحيد مما قد يقدر في صفائه ونقاؤه، وسد  
الذرائع وقطع الوسائل المؤدية إلى فساد الدين، ومن ذلك نذر المعاصي  
لما فيه من الإصرار على معصية الله والوقوع في محارمه، لذلك سُدت لكم  
الذرائع وأوصدت أبواب تلكم الطرق، ولم يبق لمحتج حجة، ولا لمدع  
دعوى، ليبقى دينه خالصاً صافياً نقياً من شوائب الشرك ووسائله. والله  
حسبنا ونعم الوكيل.



## الفصل الحادي والعشرون

أحاديث النهي عن الخوض في القدر

١٢٤ [١]. عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ<sup>(١)</sup> قَالَ: كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ: فِي الْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ مُعَبَّدُ الْجُهَنِيِّ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمِيرِيُّ<sup>(٢)</sup> حَاجِّينَ أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ، فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدَرِ، فَوَفَّقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا الْمَسْجِدَ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي، أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قَبْلَنَا نَاسٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ لَا قَدَرَ وَأَنَّ الْأَمْرَ أُنْفُ، قَالَ: فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ وَأَنَّهُمْ بُرَاءٌ مِنِّي، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لَوْ أَنَّ لِحَدِيثِهِمْ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ، وَقَالَ: «يَا مُحَمَّدُ! أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ؟». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ

(١) يحيى بن يعمر البصري، أبو سليمان. ويقال: أبو سعيد. ويقال: أبو عدي القيسي الجدلبي قاضي مرو.

(٢) حميد بن عبد الرحمن الحميري البصري، ثقة فقيه.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ وَتُؤْتَى الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا». قَالَ: «صَدَقْتَ». قَالَ فَعَجَبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ: «فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ». قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». قَالَ: «صَدَقْتَ». قَالَ: «فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ». قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ». قَالَ: «فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟». قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ». قَالَ: «فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا؟». قَالَ: «أَنْ تَلِدَ الْأُمَةُ رَبَّتَهَا وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّيْءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُيُوتِ». قَالَ: ثُمَّ أَنْطَلَقَ فَلَبِثْتُ مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا عُمَرُ! أَتَدْرِي مَنْ السَّائِلُ؟». قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ». رواه مسلم<sup>(١)</sup>، وأبو داود<sup>(٢)</sup>، والترمذي<sup>(٣)</sup>، والنسائي<sup>(٤)</sup>، وابن ماجه<sup>(٥)</sup>. وليس في رواية النسائي وابن

(١) كتاب: الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان (ج ١/ ص ٤٦، رقمه: ٨)، وفي كتاب: الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان (ج ١، رقمه: ٩)، والنسائي في كتاب: الإيمان، باب: صفة الإيمان والإسلام (ج ٧/ ص ٤٧٥، رقمه: ٥٠٠٦): «عَنْ أَبِي مُرَيْزَةَ وَأَبِي ذَرٍّ».

(٢) كتاب: السنة، باب: في القدر (ج ٥/ ص ٤٨، رقمه: ٤٦٩٥).

(٣) كتاب: الإيمان، باب: ما جاء في وصف جبريل للنبي ﷺ والإيمان والإسلام (ج ٣/ ص ٤٣٩، رقمه: ٢٦١٠).

(٤) كتاب: الإيمان، باب: نعت الإسلام (ج ٨/ ص ٤٧٢، رقمه: ٥٠٠٥).

(٥) المقدمة، باب: في الإيمان (ج ١/ ص ٦٠، رقمه: ٦٣)، ورواه البخاري في كتاب: الإيمان، باب: سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان (ج ١/ ص ٢٧، رقمه: ٥٠)، ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان (ج ١، رقمه: ١٠)، والنسائي في كتاب: الإيمان، باب: صفة الإيمان والإسلام (ج ٧/ ص ٤٧٥، رقمه: ٥٠٠٦)، وابن ماجه في المقدمة، باب: في الإيمان (ج ١/ ص ٥٧، رقمه: ٦٤)، وفي رواية النسائي تقديم السؤال عن الإسلام، أما رواية البخاري وإحدى روايات مسلم ورواية ابن ماجه فقدم السؤال عن الإيمان، وذكر القدر في الروايات التي قدم فيها السؤال عن الإسلام، أما الروايات التي قدم فيها السؤال عن الإيمان فلم يذكر فيها القدر. لذلك لم أسوقها في صلب الموضوع.

ماجه ذكر قول القدرية وبراءة ابن عمر منهم.

١٢٥ [٢]. عَنْ أَبِي الصَّلْتِ، قَالَ: كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَسْأَلُهُ

عَنِ الْقَدَرِ فَكَتَبَ: «أَمَّا بَعْدُ، أَوْصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالِاِقْتِصَادِ فِي أَمْرِهِ، وَاتَّبَاعِ سُنَّةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَرْكِ مَا أَحَدَثَ الْمُحَدِّثُونَ بَعْدَ مَا جَرَتْ بِهِ سُنَّتُهُ وَكُفُّوا مُؤَنَّتَهُ، فَعَلَيْكَ بِلُزُومِ السُّنَّةِ؛ فَإِنَّهَا لَكَ بِإِذْنِ اللَّهِ عِصْمَةٌ، ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُ لَمْ يَتَنَدَّغِ النَّاسُ بِذَعَةٍ إِلَّا قَدْ مَضَى قَبْلَهَا مَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَيْهَا أَوْ عِبْرَةٌ فِيهَا، فَإِنَّ السُّنَّةَ إِنَّمَا سَنَّهَا مَنْ قَدْ عَلِمَ مَا فِي خِلَافِهَا مِنَ الْخَطَا وَالزَّلَالِ وَالْحُمَقِ وَالتَّعَمُّقِ، فَارْضَ لِنَفْسِكَ مَا رَضِيَ بِهِ الْقَوْمُ لَأَنْفُسِهِمْ، فَإِنَّهُمْ عَلَى عِلْمٍ وَقَفُّوا، وَبَيَّصِرٍ نَافِذٍ كَفُّوا، وَهُمْ عَلَى كَشْفِ الْأُمُورِ كَانُوا أَقْوَى، وَبِفَضْلِ مَا كَانُوا فِيهِ أَوْلَى، فَإِنْ كَانَ الْهُدَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ لَقَدْ سَبَقْتُمُوهُمْ إِلَيْهِ، وَلَنْ قُلْتُمْ: إِنَّمَا حَدَثَ بَعْدَهُمْ مَا أَخَذْتَهُ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ وَرَغِبَ بِنَفْسِهِ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ هُمُ السَّابِقُونَ، فَقَدْ تَكَلَّمُوا فِيهِ بِمَا يَكْفِي، وَوَصَفُوا مِنْهُ مَا يَشْفِي، فَمَا دُونَهُمْ مِنْ مَقْصَرٍ وَمَا فَوْقَهُمْ مِنْ مَخْسَرٍ، وَقَدْ قَصَرَ قَوْمٌ دُونَهُمْ فَجَفُّوا، وَطَمَحَ عَنْهُمْ أَقْوَامٌ فَعَلَّوْا، وَإِنَّهُمْ بَيْنَ ذَلِكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ.

كَتَبَتْ تَسْأَلُ عَنِ الْإِفْرَارِ بِالْقَدَرِ، فَعَلَى الْخَيْرِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَعْتَ، مَا أَعْلَمَ مَا أَحَدَثَ النَّاسُ مِنْ مُخَدَّعَةٍ وَلَا ابْتِدَاعُوا مِنْ بِذَعَةٍ هِيَ أَبِينُ أَثَرٍ وَلَا أَثَبْتُ أَمْرًا مِنَ الْإِفْرَارِ بِالْقَدَرِ، لَقَدْ كَانَ ذِكْرُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ الْجُهْلَاءِ يَتَكَلَّمُونَ بِهِ فِي كَلَامِهِمْ وَفِي شِعْرِهِمْ يُعْزُونَ بِهِ أَنْفُسَهُمْ عَلَى مَا فَاتَهُمْ، ثُمَّ لَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ بَعْدَ إِلَّا شِدَّةً، وَلَقَدْ ذَكَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ وَلَا حَدِيثَيْنِ،

وَقَدْ سَمِعَهُ مِنْهُ الْمُسْلِمُونَ، فَتَكَلَّمُوا بِهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ وَفَاتِهِ يَقِينًا وَتَسْلِيمًا لِرَبِّهِمْ، وَتَضَعِيفًا لِنَفْسِهِمْ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ لَمْ يُحِطْ بِهِ عِلْمُهُ وَلَمْ يُخَصِّهِ كِتَابُهُ وَلَمْ يَمُضِ فِيهِ قَدْرُهُ، وَإِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ لَفِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ، مِنْهُ افْتَبَسُوهُ، وَمِنْهُ تَعَلَّمُوهُ، وَلَئِنْ قُلْتُمْ لِمَ أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةً كَذَا؟ لِمَ قَالَ: كَذَا؟ لَقَدْ قَرَأُوا مِنْهُ مَا قَرَأْتُمْ وَعَلِمُوا مِنْ تَأْوِيلِهِ مَا جَهِلْتُمْ. وَقَالُوا: بَعْدَ ذَلِكَ كُلِّهِ بِكِتَابٍ وَقَدَرٍ، وَكُتِبَتِ الشَّقَاوَةُ وَمَا يُقَدَّرُ يَكُنْ، وَمَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَلَا نَمْلِكُ لِنَفْسِنَا ضَرًّا وَلَا نَفْعًا، ثُمَّ رَغِبُوا بَعْدَ ذَلِكَ وَرَهَبُوا». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، وابن بطة في «الإبانة الكبرى»<sup>(٢)</sup>.

وهذا الأثر حسن، ويرتقي بمجموع طرقه إلى الصحيح لغيره وهو مقطوع، وقال الألباني<sup>(٣)</sup>: «صحيح مقطوع».

١٢٦ [٣]. عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ لِابْنِ عُمَرَ صَدِيقٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ يُكَاتِبُهُ، فَكُتِبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّكَ تَكَلَّمْتَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقَدَرِ، فَإِيَّاكَ أَنْ تَكْتُبَ إِلَيَّ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ يُكَذِّبُونَ بِالْقَدَرِ». رواه أبو داود<sup>(٤)</sup>، والحاكم<sup>(٥)</sup>، والبيهقي في «دلائل النبوة»<sup>(٦)</sup>.

(١) كتاب: السنة، باب: لزوم السنة (ج ٥/ ص ١٦، رقمه: ٤٦١٢).

(٢) (ج ٣/ ص ٢٠٣، رقمه: ١٨٤٦).

(٣) «صحيح سنن أبي داود» (ج ٣/ ص ١٢١، رقمه: ٤٦١٢).

(٤) كتاب: السنة، باب: لزوم السنة (ج ٥/ ص ١٦، رقمه: ٤٦١٣).

(٥) (ج ١/ ص ٢٦٩، رقمه: ٢٩٢).

(٦) (ج ٦/ ص ٥٤٨).

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، فقد احتج بأبي صخر حميد بن زياد ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.  
قلت: بل هو إسناد حسن؛ وصححه الألباني في «صحيح الجامع»<sup>(١)</sup>.

---

(١) (ج ١/ ص ٦٨٤، رقمه: ٣٦٦٩).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

القدر سر من أسرار الله عز وجل التي لا يعلمها إلا هو سبحانه وتعالى، وهو في اللغة: «القضاء الموفق، يقال: قَدَرَ الإله كذا تقديرًا، إذا وافق الشيء الشيء»<sup>(١)</sup>.

وهو وضع الشيء على نحو ما بما يريده واضعه، يقال: قدر الشيء تقديرًا، وقدره قدرًا. ويقصد به:

أولاً: التقدير؛ أي: إرادة الله الشيء عز وجل.

ثانيًا: يراد به أيضًا المقدّر، أي: ما قدره الله عز وجل.

والقضاء والقدر متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر.

فالقضاء شرعًا: هو ما قضى به الله سبحانه وتعالى في خلقه من إيجاد أو إعدام أو تغيير. والقدر، هو ما قدره الله تعالى في الأزل، أن يكون في خلقه بناء على علمه السابق بذلك.

والفرق بين القضاء والقدر: أن القدر: هو تقدير الشيء قبل قضائه. والقضاء هو الفراغ من الشيء.

قال ابن الأثير<sup>(٢)</sup>: «فالقضاء والقدر أمران متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر؛ لأن أحدهما بمنزلة الأساس وهو القدر، والآخر بمنزلة البناء وهو القضاء، فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقضه».

والقضاء والقدر إذا اجتماعا في الذكر افترقا في المعنى، فأصبح لكل منهما

(١) «لسان العرب» (ج ٥/ ص ٧٤).

(٢) «النهاية» (ص ٧٥٩).

معنى يخصه، وإذا افترقا في الذكر دخل أحدهما في الآخر .

والإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان، وقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة على إثباته وتقريره<sup>(١)</sup>.

وسبقت الأحاديث في إثباته والتحذير من الخوض فيه، قال الشيخ / سليمان بن عبد الله في «تيسير العزيز الحميد»<sup>(٢)</sup>: «والقدر سر من أسرار الله تعالى، لم يطلع عليه ملكاً مقرباً ولا نبياً مرسلأً، لا يجوز الخوض فيه والبحث عنه بطريق العقل، بل يعتقد أن الله تعالى خلق الخلق، فجعلهم فريقين: أهل يمين خلقهم للنعيم فضلاً، وأهل شمال خلقهم للجهنم عدلاً. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْإِنسِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «مذهب أهل السنة في هذا الباب وغيره ما دل عليه الكتاب والسنة، وكان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، وهو أن الله خالق كل شيء وربّه ومليكه، وقد دخل في ذلك جميع الأعيان القائمة بأنفسها وصفاتها، القائمة بها من أفعال العباد وغير أفعال العباد وأنه سبحانه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في الوجود شيء إلا بمشيئته، وقدرته لا يمتنع عليه شيء شاء؛ بل هو قادر على كل شيء ولا يشاء شيئاً إلا وهو قادر عليه، وأنه سبحانه يعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف كان يكون، فقد دخل في ذلك أفعال العباد وغيرها، وقد قدر مقادير

(١) «أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة» (ج ١ / ص ٣٣١).

(٢) (ج ١ ص ٦٢٢).

(٣) سورة الأعراف: [١٧٩].

الخلائق قبل أن يخلقهم، قدر أرزاقهم وآجالهم وأعمالهم، وكتب ذلك، وكتب ما يصيرون إليه من سعادة وشقاوة، فهم يؤمنون بخلقه لكل شيء، وقدرته على كل شيء، ومشيتته لكل ما كان وعلمه بالأشياء قبل أن تكون، وتقديره لها وكتابته إياها قبل أن تكون».

وللقدر مراتب يجب على كل مسلم الإيمان بها والتسليم الكامل لها، قال ابن القيم: «مراتب القضاء والقدر أربع:

الأولى: علم الرب سبحانه بالأشياء قبل كونها.

الثانية: كتابة ذلك عنده في الأزل قبل خلق السموات والأرض.

الثالثة: مشيئته المتناولة لكل موجود، فلا خروج لكائن كما لا خروج له عن علمه.

الرابعة: خلقه لها وإيجاده وتكوينه، فالله خالق كل شيء وما سواه مخلوق».

وقال نحوه الشيخ صالح آل الشيخ في شرحه على «كتاب التوحيد» الموسوم بـ «التمهيد لشرح كتاب التوحيد»<sup>(١)</sup>.

والخوض في القدر فتنة قديمة ضل بسببها طائفتان:

الطائفة الأولى: الجبرية الجهمية، الذين أثبتوا قدر الله تعالى، وغلوا في إثباته حتى سلبوا العبد اختياره وقدرته، وقالوا: ليس للعبد اختيار ولا قدرة فيما يفعله أو يتركه.

(١) «التمهيد لشرح كتاب التوحيد» (ج ٢/ ص ٢٧٨).

الطائفة الثانية: القدرية المعتزلة، الذين أثبتوا للعبد اختياراً وقدرة في عمله وغلوا في ذلك حتى نفوا أن يكون الله تعالى في عمل العبد مشيئة أو خلق، ونفى غلاتهم علم الله قبل وقوعه.

وسلم الله أهل السنة والجماعة من الغلو والتفريط، وجمعوا بين إثبات القدر لله والقدرة للعبد، فأمنوا بقضاء الله وقدره، وأن للعبد اختياراً وقدرة؛ فكل ما كان في الكون من حركة أو سكون أو وجود أو عدم؛ فإنه كائن بعلم الله تعالى ومشيئته، وآمنوا بأن للعبد مشيئة وقدرة، ولكن مشيئته مربوطة بمشيئة الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَاءَ مِنْكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ (٢٨) ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢٩) (١).

والخوض في القدر مما يوقع في محاذير كثيرة:

منها ما ينافي التوحيد بالكلية.

ومنها ما ينافي كمال التوحيد، كمن يخوض فيه حتى يقع في حيرة من أمره خاصة ممن لم يتحصن بالعلم الشرعي، ثم يجاري أصحاب الأهواء والبدع في الرد عليهم ومحاورتهم ومجادلتهم في أمور القدر، مما ينتج عنه التشويش على المسلم والتشكيك في عقيدته ودينه أو بالتفكير فيه بما يكون في علم الغيب.

إن ذلك قد يؤدي بصاحبه إلى أمور تقدح في عقيدته وتوحيده لربه؛ فإنكار القدر منه ما هو كفر مخرج من التوحيد مخرج من الملة، ومنه ما هو دون ذلك، ويكون منافياً لكمال التوحيد.

(١) سورة التكويد: [٢٨-٢٩].

والأحاديث السابقة والآثار فيها النهي عن الخوض في القدر، وعدم الكلام فيه، أو التفكير لما يؤدي إليه ذلك من قدح في التوحيد أو في كماله، مما يجب معه سد الذرائع وقطع الوسائل صيانة، وحفظاً للتوحيد. والله أعلم.



## الفصل الثاني والعشرون

### أحاديث النهي عن التطير

١٢٧ [١] عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا عَدْوَى<sup>(١)</sup> وَلَا طِيرَةَ<sup>(٢)</sup>، وَيُعْجِبُنِي الْفَأَلُ». قَالُوا: وَمَا الْفَأَلُ؟ قَالَ: «كَلِمَةٌ طَيِّبَةٌ». رواه البخاري<sup>(٣)</sup>، ومسلم<sup>(٤)</sup>، وأبو داود<sup>(٥)</sup>، والترمذي<sup>(٦)</sup>، وابن ماجه<sup>(٨)</sup>. ولفظ البخاري وأبي داود: «لَا عَدْوَى، وَلَا طِيرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الْفَأَلُ الصَّالِحُ: الْكَلِمَةُ الْحَسَنَةُ».

ولفظ الترمذي: «لَا عَدْوَى، وَلَا طِيرَةَ، وَأَحِبُّ الْفَأَلَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا الْفَأَلُ؟ قَالَ: «الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ». وَقَالَ الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

(١) الْعَدْوَى: اسْمٌ مِنَ الْإِغْدَاءِ، يُقَالُ: أَغْدَاهُ الذَّاءُ يُغْدِيهِ إِغْدَاءً، وَهُوَ أَنْ يُصِيبَهُ مِثْلُ مَا بِصَاحِبِ الدَّاءِ. «النهاية في غريب الأثر» (ص ٥٩٧).

(٢) الطَّيْرَةُ بِكسر الطاء، وفتح الياء، وقد تُسَكَّن: هِيَ التَّشَاوُمُ بِالشَّيْءِ. وَهُوَ مُصْدَرُ تَطْيِيرٍ. يُقَالُ: تَطْيِيرَةُ طَيْرَةٍ، وَتَخْيِيرُ خَيْرَةٍ، وَلَمْ يَجِءْ مِنَ الْمَصَادِرِ هَكَذَا غَيْرَهَا. وَأَصْلُهُ فِيمَا يُقَالُ: التَّطْيِيرُ بِالسَّوَانِحِ وَالْبَوَارِحِ مِنَ الطَّيْرِ وَالطَّبَاءِ وَغَيْرِهِمَا. قَالَ الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: الْفَرْقُ بَيْنَ الطَّيْرَةِ وَالتَّطْيِيرِ أَنَّ التَّطْيِيرَ هُوَ الظَّنُّ السَّيِّئُ الَّذِي فِي الْقَلْبِ، وَالطَّيْرَةُ هُوَ الْفِعْلُ الْمُرْتَبِّ عَلَى الظَّنِّ السَّيِّئِ. «النهاية» (ص ٥٧٤).

(٣) كتاب: الطب، باب: لا عدوى (ج ٥/ص ٢١٧٨، رقمه: ٥٤٤٠)، و(ج ٥/ص ٢١٧١، رقمه: ٥٤٢٤).

(٤) كتاب: السلام، باب: الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم (ج ٤/ص ١٣٩٢، رقمه: ٢٢٢٣).

(٥) كتاب: الطب، باب: الطيرة (ج ٤/ص ١٨، رقمه: ٣٩١٦).

(٦) كتاب: السيرة، باب: ما جاء في الطيرة (ج ٤/ص ١٦١، رقمه: ١٦١٥).

(٧) ابن أبي عدي هو: محمد.

(٨) كتاب: الطب، باب: من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة (ج ٣/ص ٢٥٠، رقمه: ٣٥٣٦).

١٢٨ [٢]. عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا طِيْرَةَ، وَخَيْرُهَا الْقَالُ». قَالُوا: وَمَا الْقَالُ؟ قَالَ: «الْكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ، يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ». رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>. ولفظ مسلم: «لَا عَدْوَى، وَلَا طِيْرَةَ، وَأَحَبُّ الْقَالِ الصَّالِحَ». وعنه رضي الله عنه أنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا عَدْوَى وَلَا صَفَرٌ<sup>(٣)</sup> وَلَا هَامَةٌ<sup>(٤)</sup>». فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا بَالُ الْإِبِلِ تَكُونُ فِي الرَّمْلِ، كَانَهَا الطَّبَاءُ، فَيَجِيءُ الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ، فَيَدْخُلُ فِيهَا، فَيَجْرِبُهَا كُلَّهَا؟ قَالَ: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ؟». رواه البخاري<sup>(٥)</sup>، ومسلم<sup>(٦)</sup>.

وقال البخاري: «رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ». وفي رواية للبخاري<sup>(٧)</sup>، ومسلم<sup>(٨)</sup>، وأبي داود<sup>(٩)</sup>: «قَالَ أَبُو سَلَمَةَ سَمِعْتُ أَبَا

(١) كتاب: الطب، باب: الطيرة (ج ٥/ ص ٢١٧١، رقمه: ٥٤٢٢).

(٢) كتاب: السلام، باب: الطيرة والقال وما يكون فيه من الشؤم (ج ٤/ ص ١٣٩٣، رقمه: ٢٢٢٣).

(٣) صفر: كانت العرب تزعم أن في البطن حية يقال لها: الصفر، تُصيب الإنسان إذا جاع وتؤذيه، وأنها تُعدي، فأبطل الإسلام ذلك. وقيل: أراد به الشيء الذي كانوا يفعلونه في الجاهلية، وهو: تأخير المُحَرَّم إلى صفر، ويجعلون صفر هو الشهر الحرام فأبطله. «النهاية في غريب الأثر» (ص ٥١٩).

(٤) الهامة: المراد به هنا اسم طائر، وذلك أنهم كانوا يتشاءمون به، وهو من طير الليل. وقيل: هي البومة وقيل: كانت العرب تزعم أن روح القاتل الذي لا يدرك بئاره تصير هامة، فتقول: اسقوني، فإذا أدرَكَ بئاره طارت. وقيل: كانوا يزعمون أن عظام الميت، وقيل: روحه تصير هامة، فتطير، ويسمونه الصلدي، فتفاه الإسلام ونهاهم عنه. «النهاية» (ص ١٠١٦).

(٥) كتاب: الطب، باب: لا صفر (ج ٥/ ص ٢١٦١، رقمه: ٥٣٨٧).

(٦) كتاب: السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصح (ج ٤/ ص ١٣٩، رقم: ٢٢٢٠).

(٧) كتاب: الطب، باب: لا عدوى (ج ٥/ ص ٢١٧٧، رقمه: ٥٤٣٧).

(٨) كتاب: السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصح (ج ٤/ ص ١٤٠، رقم ٢٢٢٢).

(٩) كتاب: الطب، باب: في الطيرة (ج ٤/ ص ١٧، رقمه: ٣٩١١).

هُرَيْرَةَ بَعْدُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يُورِدَنَّ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ». وَأَنْكَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ. قُلْنَا: أَلَمْ تُحَدِّثْ أَنَّهُ لَا عَدَوِي؟. فَرَطَنَ بِالْحَبَشِيَّةِ. قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَمَا رَأَيْتُهُ نَسِيَ حَدِيثًا غَيْرَهُ.

ولفظ مسلم: «قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُهُمَا كِلْتَاهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ صَمَتَ أَبُو هُرَيْرَةَ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ قَوْلِهِ: «لَا عَدَوِي»، وَأَقَامَ عَلَى: «أَنْ لَا يُورِدَ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ».

قَالَ: فَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي ذُبَابٍ: وَهُوَ ابْنُ عَمِّ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَدْ كُنْتُ أَسْمَعُكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ تُحَدِّثُنَا مَعَ هَذَا الْحَدِيثِ حَدِيثًا آخَرَ قَدْ سَكَتَ عَنْهُ، كُنْتُ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا عَدَوِي». فَأَبَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنْ يَعْرِفَ ذَلِكَ، وَقَالَ: «لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ». فَمَا رَأَى الْحَارِثُ فِي ذَلِكَ حَتَّى غَضِبَ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَرَطَنَ بِالْحَبَشِيَّةِ، فَقَالَ لِلْحَارِثِ: أَتَذَرِي مَاذَا قُلْتُ؟. قَالَ: لَا. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قُلْتُ: آيَيْتُ. قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: وَلَعَمْرِي لَقَدْ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا عَدَوِي». فَلَا أَذَرِي أَنْسَى أَبُو هُرَيْرَةَ، أَوْ نَسَخَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ الْآخَرَ».

[١٢٩] ٣. عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الطَّاعُونَ رَجَسٌ، أُرْسِلَ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، أَوْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بَارِضٍ، فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بَارِضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ». قَالَ أَبُو النَّضْرِ: «لَا يُخْرِجُكُمْ إِلَّا فِرَارًا مِنْهُ». رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>.

(١) كتاب: الأنبياء، باب: أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم (ج ٣/ ص ١٢٨١، رقمه: ٣٢٨٦).

(٢) كتاب: السلام، باب: الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها (ج ٤/ ص ١٣٨٦، رقمه: ٢٢١٨).

وعنه رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ الْوَجَعَ، فَقَالَ: «رَجَزٌ أَوْ عَذَابٌ، عَذَّبَ بِهِ بَعْضُ الْأُمَمِ، ثُمَّ بَقِيَ مِنْهُ بَقِيَّةٌ، فَيَذْهَبُ الْمَرَّةَ، وَيَأْتِي الْأُخْرَى، فَمَنْ سَمِعَ بِهِ بِأَرْضٍ، فَلَا يُقْدِمَنَّ عَلَيْهِ وَمَنْ كَانَ بِأَرْضٍ وَقَعَ بِهَا، فَلَا يَخْرُجْ فِرَارًا مِنْهُ». رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>، الترمذي<sup>(٣)</sup>.

وقال الترمذي: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

قال ابن حجر<sup>(٤)</sup>: «قَوْلُهُ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: «فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ». قَالَ أَبُو النَّضْرِ: «لَا يُخْرِجُكُمْ إِلَّا فِرَارًا مِنْهُ». يُرِيدُ أَنَّ الْأَوَّلَى رِوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، وَالثَّانِيَةِ رِوَايَةُ أَبِي النَّضْرِ، فَأَمَّا رِوَايَةُ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ فَلَا إِشْكَالَ فِيهَا، وَأَمَّا رِوَايَةُ أَبِي النَّضْرِ فَرِوَايَتُهَا بِالنَّصْبِ كَالَّذِي هُنَا مُشْكِلَةٌ، وَرَوَاهَا جَمَاعَةٌ بِالرَّفْعِ وَلَا إِشْكَالَ فِيهَا، قَالَ عِيَّاضُ فِي الشَّرْحِ: وَقَعَ لِأَكْثَرِ رِوَاةِ الْمُوْطَأِ بِالرَّفْعِ وَهُوَ بَيِّنٌ أَنَّ السَّبَبَ الَّذِي يُخْرِجُكُمْ الْفِرَارَ وَمُجَرَّدَ قَضْدِهِ لَا غَيْرَ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْخُرُوجَ إِلَى الْأَسْفَارِ وَالْحَوَائِجِ مُبَاحٌ، وَيُطَابِقُ الرِّوَايَةَ الْأُخْرَى: «فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ». قَالَ وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ: «إِلَّا فِرَارًا مِنْهُ».

وقال ابن عبد البر<sup>(٥)</sup>: جَاءَ بِالْوَجْهِينِ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ مِنْ مَالِكٍ، وَأَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ يَقُولُونَ دُخُولَ «إِلَّا» هُنَا بَعْدَ النَّفْيِ لِإِجَابِ بَعْضِ مَا نَفَى قَبْلَ مِنَ الْخُرُوجِ، فَكَأَنَّهُ

(١) كتاب: الحيل، باب: ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون (ج ٦/ ص ٢٥٥٧، رقمه: ٦٥٧٢).

(٢) كتاب: السلام، باب: الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها (ج ٤/ ص ١٣٨٦، رقمه: ٢٢١٨).

(٣) (ج ٤/ ص ٢٢٧، رقمه: ٩٨٥).

(٤) «فتح الباري» (ج ١٠/ ص ٢٧٦).

(٥) «التمهيد» (ج ١٢/ ص ٢٦٠)، و«الاستذكار» (ج ٩/ ص ٥٣٧).

نَهَى عَنِ الْخُرُوجِ إِلَّا لِلْفِرَارِ خَاصَّةً، وَهُوَ ضِدُّ الْمَقْصُودِ فَإِنَّ الْمَنْهَى عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ الْخُرُوجُ لِلْفِرَارِ خَاصَّةً لَا لِغَيْرِهِ، قَالَ وَجَوَّزَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ وَجَعَلَ قَوْلَهُ «إِلَّا» حَالًا مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ أَيْ لَا تَخْرُجُوا إِذَا لَمْ يَكُنْ خُرُوجُكُمْ إِلَّا لِلْفِرَارِ.

وَقَالَ عِيَّاضُ فِي «إِكْمَالِ الْمَعْلَمِ»<sup>(١)</sup> : «وَقَوْلُهُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بَارِضٌ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَفْرُوا مِنْهُ»، وَفِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى: «فَلَا تَخْرُجُوا فِرَاراً مِنْهُ»، وَيُرْوَى: «إِلَّا فِرَاراً مِنْهُ». وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ ضَعِيفَةٌ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ مَفْسُودَةٌ لِّلْمَعْنَى؛ لِأَنَّهَا مُقْتَضِيَةُ الْمَنْعِ أَلَّا يَخْرُجَهُمْ شَيْءٌ مِنَ الْأَسْبَابِ وَالْأَعْرَاضِ إِلَّا الْفِرَارُ فَيَجُوزُ، حَتَّى رَوَاهُ بَعْضُهُمْ: «إِلَّا فِرَاراً» وَهَذَا لَا يَجُوزُ -أَيْضاً- إِذَا لَا يَقَالُ: أَفْرُوا، وَإِنَّمَا يَقَالُ: فَرُوا.

وَكَذَلِكَ قَالَ جَمَاعَةٌ -أَيْضاً- فِي رَوَايَةِ النِّصْبِ، وَقَالُوا: إِنْ إِدْخَالُ إِلَّا هَا هُنَا غَلَطٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَإِنَّمَا هُوَ كَمَا جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ الْآخَرِ: «لَا تَخْرُجُوا فِرَاراً مِنْهُ»، أَوْ «لَا يَخْرُجُكُمْ فِرَارٌ عَنْهُ» وَبَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ خَرَجَ فِي رَوَايَةِ النِّصْبِ الْجَوَازَ عَلَى الْحَالِ، . . . إِلَى أَنْ قَالَ: كَأَنَّهُ قَالَ: لَا تَخْرُجُوا مِنْهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ خُرُوجُكُمْ إِلَّا فِرَاراً مِنَ الطَّاعُونَ، وَأَبَاحَ الْخُرُوجَ إِذَا كَانَ لِفَرْضٍ آخَرَ مَا لَمْ يَكُنْ قَصْداً إِلَى الْفِرَارِ، وَهَذَا تَفْسِيرٌ مَعْنَى الْحَدِيثِ الْآخَرِ الْمُجْمَلِ «وَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا» فَبَيَّنَ أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْخُرُوجِ عَلَى الْخُصُوصِ لَا عَلَى الْعُمُومِ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ نَحْوَهُ فِي «الْمُفْهَمِ»<sup>(٢)</sup> .

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ<sup>(٣)</sup> : «وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ زَائِدَةٌ وَتَجُوزُ زِيَادَتُهُ كَمَا تَزَادُ لَا،

(١) (ج ٧/ ص ١٣٠).

(٢) «المفهم» (٥/ ص ٦١٤).

(٣) «فتح الباري» (ج ١٠/ ص ٢٧٦).

وَحَرَجَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهَا لِلْإِجَابِ، فَذَكَرَ نَحْوَ مَا مَضَى، قَالَ: وَالْأَقْرَبُ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً، وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: الْجَمْعُ بَيْنَ قَوْلِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ: «لَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ». وَبَيْنَ قَوْلِ أَبِي النَّضْرِ: «لَا يُخْرِجُكُمْ إِلَّا فِرَارًا مِنْهُ». مُشْكِلٌ فَإِنَّ ظَاهِرَهُ التَّنَاقُضُ، ثُمَّ أَجَابَ بِأَجْوِبَةٍ:

أَحَدَهَا أَنْ غَرَضَ الرَّاوي أَنْ أَبَا النَّضْرِ فَسَّرَ: لَا تَخْرُجُوا، بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ الْحَضَرُ، يَعْنِي الْخُرُوجَ الْمَنْهِي هُوَ الَّذِي يَكُونُ لِمُجَرَّدِ الْفِرَارِ لَا لِغَرَضٍ آخَرَ، فَهُوَ تَفْسِيرٌ لِلْمُعَلَّلِ الْمَنْهِي عَنْهُ لَا لِلنَّهْيِ. قُلْتُ: وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ مِنْ كَلَامِ أَبِي النَّضْرِ، زَادَهُ بَعْدَ الْخَبَرِ وَأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِابْنِ الْمُنْكَدِرِ عَلَى اللَّفْظِ الْأَوَّلِ رَوَايَةٍ، وَالْمُتَبَادَرُ خِلَافَ ذَلِكَ. وَالْجَوَابُ الثَّانِي: كَالْأَوَّلِ، وَالزِّيَادَةُ مَرْفُوعَةٌ أَيْضًا، فَيَكُونُ رَوَى اللَّفْظَيْنِ وَيَكُونُ التَّفْسِيرُ مَرْفُوعًا أَيْضًا.

الثَّالِثُ: إِلَّا زَائِدَةٌ بِشَرْطِ أَنْ تَثْبُتَ زِيَادَتُهَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ.

١٣٠ [٤]. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرِغَ<sup>(١)</sup> لَقِيَهُ أَمْرَاءُ الْأَجْنَادِ: أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الْوُبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِأَرْضِ الشَّامِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَالَ عُمَرُ: ادْعُ لِي الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، فَدَعَاهُمْ، فَاسْتَشَارَهُمْ وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ الْوُبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ، فَاخْتَلَفُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْتَ لِأَمْرٍ، وَلَا نَرَى أَنْ تَرْجِعَ عَنْهُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ:

(١) سَرِغُ: بفتح أوله وسكون ثانيه ثم غين معجمة. وهو أول الحجاز وآخر الشام بين المغيثة وتبك من منازل حاج الشام، وهناك لقي عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمْرَاءَ الْأَجْنَادِ، وبينها وبين المدينة ثلاث عشرة مرحلة. وقيل: قرية بوادي بئوك من طريق الشام. «معجم البلدان» (ج ٣/ ص ٢٣٩)، و«النهاية» (ص ٤٢٧).

مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَلَا نَرَى أَنْ تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ. فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي. ثُمَّ قَالَ: ادْعُوا لِي الْأَنْصَارَ، فَدَعَوْتُهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، فَسَلُّوا سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ، وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلَافِهِمْ. فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي. ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي مَنْ كَانَ هَاهُنَا مِنْ مَشِيخَةٍ قُرَيْشٍ مِنْ مُهَاجِرَةِ الْفَتْحِ، فَدَعَوْتُهُمْ، فَلَمْ يَخْتَلَفْ مِنْهُمْ عَلَيْهِ رَجُلَانِ، فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ وَلَا تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ. فَنَادَى عُمَرُ فِي النَّاسِ: إِنِّي مُصَبِّحٌ عَلَى ظَهْرٍ، فَأَصْبِحُوا عَلَيْهِ. قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ: أَفِرَارًا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ! نَعَمْ نَفَرٌ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ. أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ هَبَطَتْ وَادِيًا لَهُ عُذُوتَانِ <sup>(١)</sup> إِحْدَاهُمَا خَصْبَةٌ <sup>(٢)</sup> وَالْأُخْرَى جَدْبَةٌ، أَلَيْسَ إِنْ رَعَيْتَ الْخَصْبَةَ، رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ وَإِنْ رَعَيْتَ الْجَدْبَةَ، رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ؟ قَالَ: فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَكَانَ مُتَغَيِّبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ. فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي فِي هَذَا عِلْمًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بَارِضٌ، فَلَا تُقَدِّمُوا عَلَيْهِ. وَإِذَا وَقَعَ بَارِضٌ، وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ». قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهُ عُمَرُ ثُمَّ أَنْصَرَفَ. رواه البخاري <sup>(٣)</sup> - واللفظ له -، ومسلم <sup>(٤)</sup>، وأبو داود <sup>(٥)</sup>. ولفظ مسلم نحوه وأبي داود مختصراً.

(١) عُذُوتَانِ مثنى عدوة، والعدوة: بالضم والكسر: جانب الوادي. «النهاية» (ص ٥٩٦).

(٢) خصب هي: ضد الجدب. والخصبة: الدُّقْلُ وجمعها خِصَاب. وقيل هي النخلة الكثيرة الحَمْلِ. «النهاية في غريب الأثر» (ج ٢ / ص ٩٧).

(٣) كتاب: الطب، باب: ما يذكر في الطاعون (٥/ ص ٢١٦٣، رقمه: ٥٣٩٧).

(٤) كتاب: السلام، باب: الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها (ج ٤/ ص ١٣٨٩، رقمه: ٢٢١٩).

(٥) كتاب: الجنائز، باب: الخروج من الطاعون (ج ٣/ ص ١٨٦، رقمه: ٣١٠٣).

١٣١ [٥]. عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا عَذْوَى

وَلَا طِيْرَةَ وَالشُّؤْمُ» <sup>(١)</sup> فِي ثَلَاثٍ فِي الْمَرْأَةِ وَالْدَّارِ وَالْذَّابَّةِ. رواه البخاري <sup>(٢)</sup>، وأبو داود <sup>(٣)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى» <sup>(٤)</sup>.

١٣٢ [٦]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا عَذْوَى،

وَلَا طِيْرَةَ، وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفَرَ». رواه البخاري <sup>(٥)</sup>.

وعنه رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا عَذْوَى، وَلَا طِيْرَةَ، وَلَا

هَامَةَ، وَلَا صَفَرَ، وَفِرَّ <sup>(٦)</sup> مِنَ الْمَجْذُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ». رواه البخاري <sup>(٧)</sup>.

وعنه رضي الله عنه قال: قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُورِدُوا الْمُمْرِضَ عَلَى الْمُصِحِّ».

رواه البخاري <sup>(٨)</sup>، وابن ماجه <sup>(٩)</sup>.

١٣٣ [٧]. عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ

اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الطَّاعُونَ؟ فَأَخْبَرَنِي: «أَنَّهُ عَذَابٌ يَبْعَثُهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ،

وَأَنَّ اللَّهَ جَعَلَهُ رَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ، لَيْسَ مِنْ أَحَدٍ يَقَعُ الطَّاعُونَ، فَيَمُوتُ فِي بَلَدِهِ

---

(١) والشؤم من المشأمة، ويقال: رجل مشؤوم، وقد شئم، والشؤم خلاف اليقين. «العين» (ج ٢ / ص ١٣)، و«لسان العرب» (ج ١٢ / ص ٦٦)، و«النهاية» (ص ٤٩٦).

(٢) كتاب: الطب، باب: لا عدوى (ج ٥ / ص ٢١٧٧، رقمه: ٥٤٣٨).

(٣) كتاب: الطب، باب: الطيرة (ج ٤ / ص ١٩، رقمه: ٣٩٢٢).

(٤) (ج ٥ / ص ٤٠٢، رقمه: ٩٢٧٨).

(٥) كتاب: الطب، باب: الجذام (ج ٥ / ص ٢١٥٨، رقمه: ٥٣٨٠).

(٦) قَرَّيْفَرٌ قَرَّأٌ، فهو قَرَّأٌ إذا هَرَبَ. والفَرُّ: مصدرٌ وُضِعَ موضعُ الفاعل ويقع على الواحد والاثنين والجميع، فهو بمعنى: أهرب. «النهاية» (ص ٦٩٨).

(٧) كتاب: الطب، باب: لا على (ج ٥ / ص ٢١٥٨، رقمه: ٥٣٨٠).

(٨) كتاب: الطب، باب: لا على (ج ٥ / ص ٢١٧٧، رقمه: ٥٤٣٩).

(٩) كتاب: الطب، باب: من كان يعجبه القال ويكره الطيرة (٣ / ص ٢٥١، رقمه: ٣٥٤١).

صَابِرًا مُحْتَسِبًا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُصِيبُهُ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ، إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ شَهِيدٍ». رواه البخاري<sup>(١)</sup>.

١٣٤ [٨]. عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَذْوَى، وَلَا طَيْرَةَ، وَلَا غَوْلَ»<sup>(٢)</sup>. رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.

١٣٥ [٩]. عَنْ الشَّرِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ<sup>(٤)</sup> قَالَ: كَانَ فِي وَفْدٍ ثَقِيفٍ رَجُلٌ مَجْذُومٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَارْجِعْ». رواه مسلم<sup>(٥)</sup>، والنسائي<sup>(٦)</sup>، وابن ماجه<sup>(٧)</sup>.

١٣٦ [١٠]. عَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَنْطَبِرُ مِنْ شَيْءٍ، وَكَانَ إِذَا بَعَثَ عَامِلًا سَأَلَ عَنْ اسْمِهِ، فَإِذَا أَعْجَبَهُ اسْمُهُ، فَرِحَ بِهِ وَرُئِيَ بِشْرُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ كَرِهَ اسْمَهُ رُئِيَ كَرَاهِيَتُهُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِذَا دَخَلَ قَرْيَةً سَأَلَ عَنْ اسْمِهَا، فَإِنْ أَعْجَبَهُ اسْمُهَا فَرِحَ وَرُئِيَ

(١) كتاب: الأنبياء، باب: أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم (ج ٣/ ص ١٢٨١، رقمه: ٣٢٨٧).  
(٢) الغُول: أَحَدُ الْغِيلَانِ، وَهِيَ جُنْسٌ مِنَ الْجِنِّ وَالشَّيَاطِينِ، كَانَتِ الْعَرَبُ تَزْعُمُ أَنَّ الْغُولَ فِي الْفَلَاةِ، تَتَرَاءَى لِلنَّاسِ فَتَقُولُ تَغُولًا: أَيِ تَكُونُ تَلَوْنًا فِي صُورِ شَيْءٍ، وَتَغُولُهُمْ أَيِ تُضِلُّهُمْ عَنِ الطَّرِيقِ وَتُهْلِكُهُمْ فَتَفَاهِ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبْطَلَهُ. وَقِيلَ: قَوْلُهُ: (لَا غَوْلَ)، لَيْسَ نَفْيًا لَعَيْنِ الْغَوْلِ وَوُجُودِهِ، وَإِنَّمَا فِيهِ إِبْطَالُ زَعْمِ الْعَرَبِ فِي تَلَوْنِهِ بِالصُّورِ الْمُخْتَلِفَةِ وَاعْتِيَالِهِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: (لَا غَوْلَ) أَنَّهَا لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُضِلَّ أَحَدًا. «النهاية» (ص ٦٨٣).

(٣) كتاب: السلام، باب: الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم (ج ٤/ ص ١٣٩٥، رقمه: ٢٢٢٧).  
(٤) الشريد: بن سويد الثقفي. «الاستيعاب» (٢/ ص ٢٦٤/ ت ١٢٠٠)، و«الإصابة» (ج ٢/ ص ٤٩٥/ ت ٣٨٩١).

(٥) كتاب: السلام، باب: اجتناب المجدوم ونحوه (ج ٤/ ص ١٣٩٧، رقمه: ٢٢٣١).

(٦) (ج ١٣/ ص ٧٦، رقمه: ٤١١١).

(٧) كتاب: الطب، باب: الجذام (ج ٣/ ص ٢٥٢، رقمه: ٣٥٤٤).

بَشُرُّ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ كَرِهَ اسْمَهَا رُئِيَ كَرَاهِيَةُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٢)</sup>، وفي «الشعب»<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>، وابن حبان<sup>(٥)</sup>.

ولفظ ابن حبان: «كان رسول الله ﷺ لا يتطير من شيء، غير أنه كان إذا أراد أن يأتي أرضاً سأل عن اسمها، فإن كان حسناً رُئِيَ البشر في وجهه، وإن كان قبيحاً رُئِيَ ذلك في وجهه».

قلت: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، وقد صححه الألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٦)</sup>، وقال: «هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين».

١٣٧ [١١]. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الطَّيْرَةُ شِرْكٌ، الطَّيْرَةُ شِرْكٌ ثَلَاثًا، وَمَا مِنَّا إِلَّا، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ». رواه البخاري في «الأدب المفرد»<sup>(٧)</sup>، وأبو داود<sup>(٨)</sup>، والترمذي<sup>(٩)</sup>، وابن ماجه<sup>(١٠)</sup>، وأحمد<sup>(١١)</sup>، وأبو يعلى<sup>(١٢)</sup>،

(١) كتاب: الطب، باب: في الطيرة (ج ٤/ ص ١٩، رقمه: ٣٩٢٠)

(٢) (ج ١٢/ ص ٢٥١، رقمه: ١٦٩٩٠).

(٣) (ج ٢/ ص ٣٩٩، رقمه: ١١٢٧).

(٤) (ج ٤٦/ ص ٤٢٠، رقمه: ٢٢٩٤٦)، و(ج ٢/ ص ١٣٩، رقمه: ٤١٧١).

(٥) (ج ١٣/ ص ١٤٢، رقمه: ٥٨٢٧).

(٦) (ج ٢/ ص ٣٨٩، رقمه: ٧٦٢).

(٧) (ص ٣٢٦، رقمه: ٩٠٩).

(٨) (ج ١٠/ ص ٤١٩، رقمه: ٣٤١١).

(٩) كتاب: السير، باب: ماجاء في الطيرة (ج ٤/ ص ١٦٠، رقمه: ١٦١٤).

(١٠) كتاب: الطب، باب: من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة (ج ٣/ ص ٢٥٠، رقمه: ٣٥٣٦).

(١١) (ج ٢/ ص ٣٦، رقمه: ٣٦٨٧)، و(ج ٢/ ص ١٤٣، رقمه: ٤١٩٤).

(١٢) (ج ٤/ ص ٤٢٢، رقمه: ٥١٩٧).

وابن حبان<sup>(١)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٢)</sup>، وأبو داود الطيالسي<sup>(٣)</sup>، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٤)</sup>، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»<sup>(٥)</sup>، وفي «شرح مشكل الآثار»<sup>(٦)</sup>، والحاكم<sup>(٧)</sup>، والبغوي<sup>(٨)</sup>، وأبو يعلى<sup>(٩)</sup>.

وقال الترمذي: «وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ. وَرَوَى شُعْبَةُ أَيْضًا عَنْ سَلَمَةَ هَذَا الْحَدِيثِ. قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: كَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «وَمَا مِنَّا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ» قَالَ سُلَيْمَانُ: هَذَا عِنْدِي قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: وَمَا مِنَّا.

وقال الحاكم: « هذا حديث صحيح سنده، ثقات رواه، ولم يخرجاه ». ووافقه الذهبي.

قلت: هذا الإسناد صحيح، رجاله ثقات. وصححه الألباني<sup>(١٠)</sup>.

١٣٨ [١٢]. عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: «لَا هَامَةَ، وَلَا عَدَوَى وَلَا طَيْرَةَ، وَإِنْ تَكُنَّ الطَّيْرَةُ فِي شَيْءٍ، فَفِي الْفَرَسِ وَالْمَرْأَةِ

- 
- (١) (ج ١٣/ص ٤٩١، رقمه: ٦١٢٢).
  - (٢) (ج ١٢/ص ٢٤٩، رقمه: ١٦٩٨٥).
  - (٣) (ج ١/ص ١٨٢، رقمه: ٣٥٤).
  - (٤) (ج ١٢/ص ٢٤٩، رقمه: ١٦٩٨٥).
  - (٥) (ج ٤/ص ١٣٠، رقمه: ٦٩٣٨).
  - (٦) (ج ٢/ص ٢٩٩، رقمه: ٨٢٨).
  - (٧) (ج ١/ص ١٦٨، رقمه: ٤٥-٤٦-٤٨-٤٨).
  - (٨) (ج ٧/ص ١٣٠، رقمه: ٣٢٥٦).
  - (٩) (ج ٤/ص ٣٦٥، رقمه: ٥٠٧٠).
  - (١٠) «غاية المرام» (ج ١/ص ١٨٦، رقمه: ٣٠٣).

وَالدَّارِ». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، وأحمد<sup>(٢)</sup>، وأبو يعلى<sup>(٣)</sup>، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»<sup>(٤)</sup>، و«شرح مشكل الآثار»<sup>(٥)</sup>، والطبري في «تهذيب الآثار»<sup>(٦)</sup>، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»<sup>(٧)</sup>، وابن أبي عاصم في «السنة»<sup>(٨)</sup>، وابن حبان<sup>(٩)</sup>، والبيهقي في «الكبرى»<sup>(١٠)</sup>.

وفي رواية أخرى عند أحمد<sup>(١١)</sup> بالإسناد السابق: «إذا كان الطاعون بأرض، فلا تهبطوا عليه، وإذا كان بأرض وأنتم بها، فلا تفروا منه».

قلت: إسناده جيد، رجاله ثقات غير الحضرمي بن لاحق، قال عنه الحافظ وابن معين: لا بأس به، ولم أجد من تابعه. وصححه الألباني لغيره في «السلسلة الصحيحة»<sup>(١٢)</sup>.

١٣٩ [١٣]. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تُدِيمُوا النَّظَرَ إِلَى الْمَجْدُومِينَ». رواه ابن ماجه<sup>(١٣)</sup>،

(١) (ج ١٠ / ص ٤٢٨، رقمه: ٣٤٢٠).

(٢) (ج ١ / ص ٣٦٩، رقمه: ١٥٠٢)، و(ج ١ / ص ٣٨٠، رقمه: ١٥٥٤).

(٣) (ج ١ / ص ٣٢٤، رقمه: ٧٦٢).

(٤) (ج ٤ / ص ١٣٣، رقمه: ٦٩٦٠).

(٥) (ج ٤ / ص ٤٤٤، رقمه: ١٧٤٦).

(٦) (ج ٣ / ص ٤٤١، رقمه: ١٢٦٥).

(٧) (ج ٤ / ص ٤٤٣، رقمه: ١٧٤٥).

(٨) (ص ١٣١، رقمه: ٢٦٦)، و(ص ١٣٢، رقمه: ٢٦٧).

(٩) (ج ١٣ / ص ٤٩٧، رقمه: ٦١٢٧).

(١٠) (ج ١٢ / ص ٢٥١، رقمه: ١٦٩٩١).

(١١) (ج ١ / ص ٣٩٣، رقمه: ١٦١٥٥).

(١٢) (ج ٢ / ص ٤١٦، رقمه: ٧٨٩).

(١٣) كتاب: الطب، باب: الجذام (ج ٣ / ص ٢٥٢، رقمه: ٣٥٤٣).

والبخاري في «الكبير»<sup>(١)</sup>، والطبري في «تهذيب الآثار»<sup>(٢)</sup>، وأحمد<sup>(٣)</sup>، وابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٥)</sup>.

قلت: هذا إسناد حسن، فيه محمد بن عبدالله بن عمرو صدوق، وقد حسنة الألباني<sup>(٦)</sup>.

أحاديث هذا الفصل تنقسم إلى قسمين، قسم: ينفي العدوى والطيرة وينهى عن التشاؤم، ويخبر أن النبي ﷺ قال للمجذوم: «كل ثقة بالله وتوكلًا عليه».

والقسم الثاني: يحث على اجتناب مخالطة المجذوم والنهي أن يورد ممرض على مصح، ونبيه ﷺ عن إدامة النظر إلى المجذوم، والفرار من الطاعون، وعدم الدخول في البلد الذي يكون فيه بما يوحى بأن ذلك خشية العدوى، وفعل عمر رضي الله عنه، وهذان القسمان ظاهرهما الاختلاف والمعارضة، لهذا فإن لأهل العلم فيها أقوال:

القول الأول: أن الأمر باجتناب المجذوم منسوخ، حكاه القاضي عياض في «إكمال المعلم»<sup>(٧)</sup>: «عن عائشة رضي الله عنها وغيرها».

(١) (ج ١ / ص ١٤٠)، و(ج ١ / ص ١٤٠).

(٢) (ج ٣ / ص ٤٦٩، رقمه: ١٢٩٢).

(٣) (ج ٥ / ص ٢٣، رقمه: ١٩٧١).

(٤) (ج ٥ / ص ٥٦٩، رقمه: ٣).

(٥) (ج ١٠ / ص ٥١٥، رقمه: ١٤٦٨٧).

(٦) (ج ٣ / ص ٥٢، رقمه: ١٠٦٤).

(٧) (ج ٧ / ص ١٦٣).

القول الثاني: بأن الصحيح الذي قاله الأكثرون، ويتعين المصير إليه أنه لا نسخ؛ بل يجب الجمع بين الأحاديث، وحمل الأمر بالاجتناب و الفرار على الاستحباب والاحتياط لا للجواب.

قال القرطبي في «المفهم»<sup>(١)</sup>: «الواجب أن يقال: إنهما خبران شرعيان عن أمرين مختلفين، لا متعارضين؛ كخبر يتضمن حكماً من أحكام الصلاة، وآخر يتضمن حكماً من أحكام الطهارة مثلاً. وقد بينا تباين الخبرين. وعلى هذا: فسكوت أبي هريرة رضي الله عنه يحتمل أوجهاً: أحدها: النسيان المذكور في حديث أبي سلمة.

وثانيها: أنهما لما كانا خبرين متغايرين لا ملازمة بينهما؛ جاز للمحدث أن يحدث بأحدهما، ويسكت عن الآخر؛ حسبما تدعو إليه الحاجة الحالية. وثالثها: أن يكون خاف اعتقاد جاهل يظنهما متناقضين، فسكت عن أحدهما حتى إذا أمن حدث بهما جميعاً.

ورابعها: أن يكون حمله على ذلك وجه غير ما ذكرناه، لم يطلع عليه أحد. وعلى الجملة: فكل ذلك محتمل، غير أن الذي يقطع بنفيه: النسخ، على ما قررناه. والله تعالى أعلم.

وقالوا: الأكل معه فعله لبيان الجواز».

القول الثالث: الترجيح، وقال بهذا طائفتان:

الطائفة الأولى: رجحت الأخبار الدالة على نفي العدوى، وتزييف الأخبار

(١) (٥/ص ٦٢٦).

الدالة على عكس ذلك، وأعلتها بالشذوذ وبأن عائشة رضي الله عنها أنكرت ذلك، وبأن أبا هريرة رضي الله عنه تردد في هذا الحكم، وبأن الأخبار الواردة من رواية غيره في نفي العدوى كثيرة وشهيرة بخلاف الأخبار المرخصة في ذلك. وضعفوا الأحاديث والآثار في العدوى، وأما حديث الشريد، فقالوا: ليس صريحاً في أن ذلك بسبب الجذام.

الطائفة الثانية: سلكت في الترجيح عكس الأولى، فردوا حديث: «لا عدوى»، بأن أبا هريرة رضي الله عنه رجع عنه، إما لشكه فيه، وإما لثبوت عكسه عنده، وقالوا: الأخبار الدالة على الاجتناب أكثر مخارج وأكثر طرقاً فالمصير إليه أولى، وأما حديث جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «أخذ بيد المجذوم. . .» فقالوا: فيه نظر، وقد أخرجه الترمذي وبين الاختلاف فيه على راويه، ورجح وقفه على عمر، وعلى تقدير ثبوته، فليس فيه أنه صلى الله عليه وسلم أكل معه.

القول الرابع: الرد على الطائفتين السابقتين، بأن الجمع ممكن، ولا يصار إلى الترجيح إلا مع تعذر الجمع، وفي طريق الجمع مسالك:

المسلك الأول: نفي العدوى جملة، وحمل الأمر بالفرار من المجذوم على رعاية خاطر المجذوم؛ لأنه إذا رأى الصحيح البدن، السليم من الآفة تعظم مصيبته وتزداد حسرته.

المسلك الثاني: حمل الخطاب بالنفي والإثبات على حالتين مختلفتين فحيث جاء: «لا عدوى» كان المخاطب بذلك من قوي يقينه، وصح توكله بحيث يستطيع أن يدفع عن نفسه اعتقاد العدوى. وعلى هذا يحمل حديث جابر في الأكل مع المجذوم من القصعة.

والحالة الثانية: الأمر بالفرار من المجذوم، المخاطب به من ضعف يقينه، ولم يتمكن من تمام التوكل، فلا يكون له قوة على دفع اعتقاد العدوى، فأريد بذلك سد باب اعتقاد العدوى عنه، بأن لا يباشر ما يكون سبباً لإثباتها.

وَقَدْ فَعَلَ هُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلًّا مِنَ الْأَمْرَيْنِ لِيَتَأَسَّى بِهِ كُلٌّ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ<sup>(١)</sup>.

المسلك الثالث: قال القاضي أبو بكر الباقلاني: إنبات العدوى في الجذام ونحوه مخصوص من عموم نفي العدوى، قال: فيكون معني قوله: «لا عدوى» أي إلا من الجذام والبرص والجرب مثلاً، قال: فكأنه قال: لا يُعْدي شيء شيئاً إلا ما تقدم تبين لي أنه فيه العدوى. وقد حكى ذلك ابن بطال.

المسلك الرابع: أن الأمر بالفرار من المجذوم ليس من باب العدوى في شيء، بل هو لأمر طبيعي، وهو انتقال الداء من جسد لجسد بواسطة الملامسة والمخالطة وشم الرائحة، ولذلك يقع في كثير من الأمراض في العادة انتقال الداء من المريض إلى الصحيح بكثرة المخالطة، وهذه طريقة ابن قتيبة<sup>(٢)</sup> فقال: «المجذوم تشتد رائحته حتى يسقم من أطال مجالسته ومُحَادَثَتِهِ وَمُضَاجَعَتِهِ».

قال: ومن ذلك قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يُورد مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ».

قال: وأما قوله: «لا عدوى» فله معنى آخر، وهو أن يقع المرض بمكان كالطاعون فيفر منه مخافة أن يصيبه، لأن فيه نوعاً من الفرار من قدر الله.

المسلك الخامس: أن المراد بنفي العدوى أن شيئاً لا يُعْدي بطبيعته، نفياً لما

(١) «فتح الباري» (ج ١١/٣٠٨).

(٢) «تأويل مختلف الحديث» (ص ١٦٧).

كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تَعْتَقِدُهُ أَنَّ الْأَمْرَاضَ تُعْدِي بِطَبْعِهَا مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ إِلَى اللَّهِ، فَأَبْطَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتِقَادَهُمْ ذَلِكَ، وَأَكَلَ مَعَ الْمَجْذُومِ؛ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يُمْرِضُ وَيَشْفِي، وَنَهَاهُمْ عَنِ الدُّنُو مِنْهُ، لِيُبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّ هَذَا مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي أَجْرَى اللَّهُ الْعَادَةَ بِأَنْهَا تُفْضِي إِلَى مُسَبِّبَاتِهَا.

فَفِي نَهْيِهِ إِثْبَاتِ الْأَسْبَابِ، وَفِي فِعْلِهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهَا لَا تَسْتَقِلُّ، بَلْ اللَّهُ هُوَ الَّذِي إِنْ شَاءَ سَلَبَهَا قُوَاهَا فَلَا تُؤَثِّرُ شَيْئًا، وَإِنْ شَاءَ أَبْقَاهَا فَأَثَرَتْ، وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ أَكَلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ الْمَجْذُومِ أَنَّهُ كَانَ بِهِ أَمْرٌ يَسِيرٌ لَا يُعْدِي مِثْلَهُ فِي الْعَادَةِ.

وَعَلَى الْإِخْتِمَالِ الْأَوَّلِ جَرَى أَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ.

المسلك السادس: الْعَمَلُ بِنَفْيِ الْعُدْوَى أَضْلًا وَرَأْسًا، وَحَمْلُ الْأَمْرِ بِالْمُجَانَبَةِ عَلَى حَسْمِ الْمَادَّةِ وَسَدِّ الدَّرِيعَةِ؛ لِثَلَا يَحْدُثُ لِلْمُخَالِطِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَيُظَنُّ أَنَّهُ بِسَبَبِ الْمُخَالَطَةِ فَيُثَبِّتُ الْعُدْوَى الَّتِي نَفَاهَا الشَّارِعُ، وَإِلَى هَذَا الْقَوْلِ ذَهَبَ أَبُو عُبَيْدٍ وَتَبِعَهُ جَمَاعَةٌ.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ»<sup>(١)</sup>: «الصَّوَابُ عِنْدَنَا الْقَوْلُ بِمَا صَحَّ بِهِ الْخَبَرُ، وَأَنْ لَا عُدْوَى، وَأَنَّهُ لَا يُصِيبُ نَفْسًا إِلَّا مَا كُتِبَ عَلَيْهَا. وَأَمَّا دُنُو عَلِيلٍ مِنْ صَحِيحٍ فَغَيْرُ مُوجِبٍ انْتِقَالِ الْعِلَّةِ لِلصَّحِيحِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلَّذِي صِحَّةُ الدُّنُو مِنْ صَاحِبِ الْعَاهَةِ الَّتِي يَكْرَهُهَا النَّاسُ، لَا لِتَحْرِيمِ ذَلِكَ، بَلْ لِخَشْيَةِ أَنْ يُظَنَّ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَوْ نَزَلَ بِهِ ذَلِكَ الدَّاءُ أَنَّهُ مِنْ جِهَةِ دُنُوهِ مِنَ الْعَلِيلِ فَيَقَعَ فِيمَا

(١) (ص ٢٣٣).

أَبْطَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْعَدَوَى. قَالَ: وَلَيْسَ فِي أَمْرِهِ بِالْفِرَارِ مِنَ الْمَجْذُومِ مُعَارَضَةً لِأَكْلِهِ مَعَهُ، لِأَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِالْأَمْرِ عَلَى سَبِيلِ الْإِزْشَادِ أَحْيَانًا وَعَلَى سَبِيلِ الْإِبَاحَةِ أُخْرَى، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ الْأَوَامِرِ عَلَى الْإِلْزَامِ، إِنَّمَا كَانَ يَفْعَلُ مَا نَهَى عَنْهُ أَحْيَانًا لِيَبَيِّنَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ حَرَامًا<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ»<sup>(٢)</sup>: «وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ فِعْلِهِ، وَقَوْلِهِ بِأَنَّ الْقَوْلَ هُوَ الْمَشْرُوعُ مِنْ أَجْلِ ضَعْفِ الْمُخَاطَبِينَ، وَفِعْلِهِ حَقِيقَةُ الْإِيمَانِ، فَمَنْ فَعَلَ الْأَوَّلَ أَصَابَ السُّنَّةَ وَهِيَ أَثَرُ الْحِكْمَةِ، وَمَنْ فَعَلَ الثَّانِي كَانَ أَقْوَى يَقِينًا، لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا لَا تَأْثِيرَ لَهَا إِلَّا بِمُقْتَضَى إِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَقْدِيرِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَآئِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> فَمَنْ كَانَ قَوِيَّ الْيَقِينِ فَلَهُ أَنْ يُتَابِعَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي فِعْلِهِ وَلَا يَضُرَّهُ شَيْءٌ، وَمَنْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ ضَعْفًا فَلْيَتَّبِعْ أَمْرَهُ فِي الْفِرَارِ لَثَلَا يَدْخُلُ بِفِعْلِهِ فِي إِلْقَاءِ نَفْسِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ. فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأُمُورَ الَّتِي يُتَوَقَّعُ مِنْهَا الضَّرَرُ وَقَدْ أَبَاحَتْ الْحِكْمَةُ الرِّبَاطِيَّةُ الْحَذَرَ مِنْهَا فَلَا يَنْبَغِي لِلضُّعْفَاءِ أَنْ يَقْرَبُوهَا وَأَمَّا أَصْحَابُ الصَّدَقِ وَالْيَقِينِ فَهُمْ فِي ذَلِكَ بِالْخِيَارِ. قَالَ: وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْحُكْمَ لِلْأَكْثَرِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ مِنَ النَّاسِ هُوَ الضُّعْفُ، فَجَاءَ الْأَمْرُ بِالْفِرَارِ بِحَسَبِ ذَلِكَ».

(١) «فتح الباري» (ج ١١/ص ٣٠٨)، و«المتقى» (٧/ص ٢٦٥)، و«مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى» (ج ٤/ص ٦٩٩).  
(٢) «فتح الباري» (ج ١١/ص ٣٠٨).  
(٣) سورة البقرة: [١٠٢].

قال صاحب «تيسير العزيز الحميد»<sup>(١)</sup>: «وأحسن من هذا كله ما قاله البيهقي<sup>(٢)</sup>، وتبعه ابن الصلاح وابن القيم<sup>(٣)</sup> وابن رجب وابن مفلح<sup>(٤)</sup> وغيرهم أن قوله: «لا عَدُوِّي». على الوجه الذي كانوا يعتقدونه في الجاهلية من إضافة الفعل إلى غير الله تعالى، وأن هذه الأمراض تعدي بطبعها، وإلا فقد يجعل الله بمشيئته مخالطة الصحيح من به شيء من هذه العيوب سبباً لحدوث ذلك. ولهذا قال: «فِرْ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ». وقال: «لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ». وقال في الطاعون: «مَنْ سَمِعَ بِهِ بَارِضٌ فَلَا يَقْدُمُ عَلَيْهِ». وكل ذلك بتقدير الله تعالى، كما قال: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ». يشير إلى أن الأول إنما جرب بقضاء الله وقدره، فكذلك الثاني وما بعده».

والراجع من هذه الأقوال: هو الجمع بين قوله وفعله صلى الله عليه وسلم وأن إخباره بأنه لا عدوئي، أي: لا شيء يعدي بنفسه شيئاً استقلالاً، وإنما يكون بقضاء الله وقدره، وأنه يجب الأخذ بالأسباب مع تمام التوكل والاعتماد على الله، وعدم تعريض النفس لما يدخل عليها الشك والارتياب لو أصابها مرض أو غيره، بسبب مخالطة المصابين بالأمراض، فيعرض المسلم نفسه للضرر في دينه ودنياه. والله أعلم.

(١) (ص ٣١٥).

(٢) «السنن الكبرى» (ج ١٠/ ص ٥٠٦).

(٣) «مفتاح دار السعادة» (ج ٢/ ص ٢٦٧).

(٤) «الآداب الشرعية» (ج ٤/ ص ٦).

## \* الأحكام والفوائد المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

بعث الله الرسل، وأنزل الكتب، من أجل توحيده سبحانه وتعالى وإفراده بالعبادة وقام الأنبياء عليهم السلام بما أمرهم به ربههم ومولاهم عز وجل من تبليغ الرسائل لأممهم، وختمهم بمحمد صلى الله عليه وسلم، فدعا إلى ربه على بصيرة وهدى، ويين لأمته ما يجب عليهم، حتى تركهم على البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، فما ترك طريق خير إلا أرشدهم إليه، ولا سبيل شر إلا حذرهم منه، في جميع الأحوال في الصحة والمرض، وفي حال السلم والحرب، وفي غيرها، لذا يجب على كل مسلم أن يسعى في صون نفسه من الوقوع فيما يقدر في توحيده، ويخدش عقيدته بالعمل بما يقيها شر المهالك، فإن التطير من وسائل الشرك وذرائعه، فإذا أضيف إليه الاعتقاد بالنفع أو الضر، صار شركاً أكبر، وقد سماها النبي صلى الله عليه وسلم شركاً فقال: «الطِّيرَةُ شِرْكٌ». أي: لا اعتقادهم أن الطِّيرَةَ تَجْلِبُ لَهُمْ نَفْعًا أَوْ تَدْفَعُ عَنْهُمْ ضَرًّا، فَإِذَا عَمِلُوا بِمُوجِبِهَا فَكَأَنَّهُمْ أَشْرَكُوا بِاللَّهِ فِي ذَلِكَ، وَيُسَمَّى شِرْكًا خَفِيًّا، وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ شَيْئًا سِوَى اللَّهِ يَنْفَعُ أَوْ يَضُرُّ بِالِاسْتِقْلَالِ فَقَدْ أَشْرَكَ شِرْكًا جَلِيًّا»<sup>(١)</sup>.

وقال القاضي<sup>(٢)</sup>: «إِنَّمَا سَمَّاهَا شِرْكًا لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَرَوْنَ مَا يَتَشَاءُ مُونٌ بِهِ سَبَبًا مُؤَثِّرًا فِي حُصُولِ الْمَكْرُوهِ، وَمُلَاحَظَةَ الْأَسْبَابِ فِي الْجُمْلَةِ شِرْكٌ خَفِيٌّ، فَكَيْفَ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهَا جَهَالَةٌ وَسُوءُ اعْتِقَادٍ».

(١) «عون المعبود» (ج ١٠ / ص ٢٨٨).

(٢) «إكمال المعلم» (ج ٧ / ص ١٤٨).

وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين»<sup>(١)</sup>: «نَهَى أَنْ يُورَدَ مُفْرَضٌ عَلَى مُصِحٍّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَكُونُ ذَرِيعَةً إِمَّا إِلَى إِعْدَائِهِ وَإِمَّا إِلَى تَأْذِيهِ بِالتَّوَهُّمِ وَالْخَوْفِ، وَذَلِكَ سَبَبٌ إِلَى إِصَابَةِ الْمَكْرُوهِ لَهُ.

وَنَهَى عَنْ إِدَامَةِ النَّظَرِ إِلَى الْمَجْدُومِينَ، وَهَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ لِأَنَّهُ ذَرِيعَةٌ إِلَى أَنْ يُصَابُوا بِإِيذَانِهِمْ، وَهِيَ مِنَ الْلَطْفِ الذَّرَائِعِ، وَأَهْلُ الطَّبِيعَةِ يَعْتَرِفُونَ بِهِ، وَهُوَ جَارٍ عَلَى قَاعِدَةِ الْأَسْبَابِ، وَأَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ عُلَمَائِهِمْ أَنَّهُ جَلَسَ قَرَابَةً لَهُ يُكْحِلُ النَّاسَ فَرِمْدَ ثُمَّ بَرِيءٍ، فَجَلَسَ يُكْحِلُهُمْ فَرِمْدَ مَرَارًا، قَالَ: فَعَلِمْتُ أَنَّ الطَّبِيعَةَ تَنْتَقِلُ<sup>(٢)</sup>، وَأَنَّهُ مِنْ كَثَرَةِ مَا يَفْتَحُ عَيْنَيْهِ فِي أَعْيُنِ الرَّمْدِ نَقَلَتْ الطَّبِيعَةُ الرَّمْدَ إِلَى عَيْنَيْهِ، وَهَذَا لَا بُدَّ مَعَهُ مِنْ نَوْعِ اسْتِعْدَادٍ، وَقَدْ جِبِلْتُ الطَّبِيعَةُ وَالنَّفْسُ عَلَى التَّشَبُّهِ وَالْمُحَاكَاةِ».



(١) (ج ٥ / ص ٤٦، ٥٥-٥٦).

(٢) قال أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان: بتغير العلم الآن: انتقل ميكروب الرمد إلى عينيه.

## الفصل الثالث والعشرون

### أحاديث النهي عن التَّشَاؤُم

١٤٠ [١]. عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ذَكَرُوا الشُّؤْمَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ؛ فَفِي الدَّارِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْفَرَسِ». رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>.

ولفظ مسلم: «إِنْ يَكُنْ مِنَ الشُّؤْمِ شَيْءٌ حَقٌّ، فَفِي الْفَرَسِ وَالْمَرْأَةِ وَالِدَّارِ».

وعند مسلم<sup>(٣)</sup> من طريق حمزة بن عبد الله بن عمر، ولفظه: «إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ؛ فَفِي الْفَرَسِ وَالْمَسْكَنِ وَالْمَرْأَةِ».

وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّمَا الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي الْفَرَسِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالِدَّارِ». رواه البخاري<sup>(٤)</sup>، ومسلم<sup>(٥)</sup>، وأبو داود<sup>(٦)</sup>، والترمذي<sup>(٧)</sup>، والنسائي<sup>(٨)</sup>، وابن ماجه<sup>(٩)</sup>.

(١) كتاب: النكاح، باب: ما يتقن من شؤم المرأة (ج ٥/ ص ١٩٥٩، رقمه: ٤٨٠٦).

(٢) كتاب: السلام، باب: الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم (ج ٤/ ص ١٣٩٤، رقمه: ٢٢٢٥).

(٣) الموضوع السابق.

(٤) كتاب: الجهاد، باب: ما يذكر من شؤم الفرس (ج ٣/ ص ١٠٤٩، رقمه: ٢٧٠٣).

(٥) كتاب: السلام، باب: الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم (ج ٤/ ص ١٣٩٣، رقمه: ٢٢٢٥).

(٦) كتاب: الطب، باب: في الطيرة (ج ٤/ ص ١٩، رقمه: ٣٩٢٢).

(٧) كتاب: الأدب، باب: ما جاء في الشؤم (ج ٥/ ص ١٢٦، رقمه: ٢٨٢٤).

(٨) كتاب: الخيل، باب: شؤم الخيل (ج ٥-٦/ ص ٥٢٩، رقمه: ٣٥٧١).

(٩) كتاب: النكاح، باب: ما يكون فيه اليمين والشؤم (ج ٢/ ص ٢٠٧١٤٢، رقمه: ١٩٩٥).

ولفظ الترمذي: «الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي الْمَرْأَةِ وَالْمَسْكَنِ وَالِدَّابَّةِ».

وَقَالَ الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ... وَفِي الْبَابِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَعَائِشَةَ<sup>(١)</sup>، وَأَنْسَ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ فَفِي الْمَرْأَةِ وَالِدَّابَّةِ وَالْمَسْكَنِ».

وجاء هذا الحديث من طرق أفرد في بعضها الزهري حمزة، وبعضها سالم وبعضها عنهما جميعاً، قال الحافظ<sup>(٣)</sup>: «فَالظَّاهِرُ أَنَّ الزُّهْرِيَّ يَجْمَعُهُمَا تَارَةً وَيُفَرِّدُ أَحَدَهُمَا أُخْرَى».

وعنه رضي الله عنه قال: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ فَفِي: الْمَسْكَنِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ وَالسَّيْفِ». رواه النسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٤)</sup>، وعبدالرزاق<sup>(٥)</sup>.  
ولفظ عبدالرزاق: «الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي الْفَرَسِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْدارِ، قَالَ: وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: وَالسَّيْفِ».

وقال النسائي: «أَدْخَلَ بَنُ أَبِي ذَنْبٍ بَيْنَ الزُّهْرِيِّ وَبَيْنَ سَالِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ بَنَ قَنْفَذٍ وَأَرْسَلَ الْحَدِيثَ. وَخَالَفَهُ شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ وَمَعْمَرُ وَسَفْيَانٌ».

قلت: ابن أبي ذئب ثقة، ومحمد بن زيد سمع من سالم بن عبد الله، وروى عنه الزهري، وأول الحديث سبق في «الصحيحين» عن محمد بن زيد العسقلاني

---

(١) حديث سهل سيأتي تخريجه في هذا الفصل، وحديث عائشة مخرج في فصل: أحاديث النبي عن التطير.

(٢) رواه أبو داود، كتاب: العتق، باب: من الطيرة (ج ٤/ ص ٢٠، رقمه: ٣٩٢٤) وفيه أمره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للرجل الذي شكاه إليه حالهم بعد سكنهم في دارهم بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ذَرُوهَا ذَمِيمَةً».

(٣) «فتح الباري» (ج ٦/ ص ١٥٠).

(٤) كتاب: عشرة النساء، باب: شؤم المرأة (ج ٥/ ص ٤٠٣، رقمه: ٩٢٨٠).

(٥) (ج ١٠/ ص ٢٩، رقمه: ١٩٦٩٦).

وحزمة بن عبد الله، وزيادة السيف جاءت في رواية ابن ماجه عن الزُّهري، قال:  
 حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ أَنَّ جَدَّتَهُ زَيْنَبَ حَدَّثَتْهُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا كَانَتْ  
 تَعُدُّ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ وَتَزِيدُ مَعَهُنَّ السَّيْفَ.

قلت: إسناد ابن ماجه فيه أبو عبيدة بن زمعة، مقبول ولكنه متابع كما سبق.  
 وهذا الحديث في بعض طرقه إثبات للطيرة في ثلاثة: المرأة والدار والفرس،  
 وهي مخالفة للطرق الأخرى التي تدل على نفي الشؤم مطلقاً حتى من هذه الثلاث،  
 وحكم عليها الألباني بالشذوذ، فقال<sup>(١)</sup>: حديث ابن عمر، شاذ، والمحفوظ: «إن  
 كان الشؤم...».

قلت: له شواهد:

١٤١ [٢]. شاهد أول. عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِي الْفَرَسِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْمَسْكَنِ - يَعْنِي الشُّؤْمَ -  
 رواه مسلم<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup>.

١٤٢ [٣]. شاهد ثان. عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ  
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ، فِي الرِّبْعِ<sup>(٤)</sup>، وَالْفَرَسِ، وَالْمَرْأَةِ. يَعْنِي:  
 الشُّؤْمَ. رواه مسلم<sup>(٥)</sup>، والنسائي<sup>(٦)</sup>.

(١) «صحيح سنن أبي داود» (ص ٣١٥، رقمه: ٣٩٢٢).

(٢) كتاب: السلام، باب: الطيرة والقال وما يكون فيه من الشؤم (ج ٤/ص ١٣٩٤، رقمه: ٢٢٢٥).

(٣) كتاب: النكاح، باب: ما يكون فيه اليمن والشؤم (ج ٢/ص ٢٠٧، رقمه: ١٩٩٤).

(٤) الرِّبْع: المنزل ودار الإقامة. وَرَبْعُ الْقَوْمِ مَحَلَّتُهُمُ وَالرُّبَاعُ جَمْعُهُ. «النهاية» (ص ٣٤٣).

(٥) كتاب: السلام، باب: الطيرة والقال وما يكون فيه من الشؤم (ج ٤/ص ١٣٩٥، رقمه: ٢٢٢٧).

(٦) كتاب: الخيل، باب: شؤم الخيل (ج ٥-٦، رقمه: ٣٥٧٢).

١٤٣ [٤]. شاهد ثالث. عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: «لَا هَامَةَ وَلَا عَذَوَى وَلَا طِيرَةَ، وَإِنْ تَكُنَّ الطَّيْرَةُ فِي شَيْءٍ، فَفِي الْفَرَسِ وَالْمَرْأَةِ وَالِدَّارِ». إسناده جيد<sup>(١)</sup>.

١٤٤ [٥] شاهد رابع. عَنْ أَبِي حَسَّانَ الْأَعْرَجِ<sup>(٢)</sup> أَنَّ رَجُلَيْنِ دَخَلَا<sup>(٣)</sup> عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَا: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: «إِنَّمَا الطَّيْرَةُ فِي الْمَرْأَةِ، وَالِدَّابَّةِ وَالِدَّارِ». قَالَ: فَطَارَتْ شِقَّةٌ<sup>(٤)</sup> مِنْهَا فِي السَّمَاءِ، وَشِقَّةٌ فِي الْأَرْضِ، فَقَالَتْ: وَالَّذِي أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ مَا هَكَذَا كَانَ يَقُولُ. وَلَكِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: «كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ الطَّيْرَةُ فِي الْمَرْأَةِ وَالِدَّارِ وَالِدَّابَّةِ». رواه أحمد<sup>(٥)</sup>، والحاكم<sup>(٦)</sup>، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»<sup>(٧)</sup>، و«شرح معاني الآثار»<sup>(٨)</sup>.

(١) مخرج في فصل: أحاديث النهي عن التطير.

(٢) أبو حسان الأعرج، ويقال: الأجرد أيضاً. بصري، اسمه: مسلم بن عبد الله. قال أحمد: مستقيم الحديث أو مقارب الحديث. وعن ابن معين: ثقة. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال العجلي: ثقة. وقال الحافظ: صدوق، روى رأي الخوارج، قتل سنة ثلاثين ومائة، من الرابعة. «الثقات» (ج ٣/ ص ٣٣/ ت ٣٧٦٨)، و«تهذيب التهذيب» (ج ٤/ ص ٥١٠)، و«تقريب التهذيب» (ج ٢/ ص ٤١٥/ ت ٩٢٢٣).

(٣) قال الحافظ: من بني عامر. «الفتح» (ج ٦/ ص ١٥١)، وكذا قال الطحاوي.

(٤) شقة: قطعة، وقوله: فطارت شقة منها في السماء وشقة في الأرض: هو مبالغة في الغضب والغيط، يقال: قد انشَقَّ فلان من الغضب والغيط، كأنه امتلأ باطنه منه حتى انشَقَّ. «النهاية» (ص ٤٨٧).

(٥) (ج ١٠/ ص ٩٣، رقمه: ٢٦١٤٧)، و(ج ٩/ ص ٤٨٧، رقمه: ٢٥٢٢٣)، و(ج ١٠/ ص ٨٢، رقمه: ٢٦٠٩٣).

(٦) (ج ٣/ ص ٢٩١، رقمه: ٣٨٤٠).

(٧) (ج ٢/ ص ٢٥٥، رقمه: ٧٨٦).

(٨) (ج ٣/ ص ١٣٤، رقمه: ٦٩٦٤).

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.  
ولفظ الطحاوي: «فَقَالَتْ: «إِنَّمَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَطْهَرُونَ مِنْ ذَلِكَ»».  
وأورده الهيثمي في «المجمع»<sup>(١)</sup>، وقال: «رواه أحمد ورجاله رجال  
الصحيح». قلت: إسناده صحيح على شرط مسلم، وقد صححه الألباني في  
«السلسلة الصحيحة»<sup>(٢)</sup>.

ويشهد له ما أخرجه أبو داود الطيالسي<sup>(٣)</sup> أنه قيل لعائشة رضي الله عنها: إن أبا  
هريرة رضي الله عنه، يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الشؤم في ثلاثة: في الدار،  
والمرأة، والفرس». فقالت عائشة: لم يحفظ أبو هريرة؛ لأنه دخل ورسول الله  
صلى الله عليه وسلم، يقول: «قاتل الله اليهود، يقولون إن الشؤم في ثلاثة: في الدار، والمرأة،  
والفرس». فسمع آخر الحديث ولم يسمع أوله.

قلت: هذا إسناده فيه محمد بن راشد حديثه حسن لولا الانقطاع، بين مكحول  
وعائشة رضي الله عنها. وبهذا أعله الحافظ في «الفتح»<sup>(٤)</sup>.

وقال الألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٥)</sup>: «لا بأس به في المتابعات والشواهد  
إن كان الرجل الساقط من بينهما هو شخص ثالث غير العامرين المتقدمين».  
١٤٥ [٧]. عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «إن كان الشؤم في شيء، فهو فيما

(١) (ج ٥/ص ١٢٤، رقمه: ٨٤٠٤).

(٢) (ج ٢/ص ٦٨٩، رقمه: ٩٩٣).

(٣) (ج ٤/ص ٤١٩، رقمه: ١٦٣٠).

(٤) (ج ٦/ص ١٥١).

(٥) (ج ٢/ص ٦٩٠، رقمه: ٩٩٣).

بين اللحيين يعني اللسان، وما شيء أحوج إلى سجن طويل من اللسان». رواه  
عبدالرزاق<sup>(١)</sup>. وإسناد هذا الأثر متصل صحيح، رجاله ثقات، وهو موقوف.  
وقال أبو داود<sup>(٢)</sup>: «قُرِئَ عَلَى الْحَارِثِ بْنِ مِسْكِينٍ، وَأَنَا شَاهِدٌ أَخْبَرَكَ ابْنُ  
الْقَاسِمِ قَالَ: سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الشُّؤْمِ فِي الْفَرَسِ، وَالْدَّارِ؟ قَالَ: «كَمْ مِنْ دَارٍ سَكَنَهَا  
نَاسٌ، فَهَلَكُوا ثُمَّ سَكَنَهَا آخَرُونَ، فَهَلَكُوا، فَهَذَا تَفْسِيرُهُ فِيمَا نَرَى». وَاللَّهُ أَعْلَمُ.  
قَالَ: أَبُو دَاوُدَ: «قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَصِيرٌ فِي الْبَيْتِ خَيْرٌ مِنْ امْرَأَةٍ لَا تَلِدُ».  
قلت: إسناد أثر مالك صحيح، ولكنه تفسير مقطوع، وأما قول عمر  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنه ليس له سند، قال الألباني<sup>(٣)</sup>: «قول مالك بن أنس «صحيح  
مقطوع، وقول أبي داود: قال عمر؛ «ضعيف موقوف».

(١) (ج ١٠/ص ٢٩، رقمه: ١٩٦٩٧).

(٢) كتاب: الطب، باب: في الطيرة (ج ٤/ص ١٩، رقمه: ٣٩٢٢).

(٣) «صحيح سنن أبي داود» (ج ٢/ص ٤٧٧، رقمه: ٣٩٢٢).

## \* الأحكام والفوائد المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

الشؤم سوء ظن بالله، وهو مناف للتوحيد أو لكمالهِ بحسب تَمَكُّن ذلك من المرء، وقد نهى عنه الشرع؛ لما يحصل به من نسب الخير والشر إلى غير الله، وقد يوصل صاحبه إلى الشرك بالله عز وجل.

والأحاديث السابقة تنهى عن التطير والتشاؤم إما بإطلاق، أو بإيماء إلى وجوده في بعض من مخلوقات الله عز وجل، ولفظ النفي لا إشكال فيه مع أحاديث نفي الطيرة والشؤم السابقة في الفصل الذي قبل هذا، وإنما الإشكال في الألفاظ التي تثبت الشؤم في هذه الثلاثة مع بقية الأحاديث.

وللعلماء في ذلك أقوال:

القول الأول: إن هذا على ما كان عليه أهل الجاهلية من التطير بهذه الثلاثة، وهو مستثنى من الطيرة، أي الطيرة المنهي عنها، إلا أن يكون له دار يكره سكنها، أو امرأة يكره صحبتها، أو فرس أو خادم فليفارق الجميع ولا يقيم على الكراهة، والتأذي به<sup>(١)</sup>، وهذا قول ابن قتيبة في كتابه: تأويل مختلف الحديث<sup>(٢)</sup>، قال: «ومن ذلك المرأة تعرف بالشؤم، أو الدار، فينال الرجل مكروه، أو جائحة، فيقول: أعدتني بشؤمها، فهذا هو العدوى، الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا عدوى»».

وقال الخطابي<sup>(٣)</sup>: «هُوَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ، وَمَعْنَاهُ إِبْطَالُ مَذْهَبِ الْجَاهِلِيَّةِ

(١) «مفتاح دار السعادة» (ج ٢/ ص ٢٥٥).

(٢) (ص ١٦٩).

(٣) «معالم السنن» (ج ٦/ ص ١٥١).

فِي التَّطْيِيرِ فَكَانَتْ قَالَتْ: إِنْ كَانَتْ لِأَحَدِكُمْ دَارٌ يَكْرَهُ سُكْنَهَا أَوْ امْرَأَةٌ يَكْرَهُ صُحْبَتَهَا أَوْ فَرَسٌ يَكْرَهُ سَيْرَهُ فَلْيُفَارِقْهُ».

القول الثاني<sup>(١)</sup>: إن ذكر الشؤم في هذه الثلاثة لملازمتها وقربها، وفي استمرار المسلم معها وهو يعتقد الشؤم فيها فيه ضرر كبير على عقيدته، لذلك ففي مفارقتها صونٌ للعقيدة وسدٌ للذريعة وحسمٌ للمادة. قالوا: «مَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ يَطُولُ تَغْذِيبُ الْقَلْبِ بِهَا مَعَ كَرَاهَةِ أَمْرِهَا لِمُلَازِمَتِهَا بِالسُّكْنَى وَالصُّحْبَةِ، وَلَوْ لَمْ يَعْتَقِدِ الْإِنْسَانُ الشُّؤْمَ فِيهَا فَأَشَارَ الْحَدِيثُ إِلَى الْأَمْرِ بِفِرَاقِهَا لِيُزُولَ التَّغْذِيبُ».

القول الثالث: لم يجزم النبي ﷺ بالشؤم في هذه الثلاثة، بل علقه على الشرط فقال: «إِنْ يَكُنُ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ». ولا يلزم من صدق الشرطية صدق كل واحد من مفرداتها، فقد يصدق التلازم بين المستحيلين، قالوا: ولعل الوهم وقع من ذلك، وهو أن الراوي غلط<sup>(٢)</sup>. وأن لفظ: «الشؤم في ثلاثة...» اختصار من بعض الرواة، والصحيح الثابت: «إِنْ يَكُنُ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ»، و«إِنْ يَكُنُ مِنَ الشُّؤْمِ شَيْءٌ حَقٌّ»؛ لأن الشؤم باطل منهي عنه بالأدلة الشرعية، فكيف يثبت في هذه الثلاثة، وأشار إليه أكثر أهل العلم<sup>(٣)</sup>، وجزم به الألباني، حيث قال في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٤)</sup>: «الحديث يعطي بمفهومه، أن لا شؤم في شيء؛ لأن

(١) «معالم السنن» (ج ٦/ ص ١٥١).

(٢) «مفتاح دار السعادة» (ج ٢/ ص ٢٥٥).

(٣) انظر: «مفتاح دار السعادة» (ج ٢/ ص ٢٥٦).

(٤) (ج ١/ ص ٨٠٤، رقمه: ٤٤).

معناه: لو كان الشؤم ثابتاً في شيء ما؛ لكان في هذه الثلاثة، لكنه ليس ثابتاً في شيء أصلاً، وعليه فما في بعض الروايات بلفظ: الشؤم في ثلاثة. فهو اختصار وتصرف من بعض الرواة.

وقال ابن العربي: «لَمْ يُرَدْ مَالِكٌ<sup>(١)</sup> إِضَافَةَ الشُّؤْمِ إِلَى الدَّارِ، وَإِنَّمَا هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِيهَا، فَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمَرْءِ الْخُرُوجُ عَنْهَا صِيَانَةً لِاعْتِقَادِهِ عَنْ التَّعَلُّقِ بِالْبَاطِلِ».

وتابعه ابن حجر فقال: «وَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي تَأْوِيلِ كَلَامِ مَالِكٍ أَوَّلَى، وَهُوَ نَظِيرُ الْأَمْرِ بِالْفِرَارِ مِنَ الْمَجْذُومِ مَعَ صِحَّةِ نَفْيِ الْعَدْوَى، وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ حَسْمُ الْمَادَّةِ وَسَدُّ الذَّرِيعَةِ؛ لِثَلَاثِ يَوَافِقَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الْقَدَرِ، فَيَعْتَقِدُ مَنْ وَقَعَ لَهُ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْعَدْوَى أَوْ مِنَ الطَّيْرَةِ فَيَقَعُ فِي اعْتِقَادٍ مَا نَهَى عَنْ اعْتِقَادِهِ فَأُشِيرَ إِلَى اجْتِنَابِ مِثْلِ ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup>.

القول الرابع: كَانَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾<sup>(٣)</sup> الْآيَةَ حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(٤)</sup>.

(١) يشير إلى قول مالك السابق.

(٢) «فتح الباري» (ج ٦/ ص ١٥١).

(٣) سورة الحديد: [٢٢].

(٤) «التمهيد» (ج ٤/ ص ٢٤٤) قال ابن عبد البر: «والذي أقول به في هذا الباب: تسليم الأمر لله عز وجل وترك القطع على الله بالشؤم في شيء، لأن أخبار الأحاد لا يقطع على عينها وإنما توجب العمل فقط... قلت: هذا يعني أنه يرد الشؤم من باب أنه لا يقطع بصحة أحاديث الأحاد وقد يكون قصده ردها. والله أعلم.

وقال ابن حجر: «النَّسْخُ لَا يَتَّبَعُ بِالْإِحْتِمَالِ، لَا سِيَّمَا مَعَ إِمْكَانِ الْجَمْعِ، وَلَا سِيَّمَا وَقَدْ وَرَدَ فِي نَفْسِ هَذَا الْخَبَرِ نَفْيُ التَّطْيِيرِ ثُمَّ إِبْتِائُهُ فِي الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ»<sup>(١)</sup>.

القول الخامس: إضافة النبي ﷺ الشؤم في هذه الثلاثة مجاز واتساع،

أي: قد يحصل مقارناً لها وعندها، لا أنها هي نفسها مما يوجب الشؤم<sup>(٢)</sup>.

القول السادس: معنى الحديث إخباره ﷺ عن الأسباب المثيرة

للطيرة الكامنة في الغرائز، يعني: أن المثير للطيرة في غرائز الناس هي هذه الثلاثة،

فأخبرنا بهذا لناخذ الحذر منها، «أي أن الحوادث التي تكثر مع هذه الأشياء

والمصائب التي تتوالى عندها تدعو الناس إلى التشاؤم بها، فقال: الشؤم فيها أي:

أن الله قد يقدره فيها على قوم دون قوم، فخطبهم ﷺ بذلك لما استقر

عندهم منه ﷺ من إبطال الطيرة وإنكار العدوى»<sup>(٣)</sup>.

القول السابع: المخاطب بهذا من التزم التطير، وخشي تأثيره بما قد يحصل

من هذه الثلاثة، أمر بفراقها حتى يقطع على نفسه الاسترسال في ذلك، وَقَالَ

الْمُهَلَّبُ مَا حَاصِلُهُ<sup>(٤)</sup>: «أَنَّ الْمُخَاطَبَ بِقَوْلِهِ: «الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ»: مَنْ التَزَمَ التَّطْيِيرَ

وَلَمْ يَسْتَطِعْ صَرْفَهُ عَنْ نَفْسِهِ، فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّمَا يَقَعُ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تُلَازِمُ

فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَاتْرُكُوهَا عَنْكُمْ، وَلَا تُعَذِّبُوا أَنْفُسَكُمْ بِهَا،

وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَصْدِيرُهُ الْحَدِيثَ بِنَفْيِ الطَّيْرَةِ».

(١) «فتح الباري» (ج ٦/ ص ١٥٢).

(٢) «فتح الباري» (ج ٦/ ص ١٥١)، و«مفتاح دار السعادة» (ج ٢/ ص ٢٥٥).

(٣) المرجع السابق (ص ٢٥٧).

(٤) «فتح الباري» (ج ٦/ ص ١٥٢).

وقال ابن القيم بعد ذكر هذا القول <sup>(١)</sup>: «لأنه لم يتدرع من التوحيد والتوكل بجنة واقية، وكل من خاف شيئاً غير الله سلط عليه، كما أن من أحب مع الله غيره عذب به، ومن رجا مع الله غيره خذله من جهته، وهذه أمور تجربتها تكفي عن أدلتها، والنفس لا بد أن تتطير ولكن المؤمن القوي الإيمان يدفع تطيره بالتوكل على الله؛ فإن من توكل على الله وحده كفاه من غيره، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ <sup>(٢)</sup> إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ <sup>(٣)</sup> إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ <sup>(٤)</sup>»، ولهذا قال ابن مسعود: وما منا إلا: يعني: من يقارب التطير، ولكن الله يذهبه بالتوكل».

القول الثامن <sup>(٣)</sup>: «وَقِيلَ: يُحْمَلُ الشُّؤْمُ عَلَى قِلَّةِ الْمُوَافَقَةِ وَسُوءِ الطَّبَاعِ».

وما سبق من الآيات والأحاديث وأقوال أهل العلم نستخلص ما يلي:

١. أن دعوى النسخ لا تثبت لعدم العلم بالتاريخ، ولإمكان الجمع.
٢. أن إثبات الشؤم في هذه الثلاثة التي تعد من الضروريات، التي لا يستغني عنها أحد، تعذيب للنفس أكثر من إراحتها بالفراق، لأنه قد يكون هناك أطفال من هذه المرأة، أو هناك علاقات أسرية تتأثر بالمفارقة، وإذا ادعى الرجل أنها مشؤمة، زاد الأمر سوء، وخالف قوله تعالى: ﴿إِذَا بَلَغَ الْأَجَلُ مَا مَسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ يُمْرُّ بِكُمْ يُعْطَى بِهِ

(١) المرجع السابق (ج ٢/ ص ٢٥٦).

(٢) سورة النحل: [٩٨ - ١٠٠].

(٣) «فتح الباري» (ج ٦/ ص ١٥٢).

مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴿١﴾، وهو مدعاة لكل من أراد أن يطلق زوجته أن يقول: هي مشؤمة!! ليكون مبرراً له، ولكل من أراد أن يحقق أهواءه ورغباته أن يفتي بتطليق فلان زوجته؛ لأنها مشؤمة.

٣. إن مفارقة غير هذه الثلاثة أهون وأيسر على الإنسان من هذه، ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بمفارقة شيء.

٤. إنه لا ينكر أن يخلق الله فيمن يشاء ما يكون سبباً للتنكيد على بعض الناس، أو يخلق ما يكون سبباً للسعادة ولكن لا أحد يستقل بالنفع والضرر عن الله، ولا ينسب الشر إليه، فقد روى أحمد<sup>(٢)</sup>، وأبو داود الطيالسي<sup>(٣)</sup>، والبزار<sup>(٤)</sup>، والحاكم<sup>(٥)</sup> عن سعد بن أبي وقاص قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ ثَلَاثَةٌ، وَمِنْ شِقْوَةِ ابْنِ آدَمَ ثَلَاثَةٌ، مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ: الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ وَالْمَسْكَنُ الصَّالِحُ، وَالْمَرْكَبُ الصَّالِحُ، وَمِنْ شِقْوَةِ ابْنِ آدَمَ الْمَرْأَةُ الشَّوْءُ، وَالْمَسْكَنُ الشَّوْءُ، وَالْمَرْكَبُ الشَّوْءُ».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد»<sup>(٦)</sup>، وقال: «رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير والأوسط ورجال أحمد رجال الصحيح».

(١) سورة الطلاق: [٢].

(٢) (ج ١/ ص ٣٥٧، رقمه: ١٤٤٥).

(٣) (رقمه ٢١٠).

(٤) «كشف الأستار» (رقمه ١٤١٢).

(٥) (ج ٢/ ص ٤٨٦، رقمه: ٢٦٨٧).

(٦) (ج ٤/ ص ٣٥٦، رقمه: ٧٤٣٢).

قلت: بل فيه محمد بن أبي حميد ضعيف، ولكن له طريق آخر صحيح عند ابن حبان <sup>(١)</sup>، والخطيب البغدادي في «تاريخه» <sup>(٢)</sup>، وأخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» <sup>(٣)</sup>.

ولفظه: «أربع من السعادة: المرأة الصالحة، والمسكن الواسع، والجار الصالح، والمركب الهنيء، وأربع من الشقاوة: الجار السوء، والمرأة السوء، والمسكن الضيق، والمركب السوء».

هذا الإسناد صحيح، وقد صححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» <sup>(٤)</sup>، وهذا يدل على أن من جعله الله سبيكاً للسعادة، قد يجعله سبيكاً للتعاسة، وهذا يكون بقدرة الله ومشئته، وليست لزماً للشخص من تلقاء نفسه.

٥. إن رسالة النبي ﷺ، من أجل تحقيق التوحيد وتصفيته وتنقيته من شوائب الشرك وعادات المشركين، فإذا أثبت الشؤم في هذه الثلاثة فإما أن يُقسم الشؤم إلى أقسام، يكون منه ما هو منهي عنه شرعاً، ومنه ما ليس منهيّاً عنه، ويلزم على هذا تسمية هذه الأنواع وبيان ضوابطها حتى تشمل جميع أفرادها، وهذا ما لم يقل به أحد. أو يقال: إن الشؤم نوع واحد، فهنا إما أن يقول: إنه منهي عنه شرعاً، وهذا ما تدل عليه الأحاديث السابقة وغيرها، أو يقول: ليس منهيّاً عن بعض أنواعه وأن النبي ﷺ أقره فيها بذاتها، وهذا من أقبح ما يقال. نسأل الله السلامة.

(١) (ج ٩/ص ٣٤٠، رقمه: ٤٠٣٢).

(٢) (ج ١٢/ص ٩٨ ت ٦٥٢٨)، ورواه الطبراني في «الكبير» (ج ١/ص ١٤٦، رقمه: ٣٢٩).

(٣) (ج ٨/ص ٤٣٦، رقمه: ١٢٨١٧).

(٤) (ج ١/ص ٥٧١، رقمه: ٢٨٢).

قال ابن القيم<sup>(١)</sup>: «فمن اعتقد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نسب الطيرة والشؤم إلى شيء من الأشياء على سبيل أنه مؤثر بذلك دون الله، فقد أعظم الفرية على الله وعلى رسوله وضل ضللاً بعيداً».

فإن قيل: شؤم المرأة ألا تلد، كما جاء في قول عمر رضي الله عنه -على فرض ثبوته-، فإن هذا من تكليف المرأة ما لا تطيقه، فهذا الأمر بيد الله عز وجل وهو مخالف مع قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَتَنَهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾<sup>(٢)</sup> فكيف تكون امرأة شؤم بشيء لا يد لها فيه؟، فلو قيل: هذا بخصوص المرأة التي لا ترغب في الإنجاب!! فإن هذا مخالف لطبيعة المرأة في رغبتها في الأمومة، وقد يكون في أحوال نادرة، والنادر لا يحكم له ولا يعمم. وكذلك الفرس والمسكن، لذلك فإن رواية نفي الشؤم حتى من هؤلاء الثلاثة هي الأولى في الأخذ بها، وحمل ذكر الشؤم على ما كان يعتقد أهل الجاهلية، وأن القولين الأخيرين هما الأقرب للصواب، وأثر مالك صحيح الإسناد مقطوع، وهو من التفسيرات التي قال بها من أخذ بالرواية التي تثبت الشؤم في هذه الثلاثة، كذا قول عمر رضي الله عنه، وأيضاً ليس له سند، فهو ضعيف موقوف. قال الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»<sup>(٣)</sup> بعد أن ساق الأحاديث التي فيها ذكر الشؤم، والتي تنفي وجود الشؤم: «وفي ذلك تحقيق ما قد ذكرنا من انتفاء إثبات الشؤم في هذه الأشياء».

(١) «مفتاح دار السعادة» (ج ٢/ ص ٢٥٧).

(٢) سورة الطلاق: [٧].

(٣) (ج ٢/ ص ٢٥٢)، و«شرح معاني الآثار» (ج ٤/ ص ١٣٤).

نعم حاشاه صلى الله عليه وسلم أن يثبت الشرك أو ما يناقض التوحيد، وهو من جاء  
بسد ذرائع القدح فيه، وقطع وشائج الشرك، وخلص التوحيد مما قد يشوبه أو  
يقدح فيه.



## الفصل الرابع والعشرون

أحاديث النهي عن التبرك

بمجر أو شجر

١٤٦ [١]. عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(١)</sup> أَنَّهُمْ خَرَجُوا عَنْ مَكَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى حُنَيْنٍ <sup>(٢)</sup>، قَالَ: وَكَانَ لِلْكَفَّارِ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا، وَيُعَلِّقُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ، يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ <sup>(٣)</sup>. قَالَ: فَمَرَرْنَا بِسِدْرَةِ خَضِرَاءَ عَظِيمَةٍ. قَالَ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قُلْتُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ يَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾» <sup>(٤)</sup> إِنَّهَا لَسُنَنٌ <sup>(٥)</sup>، لَتَرْكِبَنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ سُنَّةَ سُنَّةٍ. وَفِي لَفْظِ التِّرْمِذِيِّ: فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾» <sup>(٦)</sup>، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَتَرْكِبَنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ

(١) الْحَارِثُ بْنُ عَوْفٍ، وَيُقَالُ: عَوْفُ بْنُ الْحَارِثِ، وَيُقَالُ: الْحَارِثُ بْنُ مَالِكِ اللَّيْثِيِّ، أَبُو وَاقِدٍ مشهور بكنيته.  
«الإصابة» (ج ١/ ٤٣٠/ ت ١٤٥٨).

(٢) حنين: وإد قبل الطائف، بينه وبين مكة ثلاث ليال. «معجم البلدان» (ج ٢/ ٣١٣).

(٣) ذات أنواط: هي اسم شجرة بعينها، كانت للمشركين يتوطلون بها سلاحهم: أي يعلقونه بها ويعلقون حولها، فسأل الصحابة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يجعل لهم مثلها، فنهاهم عن ذلك، وأنواط: جمع نوط وهو مصدر سُمِّيَ به المَنُوط. «النهاية» (ص ٩٤٦).

(٤) سورة الأعراف: [١٣٨].

(٥) السنن: جمع السُنَّة، وهي لُغَةً: الطَّرِيقَةُ حَسَنَةً كَانَتْ أَوْ سَيِّئَةً، قال المباركفوري: «وَالْمُرَادُ هُنَا طَرِيقَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ الَّتِي ابْتَدَعُوهَا مِنْ تَلَقُّاءِ أَنْفُسِهِمْ بَعْدَ أَنْبِيَائِهِمْ مِنْ تَغْيِيرِ دِينِهِمْ وَتَحْرِيفِ كِتَابِهِمْ، كَمَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ». «تحفة الأحوذى» (ج ٦/ ص ٤٠٨).

(٦) سورة الأعراف: [١٣٨].

قَبْلَكُمْ». رواه الترمذي<sup>(١)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٢)</sup>، والحميدي<sup>(٣)</sup>، ومن طريقه أبو نعيم في «معركة الصحابة»<sup>(٤)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٥)</sup>، والبيهقي في «دلائل النبوة»<sup>(٦)</sup>، وأحمد<sup>(٧)</sup>، وابن أبي شيبة<sup>(٨)</sup>، ومن طريقه أبو يعلى<sup>(٩)</sup>، وابن أبي حاتم في تفسيره<sup>(١٠)</sup>، وأبو نعيم في «معركة الصحابة»<sup>(١١)</sup>، وابن هشام في «السيرة»<sup>(١٢)</sup>، وابن حبان<sup>(١٣)</sup>، وابن بطة في «الإبانة الكبرى»<sup>(١٤)</sup>، وأبو داود الطيالسي في «مسنده»<sup>(١٥)</sup>، ومن طريقه أبو نعيم في «معركة الصحابة»<sup>(١٦)</sup>، وابن أبي عاصم في «السنة»<sup>(١٧)</sup>.

ولفظ الطبراني: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ حَدِيثُوا عَهْدِ بَجَاهِلِيَّةٍ، وَقَدْ كَانَتْ لِكُفَّارِ قُرَيْشٍ وَمِنْ سِوَاهُمْ مِنَ الْعَرَبِ شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ، يُقَالُ لَهَا:

(١) كتاب: الفتن، باب: ما جاء لتركبن سنن من كان قبلكم (ج ٣/ص ٢١٦، رقمه: ٢١٨٠).  
(٢) كتاب: التفسير، باب: قوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْنَا عَلَىٰ قَوْمٍ يَكْفُرُونَ عَلَيْنَا مَبَازِيرٌ لَهُمْ قَالُوا يَنْمُوسَىٰ أَجْعَلْ لَّنَا إِلَٰهًا﴾  
الأعراف: [١٣٨] (ج ٦/ص ٣٤٦، رقمه: ١١١٨٥).

(٣) (ج ٢/ص ٣٧٥، رقمه: ٨٤٨).

(٤) (ج ٢/ص ٧٣، رقمه: ٢٠٣٥).

(٥) (ج ٣/ص ٢٤٤، رقمه: ٣٢٩٢)، و(ج ٣/ص ٢٤٤، رقمه: ٣٢٩١)، و(ج ٣/ص ٢٤٤، رقمه: ٣٢٩٣).

(٦) (ج ٥/ص ١٢٥).

(٧) (ج ٨/ص ٢٠٨، رقمه: ٢١٩٥٦).

(٨) (ج ٢١/ص ١٥٢، رقمه: ٣٨٥٣٠).

(٩) (ج ٢/ص ١٩، رقمه: ١٤٣٧).

(١٠) (ج ٥/ص ١٥٥٣، رقمه: ٨٩٠٦).

(١١) (ج ٢/ص ٧٣، رقمه: ٢٠٣٥).

(١٢) (ج ٤/ص ٩٢).

(١٣) (ج ١٥/ص ٩٤، رقمه: ٦٧٠٢).

(١٤) (ج ١/ص ٢١٢، رقمه: ٧١٠).

(١٥) (ج ٢/ص ١٣٠، رقمه: ١٤٤٣).

(١٦) (ج ٢/ص ٧٣، رقمه: ٢٠٣٥).

(١٧) (ص ٨٢، رقمه: ٧٦).

ذَاتَ أَنْوَاطٍ، يَأْتُونَهَا كُلَّ عَامٍ، فَيَعْلُقُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ، وَيُرِيحُونَ تَحْتَهَا، وَيَعْكُفُونَ عَلَيْهَا يَوْمًا، فَرَأَيْنَا وَنَحْنُ نَسِيرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِدْرَةَ خَضِرَاءَ عَظِيمَةً، فَتَنَادَيْنَا مِنْ جَنَابِ الطَّرِيقِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ».

ولفظ أبي داود: «الله أكبر! قلتم كما قال أهل الكتاب لموسى عليه السلام: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٧٨﴾» [الأعراف: ١٣٨]، ثم قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنكم ستركبون سنن من كان قبلكم». وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وجاء في «سنن الترمذي»<sup>(١)</sup>، وفي بعض طبعات «مسند أبي يعلى»<sup>(٢)</sup> أن خروجهم كان إلى خير، وهو خطأ، صوابه: «إلى حنين» قلت: هذا الإسناد صحيح بمجموع طرقه، وقد صححه الألباني<sup>(٣)</sup>.

١٤٧ [٢]. عن المعرور بن سويد<sup>(٤)</sup> قال: «كنت مع عمر رضي الله عنه بين مكة والمدينة فصلى بنا الفجر فقراً: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ ﴿١﴾»<sup>(٥)</sup>، و﴿لَا يَلْفِ قَرِيشٌ﴾<sup>(٦)</sup>.

ثم رأى أقواماً ينزلون فيصلون في مسجد، فسأل عنهم، فقالوا: مسجد

(١) كتاب: الفتن، باب: ما جاء لتركبن سنن من كان قبلكم (ج ٤ / ص ٤٧٥، رقمه: ٢١٨٠).

(٢) (ج ٢ / ص ١٩، رقمه: ١٤٣٧).

(٣) «مشكاة المصابيح» (ج ٣ / ص ١٤٨٨، رقمه: ٥٤٠٨).

(٤) المعرور بن سويد الأسدي أبو أمية الكوفي، وثقوه، وقال الحافظ: ثقة، من الثانية، عاش مائة وعشرين

سنة. «تهذيب التهذيب» (ج ٤ / ص ١١٨)، و«تقريب التهذيب» (ج ٢ / ص ٢٦٩ / ت ٧٦٤٩).

(٥) سورة الفيل: [١].

(٦) سورة قريش: [١].

صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: إنما هلك من كان قبلكم أنهم اتخذوا  
آثار أنبيائهم بيعاً، من مر بشيء من المساجد فحضرت الصلاة فليصل وإلا  
فليمض». رواه عبد الرزاق<sup>(١)</sup>.

قلت: هذا الإسناد صحيح، موقوف على عمر رضي الله عنه.

---

(١) (ج ٢/ ص ٧٧، رقمه: ٢٧٣٧).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

التبرُّك تفعل من البركة، والبركة هي كثرة الخير وثبوته، ومن التبرك ما هو شرعي، ومنه ما هو بدعي أو شركي، فأما ما هو شرعي؛ فمثل التبرك بالقرآن الكريم، فالقرآن مبارك، قَالَ تَعَالَى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (١)، وبركة القرآن في قراءته وتدبره والعمل به وتطبيق أوامره واجتناب نواهيه، وليس ما يفعله بعض الناس من تعليقه على الصدر أو على الجدار أو تقبيله ومسح الوجه به، فهذا ليس من التبرك المشروع، بل هو بدعة لم يرد بها دليل شرعي.

و«هناك التبرك بأمر حسي معلوم مثل التعلم والدعاء ونحوه، فهذا الرجل يتبرك بعلمه ودعوته إلى الخير، فيكون هذا بركة؛ لأننا نلنا منه خيراً كثيراً» (٢). وهناك التبرك البدعي أو الشركي، مثل التبرك بالأموات والأحجار والأشجار والتراب، وغيرها مما لم يأت في الشرع أن فيه بركة، فإن هذا من عادات الجاهلية وأهل الشرك، ولا ينبغي للمسلم عمله، فإذا تجاوز هذا التبرك حد التبرك إلى الاعتقاد أن هذا الحجر أو الشجر ينفع أو يضر من دون الله، فإنه شرك أكبر مخرج من الملة.

### وفي الأحاديث السابقة فوائد وأحكام عظيمة منها:

١. أن ذات أنواط اسم لشجرة كان يتبرك بها الكفار، وتصرف لها العبادة من

(١) سورة ص: [٢٩].

(٢) «القول المفيد على كتاب التوحيد» (ج ١/ ص ١٩٤).

دون الله، والنهي جاء عن تشبه المسلمين بالمشركين في اتخاذ ذات أنواط، وهو عام يشمل كل ما قصد وعبد من دون الله من حجر وشجر وجدران وغيرها، قال الإمام أبو بكر الطرطوشي من أئمة المالكية<sup>(١)</sup>: «فانظروا رحمكم الله أينما وجدتم سدرة أو شجرة يقصدها الناس، ويعظمون من شأنها، ويرجون البرء والشفاء من قبلها، وينوطون بها المسامير والخرق؛ فاقطعوها فهي ذات أنواط». وكأنه يشير إلى فعل عمر رضي الله عنه عندما أمر بقطع شجرة بيعة الرضوان يوم أن رأى الناس يرتادونها ويزورونها خشية عبادتها أو اتخاذها مزاراً في مستقبل الزمان.

وقال الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل الشافعي المعروف بأبي شامة: ومن هذا القسم أيضاً ما قد عم الابتلاء به من تزيين الشيطان للعامة، تخليق الحيطان والعمد، وسرج مواضع مخصوصة في كل بلد يحكي لهم حاك أنه رأى في منامه بها أحداً ممن اشتهر بالصلاح والولاية فيفعلون ذلك، ويحافظون عليه مع تضييعهم فرائض الله تعالى وسننه، ويظنون أنهم متقربون بذلك، ثم يتجاوزون هذا إلى أن يعظم وقع تلك الأماكن في قلوبهم فيعظمونها، ويرجون الشفاء لمرضاهم وقضاء حوائجهم بالنذر لهم<sup>(٢)</sup>.

٢. أن المنتقل من الباطل الذي اعتاده قلبه لا يأمن أن يكون في قلبه ميل إلى شيء مما كان عليه، أو إعجابه بما عليه أهل الباطل إن لم يتداركه الله بفضله،

(١) كتاب «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ج ١/ ص ٢٤).

(٢) المصدر السابق.

وهذا يؤخذ من قولهم: «ونحن حديثوا عهد بجاهلية».

٣. أن طلب من طلب من الصحابة مشابه لطلب بني إسرائيل؛ لأن الشجرة المسماة بذات أنواط كان المشركون ينوطون بها أسلحتهم ويعكفون عليها طلباً لبركتها، أي أنهم يعبدونها من دون الله، وحين رآها النبي ﷺ مال عنها في يوم صائف إلى ظل أدنى منها.

٤. أن هؤلاء الصحابة رضوان الله عليهم لم يطلبوا شجرة للعبادة، وإنما للظل ونوط الأسلحة بها، ولكن حينما شابه طلبهم هذا طلب بني إسرائيل لموسى عليه السلام أغضب ذلك النبي ﷺ.

٥. أن النبي ﷺ لم يترك الأمر، ويكتفٍ بالرفض، بل كبر، وفي رواية سبح تعظيماً لله وتنزيهاً له عن الشرك، وبياناً للصحابة بأن هذا أمر عظيم لا يمكن فعله أو قبوله.

٦. أن العبرة بالمعاني لا بالمسميات، فالذين طلبوا ذات أنواط من الصحابة طلبوها ليناط بها السلاح، ويستظلوا بها، ولكن النبي ﷺ لم يفرق بين طلبهم هذا وبين طلب بني إسرائيل، وليس ذلك لأن الصحابة وقعوا في الشرك، ولكن لأن الطلب شابه الطلب.

٧. أن أكثر الطرق سلوكاً في أول حدوث البدع والشركيات هو التقليد، أو التعظيم والمحبة، ولا يقصد في البداية الشرك، ولكن تنتهي الأمور بوقوع الشرك إن لم يغلق بابه وتقطع سبله.

٨. نهي النبي ﷺ عن مشابهة أهل الكتاب و المشركين عامة، وأن

العبادات مبناهما على التوقيف.

٩. وفي الأحاديث إثبات أن محمداً رسول الله لإخباره صلى الله عليه وسلم بما كان

من أمر بني إسرائيل مع موسى عليه السلام.

١٠. وفيها أن الشرك يقع في هذه الأمة، كما وقع في الأمم قبلها<sup>(١)</sup>.

١١. سد الذرائع وقطع الوسائل الموصلة إلى الشرك، أو القدح في التوحيد،

وتعليم الناس أمور دينهم، وتنبيههم إلى ما وقعت فيه الأمم السابقة، وأن ذلك

خطر عليهم في عقيدتهم.



---

(١) مستفاد من: «تيسير العزيز الحميد» (ص ١٣٠-١٣٤).

**الفصل الخامس والعشرون**  
**أحاديث النهي عن الصلاة حين**  
**طلوع الشمس وغروبها**

١٤٨ [١]. عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«لَا تَحْرُوْا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا». رواه البخاري <sup>(١)</sup>، ومسلم <sup>(٢)</sup>.

وزاد مسلم: «فإنها تطلع بقربي شيطان» <sup>(٣)</sup>.

وعنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ،

فَأَخْرُوْا الصَّلَاةَ حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَأَخْرُوْا الصَّلَاةَ حَتَّى

تَغِيبَ». رواه البخاري <sup>(٤)</sup>، ومسلم <sup>(٥)</sup>، والنسائي <sup>(٦)</sup>.

وعنه رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَا يَتَحَرَّى أَحَدُكُمْ، فَيُصَلِّيَ

(١) كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس (ج ١/ ص ٢١٢، رقمه: ٥٥٨).

(٢) كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها (ج ١/ ص ٤٧٥، رقمه: ٨٢٨).

(٣) قَرْنِي الشَّيْطَانِ: أَي نَاحِيَّتِي رَأْسِهِ وَجَانِبَيْهِ. وَقِيلَ: الْقَرْنُ: الْقُوَّةُ: أَي حِينَ تَطْلُعُ، يَتَحَرَّكُ الشَّيْطَانُ وَيَسْلُطُ، فَيَكُونُ كَالْمُعِينِ لَهَا. وَقِيلَ: بَيْنَ قَرْنَيْهِ: أَي أَمْتَيْهِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ. وَكُلُّ هَذَا تَمْثِيلٌ لِمَنْ يَسْجُدُ لِلشَّمْسِ عِنْدَ طُلُوعِهَا؛ فَكَأَنَّ الشَّيْطَانَ سَوَّلَ لَهُ ذَلِكَ، فَإِذَا سَجَدَ لَهَا كَانَ الشَّيْطَانُ مُقْتَرِنًا بِهَا. «النهاية» (ص ٧٤٧).

(٤) كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس (ج ١/ ص ٢١٢، رقمه: ٥٥٨).

(٥) كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها (ج ١/ ص ٤٧٥، رقمه: ٨٢٩).

(٦) كتاب: الصلاة، باب: النهي عن الصلاة بعد العصر (ج ٢-١/ ص ٣٠٢، رقمه: ٥٧٠).

عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا». رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>، والنسائي<sup>(٣)</sup>.  
وعنه رضي الله عنه أنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ  
الشَّمْسِ، فَدَعُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَبْرُزَ، وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَدَعُوا الصَّلَاةَ  
حَتَّى تَغِيبَ، وَلَا تَحِثُّوا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ  
قَرْنَيْ شَيْطَانٍ أَوْ شَيْطَانٍ». رواه البخاري<sup>(٤)</sup>، ومسلم<sup>(٥)</sup>، والنسائي<sup>(٦)</sup>.

١٤٩ [٢]. عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْفَعَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ  
الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ». رواه البخاري<sup>(٧)</sup>، ومسلم<sup>(٨)</sup>، والنسائي<sup>(٩)</sup>،  
وابن ماجه<sup>(١٠)</sup>.

ولفظ النسائي: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَبْرُزَ»<sup>(١١)</sup> الشَّمْسُ وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ  
الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ».

(١) (ج ٢/ص ٤٣٣، رقمه: ٥٥٠).

(٢) كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها (ج ١/ص ٤٧٥،  
رقمه: ٨٢٨).

(٣) كتاب: المواقيت، باب: النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس (ج ١-٢/ص ٣٠٠، رقمه: ٥٦٢).

(٤) (ج ١١/ص ٥٢، رقمه: ٣٠٣٢).

(٥) (ج ٤/ص ٢٧٣، رقمه: ١٣٧٠).

(٦) كتاب: الصلاة، باب: النهي عن الصلاة بعد العصر (ج ١-٢/ص ٣٠٢، رقمه: ٥٧٠).

(٧) كتاب: مواقيت الصلاة، باب: لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس (ج ١/ص ٢١٢، رقمه: ٥٦١).

(٨) كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها (ج ١/ص ٤٧٤،  
رقمه: ٨٢٧).

(٩) كتاب: المواقيت، باب: النهي عن الصلاة بعد العصر (ج ١-٢/ص ٣٠١، رقمه: ٥٦٦).

(١٠) كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: النهي عن الصلاة بعد الفجر وبعد العصر (ج ٢/ص ١٠٢،  
رقمه: ١٢٤٩).

(١١) البُرُوق: الطلوع. يقال: بزغت الشمس وبزغ القمر وغيرهما إذا طلعت. «النهاية» (ص ٣١٩).

١٥٠ [٣]. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: شَهِدَ عِنْدِي رَجُلٌ مَرْضِيٌّ

فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ». رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>، وأبو داود<sup>(٣)</sup>، والترمذي<sup>(٤)</sup>، والنسائي<sup>(٥)</sup>، وابن ماجه<sup>(٦)</sup>.

١٥١ [٤]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَهَى

عَنْ يَبْعَتَيْنِ، وَعَنْ لِبَسَتَيْنِ، وَعَنْ صَلَاتَيْنِ، نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ وَعَنْ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ، وَعَنْ الْإِحْتِبَاءِ<sup>(٧)</sup> فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ يُفْضِي بِفَرْجِهِ إِلَى السَّمَاءِ وَعَنِ الْمُنَابَذَةِ<sup>(٨)</sup>،

(١) كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس (ج ١/ ص ٢١١، رقمه: ٥٥٧).  
(٢) كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها (ج ١/ ص ٤٧٤، رقمه: ٨٢٦).

(٣) كتاب: الصلاة، باب: الصلاة بعد العصر (ج ٢/ ص ٢٤، رقمه: ١٢٧٦).  
(٤) كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر (ج ١/ ص ٣٤٣، رقمه: ١٨٣).

(٥) كتاب: المواقيت، باب: النهي عن الصلاة بعد الصبح (ج ١-٢/ ص ٢٩٩، رقمه: ٥٦١).  
(٦) كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: النهي عن الصلاة بعد الفجر وبعد العصر (ج ١/ ص ٤٧٢، رقمه: ١٢٥٠).

(٧) الاحتباء: هو أن يَضُمَّ الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب يَجْمَعُهُمَا به مع ظهره وَيَشُدُّه عليها. وقد يكون الاحتباء باليَدَيْنِ عَوْضَ عَنِ الثَّوْبِ. وَإِنَّمَا نَهَى عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ رُبَّمَا تَحَرَّكَ أَوْ زَالَ الثَّوْبُ فَتَبَدَّدَ عَوْرَتُهُ. «النهاية» (ص ١٨٥).

(٨) الْمُنَابَذَةُ: تكون في البيع أن يقول الرجل لصاحبه: انْبِذْ إِلَيَّ الثَّوْبَ أَوْ أَنْبِذْ إِلَيْكَ لِيَجِبَ الْبَيْعُ. وقيل: هُوَ أَنْ يَقُولَ: إِذَا تَبَدَّدْتُ إِلَيْكَ الْحَصَاةَ، فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ، فَيَكُونُ الْبَيْعُ مَعَاطَةً مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ، وَلَا يَصِحُّ، يُقَالُ: تَبَدَّدْتُ الشَّيْءَ أَنْبِذَهُ تَبَدُّدًا فَهُوَ مَتَبَدَّدٌ إِذَا رَمَيْتَهُ وَأَبْعَدْتَهُ. «النهاية» (ص ٨٩٦).

وَالْمَلَامَسَةِ<sup>(١)</sup>». رواه البخاري<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup>.

١٥٢ [٥]. عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «يَنْهَى

عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَعِنْدَ غُرُوبِهَا». رواه البخاري<sup>(٤)</sup>، والنسائي<sup>(٥)</sup>.

١٥٣ [٦]. عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: وَهَمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنْ يَنْهَى رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُتَحَرَّى طُلُوعَ الشَّمْسِ وَغُرُوبَهَا». رواه مسلم<sup>(٦)</sup>، والنسائي<sup>(٧)</sup>.

ولفظ النسائي: «أَوْ هَمَّ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَنْهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

«لَا تَتَحَرَّوْا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا؛ فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ».

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: لَمْ يَدْعُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ

الْعَصْرِ، قَالَ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَتَحَرَّوْا

طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا، فَتَصَلُّوا عِنْدَ ذَلِكَ». رواه مسلم<sup>(٨)</sup>.

(١) الْمَلَامَسَةُ، قال أبو عبيدة: هو أن يقول: إِذَا لَمَسْتُ ثَوْبِي أَوْ لَمَسْتُ ثَوْبَكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ. وقيل: هو أن يلمس المتاع من وراء ثوب ولا ينظر إليه ثُمَّ يُوقِعُ الْبَيْعَ عَلَيْهِ. نَهَى عَنْهُ، لَأَنَّهُ غَرَرٌ، أَوْ لَأَنَّهُ تَغْلِيْقٌ أَوْ عُدُولٌ عَنِ الصِّيْغَةِ الشَّرْعِيَّةِ. وقيل: معناه أن يُجْعَلَ اللَّمَسُ بِاللَّيْلِ قَاطِعًا لِلْخِيَارِ وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى تَغْلِيْقِ اللَّزُومِ وَهُوَ غَيْرُ نَافِلٍ. «النهاية» (ص ٨٤٢).

(٢) كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس (ج ١/ ص ٢١٢، رقمه: ٥٥٩).

(٣) كتاب: الصلاة والسنة فيها، باب: النهي عن الصلاة بعد الفجر وبعد العصر (ج ١/ ص ٤٧٢، رقمه: ١٢٤٨).

(٤) (ج ٦/ ص ٦٧، رقمه: ١٥٢٣).

(٥) كتاب: المواقيت، باب: النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس (ج ١-٢/ ص ٣٠٠، رقمه: ٥٦٣).

(٦) كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: لا تتحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها (ج ١/ ص ٤٧٧، رقمه: ٨٣٣).

(٧) (ج ٢/ ص ٤٠٦، رقمه: ٥٦٦).

(٨) كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: لا تتحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها (ج ١/ ص ٤٧٧، رقمه: ٨٣٣).

١٥٤ [٧]. عن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنْ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَعَنْ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ». رواه مسلم<sup>(١)</sup>، والنسائي<sup>(٢)</sup>.

١٥٥ [٨]. عن عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ رضي الله عنه قال: «ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، أَوْ أَنْ نَقْبِرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا، حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهَيْرَةِ حَتَّى تَمِيلَ الشَّمْسُ، وَحِينَ تَضَيِّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ». رواه مسلم<sup>(٣)</sup>، وأبو داود<sup>(٤)</sup>، والترمذي<sup>(٥)</sup>، والنسائي<sup>(٦)</sup>، وابن ماجه<sup>(٧)</sup>.

وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

١٥٦ [٩]. عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ السُّلَمِيُّ، فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَعْرِفُنِي؟ قَالَ: «نَعَمْ أَنْتَ الَّذِي لَقِيتَنِي بِمَكَّةَ». قَالَ: فَقُلْتُ: بَلَى، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أَخْبِرْنِي عَمَّا عَلَّمَكَ اللَّهُ وَأَجْهَلُهُ، أَخْبِرْنِي عَنِ الصَّلَاةِ؟ قَالَ:

(١) (ج ٤/ص ٢٦٩، رقمه: ١٣٦٦).

(٢) كتاب: المواقيت، باب: النهي عن الصلاة بعد الصبح (ج ١-٢/ص ٢٩٩، رقمه: ٥٦٠).

(٣) كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها (ج ١/ص ٤٧٥، رقمه: ٨٣١).

(٤) كتاب: الجنائز، باب: الدفن عند طلوع الشمس وعند غروبها (ج ٣/ص ٣٤٥، رقمه: ٣١٩٢).

(٥) كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في كراهية الصلاة على الجنائز عند طلوع الشمس وعند غروبها (ج ٢/ص ١٣٨، رقمه: ١٠٣٠).

(٦) كتاب: المواقيت، باب: الساعات التي نهي عن الصلاة فيها (ج ١-٢/ص ٢٩٨، رقمه: ٥٥٩).

(٧) كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في الأوقات التي لا يصلي فيها على الميت ولا يدفن (ج ٢/ص ٢٤٠، رقمه: ١٥١٩).

«صَلِّ صَلَاةَ الصُّبْحِ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَتَّى تَرْتَفِعَ، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ حِينَ تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ، ثُمَّ صَلِّ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ حَتَّى يَسْتَقِلَّ الظِّلُّ بِالرُّمَحِ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ حِينَئِذٍ تُسَجَّرُ جَهَنَّمُ، فَإِذَا أَقْبَلَ الْفَيْءُ، فَصَلِّ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ حَتَّى تُصَلِّيَ الْعَصْرَ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَإِنَّهَا تَغْرُبُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ...». رواه مسلم<sup>(١)</sup> مطولاً، وهذا اختصار من لفظه، وأبو داود<sup>(٢)</sup>، والنسائي<sup>(٣)</sup>، والترمذي<sup>(٤)</sup>، وابن ماجه<sup>(٥)</sup>.

ولفظ أبي داود: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ اللَّيْلِ أَسْمَعُ؟. قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «جَوْفُ اللَّيْلِ الْآخِرُ فَصَلِّ مَا شِئْتَ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَكْتُوبَةٌ حَتَّى تُصَلِّيَ الصُّبْحَ، ثُمَّ أَقْصِرْ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَتَرْتَفِعَ قِيدَ رُمَحٍ أَوْ رُمَحَيْنِ؛ فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَيُصَلِّيُ لَهَا الْكُفَّارُ، ثُمَّ صَلِّ مَا شِئْتَ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَكْتُوبَةٌ حَتَّى يَعْدِلَ الرُّمَحُ ظِلَّهُ، ثُمَّ أَقْصِرْ؛ فَإِنَّ جَهَنَّمَ تُسَجَّرُ وَتُفْتَحُ أَبْوَابُهَا؛ فَإِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ، فَصَلِّ مَا شِئْتَ؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ حَتَّى تُصَلِّيَ الْعَصْرَ، ثُمَّ أَقْصِرْ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ؛ فَإِنَّهَا تَغْرُبُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ وَيُصَلِّيُ لَهَا الْكُفَّارُ». ولفظ النسائي والترمذي مختصراً لم يذكر فيه النهي عن الصلوات في أوقات النهي.

- 
- (١) كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: إسلام عمر بن عيسى (ج ١/ ص ٤٧٦، رقمه: ٨٣٢).
- (٢) كتاب: الصلاة، باب: من رخص فيها إذا كانت الشمس مرتفعة (ج ٢/ ص ٢٥، رقمه: ١٢٧٧).
- (٣) كتاب: الصلاة، باب: النهي عن الصلاة بعد العصر (ج ١-٢/ ص ٣٠٣، رقمه: ٥٧١).
- (٤) كتاب: الدعوات، باب: ٧٩ (٤/ ص ٣٦٥، رقمه: ٣٤٩٩).
- (٥) كتاب: الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الساعات التي تكره فيها الصلاة (ج ٢/ ص ١٠٣، رقمه: ١٢٥١).

١٥٧ [١٠]. عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

«يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا تَمْنَعَنَّ أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى أَيَّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، والترمذي<sup>(٢)</sup>، والنسائي<sup>(٣)</sup>، وابن ماجه<sup>(٤)</sup>، وأحمد<sup>(٥)</sup>، وأبو يعلى<sup>(٦)</sup>، ومن طريقه ابن حبان<sup>(٧)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٨)</sup>، والدارقطني في «السنن»<sup>(٩)</sup>. وقال الترمذي: «حَدِيثُ جُبَيْرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

قلت: هذا إسناد صحيح، وصححه الألباني<sup>(١٠)</sup>.

١٥٨ [١١]. عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ بَيَضَاءَ نَقِيَّةً مُرْتَفَعَةً». رواه أبو داود<sup>(١١)</sup>، والنسائي<sup>(١٢)</sup>، وأحمد<sup>(١٣)</sup>،

(١) كتاب: المناسك، باب: الطواف بعد العصر (ج/ص ١٨٠، رقمه: ١٨٩٤).

(٢) كتاب: الحج، باب: ما جاء في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح لمن يطوف (ج ٣/ص ٢١١، رقمه: ٨٦٨).

(٣) كتاب: في المناسك، باب: إياحة الطواف في كل الأوقات (ج ٥-٦/ص ٢٤٥، رقمه: ٢٩٢٤)، وكتاب: المواقيت، باب: إياحة الصلاة إلى أن يصلي الصبح (ج ١-٢/ص ٣٠٨، رقمه: ٥٨٤).

(٤) كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الرخصة في الصلاة بمكة في كل وقت (ج ١/ص ٤٧٥، رقمه: ١٢٥٤).

(٥) (ج ٥/ص ٦١٥، رقمه: ١٦٧٣٦).

(٦) (ج ١٥/ص ٢٠٤، رقمه: ٧٢٣٢).

(٧) (ج ٧/ص ١١١، رقمه: ١٥٧٩).

(٨) (ج ٢/ص ١٤٢، رقمه: ١٦٠٠).

(٩) (ج ١-٢/ص ٤٠٢، رقمه: ١٥٥٠).

(١٠) «مشكاة المصابيح» (ج ١/ص ٣٣٠، رقمه: ١٠٤٥).

(١١) كتاب: الصلاة، باب: من رخص فيهما إذا كانت الشمس مرتفعة (ج ٢/ص ٢٤، رقمه: ١٢٧٤).

(١٢) كتاب: المواقيت، باب: الرخصة في الصلاة بعد العصر (ج ١-٢/ص ٣٠٤، رقمه: ٥٧٢).

(١٣) (ج ١/ص ١٧٥، رقمه: ٦١٠).

وابن حبان<sup>(١)</sup>، وأحمد<sup>(٢)</sup>، وأبو يعلى<sup>(٣)</sup>، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»<sup>(٤)</sup>.

وهذا إسناد صحيح، حسنه الحافظ في «الفتح»<sup>(٥)</sup>، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٦)</sup>.

قلت: والصواب: تصحيحه. والله أعلم.

١٥٩ [١٤]. عن أنس رضي الله عنه، قال: قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«لا تصلوا عند طلوع الشمس ولا عند غروبها؛ فإنها تطلع وتغرب على قرن شيطان، وصلوا بين ذلك ما شئتم». رواه أبو يعلى<sup>(٧)</sup>.

وهذا إسناد حسن، وقد حسنة الألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٨)</sup>.

---

(١) (ج ٤/ص ٤٢٩، رقمه: ١٥٦٢).

(٢) (ج ١/ص ٢٧٤، رقمه: ١٠٧٣)، و(ج ١/ص ٢٩٧، رقمه: ١١٩٣).

(٣) (ج ١/ص ٢٠٧، رقمه: ٤٠٧).

(٤) (ج ١٣/ص ٢٨٥، رقمه: ٥٢٦٨).

(٥) (ج ٢/ص ٢٥٧).

(٦) (ج ١/ص ٦٢٤، رقمه: ٣١٤).

(٧) (ج ٣/ص ٤٣١، رقمه: ٤٢٠١).

(٨) (ج ١/ص ٦٢٤، رقمه: ٣١٤).

## \* الأحكام والفوائد المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

في أحاديث هذا الفصل: النهي عن الصلاة وقت طلوع الشمس ووقت غروبها، ودفن الموتى، وجاءت بألفاظ متعددة تبين سبب النهي وعلته؛ وهي أن الشمس تطلع وتغرب بين قرني شيطان، وأن ذلك وقت عبادة المشركين لمعبوداتهم، والتشبه بالكفار، مما قد يؤثر في عقيدة المسلم بموافقة لهم، وقال بعض أهل العلم النهي التام عن الصلاة وقت الطلوع ووقت الغروب، أما بعد ذلك فقد جاء فيه حديث علي وأنس رضي الله عنهما، وفيهما دلالة على جواز الصلاة بعد ذلك.

ومن صيغ النهي في الحديث لا يتحرى، وللعلماء فيها أقوال، قال ابن حجر <sup>(١)</sup>: قوله: «(لَا يَتَحَرَّى) كَذَا وَقَعَ بِلَفْظِ الْخَبَرِ، قَالَ الشَّهَلِيُّ: يَجُوزُ الْخَبَرُ عَنْ مُسْتَقَرِّ أَمْرِ الشَّرْعِ، أَيْ لَا يَكُونُ إِلَّا هَذَا...

قوله: «فِيصَلِّي». بِالنَّصْبِ، وَالْمُرَادُ نَفْيُ التَّحَرِّيِ وَالصَّلَاةِ مَعًا، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ أَيْ لَا يَتَحَرَّى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ فِي وَقْتِ كَذَا فَهُوَ يُصَلِّي فِيهِ، وَقَالَ ابْنُ خَرُوفٍ: يَجُوزُ فِي فِيصَلِّي ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ: الْجَزْمُ عَلَى الْعَطْفِ أَيْ لَا يَتَحَرَّى وَلَا يُصَلِّ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْقَطْعِ أَيْ لَا يَتَحَرَّى فَهُوَ يُصَلِّي، وَالنَّصْبُ عَلَى جَوَابِ النَّهْيِ، وَالْمَعْنَى لَا يَتَحَرَّى مُصَلِّيًّا. وَقَالَ الطَّبِيُّ: قَوْلُهُ لَا يَتَحَرَّى نَفْيٌ بِمَعْنَى النَّهْيِ، وَيُصَلِّي بِالنَّصْبِ لِأَنَّهُ جَوَابُهُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا يَتَحَرَّى، فَقِيلَ: لِمَ؟ فَأُجِيبَ: خِيفَةَ أَنْ يُصَلِّيَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَدَّرَ غَيْرَ ذَلِكَ.

(١) «فتح الباري» (ج ٢/ ص ٢٥٦).

وإذا كان هذا الاختلاف في لفظة يتحرى وما جاء بعدها وهو يصلي،  
والراجع؛ كما قال الطيبي النهي، فقد جاءت لفظة صريحة في النهي عن  
الصلاة في هذه الأوقات منها قوله: «لَا صَلَاة».

قال النووي<sup>(١)</sup>: «أجمعت الأمة على كراهة الصلاة التي لا سبب لها في  
أوقات النهي عنها، واتفقوا على جواز الفرائض المؤداة فيها، واختلفوا في  
النوافل التي لها سبب كصلاة تحية المسجد وسجود التلاوة، وصلاة العيد،  
والكسوف، وصلاة الجنائز، وقضاء الفائتة من النوافل، فذهب الشافعي  
وطائفة إلى جواز ذلك كله بلا كراهة، وذهب أبو حنيفة وآخرون إلى أن  
ذلك داخل في عموم النهي». وتعقبه ابن حجر على قوله بالإجماع، فذكر أن  
هناك من ادعى النسخ في النهي والقول بالجواز مطلقاً، وقال: «وبه قال داود  
وغیره من أهل الظاهر وبذلك جزم ابن حزم».

وهذا النهي مقيد بوقت الطلوع، ووقت الغروب، أما بعدهما فلا مانع من  
الصلاة، واستثنى بعض أهل العلم يوم الجمعة، فلا ينهى عن الصلاة فيه حتى  
عند الطلوع.

وَحَكَى أَبُو الْفَتْحِ الْيَعْمُرِيُّ<sup>(٢)</sup>: «عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ  
النَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ إِنَّمَا هُوَ إِعْلَامٌ بِأَنَّهُمَا لَا يُتَطَوَّعُ  
بَعْدَهُمَا، وَلَمْ يُقْصَدِ الْوَقْتُ بِالنَّهْيِ كَمَا قُصِدَ بِهِ وَقْتُ الطُّلُوعِ وَوَقْتُ الْغُرُوبِ،

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (ج ٥-٦/ ص ٣٥٩).

(٢) «الفتح» (ج ٢/ ص ٢٥٤).

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تُصَلُّوا بَعْدَ الصُّبْحِ وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ نَقِيَّةً»، وَفِي رِوَايَةٍ: «مُرْتَفَعَةً»، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَعْدِيَّةِ لَيْسَ عَلَى عُمُومِهِ.

وقال الترمذي<sup>(١)</sup>: «وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ بِمَكَّةَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ وَالطَّوَّافِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَقَ وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا طَافَ بَعْدَ الْعَصْرِ لَمْ يُصَلِّ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَكَذَلِكَ إِنْ طَافَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ أَيْضًا لَمْ يُصَلِّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ عُمَرَ أَنَّهُ طَافَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلَمْ يُصَلِّ وَخَرَجَ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى نَزَلَ بِذِي طَوًى، فَصَلَّى بَعْدَ مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ».

وقال شيخ الإسلام في «الاختيارات»<sup>(٣)</sup>: «وَلَا نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى زَوَالِهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَيَقْضِي السَّنَنَ الرَّاتِبَةَ، وَيَفْعَلُ مَا لَهُ سَبَبٌ فِي أَوْقَاتِ النِّهْيِ، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ وَاخْتِيَارَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ. وَيُصَلِّي صَلَاةَ الاسْتِخَارَةِ وَقْتَ النِّهْيِ فِي أَمْرِ يَفُوتُ بِالتَّأْخِيرِ إِلَى وَقْتِ الْإِبَاحَةِ. وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ عَقِبَ الْوُضُوءِ، وَلَوْ كَانَ وَقْتُ النِّهْيِ. قَالَهُ الشَّافِعِيُّ».

(١) كتاب: الحج، باب: ما جاء في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح لمن يطوف (ج ٣/ ص ٢١١، رقمه: ٨٦٨).

(٢) المراد حديث جبير بن مطعم، سبق في هذا الفصل.

(٣) (ص ٦٤).

وحكى ابن عبد البر في «التمهيد»<sup>(١)</sup> عن ابن عباس، وابن عمر، وابن الزبير، والحسن، والحسين، وعطاء، وطاووس، ومجاهد، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، أنهم كانوا يطوفون بعد العصر وبعضهم بعد الصبح أيضاً، ويصلون بإثر فراغهم من طوافهم ركعتين في ذلك الوقت، وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود بن علي، وقال مالك بن أنس: من طاف بالبيت بعد العصر آخر ركعتي الطواف حتى تغرب الشمس، وكذلك من طاف بعد الصبح لم يركعهما إلا عند غروب الشمس وطلوعها واستوائها.

ووقفت على كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية في الصلاة في وقت النهي، وأنا أنقله مع اختصار غير مخل بالمقصود، قال رحمه الله رحمة واسعة<sup>(٢)</sup>: «ذَوَاتِ الْأَسْبَابِ تَفْعَلُ فِي أَوْقَاتِ النَّهْيِ . . . هَذَا أَصَحُّ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ اخْتَارَهَا أَبُو الْخَطَّابِ . . . ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَالصَّلَاةُ لِلَّهِ فِيهِ لَيْسَ فِيهَا مَفْسَدَةٌ؛ بَلْ هِيَ ذَرِيعَةٌ إِلَى الْمَفْسَدَةِ فَإِذَا تَعَذَّرَتِ الْمَصْلَحَةُ إِلَّا بِالذَّرِيعَةِ شُرِعَتْ، وَاكْتَفِيَ مِنْهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَصْلَحَةٌ.

وَهَذَا أَضَلُّ لِأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ: فِي أَنَّ مَا كَانَ مِنْ «بَابِ سَدِّ الذَّرِيعَةِ» إِنَّمَا يُنْهَى عَنْهُ إِذَا لَمْ يَخْتَجِ إِلَيْهِ . . .

وَأَمَّا مَا لِكُ فَإِنَّهُ يُبَالِغُ فِي سَدِّ الذَّرَائِعِ حَتَّى يَنْهَى عَنْهَا مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا.

وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين»<sup>(٣)</sup>: «وَكَانَ النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ

(١) «التمهيد» (ج ١٣/ ٤٥).

(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (ج ١٢/ ص ١٢٣).

(٣) (ج ٥/ ص ١١).

لِلَّهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ سَدًّا لِذَرِيعَةِ الْمُشَابَهَةِ الظَّاهِرَةِ، الَّتِي هِيَ ذَرِيعَةٌ إِلَى  
الْمُشَابَهَةِ فِي الْقَضْدِ.

ويتلخص من هذه الأحاديث وأقوال أهل العلم في حكم الصلاة في وقت  
النهي ما يلي:

١. النهي عن تحري أوقات النهي للصلاة فيها، سواء كانت فرضاً أو نافلة.
٢. النهي الشديد عن الصلاة وقت طلوع الشمس أو غروبها، إلا في حال  
القضاء، سواء بدأ القضاء قبل وقت النهي أو معه.
٣. يستثنى من النهي ذوات الأسباب مثل صلاة تحية المسجد وصلاة  
الجنائز، وسجود التلاوة وصلاة الكسوف وغيرها.
٤. إن هذا النهي عن الصلاة لا يشمل بعد الشروق وقبل الغروب، لحديث  
عليٍّ وأنس رضي الله عنهما.
٥. أن العلة من المنع هي البعد عن مشابة الكفار في سجودهم للشمس أو  
لآلهتهم عند الشروق والغروب، وأن الشيطان يقارن الشمس ليكون السجود له،  
وخشية مشابعتهم في عبادتهم وشركهم وأخذ طريقة عابديها وأحوالهم.



## الفصل السادس والعشرون

### أحاديث النهي عن العبادات البدعية

١٦٠ [١]. عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>.

وعنها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ». رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.

١٦١ [٢]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قَالَ: «لَا فَرَعَ<sup>(٤)</sup>، وَلَا عَتِيرَةَ<sup>(٥)</sup>». رواه البخاري<sup>(٦)</sup>، ومسلم<sup>(٧)</sup>.

(١) كتاب: الصلح، باب: إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود (ج ٢/ص ٩٥٩، رقمه: ٢٥٥٠).

(٢) كتاب: الأقضية، باب: نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور (٣/ص ٢٤٣، رقمه: ١٧١٨).

(٣) الموضع السابق.

(٤) قال الزهري: الفرع والفرعة: أول ولد تنتجه الناقة. وقال ابن الأثير مثله، ثم قال: كانوا يَذْبَحُونَهُ

لِلْهَيْتَمِ، فَتَهَيَّ الْمُسْلِمُونَ عَنْهُ. وقيل: كان الرجل في الجاهلية إذا تَمَّتْ إِبْلُهُ مَائَةً، قَدَّمَ بَكْرًا فَتَنَحَّرَهُ

لَصَنَمِهِ وَهُوَ الْفَرَعُ. وقد كان المسلمون يفعلونه في صدر الإسلام ثم نُسِخَ. «الفائق في غريب الحديث»

(ج ٣/ص ١٣)، و«النهاية» (ص ٧٠١).

(٥) قال ابن الأثير: العتيرة، الرجية، كان أهل الجاهلية يذبَحُونَهَا في رَجَبٍ، والمسلمون في صدر الإسلام

فَنُسِخَ، وقال نحوه أبو عبيدة.. وقال الخطابي: الْعَتِيرَةُ تفسيرا في الحديث: أنها شاةٌ تُذْبَحُ في رَجَبٍ.

وهذا هو الذي يُشَبِّهُ معنى الحديث وَيَلِيقُ بِحُكْمِ الدِّينِ. وأما الْعَتِيرَةُ التي كانت تَغْتَرُّهَا الجاهلية فهي

الدَّيْبِجَةُ التي كانت تُذْبَحُ لِلْأَضْثَامِ، فَيُصَبُّ دَمُهَا عَلَى رَأْسِهَا. «غريب الحديث» لأبي عبيد (ج ١/

ص ١٢١)، و«النهاية» (ص ٥٩١).

(٦) كتاب: العقيقة، باب: الفرع (ج ٥/ص ٢٠٨٣، رقمه: ٥١٥٦).

(٧) كتاب: الأضاحي، باب: الفرع والعتيرة (ج ٣/ص ١٢٤٣، رقمه: ١٩٧٦).

وأبوداود<sup>(١)</sup>، والترمذي<sup>(٢)</sup>، والنسائي<sup>(٣)</sup>، وابن ماجه<sup>(٤)</sup>. وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وعنه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا تَخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلَا تَخْصُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ». رواه مسلم<sup>(٥)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٦)</sup>.

١٦٢ [٣]. عن نُبَيْشَةَ رضي الله عنه<sup>(٧)</sup> قال: نَادَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كُنَّا نَعْتَرُ عَتِيرَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ فِي رَجَبٍ فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «اذْبَحُوا لِلَّهِ فِي أَيِّ شَهْرٍ كَانَ، وَبَرُّوا اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ وَأَطِعُوا». قَالَ: إِنَّا كُنَّا نُفَرِّعُ فَرْعًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «فِي كُلِّ سَائِمَةٍ فَرِّعْ تَغْذُوهُ مَا شِئْتَ حَتَّى إِذَا اسْتَحْمَلَ لِلْحَجِيجِ ذَبْحَتَهُ فَصَدَّقْتَ بِلَحْمِهِ». قَالَ خَالِدٌ أَحْسَبُهُ قَالَ: «عَلَى ابْنِ السَّبِيلِ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ». رواه أبوداود<sup>(٨)</sup>، والنسائي<sup>(٩)</sup>، وابن ماجه<sup>(١٠)</sup>.

(١) كتاب: الأضاحي، باب: في العتيرة (ج ٣/ ص ١٠٥، رقمه: ٢٨٣١).

(٢) كتاب: الأضاحي، باب: ما جاء في الفرع والعتيرة (ج ٤/ ص ٩٥، رقمه: ١٥١٢).

(٣) كتاب: الفرع، باب (١) (ج ١٣/ ص ١٤٣، رقمه: ٤١٥٠)، ونفس الموضع السابق (ج ١٣/ ص ١٤٣، رقمه: ٤١٥٠).

(٤) كتاب: الذبائح، باب: الفرعة والعتيرة (ج ٣/ ص ١٢٢، رقمه: ٣١٦٨).

(٥) كتاب: الصيام، باب: كراهة صيام يوم الجمعة منفرداً (ج ٢/ ص ٦٥٩، رقمه: ١١٤٤).

(٦) كتاب: الصيام، باب: النهي عن صيام يوم الجمعة (ج ٢/ ص ١٤١، رقمه: ٢٧٥١).

(٧) نبیشة الخير الهذلي، هو ابن عمرو بن عوف، وقيل: ابن عبد الله بن عمرو بن عوف بن الحارث بن نصر بن حصين. وقيل في نسبه غير ذلك، وهو ابن عم سلمة بن المحبق الهذلي يكنى أبا طريف. «الإصابة في معرفة الصحابة» (ج ٥/ ص ٣٣٠ ت ٨٦٧٩).

(٨) كتاب: الضحايا، باب: في العتيرة (ج ٣/ ص ١٧٣، رقمه: ٢٨٣٠).

(٩) كتاب: الفرع، باب: تفسير العتيرة (ج ٧-٨/ ص ١٩٣، رقمه: ٤٢٤٤-٤٢٤٢).

(١٠) كتاب: الذبائح، باب: الفرعة والعتيرة (ج ٣/ ص ٥٥٣، رقمه: ٣١٦٧).

وأحمد<sup>(١)</sup>، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»<sup>(٢)</sup>، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»<sup>(٣)</sup>، والحاكم<sup>(٤)</sup>. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي.  
قلت: وهو كما قالوا وقد صححه الألباني<sup>(٥)</sup>.

---

(١) (ج ٧/ص ٣٨٣، رقمه: ٢٠٧٥٥) مطول.

(٢) (ج ٢/ص ٢٢، رقمه: ٣٠٩).

(٣) (ج ٣/ص ٨٧، رقمه: ١٠٦٣).

(٤) (ج ٥/ص ٣٣٤، رقمه: ٧٦٥٦).

(٥) «إرواء الغليل» (ج ٤/ص ٤١٣).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

إن الدين قد كمل، والشرع بان لكل إنسان برسالة محمد ﷺ، فلا حاجة إلى الزيادة، ولا ينبغي النقصان، فالزيادة في الدين أشد من النقص، فقد يكون النقص بسبب العجز المعتبر شرعاً، المسقط للتكليف، أما الزيادة ففيها اتهام للدين بأنه ناقص، يحتاج إلى زيادة، وتدارك على الله عز وجل ورسوله ﷺ، ومما جاء النهي عنه أفراد شهر رجب بالصيام أو بالصلاة أو بالذبح، أو بأي عبادة دون غيره من الشهور، وينسحب هذا على بقية الشهور، فأي شهر أو يوم خصص بعبادة لم يأت بها الشارع الحكيم فمنهي عنها، حفظاً للدين والتزاماً بسنة سيد المرسلين، قال شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup>: «أَنَّ السُّنَّةَ مَضَتْ بِكَرَاهَةِ إِفْرَادِ رَجَبٍ بِالصَّوْمِ. وَكَرَاهَةِ إِفْرَادِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَجَاءَ عَنِ السَّلَفِ مَا يَدُلُّ عَلَى كَرَاهَةِ صَوْمِ أَيَّامِ أَعْيَادِ الْكُفَّارِ، وَإِنْ كَانَ الصَّوْمُ نَفْسُهُ عَمَلًا صَالِحًا؛ لِئَلَّا يَكُونَ ذَرِيعَةً إِلَى مُشَابَهَةِ الْكُفَّارِ، وَتَعْظِيمِ الشَّيْءِ تَعْظِيمًا غَيْرُ مَشْرُوعٍ».

قال ابن القيم<sup>(٢)</sup>: «إِنَّ النَّهْيَ عَنْ ذَلِكَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ اتِّخَاذِ شَرْعٍ لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ مِنْ تَخْصِيصِ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ بِمَا لَمْ يَخْصُصْ بِهِ؛ فَفِي ذَلِكَ وَقُوعٌ فِيمَا وَقَعَ فِيهِ أَهْلُ الْكِتَابِ».

ولا يقتصر النهي على عبادة الصوم؛ بل يشمل كل عمل قصد منه العبادة

(١) «الفتاوى الكبرى» (ج ٦/ ص ١٨٠)، و«إعلام الموقعين عن رب العالمين» (ج ٣/ ص ٣٥٥).

(٢) «إعلام الموقعين» (ج ٥/ ص ٢٨).

والتقرب إلى الله، فخير ما عبد به الله عز وجل هو ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup>: «فمن البدع في العبادات: إحداث أعياد واحتفالات لم يشرعها الله ولا رسوله صلى الله عليه وسلم، إنما فعلتها الأمم الأخرى كاليهود والنصارى، أو فارس والروم، ونحوهم، كالاحتفال بيوم عاشوراء، وبالمولد النبوي، وبليلة الإسراء والمعراج، وليلة النصف من شعبان، وإحداث صلوات لم يشرعها الله، كصلاة الرغائب، وتخصيص ليالٍ وأيام بعينها بعبادة معتادة، كأول خميس من رجب، وليلة أول جمعة وليلة النصف منه، وكالرهبنة، والسياحة لغير قصد مشروع أو مباح، والغلو في الدين».

وقال الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله- في «كتاب التوحيد»<sup>(٢)</sup>: «ومنها الاحتفال بالمناسبات الدينية كمناسبة الإسراء والمعراج، ومناسبة الهجرة النبوية. وهذا الاحتفال بتلك المناسبات لا أصل له في الشرع، ومن ذلك ما يفعل في شهر رجب كالعمرة الرجبية، وما يفعل فيه من العبادات الخاصة به، كالتطوع بالصلاة والصيام فيه خاصة، فإنه لا ميزة له على غيره من الشهور لا في العمرة والصيام والصلاة والذبح للنسك فيه ولا غير ذلك.

ومن ذلك: الأذكار الصوفية بأنواعها. كلها بدع ومحدثات، لأنها مخالفة للأذكار المشروعة في صيغها وهيئاتها وأوقاتها.

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم» (ج ١ / ص ٣٩).

(٢) «كتاب التوحيد» (ج ٢ / ص ٤٥١).

ومن ذلك تخصيص ليلة النصف من شعبان بقيام، ويوم النصف من شعبان بصيام، فإنه لم يثبت عن النبي ﷺ في ذلك شيء خاص به.

ويتبع ذلك ما أحدث في دين الله من عبادات تقترن بأزمة وأمكنة، لم يأذن بها الشرع، وجعلها قربات عند الله، فبعضها تكون في الأيام وبعضها في كل أسبوع، وبعضها في كل شهر، وبعضها في كل حول، فإن الشيطان سول لهم وأملى لهم، حتى يضعوا للناس عبادات تماثل ما جاء به الشرع أو تزيد عنه في الكثرة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (١): «وَأَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ مَا يَذْكُرُهُ بَعْضُ الْمُصَنِّفِينَ فِي «الرَّقَائِقِ وَالْفَضَائِلِ» فِي الصَّلَوَاتِ الْأُسْبُوعِيَّةِ وَالْحَوْلِيَّةِ: كَصَلَاةِ يَوْمِ الْأَحَدِ وَالْإِثْنَيْنِ وَالثَلَاثَاءِ وَالْأَرْبَعَاءِ وَالْخَمِيسِ وَالْجُمُعَةِ وَالسَّبْتِ الْمَذْكُورَةِ فِي كِتَابِ أَبِي طَالِبٍ وَأَبِي حَامِدٍ وَعَبْدِ الْقَادِرِ وَغَيْرِهِمْ. وَكَصَلَاةِ «الْأَلْفِيَّةِ» الَّتِي فِي أَوَّلِ رَجَبٍ وَنِصْفِ شَعْبَانَ، وَالصَّلَاةِ «الْإِثْنَيْنِ عَشْرِيَّة» الَّتِي فِي أَوَّلِ لَيْلَةِ جُمُعَةٍ مِنْ رَجَبٍ، وَالصَّلَاةِ الَّتِي فِي لَيْلَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ، وَصَلَوَاتٍ أُخَرُ تُذَكَّرُ فِي الْأَشْهُرِ الثَّلَاثَةِ، وَصَلَاةِ لَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ وَصَلَاةِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ مِنَ الصَّلَوَاتِ الْمَرْوِيَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ اتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِحَدِيثِهِ أَنَّ ذَلِكَ كَذِبٌ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ بَلَغَ ذَلِكَ أَقْوَامًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالدِّينِ فَظَنُّوهُ صَحِيحًا فَعَمِلُوا بِهِ وَهُمْ مَأْجُورُونَ عَلَى حُسْنِ قَصْدِهِمْ وَاجْتِهَادِهِمْ لَا عَلَى مُخَالَفَةِ السُّنَّةِ. وَأَمَّا مَنْ تَبَيَّنَتْ لَهُ السُّنَّةُ فَظَنَّ أَنَّ غَيْرَهَا خَيْرٌ مِنْهَا فَهُوَ ضَالٌّ مُبْتَدِعٌ بَلْ كَافِرٌ. وَالْقَوْلُ الْوَسْطُ الْعَدْلُ هُوَ مَا

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (ج ١٢/ ص ٣٤٠).

وَأَفَقَ السُّنَّةُ الصَّحِيحَةُ الثَّابِتَةُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وعلة النهي هي لئلا يشرع شرعاً لم يأذن به الشارع الحكيم، وخشية التشبه بالمشركين في كل زمان ومكان، ففي الذبح في رجب النهي كان خشية مشابهة المشركين فيما كانوا يعملونه عند أصنامهم في الجاهلية، وهذا مستنبط من قوله: « كانوا يذبحونه لطواغيتهم ». ثم اختلف أهل العلم هل عمله أهل الإسلام؟ وإذا كانوا عملوه فهل نسخ أم بقي، وإذا بقي فما حكمه هل حكمه الوجوب أم الاستحباب؟

قالت طائفة: كان في أول الإسلام ثم نسخ، ذكر القاضي عياض أن الجمهور على النسخ، ورد عليه ابن حجر<sup>(١)</sup> بأن الشافعي وغيره لا يرى النسخ.

وقالت طائفة: كان واجباً، ثم رد إلى الاختيار، وهذا قول الطحاوي في «مشكل الآثار»<sup>(٢)</sup>، وغيره، حيث قال: «ففي هذا الحديث ما قد عقلنا به أن أمر العتيرة رد إلى الاختيار، ونفي الوجوب، وأنه بر، من أخذ به فقد أحسن، ومن نكره لم يحرّج».

أما النهي عن العبادات الأخرى، فخشية مشابهة اليهود فيما وقع في كتبهم ودينهم من التحريف، والبعد عما أنزل الله عز وجل وما جاء به الرسل عليهم السلام.

(١) «فتح الباري» (ج ١١/ص ١٦).

(٢) (ج ٣/ص ٨٢-٨٨)، وهو قول الشافعي والنووي وابن حجر. انظر: «الفتح» (ج ١١/ص ١٦).

وهذا سدٌ لذريعة القدح في توحيد المسلم، وصيانة له عن مشابهة أهل الشرك  
والبدع، لأن المشابهة في الظاهر دليل موافقة الباطن، فالذي يلبس لباس أقوام  
ويتصف بصفاتهم يجد ميلاً نحوهم في قلبه، والإسلام جاء بصفاء العقيدة وثباتها  
وعدم متابعة أصحاب الأهواء.



**الفصل السابع والعشرون**  
أحاديث النهي عن دخول  
مساكن المعذنين

١٦٣ [١]. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُعَذِّبِينَ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ، فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ؛ لَا يُصِيبُكُمْ مَا أَصَابَهُمْ». رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية للبخاري<sup>(٣)</sup>: «ثُمَّ قَنَّعَ رَأْسَهُ، وَأَسْرَعَ السَّيْرَ حَتَّى أَجَارَ الْوَادِيَّ».

وفي لفظ آخر لمسلم<sup>(٤)</sup>: «إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ حَذَرًا أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَهُمْ» ثُمَّ زَجَرَ، فَأَسْرَعَ حَتَّى خَلَفَهَا.

وعنه رضي الله عنه أَنَّ النَّاسَ نَزَلُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْحِجْرِ<sup>(٥)</sup> أَرْضِ ثُمُودَ<sup>(٦)</sup>، فَاسْتَقَوْا مِنْ آبَارِهَا، وَعَجَّنُوا بِهِ الْعَجِينَ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) كتاب: المساجد، باب: الصلاة في مواضع الخسف والعذاب (ج ١/ ص ١٦٧، رقمه: ٤٢٣).

(٢) كتاب: الزهد والرفائق، باب: لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم إلا أن تموتوا باكين (ج ٤/ ص ١٨٠، رقمه: ٢٩٨٠).

(٣) كتاب: المغازي، باب: نزول النبي ﷺ على الحجر (ج ٤/ ص ١٦٠٩، رقمه: ٤١٥٧).

(٤) كتاب: الزهد والرفائق، باب: لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم إلا أن تموتوا باكين (ج ٤/ ص ١٨٠، رقمه: ٢٩٨٠).

(٥) الحجر، يطلق على عدة معان، والمقصود هنا كما قال ابن منظور: ديار ثمود، ناحية الشام عند وادي القرى، وهم قوم صالح النبي ﷺ. «لسان العرب» (ج ٤/ ص ١٩٩).

(٦) ثمود: قبيلة من العرب الأول، ويقال: إنهم من بقية عاد وهم قوم صالح. «لسان العرب» (ج ٣/ ص ١٢٨).

أَنْ يَهْرِيقُوا<sup>(١)</sup> مَا اسْتَقَوْا، وَيَعْلِفُوا الْإِبِلَ الْعَجِينَ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْتَقُوا مِنَ الْبِئْرِ الَّتِي كَانَتْ تَرُدُّهَا النَّاقَةُ<sup>(٢)</sup>. رواه البخاري<sup>(٣)</sup>، ومسلم<sup>(٤)</sup>.

وعنه رضي الله عنه، قال: «نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّاسِ عَامَ تَبُوكَ، نَزَلَ بِهِمُ الْحِجْرَ عِنْدَ بَيْوتِ ثَمُودَ، فَاسْتَسْقَى النَّاسُ مِنَ الْآبَارِ الَّتِي كَانَ يَشْرَبُ مِنْهَا ثَمُودُ، فَعَجَنُوا مِنْهَا، وَنَصَبُوا الْقُدُورَ بِاللَّحْمِ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَهْرَاقُوا الْقُدُورَ وَعْلِفُوا الْعَجِينَ الْإِبِلَ، ثُمَّ ارْتَحَلَ بِهِمْ حَتَّى نَزَلَ بِهِمْ عَلَى الْبِئْرِ الَّتِي كَانَتْ تَشْرَبُ مِنْهَا النَّاقَةُ، وَنَهَاهُمْ أَنْ يَدْخُلُوا عَلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ عَذَّبُوا». قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي أَخْشَى أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَهُمْ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ». رواه أحمد<sup>(٥)</sup>، وابن حبان<sup>(٦)</sup>.

قلت: هذا إسناد صحيح، على شرط الشيخين، وكذا قال الألباني<sup>(٧)</sup>.

---

(١) يهريقوا من الفعل، هرق، قال الأزهرى: الهاء في ذلك كله متحركة؛ لأنها ليست بأصلية، إنما هي بدل من همزة أراق. يقال: هرق، أي: صبب. ويقال: راق الماء رَوَقَانًا انصبَّ وأراقه غيره إذا صبَّه. وقال الجوهرى: هرقه أي: صبه. «لسان العرب» (ج ١٠ / ص ٤٤٠).

(٢) كتاب: الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ لَعَنَّا أَعْيُنُكَ يَا اللَّهُ لَمَلِكًا﴾ [الأعراف: ٧٣] (ج ٣ / ص ١٢٣٧، رقمه: ٣١٩٩).

(٣) كتاب: الزهد والرفائق، باب: لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم (ج ٤ / ص ١٨٠٨، رقمه: ٢٩٨١).

(٤) (ج ٢ / ص ٤٦٠، رقمه: ٥٩٩١).

(٥) (ج ١٣ / ص ٨٣، رقمه: ٦٢٠٣).

(٦) «التمر المستطاب» (ج ١ / ص ٤٠٠).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

جعل الله للمؤمنين مواعظ حسية ومواعظ معنوية، فمن المواعظ الحسية التي يشاهدها كل من امتن الله عليه بالقلب السليم، والعقل: الاعتبار والاتعاظ بالأمم السالفة، وما تركوا من آثارهم، وألا تكون مكان فرح وسرور وأكل وشرب، وإنما مكان خشية وتذكر وخوف أن يصيبهم ما أصاب تلك الأمم بسبب الغفلة والإهمال، ففي الأحاديث السالفة نهى النبي ﷺ عن الدخول إلى مساكن المعذبين إلا مع البكاء والخشية من عذاب الله، ولو كان الإنسان في حاجة شديدة لذلك، ونهى عن الانتفاع بالماء من ديار الذين أهلكهم الله بالعذاب وهم قوم ثمود، قال شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup> رحمه الله: «فنهى رسول الله ﷺ عن الدخول إلى أماكن المعذبين إلا مع البكاء، خشية أن يصيب الداخل ما أصابهم، ونهى عن الانتفاع بمياههم حتى أمرهم مع حاجتهم في تلك الغزوة، وهي أشد غزوة<sup>(٢)</sup> كانت على المسلمين أن يعلفوا النواضح<sup>(٣)</sup> بعجين مائهم».

ومن حكمة الله أن جعل أحوال أولئك القوم عبرة لكل معتبر، ويبعث للتفكير والاعتبار من الأسباب الموجبة للعذاب، لما يتج عن ذلك من الخوف أن يحيل الله قلب المسلم من الصلاح إلى الفساد، فيصيبه ما أصابهم، قال ابن حجر<sup>(٤)</sup>: «فَكَانَهُ أَمْرُهُمْ بِالتَّفَكُّرِ فِي أَحْوَالِ تَوَجُّبِ الْبُكَاءِ مِنْ تَقْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى أَوْلَئِكَ

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ١٥٩).

(٢) غزوة العسرة.

(٣) النواضح: هي الإبل التي يستقى عليها. «لسان العرب» (ج ٢/ ص ٧٣٤).

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (ج ٢/ ص ٩٧).

بِالْكَفْرِ مَعَ تَمْكِينِهِ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَإِمَاهَالَهُمْ مُدَّةً طَوِيلَةً، ثُمَّ إِيقَاعِ نِقْمَتِهِ بِهِمْ وَشِدَّةِ عَذَابِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ مُقَلِّبُ الْقُلُوبِ، فَلَا يَأْمَنُ الْمُؤْمِنُ أَنْ تَكُونَ عَاقِبَتُهُ إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ، وَالتَّفَكُّرِ أَيْضًا فِي مُقَابَلَةِ أَوْلَئِكَ نِعْمَةِ اللَّهِ بِالْكَفْرِ وَإِمَاهَالِهِمْ إِعْمَالَ عُقُولِهِمْ فِيمَا يُوجِبُ الْإِيمَانَ بِهِ وَالطَّاعَةَ لَهُ، فَمَنْ مَرَّ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَتَفَكَّرْ فِيمَا يُوجِبُ الْبُكَاءَ اعْتِبَارًا بِأَحْوَالِهِمْ فَقَدْ شَابَهُمْ فِي الْإِهْمَالِ، وَدَلَّ عَلَى قَسَاوَةِ قَلْبِهِ وَعَدَمِ خُشُوعِهِ، فَلَا يَأْمَنُ أَنْ يَجْرُهُ ذَلِكَ إِلَى الْعَمَلِ بِمِثْلِ أَعْمَالِهِمْ فَيُصِيبُهُ مَا أَصَابَهُمْ، وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ اعْتِرَاضُ مَنْ قَالَ: كَيْفَ يُصِيبُ عَذَابُ الظَّالِمِينَ مَنْ لَيْسَ بِظَالِمٍ؟ لِأَنَّهُ بِهَذَا التَّفَكُّرِ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَصِيرَ ظَالِمًا فَيُعَذَّبَ بِظُلْمِهِ.

وأمره صلى الله عليه وسلم بالتفكر والبكاء، لأن التفكر في أحوال أولئك والبكاء يمنع من الإعجاب بأحوالهم واتباع آثارهم، فإن من يزور تلك الديار، ويُعَجَّبُ - كما يقولون - بآثارهم وحضارتهم لا يستبعد عليه أن يعجب بما كانوا عليه من الاعتقاد ومعاندة الأنبياء وعصيانهم، ويسلك مسلكهم ويغفل قلبه عما أصابهم، فيكون مصيره كمصيرهم، لأن الإنسان يحب المكان الذي يفرح فيه ويسر، ويكره المكان الذي يحزن فيه ويغم، ثم إن بغض أهل الكفر وأفعالهم من الولاء والبراء في دين الإسلام، وفيه صيانة لدين المسلم مما يقدح في صفائه ونقاؤه، وبعد عن الشرك والمعتقدات المؤثرة في دين الإسلام.

وإذا كان الآباء يزورونها للعبرة والاعتاظ فلا يستبعد أن تكون مكان لهو للأبناء والأحفاد، ويزين لهم الشيطان ذلك.

قال ابن القيم في «إعلام الموقعين»<sup>(١)</sup>: «نهى صلى الله عليه وسلم أصحابه عن دخول ديارِ ثمود إلا أن يكونوا بأكين خشية أن يصيبهم مثل ما أصابهم، فجعل الدُّخُولَ مِنْ غَيْرِ بُكَاءٍ ذَرِيعَةً إِلَى إصَابَةِ الْمَكْرُوهِ».

وقد يكون هذا المكروه في العقيدة والتوحيد، ويتشرب بين الأجيال حب هذه الأماكن وزيارتها، والإعجاب بما كانوا عليه من العقائد الفاسدة المناهضة للتوحيد، وعصيان الرسل عليهم السلام.



---

(١) (ج ٥/ ص ٤٧).

## الفصل الثامن والعشرون

### أحاديث النهي عن التمايل واقتناء الأصنام

١٦٤ [١]. عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ». فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ؛ فَإِنَّهَا يُطْلَى بِهَا الشُّفْنُ، وَيُذْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ<sup>(١)</sup>. فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا جَمَلُوهَا<sup>(٢)</sup> ثُمَّ بَاعُوه فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ». رواه البخاري<sup>(٣)</sup>، ومسلم<sup>(٤)</sup>، وأبو داود<sup>(٥)</sup>، والترمذي<sup>(٦)</sup>، والنسائي<sup>(٧)</sup>، وابن ماجه<sup>(٨)</sup>. وَقَالَ الترمذي: «حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ».

(١) يَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ: أَيِ يَجْعَلُونَهَا فِي سُرُجِهِمْ وَمَصَابِيحِهِمْ يَسْتَضِيئُونَ بِهَا. «عون المعبود» (ج ٩/ ص ٢٧٣).

(٢) جملوها - يعني أذابوها، وفيه لغتان يقال: جملت الشحم وأجملته - إذا أذيته، واجتملته. «غريب الحديث» لأبي عبيد (ج ٢/ ص ١١٣).

(٣) كتاب: البيوع، باب: بيع الميتة والأصنام (ج ٢/ ص ٧٧٩، رقمه: ٢١٢١).

(٤) كتاب: المساقاة، باب: تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام (ج ٣/ ص ٩٧٨، رقمه: ١٥٨١).

(٥) كتاب: البيوع والإجازات، باب: في ثمن الخمر والميتة (ج ٣/ ص ٤٨٧، رقمه: ٣٤٨٦).

(٦) كتاب: البيوع، باب: ما جاء في بيع جلود الميتة والأصنام (ج ٢/ ص ٣١١، رقمه: ١٢٩٧).

(٧) كتاب: البيوع، باب: بيع الخنزير (ج ٧-٨/ ص ٣٥٥، رقمه: ٤٦٨٣).

(٨) كتاب: التجارات، باب: ما لا يحل بيعه (ج ٢/ ص ٢٧١، رقمه: ٢١٦٧).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من حديث هذا الفصل:

جاءت الشريعة بالحصانة والصيانة للأمة الإسلامية من براثن الجاهلية وأوضارها، وتجنيب المسلم معتقداتها وسلوكها، وما قد يكون وسيلة لذلك، ومن ذلك صنع الأصنام وبيعها واقتنائها، والتفكير منها ومما عليه أهلها، ولو كانت من أجل الاستفادة من أثمانها، أو تزيين البيوت بها، لعدم منفعتها ولما يؤدي إليه اقتنائها من الإعجاب بها والتشبه بعبادها، ويلحق بها ما في معناها مما يعبد الكفار من الأوثان والصلبان وغيرها.

قال ابن حجر<sup>(١)</sup>: «الْعِلَّةُ فِي مَنْعِ بَيْعِ الْأَصْنَامِ عَدَمُ الْمَنْفَعَةِ الْمُبَاحَةِ، فَعَلَى هَذَا إِنْ كَانَتْ بَحِثُ إِذَا كُسِرَتْ يُتَنَفَّعُ بِرُضَاضِهَا جَازَ بَيْعُهَا عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى الْمَنْعِ؛ حَمَلًا لِلنَّهْيِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّهْيَ عَنْ بَيْعِهَا لِلْمُبَالَغَةِ فِي التَّنْفِيرِ عَنْهَا، وَيَلْتَحِقُ بِهَا فِي الْحُكْمِ الصُّلْبَانُ الَّتِي تُعْظَمُهَا النَّصَارَى وَيَحْرُمُ نَحْتُ جَمِيعِ ذَلِكَ وَصَنَعَتُهُ».

وهذا سد لذريعة الشرك والتعلق بأدواته ووسائله، ولو جر ذلك منفعة مادية من الاتجار بها، فمنع الشارع الحكيم أخذ العوض عن صناعة الصلبان والأصنام كما حرم ثمنها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٢)</sup>: «وَالصَّلِيبُ لَا يَجُوزُ عَمَلُهُ بِأُجْرَةٍ وَلَا غَيْرِ أُجْرَةٍ، وَلَا يَبِيعُهُ صَليِبًا كَمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْأَصْنَامِ وَلَا عَمَلُهَا. وَمَنْ أَخَذَ عِوَضًا عَنْ عَيْنٍ مُحَرَّمَةٍ أَوْ نَفَعٍ اسْتَوْفَاهُ مِثْلَ أُجْرَةِ حَمَالِ الْخَمْرِ

(١) «الفتح» (ج ٥/ص ١٧٨).

(٢) (ج ١١/ص ٤٤٤).

وَأُجْرَةَ صَانِعِ الصَّلِيبِ وَأُجْرَةَ الْبَغِيِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَلْيَتَصَدَّقْ بِهَا وَلْيُتْبَ مِنْ ذَلِكَ الْعَمَلِ الْمُحَرَّمِ وَتَكُونَ صَدَقَتُهُ بِالْعَوَضِ كَفَّارَةً لِمَا فَعَلَهُ؛ فَإِنَّ هَذَا الْعَوَضَ لَا يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ عَوَضٌ خَبِيثٌ، وَلَا يُعَادُ إِلَى صَاحِبِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَوْفَى الْعَوَضَ، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ».

وهذا لأن صنعها وبيعها معاونة لأصحابها على الشرك والمعاصي، ونشر لمعتقداتهم ودياناتهم، وكذلك شراء ما يشاهده أطفال المسلمين من بعض الأفلام التي يعرض بها معتقدات الكفار وتظهر عباداتهم في مظهر الخير للبشرية، فإنها مؤثرة في عقيدة المسلمين صغارا كانوا أو كبارا، ويقدر في توحيدهم، وخطرها أعظم من بيع الأصنام التي جاء النهي من النبي ﷺ عنها، فإن شراء هذه الأفلام وترك جيل شباب المسلمين يشاهدها أشد خطرا، وذلك لكثرتها وكثرة من يشاهدها، وخطورتها على الأجيال القادمة من شباب المسلمين، وكذلك شراء الملابس التي طبع عليها صور لمعبودات الكفار من صليب، ونار، وبقر، وغيرها من معبوداتهم، وقد تكون صور هذه المعبودات في الملابس، أو في الأثاث، أو في الفرش، أو في السيارات وغيرها، فلا ينبغي للمسلم أن يتساهل في ذلك، لما يؤدي إليه من قبول النفوس لها وخاصة الأطفال حتى إذا كبروا كبر هذا الإعجاب بها في نفوسهم، أو اعتادوها في حياتهم وضاع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد طرح سؤال على اللجنة الدائمة للإفتاء<sup>(١)</sup> عن حكم ما يصور من الصليبان على السجادة؟.

(١) «فتاوى اللجنة الدائمة» (ج ٥/ ص ٢٤٤).

فأجابت: «صنع الصليب حرام، سواء كان مجسماً أم نقشاً أم رسماً أو غير ذلك على جدار أو فرش أو غير ذلك، ولا يجوز إدخاله مسجداً ولا بيوتاً ولا دور تعليم من مدارس ومعاهد ونحو ذلك. ولا يجوز الإبقاء عليها، بل يجب القضاء عليه وإزالته بما يذهب بمعالمة من كسر ومحو وطمس وغير ذلك. ولا يجوز بيعه ولا الصلاة عليه».



## الفصل التاسع والعشرون

أحاديث النهي عن الذبح ووفاء

النذر في معابد الجاهلية

١٦٥ [١]. عن ثابت بن الضحّاك رضي الله عنه قال: «نذّر رجلٌ على عهدِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم أن ينحرَ إبلًا ببؤانة، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم، قال إنني نذرتُ أن أنحرَ إبلًا ببؤانة. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «هل كان فيها وثنٌّ من أوثانِ الجاهليّة يُعبدُ». قال: لا. قال: «هل كان فيها عيدٌ من أعيادِهِمْ؟». قال: لا. قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «أوفِ بنذركَ، فإنّه لا وفاءَ لنذرٍ في معصيةِ الله، ولا فيما لا يملكُ ابنُ آدمَ». إسناده صحيح<sup>(١)</sup>.

١٦٦ [٢]. عن ميمونة بنت كَرْدَم رضي الله عنها، قالت: خرّجتُ مع أبي في حجةِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم فرأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم وسمعتُ الناسَ يقولون: رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، فجعلتُ أبدهُ بصري، فدنا<sup>(٢)</sup> إليّ أبي، وهو على ناقَةٍ له معه دِرَّةٌ<sup>(٣)</sup> كدِرّةِ الكتابِ، فسمعتُ الأعرابَ والناسَ يقولون: الطَّبْطَبِيَّةُ الطَّبْطَبِيَّةُ<sup>(٤)</sup> فدنا إليّ أبي، فأخذَ بقدَمِهِ، قالت: فأقرّ له، ووقفَ، فاستمعَ منه، فقال: يا رسولَ الله! إنني نذرتُ إن وُلِدَ لي وَلَدٌ ذَكَرٌ أن أنحرَ على رأسِ بؤانةٍ في عقبةٍ من الشّيا

(١) مخرج في ص ٢١٥.

(٢) دنا: بمعنى: قرب من الدنو والقرب. «النهاية» (ص ٣١٤).

(٣) الدرة: السوط يُضرب به. «النهاية» (ص ٨٥٤).

(٤) الطَّبْطَبِيَّة: هي حكاية صوت الضرب الناتج عن وقع الأقدام، أو عن صوت الدرة حين يضرب بها.

«النهاية» (ص ٥٥٧).

عِدَّةٌ مِنَ الْغَنَمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَلْ بِهَا مِنَ الْأَوْثَانِ شَيْءٌ». قَالَ: لَا. قَالَ: «فَأَوْفِ بِمَا نَذَرْتُ بِهِ لِلَّهِ». قَالَتْ: فَجَمَعَهَا فَجَعَلَ يَذْبَحُهَا، فَاَنْفَلَتْ مِنْهَا شاةً، فَطَلَبَهَا وَهُوَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَوْفِ عَنِّي نَذْرِي، فَظَفَرَهَا فَذَبَحَهَا. هذا الحديث رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، وابن ماجه<sup>(٢)</sup>، وأحمد<sup>(٣)</sup>، ومن طريقه أبو نعيم في «معركة الصحابة»<sup>(٤)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٥)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٦)</sup>.

ولفظ الطبراني: «أَبَها وَثْنٌ أَمْ طَاغِيَةٌ؟». فَقَالَ: لَا. قَالَ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ». وإسناد هذا الحديث لا يخلو طريق من كلام ولكن الحديث بمجموع طرقه ثابت إن شاء الله تعالى. وقال الألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٧)</sup>: «إسناده حسن في الشواهد، والحديث صحيح بلا ريب».

١٦٧ [٣]. عن محمد بن عبدالله رضي الله عنه أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى رَأْسِكَ بِالْذُّفِّ؟. قَالَ: «أَوْفِي بِنَذْرِكَ». قَالَتْ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَذْبَحَ بِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا، مَكَانٌ كَانَ يَذْبَحُ فِيهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ. قَالَ: «لِصْنَمٍ؟». قَالَتْ: لَا. قَالَ: «لِوَثْنٍ؟». قَالَتْ: لَا. قَالَ: «أَوْفِي

(١) كتاب: الأيمان والنذور، باب: ما يؤمر به من الوفاء بالنذر (ج ٣/ ٢٣٨، رقمه: ٣٣١٤)، وكتاب: الأيمان

والنذور، باب: ما يؤمر به من الوفاء بالنذر (ج ٣/ ٢٣٨، رقمه: ٣٣١٥).

(٢) كتاب: الكفارات، باب: الوفاء بالنذر (ج ٢/ ص ٢٥٧، رقمه: ٢١٣١).

(٣) (ج ١٠/ ص ٣٠١، رقمه: ٢٧١٣٢)، و(ج ١٠/ ص ٣٠٢، رقمه: ٢٧١٣٣)، و(ج ٥/ ص ٥٨١، رقمه:

١٦٦٠٧)، و(ج ٥/ ص ٢٦٦، رقمه: ٢٧٦٠٦).

(٤) (ج ١٠/ ص ٣٠١، رقمه: ٢٧١٣٤)، و(ج ١٧/ ص ٤٣، رقمه: ٥٣١٣).

(٥) (ج ١٠/ ص ٨٣).

(٦) (ج ٢٥/ ص ٣٩، رقمه: ٧٣).

(٧) (ج ٧/ ص ٨٧٥، رقمه: ٢٨٧٢٢).

بِئْذَرِكِ<sup>(١)</sup>. رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٣)</sup>.

قلت: هذا الإسناد فيه الحارث بن عبيد أبو قدامة يخطئ وعمر بن شعيب، لم يثبت له سماع من أبيه، وقد حسنه الألباني في «المشكاة»<sup>(٤)</sup>، وقال: إن زيادة: «ونذرت أن أذبح بمكان كذا وكذا، مكان يذبح فيه أهل الجاهلية فقال: «هل كان بذلك المكان وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟». قالت: لا، قال: «هل كان فيه عيد من أعيادهم؟». قالت: لا، قال: «أوفي بئذرك». من زيادة رزين.

وأول الحديث أخرجه الترمذي<sup>(٥)</sup>، وأحمد<sup>(٦)</sup>، وابن حبان<sup>(٧)</sup> عن بريدة رضي الله عنه. وقال الترمذي بإثره: «هذا حديث حسن صحيح».

- 
- (١) وقال الخطابي: ضرب الدف ليس مما يعد في باب الطاعات التي يتعلق بها النذور، وأحسن حاله أن يكون من باب المباح، غير أنه لما اتصل بإظهار الفرح بسلامة مقدم رسول الله ﷺ حين قدم المدينة من بعض غزواته، وكانت فيه مساء الكفار، وإرغام المنافقين، صار فعله كبعض القرب التي هي من نوافل الطاعات، ولهذا أبيع ضرب الدف. «معالم السنن» (ج ٤/ ص ٦٠).
- (٢) كتاب: الأيمان والنذور، باب: ما يؤمر به من الوفاء بالنذر (ج ٣/ ٢٣٧، رقمه: ٣٣١٢).
- (٣) (ج ١٠/ ص ٧٧).
- (٤) (ج ٢/ ص ٢٨٢، رقمه: ٣٤٣٨).
- (٥) كتاب: المناقب، باب: في مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ج ٥/ ٦٢٠، رقمه: ٣٦٩٠).
- (٦) (ج ٩/ ص ٢٣، رقمه: ٢٣٠٧٣).
- (٧) (ج ١٠/ ص ٢٣٢، رقمه: ٤٣٨٦).

## \* الأحكام والفوائد المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

جاء النبي ﷺ بكل ما يحمي للمسلم دينه وعقيدته، ويصونها من شوائب الشرك وذنس أهله، لذلك منع من آداء العبادات لله عز وجل في أماكن عبادات وأعياد واجتماعات المشركين منعاً لموافقتهم في دينهم، وأحاديث هذا الفصل تدل على حرصه ﷺ على تحصين العقيدة وحماية جناب التوحيد، حيث كان يستفصل من المستفتي عن زمان ومكان العبادات التي يؤديونها، هل كان بها عبادة من عبادات أهل الجاهلية وعيد من أعياد المشركين؟ فإذا كان الجواب: لا. أمر بالوفاء بالنذر وعمل الطاعة، أما لو كان الجواب بنعم، فإنه يمنع من ذلك، ولو كان العمل فيه طاعة لله عز وجل، ووجدت كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الموضوع يفي بالغرض ولا يحتاج معه إلى زيادة إيضاح في كتابه «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم»<sup>(١)</sup> ورأيت أن أورد كلامه كاملاً على طوله لما فيه من الفائدة العظيمة والشرح المستفيض، قال رحمه الله بعد أن أورد أحاديث النهي عن الذبح في مكان أعياد أهل الجاهلية: «وهذا يدل على أن الذبح بمكان عيدهم ومحل أوثانهم معصية لله، من وجوه:

أحدها: أن قوله: «فأوف بنذرك». تعقيب للوصف بالحكم بحرف الفاء، وذلك يدل على أن الوصف هو سبب الحكم؛ فيكون سبب الأمر بالوفاء: وجود النذر خالياً من هذين الوصفين، فيكون الوصفان مانعين من الوفاء، ولو لم يكن معصية لجاز الوفاء به.

(١) (ص ٣٩٧).

الثاني: أنه عَقِبَ ذلك بقوله: «لا وفاء لنذر في معصية الله». ولولا اندراج الصورة المسئول عنها في هذا اللفظ العام، وإلا لم يكن في الكلام ارتباط، والمنذور في نفسه - وإن لم يكن معصية - لكن لما سأله النبي ﷺ عن الصورتين، قال له: «فأوف بنذرك». يعني: حيث ليس هناك ما يوجب تحريم الذبح هناك، فكان جوابه ﷺ فيه أمراً بالوفاء عند الخلو من هذا، ونهى عنه عند وجود هذا، وأصل الوفاء بالنذر معلوم، فبين ما لا وفاء فيه.

واللفظ العام إذا ورد على سبب، فلا بد أن يكون السبب مندرجاً فيه.

الثالث: أنه لو كان الذبح في موضع العيد جائزاً لسوغ ﷺ للنادر الوفاء به، كما سوغ لمن نذرت الضرب بالدفع أن تضرب به، بل لاوجب الوفاء به؛ إذ كان الذبح بالمكان المنذور واجباً، وإذا كان الذبح بمكان عيدهم منهيّاً عنه، فكيف الموافقة في نفس العيد بفعل بعض الأعمال التي تعمل بسبب عيدهم؟

يوضح ذلك: أن العيد اسم لما يعود من الاجتماع العام على وجه معتاد، عائد: إما بعود السنة، أو بعود الأسبوع، أو الشهر، أو نحو ذلك.

فقول النبي ﷺ: «هل بها عيد من أعيادهم؟». يريد اجتماعاً معتاداً من اجتماعاتهم التي كانت عيداً، فلما قال: لا. قال له: «أوف بنذرك». وهذا يقتضي أن كون البقعة مكاناً لعيدهم: مانع من الذبح بها - وإن نذر -، كما أن كونها موضع أوثانهم كذلك، وإلا لما انتظم الكلام، ولا حسن الاستفصال.

ومعلوم أن ذلك إنما هو لتعظيم البقعة التي يعظمونها بالتعديد فيها، أو

لمشاركتهم في التعييد فيها، أو لإحياء شعار عيدهم فيها، ونحو ذلك؛ إذ ليس إلا مكان الفعل، أو نفس الفعل، أو زمانه.

فإن كان من أجل تخصيص البقعة -وهو الظاهر- فإنما نهى عن تخصيص البقعة؛ لأجل كونها موضع عيدهم، ولهذا لما خلت من ذلك أذن في الذبح فيها، وقصد التخصيص باق، فعلم: أن المحذور تخصيص بقعة عيدهم، وإذا كان تخصيص بقعة عيدهم محذوراً، فكيف بنفس عيدهم؟ هذا كما أنه لما كرهها لكونها موضع شركهم بعبادة الأوثان، كان ذلك أدل على النهي عن الشرك وعبادة الأوثان.

وإن كان النهي؛ لأن في الذبح هناك موافقة لهم في عمل عيدهم، فهو عين مسألتنا؛ إذ مجرد الذبح هناك لم يكره على هذا التقدير إلا لموافقته في العيد؛ إذ ليس فيه محذور آخر، وإنما كان الاحتمال الأول أظهر؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأله إلا عن كونها مكان عيدهم، ولم يسأله: هل يذبح وقت عيدهم؟ ولأنه قال: «هل كان بها عيد من أعيادهم». فعلم أنه وقت السؤال لم يكن العيد موجوداً، وهذا ظاهر، فإن في الحديث الآخر: أن القصة كانت في حجة الوداع؛ وحينئذ لم يكن قد بقي عيد للمشركين.

فإذا كان صلى الله عليه وسلم قد نهى أن يذبح في مكان كان الكفار يعملون فيه عيداً، وإن كان أولئك الكفار قد أسلموا وتركوا ذلك العيد، والسائل لا يتخذ المكان عيداً، بل يذبح فيه فقط: فقد ظهر أن ذلك سد للذريعة إلى بقاء شيء من أعيادهم، خشية أن يكون الذبح هناك سبباً لإحياء أمر تلك البقعة، وذريعة إلى

اتخاذها عيداً، مع أن ذلك العيد إنما كان يكون -والله أعلم- سوقاً يتبايعون فيها، ويلعبون، كما قالت له الأنصار: «يومان كنا نلعب فيهما في الجاهلية» لم تكن أعياد الجاهلية عبادة لهم، ولهذا فرق النبي ﷺ بين كونها مكان وثن، وكونها مكان عيد.

وهذا نهى شديد عن أن يفعل شيء من أعياد الجاهلية على أي وجه كان .  
وإذا كان الشارع قد حسم مادة أعياد أهل الأوثان خشية أن يتدنس المسلم بشيء من أمر الكفار، الذين قد يثس الشيطان أن يقيم أمرهم في جزيرة العرب؛ فالحشية من تدنسه بأوضار الكتابيين الباقين أشد، والنهي عنه أوكد، كيف وقد تقدم الخبر الصادق بسلوك طائفة من هذه الأمة سبيلهم<sup>(١)</sup>؟

الوجه الثالث من السنة: أن هذا الحديث وغيره، قد دل على أنه كان للناس في الجاهلية أعياد يجتمعون فيها، ومعلوم أنه بمبعث رسول الله ﷺ؛ محى الله ذلك عنهم، فلم يبق شيء من ذلك.

ومعلوم أنه لولا نهيه ومنعه لما ترك الناس تلك الأعياد؛ لأن المقتضي لها قائم من جهة الطبيعة التي تحب ما يصنع في الأعياد -خصوصاً أعياد الباطل- من اللعب واللذات، ومن جهة العادة التي ألفت ما يعود من العيد، فإن العادة طبيعة ثانية، وإذا كان المقتضي قائماً قوياً، فلولا المانع القوي؛ لما دَرَسَتْ تلك الأعياد.

(١) يشير إلى حديث: «لَتَسْمَعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ شَبْرًا بِشِيرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّىٰ لَوْ سَلَكَوا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكَتُمُوهُ». قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «فَمَنْ؟». وغيره، سيأتي في الفصل: الثاني والأربعين: أحاديث النهي عن التشبه بأهل الكتاب.

وهذا يوجب العلم اليقيني، بأن إمام المتقين صلّى الله عليه وسلم كان يمنع أمته منعاً قوياً عن أعياد الكفار، ويسعى في دروسها، وطمسها بكل سبيل، وليس في إقرار أهل الكتاب على دينهم، إبقاء لشيء من أعيادهم في حق أمته، كما أنه ليس في ذلك إبقاء في حق أمته لما هم عليه في سائر أعمالهم، من سائر كفرهم ومعاصيهم، بل قد بالغ صلّى الله عليه وسلم في أمر أمته بمخالفتهم في كثير من المباحات، وصفات الطاعات؛ لئلا يكون ذلك ذريعة إلى موافقتهم في غير ذلك من أمورهم، ولتكون المخالفة في ذلك حاجزاً ومانعاً عن سائر أمورهم، فإنه كلما كثرت المخالفة بينك وبين أصحاب الجحيم، كان أبعد لك عن أعمال أهل الجحيم.

حقاً إن السنة سفينة نجاة لمن تمسك بها، ومن أعرض عنها غرق في مستنقع البدع، ووحل الخرافات، ولا ينفع، ولات حين مناص، فلا ينجو إلا من استمسك منها بالعروة الوثقى، وأغلق بها طرق ووسائل الشرك على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم.



## الفصل الثلاثون

### أحاديث النهي عن دعوى أهل الجاهلية

١٦٨ [١]. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>(١)</sup> قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ أَوْ شَقَّ الْجُيُوبَ، أَوْ دَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ». رواه البخاري <sup>(٢)</sup>، ومسلم <sup>(٣)</sup>، والترمذي <sup>(٤)</sup>، والنسائي <sup>(٥)</sup>، وابن ماجه <sup>(٦)</sup>.

١٦٩ [٢]. عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا فِي غَزَاةٍ، فَكَسَعَ <sup>(٧)</sup> رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَا لِلْأَنْصَارِ، وَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ: يَا لِلْمُهَاجِرِينَ، فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «مَا بَالُ دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَسَعَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ. فَقَالَ: «دَعُوهَا، فَإِنَّهَا مُتَنَتَةٌ» <sup>(٨)</sup>. فَسَمِعَ بِذَلِكَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَبِي، فَقَالَ: فَعَلُوهَا؟ أَمَا وَاللَّهِ لَئِنْ رَجَعْنَا

(١) هو: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) كتاب: الجنائز، باب: ليس منا من ضرب الخدود (ج ٣/ ص ٤٣٦، رقمه: ١٢٣٥).

(٣) كتاب: الإيمان، باب: تحريم ضرب الخدود، وشق الجيوب، والدعاء بدعوى الجاهلية (ج ١/ ص ٩٤، رقمه: ١٠٣).

(٤) كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في النهي عن ضرب الخدود وشق الجيوب عند المصيبة (ج ٢/ ص ١٢٠، رقمه: ٩٩٩).

(٥) كتاب: الجنائز، باب: دعوى الجاهلية (٤/ ص ٣١٨، رقمه: ١٨٥٩).

(٦) كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في النهي عن ضرب الخدود وشق الجيوب (ج ٢/ ص ٢٧٣، رقمه: ١٥٨٤).

(٧) أي ضَرَبَ دُبُرَهُ يَبْدَهُ. سبقت في أهمية سد الذرائع في الشرع.

(٨) التن: الرائحة الكريهة، مُتَنَتَةٌ، أي: مذمومة في الشرع، مجتنبة مكروهة، كما يُجْتَنَبُ الشَيْءُ الْمُتَنُّ.

«لسان العرب» (ج ١٣/ ص ٥٢٦).

إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ، فَلَبَغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَامَ عُمَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ دَعْنِي أَضْرِبَ عَنْقَ هَذَا الْمُنَافِقِ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعْنِي، لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنْ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ». رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>، والترمذي<sup>(٣)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٤)</sup>.

١٧٠ [٣]. عَنْ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، قَالَ: رَأَيْتُ عَلَى أَبِي ذَرٍّ بُرْدًا، وَعَلَى غُلَامِهِ بُرْدًا، فَقُلْتُ: لَوْ أَخَذْتَ هَذَا فَلَبَسْتَهُ كَانَتْ حُلَّةً، وَأَعْطَيْتَهُ ثَوْبًا آخَرَ، فَقَالَ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ كَلَامٌ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أَعْجَمِيَّةً، فَنِلْتُ مِنْهَا، فَذَكَرَنِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لِي: «أَسَايَيْتَ فَلَانًا؟». قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «أَفَنِلْتَ مِنْ أُمِّهِ؟». وفي رواية: «أَعْيَرْتَهُ بِأُمِّهِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ». قُلْتُ: عَلَى حِينِ سَاعَتِي هَذِهِ مِنْ كِبَرِ السِّنِّ؟. قَالَ: «نَعَمْ، هُمْ إِخْوَانُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ جَعَلَ اللَّهُ أَخَاهُ تَحْتَ يَدِهِ، فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا يُكَلِّفْهُ مِنَ الْعَمَلِ مَا يَغْلِبُهُ، فَإِنْ كَلَّفَهُ مَا يَغْلِبُهُ فَلْيُعِنِّهِ عَلَيْهِ». رواه البخاري<sup>(٥)</sup> -واللفظ له-، ومسلم<sup>(٦)</sup>، وأبو داود<sup>(٧)</sup>.

(١) كتاب: المناقب، باب: ما ينهى من دعوى الجاهلية (ج ٣/ ص ١٢٩٦ رقم ٣٣٣٠).

(٢) كتاب: البر والصلة والآداب، باب: نصر الأخ ظالمًا أو مظلومًا (ج ٤/ ص ١٥٨٦ رقم ٢٥٨٤).

(٣) كتاب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة المنافقين (ج ٤/ ص ٢٥٩ رقم ٣٣١٥).

(٤) كتاب: السير، باب: دعوى الجاهلية (ج ٥/ ص ٢٧١ رقم ٨٨٦٣).

(٥) كتاب: الإيمان، باب: المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك (ج ١/ ص ٢٠، رقمه: ٣٠).

(٦) كتاب: الإيمان، باب: التغليظ على من قذف مملوكه بالزنى (ج ٣/ ص ١٠٣٨، رقمه: ١٦٦١).

(٧) كتاب: الأدب، باب: في حق المملوك (ج ٥/ ص ٢٢٦، رقمه: ٥١٥٧).

١٧١ [٤]. عن أبي مالك الأشعرى رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَزْبَعُ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَتْرُكُونَهُنَّ: الْفَخْرُ فِي الْأَحْسَابِ وَالطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالْأَسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ، وَالنِّيَاحَةُ». صحيح<sup>(١)</sup>.

١٧٢ [٥]. عن ابن عمر رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبْيَةَ<sup>(٢)</sup> الْجَاهِلِيَّةِ، وَتَعَاظَمَهَا بِأَبَائِهَا، فَالنَّاسُ رَجُلَانِ: بَرٌّ تَقِيٌّ كَرِيمٌ عَلَى اللَّهِ، وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ هَيْنٌ عَلَى اللَّهِ، وَالنَّاسُ بَنُو آدَمَ، وَخَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مِنْ تُرَابٍ، قَالَ اللَّهُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ<sup>(٣)</sup>». رواه الترمذي<sup>(٤)</sup>، والبيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(٥)</sup>، وابن أبي شيبة<sup>(٦)</sup>، وابن حبان<sup>(٧)</sup>. قَالَ الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ يُضَعَّفُ، ضَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ».

قلت: إسناده هذا الحديث ضعيف ولم يصح إلا من طريق ابن حبان.

(١) مخرج في فصل: أحاديث النهي عن الاستسقاء بالأنواء.

(٢) عبية الجاهلية: يعني الكبر، وتضم عينها وتكسر، وهي فُعُولَةٌ أَوْ فُعَيْلَةٌ، فَإِنْ كَانَتْ فُعُولَةٌ فَهِيَ مِنَ التَّعْبِيَةِ، لِأَنَّ الْمُتَكَبِّرَ ذُو تَكْلَفٍ وَتَعْبِيَةٍ، خِلَافَ مَنْ يَسْتَرْسِلُ عَلَى سَجِيَّتِهِ، وَإِنْ كَانَتْ فُعَيْلَةٌ، فَهِيَ مِنْ عِبَابِ الْمَاءِ، وَهُوَ أَوَّلُهُ وَارْتِفَاعُهُ، وَقِيلَ: إِنَّ اللَّامَ قَلْبَتْ يَاءً. «النهاية» (ص ٥٨٧).

(٣) سورة الحجرات: [١٣].

(٤) كتاب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة الحجرات (ج ٤/ ص ٢٣٣، رقمه: ٣٢٧٠).

(٥) (ج ١١/ ص ١٢٣، رقمه: ٤٩١٤).

(٦) (ج ٢٠/ ص ٤٧٧، رقمه: ٣٨٠٧٤).

(٧) (ج ٩/ ص ١٣٨، رقمه: ٣٨٢٨).

١٧٣ [٦]. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبْيَةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَفَخَّرَهَا بِالْأَبَاءِ؛ مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ، أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ، وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ، لَيَدَعَنَّ رِجَالٌ فَخَرَهُمْ بِأَقْوَامٍ، إِنَّمَا هُمْ فَحْمٌ مِنْ فَحْمِ جَهَنَّمَ، أَوْ لَيَكُونُنَّ أَهْوَنَ عَلَى اللَّهِ مِنَ الْجُعْلَانِ<sup>(١)</sup> الَّتِي تَدْفَعُ بِأَنْفِهَا النَّتْنَ<sup>(٢)</sup>». رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>، والترمذي<sup>(٤)</sup>، وأحمد<sup>(٥)</sup>، والبيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(٦)</sup>، و«السنن الكبرى»<sup>(٧)</sup>، وابن منده في «التوحيد»<sup>(٨)</sup>.

وَقَالَ: «وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ». وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَهَذَا أَصَحُّ عِنْدَنَا مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، وَسَعِيدُ الْمُقْبِرِيِّ قَدْ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيَزِيدُ عَنْ أَبِيهِ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ». وقال ابن منده: «هذا حديث مشهور عن هشام، متصل صحيح». قلت: هذا الإسناد حسن؛ وحسنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب»<sup>(٩)</sup>.

١٧٤ [٧]. عن ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ: «خِلَالٌ مِنْ خِلَالِ الْجَاهِلِيَّةِ الطَّعْنُ

(١) الجُعْلَان جمع جعل: وهو دابة سوداء من دواب الأرض كالخنفساء. «لسان العرب» (١١/ص ١٣٤)، و«النهاية» (ص ١٥٦).

(٢) النَّتْنُ الرائحة الكريهة، نقيضُ الفَوْح. والمراد هنا: الغائط، ووقع في رواية: من الجعل الذي يدهده الخراء بأنفه. «لسان العرب» (ج ٣/ص ٥٢٦).

(٣) كتاب: الأدب، باب: في التفاخر بالأحساب (ج ٥/ص ٢١٣، رقمه: ٥١١٦).

(٤) كتاب: المناقب، باب: في فضل الشام واليمن (ج ٤/ص ٥٧٠، رقمه: ٣٩٥٥)، و(رقم ٣٩٥٦).

(٥) (ج ٣/ص ٢٨٦، رقمه: ٨٧٤٤)، و(ج ٣/ص ٦١٤، رقمه: ١٠٧٨٥).

(٦) (ج ١١/ص ١٢٠، رقمه: ٤٩١١)، و(ج ١١/ص ١٢١، رقمه: ٤٩١٢).

(٧) (ج ١٥/ص ٣٤٧، رقمه: ٢١٦٦٥).

(٨) (ص ٢٣٠، رقمه: ١٢٠).

(٩) (ج ٣/ص ٧٩، رقمه: ٢٩٦٥).

فِي الْأَنْسَابِ وَالنِّسَابِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ بِالْأَنْوَاءِ». صحيح<sup>(١)</sup>.

١٧٥ [٨]. عَنْ عَابِسِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَبَّلَهُ فَقَالَ: «إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ». رواه البخاري<sup>(٢)</sup>، ومسلم<sup>(٣)</sup>، وأبو داود<sup>(٤)</sup>، والترمذي<sup>(٥)</sup>، والنسائي<sup>(٦)</sup>، وابن ماجه<sup>(٧)</sup>.

وقد عقت بهذا الأثر؛ لأن بيان عمر رضي الله عنه للأسباب التي دعت إلى تقبيل الحجر، هي مخالفة أهل الجاهلية، وإتباع سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

---

(١) مخرج في فصل: أحاديث النهي عن الاستسقاء بالأنواء.

(٢) كتاب: الحج، باب: ما ذكر في الحجر الأسود (ج ٢/ ص ٥٧٩، رقمه: ١٥٢٠).

(٣) كتاب: الحج، باب: استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف (ج ٦/ ص ٣٥٨، رقمه: ١٢٧٠).

(٤) كتاب: المناسك، باب: في تقبيل الحجر (ج ٢/ ص ٣٠١، رقمه: ١٨٧٣).

(٥) كتاب: الحج، باب: ما جاء في تقبيل الحجر (ج ٢/ ص ٣٥، رقمه: ٨٦٠).

(٦) كتاب: المناسك، باب: تقبيل الحجر (ج ٥/ ص ٢٥٠، رقمه: ٢٩٣٨).

(٧) كتاب: المناسك، باب: استلام الحجر (ج ٣/ ص ٤٣٧، رقمه: ٢٩٤٣).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

جاء الإسلام بمحو ما كان من أمور الجاهلية من عبادات وعادات مشينة، وتجنب المجتمع المسلم الوقوع فيها، وأقر مكارم الأخلاق، ومن الأمور التي كان عليها أهل الجاهلية، وجاء الإسلام بمحوها أو ذمها، ما ذكر في أحاديث هذا الفصل، وهي النياحة على الميت، وهي: رفع الصوت بالبكاء وما يصاحبه من عبارات فيها اعتراض على قضاء الله وقدره، والطعن في أحساب الناس وأنسابهم بقصد تنقصهم، أو التعالي عليهم أو بمدح المرء لحسبه ونسبه بذات القصد، والتطير خوفاً من العدوى والمرض وترك الاتكال على الله والاعتماد على قوته، ونسبة النعم إلى غير الله من مطر وغيره، فهذه الأمور، وما في معناها من أمور الجاهلية التي ذمها الإسلام، وجاء بخلافها، فلا يجوز للمسلم عملها أو الاتصاف بها؛ لأنها دليل على ما في قلب صاحبها من زيادة الإيمان ونقصانه، فهي أمور خارجية، ولكنها تدل على ما بداخل المرء من يقين وغيره.

وقد سَدَّ النبي ﷺ الذرائع وقطع الوسائل الموصلة إلى عبادات الجاهلية وعاداتها المخالفة لما جاء به الإسلام، وحذر من الاتصاف بها، كما في حديث أبي ذر، بقوله: «إنك امرؤ فيك جاهلية»، فإن أبا ذر رضي الله عنه من الصحابة، وإيمانه ويقينه عظيم، ولكن حينما عبّر الرجل بأمره اتصف بصفة من صفات أهل الجاهلية، وعادة من عاداتهم، فوصفه النبي ﷺ بأن فيه جاهلية، وليس المقصود أنه على ملة أهل الجاهلية، وهي الكفر أو الشرك، وإنما اتصف بصفة من صفاتهم.

وكذلك بقية الصفات مذمومة، لأن الإسلام ساوئ بين الناس، فلم يميز بين عربي ولا أعجمي إلا بالتقوى، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْتُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَكُم شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾ (١).

فالإله واحد، والدين واحد، وأصل الخلق واحد؛ فالمفارقة لا تكون إلا في زيادة التقوى أو نقصانها، وهذا ميزان يوزن به درجة المتقدم من المتأخر، فقد علق الله عز وجل التقدم في المنزلة بالتقوى، حسماً لمادة الشرك وإبعاداً للأمة عن صفات أهل الكفر والشرك، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (٢) رحمه الله تعالى: «وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا عُلِّقَ الْأَحْكَامُ بِالصِّفَاتِ الْمُؤَثِّرَةِ فِيمَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَفِيمَا يُبْغِضُ، فَأَمَرَ بِمَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَدَعَا إِلَيْهِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ، وَنَهَى عَمَّا يُبْغِضُهُ اللَّهُ وَحَسَمَ مَا دَنَتْهُ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ».

وترك مسائل الجاهلية واجتناب أمورها مما ينبغي العمل على تحقيقه، سداً للذرائع وقطعاً للوسائل، وحسماً للمادة وتنقية للتوحيد وصفاء للعقيدة، لذلك خشي الفاروق أن يكون أمره مشكلاً على الناس غير واضح المقصود منه، فبادر إلى بيانه باللفظ المقدم على الفعل لما يعلمه من أن اللفظ له تأثير إذا جاء من القدوة وفي وقته المناسب، وبأن ما قام به مخالف مجانب تماماً لما عليه أهل الجاهلية من أمور، قَالَ الطَّبْرِيُّ (٣): «إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ عُمَرُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ كَانُوا حَدِيثِي عَهْدَ بَعْدَادَةِ الْأَضْنَامِ، فَخَشِيَ عُمَرُ أَنْ يَظُنَّ الْجُهَالُ أَنَّ اسْتِئْثَامَ الْحَجَرِ مِنْ بَابِ

(١) سورة الحجرات: [١٣].

(٢) «مجموع الفتاوى» (ج ١٠/ ص ١٨).

(٣) «تهذيب الآثار» (ج ٥/ ص ٢٥٥).

تَعْظِيمُ بَعْضِ الْأَحْجَارِ، كَمَا كَانَتْ الْعَرَبُ تَفْعَلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَرَادَ عُمَرُ أَنْ يُعَلِّمَ النَّاسَ أَنَّ اسْتِلاَمَهُ اتِّبَاعَ لِفِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا لِأَنَّ الْحَجَرَ يَنْفَعُ وَيَضُرُّ بِذَاتِهِ كَمَا كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تَعْتَقِدُهُ فِي الْأَوْتَانِ.

وَفِي قَوْلِ عُمَرَ هَذَا التَّسْلِيمُ لِلشَّارِعِ فِي أُمُورِ الدِّينِ، وَحُسْنُ الْإِتِّبَاعِ فِيمَا لَمْ يَكْشِفْ عَنْ مَعَانِيهَا، وَهُوَ قَاعِدَةٌ عَظِيمَةٌ فِي اتِّبَاعِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَفْعَلُهُ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْحِكْمَةُ فِيهِ، وَفِيهِ دَفْعُ مَا وَقَعَ لِبَعْضِ الْجُهَالِ مِنْ أَنَّ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ خَاصَّةً تَرْجِعُ إِلَى ذَاتِهِ، وَفِيهِ بَيَانُ السُّنَنِ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، وَأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا خَشِيَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ فِعْلِهِ فَسَادَ اعْتِقَادِهِ أَنْ يُبَادِرَ إِلَى بَيَانِ الْأَمْرِ وَيُوضِّحَ ذَلِكَ».

وإذا تلبس المؤمن بشيء من صفات أهل الجاهلية، فتلزمه أمور هي:

١. الإقلاع عنها فوراً، والتوبة منها.

٢. العزم على ألا يعود إليها مرة أخرى، وهذا يؤخذ من فعل أبي ذر، فإنه تحول من سوء المعاملة لمن هو دونه في الحسب والنسب إلى أن ساواه بنفسه تكفيراً لما بدر منه في الماضي، وتأديباً مع الشارع الحكيم.

٣. إن هذا الأمر لا يكفر صاحبها، وإنما الخوف على من استمر عليه، أو أظهر إعجابه بأمور الجاهلية، واستحسانه لها، ويؤخذ هذا من قول النبي ﷺ: «إنك امرؤ فيك جاهلية»، فهو لم يصفه بأنه ارتد أو كفر أو أشرك، وإنما وصفه بما يناسب مقام الصحابي، وهو أنه في حال كونه غير الرجل بأمه؛ فإنه اتصف بكبر وتعالى أهل الجاهلية وهي صفة مذمومة في الشريعة الإسلامية.

قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب<sup>(١)</sup>: «فالجاهلية كانت قبل البعثة، وقد يتلبس الإنسان المسلم بشيء من صفات الجاهلية، فيقال فيه: «إنك امرؤ فيك جاهلية»، كمثل الفخر بالأحساب، والطعن في الأنساب، والنياحة على الميت، وهذه لا يكفر صاحبها، فهي من أبواب الكبائر، أما التي يكفر صاحبها فمثل: دعاء غير الله، وطاعة العلماء والحكام في تحليل ما حرم الله أو تحريم ما أحل الله».

وهذا من حفظ الله عز وجل لدينه، وصيانيته لشرعه، ومخالفته لما كان عليه أهل الجاهلية من الأخلاق الذميمة، والصفات الرذيلة، وهو دين الحق الذي ارتضاه الله سبحانه خاتماً للأديان، وارتضى نبيه خاتماً للأنبياء والرسل عليهم أفضل الصلاة وأتم التسليم.



---

(١) «مسائل الجاهلية التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية» (ج ١/ ص ٢٤).

## الفصل الحادي والثلاثون

### أحاديث النهي عن التعلق بالأسباب

١٧٦ [١]. عَنْ عَامِرٍ<sup>(١)</sup>، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَا رُقِيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ<sup>(٢)</sup> أَوْ حُمَةٍ<sup>(٣)</sup>، فَذَكَرْتُهُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ وَالنَّبِيَّانِ يَمُرُّونَ مَعَهُمُ الرَّهْطُ<sup>(٤)</sup>، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، حَتَّى رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، قُلْتُ: مَا هَذَا؟ أُمَّتِي هَذِهِ؟ قِيلَ: هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ، قِيلَ: انْظُرْ إِلَى الْأَفُقِ<sup>(٥)</sup>، فَإِذَا سَوَادٌ يَمَلَأُ الْأَفُقَ، ثُمَّ قِيلَ لِي: انْظُرْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا فِي آفَاقِ السَّمَاءِ، فَإِذَا سَوَادٌ قَدْ مَلَأَ الْأَفُقَ، قِيلَ: هَذِهِ أُمَّتُكَ، وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ». ثُمَّ دَخَلَ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُمْ، فَأَفَاضَ الْقَوْمُ، وَقَالُوا: نَحْنُ الَّذِينَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاتَّبَعْنَا رَسُولَهُ، فَنَحْنُ هُمْ، أَوْ أَوْلَادُنَا الَّذِينَ وَلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنَّا وَلِدْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَرَجَ، فَقَالَ: «هُمْ

(١) عامر هو: الشعبي.

(٢) المقصود هنا بالعين هو ما يكون سبباً للأمراض، يقال: أصَابَتْ فُلَانًا عَيْنٌ إِذَا نَظَرَ إِلَيْهِ عَدُوٌّ أَوْ حَسُودٌ، فَأَثَرَتْ فِيهِ فَمَرَضَ بِسَبَبِهَا. «النهاية» (ص ٦٥٥).

(٣) الحُمَةُ: السَّخْمُ، وَقَدْ يُشَدَّدُ، وَيُطْلَقُ عَلَى إِثْرَةِ الْعَقْرِبِ لِلْمُجَاوِرَةِ؛ لِأَنَّ السَّمَّ مِنْهَا يَخْرُجُ وَأَصْلُهَا حُمٌّ أَوْ حُمِّيٌّ بوزن صُرَكَ وَالْهَاءُ فِيهَا عَوْضٌ مِنَ الْوَاوِ الْمَحْذُوفَةِ أَوْ الْيَاءِ. «النهاية» (ص ٢٣٥).

(٤) الرهط من الرجال ما دُونُ الْعَشْرَةِ. وقيل: إلى الأربعين، ولا تكونُ فِيهِمْ امْرَأَةٌ، وَلَا وَاحِدٌ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَيُجْمَعُ عَلَى أَزْهَاطٍ وَأَرَاهِطٍ. «النهاية» (ص ٣٨٥).

(٥) الأفق: واحد الأفاق، والمراد هنا: نواحي الأرض. «النهاية» (ص ٤١).

الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ<sup>(١)</sup>، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ<sup>(٢)</sup>، وَلَا يَكْتُمُونَ<sup>(٣)</sup>، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ<sup>(٤)</sup> فَقَالَ عَكَاشَةُ بْنُ مَحْصَنٍ: أَمِنْهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». فَقَامَ آخَرُ، فَقَالَ: أَمِنْهُمْ أَنَا؟ قَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عَكَاشَةُ». رواه البخاري<sup>(٥)</sup>.

١٧٧ [٢]. عن حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: «أَيْكُمْ رَأَى الْكَوْكَبَ الَّذِي انْقَضَ الْبَارِحَةَ؟ قُلْتُ: أَنَا. ثُمَّ قُلْتُ: أَمَّا إِنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلَاةٍ. وَلَكِنِّي لُدِغْتُ. قَالَ: فَمَاذَا صَنَعْتَ؟ قُلْتُ: اسْتَرْقَيْتُ. قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قُلْتُ: حَدِيثُ حَدَّثَنَاهُ الشَّعْبِيُّ. فَقَالَ: وَمَا حَدَّثَكُمْ الشَّعْبِيُّ؟ قُلْتُ: حَدَّثَنَا عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ حُصَيْبٍ الْأَسْلَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَا رُقِيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ. فَقَالَ: قَدْ أَحْسَنَ مَنْ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ. وَلَكِنْ حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهِيظُ، وَالنَّبِيُّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، إِذْ رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَظَنَنْتُ

(١) يسترقون أي: يطلبون من يفعل لهم الرقية. «النهاية» (ص ٣٧٣).

(٢) يتطيرون أي يفعلون الطيرة، والطيرة: هي التَّشَاؤُمُ بِالشَّيْءِ. وهو مصدر تطير. ولم يجيء من المصادر هكذا غيرها. وأصله فيما يُقال: التطير بالسَّوَائِحِ والبَوَارِحِ مِنَ الطَّيْرِ والظِّبَاءِ وَغَيْرِهِمَا. وكان ذلك يَصُدُّهُمْ عَنْ مَقَاصِدِهِمْ فَنَفَاهُ الشَّرُّ وَأَبْطَلَهُ وَنَهَى عَنْهُ وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي جَلْبِ نَفْعٍ أَوْ دَفْعِ ضَرٍّ. «النهاية» (ص ٥٧٤).

(٣) قال ابن الأثير: الكَيُّ بالنار من العلاج المعروف في كثير من الأمراض. وقد جاء في أحاديث كثيرة النَّهْيُ عَنِ الْكَيِّ فَقِيلَ: إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ كَانُوا يُعْظَمُونَ أَمْرَهُ وَيَرَوْنَ أَنَّهُ يَحْسِمُ الدَّاءَ، وَإِذَا لَمْ يُكَوَّ الْعُضْوُ عَطِبَ وَبَطَلَ فَتَهَاكُم إِذَا كَانَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَأَبَاحَهُ إِذَا جُعِلَ سَبَبًا لِلشِّفَاءِ لَا عِلَّةَ لَهُ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يُبْرِئُهُ وَيَشْفِيهِ لَا الْكَيُّ وَالِدَوَاءُ. «النهاية» (ص ٨١٧).

(٤) يتوكلون، أي: يعتمدون على الله في جميع أمورهم، قال الجرجاني: التوكل على الله هو: الثقة بما عند الله، واليأس عما في أيدي الناس. «التعريفات» (ج ١/ ص ٢٣).

(٥) كتاب: الطب، من اكتوى أو كوى غيره، وفضل من لم يكتو (ج ٥/ ص ٢١٥٧، رقمه: ٥٣٧٨).

أَنَّهُمْ أُمْتِي. فَقِيلَ لِي: هَذَا مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَوْمُهُ. وَلَكِنْ انْظُرْ إِلَى الْأَفْقِ،  
فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ. فَقِيلَ لِي: انْظُرْ إِلَى الْأَفْقِ الْآخَرِ، فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ. فَقِيلَ  
لِي: هَذِهِ أُمَّتُكَ وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ. ثُمَّ  
نَهَضَ، فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ، فَخَاصَ النَّاسُ فِي أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ  
وَلَا عَذَابٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ صَحِبُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ  
بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وَلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ وَلَمْ يُشْرِكُوا بِاللَّهِ وَذَكَرُوا أَشْيَاءَ، فَخَرَجَ  
عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «مَا الَّذِي تَخَوْضُونَ فِيهِ». فَأَخْبَرُوهُ. فَقَالَ:  
«هُمْ الَّذِينَ لَا يَرْقُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ». فَقَامَ  
عُكَاشَةُ بْنُ مِحْصَنِ. فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ. فَقَالَ: «أَنْتَ مِنْهُمْ». ثُمَّ قَامَ  
رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ. فَقَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَاشَةُ». رَوَاهُ  
مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>.

١٧٨ [٣]. عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَالَ: «لَا رُقِيَّةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup>،

(١) كتاب: الإيمان، باب: الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب (ج ١/ ص ١٦٧، رقمه: ٢٢٠)، وروى مسلم مختصراً بدون ذكر أوصاف من يدخلون الجنة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ج ١/ ص ١٦٨، رقمه: ٢١٧)، (ج ١/ ص ١٦٧، رقمه: ٢١٦)، وعن سهل بن سعد (ج ١/ ص ١٦٨، رقمه: ٢١٩).

(٢) كتاب: صفة القيامة والرقائق والورع، باب: ما جاء في صفة أواني الحوض (ج ٣/ ص ٣٥٦، رقمه: ٢٤٤٦).

(٣) كتاب: الطب، باب: في تعليق التمام (ج ٤/ ص ١٠، رقمه: ٣٤٨٤).

(٤) كتاب: الطب، باب: ما جاء في الرخصة في ذلك (ج ٤/ ص ٣٩٤، رقمه: ٢٠٥٧).

وأحمد<sup>(١)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٢)</sup>، والطبراني في «الأوسط»<sup>(٣)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٤)</sup>. وقال الترمذي: «وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ بُرَيْدَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ».

وهذا إسناد صحيح، وصححه الألباني لغيره<sup>(٥)</sup>.

١٧٩ [٤]. عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَكْثَرْنَا الْحَدِيثَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ ثُمَّ غَدَوْنَا إِلَيْهِ فَقَالَ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأَنْبِيَاءُ اللَّيْلَةَ بِأَمَمِهَا، فَجَعَلَ النَّبِيُّ يَمُرُّ وَمَعَهُ الثَّلَاثَةُ وَالنَّبِيُّ وَمَعَهُ الْعِصَابَةُ<sup>(٦)</sup> وَالنَّبِيُّ وَمَعَهُ النَّفَرُ<sup>(٧)</sup> وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، حَتَّى مَرَّ عَلَيَّ مُوسَى مَعَهُ كَبْكَبَةٌ<sup>(٨)</sup> مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَأَعْجَبُونِي،

(١) (ج ٧/ص ٢١٢، رقمه: ١٩٩٢٩)، و(ج ٧/ص ٢١٦، رقمه: ١٩٩٥٠)، و(ج ٧/ص ٢٣٠، رقمه: ٢٠٠٣٠).

(٢) (ج ١٨/ص ٢٣٥، رقمه: ٥٨٨)، و(ج ١٨/ص ٢٣٥، رقمه: ٥٨٧).

(٣) (ج ٢/ص ١٢١، رقمه: ١٤٤٩).

(٤) (ج ١٤/ص ٣٦١، رقمه: ٢٠١٤١).

(٥) «صحيح سنن ابن ماجه» (ص ٥٨٦، رقمه: ٣٥١٣)، و«صحيح المشكاة» (ج ٢/ص ٥٧١، رقمه: ٤٥٥٧).

(٦) العِصَابَةُ: الجماعة من الناس والخيول والطيور. وقال ابن قتيبة: العُصْبَةُ والعِصَابَةُ: جماعة ما بين العشرة إلى الأربعين. وفي التنزيل العزيز: (ونحن عُصْبَةٌ). قال الأخفش: والعُصْبَةُ والعِصَابَةُ جماعة ليس لها واحد. «الصحاح في اللغة» (ج ١/ص ٤٧٣)، و«لسان العرب» (ج ١/ص ٦٠٢)، و«غريب الحديث» لابن قتيبة (ج ١/ص ٤٦٧).

(٧) قال ابن دريد: النَّفَرُ بالتحريك: عدَّة رجال من ثلاثة إلى عشرة. وقال أبو قتيبة: النفر بين الثلاثة إلى العشرة. وقال ابن الأثير: النفر وهو: اسمُ جَمْعٍ يَقَعُ على جَمَاعَةٍ من الرِّجَالِ خَاصَّةً ما بين الثلاثة إلى العشرة ولا واحد له من لَفْظِهِ. «الصحاح في اللغة» (ج ٢/ص ٥٧١)، و«غريب الحديث» لابن قتيبة (ج ١/ص ٤٦٧)، و«النهاية» (ص ٩٣١).

(٨) كَبْكَبَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ أي جماعة، قال ابن الأثير: كَبْكَبَةٌ هي بالضم والفتح: الجماعة المتضامنة من الناس وغيرهم. «النهاية» (ص ٧٨٩).

فَقُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ؟ فَقِيلَ لِي: هَذَا أَخُوكَ مُوسَى مَعَ بَنُو إِسْرَائِيلَ. قَالَ: قُلْتُ: فَأَيْنَ أُمَّتِي؟ فَقِيلَ لِي: انْظُرْ عَنْ يَمِينِكَ فَتَنْظُرْتُ فَإِذَا الظَّرَابُ<sup>(١)</sup> قَدْ سُدَّ بِوُجُوهِ الرِّجَالِ ثُمَّ قِيلَ لِي: انْظُرْ عَنْ يَسَارِكَ، فَتَنْظُرْتُ، فَإِذَا الْأَفْقُ قَدْ سُدَّ بِوُجُوهِ الرِّجَالِ فَقِيلَ لِي: أَرْضَيْتَ؟ فَقُلْتُ: رَضِيتُ يَا رَبِّ، رَضِيتُ يَا رَبِّ. قَالَ: فَقِيلَ لِي: إِنَّ مَعَ هَؤُلَاءِ سَبْعِينَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فِدَا لَكُمْ أَبِي وَأُمِّي، إِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَكُونُوا مِنَ السَّبْعِينَ أَلْفِ فَافْعَلُوا، فَإِنْ قَصَرْتُمْ فَكُونُوا مِنْ أَهْلِ الظَّرَابِ، فَإِنْ قَصَرْتُمْ فَكُونُوا مِنْ أَهْلِ الْأَفْقِ، فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ ثُمَّ نَاسًا يَتَهَاوَشُونَ»<sup>(٢)</sup>. فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِخْصَنِ، فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ لِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنَ السَّبْعِينَ، فَدَعَا لَهُ، فَقَامَ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: قَدْ سَبَقَ بِهَا عُكَّاشَةُ. قَالَ: ثُمَّ تَحَدَّثْنَا، فَقُلْنَا: مَنْ تَرَوْنَ هَؤُلَاءِ السَّبْعُونَ أَلْفَ، قَوْمٌ وُلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا حَتَّى مَاتُوا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «هُمُ الَّذِينَ لَا يَكْتُوبُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا يَتَطَيَّرُونَ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ». رواه أحمد<sup>(٣)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٤)</sup>، وأبو يعلى<sup>(٥)</sup>.

(١) الظَّرَاب: الجِبَالُ الصُّغَارُ واحدها: ظَرْبٌ بوزن كَيْف. وقد يُجْمَعُ فِي الْقَلَّةِ عَلَى أَظْرَبٍ، قال الهروي: ويجمع أيضاً على ظُرْبٍ مثل: كتاب وكتب. «النهاية» (ص ٥٧٩).

(٢) يتهاوشون، أي: يدخل بعضهم في بعض ويخالط بعضهم بعضاً، ولا يستقرون وهو من قولك هوشت الشيء، إذا أخلطت بعضه ببعض. «غريب الحديث» لابن قتيبة (ص ٣٧٦)، و«النهاية» (ص ١٠١٥).

(٣) (ج ٢/ص ١٠٠، رقمه: ٣٩٨٧)، و(ج ٢/ص ١٠٠، رقمه: ٣٩٨٨، ٣٩٨٧).

(٤) (ج ١٠/ص ٦، رقمه: ٩٧٦٦)، و(ج ٧/١٠، رقمه: ٩٧٦٧)، و(١٠/ص ٥، رقمه: ٩٧٦٩).

(٥) (ج ٤/ص ٤٦١، رقمه: ٥٣١٨).

قلت: هذا إسناد صحيح، والحسن البصري، قال عنه أبو حاتم وأحمد وغيرهما<sup>(١)</sup>: لم يسمع من عمران بن حصين، ولكن تابعه العلاء بن زياد متابعة تامة عند أحمد<sup>(٢)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٣)</sup>، والبزار في «مسنده»<sup>(٤)</sup>.

والحديث صحيح بمجموع طرقه.

١٨٠ [٥]. عن الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ اكْتَوَى أَوْ اسْتَرْقَى، فَقَدْ بَرِيَ مِنَ التَّوَكُّلِ». رواه الترمذي<sup>(٥)</sup>، النسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٦)</sup>، وابن أبي شيبة<sup>(٧)</sup>، ومن طريقه ابن ماجه<sup>(٨)</sup>، وأحمد<sup>(٩)</sup>، وابن حبان<sup>(١٠)</sup>، وعبد بن حميد في «مسنده»<sup>(١١)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(١٢)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(١٣)</sup>، والدارقطني في «العلل»<sup>(١٤)</sup>، والبيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(١٥)</sup>، والبغوي

(١) «الجرح والتعديل» (ج ٣/ ص ٤١).

(٢) (ج ٢/ ص ١٠١، رقمه: ٣٩٨٩).

(٣) (١٠/ ص ٥، رقمه: ٩٧٦٨)، و(١٠/ ص ٥، رقمه: ٩٧٦٥).

(٤) (ج ٤/ ٢٧٠، رقمه: ١٤٤٠)، و(ج ٤/ ٢٧٠، رقمه: ١١٤٤١).

(٥) كتاب: الطب، باب: ما جاء في كراهية الرقية (ج ٣/ ص ١٤١، رقمه: ٢٠٥٥).

(٦) كتاب: الطب، باب: الكي (ج ٤/ ص ٣٧٨، رقمه: ٧٦٠٥).

(٧) (ج ٥/ ٥٣، رقمه: ٢٣٦١٨).

(٨) كتاب: الطب، باب: الكي (ج ٣/ ص ٢٣٣، رقمه: ٣٤٨٩).

(٩) (ج ٦/ ص ٣٤٤، رقمه: ١٨٢٤٧)، و(ج ٦/ ص ٣٤١، رقمه: ١٨٢٢٥)، و(ج ٦/ ص ٣٣٦، رقمه: ١٨٢٠٤).

(١٠) (ج ٦/ ص ٣٤٤، رقمه: ١٨٢٤٣).

(١١) (ج ١٣/ ص ٤٥٢، رقمه: ٦٠٨٧).

(١٢) (ص ١٦٠، رقمه: ٣٩٣).

(١٣) (ج ١٤/ ص ٣٤٥، رقمه: ٢٠٠٩٤).

(١٤) (ج ٢٠/ ص ٣٨١، رقمه: ٨٩١)، و(ج ٢٠/ ص ٣٨٠، رقمه: ٨٩٠)، و(ج ٢٠/ ص ٣٨١، رقمه: ٨٩٢).

(١٥) (ج ٧/ ١١٦، رقمه: ١٢٤٣).

(١٦) (ج ٢/ ص ٣٩٦، رقمه: ١١٢٣).

في «شرح السنة»<sup>(١)</sup>، والحميدي<sup>(٢)</sup>، ومن طريقه الحاكم في «المستدرک»<sup>(٣)</sup>، وابن عبد البر في «التمهيد»<sup>(٤)</sup>، وعلّق البخاري في «التاريخ الكبير»<sup>(٥)</sup>.  
وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وقال البغوي: «هذا حديث حسن». وقال الحاكم<sup>(٦)</sup>: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وسكت عنه الذهبي. وهذا إسناد حسن، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) (ج ٧/ص ١١٧، رقمه: ٣٢٤٠).  
(٢) (ج ٢/ص ٣٣٧، رقمه: ٧٦٣).  
(٣) (ج ٥/ص ٥٩٤، رقمه: ٨٨٣٢٨).  
(٤) (٢/٦٠٤).  
(٥) (ج ٦/ص ٤٠٠).  
(٦) (ج ٤/ص ٤٦١، رقمه: ٨٢٧٩).  
(٧) (ج ١/ص ٢٤٣، رقمه: ٢٤٤).

## \* الفوائد والأحكام المستفادة من أحاديث هذا الفصل:

التوكل على الله عز وجل عبادة قلبية، وهي لا تتنافى مع الأخذ بالأسباب، فالأخذ بالأسباب من التوكل على الله تعالى، وإنما الذي يتنافى مع التوكل هو الاعتماد كلياً على الأسباب، سواء كانت في جانب طلب الشفاء أو طلب الرزق أو طلب الولد أو غيرها، أو التعلق بالأسباب أكثر من التعلق بالله عز وجل، فإن الله سبحانه هو مسبب الأسباب والنافع بها، وكل ما فيه منفعة للناس قد شرعه الله سبحانه، فالإيمان من الأسباب، والتوكل على الله من الأسباب، والله مسبب هذه الأسباب، مقدر لها بحكمته وعلمه.

وحقيقة التوكل على الله عز وجل أن يجمع المسلم بين أمرين: اليقين بأن الأمر كله بيد الله عز وجل، ويفوض أمره إليه، وينزل به حاجته، ويعتقد أن النفع والضرر بيده، ثم يفعل الأسباب التي قدرها الله، فيجمع المسلم بين عبادة قلبية وهي الإيمان واليقين بأن الله هو الذي بيده كل خير ويتوكل عليه، وفعل الأسباب التي يسرها الله سبحانه وتعالى له.

فترك الأخذ بالأسباب ينافي حقيقة التوكل الشرعية، كما أن الاعتماد على السبب وترك تفويض الأمر إلى الله ينافي حقيقة التوكل الشرعية، فالمتوكل في الشرع هو من عمل السبب، وفوض الأمر إلى الله تعالى في الانتفاع بالسبب. ومع الأخذ بالأسباب لا بد من التوكل على الله، والممنوع منها ما كان فيه اعتماد القلب على غير الله وصرف القلب إليه.

قال الإمام أحمد رحمه الله<sup>(١)</sup> في حديث: «ما توكل من اكتوى أو استرقى»:

(١) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (ج ٢/ ص ٣٩٦، رقمه: ١١٢٣).

«وذلك لأنه ركب ما يستحب التنزيه عنه من الاكتواء والاسترقاء لما فيه من الخطر، ومن الاسترقاء بما لا يعرف من كتاب الله عز وجل أو ذكره؛ لجواز أن يكون شركاً، أو استعمالها معتمداً عليها لا على الله تعالى فيما وضع فيهما من الشفاء، فصار بهذا أو بارتكابه المكروه بريئاً من التوكل، فإن لم يوجد واحد من هذين وغيرهما من الأسباب المباحة لم يكن صاحبها بريئاً من التوكل، والله تعالى أعلم».

والأسباب لا تعتبر إلا إذا كانت ثابتة، وثبوتها «إما من جهة الشرع، وإما من جهة التجربة الظاهرة، مثل: دواء الطيب بالنار، ومثل: الانتفاع ببعض الأسباب التي فيها الانتفاع ظاهر، كأن تندفأ بالنار أو تتبرد بالماء أو نحو ذلك، فهذه أسباب ظاهرة بيّنة الأثر، فتحصل من هذا: أن تعلق القلب بشيء لرفع البلاء، أو دفعه لم يجعله الشارع سبباً، ولم يأذن به، يكون نوع من شرك».

في هذه الرواية زيادة: «هم الذين لا يرقون» وهذا مشكل مع حديث: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَنْفَعْهُ»<sup>(١)</sup>. وحديث: «لَا بَأْسَ بِالرَّقَى مَا لَمْ تَكُنْ شِرْكَاً»<sup>(٢)</sup> فقد رقى جبريل النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup>. ورقى النبي صلى الله عليه وسلم

(١) رواه مسلم، كتاب: السلام، باب: استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة (ج٤/ ص١٣٧٨، رقمه: ٢١٩٩)، وابن ماجه، كتاب: الطب، باب: ما رخص فيه من الرقى (ج٣/ ص٢٤٢، رقمه: ٣٥١٥).

(٢) رواه مسلم، كتاب: السلام، باب: لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك (ج٤/ ص١٣٧٨ رقم ٢٢١٠)، وأبو داود، كتاب: الطب، باب: ما جاء في الرقى (ج٤/ ص١٣٩ رقم ٣٨٨٦).

(٣) رواه مسلم، كتاب: السلام، باب: الطب والمرض والرقى (ج٤/ ص١٣٧١، رقمه: ٢١٨٥ و٢١٨٦)، والترمذي، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في التعوذ للمريض (ج٣/ ص٢٩٤، رقمه: ٩٧٢).

أصحابه. وأن الراقي محسن إلى غيره، فكيف ينهى عنه، فُردت هذه الزيادة بأنها غلط ووهم من الراوي، قال شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>: «هذه الزيادة وهم من الراوي، لم يقل النبي ﷺ: «لا يرقون» لأن الراقي محسن إلى أخيه. ثم قال: والفرق بين الراقي والمسترقي في أن المسترقي سائل مستعط ملتفت إلى غير الله بقلبه، والراقي محسن. قال: وإنما المراد وصف السبعين ألفاً بتمام التوكل، فلا يسألون غيرهم أن يرقهم ولا يكوهم ولا يتطيرون».

وقال نحوه ابن القيم ثم قال<sup>(٢)</sup>: «ولكن اعترض هذا بأن قال: تغليط الراوي مع إمكان تصحيح الزيادة لا يصار إليه، والمعنى الذي حمله على التغليط موجود في المرقى، لأنه اعتل بأن الذي لا يطلب من غيره أن يرقه تام التوكل، فكذا يقال: والذي يفعل به غيره ذلك ينبغي أن لا يمكنه منه لأجل تمام التوكل، وليس في وقوع ذلك من جبريل عليه السلام دلالة على المدعى، ولا في فعل النبي ﷺ له أيضاً دلالة في مقام التشريع، وتبيين الأحكام كذا قال هذا القائل وهو خطأ من وجوه:

الأول: أن هذه الزيادة لا يمكن تصحيحها إلا بحملها على وجوه لا يصح حملها عليها كقول بعضهم: المراد لا يرقون بما كان شركاً أو احتمله، فإنه ليس في الحديث ما يدل على هذا أصلاً وأيضاً فعلى هذا لا يكون للسبعين مزية على غيرهم؛ فإن جملة المؤمنين لا يرقون بما كان شركاً.

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٥٥٤).

(٢) «زاد المعاد» (ج ١/ ص ٤٩٥).

الثاني: قوله: فكذا يقال . . . إلخ . لا يصح هذا القياس، فإنه من أفسد القياس وكيف يقاس من سأل وطلب على من لم يسأل؟ مع أنه قياس مع وجود الفارق الشرعي، فهو فاسد الاعتبار، لأنه تسوية بين ما فرق الشارع بينهما بقوله: «من اكتوى أو استرقى، فقد برئ من التوكل»<sup>(١)</sup>. رواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم. وكيف يجعل ترك الإحسان إلى الخلق سبباً للسبق إلى الجنان؟ وهذا بخلاف من رقى أو رقى من غير سؤال، فقد رقى جبريل النبي ﷺ. ولا يجوز أن يقال: إنه ﷺ لم يكن متوكلاً في تلك الحال.

الثالث: قوله: ليس في وقوع ذلك من جبريل عليه السلام.. إلخ، كلام غير صحيح بل هما سيدا المتوكلين، فإذا وقع ذلك منهما، دل على أنه لا ينافي التوكل. فاعلم ذلك».

وتابعهما الشيخ سليمان في «تيسير العزيز الحميد»<sup>(٢)</sup>، وحكم بشذوذها الألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «ولا يكتون». أي: لا يسألون غيرهم أن يكويهم، كما لا يسألون غيرهم أن يرقهم استسلاماً للقضاء وتلذذاً بالبلاء. أما الكي في نفسه، فجائز كما في الصحيح عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ، بعث إلى أبي بن كعب

(١) سبق تخريجه في أول هذا الفصل.

(٢) (ص ٧٨-٨١).

(٣) (ج ١ / ص ٨٤٤، رقمه: ٤٧٢).

طبيياً، فَقَطَعَ لَهُ عِرْقاً وَكَوَاهُ<sup>(١)</sup>.

وفي «صحيح البخاري» عن أنس: أنه كوي: من ذاتِ الجَنْبِ والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حي<sup>(٢)</sup>.

وعن أنس: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كوى أسعد بن زرارة من الشوكة<sup>(٣)</sup>.

وفي «صحيح البخاري» عن ابن عباس مرفوعاً: «الشفاء في ثلاث: شربة عسل، وشرطة محجم، وكية نار وأنا أنهى عن الكي»<sup>(٤)</sup>. وفي لفظ: «وما أحب أن أكتوي».

قال ابن القيم في «زاد المعاد»<sup>(٥)</sup>: «فقد تضمنت أحاديث الكي أربعة أنواع: أحدها: فعله، والثاني: عدم محبته له. والثالث: الثناء على من تركه. والرابع: النهي عنه. ولا تعارض بينها بحمد الله، فإن فعله له يدل على جوازه، وعدم محبته له لا يدل على المنع منه. وأما الثناء على تاركه، فيدل على أن تركه أولى وأفضل، وأما النهي عنه، فعلى سبيل الاختيار والكرهية».

قوله: «ولا يتطيرون». أي: لا يتشاءمون بالطيور ونحوها، وسيأتي بيان الطيرة وما يتعلق بها في فصل خاص بذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) رواه مسلم، كتاب: السلام، باب: لكل داء ودواء واستحباب التدوي (ج ٤/ص ١٣٨١، رقمه: ٢٢٠٧).

(٢) كتاب: الطب، باب: ذات الجنب (ج ٥/ص ٢١٦٢، رقمه: ٥٣٨٩).

(٣) رواه أبو داود، كتاب: الطب، باب: في الكي (ج ٤/ص ٥، رقمه: ٣٨٦٦)، والترمذي، كتاب: الطب، باب: ما جاء في الرخصة في الكي (ج ٤/ص ٣٩٠، رقمه: ٢٠٥٠).

(٤) كتاب: الطب، باب: الشفاء في ثلاث (ج ٥/ص ٢١٥١)، ومسلم، كتاب: السلام، باب: لكل داء ودواء واستحباب التدوي (ج ٤/ص ١٣٨١، رقمه: ٢٢٠٥).

(٥) (ج ٤/ص ٦٥).

قوله: «وعلى ربهم يتوكلون». ذكر الأصل الجامع الذي تفرعت عنه هذه الأفعال وهو التوكل على الله، وصدق الالتجاء إليه، والاعتماد بالقلب عليه الذي هو خلاصة التفريد، ونهاية تحقيق التوحيد الذي يثمر كل مقام شريف من المحبة والخوف والرجاء، والرضا به رباً وإلهك، والرضا بقضائه، بل ربما أوصل العبد إلى التلذذ بالبلاء، وعده من النعماء، فسبحان من يتفضل على من يشاء بما يشاء، والله ذو الفضل العظيم .

وأحاديث هذا المبحث لا تدل على أن المتوكل لا يياثر الأسباب أصلاً، كما يظن بعضهم، «إن مباشرة الأسباب في الجملة أمر فطري ضروري لا انفكاك لأحد عنه حتى الحيوان البهيم، بل نفس التوكل مباشرة لأعظم الأسباب كما قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾<sup>(١)</sup> أي: كافيه إنما المراد أنهم يتركون الأمور المكروهة مع حاجتهم إليها توكلًا على الله، كالاسترقاء والاكْتِواء فتركهم له ليس لكونه سبباً، لكن لكونه سبباً مكروهاً، لاسيما والمريض يتشبث بما يظنه سبباً لشفائه بخيط العنكبوت.

أما نفس مباشرة الأسباب، والتداوي على وجه لا كراهية فيه، فغير قادح في التوكل، فلا يكون تركه مشروعاً كما في الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ دَاءٍ إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً»<sup>(٢)</sup>. وعن أسامة بن شريك، قال: كنت عند

(١) سورة الطلاق: [٣].

(٢) رواه البخاري، كتاب: الطب، باب: ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء (ج ٥/ ص ٢١٥١، رقمه: ٥٣٥٤) -واللفظ له-، ومسلم، كتاب: السلام، باب: لكل داء دواء واستحباب التداوي (ج ٤/ ص ١٣٨٠، رقمه: ٢٢٠٤).

النبي صلى الله عليه وسلم وجاءت الأعراب، فقالوا: يا رسول الله أنتَ داوي؟ فقال: «نعم، يا عباد الله! تداووا، فإن الله عز وجل لم يضع داءً إلا وَّضَعَ لَهُ شِفَاءً، غير داءٍ واحدٍ». قالوا: ما هو؟ قال: «الهِرَمُ»<sup>(١)</sup> (٢).

قال ابن القيم في «زاد المعاد»<sup>(٣)</sup>: «فقد تضمنت هذه الأحاديث إثبات الأسباب والمسببات، وإبطال قول من أنكرها والأمر بالتداوي، وأنه لا ينافي التوكل كما لا ينافية دفع داء الجوع والعطش والحر والبرد بأضدادها، بل لا تتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نصبها الله مقتضيات لمسبباتها قدراً وشرعاً، وأن تعطيلها يقدر بمباشرة في نفس التوكل، كما يقدر في الأمر والحكمة، ويضعفه من حيث يظن معطلها أن تركها أقوى من التوكل، فإن تركها عجز ينافي التوكل الذي حقيقته اعتماد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه، ودفع ما يضره في دينه ودنياه. ولا بد مع هذا الاعتماد من مباشرة الأسباب، وإلا كان معطلاً للأمر والحكمة والشرع، فلا يجعل العبد عجزه توكلًا ولا توكله عجزاً».

وقد اختلف العلماء في التداوي، هل هو مباح وتركه أفضل، أو مستحب أو واجب؟

فالمشهور عن أحمد الأول لهذا الحديث وما في معناه، ولكن على ما تقدم

---

(١) رواه الترمذي، كتاب: الطب، باب: ما جاء في الدواء والحث عليه (ج٤/ ص ٣٨٣، رقمه: ٢٠٣٨)، وأحمد (ج٦/ ص ٣٩٥، رقمه: ١٨٤٨١)، وقال الترمذي: «وهذا حديث حسن صحيح»، والطبراني في «المعجم الكبير» (ج٢٤/ ص ٢٥٤، رقمه: ٦٤٩)، وحسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (ج٤/ ص ١٧٤، رقمه: ١٦٣٣).

(٢) «تيسير العزيز الحميد» (ص ٨٠).

(٣) (ج٤/ ص ١٤).

لا يتم الاستدلال به على ذلك، والمشهور عند الشافعي الثاني، حتى ذكر النووي في «شرح مسلم» أنه مذهبهم. ومذهب جمهور السلف وعامة الخلف. واختاره الوزير أبو المظفر. قال: ومذهب أبي حنيفة أنه مؤكد حتى يداني به الوجوب قال: ومذهب مالك أنه يستوي فعله وتركه؛ فإنه قال: لا بأس بالتداوي ولا بأس بتركه. وقال شيخ الإسلام: ليس بواجب عند جماهير الأئمة، إنما أوجه طائفة قليلة من أصحاب الشافعي وأحمد.

كل ذلك تحصيناً للعقيدة من الميل عن التوحيد، إلى التعلق بالأسباب. وقال الشيخ سليمان في «تيسير العزيز الحميد»<sup>(١)</sup>: «التعلق بالقلب، ويكون بالفعل، ويكون بهما جميعاً، أي: من تعلق شيئاً بقلبه، أو تعلقه بقلبه وفعله وكل إليه، أي: وكله الله إلى ذلك الشيء الذي تعلقه، فمن تعلقت نفسه بالله، وأنزل حوائجه بالله، والتجأ إليه، وفوض أمره كله إليه، كفاه كل مؤونة، وقرب إليه كل بعيد، ويسر له كل عسير، ومن تعلق بغيره أو سكن إلى علمه وعقله ودوائه وتمامه، واعتمد على حوله وقوته، وكله الله إلى ذلك وخذله، وهذا معروف بالنصوص والتجارب. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

والخلاصة: الناس في الأخذ بالأسباب على ثلاث طوائف:

١. طائفة أخذت بالأسباب، وتركت التوكل نهائياً، واعتمدت على الأخذ بالأسباب وبالغت في ذلك، ونسبت الشفاء والخير إليها دون الله، وهذا شرك بالله عز وجل.

(١) (ص ٨٠-٨٢).

(٢) سورة الطلاق: [٣].

٢. والطائفة الأخرى على نقيض الأولى تركت الأخذ بالأسباب نهائياً طلباً

لتحقيق التوكل وتخليصاً لصفاء التوحيد.

٣. والطائفة الثالثة أخذت بالأسباب مع التوكل على الله عز وجل وهذه الطائفة

تنقسم إلى فرقتين:

فرقة أخذت بالأسباب مع الاعتماد على الله عز وجل وصدق التوكل عليه

سبحانه، وهذه الفرقة وفقت إلى الحق والصواب وهي ليست موضوع  
هذه الدراسة.

والفرقة الثانية أخذت بالأسباب مع التوكل على الله عز وجل، ولكن زاد عندها

التعلق بالأسباب حتى غلب على التوكل، وهذه هي لب هذه الدراسة، هي

والطائفة الثانية؛ لما يوصل إليه عملهما من صرف عبادة التوكل والخوف والرجاء

لغير الله، ففي الأحاديث السابقة ذم للطائفة الأولى، وإرشاد للطائفة الثانية إلى

الصواب والحق، وتحذير لهذه الفرقة من الوقوع فيما وقعت فيه الطائفة الأولى

من الشرك بالله، وسد لذرائع الشرك وتجفيف لمنابعه وتخليص للتوحيد وتنقية

لصفاء العقيدة. والله أعلم.

قال ابن القيم: «فالمقامات ثلاثة:

أحدها: تجريد التوحيد وإثبات الأسباب، وهذا هو الذي جاءت به الشرائع

وهو مطابق للواقع في نفس الأمر.

والثاني: الشرك في الأسباب بالمعبود كما هو حال المشركين علي

اختلاف أصنافهم.

والثالث: إنكار الأسباب بالكلية محافظة من منكرها على التوحيد، فالمنحرفون طرفان مذمومان، إما قاذح في التوحيد بالأسباب، وإما منكر للأسباب بالتوحيد، والحق غير ذلك، وهو إثبات التوحيد والأسباب وربط أحدهما بالآخر، فالأسباب محل حكمه الديني والكوني والحكمان عليها يجريان؛ بل عليها يترتب الأمر والنهي والثواب والعقاب ورضا الرب وسخطه ولعنته وكرامته، والتوحيد تجريد الربوبية والإلهية عن كل شرك، فإنكار الأسباب إنكار الحكمة، والشرك بها قدح في توحيده، وإثباتها والتعلق بالسبب والتوكل عليه والثقة به والخوف منه والرجاء له وحده هو محض التوحيد، والمعرفة تفرق بين ما أثبتته الرسول وبين ما نفاه وبين ما أبطله وبين ما اعتبره؛ فهذا لون وهذا لون. والله الموفق للصواب»<sup>(١)</sup>.



---

(١) «مفتاح دار السعادة» (ج ٢/ ص ٢٧٠).

## الفصل الثاني والثلاثون

أحاديث النهي عن تعليق التمائم

١٨١ [١]. عن أبي بشير الأنصاري رضي الله عنه أنه: كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ وَالنَّاسُ فِي مَبِيتِهِمْ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُسُلًا: «أَنْ لَا يَبْقَيْنَ فِي رَقَبَةٍ بَعِيرٍ قِلَادَةً مِنْ وَتَرٍ أَوْ قِلَادَةً إِلَّا قُطِعَتْ». رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>، وأبو داود<sup>(٣)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٤)</sup>.

وقال مالك في رواية مسلم وأبي داود والنسائي: «أَرَى ذَلِكَ مِنَ الْعَيْنِ».

١٨٢ [٢]. عن عقبه بن عامر رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْبَلَ إِلَيْهِ رَهْطًا، فَبَايَعَ تِسْعَةً، وَأَمْسَكَ عَنْ وَاحِدٍ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بَايَعْتَ تِسْعَةً وَتَرَكْتَ هَذَا؟ قَالَ: «إِنَّ عَلَيْهِ تَمِيمَةً». فَأَذْخَلَ يَدَهُ فَقَطَعَهَا، فَبَايَعَهُ، وَقَالَ: «مَنْ عَلَّقَ تَمِيمَةً، فَقَدْ أَشْرَكَ». رواه أحمد<sup>(٥)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٦)</sup>، والحاكم<sup>(٧)</sup>، ولم يذكر الطبراني: «مَنْ عَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ».

(١) كتاب: الجهاد، باب: ما قيل: في الجرم ونحوه في أعناق الإبل (ج ٣/ ص ١٠٩٤، رقمه: ٢٨٤٣).

(٢) كتاب: اللباس والزينة، باب: كراهة قِلَادَةِ الْوَتَرِ فِي رَقَبَةِ الْبَعِيرِ (ج ٣/ ص ١٣٣٣، رقمه: ٢١١٥).

(٣) كتاب: الجهاد، باب: في تقليد الخيل بالأوتار (ج ٣/ ص ٢٤، رقمه: ٢٥٥٢).

(٤) كتاب: السير، باب: النهي عن قِلَادَةِ الْوَتَرِ فِي أعناق الإبل (ج ٥/ ص ٢٥١، رقمه: ٨٨٠٨).

(٥) (ج ٣٥/ ص ٢٩١، رقمه: ١٦٧٨١).

(٦) (ج ١٧/ ص ٣١٩، رقمه: ٨٨٥).

(٧) (ج ٥/ ص ٣٠٩، رقمه: ٧٥٨٨).

قلت: وهذا الإسناد حسن، وقد صححه الألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(١)</sup>.

١٨٣ [٣]. عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ أَبِي مَعْبَدٍ الْجُهَنِيِّ، أَعُوذُهُ، وَبِهِ حُمْرَةٌ، فَقُلْنَا: أَلَا تُعَلِّقُ شَيْئًا. قَالَ: الْمَوْتُ أَقْرَبُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وَكَلَّ إِلَيْهِ». رواه الترمذي<sup>(٢)</sup>، وأحمد<sup>(٣)</sup>، ومن طريقه أبو نعيم في «معركة الصحابة»<sup>(٤)</sup>، وابن أبي شيبه<sup>(٥)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٦)</sup>، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»<sup>(٧)</sup>.

قلت: هذا الحديث حسن لغيره، وكذا قال الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب»<sup>(٨)</sup>.

١٨٤ [٤]. عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ حَلَقَةً مِنْ صُفْرِ، فَقَالَ: «مَا هَذِهِ الْحَلَقَةُ؟». قَالَ: هَذِهِ مِنْ الْوَاهِنَةِ. قَالَ: «انْزِعْهَا، فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا». رواه ابن ماجه<sup>(٩)</sup>.

(١) (ج ١/ ص ٨٨٩، رقمه: ٤٩٢).

(٢) كتاب: الطب، باب: ما جاء في كراهية التعليق (ج ٤/ ص ٤٠٣، رقمه: ٢٠٧٢).

(٣) (ج ٦/ ص ٤٦١، رقمه: ١٨٨٠٤-١٨٨٠٩).

(٤) (ج ٣/ ص ٢١٣، رقمه: ٤٤٣٥) حدثنا أبو بكر بن مالك، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبه.

(٥) (ج ١٢/ ص ٣٩، رقمه: ٢٣٩٢٣).

(٦) (ج ١٤/ ص ٣٦٧، رقمه: ٢٠١٦٢).

(٧) (ج ٥/ ص ٣٧، رقمه: ٢٥٧٦).

(٨) (ج ٣/ ص ٣٤٨، رقمه: ٣٤٥٦).

(٩) كتاب: الطب، باب: تعليق التمام (ج ٤/ ص ١٤٥، رقمه: ٣٥٣١).

وأحمد<sup>(١)</sup>، وابن حبان<sup>(٢)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٣)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٤)</sup>، وابن بطة في «الإبانة الكبرى»<sup>(٥)</sup>.

ولفظ أحمد: «أن النبي ﷺ أَبْصَرَ عَلَى عَضِدِ رَجُلٍ حَلَقَةً أَرَاهُ قَالَ: مِنْ صُفْرٍ. فَقَالَ: «وَيْحَكَ مَا هَذِهِ». قَالَ: مِنْ الْوَاحِنَةِ. قَالَ: «أَمَّا إِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا أَنْبَذَهَا عَنْكَ، فَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ، وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا».

ولفظ البيهقي: أن عمران بن حصين، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَفِي عَضِدِهِ حَلَقَةٌ مِنْ صُفْرٍ، فَقَالَ: «مَا هَذِهِ؟»، فَقَالَ: مِنْ الْوَاحِنَةِ؟ قَالَ: «أَيَسْرُكَ أَنْ تُوَكَّلَ إِلَيْهَا؟ أَنْبَذَهَا عَنْكَ».

ولفظ ابن بطة: «أَنَّهُ رَأَى فِي يَدِ رَجُلٍ حَلَقَةً مِنْ صُفْرٍ، فَقَالَ: «مَا هَذِهِ؟»، قَالَ: «مِنْ الْوَاحِنَةِ»، قَالَ: «أَمَّا إِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا، وَإِنَّكَ لَوْ مِتَّ وَأَنْتَ تَرَى أَنَّهَا تَنْفَعُكَ لَمِتَّ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ». وجعله موقوفًا على عمران بن حصين.

قلت: وإسناد هذا الحديث في المرفوع، ضعيف وأما الموقوف، فهو الأشبه بالصواب والله أعلم.

١٨٥ [٥]. عن رويغ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا رُوَيْغُ! لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتُطَوِّلُ بِكَ بَعْدِي، فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّهُ مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ أَوْ تَقَلَّدَ

(١) (ج ٧/ص ٢٢٨، رقمه: ٢٠٠٢٠).

(٢) (ج ١٣/ص ٤٤٩، رقمه: ٦٠٨٥)، و(ج ١٣/ص ٤٥٣، رقمه: ٦٠٨٨).

(٣) (ج ١٨/ص ١٧٢، رقمه: ٣٩١)، و(ج ١٨/ص ١٥٩، رقمه: ٣٤٨).

(٤) (ج ١٤/ص ٣٦٧، رقمه: ٢٠١٦١).

(٥) (ج ٣/ص ١٩٤، رقمه: ١١٦٦).

وَتَرَّا أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعٍ<sup>(١)</sup> دَابَّةٍ أَوْ عَظْمٍ، فَإِنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ بَرِيءٌ». رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٣)</sup>، والنسائي<sup>(٤)</sup>، وأحمد<sup>(٥)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٦)</sup>.

والخلاصة: في هذا الإسناد أنه بمجموع طرقه يرتقي إلى درجة الحسن لغيره، إن لم يذكر فيه شيان بن أمية، وأما إن ذكر فيه شيان، فإنه مجهول وبسببه يضعف الإسناد، وقد صححه الألباني<sup>(٧)</sup>.

١٨٦ [٦]. عن إبراهيم<sup>(٨)</sup>: «كانوا يكرهون التمام والرقى والنشر»<sup>(٩)</sup>. رواه ابن أبي شيبة<sup>(١٠)</sup>. قلت: هذا الإسناد صحيح. موقوف.

---

(١) الرجيع هو: روث ذوات الحافِر. «النهاية» (ص ٣٨٠).

(٢) كتاب: الطهارة، باب: ما ينهى عنه أن يستنجى به (ج ١/ ص ٣١، رقمه: ٣٦).

(٣) (ج ١/ ص ١٩٢، رقمه: ٥٣٧) أخبرنا أبو علي الروذباري، نا أبو بكر بن داسة، نا أبو داود عنه، به.

(٤) كتاب: الزينة، باب: عقد اللحية (ج ٧-٨/ ص ٥١١، رقمه: ٥٠٨٢).

(٥) (ج ٦/ ص ٤٨، رقمه: ١٦٩٩٧)، و(ج ٦/ ص ٤٧، رقمه: ١٦٩٩٢-١٦٩٩٣).

(٦) (ج ٥/ ص ٢٨، رقمه: ٤٤٩١).

(٧) «صحيح الجامع الصغير» (ج ٢/ ص ١٣١٠، رقمه: ٧٩١٠).

(٨) إبراهيم هو: النخعي.

(٩) يقصد أصحاب عبد الله بن مسعود.

(١٠) (ج ٥/ ص ٤٢٨، رقمه: ١٦).

## \* الأحكام والفوائد المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

جاء الشرع الحكيم بما يقي المجتمع الإسلامي ويحميه من كل ما يؤثر على نقاء عقيدته وصفاء توحيده، لذلك نهى عن تعليق التماائم، وهي التي تعلق على الأشخاص وقد تعلق على البيوت والمركبات وكانت من غير القرآن كالخرز والعظام والودع والخيوط والنعال والمسامير وأسماء الشياطين والجن والطلاسم، بقصد الشفاء أو دفع العين أو الجن أو غيرها، فهذا محرم قطعاً وهو شرك، لأنه تعلق بغير الله وأسمائه وصفاته وآياته، وفي حديث أبي هريرة وعبدالله بن عكيم رضي الله عنهما: «من تعلق شيئاً وكل إليه». أي وكله الله إلى ذلك الشيء الذي تعلقه، فمن تعلق بالله والتجأ إليه، وفوض أمره إليه كفاه، وقرب إليه كل بعيد، ويسر له كل عسير، ومن تعلق بغيره من المخلوقين والتماائم والأدوية والقبور وكله الله إلى ذلك الذي لا يغني عنه شيئاً ولا يملك له ضرراً ولا نفعاً، فخرس عقيدته، وانقطعت صلته بربه، وخذله الله، وفي حديث عقبة: دعاء النبي صلوات الله عليه وسلم على من تعلق تميمة ألا يتم الله له أمره، وفي رواية أبي هريرة رضي الله عنه بيان سبب دعائه عليه بأنه أشرك، وذلك باعتقاده أنها تنفع من دون الله عز وجل، وفي حديث عمران أنها لا تنفع بل تزيد صاحبها وهناً على ما به من الوهن، وقد يكون هذا الوهن في الدين، وهي أكبر المصائب ويدل عليه حديث رويغ وفيه براءة النبي صلوات الله عليه وسلم ممن فعل ذلك، وفي حديث أبي بشير رضي الله عنه أمر بقطع التماائم والتعاليق ولو كانت على الحيوانات لما فيها من التأثير في عقائد من علقها من المسلمين، فيكون من باب أولى منع تعليقها على المكلفين.

والواجب على المسلم صون عقيدته مما يفسدها أو يخل بها، فلا يتعاطى ما لا يجوز من الأدوية، ولا يذهب إلى المخرفين والمشعوذين؛ ليتعالج عندهم من الأمراض، لأنهم يمرضون قلبه وعقيدته، ومن توكل على الله كفاه . أما إذا كان المعلق من القرآن فقد كرهه بعض أهل العلم، وذلك لعدة أسباب:

١ . عموم النهي عن تعليق التماثيل، ولا مخصص للعموم.

٢ . سداً للذريعة، فإنه يفضي إلى تعليق ما ليس من القرآن.

٣ . أنه إذا علق فلا بد أن يمتنن المعلق بحمله معه في حال قضاء الحاجة والاستنجاء، ونحو ذلك .

٤ . أن الاستشفاء بالقرآن ورد على صفة معينة، وهي القراءة به على المريض والأحرى بالمسلم ألا يتجاوز ذلك إلى غيره <sup>(١)</sup> .

قال الحكمي <sup>(٢)</sup>: «تعليق القرآن يروى جوازه عن بعض السلف <sup>(٣)</sup>، وأكثرهم على منعه كعبد الله بن عكيم، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن مسعود وأصحابه رضي الله عنهم وهو الأولى، لعموم النهي عن التعليق، ولعدم شيء من المرفوع يخص ذلك، ولصون القرآن عن إهانتها، إذ قد يحملونه غالباً على غير طهارة، ولئلا يتوصل بذلك إلى تعليق غيره، ولسد الذريعة عن اعتقاد المحذور، والتفات القلوب إلى غير الله عز وجل، لا سيما في هذا الزمان» .

(١) «أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة» (ص ٣٨).

(٢) «أعلام السنة المنشورة» (ص ١٩٦).

(٣) منهم عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وأبو جعفر محمد بن علي.

وهو يشير بذكر عبد الله بن عكيم وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن مسعود وأصحابه إلى الأحاديث السابقة وقول إبراهيم النخعي في عبد الله بن مسعود وأصحابه، وأنهم كانوا يكرهون التماثل من القرآن، فالتماثل إن كانت من غير القرآن الكريم فحرام قولاً واحداً، وقد تكون شركاً أكبر إذا احتوت على عبارات فيها شرك، أو اعتقد المعلق لها أنها تنفع من دون الله سبحانه وتعالى، وقد لا تكون شركاً، ولكنها وسيلة إلى الشرك، أما من القرآن فكراهة أهل العلم لها لأنها وسيلة إلى تعليق ما ليس من القرآن، وذريعة إلى وقوع الشرك، لذا جاءت الأحاديث بسد هذه الذريعة وقطع هذه الوسيلة، وصفاء التوحيد.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله<sup>(١)</sup>: «أقسام التعلق بغير الله: الأول: ما ينافي التوحيد من أصله، وهو أن يتعلق بشيء لا يمكن أن يكون له تأثير، ويعتمد عليه اعتماداً معرضاً عن الله، فهذا لا شك أنه شرك أكبر مخرج من الملة.

الثاني: ما ينافي كمال التوحيد، وهو أن يعتمد على سبب شرعي صحيح مع الغفلة عن المسبب، وهو الله عز وجل، وعدم صرف قلبه إليه، فهذا نوع من الشرك، ولا نقول شرك أكبر، لأن هذا السبب جعله الله سبباً.

الثالث: أن يتعلق بالسبب تعلقاً مجرداً لكونه سبباً فقط، مع اعتماده الأصلي على الله، فيعتقد أن هذا السبب من الله، وأن الله لو شاء لأبطل أثره، ولو شاء لأبقاه، وأنه لا أثر للسبب إلا بمشيئة الله عز وجل، فهذا لا ينافي التوحيد لا كمالاً ولا أصلاً».

---

(١) «القول المفيد» (ج ١/ ص ١٨٣).

فيجب على المسلم أن يكون اعتماده على الله ويتوكل عليه، فلا يسأل إلا إياه، ولا يخشى أحداً سواه، ويعمل على قطع سبل الشرك وكل ما يبعد عن سبيل الله وصراطه المستقيم، ويحسن ظنه بربه، حتى ولو كان ما يعلقه من الأسباب المباحة، فإن النفع بيده سبحانه. والله أعلم.



## الفصل الثالث والثلاثون

### أحاديث الرقي المنهي عنها

١٨٧ [١]. عن عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَرْقِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ تَرَى فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «اعْرِضُوا عَلَيَّ رُقَاكُمْ»<sup>(١)</sup>، لَا بَأْسَ بِالرُّقَى مَا لَمْ تَكُنْ شُرْكَاءَ». رواه مسلم<sup>(٢)</sup>، وأبو داود<sup>(٣)</sup>.

١٨٨ [٢]. عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الرُّقَى، فَجَاءَ آلُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ كَانَتْ عِنْدَنَا رُقِيَّةٌ تَرْقِي بِهَا مِنَ الْعُقْرَبِ وَإِنَّكَ نَهَيْتَ عَنِ الرُّقَى، قَالَ: فَعَرِّضُوهَا عَلَيْهِ. فَقَالَ: «مَا أَرَى بِأَسَاءٍ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَنْفَعْهُ». رواه مسلم<sup>(٤)</sup>، وابن ماجه<sup>(٥)</sup>.

وفي لفظ آخر لمسلم<sup>(٦)</sup> بهذا الإسناد، عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ لِي خَالَ يَرْقِي مِنْ الْعُقْرَبِ، فَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الرُّقَى. قَالَ: فَأَتَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ

(١) الرقية: العودَة أو التعويذة التي تقرأ على صاحب الآفة، مثل الحمى أو الصرع أو الحسد طلباً لشفائه. «النهاية في غريب الأثر» (ص ٣٧٢).

(٢) كتاب: السلام، باب: لا بأس بالرقي ما لم يكن فيه شرك (ج ٤ / ص ١٣٧٨، رقمه: ٢٢٠٠).

(٣) كتاب: الطب، باب: ما جاء في الرقي (ج ٤ / ص ١٣٩، رقمه: ٣٨٨٦).

(٤) كتاب: السلام، باب: استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة (ج ٤ / ص ١٣٧٨، رقمه: ٢١٩٩).

(٥) كتاب: الطب، باب: ما رخص فيه من الرقي (ج ٣ / ص ٢٤٢، رقمه: ٣٥١٥).

(٦) كتاب: السلام، باب: استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة (ج ٤ / ص ١٣٧٨، رقمه: ٢١٩٩).

إِنَّكَ نَهَيْتَ عَنِ الرُّقَى، وَأَنَا أَرْقِي مِنَ الْعُقَرَبِ. فَقَالَ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ».

ولفظ ابن ماجه: كَانَ أَهْلُ بَيْتٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، يُقَالُ لَهُمْ: آلُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ يَرْقُونَ مِنَ الْحُمَةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ نَهَى عَنِ الرُّقَى، فَأَتَوْهُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّكَ قَدْ نَهَيْتَ عَنِ الرُّقَى، وَإِنَّا نَرْقِي مِنَ الْحُمَةِ. فَقَالَ لَهُمْ: «اعْرِضُوا عَلَيَّ». فَعَرَضُوهَا عَلَيْهِ. فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهَذِهِ، هَذِهِ مَوَاقِيقُ».

١٨٩ [٣]. عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «إن كثيراً من هذه التمام والرقى شرك بالله عز وجل، فاجتنبوها». رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى»<sup>(١)</sup>.  
هذا الإسناد لا بأس به.

١٩٠ [٤]. عن محمد بن سيرين قال: «نهي عن الرقى، إلا أنه أُرخص في ثلاث: في رقية النملة، والحمة والنفس». رواه عبد الرزاق<sup>(٢)</sup>. قلت: هذا إسناد صحيح.

١٩١ [٥]. عن إبراهيم النخعي، قال: «كانوا يكرهون»<sup>(٣)</sup> التمام والرقى والنشر». رواه ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup>. قلت: هذا الإسناد رجاله ثقات، وهو مقطوع.

(١) (ج ١/ ص ٣٠٨، رقمه: ١٠٣٢).

(٢) (ج ١٠/ ص ٧٩، رقمه: ١٩٩٤٣).

(٣) يعني أصحاب ابن مسعود مثل: علقمة.

(٤) (ج ١٢/ ص ٤٣، رقمه: ٢٣٩٣٧).

## \* الفوائد والأحكام المستفادة من أحاديث هذا الفصل:

خلق الله عز وجل الخلق، ولم يتركهم سدى، بل ضمن لهم السعادة في حياتهم وبعد مماتهم، وأرشدهم وبين لهم سبل النجاة في الدارين، ولم يترك أمراً من أمور دينهم ودنياهم، إلا وقد جاء الشارع الحكيم بما يصونه لهم، ومن ذلك في حال المرض والضعف، فقد أرشدهم لما يكون سبباً لشفائهم وحفظاً وصيانة لعقيدتهم. ومن ذلك التداوي بالرقى، وقد كانت معروفة في الجاهلية، وبعد مبعثه صلى الله عليه وسلم نهى عن كل ما يدخل فيه الشرك، أو وسيلة إليه أو لا منفعة فيه، وأرشد إلى البديل وهو الرقى الشرعية، التي تقوم على نصوص الكتاب والسنة، وبأسماء الله وصفاته، وباللسان العربي، أو ما يفهم معناه، قَالَ التَّوْرِبَشْتِيُّ<sup>(١)</sup>: «الرُّخْصَةُ إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ النَّهْيِ، وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ نَهَى عَنِ الرُّقَى لِمَا عَسَى أَنْ يَكُونَ فِيهَا مِنَ الْأَلْفَافِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ الرُّقَى، فَرُخِّصَ لَهُمْ فِيهَا إِذَا عَرِثَ عَنِ الْأَلْفَافِ الْجَاهِلِيَّةِ»<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يتضح أن الرقى قسمان:

القسم الأول: الرقى بالقرآن الكريم وصحيح السنة، وأسماء الله عز وجل وصفاته، أو ما يفهم معناه من الأدعية والأذكار، وهذا القسم سبق الكلام عليه في مبحث: أحاديث النهي عن التعلق بالأسباب. وأنها جائزة ومن عملها لا تقدر في توكله، وقد فعلها النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوان الله عليهم والسلف من

(١) محمد بن إبراهيم التوربشتي.

(٢) «تحفة الأحوذى» (ج ٦/ ص ١٨٠).

بعدهم، ومن تركها، فإنما تركها من باب ترك التداوي رغبة في تحقيق غاية التوكل والاعتماد على الله عز وجل ودخول الحنة بلا حساب ولا عذاب، خاصة إذا توافرت فيها الشروط وهي: أن تكون بكلام الله أو بأسماء الله وصفاته.

وأن تكون باللسان العربي وما يعرف معناه، صحيح المعنى، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها، بل بتقدير الله تعالى<sup>(١)</sup>.

فقد يأتي الراقي في رقيته بذكر أسماء الله عز وجل وصفاته، ثم يتمم بأشياء، قد لا تكون مفهومة أو معروفة، فيخلط الحق بالباطل، ويحصل معه نوع من النفع بتقدير الله عز وجل ويتعلق الناس بذلك الراقي ورقيته أكثر من تعلقهم بالله، فيحصل بذلك شرك أو يكون وسيلة إلى الشرك، قال ابن التين عن الرقي الشرعية وانصراف الناس عنها إلى الرقي المنهي عنها شرعاً<sup>(٢)</sup>: «الرقي بذلك هو الطب الروحاني إذا كان على لسان الأبرار حصل الشفاء بإذن الله تعالى، فلما عزّ هذا النوع فرع الناس إلى الطب الجسماني، وتلك الرقي المنهي عنها التي يستعملها المعزم ممن يزعم تسخير الجن، تأتي مركبة من حق وباطل يجمع إلى ذكر أسماء الله وصفاته ما يشوبه من ذكر الشياطين والاستعانة بهم والتعوذ من مردتهم، فلذلك نُهي عن الرقي بما جهل معناه؛ ليكون بريئاً من شوب الشرك».

وأن يكون الراقي مسلماً؛ لأن الرقية عبارة عن أدعية وأذكار، ولا تكون خالصة، إلا إذا كانت من مؤمن بما جاء فيها، معتمد على الله عز وجل في قبولها.

(١) «كتاب التوحيد» (ج ١/ ص ٨٥).

(٢) «فيض القدير» (ج ١/ ص ٦٢٧).

«وَكَرِهَهَا مَالِكٌ - أَي كَرِهَ أَنْ يَرْقِيَ الْمُسْلِمَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ - وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ لَا أَكْرَهُ رُقِيَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَأَخَذَ بِحَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذْ قَالَ لِلْيَهُودِيَّةِ: أَرْقِهَا بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَلَمْ يَأْخُذْ بِكَرَاهِيَةِ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

ولم يكرها الشافعي، قَالَ الرَّبِيعُ: «سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ عَنِ الرُّقِيَةِ فَقَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يُرْقَى بِكِتَابِ اللَّهِ وَمَا يُعْرِفُ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ، قُلْتُ: أَيْرْقِي أَهْلَ الْكِتَابِ الْمُسْلِمِينَ؟ قَالَ: نَعَمْ إِذَا رَقَوْا بِمَا يُعْرِفُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَبِذِكْرِ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>.

واستدل بما جاء في الموطأ وغيره أن أبا بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، وَهِيَ تَشْتَكِي وَيَهُودِيَّةٌ تَرْقِيهَا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَرْقِهَا بِكِتَابِ اللَّهِ»<sup>(٣)</sup>. وهذا الأثر ضعيف لانقطاعه، فإن عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد الأنصارية، راوية الأثر عن أبي بكر، ولدت بعد وفاة أبي بكر بثلاث سنين، وبهذا أعله الألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٤)</sup>، وقال بعد ذكر علله: «بعد هذا البيان والتحقيق لا أرى من الصواب قول ابن عبد البر في «التمهيد»<sup>(٥)</sup> جازماً بنسبته إلى الصديق: «وقد

(١) «المتقى» (ج ٩ / ص ٣٧٨).

(٢) «المجموع» (ج ٩ / ص ٦٥).

(٣) «موطأ مالك» (ج ١ / ص ٥٢٥، رقمه: ١٧٥٦)، وابن أبي شيبة (ج ١٥ / ص ٢٥٩، رقمه: ٣٠١١٨)، و«البيهقي» (ج ١٤ / ص ٣٦٤، رقمه: ٢٠١٥٣) من طرق عن يحيى بن سعيد، عن عمرة بنت عبد الرحمن، أن أبا بكر دخل على عائشة وهي تشتكي، ويهودية ترقىها فقال: «أرقها بكتاب الله»، ويحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد القاضي، ثقة ثبت، وعمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية، المدنية، أكثرت عن عائشة ثقة. وهذا إسناد رواه ثقات، ولكنه منقطع، فإن عمرة ولدت بعد وفاة أبي بكر بثلاث سنين.

(٤) (ج ٦ / ص ١١٦٨، رقمه: ٢٩٧٢).

(٥) (ج ٣ / ص ٦٣٧).

جاء عن أبي بكر الصديق كراهية الرقية بغير كتاب الله، وعلى ذلك العلماء، وأباح لليهودية أن ترقى عائشة بكتاب الله! ثم إنه من غير المعقول أن يطلب الصديق من يهودية أن ترقى عائشة، كما لا يعقل أن يطلب منها الدعاء لها، والرقية من الدعاء بلا شك، فإن الله عز وجل يقول: ﴿وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ (١٤) ويزداد الأمر نكارة إذا لوحظ أن المقصود بـ«كتاب الله» القرآن الكريم، فإنها لا تؤمن به ولا بأدعيته. وإن كان المقصود التوراة، فذلك مما لا يصدر من الصديق، لأنه يعلم يقيناً أن اليهود قد حرّفوا فيه، وغيروا وبدّلوا».

القسم الثاني: الرقى بغير القرآن الكريم والسنة المطهرة وأسماء الله وصفاته، وهذا القسم ينقسم إلى نوعين:

النوع الأول: ما كان بألفاظ شركية فيها استعانة بالشياطين واستكانة لهم، وهذا النوع محرم لا شك فيه؛ بل هو شرك مخرج من الملة، وهو خارج عن موضوع هذا البحث وكتب أهل العلم مليئة بالتحذير منه.

أما النوع الثاني: وهو ما كان بألفاظ غير مفهومة، أو بأدعية ليست من كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، فهذا لا يجوز لما قد يوصل إليه من التعلق بأمور الجاهلية، أو وسيلة إلى الوقوع في الشرك، ومن ذلك، تلکم الرقى المنهي عنها شرعاً والمخالفة لنصوص الشرع، لذلك قال صلى الله عليه وسلم: «اعرضوا عليّ رقاكم». لأنها قد لا تكون شركاً، وإنما ذريعة إلى الشرك كما في حديث عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه: «التَّمَائِمُ، وَالرَّقَى، وَالتَّوَلَّ شِرْكَ، أَوْ طَرَفَ مِنَ الشَّرْكِ».

(١) سورة الرعد: [١٤].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup> رحمه الله: «مُعَالَجَةُ الْمَضْرُوعِ بِالرُّقَى  
وَالْتَعَوِّذَاتِ، عَلَى وَجْهَيْنِ: فَإِنْ كَانَتْ الرُّقَى وَالتَّعَاوِذُ مِمَّا يُعْرِفُ مَعْنَاهَا  
وَمِمَّا يَجُوزُ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهَا الرَّجُلُ دَاعِيًا اللَّهُ ذَاكِرًا لَهُ وَمُخَاطِبًا  
لِخَلْقِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُرْقَى بِهَا الْمَضْرُوعُ وَيُعَوِّذَ، فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنْ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ، قَالَ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ»<sup>(٢)</sup>...

وإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ كَلِمَاتٌ مُحَرَّمَةٌ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ فِيهَا شِرْكٌ أَوْ كَانَتْ  
مَجْهُولَةً الْمَعْنَى يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا كُفْرٌ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُرْقِيَ بِهَا وَلَا يُعْزِمَ  
وَلَا يُقْسِمَ وَإِنْ كَانَ الْجِنِّي قَدْ يَنْصَرِفُ عَنِ الْمَضْرُوعِ بِهَا، فَإِنَّ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ  
وَرَسُولُهُ ضَرَرُهُ أَكْثَرُ مِنْ نَفْعِهِ ... فَإِنَّهَا تَعْقِبُهُمْ مِنَ الضَّرَرِ عَلَيْهِمْ فِي الدُّنْيَا  
وَالْآخِرَةِ أَعْظَمُ مِمَّا حَصَلُوهُ مِنْ أَغْرَاضِهِمْ. فَإِنَّ اللَّهَ بَعَثَ الرُّسُلَ بِتَحْصِيلِ  
الْمَصَالِحِ وَتَكْمِيلِهَا وَتَعْطِيلِ الْمَفَاسِدِ وَتَقْلِيلِهَا فَكُلُّ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ  
فَمَصْلَحَتُهُ رَاجِحَةٌ عَلَى مَفْسَدَتِهِ وَمَنْفَعَتُهُ رَاجِحَةٌ عَلَى الْمَضَرَّةِ. وَإِنْ كَرِهَتْهُ  
النُّفُوسُ. كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا  
شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> الْآيَةُ.

وكما سبق، فإن الرقى قد تكون شركاً مخرجاً من الملة، وهذا خارج عن  
كونه وسيلة وذريعة إلى العمل الموجب لسخط الله عز وجل، وقد تكون وسيلة

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (ج ١٢/ ص ٣٨٥).

(٢) سبق تخريجه في هذا الفصل.

(٣) سورة البقرة: [٢١٦].

وذريعة إلى الشرك أو القدح في التوحيد أو في كماله، أي: أنها ليست شركاً وهذا  
يعني أنها قد تكون شركاً أصغر، أو وسيلة إلى الشرك الأكبر، وإغلاق بابه، وقطع  
سبله من مقاصد الشريعة.



## الفصل الرابع والثلاثون

أحاديث تحريم السحر والتداوي به

١٩٢ [١]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ» <sup>(١)</sup>. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ» <sup>(٢)</sup>، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ، وَقَذْفُ <sup>(٣)</sup> الْمُخَصَّنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ». رواه البخاري <sup>(٤)</sup>، ومسلم <sup>(٥)</sup>، وأبو داود <sup>(٦)</sup>، والنسائي <sup>(٧)</sup>. ولم يذكر النسائي السحر.

١٩٣ [٢]. عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) الموبقات أي: المهلكات، قال ابن الأثير: أي الذنوب المهلكات. «النهاية» (ص ٩٥٦).  
(٢) السحر: الأخذ، وكل ما لُطِفَ مآخِذُهُ وَدَقَّ، فهو سحرٌ وجمع أسحارٌ وسُحُورٌ، قال الأزهري: السحر، عَمَلٌ تُقَرَّبُ فِيهِ إِلَى الشَّيْطَانِ، وبمعونة منه، كل ذلك الأمر كينونة للسحر، ومن السحر: الأخذ التي تأخذ العين، حَتَّى يُظَنَّ أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا يُرَى وَلَيْسَ الْأَصْلُ عَلَى مَا يُرَى. وقال ابن الأثير: والسحر في كلامهم: صَرَفُ الشَّيْءِ عَنْ وَجْهِهِ. وقال ابن منظور: قال العرب إنما سمي السحر سحراً؛ لأنه يزيل الصحة إلى المرض، وإنما يقال: سَحَرَهُ أَي أزاله عن البغض إلى الحب. وقال ابن القيم: السحر: هو مركب من تأثيرات الأرواح الخبيثة، وانفعال القوى الطبيعية عنها. «النهاية» (ص ٤٢٠)، و«اللسان العرب» (ج ٤/ ص ٤٠٦)، و«الزاد المعاد» (ج ٤/ ص ١٢٥).

(٣) والقَذْفُ: الرَّمْيُ بِقُوَّةٍ، وها هنا: رَمَى الْمَرْأَةَ بِالزَّنَا أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ. «النهاية» (ص ٧٣٨).  
(٤) كتاب: الوصايا، باب: قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ١٠﴾ النساء: [١٠] (ج ٣/ ص ١٠١٧، رقمه: ٢٦١٥).  
(٥) كتاب: الإيمان، باب: بيان الكبائر وأكبرها (ج ١/ ص ٨٨، رقمه: ٨٩).  
(٦) كتاب: الوصايا، باب: ما جاء في التشديد في أكل مال اليتيم (ج ٣/ ص ١١٥، رقمه: ٢٨٧٤).  
(٧) كتاب: الوصايا، باب: اجتناب أكل مال اليتيم (ج ٥-٦/ ص ٥٦٨، رقمه: ٣٦٧٣).

عَنْ النُّشْرَةِ <sup>(١)</sup> فَقَالَ: «هُوَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ». رواه أحمد <sup>(٢)</sup>، ومن طريقه أبو داود <sup>(٣)</sup>، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» <sup>(٤)</sup>. وقال البيهقي: «وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم رسلاً وهو مع إرساله أصبح».

قلت: هذا إسناد صحيح، وصححه الألباني.

١٩٤ [٣]. عن الحسن <sup>(٥)</sup>، قال: سألت أنس بن مالك رضي الله عنه عن النشرة،

فقال: «ذكروا عند النبي صلى الله عليه وسلم أنها من عمل الشيطان». رواه ابن أبي شيبة <sup>(٦)</sup>، والحاكم <sup>(٧)</sup>.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح، وأبو رجاء هو مطر الوراق، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» <sup>(٨)</sup>، وقال: «رواه البزار والطبراني في الأوسط» <sup>(٩)</sup>، ورجال البزار <sup>(١٠)</sup> رجال الصحيح.

قلت: هذا إسناد حسن، وقد حسنه الحافظ في «الفتح» <sup>(١١)</sup>، والألباني في

---

(١) النشرة بالضم: ضربٌ من الرُّقِيَّةِ والعِلاجِ، يُعالِجه مَنْ كان يُظَنُّ أنَّ به مَسٌّ مِنَ الْجِنِّ، سُمِّيَتْ نُشْرَةً؛ لَأَنَّهُ يُنْشَرُ بِهَا عَنْهُ مَا خَافَهُ مِنَ الدَّاءِ: أَيِ يُكْشَفُ وَيُزَالُ. «النهاية» (ص ٩١٥).

(٢) (ج ٥/ص ١٠، رقمه: ١٤١٧).

(٣) كتاب: الطب، باب: في النشرة (ج ٤/ص ٦، رقمه: ٣٨٦٨).

(٤) (ج ١٤/ص ٣٦٩، رقمه: ٢٠١٦٧).

(٥) الحسن بن أبي الحسن البصري، أبو سعيد.

(٦) (ج ١٢/ص ٦١، رقمه: ٢٣٩٨٢).

(٧) (ج ٥/ص ٥٩٨، رقمه: ٨٣٤١).

(٨) (ج ٥/ص ١٢٢، رقمه: ٨٣٩٧).

(٩) لم أقف عليه في المطبوع.

(١٠) لم أقف عليه في المطبوع.

(١١) (ج ١١/ص ٣٩٨).

١٩٥ [٤]. عن قتادة قال: قلت لسعيد بن المسيب: رجل طب بسحر، نحل

عنه؟ قال: «نعم، من استطاع أن ينفع أخاه فليفعل»<sup>(٢)</sup>. رواه ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup>.

وهذا إسناد صحيح، رواه البخاري معلقاً في «صحيحه»<sup>(٤)</sup>، وصححه الألباني

في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٥)</sup>.

١٩٦ [٥]. عن الحكم بن عطية، قال: سمعت الحسن وقد سئل عن النشر،

فقال: «سحر». رواه ابن أبي شيبة<sup>(٦)</sup>.

وهذا الإسناد حسن، وقد حسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٧)</sup>.

---

(١) (ج ٦/ص ٦١٢، رقمه: ٢٧٦٠).

(٢) هذا يوافق المرفوع عند مسلم وابن ماجه، في فصل: أحاديث الرقى المنهي عنها.

(٣) (ج ١٢/ص ٦٥، رقمه: ٢٣٩٨٩).

(٤) كتاب: الطب، باب: هل يستخرج السحر (ج ٥/ص ٢١٧٥).

(٥) (ج ٦/ص ٦١٢، رقمه: ٢٧٦٠).

(٦) (ج ١٢/ص ٦١، رقمه: ٢٣٩٨١).

(٧) (ج ٦/ص ٦١٢، رقمه: ٢٧٦٠).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

النشرة يقصد بها العلاج، وطلب العافية لمن به سحر أو مس من الجن، وهي على قسمين:

قسم: بالكتاب والصحيح من السنة والأدعية والأذكار المشروعة، وهذه جائزة على ألا يعتقد من يقوم بها أو تعمل له أنها نافعة من دون الله، فإذا اعتقد ذلك انصرف قلبه إليها، وهذا يحرم، لأن النفع والشفاء بيد الله يجعله لمن يشاء كيف يشاء.

والقسم الآخر: هو ما ليس من كتاب الله ولا سنة نبيه ﷺ ولا من الأدعية والأذكار المشروعة، فهذا منهي عنه؛ بل محرم، وقد يقود صاحبه إلى الشرك، قال ابن القيم<sup>(١)</sup>: «النشرة حل السحر عن المسحور. وهي نوعان: حل بسحر مثله، وهو الذي من عمل الشيطان. وعليه قول الحسن، فيتقرب الناشر والمنتشر إلى الشيطان بما يحب، فيبطل عمله عن المسحور.

والثاني: النشرة بالرقية والتعوذات والأدوية المباحة. فهذا جائز».

وهذا التقرب إلى الشياطين قد يكون بالذبح لهم أو صرف شيء من العبادة لهم، وهذا شرك أكبر مخرج من الملة. والعياذ بالله.

والأحاديث السابقة جاءت في النهي عن السحر والنشرة المنهي عنها التي هي ذريعة إلى الشرك، ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه يقول النبي ﷺ: «اجتنبوا». وهذه اللفظة تعطي معنى أكبر من معنى النهي، وهو البعد وعدم القرب

(١) «إعلام الموقعين» (ج ٦/ ص ٥٥٨).

من الشيء، ثم عقب النبي ﷺ بعدها بقوله: «السبع الموبقات»، ومعنى الموبقات أي: المهلكات التي قد تؤدي بصاحبها إلى المهالك، وعدّها منها السحر، والنشرة المنهي عنها نوع من السحر، كما في قول الحسن البصري أنها السحر، وفي حديث جابر رضي الله عنه: «أنها من عمل الشيطان». أي: وحيه وأمره، لأن مصدرها الشياطين ووحيتهم، ولا يعينون في هذه الأمور إلا إذا قدم لهم الطالب قربات، وهذه القربات تكون في غالب الأمر شركا بالله، ويلحق بهذه الأمور ما يعمل في العصور المتأخرة من التنويم المغناطيسي خاصة ما يستعان فيه بالشياطين، وما يلحق به من أمور مشابهة له.

ولا تعارض بين أثر الحسن وأثر سعيد بن المسيب، فأثر الحسن في المنهي عنه من النشرة، وأثر سعيد في الرقى الشرعية من الكتاب والسنة، وبهذا جمع الألباني بين الأثرين<sup>(١)</sup>.

والدليل على أن المراد بأثر سعيد الرقى الشرعية، موافقتها لما جاء عند مسلم وغيره مرفوع: «مَا أَرَى بِأَسَا، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَنْفَعْهُ».

ورجح الحافظ في «الفتح»<sup>(٢)</sup> جواز حل السحر بسحر من باب العلاج، وذكر بعد أثر سعيد بن المسيب السابق قولاً للإمام أحمد، فقال: «وَقَدْ سُئِلَ أَحْمَدُ عَمَّنْ يُطْلَقُ السَّحَرُ عَنِ الْمَسْحُورِ، فَقَالَ: لَا بِأَسٍ بِهِ. وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ. وَيُجَابُ عَنْ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ بِأَنَّ قَوْلَهُ: «النُّشْرَةُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ» إِشَارَةٌ إِلَى أَضْلَاهَا، وَيَخْتَلَفُ

(١) «السلسلة الصحيحة» (ج ٦/ص ٦١٢، رقمه: ٢٧٦٠).

(٢) (ج ١١/ص ٣٩٨).

الْحُكْمَ بِالْقَصْدِ، فَمَنْ قَصَدَ بِهَا خَيْرًا كَانَ خَيْرًا، وَإِلَّا فَهُوَ شَرٌّ. ثُمَّ الْحَضَرُ الْمَنْقُولُ عَنْ الْحَسَنِ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَنْحَلُّ بِالرَّقْيِ وَالْأَذْعِيَّةِ وَالتَّغْوِيدِ، وَلَكِنْ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ النُّشْرَةُ نَوَعَيْنِ.

وتعقبه الألباني، وقال<sup>(١)</sup>: «وأما قول الحافظ: «ويختلف الحكم بالقصد، فمن قصد بها خيراً، وإلا فهو شر». قال: هذا لا يكفي في التفريق، لأنه قد يجتمع قصد الخير مع كون الوسيلة إليه شراً».

قلت: ويقال في قول الإمام أحمد مثلما قيل في أثر سعيد، بأن المقصود به الرقي الشرعية من الكتاب والسنة وهو الموافق للمرفوع، ثم إن قول الحافظ: «إشارة إلى أصلها». دليل على تحريمها، فإن ما كان أصله من الشيطان فإن فرعه تابع له، ولأن للوسائل حكم المقاصد، ثم إذا كان أصلها من الشيطان وسحر كما قال الحسن، فإن جعلها على قسمين لا أصل له في الشرع، وليس له ضابط، والقول بأنها محرمة ومن عمل الشيطان، هو الموافق للنصوص الشرعية والقواعد المرعية، والموافق لصون التوحيد من وسائل الشرك وذرائعه. قال الحكمي<sup>(٢)</sup>: «أما حل السحر عن المسحور بسحر مثله فيحرم فإنه معاون للساخر وإقرار له على عمله وتقرب إلى الشيطان بأنواع القرب؛ ليبطل عمله عن المسحور، ولهذا قال الحسن: «لا يحل السحر إلا ساخر».

والمعنى لا يحل السحر بسحر مثله إلا ساخر، قال سليمان بن عبد الله في «تيسير

(١) «السلسلة الصحيحة» (ج ٦/ ص ٦١٢).

(٢) «معارج القبول» (ج ٢/ ص ٥٦٦).

العزیز الحمید»<sup>(١)</sup>: «أي النشرة المعهودة التي كان أهل الجاهلية يصنعونها، وهي من عمل الشيطان، لا النشرة بالرقى والتعوذات الشرعية والأدوية المباحة». وإذا علم الناس بجواز ذلك تساهلوا في تحريم السحر، وراجت سلعة السحرة وبضاعتهم وتاجروا بصحة الناس، فهذا يسحر وذاك يدّعي أنّه يفكُّ؛ لأنهم يعلمون أنهم سوف يحتاج إليهم الناس، وزين الشيطان للناس متابعة السحرة وترك التداوي بالمشروع من الأدوية، وزهدوا في الرقية الشرعية. والله أعلم.



---

(١) (ص ٣٠٩).

## الفصل الخامس والثلاثون

### أحاديث النهي عن الغلو في الدين

١٩٧ [١]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَنْ يَنْجِيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ». قَالُوا: وَلَا أَنْتَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ، سَدَّدُوا، وَقَارِبُوا، وَاعْدُوا، وَرُوحُوا، وَشَيْءٌ مِنَ الدَّلْجَةِ<sup>(١)</sup>، وَالْقَصْدُ الْقَصْدُ<sup>(٢)</sup> تَبْلُغُوا». رواه البخاري<sup>(٣)</sup>، ومسلم<sup>(٤)</sup>، ورواية مسلم إلى قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَدَّدُوا» دون بقية الحديث.

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ وَلَنْ يُشَادَّ<sup>(٥)</sup> الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدَّدُوا<sup>(٦)</sup>، وَقَارِبُوا<sup>(٧)</sup>،

(١) الدَّلْجَةُ: سَيْرُ السَّحَرِ، وقيل: الدَّلْجَةُ سَيْرُ اللَّيْلِ كُلُّهُ، وقال ابن الأثير: ومنهم مَنْ يَجْعَلُ الإِذْلَاجَ لِيلِيلَ كُلُّهُ. «النهاية» (ص ٣١٠)، و«لسان العرب» (ج ٢/ ص ٢٧٢).

(٢) الْقَصْدُ الْقَصْدُ: أَيِ عَلَيْكُمْ بِالْقَصْدِ مِنَ الْأُمُورِ فِي الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، وَهُوَ الْوَسْطُ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ. «النهاية» (ص ٧٥٤).

(٣) كتاب: الرقاق، باب: القصد والمداومة (ج ٥/ ص ٢٣٧٣، رقمه: ٦٠٩٨).

(٤) كتاب: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: لن يدخل الجنة أحد بعمله (ج ٤/ ص ١٧٢٠، رقمه: ٢٨١٦).

(٥) الْمَشَادَّةُ: الْمُغَالَبَةُ. قال ابن الأثير: مَنْ يُشَادُّ الدِّينَ يَغْلِبُهُ، أَيِ يُقَاوِمُهُ وَيُقَاوِمُهُ وَيُكَلِّفُ نَفْسَهُ مِنَ الْعِبَادَةِ فِيهِ فَوْقَ طَاقَتِهِ. «النهاية» (ص ٤٧٠).

(٦) فَسَدَّدُوا أَيِ: الزَّمُوا السَّدَادَ وَهُوَ الصَّوَابُ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ وَلَا تَقَرُّيْطٍ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: السَّدَادُ التَّوَسُّطُ فِي الْعَمَلِ. وقال ابن الأثير: اطلبوا بأعمالكم السداد والاستقامة. «النهاية» (ص ٤٢٢)، و«فتح الباري» (ج ١/ ص ١٣٢).

(٧) قَارِبُوا أَيِ: اقْتَصِدُوا فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا، وَاتْرَكُوا الْغُلُوفِيهَا وَالتَّقْصِيرَ. «النهاية» (ص ٧٤٠).

وَأَبْشَرُوا وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ<sup>(١)</sup> وَالرَّوْحَةِ<sup>(٢)</sup> وَشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ. رواه البخاري<sup>(٣)</sup>، والنسائي<sup>(٤)</sup>.

١٩٨ [٢]. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ»<sup>(٥)</sup>، قَالَهَا ثَلَاثًا. رواه مسلم<sup>(٦)</sup>، وأبو داود<sup>(٧)</sup>.

١٩٩ [٣]. عَنْ أَبِي بَرِيدَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجْتُ يَوْمًا أَمْشِي، فَإِذَا بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَوَجِّهًا، فَظَنَنْتُهُ يُرِيدُ حَاجَةً، فَجَعَلْتُ أَخْنَسُ<sup>(٨)</sup> عَنْهُ وَأَعَارِضُهُ، فَرَأَنِي فَأَشَارَ إِلَيَّ، فَاتَيْتُهُ، فَأَخَذَ بِيَدِي، فَانْطَلَقْنَا نَمْشِي جَمِيعًا، فَإِذَا نَحْنُ بِرَجُلٍ يُصَلِّي، يَكْثُرُ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتَرَاهُ مُرَائِيًا؟». فَقُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَأَرْسَلَ يَدِي، ثُمَّ طَبَّقَ بَيْنَ كَفَيْهِ، فَجَمَعَهُمَا، وَجَعَلَ يَرْفَعُهُمَا بِحِيَالٍ مَنَكِبَيْهِ وَيَضَعُهُمَا، وَيَقُولُ: «عَلَيْكُمْ هَدْيًا قَاصِدًا». ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: «فَإِنَّهُ مِنْ

(١) الغَدْوَةُ: المرة من الغَدْوِ، وهو سير أول النهار نقيض الرواح. وقد غدا يغدو غُدْوًا. والغَدْوَةُ بالضم: ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس. وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ وَطُلُوعِ الشَّمْسِ. «النهاية» (ص ٦٦٢).

(٢) والرَّوْحَةُ، بِالْفَتْحِ: السَّيْرُ بَعْدَ الزَّوَالِ. «النهاية» (ص ٣٨١).

(٣) كتاب: الإيمان، باب: الدين يسر (ج ١/ ص ٢٣، رقمه: ٣٩).

(٤) كتاب: الإيمان، باب: الدين يسر (ج ٧-٨/ ص ٤٩٦، رقمه: ٥٠٤٩).

(٥) الْمُتَنَطِّعُونَ هم الْمُتَعَمِّقُونَ الْمُغَالُونَ في الكلام الذين يتكلمون بِأَقْصَى حُلُوقِهِمْ تَكَبُّرًا. مأخوذ من النَّطْعِ، وهو الغارُّ الأعلى من الفم ثم اسْتَعْمِلَ في كل تَعَمَّقٍ قولاً وفعلًا. والمراد هنا المغالون في الدين. «النهاية في غريب الأثر» (ص ٩٢٣)، و«لسان العرب» (ج ٨/ ص ٣٥٧).

(٦) كتاب: العلم، باب: رفع العلم وقبضه، وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان (ج ٤/ ص ١٦٣٢، رقمه: ٢٦٧٠).

(٧) كتاب: السنة، باب: لزوم السنة (ج ٤/ ص ٢٠١، رقمه: ٤٦٠٨).

(٨) أخنس: أي أتأخر. «النهاية» (ص ٢٨٨).

يُشَادُّ الدِّينَ يَغْلِبُهُ». رواه أحمد<sup>(١)</sup>، ومن طريقه الحاكم<sup>(٢)</sup>، وابن خزيمة<sup>(٣)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٤)</sup>، وفي «الشعب»<sup>(٥)</sup>، والبخاري في «شرح السنة»<sup>(٦)</sup>، وابن أبي عاصم في «السنة»<sup>(٧)</sup>. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

قلت: هذا الإسناد صحيح، وصححه الألباني في «ظلال الجنة»<sup>(٨)</sup>.

٢٠٠ [٤]. عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَدَاةَ الْعُقْبَةِ وَهُوَ عَلَيَّ رَاحِلَتَهُ: «هَاتِ الْقُطَّ لِي». فَلَقَطْتُ لَهُ حَصِيَّاتٍ هُنَّ حَصَى الْخَذَفِ، فَلَمَّا وَضَعْتُهُنَّ فِي يَدِهِ. قَالَ: «بِأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ وَإِيَّاكُمْ وَالْغُلُوفُ»<sup>(٩)</sup> فِي الدِّينِ فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوفِ فِي الدِّينِ». رواه النسائي<sup>(١٠)</sup>، وابن ماجه<sup>(١١)</sup>، وأحمد<sup>(١٢)</sup>، وأبو يعلى<sup>(١٣)</sup>، ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة»<sup>(١٤)</sup>.

(١) (ج ٩/ص ١٢، رقمه: ٢٣٠٢٤)، و(ج ٧/ص ١٨٥، رقمه: ١٩٨٠٧).

(٢) (ج ١/ص ٦١٩، رقمه: ١٢١٧).

(٣) (ج ٤/ص ٣٨٩، رقمه: ١١١٩).

(٤) (ج ٤/ص ١٠٤، رقمه: ٤٨٤٧).

(٥) (ج ٥/ص ٣٩٣، رقمه: ٣٥٩٩).

(٦) (ج ٣/ص ٣١، رقمه: ٩٣٦).

(٧) (ص ٦٢، رقمه: ٩٥).

(٨) (ص ٦٢).

(٩) الْغُلُوفُ، أَي: التَّشَدُّدُ فِيهِ وَمَجَاوِزَةُ الْحَدِّ. «النهاية» (ص ٦٧٧)، و«لسان العرب» (ج ١٥/ص ١٥١).

(١٠) كتاب: المناسك، باب: التقاط الحصى (ج ٥-٦/ص ٢٩٦، رقمه: ٣٠٥٧).

(١١) كتاب: المناسك، باب: قدر حصى الرمي (ج ٣/ص ٦٤، رقمه: ٣٠٢٨).

(١٢) (ج ١/ص ٤٦٢، رقمه: ١٨٥١).

(١٣) (ج ٢/ص ٤٤٩، رقمه: ٢٤٦٧).

(١٤) (ج ١٠/ص ٣١، رقمه: ٢٢).

والطبراني في «الكبير»<sup>(١)</sup>، ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة»<sup>(٢)</sup>،  
والطبراني في «الأوسط»<sup>(٣)</sup>، وابن خزيمة في «صحيحه»<sup>(٤)</sup>، وابن حبان<sup>(٥)</sup>،  
والحاكم<sup>(٦)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٧)</sup>.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»  
وسكت عنه الذهبي.

هذا الإسناد صحيح، وقد صححه النووي في «المجموع»<sup>(٨)</sup>، وابن تيمية في  
«الاقتضاء»<sup>(٩)</sup>، والألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(١٠)</sup>.

٢٠١ [٥]. عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «اِقْتَصَادٌ»<sup>(١١)</sup> فِي سُنَّةِ خَيْرٍ مِنْ  
اجْتِهَادٍ فِي بَدْعَةٍ. رواه الطبراني في «الكبير»<sup>(١٢)</sup>، وابن بطة في «الإبانة الكبرى»<sup>(١٣)</sup>.  
قلت: هذا إسناد صحيح موقوف.

(١) (ج ١٢/ص ١٢١، رقمه: ١٢٧٤٧).

(٢) (ج ١٠/ص ٣٠، رقمه: ٢١).

(٣) (ج ٢/ص ٣٤٧، رقمه: ٢١٨٩).

(٤) (ج ٤/ص ٢٧٤، رقمه: ٢٨٦٧).

(٥) (ج ٩/ص ١٨٣، رقمه: ٣٨٧١)، و(ج ٩/ص ١٨٤، رقمه: ٣٨٧٢).

(٦) (ج ١/ص ١٢١، رقمه: ١٧٥٤).

(٧) (ج ٧/ص ٢٧٩، رقمه: ٩٦١٩).

(٨) (ج ٨/ص ١٧١).

(٩) (ص ٥١).

(١٠) (ج ٣/ص ٢٧٨، رقمه: ١٢٨٣).

(١١) اقتصاد هو: التوسط بين طرفي الإفراط والتفريط. «النهاية» (ص ٧٥٤).

(١٢) (ج ١٠/ص ٢٠٨، رقمه: ١٠٤٨٨).

(١٣) (ج ١/ص ١٠٠، رقمه: ٢٤٧)، وله طرق عديدة في «الإبانة» في بعضها كلام.

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

دين الإسلام دين الوسطية والاعتدال في الأمور كلها، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾<sup>(١)</sup>، وسط في الاعتقاد والعبادات وفي الأخلاق والسلوك، فلا إفراط ولا تفريط، لذا جاءت أحاديث هذا الفصل وغيرها تنهى عن الغلو والتشدد في الدين، لما يؤدي إليه من زيادة عبادة لم يشرعها الله عز وجل، أو ورع يصل بصاحبه إلى ترك ما شرعه الله عز وجل وهذا ما وقع فيه كثير من المتشدددين، قال شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٢)</sup>: «ومن تشبه من هذه الأمة باليهود والنصارى وغلا في الدين بإفراط فيه أو تفريط وضاهاهم في ذلك، فقد شابههم كالخوارج المارقين من الإسلام، والذين خرجوا في خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقاتلهم حين خرجوا على المسلمين بأمر النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن قال: وغير ذلك، وكذلك من غلا في دينه من الرافضة والقدرية والجهمية والمعتزلة والأشاعرة»<sup>(٣)</sup>.

أو فتور يصل بصاحبه إلى ترك العبادة بالكلية، وإن ما يقع في الأمم من خلل وما ينتج عنه من شرك أو كفر أو معاصي، هو نتيجة الإفراط والتفريط فيما جاء عن رب العالمين، وأن صفاء توحيد هذه الأمة لا يتحقق إلا بتجنب الوقوع في الإفراط والتفريط، وأن مشادة الدين توقع في الضعف والغلبة لصاحبه؛ لأنه دين الكمال واليسر من رب العالمين، العالم بخلقه وأوضاعهم وما يستطيعونه.

قال ابن حجر<sup>(٤)</sup>: «وَالْمَعْنَى لَا يَتَعَمَّقُ أَحَدٌ فِي الْأَعْمَالِ الدِّينِيَّةِ وَيَتْرُكُ الرَّفَقَ

(١) سورة البقرة: [١٤٣].

(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (ج ٢٠ / ص ٧٩).

(٣) لم أجده في كتب شيخ الإسلام، وهو في «تيسير العزيز الحميد» (ص ٢٢٥).

(٤) «فتح الباري» (ج ١ / ص ١٣٢).

إِلَّا عَجَزَ وَانْقَطَعَ فَيُغْلَبُ. قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَمٌ مِنْ أَعْلَامِ التَّوْبَةِ، فَقَدْ رَأَيْنَا وَرَأَى النَّاسُ قَبْلَنَا أَنَّ كُلَّ مُتَنَطِّعٍ فِي الدِّينِ يَنْقَطِعُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مَنْعَ طَلَبِ الْإِكْمَالِ فِي الْعِبَادَةِ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْأُمُورِ الْمَحْمُودَةِ، بَلْ مَنْعُ الْإِفْرَاطِ الْمُؤَدِّي إِلَى الْمَلَلِ، أَوِ الْمُبَالَغَةِ فِي التَّطَوُّعِ الْمُفْضِي إِلَى تَرْكِ الْأَفْضَلِ، أَوْ اخِرَاجِ الْفَرَضِ عَنْ وَقْتِهِ كَمَنْ بَاتَ يُصَلِّي اللَّيْلَ كُلَّهُ وَيُغَالِبُ النَّوْمَ إِلَى أَنْ غَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ فَنَامَ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ فِي الْجَمَاعَةِ، أَوْ إِلَى أَنْ خَرَجَ الْوَقْتُ الْمُخْتَارَ، أَوْ إِلَى أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَخَرَجَ وَقْتُ الْفَرِيضَةِ...

وَقَدْ يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْإِشَارَةِ إِلَى الْأَخْذِ بِالرُّخْصَةِ الشَّرْعِيَّةِ، فَإِنَّ الْأَخْذَ بِالْعَزِيمَةِ فِي مَوْضِعِ الرُّخْصَةِ تَنْطُعُ، كَمَنْ يَتْرُكُ التَّيَمُّمَ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فَيُفْضِي بِهِ اسْتِعْمَالَهُ إِلَى حُصُولِ الضَّرَرِ...

وَقَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ «الْقَصْدُ الْقَصْدُ» بِالنَّضْبِ فِيهِمَا عَلَى الْإِغْرَاءِ، وَالْقَصْدُ الْأَخْذُ بِالْأَمْرِ الْأَوْسَطِ.

والتوسط في الدين هو الاعتدال فيه والتزام ما جاء به الكتاب والسنة بالوسطية، وأن يجاهد المسلم لطلب الكمال، ولكن إن رأى من نفسه ضعف عن الكمال، فعليه بما يستطيع، لئلا يفضي به طلب الكمال إلى ترك العمل بالكلية، وضعف الإيمان أو ذهابه بالكلية.




**الفصل السادس والثلاثون**  
**أحاديث النهي عن الغلو في الأنبياء**  
**وتتبع آثارهم**


٢٠٢ [١]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «قَاتَلَ اللَّهُ

الْيَهُودَ؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». صحيح<sup>(١)</sup>.

٢٠٣ [٢]. عَنْ عَائِشَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَا: لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَفِقَ يَطْرَحُ خَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا اغْتَمَّ بِهَا كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ،

فَقَالَ وَهُوَ كَذَلِكَ: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»،

يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا. صحيح<sup>(٢)</sup>.

٢٠٤ [٣]. عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: آخِرُ مَا تَكَلَّمَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«أَخْرِجُوا يَهُودَ أَهْلَ الْحِجَازِ وَأَهْلَ نَجْرَانَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَاعْلَمُوا أَنَّ شِرَارَ

النَّاسِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». رواه أحمد<sup>(٣)</sup>، والطحاوي في «شرح

مشكل الآثار»<sup>(٤)</sup>، والبزار في «كشف الأستار»<sup>(٥)</sup>، والدارمي<sup>(٦)</sup>، وابن أبي عاصم

(١) مخرج في فصل: أحاديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد.

(٢) مخرج في فصل: أحاديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد.

(٣) (ج/١ ص/٤١٤، رقمه: ١٦٩١)، و(ج/١ ص/٤١٥، رقمه: ١٦٩٤).

(٤) (ج/٧ ص/١٨٥، رقمه: ٢٧٦٠).

(٥) (ج/١ ص/٢٢٠، رقمه: ٤٣٩).

(٦) (ج/١ ص/١٦٤، رقمه: ٥٩٩).

في «الآحاد والمثاني»<sup>(١)</sup>، والبخاري في «التاريخ الكبير»<sup>(٢)</sup>، وأبو نعيم في «معركة الصحابة»<sup>(٣)</sup>، وأبو داود الطيالسي<sup>(٤)</sup>، وأبو يعلى<sup>(٥)</sup>.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد»<sup>(٦)</sup>، وقال: «رواه أحمد بإسنادين، ورجال طريقين منها ثقات متصل إسنادهما ورواه أبو يعلى».

قلت: هذا الإسناد صحيح، وقد تردد الألباني في الحكم عليه بين التصحيح والتحسين، فقال في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٧)</sup>: «وهذا إسناد حسن أو صحيح، رجاله ثقات كلهم إلا أن سعد بن سمرة لم يذكروا له راوياً غير إبراهيم بن ميمون».

٢٠٥ [٤]. عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَدْخُلْ عَلَيَّ أَصْحَابِي». فَدَخَلُوا عَلَيْهِ، فَكَشَفَ الْقِنَاعَ، ثُمَّ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». رواه أحمد<sup>(٨)</sup>، والبزار في «مسنده»<sup>(٩)</sup>، وأبو داود الطيالسي<sup>(١٠)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(١١)</sup>.

(١) (ج ١/ص ١٨٥، رقمه: ٢٣٥).

(٢) (ج ٤/ص ٦٤، رقمه: ٤٨٤٤).

(٣) (ج ١/ص ١٦٤، رقمه: ٥٩٩).

(٤) (ج ١/ص ١٢٣، رقمه: ٢٢٦).

(٥) (ج ١/ص ٣٥٩، رقمه: ٨٦٩).

(٦) (ج ٥/ص ٤١٨، رقمه: ٩٦٦٠).

(٧) (ج ٣/ص ١٢٤، رقمه: ١١٣٢).

(٨) (ج ٨/ص ١٨١، رقمه: ٢١٨٣٣).

(٩) (ج ٧/ص ٥٩، رقمه: ٢٦٠٩).

(١٠) (ص ٨٨، رقمه: ٦٣٤).

(١١) (ج ١/ص ١٦٤، رقمه: ٣٩٣)، و(ج ١/ص ١٦٧، رقمه: ٤١١).

ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة»<sup>(١)</sup>، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»<sup>(٢)</sup>.

قلت: هذا الحديث صحيح لغيره.

٢٠٦ [٥]. عن عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: كَانَ مِنْ آخِرِ مَا تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ قَالَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، لَا يَتَّقِينَ دِينَارَ بَارِضِ الْعَرَبِ». رواه مالك<sup>(٣)</sup>، ومن طريقه عبد الرزاق<sup>(٤)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٥)</sup>.

قلت: هذا الإسناد رجاله ثقات، لكنه مقطوع، فلم يسمع عمر بن عبد العزيز من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقال ابن عبد البر في «التمهيد»<sup>(٦)</sup>: «هكذا جاء هذا الحديث عن مالك في الموطأ مقطوعاً، وهو يتصل من وجوه حسان عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حديث أبي هريرة وعائشة، ومن حديث علي ابن أبي طالب، وأسامة». وقد صححه الألباني في «صحيح الجامع»<sup>(٧)</sup>.

٢٠٧ [٦]. عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

(١) (ج ٤/ص ١٤١، رقمه: ١٣٥٥).

(٢) (ج ١/ص ١٦٤، رقمه: ٧٧٠).

(٣) (ص ٤٩٨، رقمه: ١٦٥٠).

(٤) (ج ٦/ص ٤٤، رقمه: ١٠٠٢١)، و(ج ١٤/ص ٥٧، رقمه: ١٩١٦٢)، و(ج ٦/ص ٧٤، رقمه: ١١٩٥٥).

(٥) (ج ٦/ص ٢٢٤، رقمه: ١١٧٤٠)، و(ج ٩/ص ٣٥٠، رقمه: ١٨٧٥٠).

(٦) (ج ١/ص ١٦٥).

(٧) (ج ٢/ص ٨٤٧، رقمه: ٤٦١٧).

«قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». رواه أحمد<sup>(١)</sup>، وعبد بن حميد<sup>(٢)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٣)</sup>.

قلت: هذا الحديث صحيح لغيره.

---

(١) (ج ٨/ص ١٤٣، رقمه: ٢١٦٨١)، و(ج ٨/ص ١٤٣، رقمه: ٢١٦٦٠).

(٢) (ج ٢/ص ٢٤٤).

(٣) (ج ٥/ص ٦٨، رقمه: ٤٩٠٧).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

الغلو في الأنبياء وتتبع آثارهم مما نهى عنه الشارع الحكيم، خشية مما وقعت فيه الأمم السابقة، أو وقوع الشرك في هذه الأمة، إذا تالت الأجيال وبعد العهد وكثر الجهل، وأحاديث هذا الفصل فيه النهي عن متابعة أهل الكتاب في الغلو في الأنبياء واتخاذ قبورهم مساجد يعتادونها ويرتادونها، وهو من أمر الجاهلية مخالف لشرع الله، مجانف لسنة نبيه ﷺ.

وللعلماء في تتبع مقامات الأنبياء قولان ذكرهما شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الاقتضاء»<sup>(١)</sup>، فقال: «مقامات الأنبياء والصالحين، وهي الأمكنة التي قاموا فيها، أو أقاموا، أو عبدوا الله سبحانه، لكنهم لم يتخذوها مساجد؛ فالذي بلغني في ذلك قولان عن العلماء المشهورين:

أحدهما: النهي عن ذلك وكراهته، وأنه لا يستحب قصد بقعة للعبادة، إلا أن يكون قصدها للعبادة مما جاء به الشرع، مثل أن يكون النبي ﷺ قصدها للعبادة كما قصد الصلاة في مقام إبراهيم.

والقول الثاني: أنه لا بأس باليسير من ذلك، كما نقل عن ابن عمر: أنه كان يتحرى قصد المواضع التي سلكها النبي ﷺ، وإن كان النبي ﷺ قد سلكها اتفاقاً لا قصداً.

والغلو هو مجاوزة الحد، وكل ما جاوز الحد انقلب إلى الضد، فهو ليس

(١) (ص ٤٩٥).

من باب اليسير الذي أشار إليه شيخ الإسلام في القول الثاني، وإنما هو وسيلة إلى محرم، وهو الشرك.

وأن سبب وقوع الشرك في الأمم السابقة هو الغلو في المخلوقين، قال الإمام محمد بن عبد الوهاب في «مسائل الجاهلية التي خالف فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم»<sup>(١)</sup>: «والغلو في المخلوق أعظم سبب لعبادة الأصنام والصالحين كما كان في قوم نوح من عبادة نسر وسواع ويغوث ونحوهم، وكما كان من عبادة النصاري للمسيح عليه السلام ومثل ذلك القول على الله بغير الحق».

وقد نهاهم الله عن الغلو، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْفَتْهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهَى خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾<sup>(٢)</sup> فهذا رد على دعواهم بأن الله سبحانه ولدًا، نتيجة غلوهم في المسيح عليه السلام، كل ذلك اتباع للهوى والشهوات قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾<sup>(٣)</sup>.

ومع هذا النهي والتحذير من رب العزة والجلال قابله بالعصيان، واتباع

(١) (ص ٢٤٨).

(٢) سورة النساء: [١٧١].

(٣) سورة المائدة: [٧٧].

الأهواء، ووقعوا فيما حذر منه الله، وحذر النبي ﷺ أمته من إتباع آثار  
أهل الكتاب الذين عصوا أمر ربهم واتبعوا شهواتهم وأهوائهم، وقطع نياط الشرك  
وسد طرقه وسبله بالمنع من تتبع آثار الصالحين ولو كانوا أنبياء ورسلًا وهم  
أصلح الخلق وأفضلهم، فمن دونهم من باب أولى.



## الفصل السابع والثلاثون

أحاديث النهي عن الغلو في

النبي صلى الله عليه وسلم

٢٠٨ [١]. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا تُظَرُونِي»<sup>(١)</sup>، كَمَا أَطَرَتْ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ». رواه البخاري<sup>(٢)</sup>.

٢٠٩ [٢]. عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشِدَ، وَمَنْ يَعْصِيهِمَا، فَقَدْ غَوَى». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بِشَسِ الْخَطِيبُ أَنْتَ، قُلْ: وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ غَوَى». رواه مسلم<sup>(٣)</sup>، وأبو داود<sup>(٤)</sup>، والنسائي<sup>(٥)</sup>.

٢١٠ [٣]. عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ذَاكَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ». رواه مسلم<sup>(٦)</sup>، والبخاري في «الأدب المفرد»<sup>(٧)</sup>، وأبو داود<sup>(٨)</sup>.

(١) الإطراء: مُجَاوِزَةُ الْحَدِّ فِي الْمَذْحِ، وَالْكَذِبُ فِيهِ. «النهاية» (ص ٥٦٢).

(٢) كتاب: الأنبياء، باب: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ مريم: [١٦] (ج ٣/ ص ١٢٧١، رقمه: ٣٢٦١).

(٣) كتاب: الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة (ج ٢/ ص ٤٩٧، رقمه: ٨٧٠).

(٤) كتاب: الصلاة، باب: الرجل يخطب على قوس (١٠٩٩).

(٥) كتاب: النكاح، باب: ما يكره من الخطبة (ج ٥-٦، رقمه: ٣٢٧٩).

(٦) كتاب: الفضائل، باب: من فضائل إبراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم (ج ٤/ ص ١٤٦٦، رقمه: ٢٣٦٩).

(٧) باب: هل يقول: سيدي؟ (ص ٩٠، رقمه: ٢١١).

(٨) كتاب: السنة، باب: ما يدل على ترك الكلام في الفتنة (ج ٤/ ص ٢١٨، رقمه: ٦٣٧٢).

والترمذي<sup>(١)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٢)</sup>. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وعنه رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! يَا سَيِّدَنَا، وَابْنَ سَيِّدَنَا، وَخَيْرَنَا، وَابْنَ خَيْرِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! عَلَيْكُمْ بِتَقْوَاكُمْ، وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، وَاللَّهُ مَا أَحَبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي الَّتِي أَنْزَلَنِي اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ». رواه أحمد<sup>(٣)</sup>، ومن طريقه الضياء في «المختارة»<sup>(٤)</sup>، وعبد بن حميد<sup>(٥)</sup>، والبخاري في «التاريخ الأوسط»<sup>(٦)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٧)</sup>، وابن حبان<sup>(٨)</sup>، والبيهقي في «دلائل النبوة»<sup>(٩)</sup>.

قلت: هذا الإسناد صحيح متصل، وقد صححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» على شرط مسلم<sup>(١٠)</sup>.

٢١١ [٤]. عن عبد الله بن الشخير رضي الله عنه قال: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: أَنْتَ سَيِّدُ قُرَيْشٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «السَّيِّدُ اللَّهُ». قَالَ:

(١) كتاب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة لم يكن (ج ٥/ص ٤٤٦، رقمه: ٣٣٥٢).

(٢) كتاب: التفسير، باب: سورة البينة (ج ٦/ص ٥٢٠، رقمه: ١١٦٩٢).

(٣) (ج ٤/ص ٣٠٦، رقمه: ١٢٥٥٢)، و(ج ٤/ص ٤٨٠، رقمه: ١٣٥٣)، و(ج ٤/ص ٤٨٠، رقمه: ١٣٥٢٩).

(٤) (ج ٥/ص ٢٥، رقمه: ١٦٢٧).

(٥) (ج ٣/ص ٤٦٠، رقمه: ١٣٤٠)، و(ج ٣/ص ٤٣٢، رقمه: ١٣١٢).

(٦) (ج ١/ص ٢٦٤، رقمه: ٢٢).

(٧) كتاب: عمل اليوم والليلة، باب: ذكر اختلاف الأخبار في قول القائل: سيدنا وسيدي (ج ٦/ص ٧١،

رقمه: ١٠٧٨).

(٨) (ج ١٤/ص ١٣٣، رقمه: ٦٢٤٠).

(٩) (ج ٥/ص ٤٩٨).

(١٠) (ج ٣/ص ٨٨، رقمه: ١٠٩٧).

أَنْتَ أَفْضَلُهَا فِيهَا قَوْلًا وَأَعْظَمُهَا فِيهَا طَوْلًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِيَقُلْ أَحَدُكُمْ بِقَوْلِهِ وَلَا يَسْتَجِرَّهُ الشَّيْطَانُ». رواه البخاري في «الأدب المفرد»<sup>(١)</sup>، وأبو داود<sup>(٢)</sup>، ومن طريقه البيهقي في «الأسماء والصفات»<sup>(٣)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٤)</sup> ولفظه: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «انْطَلَقْتُ فِي وَفْدِ بَنِي عَامِرٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْنَا: أَنْتَ سَيِّدُنَا. فَقَالَ: «السَّيِّدُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى». قُلْنَا: وَأَفْضَلُنَا فَضْلًا، وَأَعْظَمُنَا طَوْلًا. فَقَالَ: «قُولُوا: بِقَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَجِرْ بِكُمْ الشَّيْطَانُ».

وأحمد<sup>(٥)</sup>، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»<sup>(٦)</sup>، وابن السني في «عمل اليوم والليلة»<sup>(٧)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٨)</sup>.

وزاد النسائي في «عمل اليوم والليلة»: «وَلَا يَسْتَجِرُّهُ الشَّيْطَانُ أَوْ الشَّيَاطِينُ». هذا الإسناد صحيح على شرط مسلم، وقد صححه الألباني في «مشكاة المصابيح»<sup>(٩)</sup>.

(١) (ص ٩٠، رقمه: ٢١١).

(٢) كتاب: الأدب، باب: كراهية التماذج (ج ٤/ ص ٢٥٤، رقمه: ٤٨٠٦).

(٣) (٢٢).

(٤) كتاب: عمل اليوم والليلة، باب: ذكر اختلاف الأخبار في قول القائل: سيدنا وسيدي (ج ٦/ ص ٧١، رقمه: ١٠٧٦).

(٥) (ج ٥/ ص ٤٩٩ رقم ١٦٣٠٧)، و(ج ٥/ ص ٤٩٩، رقمه: ١٦٣١٦-١٦٣١١).

(٦) (ج ٣/ ص ١٥٣، رقمه: ١٤٨٤).

(٧) (ص ٢٣٥، رقمه: ٣٨٧)، و(ج ٣/ ص ١٥٣، رقمه: ١٤٨٢).

(٨) كتاب: عمل اليوم والليلة، باب: ذكر اختلاف الأخبار في قول القائل: سيدنا وسيدي (ج ٦/ ص ٧١، رقمه: ١٠٧٥).

(٩) (ج ٣/ ص ٦٢، رقمه: ٤٩٠٠).

٢١٢[٥]. عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَحِبُّونَا بِحُبِّ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لَا تَرْفَعُونِي فَوْقَ حَقِّي، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى اتَّخَذَنِي عَبْدًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَنِي رَسُولًا». رواه الطبراني في «الكبير»<sup>(١)</sup>، والحاكم<sup>(٢)</sup>، والحاثر في «بغية الباحث»<sup>(٣)</sup>.

ولفظ الحاكم: «يا أهل العراق! أحبونا حب الإسلام، سمعت أبي يقول: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يا أيها الناس، لا ترفعوني فوق قدري، فإن الله اتخذه عبداً قبل أن يتخذني نبياً».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي. وأورد الهيثمي في «مجمع الزوائد» اللفظ الأول<sup>(٤)</sup>، وقال: «رواه الطبراني وإسناده حسن». قلت: وهو يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره. وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٥)</sup>.

(١) (ج ٣/ص ١٢٨، رقمه: ٢٨٨٩).

(٢) (ج ٤/ص ١٧٤، رقمه: ٤٨٧٨).

(٣) (ج ١/ص ٢٨٧، رقمه: ٩٥٦).

(٤) (ج ٤/ص ٦٥).

(٥) (ج ٦/ص ٤٩، رقمه: ٢٥٥٠).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

بعث الله عز وجل محمداً صلى الله عليه وسلم بالدين الوسط، وجعله هادياً ومبشراً ونذيراً، علم الأمة دينها، وحذرها من مهاوي الردى، حتى تركها على البيضاء النقية، لا يزيغ ويميل عنها إلا هالك؛ هذب الأخلاق وقوم الألفاظ، وكان الناس من قبله على طرفي نقيض: ما بين غال في الدين والأنبياء والرسل عليهم السلام، وجاف معارض، فعلم أمته الوسطية، وحذروهم من الوقوع في المغالاة المفرطة أو المجافاة، قال ابن تيمية<sup>(١)</sup>: «فإن النصارى عظموا الأنبياء حتى عبدوهم، وعبدوا تماثيلهم، واليهود استخفوا بهم حتى قتلوهم، والأمة الوسط عرفوا مقاديرهم؛ فلم يغلو فيهم غلو النصارى، ولم يجفوا عنهم جفاء اليهود».

وفي أحاديث هذا الفصل يحذر صلى الله عليه وسلم من اتباع النصارى في الإفراط والإطراء في المدح لشخصه صلى الله عليه وسلم، وأن النصارى أوصلهم غلوهم إلى أن ادعوا أن المسيح هو الله، أو ابن الله أو إله مع الله وعبدوه من دون الله، فصرح بالنهي عن طريقتهما، فقال: «لا تطروني كما أطرت النصارى المسيح» ثم أردف بأنه عبدالله عز وجل، وقد خصه ربه بخصيصة عظيمة، وهي الرسالة، ليرد ضمناً على من يجفي الأنبياء وينكر رسالته صلى الله عليه وسلم، وهذا بالإضافة إلى أنها تدل على تواضعه صلى الله عليه وسلم، فهي ترشد إلى إثبات رسالته بوسطية الدين الإسلامي السمح، وتوضح أن الإفراط من مكاييد الشيطان ومصايده لمن يسترسل معه، ويتبع هواه، ويرد بالضد لمن يبالغ في المدح، بأنه عبد لله وهذا أعلى درجات

(١) «الافتضاء» (ص ١٥٦).

الشرف. قال ابن حجر<sup>(١)</sup>: «قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: مَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا تُطْرُونِي» لَا تَمْدَحُونِي كَمَدَحِ النَّصَارَى، حَتَّى غَلَا بَعْضُهُمْ فِي عِيسَى، فَجَعَلَهُ إِلَهًا مَعَ اللَّهِ، وَبَعْضُهُمْ ادَّعَى أَنَّهُ هُوَ اللَّهُ، وَبَعْضُهُمْ ابْنُ اللَّهِ».

وإذا حصل الغلو، فإنه مردود على صاحبه، لا يقبل، ولو كان يعتقد صاحبه أنه يتعبد لله بذلك ويتقرب إليه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٢)</sup>: «والله! قد جعل له حقاً لا يشركه فيه مخلوق، فلا تصلح العبادة إلا له، ولا الدعاء إلا له، ولا التوكل إلا عليه، ولا الرغبة إلا إليه، ولا الرهبة إلا منه، ولا ملجأ ولا منجأ منه إلا إليه، ولا يأتي بالحسنات إلا هو، ولا يذهب السيئات إلا هو، ولا حول ولا قوة إلا به. ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له، من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه، إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً، لقد أحصاهم وعدهم عدداً، وكلهم آتية يوم القيامة فرداً».

وقد سد النبي صلى الله عليه وسلم الرحيم بأمرته الحريص عليهم وعلى ما ينفعهم في دنياهم وأخراهم الذي وصفه الله عز وجل بأعظم صفات الحرص والرحمة بالأمّة، فقال تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (١٢٨)<sup>(٣)</sup>، فهو حريص على دخولهم في الإسلام، وسد أبواب الشرك وقطع وسائله، وطُرُقَه، وحماية جناب التوحيد، قال الشيخ/ صالح آل الشيخ -حفظه الله- في «التمهيد»<sup>(٤)</sup>: «قوله:

(١) «الفتح» (ج ١٤/ ص ١١٦).

(٢) «مجموع الفتاوى» (ج ١١/ ص ٥٨).

(٣) سورة التوبة: [١٢٨].

(٤) (ص ٢٧٦).

﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾ لأنه عليه الصلاة والسلام عزيز عليه عنت أمته، فهو لهذا يأمرهم بكل خير، وينهاهم عن كل شر، ويحمي حمى ما أمرهم به، وما نهاهم عنه؛ لأن الناس إذا أقدموا على ما نهوا عنه: فإنهم أقدموا على مهلكتهم، وأقدموا على ما فيه عنتهم في الدنيا وفي الآخرة، والنبى عليه السلام عزيز عليه عنت أمته أي: أن يقعوا في ما يعود عليهم بالوبال وبالمشقة؛ لهذا قال بعدها: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾، لأن عزة مشقتهم عليه، وحرصه عليهم متلازمان، فمن حرصه عليه الصلاة والسلام علينا، ومن كونه يعز عليه عنتنا، أن حمى حمى التوحيد، وحمى جناب التوحيد، وسد كل طريق قد نصل بها إلى الشرك، عليه الصلاة والسلام، وهذا وجه الاستدلال من الآية على الباب...

فحمى النبى عليه الصلاة والسلام حمى التوحيد وحرس جنابة، وسد كل طريق توصل إلى الشرك، حتى في قبره عليه الصلاة والسلام، فإذا كان قد نهى عن اتخاذ قبره مسجداً، أو عيداً، فمن باب أولى قبور غيره من الأنبياء والمرسلين، والصالحين، فإنهم أولى بذلك؛ لأنه أفضل خلق الله عليه الصلاة والسلام.

فالحاصل: أن بعض هذه الأمة خالف ما دعا إليه النبى صلى الله عليه وسلم وأمر به من حماية جناب التوحيد، فاتخذوا القبور مساجد، وأعياداً، وبنوا عليها المشاهد، وأسرجوها، وقدموا لها الذبائح والنذور، وطافوا حولها، وجعلوها كالكعبة، وجعلوا الأمكنة حولها مقدسة أعظم من تقديس بقاع الله المباركة، بل إن عباد القبور تجد عندهم من الذل، والخضوع، والإنابة، والرغب، والرهب - حين يأتون إلى قبر النبى أو قبر الرجل الصالح أو قبر الولي - ما ليس في قلوبهم إذا كانوا

في خلوة مع الله جل جلاله، وهذا عين المحادة لله جل وعده ولرسوله صلى الله عليه وسلم». فترك النبي صلى الله عليه وسلم أمته على البيضاء النقية ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك خاسر. والعياذ بالله.



## الفصل الثامن والثلاثون

أحاديث النهي عن الغلو

في الصالحين

٢١٣[١]. عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ذَكَرَتَا كَنِيسَةً رَأَيْنَهَا بِالْحَبَشَةِ، فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَذَكَرَتَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «إِنَّ أَوْلَيْكَ، إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ، فَمَاتَ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوِّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ، فَأُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». صحيح<sup>(١)</sup>.

٢١٤[٢]. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَارَتْ الْأَوْتَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي الْعَرَبِ بَعْدُ، أَمَّا وَدٌّ<sup>(٣)</sup> كَانَتْ لِكَلْبٍ بِدُومَةِ الْجَنْدَلِ<sup>(٣)</sup>، وَأَمَّا سُوعٌ<sup>(٤)</sup> كَانَتْ لِهَذِيلٍ، وَأَمَّا يَغُوثٌ<sup>(٥)</sup>، فَكَانَتْ لِمُرَادٍ ثُمَّ لِبَنِي غُطَيْفٍ بِالْجَوْفِ عِنْدَ سَبِيٍّ،

(١) مخرج في فصل: أحاديث النهي عن مضاهاة خلق الله عز وجل.

(٢) وَدٌّ: صنم كان لقوم نوح، ثم صار لِكَلْبٍ وكان بِدُومَةِ الْجَنْدَلِ، وكان لقريش صنم يدعونه وَدًّا، ومنهم من يهمز فيقول أَد. «فتح الباري» (ج ٩/ ص ٦٧١)، «لسان العرب» (ج ٣/ ص ٥٥٧).

(٣) دُومَةُ الْجَنْدَلِ: بضم أوله وفتح، وقد أنكر ابن دريد الفتح، وعده من أغلاط المحدثين، وقد جاء في حديث الواقدي دوماً الجندل، وعدها ابن الفقيه من أعمال المدينة... وهي على سبع مراحل من دمشق، بينها وبين مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم. وسميت دومة الجندل؛ لأن حصنها مبنى بالجندل، وقال أبو عبيد السكوني: دومة الجندل: حصن وقرى بين الشام والمدينة: قرب جبلي طييء. «معجم البلدان» (ج ٢/ ص ٥٥٤، رقمه: ٤٩٣٣).

(٤) سُوعٌ: اسم صنم عبد زَمَن نوح عليه السلام فَعَزَّاهُ الله أيام الطوفان، ودفنه فاستثاره إبليس لأهل الجاهلية فعبدوه. «لسان العرب» (ج ٨/ ص ١٦٩).

(٥) يَغُوثٌ: اسم صنم لمذحج، من أصنام قوم نوح عليه السلام. و«لسان العرب» (ج ٢/ ص ١٩٧).

وَأَمَّا يَعْقُوقُ<sup>(١)</sup>، فَكَانَتْ لِهَمْدَانَ وَأَمَّا نَسْرُ<sup>(٢)</sup> فَكَانَتْ لِحِمَيْرٍ لَّالِ ذِي الْكَلَاعِ، أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ أَنْ انْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا وَسَمُّوَهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَذْ حَتَّى إِذَا هَلَكَ أَوْلَيْكَ وَتَنَسَّخَ الْعِلْمُ<sup>(٣)</sup> عُبِدَتْ<sup>(٤)</sup>. رواه البخاري<sup>(٥)</sup>.

(١) يَعْقُوقُ: اسم صنم لكتانة، من أصنام قوم نوح عليه السلام. «فتح الباري» (ج ٩/ ص ٦٧١)، و«لسان العرب» (ج ١٠/ ص ٣٣٨).

(٢) نسر: اسم الصنم الذي كان يُعْبَدُه قوم نوح ﷺ، ثم صار من الأصنام التي عُبِدَتْ في الجزيرة العربية. «النهاية» (ص ٩١٢).

(٣) تنسخ العلم، قال ابن حجر: علم تلك الصور بخصوصها. «فتح الباري» (ج ٩/ ص ٦٧٢).

(٤) كتاب: التفسير، باب: ﴿لَا تَدْرِيْ الْهَكَذَا وَلَا تَدْرِيْ وَدَا وَلَا مَوَاعَا وَلَا يَعُوْثَ وَيَعُوْقَ وَنَسْرًا﴾ نوح: [٣٢] (ج ٤/ ص ١٨٧٣، رقمه: ٤٦٣٦).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

دين الإسلام دين الصفاء والنقاء والوضوح، والبعد عن الشبهات، وسد ذرائعها وسبلها وطرقها، وأحاديث هذا الفصل دليل على سد ذرائع الشبهات الموصلة إلى الشرك بنوعيه: الأكبر والأصغر، وقد تدرج الشيطان مع قوم نوح عليه السلام حتى أوقعهم في الشرك، وهذا شأنه مع كل مطيع له، فلا يبدأ من عظيم الذنب، وإنما يبدأ بالمباح أو ما ظاهره طاعة، ويتدرج به إلى أن يوقع صاحبه في المعصية ويطيعه، ثم إذا رآه وقع فيها، تخلق عنه وتبرأ منه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى<sup>(١)</sup>: «وَأَصْلُ الشُّرْكِ فِي بَنِي آدَمَ: كَانَ مِنَ الشُّرْكِ بِالْبَشَرِ الصَّالِحِينَ الْمُعْظَمِينَ. فَإِنَّهُمْ لَمَّا مَاتُوا: عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِمْ، ثُمَّ صَوَّرُوا تَمَاثِيلَهُمْ ثُمَّ عَبْدُوهُمْ. فَهَذَا أَوَّلُ شِرْكِ كَانَ فِي بَنِي آدَمَ. وَكَانَ فِي قَوْمِ نُوحٍ. فَإِنَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ بُعِثَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ. يَدْعُوهُمْ إِلَى التَّوْحِيدِ. وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الشُّرْكِ. كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَا تَنْدِرُنَّ الْهَتَكَ وَلَا تَنْدِرُنَّ وَدًّا وَلَا سَوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا﴾<sup>(٢)</sup> وَهَذِهِ أَسْمَاءُ قَوْمِ صَالِحِينَ كَانُوا فِي قَوْمِ نُوحٍ. فَلَمَّا مَاتُوا جَعَلُوا الْأَصْنَامَ عَلَى صُورِهِمْ ثُمَّ ذَهَبَتْ هَذِهِ الْأَصْنَامُ لَمَّا أَغْرَقَ اللَّهُ أَهْلَ الْأَرْضِ، ثُمَّ صَارَتْ إِلَى الْعَرَبِ. كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ. إِنْ لَمْ تَكُنْ أَعْيَانُهَا وَإِلَّا فَهِيَ نَظَائِرُهَا».

والشيطان حريص على إيقاع الفتنة في الدين، وإسقاط الأمة الموحدة في شباك

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (ج ٧/ ص ٤٢٩).

(٢) سورة نوح: [٢٣-٢٤].

الشرك، فهؤلاء الذين صوروا لصالحهم الصور، لم يقصدوا بها في أول الأمر عبادتها، وإنما هي بقصد الذكري، فتدرج معهم الشيطان، حتى جاءت أجيال لا تعلم حقيقة هذه الصور والمراد منها أوحى إليهم أن عبدوها، قال ابن القيم في «إغاثة اللهفان»<sup>(١)</sup>: «قال غير واحد من السلف: كان هؤلاء قومًا صالحين في قوم نوح عليه السلام فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد، فعبدوهم فهؤلاء جمعوا بين الفتنين: فتنة القبور وفتنة التماثيل، وهما الفتنتان اللتان أشار إليهما رسول الله في الحديث المتفق على صحته عن عائشة رضي الله عنها: أن أم سلمة رضي الله عنها ذكرت لرسول الله كنيسة رأتها بأرض الحبشة، يقال لها: مارية، فذكرت له ما رأت فيها من الصور. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح أو الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله تعالى».

فجمع في هذا الحديث بين التماثيل والقبور وهذا كان سبب عبادة اللات. فقد رأيت أن سبب عبادة ود ويغوث ويعوق ونسر واللات إنما كان من تعظيم قبورهم، ثم اتخذوا لها التماثيل وعبدوها كما أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم.

قال شيخنا<sup>(٢)</sup>: وهذه العلة التي لأجلها نهى الشارع عن اتخاذ المساجد على القبور هي التي أوقعت كثيراً من الأمم إما في الشرك الأكبر أو فيما

(١) (ج ١/ص ٢٨٧).

(٢) شيخ الإسلام ابن تيمية.

دونه من الشرك، فإن النفوس قد أشركت بتمائيل القوم الصالحين، وتمائيل يزعمون أنها طلاسّم للكواكب ونحو ذلك، فإن الشرك بقبر الرجل الذي يعتقد صلاحه أقرب إلى النفوس من الشرك بخشبة أو حجر، ولهذا نجد أهل الشرك كثيراً يتضرعون عندها، ويخشعون ويخضعون ويعبدونهم بقلوبهم عبادة لا يفعلونها في بيوت الله ولا وقت السحر، ومنهم من يسجد لها، وأكثرهم يرجون من بركة الصلاة عندها والدعاء ما لا يرجونه في المساجد، فلأجل هذه المفسدة حسم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مادتها، حتى نهى عن الصلاة في المقبرة مطلقاً، وإن لم يقصد المصلي بركة البقعة بصلاته كما يقصد بصلاته بركة المساجد، كما نهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس وغروبها؛ لأنها أوقات يقصد المشركون الصلاة فيها للشمس، فنهى أمته عن الصلاة حيثئذ وإن لم يقصد المصلي ما قصده المشركون سداً للذريعة.

وسد باب الذرائع من مقاصد الشريعة، وهو بمثابة الحصن الحصين لصد هجمات الشيطان وجنوده.



## الفصل التاسع والثلاثون

### أحاديث شد الرحال في الشرع

٢١٥ [١]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تُشَدُّ<sup>(١)</sup> الرَّحَالُ<sup>(٢)</sup> إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَسْجِدِ الْأَنْصَبِيِّ». رواه البخاري<sup>(٣)</sup>، ومسلم<sup>(٤)</sup>، وأبو داود<sup>(٥)</sup>، والنسائي<sup>(٦)</sup>، وابن ماجه<sup>(٧)</sup>. وفي لفظ آخر لمسلم<sup>(٨)</sup> بهذا الإسناد: «تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ». الحديث.

وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا يُسَافَرُ إِلَى ثَلَاثَةِ

(١) لا تُشد: بضم أوله بلفظ التثني، والمراد التثني عن السفر إلى غيرها، قال الطيبي: هو أبلغ من صريح التثني، كأنه قال: لا يستقيم أن يقصد بالزيارة إلا هذه البقاع، لاختصاصها بما اختصت به. «فتح الباري» (ج ٣/ص ٣٨٤).

(٢) والرحال بالمهملة جمع رحل، وهو للبعير كالسرج للفرس، وكنتي بشد الرحال عن السفر؛ لأنه لازمه وخرج ذكرها مخرج الغالب في ركوب المسافر وإلا فلا فرق بين ركوب الزواجل والخيل والبغال والحمير والمشى في المغنى المذكور، ويدل عليه قوله في بعض طرقه «إنما يسافر». «فتح الباري» (ج ٣/ص ٣٨٤).

(٣) كتاب: الطوع، باب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة (ج ١/ص ٣٩٨، رقمه: ١١٣٢).

(٤) كتاب: الحج، باب: فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة (ج ٢/ص ٨٢٣، رقمه: ١٣٩٧).

(٥) كتاب: المناسك، باب: في إتيان المدينة (ج ٢/ص ٢١٦، رقمه: ٢٠٣٣).

(٦) كتاب: المساجد، باب: ما تشد الرحال إليه من المساجد (ج ١-٢/ص ٣٦٧، رقمه: ٦٩٩).

(٧) كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الصلاة في مسجد بيت المقدس (ج ١/ص ٥٣٢، رقمه: ١٤٠٩).

(٨) كتاب: الحج، باب: فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة (ج ٢/ص ٨٢٣، رقمه: ١٣٩٧).

مَسَاجِدَ؛ مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ وَمَسْجِدِي، وَمَسْجِدِ إِبِلْيَاءَ<sup>(١)</sup>. رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

٢١٦ [٢]. عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ أَرْبَعًا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْجَبَنِي، قَالَ: «لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا صَوْمَ فِي يَوْمَيْنِ؛ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ، وَلَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ؛ مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَمَسْجِدِي هَذَا». رواه البخاري<sup>(٣)</sup>، ومسلم<sup>(٤)</sup>، والترمذي<sup>(٥)</sup>، وابن ماجه<sup>(٦)</sup>.

وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

٢١٧ [٣]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى الطُّورِ، فَلَقِيتُ كَعْبَ الْأَخْبَارِ، فَجَلَسْتُ مَعَهُ، فَحَدَّثَنِي عَنِ التَّوْرَةِ، وَحَدَّثَنِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ فِيمَا حَدَّثَنِي أَنْ قُلْتُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُهْبِطَ مِنَ الْجَنَّةِ، وَفِيهِ تَيْبَ عَلَيْهِ، وَفِيهِ مَاتَ، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ، وَمَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا وَهِيَ مُصِیخَةٌ»<sup>(٧)</sup>.

(١) إِبِلْيَاءُ: هي -بالمدة والتخفيف- اسم مدينة بيت المقدس وقد تُشَدُّ الياء الثانية وتُقصّر الكلمة وهو مُعَرَّب. «النهاية» (ص ٥٥).

(٢) كتاب: الحج، باب: فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة (ج ٢/ ص ٨٢٤، رقمه: ١٣٩٧).

(٣) أبو الوليد: هو هشام بن عبد الملك الطيالسي.

(٤) كتاب: الحج، باب: سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره (ج ٢/ ص ٧٩٦، رقمه: ٨٢٧).

(٥) كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في أي المساجد أفضل (ج ٢/ ص ١٤٨، رقمه: ٣٢٦).

(٦) كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في الصلاة في بيت المقدس (ج ١/ ص ٥٣٣، رقمه: ١٤١٠).

(٧) مُصِیخَةٌ، أي: مُسْتَمِعَةٌ مُنْصِتَةٌ. «النهاية» (ص ٥٣١).

يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ حِينَ تُضْبِعُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ شَفَقًا<sup>(١)</sup> مِنَ السَّاعَةِ، إِلَّا الْجِنَّ وَالْإِنْسَ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يُصَادِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ». قَالَ كَعْبٌ: ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ يَوْمٌ. فَقُلْتُ: بَلْ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ، فَقَرَأَ كَعْبُ التَّوْرَةَ، فَقَالَ: صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَلَقِيتُ بَصْرَةَ بْنَ أَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيَّ<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ: مِنْ أَيْنَ أَقْبَلْتَ؟ فَقُلْتُ: مِنَ الطُّورِ. فَقَالَ: لَوْ أَدْرَكَتْكَ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ إِلَيْهِ مَا خَرَجْتَ. سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا تَعْمَلُ الْمَطْيُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ؛ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِلَى مَسْجِدِي هَذَا وَإِلَى مَسْجِدِ إِبِلْيَاءَ أَوْ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ». يَشْكُ. رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>، والترمذي<sup>(٤)</sup>، والنسائي<sup>(٥)</sup>، وأحمد<sup>(٦)</sup>، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»<sup>(٧)</sup>، والدارمي<sup>(٨)</sup>، والبغوي<sup>(٩)</sup>.

قال الترمذي: «وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

قلت: هذا إسناد صحيح.

(١) الشَّفَقُ والإشفاقُ: الخوفُ. «النهاية» (ص ٤٨٥).

(٢) بصرة بن أبي بصرة المحفوظ أن الحديث لوالده. لذا قال ابن عبد البر: الصواب: فلقيت أبا بصرة. والغلط من يزيد، لا من مالك. وجزم البخاري بأن اسمه حميل، وهم من قال: أنه جميل. وقال الطبراني: جميل. ويقال: حميل، ويقال: خميل. والصواب: جميل. «التاريخ الكبير» (ج ٣/ ص ١١٤/ ت ٣٣٠٨)، و«المعجم الكبير» (ج ٢/ ص ٢٧٦).

(٣) كتاب: الصلاة، باب: فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة (ج ١/ ص ٢٧٤، رقمه: ١٠٤٦).

(٤) كتاب: الجمعة، باب: ما جاء في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة (ج ٢/ ص ٣٦٢، رقمه: ٤٩١).

(٥) كتاب: الجمعة، باب: الساعة التي يستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة (ج ٥/ ص ٣٠٤، رقمه: ١٤١٣).

(٦) (ج ٣/ ص ٥٣٧، رقمه: ١٠٣٠٧)، و(ج ٣/ ص ٥٧٣، رقمه: ١٠٥٥٠).

(٧) (ج ٢/ ص ٥٤، رقمه: ٥٨٠)، و(ج ٢/ ص ٥٦، رقمه: ٥٨٣)، و(ج ٢/ ص ٥٧، رقمه: ٥٨٦).

(٨) (ج ٢/ ص ٨٩١، رقمه: ١٤٦١).

(٩) (ج ٢/ ص ١٠٤، رقمه: ٤٥٢).

وله طريق آخر عنه **رضي الله عنه** أنه خرج إلى الطور فصلى به، ثم أقبل فلقي جميل بن بصرة، فقال له جميل: من أين جئت؟ فقال: من الطور، فقال: أما إني لو لقيتك قبل أن تأتيه لم تأتبه، قال: لم؟ قال: إني سمعت رسول الله **صلّى الله عليه وسلم** يقول: «لا تضرب أكباد المطي إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، ومسجدي، ومسجد بيت المقدس». رواه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»<sup>(١)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٢)</sup>، وأبو يعلى<sup>(٣)</sup>، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»<sup>(٤)</sup>، وأحمد<sup>(٥)</sup>، وأبو داود الطيالسي<sup>(٦)</sup>، والبخاري في «التاريخ الكبير»<sup>(٧)</sup>.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»<sup>(٨)</sup>: «رواه أحمد وأحمد والبخاري بنحوه، والطبراني في «الكبير والأوسط» ورجال أحمد ثقات أثبات».

قلت: إسناده صحيح، والحديث صحيحه الألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٩)</sup>.

وله طريق آخر عنه **رضي الله عنه**، أنه لقي أبا بصرة الغفاري فقال له: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ **صلّى الله عليه وسلم** يَقُولُ: «لَا تُشَدُّ الْمَطِيُّ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ» الحديث.

(١) (ج ٢/ص ٢٤٩، رقمه: ١٠٠٢).

(٢) (ج ٢/ص ٢٧٦، رقمه: ٢١٥٧، ٢١٥٩).

(٣) (ج ٥/ص ٤٩١، رقمه: ٦٥٢٧).

(٤) (ج ٢/ص ٥٦، رقمه: ٥٨٤)، و(ج ٥/ص ٤٩١، رقمه: ٦٥٢٧).

(٥) (ج ٣٩/ص ٢٧٠، رقمه: ٢٣٨٥٠).

(٦) (ج ٢/ص ١٣٢، رقمه: ١٤٤٥).

(٧) (ج ٣/ص ١١٤).

(٨) (ج ٣/ص ٥٠١، رقمه: ٥٨٤٨).

(٩) (ج ٣/ص ٦٩٧، رقمه: ٩٩٧).

رواه أحمد<sup>(١)</sup>، ومن طريقه الطبراني في «الكبير»<sup>(٢)</sup>.

قلت: هذا إسناد حسن وحسنه الألباني في «الثمر المستطاب»<sup>(٣)</sup>.

وأخرج الأزرقي في «أخبار مكة»<sup>(٤)</sup> عن قزعة، قال: أردت الخروج إلى الطور، فأتيت ابن عمر رضي الله عنهما، فقلت له، فقال: «إنما تشد الرحال إلى ثلاثة مساجد: إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ودع عنك الطور ولا تأته». وهذا إسناد حسن، وقد صححه الألباني في «أحكام الجنائز»<sup>(٥)</sup>.  
[٢١٨] ٤. عَنْ أَبِي الْجَعْدِ الضَّمَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٦)</sup>، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى». رواه الطبراني في «الكبير»<sup>(٧)</sup>، و«الأوسط»<sup>(٨)</sup>، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»<sup>(٩)</sup>.

وقال الطبراني في الأوسط: «لم يرو هذا الحديث عن محمد بن عمرو إلا عبر، تفرد به سعيد بن عمرو، ولا يروى عن عبيدة بن سفيان إلا بهذا الإسناد».

(١) (ج ١٠/ص ٣٥١، رقمه: ٢٧٢٩٩).

(٢) (ج ٢/ص ٢٧٧، رقمه: ٢١٦٠).

(٣) (ج ٢/ص ٥٥١، رقمه: ٤).

(٤) (ج ٣/ص ٢٧٩، رقمه: ١١٤٠).

(٥) (ص ٢٨٧).

(٦) هو أبو الجعد بن جنادة بن المرداد بن عبد بن كعب بن ضمرة بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة بن مدركة ابن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. «الإصابة» (ج ٤٤/٦/ت ٩٦٧٤).

(٧) (ج ٢٢/ص ٣٦٦، رقمه: ٩١٩).

(٨) (ج ٥/ص ٣٦٧، رقمه: ٥٥٧٦).

(٩) (ج ٢/ص ٥٩، رقمه: ٥٩٤).

وأورده الهيثمي في «المجمع»<sup>(١)</sup>، وقال: «ورجاله رجال الصحيح». ورواه البزار أيضاً.

قلت: هذا إسناد حسن من أجل محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، فهو صدوق.

٢١٩[٥]. عن ابن المسيب قال: بينا عمر في نعم من نعم الصدقة مر به رجلان، فقال: من أين جئتما؟ قالوا: من بيت المقدس، فعلاهما ضرباً بالدرّة، وقال: حج كحج البيت؟ قالوا: يا أمير المؤمنين! إنا جئنا من أرض كذا وكذا، فمررنا به، فصلينا فيه، فقال: كذلك إذاً، فتركهما. رواه عبد الرزاق<sup>(٢)</sup>. قلت: وهذا إسناد صحيح موقوف.

---

(١) (ج٣/ص٥٠٣، رقمه: ٥٨٥٧).

(٢) (ج٥/ص٩٣، رقمه: ٩٢٢٧).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

السفر هو الخروج من بلد الإقامة والانتقال إلى بلد آخر، ويكون قصد المسافر ونيته بعض الأمكنة أو في زمان معين أو من أجل أشخاص، ويختلف الحكم باختلاف قصد المسافر، من محرم إلى مندوب إلى مباح إلى واجب، وتحت كل قسم أنواع.

القسم الأول: السفر من أجل المكان، ويتضمن ثلاثة أنواع:

النوع الأول: السفر إلى مكة من أجل الحج أو العمرة لمن لم يحج حجة الإسلام أو لم يعتمر، وهذا واجب على المستطيع.

النوع الثاني: مشروع مستحب باتفاق علماء المسلمين <sup>(١)</sup> مثل السفر إلى المسجد الحرام لحج التطوع والعمرة وإلى مسجد النبي ﷺ والمسجد الأقصى للصلاة فيهما.

والنوع الثالث: محرم مثل السفر إلى أي مكان آخر من أجل العبادة فيه، لما جاء في أحاديث هذا الفصل وغيرها من النهي عن شد الرحال إلى أي مكان آخر غير المساجد الثلاثة للعبادة.

والقسم الثاني: السفر من أجل الزمان، وهذا أيضاً يندرج تحته أنواع، ولكل نوع حكمه، فهناك السفر من أجل أداء الحج في شهر ذي الحجة، فهذا واجب على المستطيع كما سبق، وكذا السفر لأداء العمرة في رمضان مندوب مستحب. ونوع آخر وهو السفر إلى قبر النبي ﷺ أو غيره من قبور الأنبياء

(١) «مجموع الفتاوى» (ج ١٦ / ص ١٣٦).

والصالحين، أو إلى أي مشهد أو مغارات فهذا سفر إلى مكان منع الشارع من السفر إليه، ويزداد حرمة إذا خصصه بزمان معين لم يخصصه الشارع بعبادة؛ فهذا محرم، وكذا السفر إلى مسجد قباء على ما في الصلاة فيه من الفضيلة، فإنه لا يجوز شد الرحال إليه، وإنما يأتيه من كان بالمدينة من سكانها أو من جاء إليها للصلاة في المسجد النبوي، فإنه يستحب له أن يأتيه ويصلي به و أما من كان من خارج المدينة فإنه لم يجرى في الشرع دليل على جواز السفر إليه، ويلحق بالمنهي عنه السفر إلى بيت المقدس في الأوقات التي يقصده فيه أهل الأهواء، قال شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup>: «فَإِذَا كَانَتْ الْمَسَاجِدُ الَّتِي هِيَ مِنْ ثُبُوتِ اللَّهِ الَّتِي أَمَرَ فِيهَا بِالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ قَدْ نَهَى عَنِ السَّفَرِ إِلَيْهَا - حَتَّى مَسْجِدِ قَبَاءِ الَّذِي يُسْتَحَبُّ لِمَنْ كَانَ بِالْمَدِينَةِ أَنْ يَذْهَبَ إِلَيْهِ لِمَا ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي قَبَاءَ كُلِّ سَبْتٍ رَاكِبًا وَمَاشِيًا»<sup>(٢)</sup>. وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ، فَأَحْسَنَ الطُّهُورَ ثُمَّ أَتَى مَسْجِدَ قَبَاءَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ فِيهِ كَانَ لَهُ كَعُمْرَةٍ»<sup>(٣)</sup>. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. فَإِذَا كَانَ مِثْلُ هَذَا يَنْهَى عَنِ السَّفَرِ إِلَيْهِ وَيَنْهَى عَنِ السَّفَرِ

(١) الموضع السابق.

(٢) كتاب: التطوع، باب: من أتى مسجد قباء كل سبت (ج ١/ ص ٣٩٩، رقمه: ١١٣٥)، ومسلم، كتاب: في الحج، باب: فضل مسجد قباء وفضل الصلاة فيه وزيادته (ج ٢/ ص ٨٢٤، رقمه: ١٣٩٩).

(٣) رواه الترمذي، كتاب: أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الصلاة في مسجد قباء (ج ٢/ ص ١٤٥، رقمه: ٣٢٤)، والنسائي، كتاب: المساجد، باب: فضل مسجد قباء والصلاة فيه (ج ١-٢/ ص ٣٦٧، رقمه: ٦٩٧، ٦٩٨)، وابن ماجه، كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها (ج ١/ ص ٥٣٣، رقمه: ١٤١٢) ولفظ الترمذي: «الصلاة في مسجد قباء كعمرة».

إِلَى الطُّورِ الْمَذْكُورِ فِي الْقُرْآنِ وَكَمَا ذَكَرَ مَالِكُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي لَمْ تُبْنَ لِلصَّلَاةِ الْخَمْسِ...»، -إِلَى أَنْ قَالَ:- «وَأَمَّا مَا يَرْوِيهِ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ حَدِيثِ الْمِعْرَاجِ: «أَنَّهُ صَلَّى فِي الْمَدِينَةِ وَصَلَّى عِنْدَ قَبْرِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَصَلَّى عِنْدَ قَبْرِ الْخَلِيلِ». فَكُلُّ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مَكْذُوبَةٌ مَوْضُوعَةٌ...

وَزِيَارَةُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ مَشْرُوعَةٌ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ؛ وَلَكِنْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُؤْتَى فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي يَقْصِدُهَا الضَّلَالُ: مِثْلَ وَقْتِ عِيدِ النَّحْرِ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الضَّلَالِ يُسَافِرُونَ إِلَيْهِ لِيَقِفُوا هُنَاكَ، وَالسَّفَرُ إِلَيْهِ لِأَجْلِ التَّعْرِيفِ بِهِ مُعْتَقَدًا أَنَّ هَذَا قُرْبَةٌ مُحَرَّمٌ بِلَا رَيْبٍ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَشَبَّهُ بِهِمْ وَلَا يُكْتَرَّ سَوَادُهُمْ. وَلَيْسَ السَّفَرُ إِلَيْهِ مَعَ الْحَجِّ قُرْبَةً.

وَأَمَّا السَّفَرُ مِنْ أَجْلِ الْأَشْخَاصِ، فَإِنْ كَانُوا أَحْيَاءَ وَالسَّفَرُ إِلَيْهِمْ مِنْ أَجْلِ طَلَبِ الْعِلْمِ أَوْ صَلَوةِ الرَّحِمِ أَوْ الْعِلَاجِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَغْرَاضِ، فَإِنَّهُ مَقْصُودٌ لِدَاثِهِ وَهُوَ جَائِزٌ؛ بَلْ قَدْ يَكُونُ مَأْمُورًا بِهِ شَرْعًا حَسَبِ النِّيَّةِ وَالْقَصْدِ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: «يَتَنَاولُ الْمَنْعَ مِنَ السَّفَرِ إِلَى كُلِّ بَقْعَةٍ مَقْصُودَةٍ؛ بِخِلَافِ السَّفَرِ لِلتَّجَارَةِ وَطَلَبِ الْعِلْمِ وَنَحْوِ ذَلِكَ: فَإِنَّ السَّفَرَ لِيَطْلُبَ تِلْكَ الْحَاجَةَ حَيْثُ كَانَتْ وَكَذَلِكَ السَّفَرُ لَزِيَارَةِ الْأَخِ فِي اللَّهِ فَإِنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ حَيْثُ كَانَ».

وَأَمَّا إِذَا كَانُوا أَمْوَاتًا وَالسَّفَرُ مِنْ أَجْلِ زِيَارَةِ قُبُورِهِمْ، مِثْلَ السَّفَرِ إِلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَبْرِ الْخَلِيلِ أَوْ مَقَابِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَمَشَاهِدِهِمْ وَآثَارِهِمْ، فَلَمْ يَسْتَحِبَّهُ أَحَدٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَلَا غَيْرِهِمْ؛ بَلْ لَوْ نَذَرَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهَذَا النَّذْرِ عِنْدَ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَغَيْرِهِمْ حَكَى ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ

ابن تيمية<sup>(١)</sup>، وغيره<sup>(٢)</sup>.

ومن استعراض أقوال الأئمة فإنما يراد به النهي عن السفر إلى أي مكان فاضل بقصد العبادة فيه، قال الألباني<sup>(٣)</sup>: «راوي الحديث وهو الصحابي الجليل أبو بصرة رضي الله عنه قد فهم من النبي صلى الله عليه وسلم أن النهي يشمل غير المساجد الثلاثة من المواطن الفاضلة كالطور وهو جبل كلم الله عليه موسى تكليماً ولذلك أنكر على أبي هريرة سفره إليه، وقال: «لو لقيتك قبل أن تأتيه لم تأته» وأقره على ذلك أبو هريرة رضي الله عنه ولم يقل له كما يقول بعض المتأخرين: «الاستثناء مفرغ، والمعنى: لا تسافر لمسجد للصلاة فيه إلا لهذه الثلاثة! بل المراد: لا يسافر إلى موضع من المواضع الفاضلة التي تقصد لذاتها ابتغاء بركتها وفضل العبادة فيها إلا إلى ثلاثة مساجد. وهذا هو الذي يدل عليه فهم الصحابين المذكورين، وثبت مثله عن ابن عمر رضي الله عنه».

واقصر الشارع الحكيم على زيارة هذه المساجد الثلاثة دون غيرها من الأماكن، لعدة أسباب منها:

أنها مساجد أنبياء أمرنا باتباعهم والاقتداء بهم.

وأن في زيارتها طاعة لله عز وجل، وهي الصلاة بها والذكر، والدعاء، والاعتكاف، وقراءة القرآن الكريم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٤)</sup>: «فَهَذِهِ الْمَسَاجِدُ شَرِعَ السَّفَرُ إِلَيْهَا لِعِبَادَةِ اللَّهِ فِيهَا بِالصَّلَاةِ وَالْقِرَاءَةِ وَالذِّكْرِ، وَالِدُّعَاءِ، وَالِإِعْتِكَافِ؛ وَالْمَسْجِدُ

(١) ينظر: «شرح السنة» للبغوي (ج ٢/ ص ١٠٤)، وغيره.

(٢) «مجموع الفتاوى» (ج ١٦/ ص ١٣٦).

(٣) «إرواء الغليل» (ج ٤/ ص ١٤٣).

(٤) «مجموع الفتاوى» (ج ١٦/ ص ١٣٦).

الْحَرَامُ مُخْتَصٌّ بِالطَّوَافِ لَا يُطَافُ بغيرِهِ». وتتفاوت فضيلتها: فأعظم المساجد على الإطلاق المسجد الحرام، ثم المسجد النبوي، ثم المسجد الأقصى؛ لذلك لو نذر المسلم زيارة المسجد الأقصى للصلاة فيه أجزاءه أن يصلي في المسجد النبوي، ولو نذر أن يصلي في المسجد النبوي، أجزاءه أن يصلي في المسجد الحرام، ولو نذر الصلاة في المسجد الحرام لم يجزئه الصلاة في أي مكان، «وَهَذَا مَذْهَبُ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ كَالشَّافِعِيِّ<sup>(١)</sup>، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُمَا<sup>(٢)</sup>»، وَأَبِي يُوسُفَ صَاحِبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَابْنِ الْمُنْذِرِ<sup>(٣)</sup>، وَغَيْرِهِمْ: قَالُوا: إِذَا نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ أَجْزَأُهُ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنْ نَذَرَ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجْزَأُهُ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَإِنْ نَذَرَ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لَمْ تُجْزِهِ الصَّلَاةُ فِي غَيْرِهِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ فِي أَصَحِّ قَوْلَيْهِ وَمَذْهَبُ أَبِي يُوسُفَ صَاحِبِ أَبِي حَنِيفَةَ. وَحُكِيَ عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا يَتَعَيَّنُ شَيْءٌ لِلصَّلَاةِ؛ بِخِلَافِ مَا لَوْ نَذَرَ أَنْ يَأْتِيَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ لِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ؛ فَإِنَّ هَذَا يُلْزِمُهُ بِلَا نِزَاعٍ. وَأَبُو حَنِيفَةَ بَنَى هَذَا عَلَى أَصْلِهِ؛ وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ بِالتَّنْذِرِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ جَنْسِهِ وَاجِبٌ بِالشَّرْعِ<sup>(٤)</sup>.

وجماع الأمور كلها أن لا يعبد الله إلا بما شرع، وعلى سنة نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) «حواشي الشرواني» (ج ١٠/ ص ٩٥).

(٢) «المغني ومعه الشرح الكبير» (ج ٣/ ص ١٥٧).

(٣) «شرح معاني الآثار» (ج ٤/ ص ٦١) حكاه البيهقي عن أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن.

(٤) «مجموع فتاوى» (ج ١٤/ ص ٢٢).

وسد ذرائع ما يخل بالالتزام بالكتاب والسنة أو يكون وسيلة للقدح في ذلك، ولو كان ظاهره أنه عمل صالح، فالخير كل الخير فيما جاء في كتاب الله وصحيح سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، والشر كل الشر فيما خالفهما.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup>: «وَأَصْلُ هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ بُقْعَةٌ تُقْصَدُ لِعِبَادَةِ اللَّهِ فِيهَا بِالصَّلَاةِ وَالذُّعَاءِ وَالذِّكْرِ وَالْقِرَاءَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ إِلَّا مَسَاجِدُ الْمُسْلِمِينَ وَمَشَاعِرُ الْحَجِّ».



---

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (ج ١٤ / ص ٧٩).

## الفصل الأربعون

### أحاديث النهي عن رفع القبور

٢٢٠ [١]. عَنْ أَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَلَا أُبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنْ لَا تَدَعَ تِمْنَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ». صحيح<sup>(١)</sup>.

٢٢١ [٢]. عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُنْبَنَى عَلَيْهِ». رواه مسلم<sup>(٣)</sup> - واللفظ له -، وأبو داود<sup>(٤)</sup>، والترمذي<sup>(٥)</sup>، والنسائي<sup>(٦)</sup>.

ولفظ الترمذي: «نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُجَصَّصَ الْقُبُورُ، وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهَا، وَأَنْ يُنْبَنَى عَلَيْهَا، وَأَنْ تُوْطَأَ».

قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ جَابِرٍ».

(١) مخرج في فصل: أحاديث النهي عن مضاهاة خلق الله عز وجل.

(٢) تجصيص القبور: طلاؤها بالجص، والجص والجص، هو: الذي يُطلى به، وهو معرب، وبالكسر أصبح. ولغة أهل الحجاز في الجص، القَص. وجصص الحائط وغيره: طلاه بالجص، وهو الجير الذي ينبت منه البيوت. «لسان العرب» (ج ٧ / ص ١١)، و«النهاية» (ص ١٧٧).

(٣) كتاب: الجنائز، باب: النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه (ج ٢ / ص ٥٥٦، رقمه: ٩٧٠).

(٤) كتاب: الجنائز، باب: في البناء على القبر (ج ٣ / ص ٢١٦، رقمه: ٣٢٢٥).

(٥) كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في كراهية تجصيص القبور (ج ٣ / ص ٣٥٩، رقمه: ١٠٥٢).

(٦) كتاب: الجنائز، باب: الزيادة على القبر (ج ٣-٤ / ص ٣٩٢، رقمه: ٢٠٢٧).

ورواية أبي داود: «نهى أن يقعد على القبر، وأن يقصص<sup>(١)</sup> ويبنى عليه».

ولفظ النسائي: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تقصيص القبور، أو يبنى عليها، أو يجلس عليها أحد».

وعنه رضي الله عنه: «نهى عن تقصيص القبور». رواه مسلم<sup>(٢)</sup>، والنسائي<sup>(٣)</sup>، وابن

ماجه<sup>(٤)</sup>، ولفظ النسائي: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تجصيص القبور».

وعنه رضي الله عنه: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبنى على القبر، أو

يزاد عليه أو يجصص»، زاد سليمان بن موسى: «أو يكتب عليه». رواه أبو

داود<sup>(٥)</sup>، والنسائي<sup>(٦)</sup>.

وعنه رضي الله عنه: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكتب على القبر شيء».

رواه ابن ماجه<sup>(٧)</sup>.

قلت: قوله: «أو يزداد عليه»، «أو يكتب عليه» من رواية سليمان بن موسى، عند

أبي داود والنسائي، وقوله: «أو يكتب عليه» في رواية ابن ماجه، معلولة بالانقطاع

---

(١) تقصيص القبور، هو: بناؤها بالقصة، وهي الجص. «النهاية» (ص ٧٥٦).

(٢) كتاب: الجنائز، باب: النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه (ج ٢/ ص ٥٥٦، رقمه: ٩٧٠).

(٣) كتاب: الجنائز، باب: تجصيص القبور (ج ٣-٤/ ص ٣٩٢، رقمه: ٢٠٢٨).

(٤) كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في النهي عن البناء على القبور وتجصيصها والكتابة عليها (ج ٢/ ص ٤٥، رقمه: ١٥٦٢).

(٥) كتاب: الجنائز، باب: في البناء على القبر (ج ٣/ ص ٣٥٨، رقمه: ٣٢٢٦).

(٦) كتاب: الجنائز، باب: الزيادة على القبر (ج ٣-٤/ ص ٣٩١، رقمه: ٢٠٢٦).

(٧) كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في النهي عن البناء على القبور وتجصيصها والكتابة عليها (ج ٢/ ص ٤٥، رقمه: ١٥٦٣).

بين سليمان وجابر رضي الله عنه. وبه أهلها الألباني<sup>(١)</sup> وذكر أن المنذري أحله به، ولم أقف على قول المنذري.

قلت: وفي هذا الإسناد أبو الزبير، لم يصرح بالسماع، ولكنه صرح في رواية مسلم وأبي داود والنسائي السابقة.

٢٢٢ [٣]. عن ثُمَامَةَ بِنِ شَفِيٍّ، أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ فَضَالَةَ بْنِ عُيَيْدٍ بِرُودِسَ<sup>(٢)</sup> مِنْ أَرْضِ الرُّومِ، فَتَوَفَّيَ صَاحِبٌ لَنَا، فَأَمَرَ فَضَالَةُ بْنُ عُيَيْدٍ بِقَبْرِهِ، فَسَوَّى ثُمَّ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُ بِتَسْوِيَتِهَا». رواه مسلم<sup>(٣)</sup>، وأبو داود<sup>(٤)</sup>، والنسائي<sup>(٥)</sup>.

٢٢٣ [٤]. عَنِ الْمُطَّلِبِ<sup>(٦)</sup> قَالَ: لَمَّا مَاتَ عُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ أُخْرِجَ بِجَنَازَتِهِ، فَدُفِنَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا أَنْ يَأْتِيَهُ بِحَجَرٍ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ حَمْلَهُ، فَقَامَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَسَرَ عَنْ ذِرَاعَيْهِ<sup>(٧)</sup>. قَالَ كَثِيرٌ: قَالَ الْمُطَّلِبُ: قَالَ الَّذِي

(١) «أحكام الجنائز» (ص ٢٦١).

(٢) رُودِس: بضم أوله وقد يفتح الراء، ولم يختلفوا في الدال أنها مكسورة، وسين، وقال العذري: شين، وهي: جزيرة ببلاد الروم. مقابل الإسكندرية على ليلة منها في البحر وهي: أول بلد أفرنجة. «معجم البلدان» (ج ٣/ ص ٨٩).

(٣) كتاب: الجنائز، باب: الأمر بتسوية القبر (ج ٢/ ص ٥٥٥، رقمه: ٩٦٨).

(٤) كتاب: الجنائز، باب: في تسوية القبر (ج ٣/ ص ٢١٥، رقمه: ٣٢١٩).

(٥) كتاب: الجنائز، باب: تسوية القبور إذا رفعت (ج ٣-٤/ ص ٣٩٣، رقمه: ٢٠٢٩).

(٦) المطلب بن عبد الله بن حنطب بن الحارث بن عبيد بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي المدني، وثقه أبو زرعة والدارقطني ويعقوب. وقال محمد بن سعد: كان كثير الحديث، وليس يحتاج بحديثه؛ لأنه يرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم كثيراً، وليس له لقي، وعامة أصحابه يدرسون. وقال الحافظ: صدوق كثير التدليس والإرسال، من الرابعة. «تهذيب الكمال» (١٨/ ص ١٥٠/ ت ٦٥٩٨)، و«تهذيب التهذيب» (ج ٤/ ص ٩٢)، و«تقريب التهذيب» (ج ٢/ ص ٢٦١، ت ٧٥٦٠).

(٧) حسر عن ذراعيه: أي أخرجهما من كمّيته. «النهاية» (ص ٢٠٧).

يُخْبِرُنِي ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ ذِرَاعِي  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ حَسَرَ عَنْهُمَا، ثُمَّ حَمَلَهَا فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَأْسِهِ. وَقَالَ:  
«أَتَعَلَّمُ بِهَا قَبْرَ أَخِي، وَأَذْفِنُ إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِي». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>.

قلت: وإسناد هذا الحديث فيه المطلب بن عبد الله بن حنطب كثير  
التدليس والإرسال وكثير بن زيد الأسلمي يخطئ، فهو إسناد ضعيف. وقد  
حسنه الألباني<sup>(٢)</sup>.

ويظهر أن سبب تحسينه أنه ذكر أن المطلب هو ابن أبي وداعة، وهو خطأ،  
ووجدته صححه في طبعة «مكتبة المعارف» (١٤١٢هـ-١٩٩٢م) إلى المطلب  
ابن عبد الله بن حنطب، ولكنه بعد التعديل أبقى على تحسينه للحديث وعزا  
ذلك للحافظ.

---

(١) كتاب: الجنائز، باب: في جمع الموتى في قبر والقبر يعلم (ج ٣/ ص ٢١٢، رقمه: ٣٢٠٦).

(٢) «أحكام الجنائز» (ص ١٩٧).

## \* الأحكام والفوائد المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

جاء الشارع الحكيم بكل ما يسد الطرق المفضية إلى الشرك، وحذر منها غاية التحذير. ومن ذلك مسألة القبور. فقد وضع الضوابط الواقية عن عبادتها، أو الغلو في أصحابها، أو التبرك بتربتها، كل ذلك من أجل صفاء العقيدة، واجتناب مشابهة المشركين في معتقداتهم وعباداتهم، وسد طرق الشرك وقطع سبله، ومن ذلك:

أولاً: النهي عن بناء المساجد على القبور، وهذا مجمع عليه عند الأئمة<sup>(١)</sup>، وألا يرفع إلا بقدر ما يعرف به أنه قبر، فلا يوطأ، ويزار، وعند الشافعي: «المستحب أن لا يزداد في القبر على ترابه الذي خرج منه إلا قدر شبر ليعرف، فيزار، ويحترم، إلا إذا مات مسلم في بلاد الكفار، فلا يرفع قبره؛ بل يخفى لئلا يتعرضوا له إذا رجع المسلمون»<sup>(٢)</sup>، وقال ابن قدامة: «ويستحب رفع القبر عن الأرض ليعرف أنه قبر فيتوقى ويترحم على صاحبه»<sup>(٣)</sup>.

وقال الترمذي<sup>(٤)</sup>: «وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ أَنْ يُرْفَعَ الْقَبْرُ فَوْقَ الْأَرْضِ».

---

(١) «مختصر الخليل» (ج ٣/ ص ٥٨)، و«بدائع الصنائع» (ج ٢/ ص ٣٥٩)، و«تحفة المحتاج في شرح المنهاج» (ج ١/ ص ٤٢٢)، و«روضة الطالبين» (ج ٢/ ص ١٣٦)، و«المغني والشرح» (ج ٢/ ص ٣٨٤).

(٢) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» (ج ٢/ ص ١٣٦).

(٣) «المغني والشرح» (ج ٢/ ص ٣٨٣).

(٤) «الجامع لسنن الترمذي» (ج ٣/ ص ٢١٥).

ثانياً: يكره التجصيص، وَهُوَ تَبْيِضُهَا بِالْجِصِّ وَهُوَ الْجِصُّ، وَقِيلَ: هُوَ الْجِيرُ،  
وأجمع الأئمة على كراهته، وزاد مالك التحريم إن كان للزينة<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: تطيين القبور، كرهه مالك<sup>(٢)</sup> وأبو حنيفة<sup>(٣)</sup>، وقال مالك: «إن أراد به  
الزينة، فحرام». وقال إمام الحرمين والغزالي: «لا يطين ولم يذكر ذلك جماهير  
الأصحاب، ونقل الترمذي عن الشافعي قوله: «لا بأس بالتطيين»<sup>(٤)</sup>. وسئل عنه  
أحمد، فقال: «أرجو أن لا يكون به بأس، وخصص النهي بالتجصيص، وهذا قول  
الحسن البصري والشافعي»<sup>(٥)</sup>.

وقال الألباني<sup>(٦)</sup>: «ولعل الصواب التفصيل على نحو ما يأتي: إن كان المقصود  
من التطيين المحافظة على القبر وبقائه مرفوعاً قدر ما سمح به الشرع، وأن لا  
تنسفه الرياح ولا تبعثره الأمطار، فهو جائز بدون شك؛ لأنه يحقق غاية مشروعة.  
ولعل هذا هو وجه من قال من الحنابلة: أنه يستحب. وإن كان المقصود الزينة  
ونحوها مما لا فائدة فيه فلا يجوز؛ لأنه محدث».

رابعاً: الكتابة على القبر، أجمع الأئمة على كراهة الكتابة على القبر<sup>(٧)</sup>،

---

(١) «مواهب الجليل» (ج ٣/ ص ٥٨)، و«مختصر الخليل» (ج ٣/ ص ٥٨)، و«بدائع الصنائع» (ج ٢/ ص ٣٥٩)، و«تحفة المحتاج في شرح المنهاج» (ج ١/ ص ٤٢٢)، و«المغني والشرح الكبير» (ج ٢/ ص ٣٨٧).

(٢) «مواهب الجليل» (ج ٣/ ص ٥٨).

(٣) «بدائع الصنائع» (ج ٢/ ص ٣٥٩).

(٤) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» (ج ١/ ص ١٩٢).

(٥) «المغني والشرح الكبير» (ج ٢/ ص ٨٦).

(٦) «أحكام الجنائز» (ص ٢٦٢).

(٧) «تحفة الفقهاء» (ج ١/ ص ٢٥٦)، و«بدائع الصنائع» (ج ٢/ ص ٣٥٩).

وقال مالك<sup>(١)</sup>: «لأن ذلك من البدع التي أحدثها أهل الطول من إرادة الفخر والمباهاة والسمعة».

خامساً: تسنيم القبر، اختلفوا في تسنيمه، وبه قال مالك وأبو حنيفة، والثوري. وقال الشافعي: «تسطيحه أفضل». قال: «وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سَطَّحَ قَبْرَ ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ، وَعَنْ الْقَاسِمِ قَالَ: رَأَيْتُ قَبْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ مُسَطَّحَةً. وَلَنَا مَا رَوَى سُفْيَانُ الثَّمَارِيُّ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ قَبْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسَنَّمًا<sup>(٢)</sup>. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِإِسْنَادِهِ وَعَنْ الْحَسَنِ مِثْلَهُ، وَلِأَنَّ التَّسْطِيحَ يُشْبِهُ أَبْنِيَةَ أَهْلِ الدُّنْيَا، وَهُوَ أَشْبَهُ بِشِعَارِ أَهْلِ الْبَدْعِ، فَكَانَ مَكْرُوهًا. وَحَدِيثُنَا أَثَبَّتْ مِنْ حَدِيثِهِمْ وَأَصَحُّ، فَكَانَ الْعَمَلُ بِهِ أَوْلَى<sup>(٣)</sup>. والظاهر أن الأولى التفصيل فإن كان التسنيم من أجل معرفتها والترحم على أهلها، ولم يكن في ذلك مفسدة، فهو الأولى وإن كان فيه مفسدة دينية أو دنيوية فلا.

سادساً: إن علة النهي هو سد ذرائع الشرك وقطع سبله، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى الكبرى»<sup>(٤)</sup>: «أَنَّهُ نَهَى عَنْ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ، وَلَعَنَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، وَنَهَى عَنْ تَكْبِيرِ الْقُبُورِ وَتَشْرِيفِهَا وَأَمَرَ بِتَسْوِيتِهَا، وَنَهَى عَنِ الصَّلَاةِ إِلَيْهَا وَعِنْدَهَا، وَعَنْ إِيقَادِ الْمَصَابِيحِ عَلَيْهَا لِئَلَّا يَكُونَ ذَلِكَ ذَرِيعَةً إِلَى اتِّخَاذِهَا أَوْثَانًا، وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى مَنْ قَصَدَ هَذَا وَمَنْ لَمْ يَقْصِدْهُ بَلْ قَصَدَ خِلَافَهُ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ».

(١) «مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل» (ج ٣ / ص ٦٦).

(٢) رواه البخاري، باب: الجنائز، باب: ما جاء في قبر النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما (ج ١ / ص ٤٦٨، رقمه: ١٣٢٥).

(٣) «مواهب الجليل» (ج ٣ / ص ٥٩)، و«المغني مع الشرح الكبير» (ج ٢ / ص ٣٨٥).

(٤) (ج ٦ / ص ١٧٥).

وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين»<sup>(١)</sup>: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ، وَلَعَنَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، وَنَهَى عَنْ تَجْصِيفِ الْقُبُورِ، وَتَشْرِيفِهَا، وَاتِّخَاذِهَا مَسَاجِدَ، وَعَنْ الصَّلَاةِ إِلَيْهَا وَعِنْدَهَا، وَعَنْ إِيقَادِ الْمَصَابِيحِ عَلَيْهَا، وَأَمَرَ بِتَسْوِيَتِهَا، وَنَهَى عَنْ اتِّخَاذِهَا عِيدًا، وَعَنْ شَدِّ الرَّحَالِ إِلَيْهَا، لِئَلَّا يَكُونَ ذَلِكَ ذَرِيعَةً إِلَى اتِّخَاذِهَا أَوْثَانًا وَالْإِشْرَاقِ بِهَا، وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى مَنْ قَصَدَهُ وَمَنْ لَمْ يَقْصِدْهُ بَلْ قَصَدَ خِلَافَهُ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ».

والإسلام دين الصفاء والنقاء في العقيدة والعبادة، فلا يقبل الله عز وجل عبادة أشرك فيها صاحبها غيره سبحانه وتعالى معه، لذلك كان هديه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سد ذرائع الشرك وقطع وسائله، ومنها صيانة المسلم الحي بحفظ توحيده وألا يقع فيما يقدرح وتوحيده وصيانة المسلم الميت ألا يدعى من دون الله ولا يمتحن قبره ويعتدى عليها، ويظهر أثر عدم الالتزام بدين الله في المجتمعات الإسلامية التي حادت عن سنته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وخالفت أمره، فانجرفت في رذيلة الشرك ووقعت في وحل الخرافة، حتى أصبح غالب أمرها مخالفًا لهدي محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال ابن القيم رحمه الله في «زاد المعاد»<sup>(٢)</sup>: «وَلَمْ يَكُنْ مِنْ هَدْيِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعْلِيَةُ الْقُبُورِ وَلَا بِنَاؤُهَا بِأَجْرٍ وَلَا بِحَجَرٍ وَلَبَنٍ وَلَا تَشْيِيدِهَا، وَلَا تَطْيِينِهَا، وَلَا بِنَاءِ الْقَبَابِ عَلَيْهَا، فَكُلُّ هَذَا بَذْعٌ مَكْرُوهٌ مُخَالِفَةٌ لِهَدْيِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».



(١) (ج ٥/ ص ١٠).

(٢) (ج ١/ ص ٥٢٤).

**الفصل الحادي والأربعون**  
**أحاديث النهي عن الذبح لله**  
**عند القبور**

٢٢٤ [١]. عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا عقر<sup>(١)</sup> في الإسلام». قال عبد الرزاق كانوا يعقرون عند القبر بقرّة أو شاة. رواه أحمد<sup>(٢)</sup>، وأبو داود<sup>(٣)</sup>، وابن حبان<sup>(٤)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٥)</sup>.

ولفظ أحمد وابن حبان: أَخَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النِّسَاءِ حِينَ بَايَعَهُنَّ أَنْ لَا يَنْحَنَ، فَقُلْنَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ نِسَاءً أَسْعَدَنَّا<sup>(٦)</sup> فِي الْجَاهِلِيَّةِ، أَفَنَسْعِدُهُنَّ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا إِسْعَادَ فِي الْإِسْلَامِ،

(١) العقر: ضرب قوائم البعير أو الشاة بالسيف وهو قائم. والمعاقرة عند الأعراب: أن يتبارى الرجلان، كل واحد منهما يجادل صاحبه، فيعقر هذا عدداً من إبله، ويعقر صاحبه، فأيهما كان أكثر عقراً غلب صاحبه، وكره لحومها لثلاث يكون مما أهل به لغير الله. وقيل: المقصود ما ذبح للجن، وتسمى ذبيحة الطيرة. وإنما غلب المعنى الأول لما اقترن به من الأمور التي لا تحصل إلا عند الموت من الإسعاد، ولأن أكثر أهل العلم على هذا. «النهاية» (ص ٦٣٠)، و«السنن الكبرى» (ج ١٤ / ص ٢٨٤).

(٢) (ج ٤ / ص ٣٩٢، رقمه: ١٣٠٣١).

(٣) كتاب: الجنائز، باب: كراهية الذبح عند القبر (ج ٣ / ص ٣٥٧، رقمه: ٣٢٢٢٢).

(٤) (ج ٧ / ص ٤١٥، رقمه: ٣١٤٦).

(٥) (ج ١٤ / ص ٢٨٤، رقمه: ١٩٨٩٤).

(٦) الإسعاد هو: إسعاد النساء في المناحات، تقوم المرأة فتقوم معها أخرى من جاراتها فتساعدها على النياحة. وقيل كان نساء الجاهلية يُسعد بعضهن بعضاً على ذلك سنة فُتِّهين عن ذلك. «الفاثق» (ج ٢ / ص ١٤٢)، و«النهاية» (ص ٤٢٩).

وَلَا شِغَارٌ<sup>(١)</sup>، وَلَا عَقَرٌ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا جَلَبٌ<sup>(٢)</sup> فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا جَنْبٌ<sup>(٣)</sup> وَمَنْ انْتَهَبَ<sup>(٤)</sup>، فَلَيْسَ مِنَّا». وإسناد هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين كما قال الألباني<sup>(٥)</sup>.

(١) الشغار: أن يزوج الرجل امرأة هو وليها رجلاً على أن يزوجه الآخر، ويعقد بينهما النكاح على ذلك من غير مهر وكان الرجل يقول للرجل في الجاهلية شاغري، أي: زوّجني أختك أو بنتك أو من تلي أمرها حتى أزوّجك أختي أو بنتي أو من ألي أمرها، ولا يكون بينهما مهر، ويكون بضعة كل واحدة منهما في مقابلة بضعة الأخرى. وقيل: لذلك شغار؛ لأن كل واحد منهما يشغر إذا نكح، وأصل الشغر للكلب، وهو أن يرفع إحدى رجليه ويبول، فكني بذلك عن النكاح إذا كان على هذا الوجه وجعل له علماً. «غريب الحديث» لابن قتيبة (ج ١/ ص ٣٥)، و«النهاية» (ص ٤٨٣).

(٢) قال أبو عبيد: الجلب في شئين: يكون في سباق الخيل وهو أن يتبع الرجل الرجل فرسه، فيركض خلفه ويزجره ويجلب عليه، ففي ذلك معونة للفرس على الجري، فنهى عن ذلك. والوجه الآخر في الصدقة أن يقدم المصدق، فينزل موضعاً ثم يرسل إلى الميأه، فيجلب أغنام أهل تلك الميأه. وقال نحوه الزمخشري. «الفتاوى» (ج ٣/ ص ١٨٨)، و«غريب الحديث» لأبي عبيد (ج ١/ ص ٤٣٤).

(٣) الجنب بالتحرّيك في السباق: أن يجنب فرساً إلى فرسه الذي يسابق عليه، فإذا فتر المركوب تحوّل إلى المجنوب، وهو في الزكاة: أن ينزل العامل بأقصى مواضع أصحاب الصدقة، ثم يأمر بالأموال أن تُجنّب إليه: أي تُخصر فتُؤخذ عن ذلك. وقيل هو أن يجنب رب المال بماله: أي يُعده عن موضعه حتى يحتاج العامل إلى الإبعاد في اتّباعه وطلبه. «النهاية» (ص ١٦٧).

(٤) النّهْب: الغارة والسلب: أي لا يختلس شيئاً له قيمة عالية. «النهاية» (ص ٩٤٨).

(٥) «السلسلة الصحيحة» (ج ٥/ ص ٤٣٥، رقمه: ٢٤٣٦).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من حديث هذا الفصل:

الذبح ينقسم إلى أقسام، منه ما هو عادة، ومنه ما هو عبادة.

فأما ما كان عادة، فالأصل فيه الإباحة، إلا إذا غير الذابح نيته بها إلى عبادة، ولا بد فيه أن يذكر اسم الله عند الذبح.

وأما ذبح العبادة، فإنه لا يجوز صرفه لغير الله عز وجل ويتفاوت حكمه بحسب نية صاحبه بين كونه شركاً أو وسيلة وذريعة إلى الشرك.

والذبح لغير الله الذي هو شرك لم أورد أدلته هنا، وليس موضعه هذه الدراسة، وإنما أوردت ما كان وسيلة وذريعة إلى الشرك، وهو الذبح لله عند القبور، وهو ما عرف بالعقر، أي: ضرب قوائم الإبل أو الشاة وهي قائمة حتى تسقط وتموت بقصد إكرام صاحب القبر، ورد جميله لما كان عليه من خصال الخير في حياته، كما كان يطعم الجياع في حياته، على ألا يكون قصد الذابح التقرب إلى صاحب القبر، ودعوته من دون الله، أو صرف العبادة له.

والمقصود في هذا الحديث أن النهي جاء لأسباب: منها أنها من عادات الجاهلية، ومنها قطع وسائل الشرك وسبله.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ<sup>(١)</sup>: «كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَعْقِرُونَ الْإِبِلَ عَلَى قَبْرِ الرَّجُلِ الْجَوَادِ، يَقُولُونَ: نُجَازِيهِ عَلَى فِعْلِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَعْقِرُهَا فِي حَيَاتِهِ، فَيُطْعِمُهَا الْأَضْيَافَ، فَنَعْقِرُهَا عِنْدَ قَبْرِهِ، فَتَأْكُلُهَا السَّبَاعُ وَالطَّيْرُ، فَتَكُونُ مَطْعَمًا بَعْدَ مَمَاتِهِ، كَمَا كَانَتْ مَطْعَمًا فِي حَيَاتِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَذْهَبُ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ إِذَا عُقِرَتْ رَاحِلَتُهُ حُسِرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَاكِبًا، وَمَنْ لَمْ يُعْقَرْ عَنْهُ حُسِرَ رَاجِلًا، وَكَانَ هَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَرَى

(١) «معالم السنن» (ج ٧/ ص ٢٠٩).

مِنْهُمْ الْبَعْثُ بَعْدَ الْمَوْتِ».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup> رحمه الله: «وأما الذبح هناك فمنهي عنه مطلقاً، ذكره أصحابنا وغيرهم. لما روى أنس<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه . حيث كانوا إذا مات لهم الميت نحروا جزوراً على قبره، فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك، وكره أبو عبد الله أكل لحمه.

قال أصحابنا: وفي معنى هذا ما يفعله كثير من أهل زماننا في التصديق عند القبر بخبز أو نحوه».

وقال الألباني معقباً عليه<sup>(٣)</sup>: «وهذا إذا كان الذبح هناك لله تعالى، وأما إذا كان لصاحب القبر كما يفعله بعض الجهال، فهو شرك صريح، وأكله حرام وفسق، كما قال تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾<sup>(٤)</sup>».

إن الله تعبد العباد بالتوحيد، وإخلاصه لله سبحانه وتعالى، واجتناب كل ما يشوبه من أضرار الجاهلية، أو عباداتهم أو عاداتهم، بصفاء ونقاء التوحيد، وبعده في المستقبل عن ما يتعلق به أهل البدع والخرافات في كل زمان ومكان، لذلك لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم باباً من أبواب عبادات أهل الجاهلية، أو ذريعة تؤدي إلى معتقداتهم إلا وسدها وأحكم إغلاقها.



(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٤٩١).

(٢) وذكر الحديث السابق.

(٣) «أحكام الجنائز» (ج ١/ ص ٢٠٣).

(٤) سورة الأنعام: [١٢١].

**الفصل الثاني والأربعون**  
**أحاديث النهي عن الصلاة**  
**عند القبور**

٢٢٥ [١]. عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ، قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسْجِدًا». قَالَتْ: وَلَوْلَا ذَلِكَ لَأَبْرَزُوا قَبْرَهُ، غَيْرَ أَنِّي أَخْشَى أَنْ يَتَّخَذَ مَسْجِدًا». رواه البخاري<sup>(١)</sup> - واللفظ له -، ومسلم<sup>(٢)</sup>، والنسائي<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية للبخاري<sup>(٤)</sup> عنها رضي الله عنها أنها قالت عقب المرفوع: «لَوْلَا ذَلِكَ أَبْرَزَ قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ - أَوْ خُشِيَ - أَنْ يَتَّخَذَ مَسْجِدًا».

٢٢٦ [٢]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». رواه البخاري<sup>(٥)</sup>، ومسلم<sup>(٦)</sup>، وأبو داود<sup>(٧)</sup>، والنسائي<sup>(٨)</sup>.

(١) كتاب: الجنائز، باب: ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور (ج ١/ ص ٤٤٦، رقمه: ١٢٦٥).

(٢) كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور، واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد (ج ١/ ص ٣١٥، رقمه: ٥٢٩).

(٣) كتاب: الجنائز، باب: اتخاذ القبور مساجد (ج ٣-٤/ ص ٤٠١، رقمه: ٢٠٤٥).

(٤) كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما (ج ١/ ص ٤٦٨، رقمه: ١٣٢٤).

(٥) كتاب: المساجد، باب: الصلاة في البيعة (ج ١/ ص ١٦٨، رقمه: ٤٢٦).

(٦) كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور، واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد (ج ١/ ص ٣١٥، رقمه: ٥٣٠).

(٧) كتاب: الجنائز، باب: في البناء على القبر (ج ٣/ ص ٣٥٩، رقمه: ٣٢٢٧).

(٨) كتاب: الجنائز، باب: اتخاذ القبور مساجد (ج ٣-٤/ ص ٤٠١، رقمه: ٢٠٤٦).

٢٢٧[٣]. عن عائشة وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَا: لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَفِقَ<sup>(١)</sup> يَطْرَحُ خَمِيصَةً<sup>(٢)</sup> لَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا اغْتَمَّ<sup>(٣)</sup> بِهَا كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ، فَقَالَ وَهُوَ كَذَلِكَ: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا. رواه البخاري<sup>(٤)</sup>، ومسلم<sup>(٥)</sup>، والنسائي<sup>(٦)</sup>.

٢٢٨[٤]. عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». رواه مسلم<sup>(٧)</sup>.

٢٢٩[٥]. عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٨)</sup> أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا». رواه مسلم<sup>(٩)</sup>،

- 
- (١) طَفِقَ: بِمَعْنَى أَخَذَ فِي الْفِعْلِ، وَجَعَلَ يَفْعَلُ، وَهِيَ مِنْ أَعْمَالِ الْمُقَارَبَةِ. «النهاية» (ص ٥٦٥).
- (٢) الْخَمِيصَةُ: وَهِيَ ثَوْبٌ خَزٌّ أَوْ صُوفٌ مُتَعَلِّمٌ. وَقِيلَ: لَا تُسَمَّى خَمِيصَةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ سَوْدَاءَ مُغْلَمَةٍ، وَكَانَتْ مِنْ لِبَاسِ النَّاسِ قَدِيمَةٍ وَجَمَعُهَا الْخَمَائِصُ. «النهاية» (ص ٢٨٦).
- (٣) اغْتَمَّ: أَي: إِذَا اخْتَبَسَ نَفْسَهُ عَنِ الْخُرُوجِ، وَهُوَ افْتَعَلَ مِنَ الْعَمِّ: وَهُوَ التَّغْطِيَةُ وَالسَّتْرُ. «النهاية» (ص ٦٨٠).
- (٤) كتاب: المساجد، باب: الصلاة في البيعة (ج ١/ص ١٦٨، رقمه: ٤٢٥).
- (٥) كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور، واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد (ج ١/ص ٣١٥، رقمه: ٥٣١).
- (٦) كتاب: المساجد، باب: النهي عن اتخاذ القبور مساجد (ج ١-٢/ص ٣٧٠، رقمه: ٧٠٢).
- (٧) كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور، واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد (ج ١/ص ٣١٥، رقمه: ٥٢٩).
- (٨) اسمه: كَنَازُ بْنُ الْحُصَيْنِ الْغَنَوِيُّ صَحَابِيٌّ مَشْهُورٌ. «الإصابة» (ج ٤/٤٩١ ت/٧٤٦١).
- (٩) كتاب: الجنائز، باب: النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه (ج ٢/ص ٥٥٦ رقم ٩٧٣).

وأبو داود<sup>(١)</sup>، والترمذي<sup>(٢)</sup>، والنسائي<sup>(٣)</sup>.

وعنه رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ، وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا». رواه مسلم<sup>(٤)</sup>، والترمذي<sup>(٥)</sup>.

٢٣٠ [٦]. عن جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ وَهُوَ يَقُولُ: «إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، إِنِّي أَنَهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ». رواه مسلم<sup>(٦)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٧)</sup>.

ولفظ النسائي: «قد كان لي منكم إخوة وأصدقاء، وإني أبرأ إلى كل خليل من خلتي، ولو كنت متخذاً خليلاً من أمتي لاتخذت أبا بكر خليلاً، وإن ربي اتخذه خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً، ولا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك».

(١) كتاب: الجنائز، باب: كراهية القعود على القبر (ج ٣/ ص ٢١٧، رقمه: ٣٢٢٩).

(٢) كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في كراهية المشي على القبور والجلوس عليه (ج ٣/ ص ٣٥٨، رقمه: ١٠٥١).

(٣) كتاب: القبلة، باب: النهي عن الصلاة إلى القبر (ج ١-٢/ ص ٤٠١، رقمه: ٧٥٩) أخبرنا علي بن حجر، قال: حدثنا الوليد، عن ابن جابر، عنه، به.

(٤) كتاب: الجنائز، باب: النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه (ج ٢/ ص ٥٥٦ رقم ٩٧٢).

(٥) كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في كراهية المشي على القبور والجلوس عليه (ج ٣/ ص ٣٥٨، رقمه: ١٠٥٠).

(٦) كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور، واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد (ج ١/ ص ٣١٥، رقمه: ٥٣٢).

(٧) كتاب: التفسير، باب: قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ النساء: [١٢٥] (ج ٦/ ص ٣٢٨، رقمه: ١١١٢٣).

٢٣١ [٧]. عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَامَ». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، والترمذي<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup>، وابن خزيمة في «صحيحه»<sup>(٤)</sup>، والحاكم<sup>(٥)</sup>، وأحمد<sup>(٦)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٧)</sup>. وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

قلت: هذا إسناد صحيح، قال شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٨)</sup>: «أسانيده جيدة ومن تكلم فيه فما استوفى طريقه». وقد صححه الألباني في «الثمر المستطاب»<sup>(٩)</sup>.

٢٣٢ [٨]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا، لَعَنَّ اللَّهُ قَوْمًا اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». رواه أحمد<sup>(١٠)</sup>، والحميدي<sup>(١١)</sup>، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار»<sup>(١٢)</sup>، وأبو يعلى<sup>(١٣)</sup>.

ولفظ أبي يعلى: «لا تجعلن قبري وثناً، لعن الله قوماً اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

- 
- (١) كتاب: الصلاة، باب: في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة (ج ١/ ص ٢٣٦، رقمه: ٤٩٢).
  - (٢) كتاب: الصلاة، باب: ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام (ج ١/ ص ٢٣٩، رقمه: ٣١٧).
  - (٣) كتاب: المساجد والجماعات، باب: المواضع التي تكرر فيها الصلاة (ج ١/ ص ٤٠٤، رقمه: ٧٤٥).
  - (٤) (ج ١/ ص ٣٤٣، رقمه: ٧٩١)، و(ج ١/ ص ٣٤٣، رقمه: ٧٩٢).
  - (٥) (ج ١/ ص ٥٢٨، رقمه: ٩٥٩)، و(ج ١/ ص ٥٢٧، رقمه: ٩٥٨).
  - (٦) (ج ٤/ ص ١٩٢، رقمه: ١١٩١٩)، و(ج ٤/ ص ١٦٦، رقمه: ١١٧٨٨).
  - (٧) (ج ٢/ ص ٤٣٥).
  - (٨) «إقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٤٤٥).
  - (٩) «الثمر المستطاب» (ج ١/ ص ٣٦٣).
  - (١٠) (ج ١٥/ ص ٩٥، رقمه: ٧٣٥٨).
  - (١١) (ج ٢/ ص ٣٥٧، رقمه: ١٠٧٣).
  - (١٢) (ج ٦/ ص ٣٣٨، رقمه: ٢٣٧١).
  - (١٣) (ج ٥/ ص ٥١٥، رقمه: ٦٦٥١).

وأورده الهيثمي في «المجمع»<sup>(١)</sup>، وقال: «رواه أبو يعلى، وفيه إسحاق بن أبي إسرائيل، وفيه كلام لوقفه في القرآن، وبقية رجاله ثقات».

قلت: هذا إسناد فيه حمزة بن المغيرة لا بأس به، فهو حسن الحديث، وصححه الألباني في «الثمر المستطاب»<sup>(٢)</sup>.

٢٣٣[٩]. عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بين القبور». رواه أبو يعلى<sup>(٣)</sup>، والبخاري<sup>(٤)</sup>، وابن حبان<sup>(٥)</sup>، والطبراني في «الأوسط»<sup>(٦)</sup>.

قلت: هذا الإسناد حسن؛ لحال أشعث بن عبد الله، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد»<sup>(٧)</sup>: «رواه البخاري ورجاله رجال الصحيح». وقد تابعه عمران بن حدير عند الضياء المقدسي في «المختارة»<sup>(٨)</sup> عنه رضي الله عنه. ولفظه: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلى على الجنائز بين القبور».

وهذا إسناد صحيح لغيره، قال الضياء<sup>(٩)</sup>: قال الدارقطني: «والمرسل أصح». وحسن إسناده الهيثمي في «مجمع الزوائد»<sup>(١٠)</sup>، وصححه الألباني في

(١) (ج ٣/ص ٥٠٠، رقمه: ٥٨٤٦).

(٢) (ج ١/ص ٣٦٣).

(٣) (ج ٦/ص ٣٣٥، رقمه: ٢٧٢٥).

(٤) (ج ١٣/ص ٢٢١، رقمه: ٤٤٢).

(٥) (ج ٦/ص ٨٩، رقمه: ٢٣١٨)، و(ج ٤/ص ٥٩٦، رقمه: ١٦٩٨).

(٦) (ج ٦/ص ٦، رقمه: ٥٦٣١).

(٧) (ج ٢/ص ١٠٩، رقمه: ٢٠٦٢).

(٨) (ج ٥/ص ٢٤٥، رقمه: ١٨٧١).

(٩) (ج ٥/٢٤٦).

(١٠) (ج ٣/ص ١١١، رقمه: ٤١٨٧).

«صحيح الجامع»<sup>(١)</sup>.

وعنه رضي الله عنه قال: «قمت يوماً أصلي وبين يدي قبر لا أشعر به، فناداني عمر: القبر القبر، فظننت أنه يعني القمر. فقال لي بعض من يليني: إنما يعني القبر، فتنحيت عنه». رواه البخاري معلقاً<sup>(٢)</sup>، ووصله البيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٣)</sup>، وابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup>.

٢٣٤ [١٠]. عَنْ أَبِي صَالِحٍ الْغِفَارِيِّ<sup>(٥)</sup> أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه مرَّ بِبَابِلَ<sup>(٦)</sup>، وَهُوَ يَسِيرُ، فَجَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ يُؤَذِّنُ بِصَلَاةِ الْعَصْرِ، فَلَمَّا بَرَزَ مِنْهَا أَمَرَ الْمُؤَذِّنَ، فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَلَمَّا فَرَغَ، قَالَ: «إِنَّ حَبِيبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَانِي أَنْ أَصَلِّيَ فِي الْمَقْبَرَةِ، وَنَهَانِي أَنْ أَصَلِّيَ فِي أَرْضِ بَابِلَ، فَإِنَّهَا مَلْعُونَةٌ». رواه أبو داود<sup>(٧)</sup>.

قلت: هذا الحديث مرسل.

٢٣٥ [١١]. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ مَنْ تُدْرِكُهُ السَّاعَةُ، وَهُمْ أَحْيَاءُ، وَمَنْ يَتَّخِذُ

(١) (ج ٢/ص ١١٥٤، رقمه: ٦٨٣٤).

(٢) كتاب: المساجد، باب: هل تنبش قبور مشركي الجاهلية ويتخذ مكانها مساجد (ج ١/ص ١٦٥).

(٣) (ج ٣/ص ٤٥٤، رقمه: ٤٣٧٨).

(٤) (ج ٥/ص ١٨٩، رقمه: ٧٦٥٧، ٧٦٥٨).

(٥) سعيد بن عبد الرحمن، أبو صالح الغفاري. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال العجلي: تابعي ثقة. وقال الحافظ: ثقة، من الرابعة، قال ابن يونس: روايته عن علي مرسلة. «تهذيب التهذيب» (ج ٢/ص ٣١)، و«تقريب التهذيب» (ج ١/ص ٢٩٣/ت ٢٥٩٨).

(٦) بابل: بكسر الباء. اسم ناحية منها الكوفة والحلة. «معجم البلدان» (ج ١/ص ٣٦٧).

(٧) كتاب: الصلاة، باب: في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة (ج ١/ص ٢٣٥، رقمه: ٤٩٠-٤٩١).

الْقُبُورَ مَسَاجِدَ». رواه أحمد<sup>(١)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٢)</sup>، وابن حبان<sup>(٣)</sup>، وابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup>، والبزار في مسنده<sup>(٥)</sup>. وعلقه البخاري في «صحيحه»<sup>(٦)</sup> بصيغة الجزم، دون قوله: «ومن يتخذ القبور مساجد».

قلت: هذا إسناد حسن؛ لحال عاصم بن أبي النجود، وحسنه الألباني<sup>(٧)</sup>. وعنه رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَّانِ سِحْرًا، وَشِرَارُ النَّاسِ الَّذِينَ تُذَرِّكُهُمُ السَّاعَةُ أَحْيَاءَ، وَالَّذِينَ يَتَّخِذُونَ قُبُورَهُمْ مَسَاجِدَ». رواه أحمد<sup>(٨)</sup>، والبزار في «مسنده»<sup>(٩)</sup>.

قلت: قوله: «إن من البيان سحراً». صحيح لغيره، وباقي الحديث، حسن لغيره، وهذا الإسناد ضعيف؛ من أجل قيس بن الربيع، وقد حسنه في المتابعات الألباني<sup>(١٠)</sup>، وقال: «رجاله كلهم ثقات، رجال الشيخين غير قيس وهو ابن الربيع وهو حسن الحديث لا سيما في المتابعات فالحديث بمجموع الطريقين صحيح عندي. والله أعلم».

(١) (ج ٢/ص ٧٠، رقمه: ٣٨٤٤)، و(ج ٢/ص ١٣٢، رقمه: ٤١٤٣).

(٢) (ج ١٠/ص ١٨٨، رقمه: ١٠٤١٣).

(٣) (ج ٦/ص ٩٤، رقمه: ٢٣٢٥).

(٤) (ج ٧/ص ٣٧١، رقمه: ١١٩٣٧).

(٥) (ج ٥/ص ١٣٦، رقمه: ١٧٢٤).

(٦) كتاب: الفتن، باب: ظهور الفتن (ج ٦/ص ٢٥٩٠، رقمه: ٦٦٥٦).

(٧) «الثمر المستطاب» (ج ١/ص ٣٦٣).

(٨) (ج ٩/ص ١٤٨، رقمه: ٤٣٤٢).

(٩) (ج ٥/ص ١٨٥، رقمه: ١٧٨١).

(١٠) «الثمر المستطاب» (ج ١/ص ٣٦٣).

## \* الأحكام والفوائد المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

في أحاديث هذا الفصل النهي عن الصلاة عند القبور، أو اتخاذ القبور مساجد،

ويتفرع عن هذا النهي ثلاث مسائل عامة، ويأتي تحتها فروع، وهي:

المسألة الأولى: ما المقصود بالنهي، هل هو للتحريم أو للتنزيه؟

المسألة الثانية: هل هذه الصلاة المنهي عنها تفسد أم لا؟ وإذا فسدت هل

تكون مجزئه أم لا؟

المسألة الثالثة: ما علة النهي هل هي النجاسة أو أمر آخر؟

فالمسألة الأولى: وهي نوع النهي، الراجح عند أهل العلم أن النهي المراد

به التحريم، إلا إذا جاء ما يصرفه عن أصله إلى التنزيه، قال فخر الدين الرازي في

«المحصول في علم أصول الفقه»<sup>(١)</sup>: «ظاهر النهي: التحريم؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا

نَهَيْكُم عَنْهُ فَأَنْتُمْ عَنْهُ﴾ [الحشر: ٧]، أمر بالانتهاء عن المنهي عنه والأمر للوجوب، فكان

الانتهاء عن المنهي واجباً، وذلك هو المراد من قولنا: النهي للتحريم. والله أعلم».

وقال الزركشي في «البحر المحيط في أصول الفقه»<sup>(٢)</sup>: «إِنَّ النَّهْيَ لِلتَّحْرِيمِ

قَوْلًا وَاحِدًا حَتَّى يَرِدَ مَا يَصْرِفُهُ» - إلى أن قال -: «فَأَمَّا لَفْظُ (نَهْي) فَإِنَّهُ لِلْقَوْلِ

الطَّالِبِ لِلتَّرْكِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَرَامًا أَوْ مَكْرُوهًا».

وهذه الأحاديث لم يوجد ما يصرفها عن ظاهرها إلى غيره، فيكون النهي فيها

للتحريم، وليس للتنزيه؛ فيكون ترك الصلاة عند القبور لله أو عدم بناء المساجد

على القبور واجباً.

(١) (ج ٢/ ص ٢٨١).

(٢) (ج ٢/ ص ١٥٣).

وأما القول بأن المراد بالنهاي الكراهة، فإنه يتفرع عنه سؤال، وهو هل المكروه أنواع يدخل بعض أنواعه تحت المحرم وبعضها لا يدخل؟

قال الزركشي في «البحر المحيط»<sup>(١)</sup> في تعريف المكروه: «وَهُوَ لُغَةً ضِدُّ الْمُرَادِ. وَيُطْلَقُ عَلَى أَرْبَعَةِ أُمُورٍ:

أَحَدُهَا: الْحَرَامُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ (٢٨) <sup>(٢)</sup> أَي مُحَرَّمًا، وَوَقَعَ ذَلِكَ فِي عِبَارَةِ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ. وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي بَابِ الْآيَةِ: وَأَكْرَهُ آيَةَ الْعَاجِ... فَكَرِهُوا إِطْلَاقَ لَفْظِ التَّحْرِيمِ. الثَّانِي: مَا نَهَى عَنْهُ نَهْيٌ تَنْزِيهِ.

الثَّالِثُ: تَرْكُ الْأَوَّلَى كَصَلَاةِ الضُّحَى؛ لِكَثْرَةِ الْفَضْلِ فِي فِعْلِهَا. وَفَرَّقَ مُعْظَمُ الْمُفْقِهَاءِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الَّذِي قَبْلَهُ أَنَّ مَا وَرَدَ فِيهِ نَهْيٌ مَقْصُودٌ يُقَالُ فِيهِ: مَكْرُوهٌ، وَمَا لَا، يُقَالُ فِيهِ: خِلَافُ الْأَوَّلَى، وَلَا يُقَالُ: مَكْرُوهٌ.

وَفَرَّقَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ صَاحِبُ أَبِي حَنِيفَةَ بَيْنَ الْحَرَامِ وَالْمَكْرُوهِ كَرَاهَةِ تَحْرِيمٍ، فَقَالَ: الْمَكْرُوهُ كَرَاهَةُ تَحْرِيمٍ: مَا ثَبَتَ تَحْرِيمُهُ بِغَيْرِ قَطْعِيٍّ، وَالْحَرَامُ مَا ثَبَتَ بِقَطْعِيٍّ كَالْوَاجِبِ مَعَ الْفَرْضِ.

الرَّابِعُ: مَا وَقَعَتِ الشُّبْهَةُ فِي تَحْرِيمِهِ كَلَحْمِ السَّبْعِ، وَيسير النِّبَذِ. فالمنهي عنه أربعة أنواع، النوع الأول المنهي عنه المحرم، وهذا موافق لما سبق تقريره، والأنواع الثلاثة الأخرى، لا تدخل تحت المحرم، ولكن هل هو مما

(١) (ج ١/ ص ٢٣٩).

(٢) سورة الإسراء: [٢٨].

نهي عنه شرعاً؟ قال الزركشي في «البحر المحيط»<sup>(١)</sup>: «في مسألة المكروه هل هو منهي عنه؟. المكروه الذي هو ضد المندوب هل هو منهي عنه أم لا؟ فهو نظير الخلاف السابق في المندوب هل هو مأمور به؟ من قال: النهي للتحريم فليس عنده بمنهي عنه، ومن قال: للتنزيه أو للقدر المشترك بينه وبين التحريم، أو هو مشترك بينهما فهو منهي عنه، ويدل على أنه غير منهي عنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ هُمْ وَمَنْ هُمْ﴾ عَنْهُ فَانْتَهُوا»<sup>(٢)</sup>.

وهذا البيان يتضح الراجح أن النهي في هذه الأحاديث نهي تحريم، ولم يأت ما يصرفها عن ظاهرها، فيكون قول من قال: إن النهي هنا للكرهية، يقصد كراهة التحريم. والله أعلم.

المسألة الثانية: هل هذه الصلاة المنهي عنها تفسد أم لا؟ وإذا فسدت هل الفاسد يجزئ أم لا؟

قال ابن رجب في «القواعد»<sup>(٣)</sup>: «القاعدة التاسعة، في العبادات الواقعة على وجه محرم، إن كان التحريم عائداً إلى ذات العبادة على وجه يختص بها لم يصح، وإن كان عائداً إلى شرطها فإن كان على وجه يختص بها فكذلك أيضاً، وإن كان لا يختص بها ففي الصحة روايتان أشهرهما عدمها، وإن عاد إلى ما ليس بشرط فيها ففي الصحة وجهان، واختار أبو بكر عدم الصحة، وخالفه الأكثرون، فلأول أمثلة كثيرة:

(١) (ج ١/ ص ٣٦٧).

(٢) سورة الحشر: [٧].

(٣) (ص ١٢).

وَمِنْهَا الصَّلَاةُ فِي مَوَاضِعِ النَّهْيِ، فَلَا يَصِحُّ عَلَى الْقَوْلِ، بِأَنَّ النَّهْيَ لِلتَّحْرِيمِ،  
وَأَنَّمَا يَصِحُّ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ النَّهْيَ لِلتَّنْزِيهِ .  
هَذِهِ طَرِيقَةُ الْمُحَقِّقِينَ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَصْحَابِ مَنْ يَحْكِي الْخِلَافَ فِي الصَّحَّةِ  
مَعَ الْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ».

قلت: وقد اجتمع في النهي عن الصلاة عند القبور أو عليها أو إليه أنه يتعلق  
بها من حيث النية والقصد فيها إن قصد صاحبها الصلاة في هذا الموضع، وكذلك  
مشابهة أهل الوثنية وسلوك الطرق المؤدية إلى الشرك.

قال شيخ الإسلام في «الاختيارات»<sup>(١)</sup>: «ولا تصح الصلاة في المقبرة ولا  
إليها، والنهي عن ذلك هو سد لذريعة الشرك، وذكر طائفة من أصحابنا أن المقبرة  
ثلاثة قبور فصاعداً، وليس في كلام أحمد وعامة أصحابه هذا الفرق؛ بل عموم  
كلامهم وتعليلهم واستدلّالهم يوجب منع الصلاة عند قبر واحد من القبور وهو  
الصواب، والمقبرة كل ما قبر فيه لا أنه جمع قبر، وقال أصحابنا: وكل ما دخل  
في اسم المقبرة مما حول القبور لا يصلّى فيه . فهذا يعين أن المنع يكون متناولاً  
لحرمة القبر المنفرد وفنائ المضاف إليه، وذكر الآمدي وغيره أنه لا تجوز الصلاة  
فيه، أي: المسجد الذي قبلته إلى القبر حتى يكون بين الحائط وبين المقبرة حائل  
آخر وذكر بعضهم: هذا منصوص أحمد».

وقد ذهب إلى هذا ابن حزم في «المحلى»<sup>(٢)</sup>، وروى عن أحمد أنه قال: من

(١) [٣٦٥].

(٢) (ج ٢/ص ٣٥٠).

صلّى في مقبرة أو إلى قبر أعاد أبدأ. ثم قال: وكره الصلاة إلى القبر وفي المقبرة وعلى القبر: أبو حنيفة والأوزاعي وسفيان ولم ير مالك بذلك بأساً، واحتج له بعض مقلديه بأن رسول الله ﷺ صلى على قبر المسكينة السوداء. وقال ابن حزم: «وهذا عجب، ناهيك به أن يكون هؤلاء القوم يخالفون هذا الخبر فيما جاء فيه، فلا يجيزون أن تصلى صلاة الجنازة على من قد دفن ثم يستيحيون - بما ليس فيه منه أثر ولا إشارة - مخالفة السنن الثابتة. قال: وكل هذه الآثار حق، فلا تحل الصلاة حيث ذكرنا إلا صلاة الجنازة فإنها تصلى في المقبرة، وعلى القبر الذي قد دفن صاحبه كما فعل رسول الله ﷺ. نحرم ما نهى عنه ونعد من القرب إلى الله تعالى أن نفعل مثل ما فعل، فأمره ونهيه حق وفعله حق، وما عدا ذلك فباطل والحمد لله رب العالمين».

وقال الشوكاني<sup>(١)</sup> بعد أن حكى مذاهب العلماء في المسألة: «وأحاديث النهي المتواترة كما قال ذلك الإمام ابن حزم لا تقصر عن الدلالة على التحريم الذي هو المعنى الحقيقي له، وقد تقرر في الأصول أن النهي يدل على فساد المنهي عنه، فيكون الحق التحريم والبطلان؛ لأن الفساد الذي يقتضيه النهي هو المرادف للبطلان من غير فرق بين الصلاة على القبر وبين المقابر وكل ما صدق عليه لفظ المقبرة».

وقال ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم»<sup>(٢)</sup>: «وقد اختلف الفقهاء في

(١) «نيل الأوطار» (ج ٣/ ص ٥٠٠).

(٢) (ص ٤٤٨).

الصلاة في المقبرة: هل هي محرمة أو مكروهة؟ وإذا قيل: هي محرمة فهل تصح مع التحريم أم لا؟ والمشهور عندنا أنها محرمة لا تصح. ومن تأمل النصوص المتقدمة تبين له أنها محرمة بلا شك، وأن صلاته لا تصح.

ويتقرر بهذا بطلان الصلاة عند القبور أو فوقها أو في المساجد التي تبنى عليها، ولا يجوز أن يصلّى في المقبرة سواء كان عدد القبور فيها كثيرة أم قبر واحد لا يفرق في ذلك، والنهي يشمل الفرض والنافلة، إلا في صلاة الجنازة، فإنه يجوز أن تؤدى على الميت في المقبرة لما سبق من الأدلة وأقوال أهل العلم.

قال الشيخ/ صالح آل الشيخ<sup>(١)</sup>: «النهي يعني أن الصلاة عند القبور لا تجوز سواء صلّى إليها، أو صلّى عندها رجاء بركة ذلك المكان، أو لم يرج بركة ذلك المكان، وإنما صلّى صلاة نافلة - غير صلاة الجنازة عندها - كل هذا لا يجوز؛ سواء كان ثَمَّ بناء على القبر: كمسجد، أو كان قبر، أو قبران في غير بناء عليهما، فإن الصلاة لا تجوز».

المسألة الثالثة: ما علة النهي؟ هل هي النجاسة أم سد الذرائع المؤدية إلى الشرك؟

وقد اختلفوا في علة النهي عن الصلاة في المقبرة فقليل: النجاسة، وقيل: التشبه بأهل الكتاب وسداً لذريعة الشرك كما سبق في كلام شيخ الإسلام وغيره. وهو الظاهر من مجموع الأحاديث الواردة في هذا الفصل، وعليه جرى من الحنفية،

(١) «التمهيد لشرح كتاب التوحيد» (ج ١/ ص ٣٧٣).

وغيرهم، فقال ابن عابدين في «حاشيته»<sup>(١)</sup>: «واختلف في علته، فقيل: لأن فيها عظام الموتى وصديدهم وهو نجس وفيه نظر، وقيل: لأن أصل عبادة الأصنام اتخاذ قبور الصالحين مساجد، وقيل: لأنه تشبه باليهود».

والعلة هي سد ذريعة الشرك، ومشابهة الكفار، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قد تبين أن العلة التي نهى النبي ﷺ لأجلها عن الصلاة عندها إنما هو لئلا تتخذ ذريعة إلى نوع من الشرك بالعكوف عليها، وتعلق القلوب بها رغبة ورهبة». وقال نحوه الألباني<sup>(٢)</sup>.

ولأن تعظيم البقاع والأجسام أساس الشرك، وأكثر ما ينتشر الشرك بتعظيم الأجسام.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٣)</sup>: «فهذه البقاع التي يعتقد لها خصيصة -كائنة ما كانت- فإن تعظيم مكان لم يعظمه الشرع شر من تعظيم زمان لم يعظمه، فإن تعظيم الأجسام بالعبادة عندها أقرب إلى عبادة الأوثان من تعظيم الزمان، حتى إن الذي ينبغي تجنب الصلاة فيها، وإن كان المصلي لا يقصد تعظيمها، لئلا يكون ذلك ذريعة إلى تخصيصها بالصلاة فيها، كما ينهى عن الصلاة عند القبور المحققة، وإن لم يكن المصلي يقصد الصلاة لأجلها.

منها- الصلاة عند القبور مطلقاً، واتخاذها مساجد، وبناء المساجد عليها،

(١) (ج ٢/ ص ٤٢).

(٢) «الثمر المستطاب» (ج ١/ ص ٣٦٣).

(٣) «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم» (ص ٤٣٠).

فقد تواترت النصوص عن النبي ﷺ بالنهي عن ذلك، والتغليظ فيه.  
فأما بناء المساجد على القبور فقد صرح عامة علماء الطوائف بالنهي عنه،  
متابعة للأحاديث، وصرح أصحابنا وغيرهم، من أصحاب مالك والشافعي  
وغيرهما، بتحريمه، ومن العلماء من أطلق فيه لفظ الكراهة. فما أدري: عنى به  
التحريم، أو التنزيه؟ ولا ريب في القطع بتحريمه».

وهذا سد لذريعة الشرك، وقطع لوسائله، وبتر لأسبابه، وتصفية وتنقية  
لعقائد المسلمين، وإبعاد لهم عن مشابهة الكفار والمشركين، كل ذلك حماية  
للتوحيد من مشابهة أهل الشرك والوثنية، والبعد عن أعمالهم حتى يصفى  
التوحيد وتنقى العقيدة.

فلا تجتمع الوثنية والعقيدة الصحيحة، ولا يجتمع نقاء التوحيد وأدران  
الشرك، قال ابن القيم في «زاد المعاد»<sup>(١)</sup>: «فَلَا يَجْتَمِعُ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ مَسْجِدٌ  
وَقَبْرٌ؛ بَلْ أَيُّهُمَا طَرَأَ عَلَى الْآخَرِ مُنِعَ مِنْهُ، وَكَانَ الْحُكْمُ لِلْسَّابِقِ، فَلَوْ وُضِعَا مَعًا لَمْ  
يَجْزُ وَلَا يَصِحَّ هَذَا الْوَقْفُ وَلَا يَجُوزُ، وَلَا تَصِحَّ الصَّلَاةُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ لِنَهْيِ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ وَلَعَنِهِ مَنْ اتَّخَذَ الْقَبْرَ مَسْجِدًا، أَوْ أَوْقَدَ عَلَيْهِ  
سِرَاجًا فَهَذَا دِينُ الْإِسْلَامِ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ وَنَبِيَّهُ، وَغُرَبَتُهُ بَيْنَ النَّاسِ  
كَمَا تَرَى».

ويتلخص مما سبق أمور:

منها: أن الصلاة عند القبور أو عليها محرمة باطلة، يجب إعادتها.

(١) (ج ٣/ص ٥٠٠).

ومنها: أنه يعمم الحكم على الفرض والنافلة إلا صلاة الجنازة اتباعاً للآثار  
عنه صلى الله عليه وسلم.

ومنها: أن علة النهي قائمة مستديمة لا ترتبط بزمان ولا مكان، ألا وهي ذريعة  
الشرك، ومشابهة الكفار في شركهم.



## الفصل الثالث والأربعون

### أحاديث النهي عن جعل القبور عيداً

٢٣٧[١]. عن علي بن الحسين أنه رأى رجلاً يجيء إلى فرجة كانت عند قبر النبي ﷺ، فيدخل فيها فيدعو، فنهاه، فقال: ألا أحدثكم حديثاً سمعته من أبي، عن جدي، عن رسول الله ﷺ، قال: «لا تتخذوا قبوري عيداً، ولا بيوتكم قبوراً، فإن تسليمكم يلغني أينما كنتم». رواه ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup>، ومن طريقه البخاري في «التاريخ الكبير»<sup>(٢)</sup>، وأبو يعلى<sup>(٣)</sup>، ومن طريقه الضياء في «المختارة»<sup>(٤)</sup>، والبخاري في «مسنده»<sup>(٥)</sup>.

ولفظ البخاري: «لا تتخذوا قبوري عيداً، ولا بيوتكم قبوراً، وصلوا علي، فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم».

قلت: هذا الإسناد لا بأس به، وقد صححه الألباني لغيره<sup>(٦)</sup>.

٢٣٨[٢]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا وَلَا تَجْعَلُوا قُبُورِي عِيدًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ

(١) (ج ٥/ص ١٧٧، رقمه: ٧٦٢٤).

(٢) (ج ٢/ص ١٦٧، رقمه: ٢١٤٠).

(٣) (ج ١/ص ٢٢٤، رقمه: ٤٦٥).

(٤) (ج ٢/ص ٤٩، رقمه: ٤٢٨).

(٥) (ج ٢/ص ١٤٧، رقمه: ٥٠٩).

(٦) «تحذير الساجد» (ص ١٤٠، رقمه: ٩).

تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(٢)</sup>، وأحمد<sup>(٣)</sup>. وقال الطبراني: «تفرد به مسلم بن عمرو».

قلت: هذا الإسناد حسن، وقال الألباني<sup>(٤)</sup>: «إسناده حسن، وهو على شرط مسلم، وهو صحيح بما له من طرق وشواهد».

وعنه رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا، لَعَنَ اللَّهُ قَوْمًا اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». رواه أحمد<sup>(٥)</sup>، والحميدي<sup>(٦)</sup>، ومن طريقه أبو نعيم في «حلية الأولياء»<sup>(٧)</sup>، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار»<sup>(٨)</sup>، وابن عبد البر في «التمهيد»<sup>(٩)</sup>، والبزار في «مسنده»<sup>(١٠)</sup>. وقال أبو نعيم: «غريب من حديث حمزة، تفرد به عنه سفيان». قلت: هذا الإسناد جيد.

٢٣٩ [٣]. عن حسن بن حسن، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تتخذوا قبوري عيداً، ولا بيوتكم قبوراً، وصلوا علي حيثما كنتم، فإن صلاتكم تبلغني». رواه ابن أبي شيبه<sup>(١١)</sup>، وعبد الرزاق<sup>(١٢)</sup>، وإسماعيل ابن

(١) كتاب: المناسك، باب: زيارة القبور (ج ٢/ ص ٣٦٦، رقمه: ٩).

(٢) (ج ٩/ ص ١٩٥، رقمه: ٤٠٠٣).

(٣) (ج ١٧/ ص ٤٩١، رقمه: ٨٤٤٩).

(٤) «أحكام الجنائز» (ص ٢٨٠).

(٥) (ج ١٥/ ص ٩٥، رقمه: ٧٠٥٤).

(٦) (ج ٢/ ص ٤٤٥، رقمه: ١٠٢٥).

(٧) (ج ٧/ ص ٣٧٠، رقمه: ١٠٨٨٧).

(٨) (ج ٥/ ص ٣٥٧، رقمه: ٧٨٢٢).

(٩) (ج ٢/ ص ٤٧١).

(١٠) (ج ١٦/ ص ٤٨، رقمه: ٩٠٨٧).

(١١) (ج ٥/ ص ١٧٨، رقمه: ٧٦٢٥).

(١٢) (ج ٣/ ص ٥٧٧، رقمه: ٦٧٢٦).

إسحاق في «فضل الصلاة على النبي»<sup>(١)</sup>.

وهذا إسناد مرسل، وقد قَوَّاه الألباني في «أحكام الجنائز»<sup>(٢)</sup>.

٢٤٠ [٤]. عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَا

تَجْعَلْ قَبْرِي وَثْنَا يُعْبَدُ اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ».

رواه مالك في «الموطأ»<sup>(٣)</sup>.

قلت: هذا إسناد رجاله ثقات، وهو مرسل، وقال ابن عبد البر في «التمهيد»<sup>(٤)</sup>:

«فهذا الحديث صحيح عند من قال بمراسيل الثقات، وعند من قال بالمسند؛

لإسناد عمر بن محمد له وهو ممن تقبل زيادته».

وقد أعله الألباني في «السلسلة الصحيحة» بالإرسال<sup>(٥)</sup>.

---

(١) (ص ٤٤، رقمه: ٣٠).

(٢) (ص ٢٨٠).

(٣) (ص ١٠٣، رقمه: ٤١٦).

(٤) (٢/ص ٤٧٠).

(٥) (ج ١/ص ١٦٥، رقمه: ٧٥٠).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

جاءت الشريعة بسد ذرائع الشرك وقطع سبله وطرقه، ومن ذلك عدم الغلو في الصالحين، سواء كانوا أحياء أو أمواتاً، وقد كان سبب وقوع كثير من الأمم في الشرك هو الغلو في الصالحين، خاصة بعد موتهم، لذلك نهى النبي ﷺ في بعض الأحاديث عن معاودة زيارة قبره ﷺ لئلا يؤدي ذلك إلى عبادته، وفي بعض الأحاديث: يدعو الله ألا يعبد قبره، أو يُصرف شيء من العبادة لقبره ﷺ من دون الله عز وجل، ومعنى اتخاذ عيدا، أن يعتاد التردد عليه والازدحام عنده، كما يحصل في أمكنة الأعياد وأزمعتها. أو أن يجعل لزيارته لها وقت معين سواء كان كل أسبوع أو شهر أو سنة. وقد نهى عن معاودة زيارة قبره ﷺ ليشمل النهي جميع القبور؛ لأنه إذا كان النهي عن معاودة زيارة قبره ﷺ وهو أفضل قبر، فقبور غيره من باب أولى، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم»<sup>(١)</sup>: «ووجه الدلالة أن قبر النبي ﷺ أفضل قبر على وجه الأرض، وقد نهى عن اتخاذ عيدا، فغيره أولى بالنهي كائناً من كان، ثم قرن ذلك بقوله ﷺ: «ولا تتخذوا بيوتكم قبوراً» أي لا تعطلوها عن الصلاة فيها والدعاء والقراءة، فتكون بمنزلة القبور فأمر بتحري العبادة في البيوت، ونهى عن تحريها عند القبور، عكس ما يفعله المشركون من النصارى ومن تشبه بهم. فهذا أفضل التابعين من أهل بيته علي بن الحسين رضي الله عنهما، نهى ذلك الرجل أن يتحرى الدعاء عند قبره ﷺ واستدل بالحديث الذي

(١) (ص ١٥٥-١٥٦).

سمعه من أبيه الحسين عن جده علي<sup>(١)</sup>.

وفي هذه الأحاديث من الفوائد ما يأتي:

١. النهي عن أن يعتاد القبر في الزيارة؛ لأن هذا غلو في الوسائل.
٢. أن هذا الاعتقاد قد يفضي بصاحبه إلى الشرك، ودعاء صاحب القبر، ولو كان قبر من بعثه الله بالتوحيد محمد<sup>صلى الله عليه وسلم</sup>.
٣. أن تسليم المسلم على النبي<sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لا يلزم منه زيارة القبر، فإنه يبلغ النبي<sup>صلى الله عليه وسلم</sup> بدون هذه الزيارة.
٤. أن النهي قد يكون عن الوسائل، كقوله<sup>صلى الله عليه وسلم</sup>: «لا تتخذوا قبوري عيداً». وقد يكون عن الغايات كقوله<sup>صلى الله عليه وسلم</sup>: «اللهم لا تجعل قبوري وثناً يعبد»، وقد يكون عنهما معاً.
٥. أن الوسائل لها حكم الغايات، فإذا جاء النهي عن الغاية، فإن الوسيلة الموصلة إليه منهي عنها أيضاً.
٦. أن من مقاصد الشريعة سد ذرائع الشرك، ولو كانت في أصلها جائزة لما تفضي إليه من المنهي عنه.



---

(١) يشير إلى الحديث السابق.

## الفصل الرابع والأربعون

### أحاديث النهي عن زيارة النساء للقبور

٢٤١ [١]. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «زَائِرَاتِ الْقُبُورِ وَالْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالشُّرُجَ». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، والترمذي<sup>(٢)</sup>، والنسائي<sup>(٣)</sup>، وابن ماجه<sup>(٤)</sup>، وأحمد<sup>(٥)</sup>، وابن حبان<sup>(٦)</sup>، وابن أبي شيبة<sup>(٧)</sup>، وأبو داود الطيالسي<sup>(٨)</sup>، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٩)</sup>، والحاكم<sup>(١٠)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(١١)</sup>، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»<sup>(١٢)</sup>.  
ولفظ ابن ماجه: «زَوَارَاتِ»<sup>(١٣)</sup> القبور.

- (١) كتاب: الجنائز، باب: في زيارة النساء القبور (ج ٣/ص ٢١٨، رقمه: ٣٢٢٢٨).
- (٢) كتاب: أبواب الصلاة، باب: كراهية أن يتخذ على القبر مسجداً (ج ٢/ص ١٣٦، رقمه: ٣٢٠).
- (٣) كتاب: الجنائز، باب: التغليظ في اتخاذ السرج على القبور (ج ٣-٤/ص ٤٠٠، رقمه: ٢٠٤٢).
- (٤) كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور (ج ٢/ص ٥٠، رقمه: ١٥٧٥).
- (٥) (ج ١/ص ٤٩٤، رقمه: ٢٠٣٠)، و(ج ١/ص ٦١٥، رقمه: ٢٦٠٣)، و(ج ١/ص ٦٨٥، رقمه: ٢٩٣٦)، و(ج ١/ص ٧٢١، رقمه: ٣١١٨).
- (٦) (ج ٧/ص ٤٥٢، رقمه: ٣١٧٩).
- (٧) كتاب: أبواب الصلاة، باب: كراهية أن يتخذ على القبر مسجداً (ج ٢/ص ١٣٦، رقمه: ٣٢٠).
- (٨) (ج ٣/ص ١٥٢، رقمه: ٢٨٥٦).
- (٩) (ج ١/ص ٧٠٧، رقمه: ١٤٢٤).
- (١٠) (ج ١/ص ٧٠٧، رقمه: ١٤٢٤).
- (١١) (ج ١٢/ص ١١٥، رقمه: ١٢٧٢٥).
- (١٢) (ج ١٢/ص ٧٨، رقمه: ٤٧٤١)، و(ج ١٢/ص ١٧٩، رقمه: ٤٧٤٢).
- (١٣) زوارات: بالتشديد، قال الجلال المحلي في «شرح المنهاج»: الدائر على السنة الناس ضم زاي زوارات

وقال الترمذي: «حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَأَبُو صَالِحٍ هَذَا هُوَ مَوْلَى أُمِّ هَانِيَةَ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ، وَاسْمُهُ بَاذَانٌ، وَيُقَالُ: بَاذَامٌ أَيْضًا».

وقال ابن حبان: «أبو صالح هذا اسمه ميزان بصري ثقة، وليس بصاحب محمد بن السائب الكليبي».

وقال الحاكم: «أبو صالح هذا ليس بالسمان المحتج به، إنما هو باذان، ولم يحتج به الشيخان، لكنه حديث متداول فيما بين الأئمة، ووجدت له متابعاً من حديث سفيان الثوري في متن الحديث فخرجته».

وفي رواية ابن أبي شيبة، قال محمد بن جحادة الأودي: سمعت أبا صالح بعد ما كبر يحدث عن ابن عباس، قال: «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والكُنس».

قلت: الحديث حسن لغيره إلا: «والمتخذين عليها المساجد والسرَج»، فهذه الجملة صحيحة. وقد حسن هذا الحديث الترمذي، وصححه أحمد محمد شاكر<sup>(١)</sup>، وضعفه الألباني بالسياق السابق<sup>(٢)</sup>.

جمع زائرة سماعاً لا قياساً. القبور، أي: المفتتات بزيارتها أو زيارتهن بقصد التعديد والنوح، كما تقرر، وادعى ابن العربي أن هذا منسوخ بخبر: «كنت نهيكم عن زيارة القبور فزوروها». وتعقبه الزين العراقي بأنه بناء على أن خطاب الذكور يشمل الإناث، والأصح في الأصول خلافه. وقيل: زوارات للمبالغة، فلا يقتضي وقوع اللعن على وقوع الزيارة للمبالغة نادراً، ونوزع بأنه إما قابل للمقابلة بجميع القبور ومن ثم جاء في رواية أبي داود زائرات بلا مبالغة. ثم إن صيغة المبالغة قد تأتي ولا يقصد بها المبالغة ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ (٥٦) فصلت: [٤٦] فهنا صيغة المبالغة لا يقصد منها وقوع الظلم ولو مرة. «فيض القدير» (ج ٥/ ص ٣٥٠، رقمه: ٧٢٧٧)، وأحياناً يكون المقصود بصيغة المبالغة: أدنى الشيء وأقله، كما في قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِدًّا﴾ (٣٥) النبا: [٣٥]. فالمراد بـ «الكذاب، هنا: أدنى كذب وأقله». «فتح القدير» (ج ٥/ ص ٤٢٤).

(١) انظر تعليقه على «سنن الترمذي» (ج ٢/ ص ١٣٧) فقد قال: فهذا الحديث - على أقل حالاته - حسن، ثم الشواهد التي ذكرناها في تأييده ترفعه إلى درجة الصحة لغيره، إن لم يكن صحيحاً بصحة إسناده هذا.

(٢) «ضعيف الترغيب والترهيب» (ج ٢/ ص ٢١٥، رقمه: ٢٠٧٥)، و«السلسلة الضعيفة» (١/ ٣٩٣).

٢٤٢[٢]. وله شاهد عن حسان بن ثابت رضي الله عنه قال: «لَعَنَ رَسُولُ

اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ». رواه ابن ماجه<sup>(١)</sup>، وأحمد<sup>(٢)</sup>، والحاكم<sup>(٣)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٤)</sup>، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»<sup>(٥)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٦)</sup>.

قلت: هذا الحديث حسن لغيره.

٢٤٣[٣]. وله شاهد ثان عن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«لَعَنَ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ». رواه الترمذي<sup>(٧)</sup>، وابن ماجه<sup>(٨)</sup>، وأحمد<sup>(٩)</sup>، وأبو داود الطيالسي<sup>(١٠)</sup>، وأبو يعلى<sup>(١١)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(١٢)</sup>، وابن حبان<sup>(١٣)</sup>.  
وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

قلت: هذا الإسناد حسن، وقد حسنه الألباني في «مشكاة المصابيح»<sup>(١٤)</sup>.

---

(١) كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور (ج ٢/ص ٥٠، رقمه: ١٥٧٤).

(٢) (ج ٥/ص ٣١٨، رقمه: ١٥٦٥٧).

(٣) (ج ١/ص ٧٠٧، رقمه: ١٤٢٥).

(٤) (ج ٤/ص ٤٢، رقمه: ٣٥٩١-٣٥٩٢).

(٥) (ج ٦/ص ٣٤٢، رقمه: ٢٠٣١).

(٦) (ج ٥/ص ٤٥٨، رقمه: ٧٣٠٦).

(٧) كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور (ج ٢/ص ٣٦٢، رقمه: ١٠٥٦).

(٨) كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في كراهية زيارة القبور للنساء (ج ٢/ص ٥٠، رقمه: ١٥٧٦).

(٩) (ج ١٧/ص ١٣٧، رقمه: ٨٠٩٥).

(١٠) (ج ٢/ص ٦٨٦، رقمه: ٢٤٧٨).

(١١) (ج ٥/ص ٢٤٩، رقمه: ٥٨٨٢).

(١٢) (ج ٥/ص ٤٥٨، رقمه: ٧٣٠٥).

(١٣) (ج ١٣/ص ٣٥٠، رقمه: ٣٢٤٥).

(١٤) (ج ١/ص ٥٥٤، رقمه: ١٧٧٠).

٢٤٤ [٤]. عن عمر رضي الله عنه قال: «نهينا النساء؛ لأننا لا نجد أضل من زائرات

القبور». رواه ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup>.

قلت: هذا الإسناد صحيح موقوف.

---

(١) (ج ٧/ ص ٣٧٢، رقمه: ١١٩٤٣).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

تنقسم زيارة القبور إلى قسمين، قسم شرعي مأمور به، وهو على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه من الآداب عند زيارتها والدعاء للميت وتذكر الآخرة، والعمل على الاستعداد لها، وقسم بدعي، وهذا ينقسم إلى نوعين: نوع بدعي شرعي مخرج من الملة، وهو زيارة القبور من أجل الاستغاثة بالأموات ودعائهم وسؤالهم، وهذا والذي قبله خارجان عن هذه الدراسة، وقد تناولها أهل العلم بتوسع في كتبهم.

ونوع بدعي ولكن لم يصل إلى درجة الشرك، أو أن سبب المنع منه خشية الوقوع في الشرك، مثل تكرار زيارة القبور واتخاذ ذلك عيداً يعود في أوقات معينة، وهذا سبق في فصل النهي عن جعل القبور عيداً، أو زيارة من عُرف منه الضعف، أو قد يصدر منه ما يسخط الله أو يؤدي إلى محذور شرعي مثل لطم الخدود وشق الجيوب واختلاط النساء بالرجال، وقد جاءت أحاديث هذا الفصل بمنع زيارة النساء للقبور، وحكى الثوري اختلاف أهل العلم في حكمها على ثلاثة أقوال: «أَحَدَهَا: تَحْرِيمُهَا عَلَيْهِنَّ لِحَدِيثِ: «لَعَنَ اللَّهُ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ». وَالثَّانِي: يُكْرَهُ.

وَالثَّالِثُ: يُبَاحُ، وَيُسْتَدَلُّ لَهُ بِحَدِيثِ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُورُوهَا»<sup>(١)</sup>. وَيُجَابَ عَنْ هَذَا بِأَنَّ نَهْيَكُمْ ضَمِيرُ ذُكُورٍ، فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ النِّسَاءُ

(١) رواه مسلم، كتاب: الجنائز، باب: استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه (ج ٢/ ص ٥٦٠، رقمه: ٩٧٧)، وأبو داود، كتاب: الأشربة، باب: في الأوعية (ج ٣/ ص ٣٣٢، رقمه: ٣٦٩٨)، والنسائي، كتاب: الجنائز، باب: زيارة القبور (ج ٣-٤/ ص ٣٩٤، رقمه: ٢٠٣١).

عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ الْمُخْتَارِ فِي الْأُصُولِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(١)</sup>.

وقال السيوطي وغيره: بأن النهي منسوخ بأمره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالزيارة، ورد بأنه بعيد.

ورجح الطحاوي<sup>(٢)</sup> أن يكون اللعن لمن يتخذ المساجد والسرر على القبر، وليس على زائرتها، وأن الزيارة إذا خلت من اتخاذ المساجد والسرر مباحة.

واختلف في علة منع النساء من زيارة القبور، فقليل: لقلة صبرهن وضعفهن، قال الترمذي: «وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ أَنْ يُرَخِّصَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَلَمَّا رَخِّصَ دَخَلَ فِي رُخْصَتِهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا كُرِهَ زِيَارَةُ الْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ لِقَلَّةِ صَبْرِهِنَّ وَكَثْرَةِ جَزَعِهِنَّ»<sup>(٣)</sup>.

وقيل: إن ذلك للمكثرات من الزيارة كما في النهي عن اتخاذ القبور عيداً، وقيل: لما فيه من تضييع لحقوق الزوج، وقال القاري<sup>(٤)</sup>: «لَعَلَّ الْمُرَادَ كَثِيرَاتِ الزِّيَارَةِ».

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «هَذَا اللَّعْنُ إِنَّمَا هُوَ لِلْمُكْثِرَاتِ مِنَ الزِّيَارَةِ لِمَا تَقْتَضِيهِ الصِّيغَةُ مِنَ الْمُبَالَغَةِ، وَلَعَلَّ السَّبَبَ مَا يُفْضِي إِلَيْهِ ذَلِكَ مِنْ تَضْيِيعِ حَقِّ الزَّوْجِ، وَالتَّبَرُّجِ وَالشَّهْرَةِ وَالتَّشَبُّهِ بِمَنْ يَلَازِمُ الْقُبُورَ، لِعَظِيمِهَا، وَلَمَّا يَخَافُ عَلَيْهَا مِنَ الصَّرَاحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَفَاسِدِ»<sup>(٥)</sup>.

(١) «شرح النووي على مسلم» (ج ٣/ ص ٤٠١).

(٢) «شرح مشكل الآثار» (ج ١٢/ ص ١٧٩).

(٣) «سنن الترمذي» (ج ٣/ ص ٣٦٣).

(٤) «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (ج ٣/ ص ١١٨، رقمه: ٩٧٦).

(٥) «المفهم» (ج ٢/ ص ٣٣٦).

وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي «النَّيْلِ»<sup>(١)</sup>: «وَهَذَا الْكَلَامُ هُوَ الَّذِي يُبْنِي اعْتِمَادُهُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ أَحَادِيثِ الْبَابِ الْمُتَعَارِضَةِ فِي الظَّاهِرِ».

ويعني بالأحاديث المتعارضة في الظاهر أحاديث النهي السابقة، وإقراره صلى الله عليه وسلم للمرأة التي وجدها تبكي عند المقابر<sup>(٢)</sup>، وأمره بزيارة القبور<sup>(٣)</sup>، وتعليمه لعائشة رضي الله عنها ما تقوله إذا زارت القبور<sup>(٤)</sup>، وفعل عائشة في زيارتها لقبر أخيها عبد الرحمن<sup>(٥)</sup>، وحديث أم عطية<sup>(٦)</sup>.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ<sup>(٧)</sup>: «وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ، وَمَحَلُّهُ مَا إِذَا أُمِنَتْ الْفِتْنَةُ . وَيُؤَيِّدُ الْجَوَازَ حَدِيثُ أَنَسٍ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِامْرَأَةٍ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِ، فَقَالَ:

(١) (ج ٣/ ص ٢٢٠).

(٢) رواه البخاري، كتاب: الجنائز، باب: قول الرجل للمرأة عند القبر: اصبري (ج ١/ ص ٤٢٢، رقمه: ١١٩٤)، ومسلم، كتاب: الجنائز، باب: في الصبر عند الصدمة الأولى (ج ٢/ ص ٥٣١، رقمه: ١٢٦).  
(٣) رواه مسلم، كتاب: الجنائز، باب: استئذان النبي صلى الله عليه وسلم ربه في زيارة قبر أمه (ج ٥/ ص ١٠٧، رقمه: ١٠٦)، وأبو داود، كتاب: الأشرية، باب: في الأوعية (ج ٣/ ص ٣٣٢، رقمه: ٣٦٩٨)، والترمذي، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في الرخصة في زيارة القبور (ج ٣/ ص ٣٦١، رقمه: ١٠٥٤)، والنسائي، كتاب: الجنائز، باب: زيارة القبور (ج ٣-٤/ ص ٣٩٤، رقمه: ٢٠٣١)، وابن ماجه، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في زيارة القبور (ج ٢/ ص ٤٨، رقمه: ١٥٧٠)، وفي طريق ابن ماجه أيوب بن هاني، فيه كلام.

(٤) رواه مسلم، كتاب: الجنائز، باب: ما يقال: عند دخول القبور والدعاء لأهلها (ج ٢/ ص ٥٥٨، رقمه: ٩٧٤).

(٥) رواه الحاكم (ج ١/ ص ٧١٠، رقمه: ١٤٣٢).

(٦) رواه البخاري، كتاب: الجنائز، باب: اتباع النساء الجنائز (ج ١/ ص ٤٢٩، رقمه: ١٢١٩)، ومسلم، كتاب: الجنائز، باب: نهى النساء عن اتباع الجنائز (ج ٢/ ص ٥٣٨، رقمه: ٩٣٨)، وابن ماجه، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في اتباع النساء الجنائز (ج ٢/ ص ٥١، رقمه: ١٥٧٧).

(٧) «فتح الباري» (ج ٣/ ص ٤٩٣).

«اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي»<sup>(١)</sup> إلخ». فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُنْكِرْ عَلَى الْمَرْأَةِ قُعُودَهَا عِنْدَ الْقَبْرِ، وَتَقْرِيرُهُ حُجَّةٌ. وَمِمَّنْ حَمَلَ الْإِذْنَ عَلَى عُمُومِهِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَرَوَى الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّهَا زَارَتْ قَبْرَ أَخِيهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقِيلَ لَهَا: أَلَيْسَ قَدْ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، كَانَ نَهَى ثُمَّ أَمَرَ بِزِيَارَتِهَا. انْتَهَى.

وَيُؤَيِّدُ الْجَوَازَ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَيْفَ أَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ تَعْنِي إِذَا زَارَتْ الْقُبُورَ. قَالَ: «قُولِي السَّلَامَ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ»<sup>(٢)</sup>. الْحَدِيثُ. وَاسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ بِالْكَرَاهَةِ بِأَحَادِيثِ الْبَابِ، وَبِالْأَحَادِيثِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي تَحْرِيمِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ لِلنِّسَاءِ، كَحَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةٍ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ: قَالَتْ: نُهَيْنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا<sup>(٣)</sup>. وَأَجَابَ مَنْ قَالَ بِالْجَوَازِ عَنْ أَحَادِيثِ الْبَابِ بِأَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى زِيَارَتِهِنَّ لِمَحْرَمٍ كَالنَّوْحِ وَغَيْرِهِ.

(١) رواه البخاري، كتاب: الجنائز، باب: قول الرجل للمرأة عند القبر: اصبري (ج ١/ ص ٤٢٢، رقمه: ١١٩٤)، ومسلم، كتاب: الجنائز، باب: في الصبر عند الصدمة الأولى (ج ٢/ ص ٥٣١، رقمه: ١٢٦).

(٢) رواه مسلم، كتاب: الجنائز، باب: ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها (ج ٢/ ص ٥٥٨، رقمه: ٩٧٤).

(٣) رواه البخاري، كتاب: الجنائز، باب: إتياع النساء الجنائز (ج ٢/ ص ٩٨، رقمه: ١٢٧٨)، ومسلم، كتاب: الجنائز، باب: نهي النساء عن إتياع الجنائز (ج ٢/ ص ٨٩، رقمه: ٩٣٨)، وأبو داود، كتاب: الجنائز، باب: إتياع النساء الجنائز (ج ٣/ ص ٣٣٦، رقمه: ٣١٦٧)، وابن ماجه، كتاب: الجنائز، باب: إتياع النساء الجنائز (ج ٢/ ص ٢٦٩، رقمه: ١٥٧٧).

ويتلخص مما سبق:

أن من قال: زَوَّارَات صَيْغَةٌ مبالغَة، جعل النهي واللعن في حق المكثرات خشية الوقوع في الشرك.

ومن قال: بضم الزاي ومنهم السيوطي<sup>(١)</sup>، جعلوها جمع زائرة، وهي من تقوم بالزيارة ولو مرة واحدة، وأيد قوله بورود لفظ زائرة في بعض الروايات، والناظر في هذه النصوص وأقوال أهل العلم، يرى أن النهي من باب سد ذريعة الشرك أو وسيلته سواء تكررت الزيارة من الملتزمة بالآداب الشرعية في الزيارة أو الزيارة مرة واحدة ممن لا تعرف آداب الزيارة أو لا تلتزم بها، لأنه في كلا الحالتين يخشى أن يفضي ذلك إلى المنهي عنه شرعاً من النوح أو الشرك أو الاختلاط بالرجال الأجانب، وهذا مشاهد من واقع الناس خاصة في هذا الزمان الذي كثر فيه زيارة القبور ودعاء الأموات والاستغاثة بهم من الرجال والنساء على سواء، والمحقق في ذلك يرى أن النساء أكثر من الرجال في هذا الأمر، لذلك فإن الأخذ بالنهي وسد الذرائع أولى من الأخذ بأحاديث الإذن؛ لأنها إما عامة وهذا خاص، أو في حق الذكور دون النساء، ولأن النساء اللاتي يعتدن زيارة القبور من أكثر النساء وقوعاً في الأخطاء، فلا يكدن يرين أحداً يعمل عملاً إلا اتبعنه، ولو كان بدعة ومخالفاً للشرع.



(١) (ج ٣/ ص ١٥٦٣) حاشيته على «سنن ابن ماجه».

## الفصل الخامس والأربعون

### أحاديث النهي عن اتباع دعاة الضلال

٢٤٥ [١]. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَتَّزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا فَسُئِلُوا، فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا». رواه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>، والترمذي<sup>(٣)</sup>، وابن ماجه<sup>(٤)</sup>. وَقَالَ الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

٢٤٦ [٢]. عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةً أَنْ يُذَكِّرَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ. فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَفِيهِ دَخَنٌ»<sup>(٥)</sup>. قُلْتُ: وَمَا دَخْنُهُ؟ قَالَ: «قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيٍ، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ». قُلْتُ: فَهَلْ

(١) كتاب: العلم، باب: كيف يقبض العلم (ج ١/ ص ٤٩، رقمه: ١٠٠).

(٢) كتاب: العلم، باب: رفع العلم وقبضه (ج ٤/ ص ١٦٣٤، رقمه: ٢٦٧٣).

(٣) كتاب: العلم، باب: ما جاء في ذهاب العلم (ج ٥/ ص ٣١، رقمه: ٢٦٥٢).

(٤) المقدمة، باب: اجتناب الرأي والقياس (ج ١/ ص ٥١، رقمه: ٥٢).

(٥) دخن، أي: فساد واختلاف، تشبيهاً بدُخانِ الحطب الرطب؛ لما بينهم من الفساد الباطن تحت الصلاح الظاهر. وهو كناية عن ما يقع من الفساد في الأمة الذي يغير قلوب الناس إلى السواد. ويُشير بذلك إلى كدر الحال. «النهاية» (ص ٣٠١).

بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرِّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، دُعَاةُ إِلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! صِفْهُمْ لَنَا. فَقَالَ: «هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا»<sup>(١)</sup> وَيَتَكَلَّمُونَ بِاللَّسْتِنَا. قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَلْزُمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ». قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ، وَلَا إِمَامٌ؟ قَالَ: «فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا وَلَوْ أَنْ تَعَصَّ»<sup>(٢)</sup> بِأَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يَذْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ». رواه البخاري<sup>(٣)</sup>، ومسلم<sup>(٤)</sup>.

٢٤٧ [٣]. عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ فَقَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وَلَا تَكُمُ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ». رواه مسلم<sup>(٥)</sup>.

وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ». قَالُوا: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلَا

(١) مِنْ جِلْدَتِنَا أَي مِنْ أَنْفُسِنَا وَعَشِيرَتِنَا. «النهاية» (ص ١٥٩).

(٢) الْعَصَ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: هَذَا مَثَلٌ فِي شِدَّةِ الْاسْتِمْسَاكِ بِأَمْرِ الدِّينِ؛ لِأَنَّ الْعَصَّ بِالتَّوَاجِدِ عَصَ بِجَمِيعِ الْقَمِ وَالْأَسْنَانِ. «النهاية» (ص ٦٢٢).

(٣) كِتَابُ: الْمَنَاقِبِ، بَابُ: عَلَامَاتِ النَّبِوَةِ (ج ٣/ ص ١٣٢٠، رَقْمُهُ: ٣٤١٢).

(٤) كِتَابُ: الْإِمَارَةِ، بَابُ: وَجُوبِ مِلَازِمَةِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ ظُهُورِ الْفِتَنِ (ج ٣/ ص ١١٧٢، رَقْمُهُ: ١٨٤٧).

(٥) كِتَابُ: الْإِمَارَةِ، بَابُ: خِيَارِ الْأُمَّةِ وَشِرَارِهِمْ (ج ٣/ ص ١١٧٧، رَقْمُهُ: ١٨٥٥).

تُنَابِذُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ؟. قَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ،  
أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالِ فَرَّاهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَلْيَكْرَهُ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ،  
وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ». رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

٢٤٨ [٤]. عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا أَخَافُ  
عَلَى أُمَّتِي الْأَئِمَّةَ الْمُضِلِّينَ». رواه مسلم<sup>(٢)</sup>، وأبو داود<sup>(٣)</sup>، والترمذي<sup>(٤)</sup>، وابن  
ماجه<sup>(٥)</sup>. ولفظ مسلم دون ذكر الأئمة المضلين.

وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

٢٤٩ [٥]. عَنْ زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «هَلْ تَعْرِفُ مَا يَهْدِمُ  
الْإِسْلَامَ؟»، قَالَ: قُلْتُ: لَا. قَالَ: «يَهْدِمُهُ زَلَّةُ الْعَالِمِ، وَجِدَالُ الْمُنَافِقِ بِالْكِتَابِ،  
وَحُكْمُ الْأَئِمَّةِ الْمُضِلِّينَ». رواه الدارمي<sup>(٦)</sup>، وابن بطة في «الإبانة الكبرى»<sup>(٧)</sup>.

ولفظ ابن بطة: «إِنْ أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ ثَلَاثَةٌ: جِدَالُ الْمُنَافِقِ بِالْقُرْآنِ لَا  
يُخْطِئُ وَآوَا وَلَا أَلْفًا يَجَادِلُ النَّاسَ أَنَّهُ أَجْدَلُ مِنْهُمْ لِيُضِلَّهُمْ عَنِ الْهَدْيِ، وَزَلَّةُ عَالِمٍ،  
وَأَئِمَّةُ الْمُضِلِّينَ، ثَلَاثٌ بِهِنَ يَهْدَمُ الزَّمَنُ». وهذا الإسناد متصل إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
رجالہ ثقات، فهو إسناد صحيح، موقوف.

(١) الموضوع السابق، وفي الطريقتين مسلم بن قريظة لم يرو عنه غير ثلاثة، ولم يوثقه غير ابن حبان،  
وقال عنه الحافظ: مقبول. «الثقات» (ج ٣/ص ٣٥/ت ٣٧٨٥)، و«تهذيب التهذيب» (ج ٤/ص ٧١)،  
و«التقريب» (ج ٢/ص ٢٥٣/ت ٧٤٨٠).

(٢) كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض (ج ٤/ص ١٧٥٤، رقمه: ٢٨٨٩).

(٣) كتاب: الفتن والملاحم، باب: ذكر الفتن ودلائلها (ج ٤/ص ٩٧، رقمه: ٤٢٥٢).

(٤) كتاب: الفتن، باب: ما جاء في الأئمة المضلين (ج ٤/ص ٥٠٤، رقمه: ٢٢٢٩).

(٥) كتاب: الفتن، باب: ما يكون من الفتن (ج ٣/ص ٣٩٦، رقمه: ٣٩٥٢).

(٦) (ج ١/ص ٢٤٢).

(٧) (ج ١/ص ٣٧٢، رقمه: ٦٤٧).



## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

التوحيد الخالص النقي من شوائب الشرك وأوضار الجاهلية، لا بد له من حصانة مما يقدح فيه، وقد حذر النبي ﷺ في أحاديث هذا الفصل وغيرها من أمر مهم له تأثير عظيم على عقيدة المسلم وصفاء توحيده لربه، وهو موت العلماء وتولي الأئمة المضلين أمر الناس من ناحية توجيههم في مسائل الدين، أو حكمهم في شؤون حياتهم، لأنهم يستطيعون التأثير على الناس، ويبدعهم زمام الأمور، يضلون الناس بالبدع والشركيات ومخالفة الدين في أمور شتى، ويحسنون لهم ما يريدون من أمور مضادة للشرع، وفي الغالب يكون ذلك باسم الدين والفتوى، لذلك كان أثرهم في إغواء الأمة عظيمًا، ومن هنا كان خوف النبي ﷺ منهم على الأمة أشد من خوفه من الدجال وفتنته، فمن اتبعهم ضل وهوى، ومن حذر منهم وتمسك بالسنة رشد واهتدى، وأنهم يكثرون بعد نقص العلم وموت العلماء، وقد وصفهم النبي ﷺ - كما في حديث حذيفة رضي الله عنه - بصفات عديدة:

منها: أنهم من جلدتنا، ويتكلمون بلساننا، أي من ديننا ولسان العرب.  
ومنها: أنهم على شفير جهنم، يقذفون من أطاعهم فيها، أي: أنهم يوردون من اتبعهم نار جهنم.  
ومنها: أن الناس كلما بعدوا عن عهد النبوة ازداد هؤلاء الأئمة وكثر خطرهم وعظم شرهم.

ومنها: أن النجاة منهم بالتمسك بجماعة المسلمين وإمامهم، ولا يكون

ذلك إلا بمعرفة ما جاء به الكتاب والسنة من الحض على طاعة ولاية الأمور في غير معصية الله عز وجل.

فإذا رأى المسلم هذه الصفات، فإنه يجب عليه لزوم جماعة المسلمين، فإن لم يكن لهم جماعة اعتزل الناس حتى الموت ولا يخالط الناس في شرهم وخروجهم على الأئمة، وسفك الدماء وانتهاك الأعراض واستحلال الأموال.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ<sup>(١)</sup>: «فِيهِ حُجَّةٌ لَجَمَاعَةِ الْفُقَهَاءِ فِي وُجُوبِ لُزُومِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَتَرْكِ الْخُرُوجِ عَلَى أَيْمَةِ الْجَوْرِ، لِأَنَّهُ وَصَفَ الطَّائِفَةَ الْآخِرَةَ بِأَنَّهُمْ: «دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ» وَلَمْ يَقُلْ فِيهِمْ: «تَعْرِفُ وَتُنْكِرُ»، كَمَا قَالَ فِي الْأَوَّلِينَ، وَهُمْ لَا يَكُونُونَ كَذَلِكَ إِلَّا وَهُمْ عَلَى غَيْرِ حَقٍّ، وَأَمَرَ مَعَ ذَلِكَ بِاللُّزُومِ الْجَمَاعَةِ. قَالَ الطَّبْرِيُّ: اخْتَلَفَ فِي هَذَا الْأَمْرِ وَفِي الْجَمَاعَةِ، فَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ لِلْوُجُوبِ، وَالْجَمَاعَةِ: السَّوَادُ الْأَعْظَمُ، ثُمَّ سَأَلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَصَّى مَنْ سَأَلَهُ لِمَا قُتِلَ عُثْمَانُ «عَلَيْكَ بِالْجَمَاعَةِ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ لِيَجْمَعْ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ عَلَى ضَلَالَةٍ». وَقَالَ قَوْمٌ: الْمُرَادُ بِالْجَمَاعَةِ: الصَّحَابَةُ دُونَ مَنْ بَعْدَهُمْ، وَقَالَ قَوْمٌ: الْمُرَادُ بِهِمْ أَهْلُ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَعَلَهُمْ حُجَّةً عَلَى الْخَلْقِ وَالنَّاسِ تَبِعَ لَهُمْ فِي أَمْرِ الدِّينِ. قَالَ: وَالصَّوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْخَبَرِ لُزُومُ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ فِي طَاعَةِ مَنْ اجْتَمَعُوا عَلَى تَأْمِيرِهِ، فَمَنْ نَكَثَ بَيْعَتَهُ خَرَجَ عَنِ الْجَمَاعَةِ، قَالَ: وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ مَتَى لَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ إِمَامٌ فَافْتَرَقَ النَّاسُ أَحْزَابًا فَلَا يَتَّبِعُ أَحَدًا فِي الْفُرْقَةِ، وَيَعْتَزِلُ الْجَمِيعُ إِنْ اسْتَطَاعَ ذَلِكَ خَشْيَةً مِنَ الْوُقُوعِ فِي الشَّرِّ، وَعَلَى ذَلِكَ يَنْتَزِلُ مَا جَاءَ

(١) «فتح الباري» (ج ٢٠ / ص ٨٩).

فِي سَائِرِ الْأَحَادِيثِ... وَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَهْدِي إِلَى طَرِيقِ الْخَيْرِ يُسَمَّى خَيْرًا، وَكَذَا بِالْعَكْسِ. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ ذَمٌّ مَنْ جَعَلَ لِلدِّينِ أَصْلًا، خِلَافَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَجَعَلَهُمَا فَرْعًا لِذَلِكَ الْأَصْلِ الَّذِي ابْتَدَعُوهُ، وَفِيهِ وَجُوبُ رَدِّ الْبَاطِلِ وَكُلِّ مَا خَالَفَ الْهَدْيَ النَّبَوِيَّ وَلَوْ قَالَ مَنْ قَالَهُ مِنْ رَفِيعٍ أَوْ وَضِيعٍ».

وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين»<sup>(١)</sup>: «أَنَّ الشَّارِعَ أَمَرَ بِالاجْتِمَاعِ عَلَى إِمَامٍ وَاحِدٍ فِي الْإِمَامَةِ الْكُبْرَى، وَفِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالِاسْتِسْقَاءِ وَصَلَاةِ الْخَوْفِ، مَعَ كَوْنِ صَلَاةِ الْخَوْفِ بِإِمَامَيْنِ أَقْرَبَ إِلَى حُصُولِ صَلَاةِ الْأَمْنِ، وَذَلِكَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ التَّفْرِيقِ وَالِاخْتِلَافِ وَالتَّنَازُعِ، وَطَلَبًا لِاجْتِمَاعِ الْقُلُوبِ وَتَأْلُفِ الْكَلِمَةِ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ مَقَاصِدِ الشَّرْعِ، وَقَدْ سَدَّ الذَّرِيعَةَ إِلَى مَا يُنَاقِضُهُ بِكُلِّ طَرِيقٍ، حَتَّى فِي تَسْوِيَةِ الصِّفِّ فِي الصَّلَاةِ؛ لِئَلَّا تَخْتَلِفَ الْقُلُوبُ، وَشَوَاهِدُ ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُذَكَّرَ».

ويتلخص مما سبق من الأحاديث وأقوال أهل العلم ما يلي:

١. أن النجاة من الاختلاف والتفرق في الأخذ بالكتاب والسنة.
٢. وجوب لزوم جماعة المسلمين، وإمامهم وعدم الخروج عليه، ولو أتى أمراً عظيماً تكرهه الأمة أو تبغضه الرعية، فالواجب عليها السمع والطاعة في غير معصية الله.
٣. أن المسلم لا يمكنه معرفة دعاة الضلال إلا بالعلم الشرعي، والتفقه فيه.
٤. أنه يجب على طالب العلم أن يسأل عما ينفع الناس، ويبلغ ما علمه لمن لم يعلمه.

(١) (ج ٥/ ص ٢٧).

٥. أن دعاة الضلال أخطر على الأمة من الدجال.

٦. وجوب تعليم الناس العلم الشرعي سداً لذرائع البدع وقطعاً لوسائل الشرك، وألا يكتفي الداعية إلى الله بما عليه الناس، بل تحذيرهم مما قد يحصل لهم في مستقبلهم.



**الفصل السادس والأربعون**  
**أحاديث النهي عن تصديق أو تكذيب**  
**أهل الكتاب**

٢٥٠ [١]. عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَءُونَ التَّوْرَةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ <sup>(١)</sup> وَيُفَسِّرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ» وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ ﴿٢﴾ الْآيَةُ. رواه البخاري <sup>(٣)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى» <sup>(٤)</sup>.

٢٥١ [٢]. عَنْ أَبِي نَمْلَةَ <sup>(٥)</sup> الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه، قال: بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ مَرَّ بِجَنَازَةٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! هَلْ تَتَكَلَّمُ هَذِهِ الْجَنَازَةُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُ أَعْلَمُ» <sup>(٦)</sup>. فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: إِنَّهَا

(١) العبرانية: لغة اليهود.

(٢) سورة العنكبوت: [٤٦].

(٣) كتاب: التفسير، باب: قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا (ج ٤/ ص ١٦٣٠، رقمه: ٤٢١٥).

(٤) كتاب: التفسير، باب: سورة العنكبوت (ج ٦/ ص ٤٢٦، رقمه: ١١٣٨٧).

(٥) أبو نملة الأنصاري، اسمه: عمار بن معاذ بن زرارة بن عمرو بن غنم بن عدي بن الحارث بن مرة بن ظفر بن الخرج بن عمرو بن مالك بن الأوس الأنصاري الأوسي، ثم الظفري. «أسد الغابة» (ج ٤/ ص ٣٣٠/ ت ٣٢٣٦)، «الإصابة» (ج ٦/ ص ٢٦٨/ ت ١٠٦٤٤).

(٦) هذا لا معارضة عندي بينه وبين حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قال: «إِذَا وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ، فَاحْتَمَلَهَا الرَّجُلُ عَلَى أَغْتَاقِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً، قَالَتْ: قَدِّمُونِي قَدِّمُونِي، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ، قَالَتْ: يَا وَلَهَا أَيْنَ يَنْهَبُونَ بِهَا يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ وَلَوْ سَمِعَهَا الْإِنْسَانُ لَصَبَقَ». رواه البخاري، كتاب: الجنائز، باب: حمل الرجال دون النساء (ج ١/ ص ٤٤٢،

تَتَكَلَّمُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ، فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا: آمَنَّا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ؛ فَإِنْ كَانَ بَاطِلًا لَمْ تُصَدِّقُوهُ، وَإِنْ كَانَ حَقًّا لَمْ تُكَذِّبُوهُ». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، وأحمد<sup>(٢)</sup>، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»<sup>(٣)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٤)</sup>، والبخاري في «تفسيره»<sup>(٥)</sup>، والبيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(٦)</sup>، وفي «السنن الكبرى»<sup>(٧)</sup>، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»<sup>(٨)</sup>، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»<sup>(٩)</sup>، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم»<sup>(١٠)</sup>، وابن حبان في «صحيحه»<sup>(١١)</sup>، والدولابي في «الكنى والأسماء»<sup>(١٢)</sup>.

قلت: هذا الإسناد لا يقل عن درجة الحسن وله طرق أخرى لا يخلو طريق منها من كلام.

رقمه: (١٢٥١)، والنسائي، كتاب: الجنائز، باب: السرعة بالجنائز (ج ٣-٤ / ص ٣٤٢، رقمه: ١٩٠٨)؛ إذ الجمع ممكن، وذلك بأن ما جاء في حديث النهي عن تصديق أهل الكتاب كان قبل أن يوحى إليه صلى الله عليه وسلم بحديث أبي سعيد الخدري رحمه الله عنه، وهذا له أمثلة كثيرة.

- (١) كتاب: العلم، باب: رواية حديث أهل الكتاب (ج ٤ / ص ٤٠، رقمه: ٣٦٤٤)
- (٢) (ج ٦ / ص ١٠٢، رقمه: ١٧٢٢٥)، و(ج ٦ / ص ١٠٢، رقمه: ١٧٢٢٦).
- (٣) (ج ٤ / ص ١٤٠، رقمه: ٢١٢١).
- (٤) (ج ٢٢ / ص ٣٤٩، رقمه: ٨٧٤)، و(ج ٢٢ / ص ٣٥١، رقمه: ٨٧٩)، و(ج / ص ٣٥٠، رقمه: ٨٧٨)، و(ج ٢٢ / ص ٣٤٩، رقمه: ٨٧٥)، و(ج / ص ٣٥٠، رقمه: ٨٧٦)، و(ج / ص ٣٥٠، رقمه: ٨٧٧).
- (٥) (ج ٦ / ص ٢٤٨، رقمه: ٢).
- (٦) (ج ٧ / ص ١٧٣، رقمه: ٤٨٤١).
- (٧) (ج ٢ / ص ٢٨١، رقمه: ٢٢٨١).
- (٨) (ج ٥ / ص ٣٨، رقمه: ٧٠٧٦)، و(ج ٥ / ص ٣٨، رقمه: ٧٠٧٥).
- (٩) (ج ٣ / ص ١٩٢، رقمه: ٥١٩٧)، و(ج ٩ / ص ٢٦٨، رقمه: ٣٦٣٦).
- (١٠) (ج ٢ / ص ٨٠٥، رقمه: ١٤٩٦).
- (١١) (ج ١٤ / ص ١٥١، رقمه: ٦٢٥٧).
- (١٢) (ج ٢ / ص ٣٧، رقمه: ٢٩٧)، و(ج ٢ / ص ٣٧، رقمه: ٢٩٧).

٢٥٢ [٣]. عن عطاء بن يسار، قال: «كانت اليهود يحدثون أصحاب النبي

ﷺ فيسبحون<sup>(١)</sup> كأنهم يتعجبون، قال: فقال رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم: «لا تصدقوهم، ولا تكذبوهم، ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>». رواه عبدالرزاق<sup>(٣)</sup>، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»<sup>(٤)</sup>. قلت: هذا إسناد رجاله ثقات، لكنه مرسل، عطاء بن يسار لم يسمع من النبي ﷺ.

٢٥٣ [٤]. عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: «يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ وَكِتَابَكُمْ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ صلى الله عليه وسلم أَخَذْتُ الْأَخْبَارَ بِاللَّهِ تَقْرَأُونَهُ لَمْ يَشِبْ<sup>(٥)</sup> وَقَدْ حَدَّثَكُمْ اللَّهُ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ بَدَّلُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ وَغَيَّرُوا بِأَيْدِيهِمُ الْكِتَابَ. فَقَالُوا: هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، ﴿لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾<sup>(٦)</sup> أَفَلَا يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ مُسَاءَلَتِهِمْ؟ وَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ رَجُلًا قَطُّ يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ». رواه البخاري<sup>(٧)</sup>.

(١) ولفظ عبدالرزاق: «فيسبحون» ولعل الصواب والأقرب للصحابة ما جاء في رواية ابن عبد البر وهو التسييح.

(٢) سورة العنكبوت: [٤٦].

(٣) (ج ٩ / ص ٥٤٣، رقمه: ٤٢٢٢).

(٤) (ج ٢ / ص ٨٠٣، رقم ١٤٩٢).

(٥) قال ابن حجر: «لَمْ يَشِبْ، بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ بَعْدَهَا مُوَحَّدةً، أَي لَمْ يُخْلَطْ». وقال العيني: «(لم يشب) على صيغة المجهول من الشوب، وهو الخلط، أي: لم يخلط ولم يبدل ولم يغير. «الفتح» (ج ٥ / ص ٦٢٩)، و«عمدة القاري» (ج ١٣ / ص ٣٧١).

(٦) سورة البقرة: [٧٩].

(٧) كتاب: الشهادات، باب: لا يسأل أهل الكتاب عن الشهادة وغيرها (ج ٢ / ص ٩٥٣، رقمه: ٢٥٣٩)، و(ج ٦ / ص ٢٧٣٥، رقمه: ٧٠٨٥).

٢٥٤[٥]. عن عبد الله مسعود رضي الله عنه قال: «لا تسألوا أهل الكتاب، فإنهم لن يهدوكم وقد أضلوا أنفسهم؟ فتكذبون بحق أو تصدقون بباطل». رواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»<sup>(١)</sup>، وعبد الرزاق<sup>(٢)</sup>.  
هذا الإسناد بمجموع الطريقتين حسن.

---

(١) (ج ٢/٧٩٩، رقمه: ١٤٨٤).

(٢) وهو في «المصنف» (ج ٦/ص ٨٩، رقمه: ١٠١٩٨) وفيه زيادة.

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

في هذه الأحاديث عدد من الفوائد والأحكام أُوجزها على وجه الإجمال

فيما يلي:

١. إن جميع الكتب من عند الله ويجب الإيمان بها.
٢. إن دين أهل الكتاب لحقه التحريف والتغيير والتبديل؛ لذلك لا يجوز للمسلم سؤالهم عن دينهم وتعلمه لما قد يلحقه في دينه من الحيرة والشك المنافي للتوحيد أو لكمالهِ.
٣. إن شريعة الإسلام الخاتمة جاءت بتهذيب خلق المسلم، حتى فيما لا يعرف حقيقته من الأمور، لذلك نهت عن تصديق أهل الكتاب حتى لا يقع المسلم في الحيرة أو ينحرف عن دينه السمح، ونهت عن تكذيبه حتى لا يكذب بما جاء عن الله عز وجل على لسان رسله عليهم السلام مما في أيدي أتباعهم.
٤. أن النهي عن تصديق أهل الكتاب أو تكذيبهم إذا كان الكلام منهم بدون سؤال من المسلم، وألا يكون ذلك فيما يكون واضحاً جلياً صدقه أو كذبه مما جاء بيانه بنصوص الكتاب والسنة أو ثبت يقيناً لدى المسلم فيه كذبهم أو صدقهم، مثل دعواهم أن المسيح ابن الله، وأن الله ثالث ثلاثة، وأن عزيزاً ابن الله، فهذا ثابت فيه كذبهم بالنصوص الشرعية، ولا يجهله أحد من المسلمين، بل إن الشك في ذلك كفر بالله عز وجل. قال ابن حجر: «ولم يرد النهي عن تكذيبهم فيما ورد بخلافه. ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعاً بوقائِهِ. تَبَهَّ عَلَى ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ».

٥. أن النهي جاء عن ابتداء أهل الكتاب بالسؤال عن دينهم، وطلب ما لديهم من العلم. قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ عَنِ الْمُهَلَّبِ <sup>(١)</sup>: «هَذَا النَّهْيُ إِنَّمَا هُوَ فِي سُؤَالِهِمْ عَمَّا لَا نَصَّ فِيهِ، لِأَنَّ شَرْعَنَا مُكْتَفٍ بِنَفْسِهِ، فَإِذَا لَمْ يُوجَدْ فِيهِ نَصٌّ فَفِي النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ غِنَى عَنْ سُؤَالِهِمْ، وَلَا يَدْخُلُ فِي النَّهْيِ سُؤَالِهِمْ عَنِ الْأَخْبَارِ الْمُصَدَّقةِ لِشَرْعِنَا وَالْأَخْبَارِ عَنِ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَسَلِّ الْوَيْلَ الَّذِينَ يقرءونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ <sup>(٢)</sup> فَالْمُرَادُ بِهِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ».

٦. أن شريعة الإسلام خاتمة لما سبقها من الشرائع والقرآن الكريم خاتماً للكتب السماوية والنبي ﷺ خاتماً لجميع الرسل عليهم السلام.

٧. أن دين الإسلام لا يسع أحد الخروج عنه في أي زمان أو مكان ولو كان على دين الرسل السابقين ممن أدرك بعثة النبي ﷺ.

٨. جواز قراءة كتب أهل الكتاب وقصصهم لمن لديه علم بما فيها من الأخطاء، ويريد الرد عليها، وبيان الحق لهم أو لأتباعهم أو للمسلمين، على أن يكون لديه حصانة من الدين والعلم الشرعي.

أما من لا يعرف ما فيها من الأخطاء، والتحريف والكذب؛ فإنه يخشى عليه من الوقوع فيما وقعوا فيه من الشراكيات والابتعاد عن صراط الله المستقيم، لذلك كان عمر رضي الله عنه في بادئ الأمر يقرأ كتبهم وبعد نهي النبي ﷺ له عنها وبيانه أن دينه يغنيه عما جاء فيها انتهى؛ بل وحذر غيره منها.

(١) «الفتح» (ج ١٥/ ص ٢٧٦).

(٢) سورة يونس: [٩٤].

والخلاصة فيما جاء من أخبار أهل الكتاب، أنها على ثلاثة أقسام:

قسم: عَلِمْنَا صحته بما دل عليه الدليل من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ مثل نبوة إبراهيم وموسى عليهما السلام .

وقسم: عَلِمْنَا كذبه، بما دلَّ على خلافه الكتاب والسنة، مثل دعواهم أن عيسى ابن الله وقولهم: عزيز ابن الله.

وقسم: مسكوت عنه، فهذا الذي لا يَصَدَّق ولا يكذب، لقوله ﷺ: «فلا تصدقوهم، ولا تكذبوهم».

فالشريعة الإسلامية كاملة وافية لا تحتاج إلى زيادة، فهي شاملة كافة حياة الإنسان، بل تشمل حتى مصيره بعد موته، حصينة رصينة قوية متينة، صافية نقية، حتى إنه لا يسع أحداً من أهل الكتاب أدركها إلا اتباعها، وقد حصنها النبي ﷺ مما يقدح في صفائها ونقاها، وسد ذرائع ما يقدح في صحتها ويعكر صفوها.

قال ابن القيم في «إعلام الموقعين»<sup>(١)</sup>: «أَنَّ نَهْيَ ﷺ عَنْ تَصْدِيقِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَتَكْذِيبِهِمْ فِيمَا يُحَدِّثُونَ بِهِ؛ لِأَنَّ تَصْدِيقَهُمْ قَدْ يَكُونُ ذَرِيعَةً إِلَى التَّصْدِيقِ بِالْبَاطِلِ وَتَكْذِيبُهُمْ قَدْ يَكُونُ ذَرِيعَةً إِلَى التَّكْذِيبِ بِالْحَقِّ، كَمَا عَلَّلَ بِهِ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ».



(١) (ج ٥ / ص ٤٤).

**الفصل السابع والأربعون**  
أحاديث النهي عن التشبه  
بأهل الكتاب

٢٥٥ [١]. عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ شِبْرًا<sup>(١)</sup> بِشِيرٍ، وَذِرَاعًا<sup>(٢)</sup> بِذِرَاعٍ حَتَّىٰ لَوْ سَلَكَوا جُحْرًا<sup>(٣)</sup> ضَبَّ لَسَلَكْتُمُوهُ». قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «فَمَنْ؟». رواه البخاري<sup>(٤)</sup>، ومسلم<sup>(٥)</sup>.

٢٥٦ [٢]. عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ، وَفَرُّوا اللَّحَى وَأَخْفُوا الشَّوَارِبَ». وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ

(١) الشَّبْرُ: ما بين أعلى الإبهام وأعلى الخنصر، مذكر والجمع أشبار. «لسان العرب» (ج ٤/ ص ٤٥٣).  
(٢) الذَّرَاعُ: ما بين طرف المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى أثنى، وأصله من الذَّرَاع وهو السَّاعِد. «لسان العرب» (ج ٨/ ص ١١٠)، و«النهاية» (ص ٣٢٦).

(٣) الْجُحْرُ: اسم لكل شيء يُحْتَفَرُ فِي الْأَرْضِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ عِظَامِ الْخَلْقِ، قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ: الْجُحْرُ كُلُّ شَيْءٍ تَحْتَفَرُهُ الْهُوَامُ وَالسَّبَاعُ لَأَنْفُسِهَا وَالْجَمْعُ أَجْحَارٌ وَجَحْرَةٌ. وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: خُصَّ جَحْرُ الضَّبِّ بِالذِّكْرِ، لِأَنَّ الضَّبَّ يُقَالُ لَهُ: قَاضِي الْبَهَائِمِ. وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ التَّخْصِصَ إِنَّمَا وَقَعَ لِجُحْرِ الضَّبِّ لِشِدَّةِ ضَيْقِهِ وَرَدَائِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُمْ لَا فِتْنَةَ لَهُمْ أَثَارُهُمْ وَاتِّبَاعُهُمْ طَرِيقَهُمْ لَوْ دَخَلُوا فِي مِثْلِ هَذَا الضَّيْقِ الرَّدِّيِّ لَتَبِعُوهُمْ. وَقَالَ عِيَّاضُ: الشَّبْرُ وَالذَّرَاعُ وَالطَّرِيقُ وَدُخُولُ الْجُحْرِ تَمَثِيلٌ لِلْإِفْتِدَاءِ بِهِمْ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِمَّا نَهَى الشَّرْعُ عَنْهُ وَذَمَّهُ. «لسان العرب» (ج ٤/ ص ١٣٧)، و«إكمال المعلم بفوائد مسلم» (ج ٨/ ص ١٦٣)، «فتح الباري» (ج ٧/ ص ١٧٤).

(٤) كتاب: الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل (ج ٣/ ص ١٢٧٤، رقمه: ٣٢٦٩)، وفي كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم» (ج ٦/ ص ٢٦٦٩، رقمه: ٦٨٨٩).

(٥) كتاب: العلم، باب: اتباع سنن اليهود والنصارى (ج ٣/ ص ١٦٣١، رقمه: ٢٦٦٩).

قَبْضَ عَلَى لِحْيَتِهِ، فَمَا فَضَلَ أَخَذَهُ. رواه البخاري - واللفظ له -<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>.  
 ٢٥٧ [٣]. عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:  
 «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبُغُونَ، فَخَالِفُوهُمْ». رواه البخاري<sup>(٣)</sup>، ومسلم<sup>(٤)</sup>،  
 وأبو داود<sup>(٥)</sup>، والترمذي<sup>(٦)</sup>، والنسائي<sup>(٧)</sup>، وابن ماجه<sup>(٨)</sup>. ولفظ الترمذي: «غَيَّرُوا  
 الشَّيْبَ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ».

وقال الترمذي: «حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ». وعنه رضي الله عنه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَأْخُذَ أُمَّتِي  
 بِأَخِذِ الْقُرُونِ قَبْلَهَا شِبْرًا شِبْرًا، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ». فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَفَّارِسَ  
 وَالرُّومِ. فَقَالَ: «وَمَنْ النَّاسُ إِلَّا أَوْلَئِكَ». رواه البخاري<sup>(٩)</sup>.

٢٥٨ [٤]. عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّيْنَا  
 وَرَاءَهُ وَهُوَ قَاعِدٌ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ تَكْبِيرَهُ، فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا، فَرَأَانَا قِيَامًا فَأَشَارَ  
 إِلَيْنَا، فَقَعَدْنَا، فَصَلَّيْنَا بِصَلَاتِهِ قُعُودًا فَلَمَّا سَلَّمَ، قَالَ: «إِنْ كَذَّبْتُمْ أَنفَا لَتَفْعَلُونَ فِعْلَ  
 فَارِسَ وَالرُّومِ، يَتَقَوْمُونَ عَلَى مَلُوكِهِمْ وَهُمْ قُعُودٌ، فَلَا تَفْعَلُوا، اتَّمُوا بِأَيْمَتِكُمْ، إِنْ

(١) كتاب: اللباس، باب: تقليم الأظفار (ج ٥/ص ٢٢٠٩، رقمه: ٥٥٥٣).

(٢) كتاب: الطهارة، باب: خصال الفطرة (ج ١/ص ١٨٧، رقمه: ٢٥٩).

(٣) كتاب: الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل (ج ٣/ص ١٢٧٥، رقمه: ٣٢٧٥)، وكتاب: اللباس، باب:

الخضاب (ج ٥/ص ٢٢١٠، رقمه: ٥٥٥٩).

(٤) كتاب: اللباس والزينة، باب: في مخالفة اليهود في الصبغ (ج ٣/ص ١٣٢٥، رقمه: ٢١٠٣).

(٥) كتاب: الرجل، باب: في الخضاب (ج ٤/ص ٢٦٦، رقمه: ٤٢٠٣).

(٦) كتاب: اللباس، باب: ماجاء في الخضاب (ج ٢/ص ٥٩١، رقمه: ١٧٥٢).

(٧) (ج ١٥/ص ٢٩٦، رقمه: ٤٩٨٣).

(٨) كتاب: اللباس، باب: الخضاب بالحناء (ج ٤/ص ١٩٣، رقمه: ٣٦٢١).

(٩) كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لتبعن سنن من كان قبلكم» (ج ٦/

ص ٢٦٦٩، رقمه: ٦٨٨٨).

صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِنْ صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا». رواه مسلم<sup>(١)</sup>، والبخاري في «الأدب»<sup>(٢)</sup>، والنسائي<sup>(٣)</sup>، وابن ماجه<sup>(٤)</sup>.

٢٥٩ [٥]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «جُزُّوا الشَّوَارِبَ وَأَرْخُوا»<sup>(٥)</sup>، اللَّحَى، خَالِفُوا الْمَجُوسَ». رواه مسلم<sup>(٦)</sup>.

٢٦٠ [٦]. عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ قَالَ: قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ ثَوْبَانِ فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ فَلْيُزِرْ»<sup>(٧)</sup> بِهِ وَلَا يَشْتَمِلْ<sup>(٨)</sup> اشْتِمَالَ الْيَهُودِ». رواه أبو داود<sup>(٩)</sup>، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»<sup>(١٠)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(١١)</sup>، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»<sup>(١٢)</sup>، وأحمد<sup>(١٣)</sup>، والطبراني في «الأوسط»<sup>(١٤)</sup>.

(١) كتاب: الصلاة، باب: «ج ١/ ص ٢٥٩، رقمه: ٤١٣».

(٢) (ص ٣٤٦، رقمه: ٩٤٨).

(٣) كتاب: السهو، باب: الرخصة في الالتفاف في الصلاة يمينًا وشمالاً (ج ٣-٤/ ص ١٣، رقمه: ١١٩٩).

(٤) كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها (ج ١/ ص ٤٦٩، رقمه: ١٢٤٠).

(٥) وَأَرْخُوا، مَعْنَاهُ: أَتْرَكُوهَا وَلَا تَتَعَرَّضُوا لَهَا بِتَغْيِيرٍ. «شرح النووي» (ج ٢/ ص ١٥٣).

(٦) كتاب: الطهارة، باب: خصال الفطرة (ج ١/ ص ١٨٧، رقمه: ٢٦٠).

(٧) هُوَمَا يَسْتَرُ بِهِ عَوْرَتَهُ، الْإِزَارُ كُلُّ مَا وَاوَاكَ وَسَتَرَكَ. «لسان العرب» (ج ٤/ ص ١٩).

(٨) اشْتِمَالَ الْيَهُودِ الْمُنْهِي عَنْهُ هُوَ: أَنْ يَجْلِسَ بِدَنَةِ الثَّوْبِ وَيَسْبِلُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشِيلَ طَرَفَهُ. «الفائق» (٢/ ص ٢٦١)، و«النهاية» (ص ٥٢٧).

(٩) كتاب: الصلاة، باب: إذا كان الثوب ضيقًا يترز به (ج ١/ ص ١٩٦، رقمه: ٦٣٥).

(١٠) (ج ١/ ص ٤٨٨، رقمه: ٢١٧٤).

(١١) (ج ٣/ ص ٩٩، رقمه: ٣٣٥٦)، و(ج ٢/ ص ٣٣٣، رقمه: ٣٢٧٢).

(١٢) (ج ١/ ص ٤٨٨، رقمه: ٢١٧٥)، و(ج ١/ ص ٤٨٩، رقمه: ٢١٧٧).

(١٣) (ج ٢/ ص ٥٢٥، رقمه: ٦٣٦٤).

(١٤) (ج ٩/ ص ١٤٤، رقمه: ٩٣٦٨)، و(ج ٦/ ص ١٣٢، رقمه: ٦٠٠٨).

وابن خزيمة في «صحيحه»<sup>(١)</sup>.

قلت: وهذا الإسناد صحيح، قال النووي في «المجموع»: «إسناده صحيح»، وكذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الاعتضاء»<sup>(٢)</sup>، والألباني في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٣)</sup>، و«الثمر المستطاب»<sup>(٤)</sup>.

٢٦١ [٧]. عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: أَهْتَمَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلصَّلَاةِ، كَيْفَ يَجْمَعُ النَّاسَ لَهَا؟ فَقِيلَ لَهُ: انْصِبْ رَايَةً عِنْدَ حُضُورِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا رَأَوْهَا آذَنَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَلَمْ يُعْجِبْهُ ذَلِكَ، قَالَ: فَذَكَرَ لَهُ الْقُنْعُ يَعْنِي الشُّبُورَ<sup>(٥)</sup>، فَلَمْ يُعْجِبْهُ ذَلِكَ، وَقَالَ: «هُوَ مِنْ أَمْرِ الْيَهُودِ». فَذَكَرَ لَهُ النَّاقُوسُ، فَقَالَ: «هُوَ مِنْ أَمْرِ النَّصَارَى». فَانْصَرَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ وَهُوَ مُهْتَمٌّ لَهُمْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَرَى الْأَذَانَ فِي مَنَامِهِ، قَالَ: فَغَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي لَبَيِّنٌ نَائِمٌ وَيَقْظَانِ إِذَا أَتَانِي آتٍ، فَأَرَانِي الْأَذَانَ. وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ رَأَاهُ قَبْلَ ذَلِكَ، فَكَتَمَهُ عِشْرِينَ يَوْمًا، قَالَ: ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُخْبِرَنِي؟». فَقَالَ: سَبَقَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، فَاسْتَحْيَيْتُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا بِلَالُ! قُمْ، فَانْظُرْ مَا يَأْمُرُكَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، فافْعَلْهُ». قَالَ: فَأَذَّنَ بِلَالٌ. رواه أبو داود<sup>(٦)</sup>.

(١) (ج ١/ ص ٣٣٧٦، رقمه: ٧٦٦، ٧٦٩).

(٢) (ص ٨٩).

(٣) (ج ٦/ ص ٩٦٠).

(٤) (ج ١/ ص ٢٨٦).

(٥) الشُّبُور: قال ابن الأثير: جاء في تفسيره أنه البُوقُ، وفسروه أيضاً بالقَنْعِ واللفظة عبرانية. وهو الذي ينفخ فيه ليخرج منه صوت. «النهاية» (ص ١٠٧٨).

(٦) كتاب: الصلاة، باب: بدء الأذان (ج ١/ ص ٢٣٩، رقمه: ٤٩٨)، وروى عن عبد الله بن زيد عند

قلت: هذا الإسناد صحيح، وقد صححه الحافظ في «الفتح»<sup>(١)</sup>، والألباني في «صحيح سنن أبي داود»<sup>(٢)</sup>، و«الثمر المستطاب»<sup>(٣)</sup>.

٢٦٢ [٨]. عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَالِفُوا الْيَهُودَ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ فِي نَعَالِهِمْ وَلَا خِفَافِهِمْ». رواه أبو داود<sup>(٤)</sup>، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة»<sup>(٥)</sup>، والحاكم<sup>(٦)</sup>، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٧)</sup>، وابن حبان<sup>(٨)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٩)</sup>.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»<sup>(١٠)</sup>.

٢٦٣ [٩]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ وَعَنْ لِبَسَتَيْنِ، وَأَنْ يَخْتَبِيَ أَحَدُكُمْ فِي ثَوْبٍ وَلَيْسَ بَيْنَ فَرْجِهِ وَبَيْنَ

---

ابن ماجه، كتاب: الأذان والسنة فيه، باب: بدء الأذان (ج ١/ ص ٣٨٣، رقمه: ٧٠٦)، وعن ابن عمر رضي الله عنهما في الموضع السابق برقم (٧٠٧)، وهو ضعيف، شيخ ابن ماجه محمد بن خالد الطحان الواسطي، ضعيف.

(١) (٦٤/٢).

(٢) (ج ١/ ص ٤٩٨).

(٣) (ج ١/ ص ١١٥).

(٤) (ج ٢/ ص ٢٨٩، رقمه: ٥٥٦).

(٥) (ج ٢/ ص ١٩٣، رقمه: ٥٣٤).

(٦) (ج ١/ ص ٥٤١، رقمه: ٩٩٥).

(٧) (ج ٣/ ص ٤٤٨، رقمه: ٤٣٥٨).

(٨) (ج ٥/ ص ٥٦١، رقمه: ٢١٨٦).

(٩) (ج ٧/ ص ٢٩٠، رقمه: ٧١٦٥).

(١٠) (ج ١/ ص ٦١١، رقمه: ٣٢١٠).

السَّمَاءِ شَيْءٌ، وَعَنْ الصَّمَاءِ<sup>(١)</sup> اشْتِمَالِ الْيَهُودِ. رواه أحمد<sup>(٢)</sup>، والدارمي<sup>(٣)</sup>،  
والبغوي في «شرح السنة»<sup>(٤)</sup>. وقال البغوي: «هذا حديث حسن صحيح».

قلت: هذا إسناد حسن.

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَتَتَّبِعَنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ  
قَبْلَكُمْ بَاعًا<sup>(٥)</sup> وَبِزَاعًا بِذِرَاعٍ وَشِبْرًا بِشِبْرٍ حَتَّى لَوْ دَخَلُوا فِي جُحْرِ ضَبٍّ  
لَدَخَلْتُمْ فِيهِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «فَمَنْ إِذَا».  
رواه ابن ماجه<sup>(٦)</sup>.

هذا الإسناد حسن.

٢٦٤ [١٠]. عن شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ:  
«لَيَحْمِلَنَّ شِرَارُ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى سَنَنِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ أَهْلَ الْكِتَابِ حَذْوً»<sup>(٧)</sup>

(١) اشتمال الصَّمَاء: هو أن يتجمل الرجل بثوبه ولا يرفع منه جانبًا. وإنما قيل لها: صَمَاء، لأنه يسند على  
يَدَيْهِ ورجليه المنافذ كلها كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق ولا صدع، والفقهاء يقولون: هو أن  
يتغطى بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبه. وقيل علة النهي خشية  
انكشاف العورة، وقيل: معنى النهي، وأنه لا يقدر على الاحتراس من شيء بيده لو أصابه. «الفائق»  
(ج ٢/ص ٢٦١)، و«النهاية» (ص ٥٢٧).

(٢) (ج ٢١/ص ١٧٥، رقمه: ١٠٥٣٥).

(٣) (ج ٤/ص ١٨٨، رقمه: ١٤٢٣).

(٤) (ج ٥/ص ١٠٦، رقمه: ٢١١١).

(٥) الباغ والبزغ والبوع: مسافة ما بين الكفين، وهو قدر مَدَّ اليدين وما بينهما من البدن.  
«النهاية» (ص ٩٣).

(٦) كتاب: الفن، باب: افتراق الأمم (ج ٤/ص ٣٩٤، رقمه: ٣٩٩٤).

(٧) الحَذْو: التقدير والقطع، أي: تعملون مثل أعمالهم. «النهاية» (ص ١٩٤)، و«لسان  
العرب» (ج ١٤/ص ١٦٩).

الْقُدَّةُ<sup>(١)</sup> بِالْقُدَّةِ. رواه أحمد<sup>(٢)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٣)</sup>، وابن بطة في «الإبانة الكبرى»<sup>(٤)</sup>، والآجري في «الشریعة»<sup>(٥)</sup>، وابن عدي في «الكامل»<sup>(٦)</sup>. وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد»<sup>(٧)</sup>، وقال: «رواه أحمد والطبراني ورجاله مختلف فيهم».

وحسنه الألباني في الشواهد وساق شواهد<sup>(٨)</sup>.

٢٦٥ [١١]. عن إبراهيم<sup>(٩)</sup> قال: كان يقال: «انبطوا بالجنائز، ولا تدبوا ديب اليهود والنصارى». رواه عبد الرزاق<sup>(١٠)</sup>، وابن أبي شيبة<sup>(١١)</sup>، ولفظه: «انبطوا لجنائزكم ولا تدبوا بها دب اليهود».

قلت: هذا إسناد صحيح موقوف.

(١) الْقُدَّةُ: ريشُ السهم، وجمعها قُدْدٌ وقَدَاذ. والمعنى: تعملون مثل أعمالهم، كما تُقَدَّرُ كُلُّ واحدةٍ منهما على قَدَرِ صاحبِها وتُقَطَّعُ. يُضْرَبُ مثلاً لِلشَّيْئَيْنِ يَسْتَوِيَانِ وَلَا يَتَفَاوَتَانِ. «النهاية» (ص ٧٣٨)، و«اللسان» (ج ٣/ص ٦١٤).

(٢) (ج ١/ص ٨٠، رقمه: ١٧١٣٥).

(٣) (ج ٧/ص ٢٨١، رقمه: ٧١٤٠).

(٤) (ج ٢/ص ٢٢٩، رقمه: ٧١٧).

(٥) (ج ١/ص ٣٢١، رقمه: ٣٤).

(٦) (ج ٥/ص ٦٣).

(٧) (ج ٧/ص ٣٦٦، رقمه: ١٢١٠٤).

(٨) «السلسلة الصحيحة» (ج ٧/ص ٩١٣، رقمه: ٣٣١٢).

(٩) إبراهيم هو: النخعي.

(١٠) (ج ٣/ص ٢٧٨، رقمه: ٦٢٧٥).

(١١) (ج ٧/ص ٢٢٢، رقمه: ١١٣٨٨).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

دين الإسلام له ما يميزه عن غيره من الأديان، ويميز أهله عن غيرهم، لذلك جاء النهي في نصوصه عن مشابهة أهل الملل الأخرى ظاهراً لما ينهى عنه باطناً، فما كان من شعاراتهم وعاداتهم فلا يجوز للمسلم اتخاذه شعاراً أو عادة، بل يجب عليه تجنبه والابتعاد عنه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الاقتضاء»<sup>(١)</sup>: «فما كان من زي اليهود، الذي لم يكن عليه المسلمون: إما أن يكون مما يعذبون عليه، أو مظنة لذلك، أو يكون تركه حسماً لمادة ما عذبوا عليه، لا سيما إذا لم يتميز ما هو الذي عذبوا عليه من غيره، فإنه يكون قد اشتبه المحظور بغيره، فترك الجميع، كما أن ما يخبرون به لماً اشتبه صدقه بكذبه: ترك الجميع».

وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين»<sup>(٢)</sup>: «وَسِرُّ ذَلِكَ أَنَّ الْمُشَابَهَةَ فِي الْهَدْيِ الظَّاهِرِ، ذَرِيعَةٌ إِلَى الْمُوَافَقَةِ فِي الْقَصْدِ وَالْعَمَلِ».

وهذا ينسحب على كل ما كان من عاداتهم وشعاراتهم ولو في كيفية الأكل والملبس والأفراح وغيرها.

قال ابن بطة في «الإبانة الكبرى»<sup>(٣)</sup>: «فلو أن رجلاً عاقلاً أمعن النظر اليوم في الإسلام وأهله لعلم أن أمور الناس تمضي كلها على سنن أهل الكتابين وطريقتهم وعلى سنة كسرى وقیصر، وعلى ما كانت عليه الجاهلية، فما طبقة من الناس وما صنف منهم إلا وهم في سائر أمورهم مخالفون لشرائع

(١) (ص ١٧٤).

(٢) (ج ٥/ ص ١٣).

(٣) (ج ٢/ ص ٢٣٥، رقمه: ٧٢٣).

الإسلام، وسنة الرسول ﷺ، مضاهون فيما يفعل أهل الكتابين والجاهلية قبلهم، فإن صرف بصره إلى السلطنة وأهلها وحاشيتها، ومن لاذ بها من حكامهم وعمالهم وجد الأمر كله فيهم بالضد مما أمروا به، ونصبوا له في أفعالهم وأحكامهم وزيتهم، ولباسهم، وكذلك في سائر الناس بعدهم من التجار والسوقة، وأبناء الدنيا وطالبيها من الزراع والصناع والأجراء والفقراء والقراء والعلماء إلا من عصمه الله. ومتى فكرت في ذلك وجدت الأمر كما أخبرتك في المصائب والأفراح وفي الزي واللباس والآنية والأبنية والمساكن والخدام والمراكب والولائم والأعراس والمجالس والفرش والمأكّل والمشارب، وكل ذلك فيجري خلاف الكتاب والسنة بالضد مما أمر به المسلمون، وندب إليه المؤمنون، وكذلك من باع واشترى وملك واقتنى واستأجر وزرع وزارع، فمن طلب السلامة لدينه في وقتنا هذا مع الناس عدمها، ومن أحب أن يلتمس معيشة على حكم الكتاب والسنة فقد هـ<sup>(١)</sup>، وكثر خصماؤه وأعداؤه ومخالفوه ومبغضوه فيها، فالله المستعان فما أشد تعذر السلامة في الدين في هذا الزمان، فطرقات الحق خالية مقفرة موحشة قد عدم سالكوها واندفنت محاجها، وتهدمت صواياها وأعلامها، وفقد أدلاؤها وهدايتها، قد وقفت شياطين الإنس والجن على فجاجها وسبلها تتخطف الناس عنها، فالله المستعان، فليس يعرف هذا الأمر ويهمه إلا رجل عاقل مميز، قد أدبه العلم وشرح الله صدره بالإيمان».

(١) لا يزال من أمة محمد ﷺ من يقوم بدينه حتى قيام الساعة لا يضرهم من خلفهم كما في الحديث.

فسبحان الله له الأمر من قبل ومن بعد، هذا زمن ابن بطة فماذا يقال عن هذا الزمن الذي اشتدت فيه الغرابة، وأعجب فيه المسلمون بما في أيدي الأمم الأخرى من الحضارة والتقدم المادي!، وحلت التبعية محل العزة، وضعف الإيمان وكثرة المعاصي ونشأ شباب المسلمين على الإعجاب بعبادات الكفار وعباداتهم - فلا حول ولا قوة إلا بالله-. فأحاديث هذا الفصل تنهى إما صراحة أو بطريق بيان الأولى عن مشابهة الكفار والمشركين من أهل الكتاب، واجتناب عاداتهم وتقاليدهم. وإن من مقاصد الشريعة سد باب الذرائع إلى عبادة غير الله تعالى، ومن أعظمها استحقاقاً للسد: التشبه بالمشركون في عاداتهم وعباداتهم لئلا يجر ذلك إلى تقليدهم في ما عصوا فيه ربهم واستحقوا به عذابه وعقابه.



**الفصل الثامن والأربعون**  
**أحاديث إخراج الكفار**  
**من جزيرة العرب**

٢٦٦ [١]. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: يَوْمُ الْخَمِيسِ، وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ! ثُمَّ بَكَى حَتَّى خَضَبَ دَمْعُهُ الْحَضْبَاءَ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ: اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعُهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، فَقَالَ: «اثْنُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا». فَتَنَازَعُوا، وَلَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيِّ تَنَازُعٍ، فَقَالُوا: هَجَرَ<sup>(٢)</sup> رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «دَعُونِي، فَإِلَذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ مِمَّا تَدْعُونِي إِلَيْهِ». وَأَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ بِثَلَاثٍ: «أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ». وَنَسِيتُ الثَّالِثَةَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup>، وَمُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup>، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٥)</sup>، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السنن الكبرى»<sup>(٦)</sup>. واقتصر أبو داود على إخراج المشركين من جزيرة العرب فقط.

(١) الْحَضْبَاءُ: هُوَ الْحَصَى الصَّغَارُ. أَي: أَنْ دَمْعُهُ وَصَلَتْ الْأَرْضَ. «النهاية» (ص ٢١١).  
(٢) هَجَرَ: الْهَجْرُ بِالضَّمِّ ثُمَّ السُّكُونُ الْهَذْيَانُ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا مَا يَقَعُ مِنْ كَلَامِ الْمَرِيضِ الَّذِي لَا يَنْتَظِمُ وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ لِعَدَمِ قَائِدَتِهِ. وَوُقُوعُ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتَحِيلٌ لِأَنَّهُ مَعْصُومٌ فِي صِحَّتِهِ وَمَرَضِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ النجم: [٣]، واختلف في المراد بذلك في هذه الرواية ورجح القرطبي والحافظ: أَنَّ يَكُونُ الَّذِي قَالَ ذَلِكَ صَدَرَ عَنْ دَهْشٍ وَخَيْرَةٍ كَمَا أَصَابَ كَثِيرًا مِنْهُمْ عِنْدَ مَوْتِهِ. «المفهم» (ج ٤/ ٥٦٠)، و«فتح الباري» (ج ١٢/ ص ٢٥٢)، و«لسان العرب» (ج ٥/ ص ٢٩٣).

(٣) كتاب: الجهاد، باب: هل يستشفع إلى أهل الذمة ومعاملتهم (ج ٣/ ص ١١١، رقمه: ٢٨٨٨).

(٤) كتاب: الوصية، باب: ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه (ج ٣/ ص ١٠١٨، رقمه ١٦٣٧).

(٥) كتاب: الخراج والإمارة والفيء (ج ٣/ ص ١٦٥، رقمه: ٣٠٢٩).

(٦) كتاب: العلم، باب: كتابة العلم (ج ٣/ ص ٤٣٤، رقمه: ٥٨٥٤).

٢٦٧[٢]. عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا فَدَعَ<sup>(١)</sup> أَهْلُ خَيْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ

قَامَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَطِيبًا فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عَامِلَ يَهُودَ خَيْبَرَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ، وَقَالَ: «نُقِرُّكُمْ مَا أَقَرَّكُمْ اللَّهُ». وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ خَرَجَ إِلَى مَالِهِ هُنَاكَ، فَعُدِّي عَلَيْهِ مِنَ اللَّيْلِ، فَفَدَعْتَ يَدَاهُ وَرَجَلَاهُ، وَلَيْسَ لَنَا هُنَاكَ عَدُوٌّ غَيْرُهُمْ، هُمْ عَدُونُنَا وَتَهَمَّتْنَا. وَقَدْ رَأَيْتُ إِجْلَاءَهُمْ، فَلَمَّا أَجْمَعَ عُمَرُ عَلَى ذَلِكَ أَنَاهُ أَحَدُ بَنِي أَبِي الْحَقِيقِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَتُخْرِجُنَا وَقَدْ أَقَرَّنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَامَلَنَا عَلَى الْأَمْوَالِ وَشَرَطَ ذَلِكَ لَنَا؟ فَقَالَ عُمَرُ: أَظَنَنْتُ أَنِّي نَسِيتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَيْفَ بِكَ إِذَا أَخْرَجْتَ مِنْ خَيْبَرَ تَعْدُو بِكَ قُلُوصَكَ»<sup>(٢)</sup> لَيْلَةً بَعْدَ لَيْلَةٍ؟ فَقَالَ: كَانَتْ هَذِهِ هَزِيلَةً<sup>(٣)</sup> مِنْ أَبِي الْقَاسِمِ. قَالَ: كَذَبْتَ يَا عَدُوَّ اللَّهِ، فَأَجْلَاءَهُمْ عُمَرُ، وَأَعْطَاهُمْ قِيمَةَ مَا كَانَ لَهُمْ مِنَ الثَّمَرِ مَالًا وَإِيَالًا وَعُرُوضًا مِنْ أَقْتَابٍ وَحِبَالٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٤)</sup>.

٢٦٨[٣]. عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ

اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا تُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّى لَا أَدَعَ إِلَّا مُسْلِمًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٥)</sup>، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٦)</sup>،

(١) الْفَدَعُ بِالْتَحْرِيكِ: زَيْغٌ بَيْنَ الْقَدَمِ وَبَيْنَ عَظْمِ السَّاقِ، وَكَذَلِكَ فِي الْيَدِ، وَهُوَ أَنْ تَزُولَ الْمَفَاصِلُ عَنْ أَمَاكِنِهَا. «النهاية» (ص ٦٩٥).

(٢) الْقُلُوصُ: النَّاقَةُ الصَّابِرَةُ عَلَى الشَّرِّ، وَقِيلَ: الشَّابَّةُ. وَتُجْمَعُ عَلَى قِلَاصٍ وَقُلُوصٍ. «النهاية» (ص ٧٦٨).

(٣) نَضِيفٌ هَزْلَةٌ وَهِيَ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ مِنَ الْهَزْلِ ضِدَّ الْجِدِّ. هَزِيلَةٌ. «النهاية» (ص ١٠٧).

(٤) كِتَابُ: الشُّرُوطُ، بَابُ: إِذَا اشْتَرَطَ فِي الْمِزْرَاعَةِ (ج ٢/ص ٩٧٣، رَقْمُهُ: ٢٥٨٠).

(٥) كِتَابُ: الْجِهَادِ وَالسِّيرِ، بَابُ: إِخْرَاجِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ (ج ٣/ص ١١١٢، رَقْمُهُ: ١٧٦٧).

(٦) كِتَابُ: الْخُرَاجِ وَالْإِمَارَةِ وَالْفِيءِ (ج ٣/ص ١٦٥، رَقْمُهُ: ٣٠٣٠).

والترمذي<sup>(١)</sup>. وَقَالَ الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

٢٦٩ [٤]. عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَتُنْ عِشْتَ

لَا أُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ، وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّى لَا يَبْقَى فِيهَا إِلَّا مُسْلِمٌ». وَقَالَ

عمر رضي الله عنه: «لَتُنْ عِشْتَ، لَا أُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّى لَا

يَبْقَى فِيهَا إِلَّا مُسْلِمٌ». رواه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»<sup>(٢)</sup>.

قلت: هذا إسناد صحيح.

٢٧٠ [٥]. عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: آخِرُ مَا تَكَلَّمَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«أُخْرِجُوا يَهُودَ أَهْلَ الْحِجَازِ وَأَهْلَ نَجْرَانَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَاعْلَمُوا أَنَّ شِرَارَ

النَّاسِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». صحيح<sup>(٣)</sup>.

٢٧١ [٦]. عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ آخِرُ مَا عَهِدَ رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ قَالَ: «لَا يُتْرَكُ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانِ». رواه أحمد<sup>(٤)</sup>، والطبراني في

«الأوسط»<sup>(٥)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٦)</sup>. ورواية البيهقي مرسلة.

وذكره الهيثمي في «مجمعه»<sup>(٧)</sup>، وقال: «رواه أحمد والطبراني في الأوسط

ورجال أحمد رجال الصحيح غير ابن إسحاق وقد صرح بالسماع».

---

(١) كتاب: السير، باب: ما جاء في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب (ج ٤/ص ١٥٦، رقمه: ١٦٠٧).

(٢) (ج ٧/ص ١٨٦، رقمه: ٢٧٦٣).

(٣) مخرج في فصل: أحاديث النهي عن مضاهاة خلق الله عز وجل.

(٤) (ج ١٠/ص ١٤٤، رقمه: ٢٦٤١٢).

(٥) (ج ٢/ص ١٢، رقمه: ١٠٦٠).

(٦) (ج ٩/ص ٣٦٢، رقمه: ١٢٨١٨).

(٧) (ج ٢/ص ٤٣٠).

قلت: هذا إسناد حسن، من أجل ابن إسحاق، والحديث صحيح لغيره.  
 [٢٧٢]٧. عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
 «أَخْرِجُوا الْيَهُودَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ». رواه الطبراني في «الكبير»<sup>(١)</sup>.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد»<sup>(٢)</sup>، وقال: «رواه الطبراني من طريقين، رجال أحدهما رجال الصحيح». وأشار الألباني إلى تصحيحه في «السلسلة الصحيحة»<sup>(٣)</sup>، قلت: وهو كما قال، إلا أن في أحد طرقه مجهول الحال، وهو محمد بن صالح النرسي، ولكن تابعه محمد بن المثنى، وهو ثقة.

[٢٧٣]٨. عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: كَانَ مِنْ آخِرِ مَا تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ قَالَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، لَا يَبْقَيْنَ دِينَانِ بَارِضِ الْعَرَبِ». رجاله ثقات، ولكنه مقطوع<sup>(٤)</sup>.

[٢٧٤]٩. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾<sup>(٥)</sup> قَالَ: «كَانَتِ الْمَرْأَةُ مِنَ الْأَنْصَارِ لَا يَكَادُ يَعِيشُ لَهَا وَلَدٌ، فَتَحْلِفُ: لئن عاش لها ولد لتهودنَّ، فلما أُجْلِيَتْ بنو النضير إذا فيهم ناس من أبناء الأنصار، فقالت الأنصار: يا رسول الله، أبناؤنا، فأنزل الله هذه الآية: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ قال سعيد بن جبير: فمن شاء لحق بهم، ومن شاء دخل في الإسلام». رواه أبو داود<sup>(٦)</sup>، والنسائي في

(١) (ج ١٧/ ص ١٠٠، رقمه: ١٩٠٦٦).

(٢) (ج ٢/ ص ٤٣٠).

(٣) (ج ٣/ ص ٢٠٦، رقمه: ١١٣٢).

(٤) مخرج في فصل: أحاديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد.

(٥) سورة البقرة: [٢٥٦].

(٦) كتاب: الجهاد، باب: في الأسير يكره على الإسلام (ج ٣/ ص ٥٨، رقمه: ٢٦٨٢).

«السنن الكبرى»<sup>(١)</sup>، وابن حبان<sup>(٢)</sup>، والطحاوي في «شرح المشكل»<sup>(٣)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٤)</sup>.

قلت: هذا إسناد صحيح.

---

(١) (ج ٦/ص ٣٠٤، رقمه: ١١٠٤٨).

(٢) (ج ١/ص ٢٧٦، رقمه: ١٤٠).

(٣) (ج ٧/ص ١٨٨، رقمه: ٢٧٦٤).

(٤) (ج ١٤/ص ١١، رقمه: ١٩١٥١).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

دين الإسلام خاتم الأديان، فلا يقبل الله من الناس غيره، لذا فإن أحاديث هذا الفصل جاءت بالأمر من النبي ﷺ بإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، وذلك لشدة خطرهم على توحيد المسلمين، فقد جاء في حديث أبي عبيدة وعمر بن عبد العزيز الإشارة إلى اتخاذهم قبور أنبيائهم مساجد، وفي حديث عمر وعائشة وأبي هريرة رضي الله عنهم، أن دينهم لا يجتمع مع دين الإسلام وصفائهم ونقائهم، فلا تجتمع العقيدة الصحيحة، وعبادة أصحاب القبور، ودعوى التثليث والغلو في الأنبياء والصالحين، ويزداد خطرهم في جانب العقيدة ويوضحه تفسير ابن عباس رضي الله عنهما لآية سورة البقرة، وكيف أن المجتمع في المدينة تأثر بهم، وهذا وإن كان قبل الإسلام، إلا أنه لا يستبعد على المسلمين أن يتبعوهم، وقد أخبر النبي ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى أنهم يتبعونهم ولو دخلوا جحر ضب لدخله المسلمون، وخطرهم على العقيدة والتوحيد أعظم وأشد ضرراً من غيره، ويلي ما يتصفون به من الأخلاق والسلوك، من غش وخيانة وكذب وغيره، ويدل عليه حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وهذا سبب آخر لإخراجهم، وكذلك لما يكونه للإسلام وأهله من الحقد والغل.

أما جزيرة العرب التي أمر النبي ﷺ بإخراج اليهود منها فجاء فيها أقوال:

منها ما رواه البخاري عن «المغيرة بن عبد الرحمن أنه قال: جَزِيرَةُ الْعَرَبِ، مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ وَالْيَمَامَةُ وَالْيَمَنُ وَقَالَ يَنْقُوبُ: وَالْعَرْجُ أَوَّلُ تِهَامَةٍ»<sup>(١)</sup>.

(١) كتاب: الجهاد والسير، باب: هل يستشفع إلى أهل الذمة ومعاملتهم (ج ٣/ ص ١١١).

وقيل: جزيرة العرب ما بين حفر أبي موسى إلى أقصى اليمن في الطول، وأما العرض فما بين رمل يبرين<sup>(١)</sup> إلى منقطع السماوة، وحفر أبي موسى على خمس مراحل من البصرة.

وقال الأصمعي: جزيرة العرب من أقصى عدن أبين إلى ريف العراق في الطول، وأما العرض فمن جدة وما والاها من ساحل البحر إلى أطراف الشام<sup>(٢)</sup>.

وقد توسع الشوكاني في الكلام عليها، ورد قول: أن المراد إخراج اليهود والنصارى من الحجاز، فقال<sup>(٣)</sup>: «وَقَدْ أُجِيبَ عَنْ هَذَا بِأَجْوِبَةٍ مِنْهَا: أَنَّ حَمَلَ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ عَلَى الْحِجَازِ وَإِنْ صَحَّ مَجَازًا مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الْكُلِّ عَلَى الْبَعْضِ، فَهُوَ مُعَارَضٌ بِالْقَلْبِ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ بِالْحِجَازِ جَزِيرَةُ الْعَرَبِ، إِمَّا لِانْحِجَازِهَا بِالْأَبْحَارِ كَانْحِجَازِهَا بِالْحِرَارِ الْخَمْسِ، وَإِمَّا مَجَازًا مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ، فَتَرْجِيحُ أَحَدِ الْمَجَازَيْنِ مُفْتَقِرٌ إِلَى دَلِيلٍ، وَلَا دَلِيلَ إِلَّا مَا ادَّعَاهُ مَنْ فَهَمَ أَحَدَ الْمَجَازَيْنِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ فِي خَبَرِ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ زِيَادَةً لَمْ تُغَيَّرْ حُكْمَ الْخَبَرِ، وَالزِّيَادَةُ كَذَلِكَ مَقْبُولَةٌ.

(١) رمل يبرين، ويبرين من بلاد بني تميم: موضع كثير الرمل، وتقع به حائل. «معجم ما استعجم» (ج ١/ص ١١٨).

(٢) «معجم ما استعجم» (ج ١/ص ٩)، و«الروض المعطار في خبر الأقطار» (ج ١/ص ١٦٣)، و«شرح مشكل الآثار» (ج ٧/ص ١٨٧-١٨٨).

(٣) «نيل الأوطار» (ج ٦/ص ٤٩).

وَمِنْهَا: أَنَّ اسْتِنْبَاطَ كَوْنِ عِلَّةِ التَّفْرِيرِ فِي غَيْرِ الْحِجَازِ هِيَ الْمَصْلَحَةُ.

وَحَدِيثُ: «لَا يُتْرَكُ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانٌ»، وَنَحْوُهُمَا.

فَهَذَا الْإِسْتِنْبَاطُ وَقَعَ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ الْمُصَرِّحِ فِيهِ بِأَنَّ الْعِلَّةَ كَرَاهَةُ

اجْتِمَاعِ دَيْنَيْنِ.

فَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّهُ لَمْ يَقَعِ النَّصُّ إِلَّا عَلَى إِخْرَاجِهِمْ مِنَ الْحِجَازِ لَكَانَ الْمُتَعَيَّنُّ

إِلْحَاقَ بَقِيَّةِ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ بِهِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ فَكَيْفَ وَالنَّصُّ الصَّحِيحُ مُصَرِّحٌ بِالْإِخْرَاجِ

مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ؟

وَأَيْضًا هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ الْأَمْرُ بِالْإِخْرَاجِ مِنَ الْحِجَازِ فِيهِ الْأَمْرُ بِالْإِخْرَاجِ

أَهْلٍ نَجْرَانٍ، وَلَيْسَ نَجْرَانُ مِنَ الْحِجَازِ، فَلَوْ كَانَ لَفِظُ الْحِجَازِ مُخَصَّصًا لِلْفِظِ

جَزِيرَةِ الْعَرَبِ عَلَى انْفِرَادِهِ أَوْ دَالًّا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ الْحِجَازُ فَقَطُّ

لَكَانَ فِي ذَلِكَ إِهْمَالٌ لِبَعْضِ الْحَدِيثِ وَإِعْمَالٌ لِبَعْضٍ وَإِنَّهُ بَاطِلٌ.

وَأَيْضًا غَايَةُ مَا فِي حَدِيثِ أَبِي عُبَيْدَةَ الَّذِي صَرَّحَ فِيهِ بِلَفْظِ أَهْلِ الْحِجَازِ

مَفْهُومُهُ مُعَارِضٌ لِمَنْطُوقِ مَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُصَرِّحِ فِيهِ بِلَفْظِ جَزِيرَةِ

الْعَرَبِ، وَالْمَفْهُومُ لَا يَقْوَى عَلَى مُعَارِضَةِ الْمَنْطُوقِ فَكَيْفَ يُرْجَحُ عَلَيْهِ؟

فَإِنْ قُلْتُ: فَهَلْ يُخَصَّصُ لَفْظُ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ الْمُنْزَلُ مَنْزِلَةُ الْعَامِّ لِمَا لَهُ مِنَ

الْإِجْزَاءِ بِلَفْظِ الْحِجَازِ عِنْدَ مَنْ جَوَّزَ التَّخْصِصَ بِالْمَفْهُومِ.

قُلْتُ: هَذَا الْمَفْهُومُ مِنْ مَقَاهِيمِ اللَّقَبِ، وَهُوَ غَيْرُ مَعْمُولٍ بِهِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ

مِنْ أئِمَّةِ الْأُصُولِ، حَتَّى قِيلَ إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِهِ إِلَّا الدَّقَّاقُ، وَقَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَ فُحُولِ أَهْلِ

الْأُصُولِ أَنَّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ يُجْعَلُ مِنْ قَبِيلِ التَّخْصِصِ عَلَى بَعْضِ الْأَفْرَادِ لَا

مِنْ قَبِيلِ التَّخْصِيسِ، إِلَّا عِنْدَ أَبِي ثَوْرٍ».

واختلف العلماء في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب على أقوال:  
قال الشوكاني: «وظاهر الحديث أنه يجب إخراج المشركين من كل مكان داخل في جزيرة العرب وحكى الحافظ في الفتح في كتاب الجهاد عن الجمهور أن الذي يمنع منه المشركون من جزيرة العرب هو الحجاز خاصة، قال: وهو مكة والمدينة واليمامة وما والاها لا فيما سوى ذلك مما يطلق عليه اسم جزيرة العرب لاتفاق الجميع على أن اليمَن لا يمنعون منها مع أنها من جملة جزيرة العرب قال: وعن الحنفية يجوز مطلقاً إلا المسجد.

وعن مالك يجوز دخولهم الحرم للتجارة.

وقال الشافعي: لا يدخلون الحرم أصلاً إلا بإذن الإمام لمصلحة المسلمين». وقال ابن عبد البر في «الاستذكار»: «قال الشافعي: جزيرة العرب التي أخرج عمر اليهود والنصارى منها مكة والمدينة واليمامة ومخاليفها. فأما اليمَن فليس من جزيرة العرب»<sup>(١)</sup>.

ويتلخص مما سبق من الأحاديث والآثار وأقوال أهل العلم ما يأتي:

١. أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإخراج المشركين كافة من جزيرة العرب.

٢. الاختلاف في تحديد جزيرة العرب، واتفاقهم على وجوب إخراجهم من

مكة والمدينة ومخاليفها.

(١) «نيل الأوطار» (ج ٩/ ص ٥٢٦).

٣. أن أمر إخراجهم مختص بولي الأمر العادل، وليس لأي أحد، لما قد ينتج عنه من مفسد، قال السبكي<sup>(١)</sup>: «وَهَذَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ إِلَّا إِذَا كَانَ الْإِمَامُ مِثْلَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَإِلَّا فَيَخْشَى أَنْ يُخْرِجَ مَنْ شَاءَ وَيُبْقِيَ مَنْ شَاءَ بِحَسَبِ هَوَى نَفْسِهِ وَغَرَضِهِ».

٤. وأن خطر بقاء اليهود والنصارى والكفار عامة على المسلمين في كل مكان وزمان، ولكن إخراجهم يكون من جزيرة العرب التي فيها مساجدهم وأماكن عبادتهم، لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب».

ويستثنى من هذا الإخراج: المستأمنون<sup>(٢)</sup>، والذميون<sup>(٣)</sup> المعاهدون<sup>(٤)</sup>. ويلحق بهم، القادمون من أجل العمل، الذين أعطوا الأمان على أنفسهم وأولادهم وأموالهم، الذين دخلوا بلاد المسلمين بأمان منهم، ولو كان الذي أعطى لهم الأمان واحد من المسلمين، لتضافر الأدلة التي تقضي بعدم إخراجهم، منها قوله صلى الله عليه وسلم: «الْمُسْلِمُونَ تَكَافَأُوا دِمَائُهُمْ يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، يَرُدُّ مُشِدَّهُمْ عَلَى مُضْعِفِهِمْ»<sup>(٥)</sup>،

(١) (ج ٤/ص ١٩٨).

(٢) المستأمن: طالب الأمان، وعند المالكية: الحربي الذي دخل بلادنا بأمان، وعند الحنفية: من دخل دار غيره بأمان، مسلماً كان أو حريباً، والمراد بالدار: الإقليم المختص بقهر ملك إسلام أو كفر. وعند الحنابلة: من دخل دار الإسلام بأمان طلبه. «القاموس الفقهي» (ج ١/ص ٢٧).

(٣) الذمي: هو المعاهد الذي أعطي عهداً يأمن به على ماله، وعرضه، ودينه. «القاموس الفقهي» (ج ١/ص ١٣٨، و٢٦٥).

(٤) المعاهد: من كان بينك وبينه عهد. وعند المالكية، والشافعية: من له عهد مع المسلمين، سواء كان بعقد جزية. أو هدنة من سلطان، أو أمان من مسلم. «القاموس الفقهي» (ج ١/ص ١٣٨، و٢٦٥).

(٥) المُشَدُّ: الذي دَوَابَّةٌ شديدة قوَّة والمُضْعَفُ الذي دَوَابَّةٌ ضعيفة. يريد أن القوي من الغزاة يُسَاهِمُ الضعيف، فيما يَكْسِبُه من الغنيمة. «النهاية» (ص ٤٦٩).

وَمَتَسَرَّيْهِمْ<sup>(١)</sup> عَلَى قَاعِدِهِمْ، لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ<sup>(٢)</sup>.

فمن دخل بلاد المسلمين بأمان لا يجوز في شريعة الإسلام الغدر به، وقتله، والأدلة في ذلك كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتْلُغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، وفي الحديث الذي يرويه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ وَإِنْ رِيحَهَا تَوَجَّدَ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا»<sup>(٤)</sup>.  
وحديث أبي هريرة رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَلَا مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ فَقَدْ أَخْفَرَ بِذِمَّةِ اللَّهِ فَلَا يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا لِيُوجَدَ مِنْ مَسِيرَةِ سَبْعِينَ خَرِيفًا»<sup>(٥)</sup>.

(١) الْمُتَسَرَّيْ: الذي يَخْرُجُ فِي السَّرِيَّةِ وهي طائفة من الجَيْش يبلغ أقصاها أربعمائة تُبْعَثُ إِلَى الْعَدُوِّ وَجَمْعُهَا السَّرَايَا. «النهاية» (ص ٤٢٧).

(٢) رواه أبو داود، كتاب: الجهاد، باب: في السرية ترد على أهل العسكر (ج ٣/ص ١٢٥، رقمه: ٢٧٥١)، والنسائي، كتاب: القسامة، باب: القود بين الأحرار والمماليك في النفس (ج ٧-٨/ص ٣٨٨، رقمه: ٣٧٤٩)، وابن ماجه، كتاب: الديات، باب: المسلمون تتكافأ دماؤهم (ج ٣/ص ٣٠٣، رقمه: ٢٦٨٥)، وقال الألباني: «حسن» انظر: (ج ٢/ص ١١٣٧، رقمه: ٦٧١٢) من «صحيح الجامع»، وصححه لغيره. «صحيح ابن ماجه» (ج ٢/ص ١٠٦، رقمه: ١٨٥)، و«صحيح أبي داود» (ج ٢/ص ١٧٠، رقمه: ٢٧٥١).

(٣) سورة التوبة: [٦].

(٤) رواه البخاري، كتاب: الجزية، باب: إثم من قتل معاهداً بغير جرم (ج ٣/ص ١١٥٥، رقمه: ٢٩٩٥)، والنسائي، كتاب: القسامة، باب: تعظيم قتل المعاهد (ج ٧-٨/ص ٣٩٤، رقمه: ٤٧٦٤)، وابن ماجه، كتاب: الديات، باب: من قتل معاهداً (ج ٢/ص ٤٦٤، رقمه: ٢٦٨٦).

(٥) رواه الترمذي، كتاب: الديات، باب: ما جاء فيمن يقتل نفساً معاهدة (ج ٤/ص ٢٠، رقمه: ١٤٠٣)، وابن ماجه، كتاب: الديات، باب: من قتل معاهداً (ج ٢/ص ٤٦٤، رقمه: ٢٦٨٧)، وقال الترمذي: «حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ». وصححه الألباني في «غاية المرام» (ج ١/ص ٢٦٠، رقمه: ٤٥٠).

فلا يجوز الاعتداء على من دخل بلاد المسلمين من أجل العمل أو غيره، ولم يكن محارباً، بل يجتهد في دعوته للدخول في الإسلام، ويحث على الكف عن عاداتهم وعباداتهم التي فيها ما يسبب تضايقاً للمسلمين وخرجاً عليهم في دينهم ودنياهم، ولكن لا يحق له المنع إلا ولي أمر المسلمين، وليس ذلك للعامة لما يعقبه احتساب العامة من جلب المفساد في الغالب، ولأن ولي أمر المسلمين لم يسمح لهم بالدخول إلا فيما يرى أن فيه تحقيق مصلحة للعباد والبلاد.



**الفصل التاسع والأربعون**  
**أحاديث النهي عن التسمي**  
**بأسماء الله عز وجل**

٢٧٥ [١]. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَخْنَى<sup>(١)</sup> الْأَسْمَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ تَسَمَّى مَلِكَ الْأَمْلاكِ». رواه البخاري<sup>(٢)</sup>، ومسلم<sup>(٣)</sup>، وأبو داود<sup>(٤)</sup>، والترمذي<sup>(٥)</sup>، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ». وعنه رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَغْيَظُ<sup>(٦)</sup> رَجُلٍ عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَخْبَثُهُ وَأَغْيَظُهُ عَلَيْهِ رَجُلٌ كَانَ يُسَمَّى مَلِكَ الْأَمْلاكِ لَا مَلِكَ إِلَّا اللَّهُ». رواه مسلم<sup>(٧)</sup>.

وعنه رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَشَدُّ غَضَبِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَجُلٍ قَتَلَهُ نَبِيُّهُ»، وَقَالَ رَوْحٌ<sup>(٨)</sup>: «قَتَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَأَشَدُّ غَضَبِ اللَّهِ عَلَى رَجُلٍ

- 
- (١) الخَنَاءُ: الفُحْشُ في القول، ويجوز أن يكون من أَخْنَى عَلَيْهِ الدَّفْعُ، إِذَا مَالَ عَلَيْهِ وَأَهْلَكَهُ. فيكون معناه: أفضح الأسماء أو أكثرها فحشاً عند الله. «النهاية» (ص ٢٨٨).
- (٢) كتاب: الأدب، باب: أبغض الأسماء إلى الله (ج ٥/ ص ٢٩٢، رقمه: ٥٨٥٢).
- (٣) كتاب: الآداب، باب: تحريم التسمي بملك الأملاك وملك الملوك (ج ٣/ ص ١٣٤٥، رقمه: ٢١٤٣).
- (٤) كتاب: الأدب، باب: تغيير الاسم القبيح (ج ٤/ ص ١٥٤، رقمه: ٤٩٦١).
- (٥) كتاب: الأدب، باب: ما جاء فيما يستحب من الأسماء (ج ٣/ ص ٥٥٧، رقمه: ٢٨٣٧).
- (٦) أغيظ: صفة لا اشتداد الغيظ، وقيل: هو أشد من الغضب. «لسان الميزان» (ج ٧/ ص ٤٥٠).
- (٧) كتاب: الآداب، باب: تحريم التسمي بملك الأملاك وملك الملوك (ج ٣/ ص ١٣٤٥، رقمه: ٢١٤٣).
- (٨) أحد رواة الحديث.

تَسْمَى بِمَلِكِ الْأَمَلِكِ، لَا مُلْكَ إِلَّا لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ». رواه أحمد<sup>(١)</sup>، والحاكم<sup>(٢)</sup>.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

وسكت عنه الذهبي. وهو كما قال؛ فإن جميع رواته ثقات من رجال الشيخين.

وصححه الألباني<sup>(٣)</sup>.

وعنه رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَهْلِكُ كِسْرَى، فَلَا يَكُونُ كِسْرَى بَعْدَهُ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: إِنِّي أَنَا مَلِكُ الْأَمَلِكِ، وَيَهْلِكُ قَيْصَرٌ، فَلَا يَكُونُ قَيْصَرٌ بَعْدَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَقُولُ: إِنِّي أَنَا مَلِكُ الْأَمَلِكِ». رواه الطبراني في «المعجم الكبير»<sup>(٤)</sup>، و«الأوسط»<sup>(٥)</sup>.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد»<sup>(٦)</sup>، وقال: «رواه الطبراني في الأوسط

ورجاله رجال الصحيح».

وهذا الإسناد صحيح بمجموع طرقه.

---

(١) (ج ٣/ص ٥٥٠، رقمه: ١٠٣٨٨).

(٢) (ج ٤/ص ٣٠٦، رقمه: ٧٧٢٤).

(٣) «صحيح الجامع» (ج ١/٢٣٠، رقمه: ٩٨٨).

(٤) (ج ١٩/ص ٤٨٦، رقمه: ١١٦٠)، ورواه البخاري في كتاب: الجهاد، باب: الحرب خدعة (ج ٣/

ص ١١٣٥، رقمه: ٢٩٥٢)، ومسلم في كتاب: الفتن، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر

الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء (ج ٤/ص ١٧٧٣، رقمه: ٢٩١٩)، والترمذي في

كتاب: الفتن، باب: ما جاء إذا ذهب كسرى فلا كسرى بعده (ج ٣/ص ٢٣٥، رقمه: ٢٢١٦)

بلفظ: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى، فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ، فَلَا قَيْصَرٌ بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ

لَتَنْفَقَنَّ كُنُوزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، وليس فيه: «وَذَلِكَ أَنَّهُ يَقُولُ: إِنِّي أَنَا مَلِكُ الْأَمَلِكِ»، وهو موضع

الشاهد والمقصود من إيراد الحديث.

(٥) (ج ٨/ص ٨٥، رقمه: ٨٠٤٣).

(٦) (ج ٨/ص ٣٦٧، رقمه: ١٤٠٧٢).

٢٧٦ [٢]. عَنْ خَيْثَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَبْرَةَ أَنَّ أَبَاهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ  
 ذَهَبَ مَعَ جَدِّهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:  
 «مَا اسْمُ ابْنِكَ؟» قَالَ عَزِيزٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُسَمِّهِ عَزِيزًا وَلَكِنْ سَمِّهِ  
 عَبْدَ الرَّحْمَنِ». ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ خَيْرَ الْأَسْمَاءِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَالْحَارِثُ». رواه  
 أحمد<sup>(١)</sup>، وابن حبان<sup>(٢)</sup>، والحاكم في «المستدرک»<sup>(٣)</sup>، ورواه ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup>.

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

قلت: إسناد ابن حبان صحيح، ولكن لم يذكر المرفوع، وإسناد الحاكم  
 وابن أبي شيبة وإسناد أحمد الأول ظاهرها الإرسال، ولكن أسناد أحمد الثاني  
 متصل، ولكن في إسناده يونس بن أبي إسحاق، صدوق يهمل، فهو إسناد حسن،  
 فالحديث بمجموع طرقه صحيح إن شاء الله.

٢٧٧ [٣]. عَنْ هَانِيٍّ بْنِ يَزِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمَّا وَفَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 مَعَ قَوْمِهِ سَمِعَهُمْ يَكُونُهُ بِأَبِي الْحَكَمِ، فَدَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ:  
 «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ، فَلِمَ تُكْنَى أَبَا الْحَكَمِ؟». فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي  
 إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي، فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ، فَرَضِي كِلَا الْفَرِيقَيْنِ. فَقَالَ

(١) (ج ٦/ص ١٨٩، رقمه: ١٧٦١٨)، وقد ذكر الحديث المزي في ترجمة خيثمة فقال: وفد جده أبو سبرة  
 إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومعه ابناه: سبرة وعزيز، فقال له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما اسمك؟» قال: عزيز.  
 قال: «لا عزيز إلا الله أنت عبد الرحمن». «تهذيب الكمال» (ج ٥/ص ٥٢٩)، و(ج ٦/ص ١٨٩، رقمه:  
 ١٧٦٢٠)، و(ج ٦/ص ١٨٩، رقمه: ١٧٦١٦).

(٢) (ج ١٣/ص ١٤٢، رقمه: ٥٨٢٨).

(٣) (ج ٥/ص ٣٩٢، رقمه: ٧٨٠٠).

(٤) (٢٦٤١٥، رقمه: ٢٣٩/١٣).

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا أَحْسَنَ هَذَا فَمَا لَكَ مِنَ الْوَلَدِ؟»، قَالَ: لِي شُرَيْحٌ وَمُسْلِمٌ وَعَبْدُ اللَّهِ. قَالَ: «فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟» قُلْتُ شُرَيْحٌ. قَالَ: «فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٢)</sup>، والنسائي<sup>(٣)</sup>، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»<sup>(٤)</sup>، والطبراني في «المعجم الكبير»<sup>(٥)</sup>، والبخاري في «الأدب المفرد»<sup>(٦)</sup>.

وفي رواية أبي نعيم: «وسمع القوم وهم يسمون رجلاً منهم عبد الحجر، فقال: «لا، أنت عبد الله»، قال: وهو عبد الله بن المدان، وأنه لما أن حضر رجوع القوم إلى بلادهم أعطى كل رجل منهم أرضاً حيث أحب في بلاده، وأن هائلاً قال: يا رسول الله، أخبرني بشيء يوجب لي الجنة، قال: «عليك بحسن الكلام، وبذل الطعام». وقال أبو نعيم: «رواه بعض المتأخرين من حديث قتيبة، فأسقط المقدم من بين يزيد، وشريح، وقال: يزيد بن شريح، عن أبيه شريح، بإسقاط المقدم».

وهذا إسناد حسن. قال الألباني في «المشكاة»<sup>(٧)</sup>: «إسناده جيد».

(١) كتاب: الأدب، باب: تغيير الاسم القبيح (ج ٥/ ص ١٥١، رقمه: ٤٩٥٥).

(٢) (ج ١٥/ ص ١٥٥، رقمه: ٢١٠٩٧).

(٣) كتاب: آداب القضاء، باب: إذا حكموا رجلاً ففضى بينهم (ج ٨/ ص ٦١٨، رقمه: ٥٤٠٢).

(٤) (ج ٤/ ص ٣٨١ رقم ٦٥٨٨).

(٥) (ج ٢٢/ ص ١٧٩، رقمه: ٤٦٥).

(٦) (ص ٢٩١، رقمه: ٨١١).

(٧) (ج ٣/ ص ٣٣، رقمه: ٤٧٦٦).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

لله عز وجل الأسماء الحسنی والصفات العلی التي لا تلیق إلا به؛ فهي في حقه صفات استحقاق وكمال وجمال، وفي حق غيره دليل نقص وضعف إيمان، ومنها ملك الأملاك والحكم وعزيز، وما في حكمهما من الأسماء؛ قال ابن حجر<sup>(١)</sup>: «وَأَسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى تَحْرِيمِ التَّسْمِي بِهَذَا الْإِسْمِ لِوُرُودِ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ، وَيَلْتَحِقُ بِهِ مَا فِي مَعْنَاهُ مِثْلُ خَالِقِ الْخَلْقِ وَأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ وَسُلْطَانَ السَّلَاطِينَ وَآمِيرِ الْأُمَرَاءِ، وَقِيلَ يَلْتَحِقُ بِهِ أَيْضًا مَنْ تَسَمَّى بِشَيْءٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْخَاصَّةِ بِهِ كَالرَّحْمَنِ وَالْقُدُّوسِ وَالْجَبَّارِ. وَهَلْ يَلْتَحِقُ بِهِ مَنْ تَسَمَّى قَاضِي الْقَضَاةِ أَوْ حَاكِمِ الْحُكَامِ؟ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ».

وكذا يلحق بها ما في معناه بغير اللسان العربي قال ابن حجر<sup>(٢)</sup>: «وَقَدْ تَعَجَّبَ بَعْضُ الشُّرَاحِ مِنْ تَفْسِيرِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ اللَّفْظَةَ الْعَرَبِيَّةَ بِاللَّفْظَةِ الْعَجَمِيَّةِ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ آخَرُونَ، وَهُوَ غَفْلَةٌ مِنْهُمْ عَنْ مُرَادِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ لَفْظَ شَاهَانَ شَاءَ، كَانَ قَدْ كَثُرَ التَّسْمِيَةُ بِهِ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ فَنَبَّهَ عَلَى أَنَّ الْإِسْمَ الَّذِي وَرَدَ الْخَبَرُ بِذِمَّةِ لَا يَنْحَصِرُ فِي مَلِكِ الْأَمْلَاقِ؛ بَلْ كُلِّ مَا أَدَّى مَعْنَاهُ بِأَيِّ لِسَانٍ كَانَ فَهُوَ مُرَادٌ بِالذِّمَّةِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ وَقَعَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ «مِثْلُ شَاهَانَ شَاءَ» وَقَوْلُهُ شَاهَانَ شَاءَ هُوَ الْمَشْهُورُ فِي رِوَايَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ».

لذلك كانت في حال إطلاقها على غير الله عز وجل أبغض الأسماء وأحقرها

(١) «فتح الباري» (ج ١٢/ ص ٢٣٢).

(٢) المصدر السابق.

وأوضعها عند الله، وقد غير النبي ﷺ أسماء بعض الصحابة وأبنائهم كما في أحاديث هانئ رضي الله عنه وخيشمة السابقة لما في معناها من المحاذير الشرعية. وقد بوب البخاري ومسلم وغيرهما في كتب السنة أبواباً ذكرها فيها أن هذه الأسماء من أبغض الأسماء إلى الله وأنها محرمة، وبوب شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في كتابه النافع «كتاب التوحيد»، باب: «احترام أسماء الله تعالى وتغيير الاسم لأجل ذلك». لما في ذلك من القدح في التوحيد الذي قد يوصل إلى الشرك إذا وصل إلى اعتقاد المساواة بين المسميين بهذه الأسماء ورب العزة والجلال.

قَالَ الْعَظِيمُ آبَادِي<sup>(١)</sup>: «وَفِي إِطْلَاقِ أَبِي الْحَكَمِ عَلَيَّ غَيْرُهُ يُؤْهِمُ الْإِشْتِرَاكَ فِي وَصْفِهِ عَلَيَّ الْجُمْلَةَ وَإِنْ لَمْ يُطْلَقْ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ أَبُو الْحَكَمِ».

وقال الشيخ صالح آل الشيخ -حفظه الله- في شرحه لهذا الباب من «كتاب التوحيد»<sup>(٢)</sup>: «هذا الباب فيه الإرشاد إلى الأدب الذي يجب أن يصدر من قلب الموحّد ومن لسانه، فإن الموحّد متأدّب مع الله جلّه، ومتأدّب مع أسمائه، وصفاته، ومع دينه، فلا يهزل -مثلاً- بشيء فيه ذكر الله، ولا يلقي الكلمة عن الله جلّه دون أن يتدبّر ما فيها، وكذلك لا يسمي أحداً بأسماء الله جلّه ويغيّر الاسم لأجل هذا، فأسماء الله جلّه يجب احترامها، وتعظيمها، ومن احترامها أن يجعل ما لا يصلح إلا لله منها لله وحده، وألا يسمي به البشر.

(١) «عون المعبود شرح سنن أبي داود» (ج ١٤ / ص ٢٠٢).

(٢) «التمهيد لشرح كتاب التوحيد» (ص ٤٧٦).

والحكم من أسماء الله جل وعز، والله جل وعز لم يلد ولم يولد، فتكنية المخلوق بأبي الحكم غير لائقة لأن الحكم من أسماء الله، والله جل وعز لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، هذا من جهة.

ومن جهة، أخرى فإن الحكم، وهو: بلوغ الغاية في الحكم، والفصل بين المتخصصين، راجع إلى من له الحكم، وهو الله جل وعز، وأما البشر فإنهم لا يصلحون أن يكونوا حكاماً أو أن يكون الواحد منهم حكماً على وجه الاستقلال، ولكن يكون حكماً على وجه التبعية؛ ولهذا أنكر النبي عليه السلام على أبي شريح هذه التكنية فقال له: «إن الله هو الحكم». ودخول (هو) بين لفظ الجلال وبين اسمه الحكم يدل على اختصاصه بذلك كما هو مقرر في علم المعاني لأن (هو) ضمير عماد أو ضمير فصل لا محل له من الإعراب، وفائدته أن يجعل الثاني مختصاً بالأول... وكل هذا حفظ للتوحيد ولأسماء الله وصفاته، ودفع لوسائل الشرك حتى في الألفاظ التي يخشى أن يتدرج منها إلى أن يظن مشاركة أحد لله في شيء من خصائصه وحقوقه.

### والخلاصة أن الأسماء ثلاثة أقسام:

قسم: لا يطلق إلا على الله، ولا يجوز إطلاقه على أحد من خلقه، وما ورد في الأحاديث السابقة في هذا القسم.

وقسم: يجوز أن يطلق على الله وعلى خلقه، ولكن لكل إطلاق معناه المناسب له، فإذا أطلق على الله عز وجل كان معناه الكمال المطلق الذي لا يشاركه فيه أحد من خلقه، وإذا أطلق على الخلق أريد به ما يناسب من أطلقت عليه، ومثاله:

رؤوف رحيم، فقد أطلق في معرض التذكير برحمة الله ولطفه بعباده المذنبين،

فقال: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (١).

وأطلقت على النبي صلى الله عليه وسلم قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (٢) فهو صلى الله عليه وسلم شديد الرأفة والرحمة بالمؤمنين.

فإذا أطلقت على الله شملت من المعاني أعظمها وأعلاها، وإذا أطلقت على المخلوق شملت من المعاني ما تناسب المخلوق في منزلته التي أنزله الله إياها، قال الشيخ صالح الفوزان: «الاتفاق في الاسم لا يقتضي الاتفاق في المسمى فللخالق صفات تليق به، وتختص به، وللمخلوق صفات تليق به وتختص به» (٣).

وقسم ثالث: يطلق على الخلق، ولا يجوز إطلاقه على الله عز وجل وهو ما كان في معناه نقص أو احتياج إلى غيره أو كان مما لا يشتق منه معان حسنى.

والعلم بهذه الأقسام، والعمل بما تقتضيه، من العلم الضروري الذي يلزم كل مسلم معرفته؛ سداً للذرائع وتصفية وتنقية للتوحيد من الشوائب والقوادح.



(١) سورة النور: [٢٠].

(٢) سورة التوبة: [١٢٨].

(٣) «شرح العقيدة الواسطية» (ص ٤٩).

**الفصل الخمسون**  
أحاديث النهي عن  
منازعة الله عز وجل في صفاته

٢٧٨ [١]. عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْعِزُّ إِزَارُهُ وَالْكَبرِيَاءُ رِدَاؤُهُ، فَمَنْ يَنَازِعُنِي عَذْبَتُهُ». رواه مسلم<sup>(١)</sup>،  
والبخاري في «الأدب المفرد»<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية البخاري: «فمن يَنَازِعُنِي بشيءٍ منهما عَذْبَتُهُ».

٢٧٩ [٢]. عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> قَالَ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ حَمْدِي زَيْنٌ، وَإِنَّ ذَمِّي شَيْنٌ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ذَاكَ اللَّهُ». رواه الترمذي<sup>(٤)</sup>، والنسائي في «السنن الكبرى»<sup>(٥)</sup>، وأحمد<sup>(٦)</sup>، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»<sup>(٧)</sup>، والطبراني في «الكبير»<sup>(٨)</sup>، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»<sup>(٩)</sup>.

(١) كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تحريم الكبر (ج ٤/ ص ١٦٠٥، رقمه: ٢٦٢٠).

(٢) (ص ١٩٨، رقمه: ٥٥٢).

(٣) سورة الحجرات: [٤].

(٤) كتاب: التفسير، باب: ومن سورة الحجرات (ج ٤/ ص ٢٣١، رقمه: ٣٢٦٧).

(٥) كتاب: التفسير، باب ٣٤٤ (ج ٦/ ص ٤٦٦، رقمه: ١١٥١٥).

(٦) (ج ٥/ ص ٤٨٩، رقمه: ١٦٠٨٧).

(٧) (ج ٢/ ص ٣٨٨، رقمه: ١١٧٨).

(٨) (ج ١/ ص ٣٠٠، رقمه: ٨٧٨).

(٩) (ج ٣/ ص ٣٤٥، رقمه: ١٠٣٣).

وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ».

وهذا الحديث صح من رواية الترمذي، وقد صححه الألباني<sup>(١)</sup>.

٢٨٠ [٣]. عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُيَيْدٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ:

«ثَلَاثَةٌ لَا تَسْأَلُ عَنْهُمْ رَجُلٌ نَازَعَ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ رِذَاءَهُ؛ فَإِنَّ رِذَاءَهُ الْكِبْرِيَاءُ وَإِزَارُهُ

الْعِزَّةُ وَرَجُلٌ شَكَّ فِي أَمْرِ اللَّهِ وَالْقَنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ». رواه البخاري في «الأدب

المفرد»<sup>(٢)</sup>، وأحمد<sup>(٣)</sup>، والبخاري في «مسنده»<sup>(٤)</sup>، والطبراني في «المعجم الكبير»<sup>(٥)</sup>،

وابن حبان<sup>(٦)</sup>، والحاكم<sup>(٧)</sup>.

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجا بجميع رواياته

و لم يخرجاه و لا أعرف له علة»، ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في

«السلسلة الصحيحة»<sup>(٨)</sup>.

قلت: هذا الإسناد حسن.

٢٨١ [٤]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ الْكِبْرِيَاءُ رِذَائِي وَالْعِظَمَةُ إِزَارِي فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا قَذَفْتُهُ

(١) «صحيح سنن الترمذي» (ج ٣/ ص ١٠٧، رقمه: ٢٦٠٥).

(٢) (ص ٢١١، رقمه: ٥٩٠).

(٣) (ج ٩/ ص ٢٤٦، رقمه: ٢٣٩٩٨).

(٤) (ج ٩/ ص ٢٠٤، رقمه: ٣٧٤٩).

(٥) (ج ١٧/ ص ٣٠٦، رقمه: ٧٨٩).

(٦) (ج ١٠/ ص ٤٢٢، رقمه: ٤٥٥٩).

(٧) (ج ١/ ص ٣٢٢، رقمه: ٤١٩).

(٨) (ج ٢/ ص ٤١، رقمه: ٥٤٢).

فِي النَّارِ». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، وأحمد<sup>(٢)</sup>، وأبو داود الطيالسي<sup>(٣)</sup>، وابن أبي شيبة في «مصنفه»<sup>(٤)</sup>، وابن حبان<sup>(٥)</sup>، والبيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(٦)</sup>، وأحمد<sup>(٧)</sup>، والحميدي في «مسنده»<sup>(٨)</sup>، والبيهقي في «معركة السنن والآثار»<sup>(٩)</sup>.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذا اللفظ، إنما أخرجه مسلم من طريق الأغر، عن أبي هريرة بغير هذا اللفظ». ووافقه الذهبي.

قلت: هذا الحديث إسناده قوي، فيه جماعة اختلف في سماعهم من عطاء بن السائب وقد تابعهم سفيان الثوري وسماعه من عطاء قبل الاختلاط عند أحمد<sup>(١٠)</sup>. ولفظه: «قَالَ اللَّهُ الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي وَالْعَظَمَةُ إِزَارِي، فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا أَذْخَلْتُهُ جَهَنَّمَ».

---

(١) كتاب: اللباس، باب: ما جاء في الكبر (ج ٤/ ص ٢٢٦، رقمه: ٤٠٩٠).

(٢) (ج ٣/ ص ٣٩٠، رقمه: ٩٣٧٠).

(٣) (ج ٢/ ص ٧٠٦، رقمه: ٢٥٠٩).

(٤) (ج ٦/ ص ٢٤٩).

(٥) (ج ١٢/ ص ٤٨٦، رقمه: ٥٦٧١)، و(ج ٢/ ص ٣٥، رقمه: ٣٢٨).

(٦) (ج ١٠/ ص ٤٦٦، رقمه: ٧٨٠٩).

(٧) (ج ٣/ ص ٤٨، رقمه: ٧٣٨٦)، و(ج ٣/ ص ٤١٥، رقمه: ٩٥١٣)، و(ج ٣/ ص ٤٤٦، رقمه: ٩٧٠٩).

(٨) (ج ٢/ ص ٤٨٦، رقمه: ١١٤٩).

(٩) (ج ١٤/ ص ٤٨٠، رقمه: ٢٠٨٤٦)، و(ج ١٤/ ص ٤٨١، رقمه: ٢٠٨٤٧).

(١٠) (ج ٣/ ص ٣١٤، رقمه: ٨٩٠٣).

## \* الفوائد والأحكام المستنبطة من أحاديث هذا الفصل:

لله سبحانه وتعالى الأسماء الحسنی والصفات العلی التي لا تليق إلا به عز وجل، وإطلاقها على من لا يستحقها عمداً أو اعتقاداً أنه يستحقها، فإن ذلك من الإلحاد في أسمائه وصفاته، وهو دليل نقص في إيمانه، ومعارضة للخالق في صفاته، وقدح في توحيده لربه بتعظيم ذاته وصفاته، سواء أطلقها على نفسه أو على غيره.

ومن صفاته عز وجل العظيمة صفة الكبرياء والعظمة والعزة، فإنها لا تليق إلا به وذلك لوجوه:

أولاً: أنها صفات كمال واستحقاق لله عز وجل.

ثانياً: أنها نقص في حق الخلق، فلا يليق بهم الكبر والتعظيم، فإن كان من المخلوق على خالقه، فهو كفر وبعد عن الحق، فكيف يتكبر على من بيده جميع أموره، من ابتداء خلقه إلى مرجعه ومآله، وإن كان على الخلق، فإنه محرم مذموم.

ثالثاً: إن هذه الصفات تستشرف لها النفس إلا إذا وجدت من صاحبها ردعاً لها وتذكيراً بما خلقت منه وما سوف تسير إليه، كل ذلك حجباً للذات، ورغبة في رفعتها وشرفها؛ لذلك جاءت النصوص النبوية في بيان عظم ذلك عند الله وأن عقابه من جنس عمله، فكما يريد أن يكون أعظم العظماء وملك الأملاك، يكون عند الله من أذل المخلوقات وأخضعها عند ربها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup>: «فإنَّ الْكِبْرِيَاءَ يَتَضَمَّنُ الْعَظَمَةَ، وَلَكِنَّ الْكِبْرِيَاءَ أَكْمَلُ، كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ:

(١) «الفتاوى الكبرى» (ج ٥/ ص ٢٣٠).

«يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي وَالْعَظَمَةُ إِزَارِي، فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا عَذَّبْتُهُ». فَجَعَلَ الْعَظَمَةُ كَالْإِزَارِ، وَالْكِبْرِيَاءُ كَالرِّدَاءِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الرِّدَاءَ أَشْرَفُ».

ومنازعة الله عز وجل في هذه الصفات من مخالفة الحق، ومغالطة النفس والباسها ما لا تستحقه، فالمخلوق لا يليق به التكبر والثناء على النفس والتعظيم، بل هو نقص مذموم عليه والذي يناسبه هو الخضوع والتذلل لله عز وجل والتواضع ولين الجانب للمخلوق.

قال شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>: «التَّعَالِي والتَّكَبُّرُ والثناء عَلَى النَّفْسِ وَأَمْرُ النَّاسِ بِعِبَادَتِهِ وَدُعَائِهِ وَالرَّغْبَةُ إِلَيْهِ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مِنْ خَصَائِصِ الرُّبُوبِيَّةِ هَذَا كَمَالٌ مَحْمُودٌ مِنَ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَهُوَ نَقْصٌ مَذْمُومٌ مِنَ الْمَخْلُوقِ. وَهَذَا كَالْخَبَرِ عَمَّا هُوَ مِنْ خَصَائِصِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾<sup>(٢)</sup>، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تُبَدُّوهُمَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْتَحْفَوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾<sup>(٤)</sup>، وَأَمْثَالُ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي يَذْكُرُ الرَّبُّ فِيهِ عَنْ نَفْسِهِ بَعْضَ خَصَائِصِهِ وَهُوَ فِي ذَلِكَ صَادِقٌ فِي إِخْبَارِهِ عَنْ نَفْسِهِ بِمَا هُوَ مِنْ نُعُوتِ الْكَمَالِ، وَبَيَانُ ذَلِكَ: هُوَ أَيْضًا مِنْ كَمَالِهِ فَإِنَّ بَيَانَهُ لِعِبَادِهِ وَتَعْرِيفَهُمْ ذَلِكَ هُوَ أَيْضًا مِنْ كَمَالِهِ. وَأَمَّا غَيْرُهُ فَلَوْ أَخْبَرَ بِمِثْلِ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ لَكَانَ كَاذِبًا مُفْتَرِيًا، وَالْكَذِبُ مِنْ أَعْظَمِ الْعُيُوبِ وَالنَّقَائِصِ. وَأَمَّا إِذَا أَخْبَرَ الْمَخْلُوقُ عَنْ نَفْسِهِ بِمَا هُوَ صَادِقٌ فِيهِ، فَهَذَا لَا يُذَمُّ مُطْلَقًا؛ بَلْ قَدْ يُحْمَدُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ كَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (ج ٦/ ص ٨٠).

(٢) سورة طه: [١٤].

(٣) سورة غافر: [٦٠].

(٤) سورة البقرة: [٢٨٤].

«أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرُ»<sup>(١)</sup>. وَأَمَّا إِذَا كَانَ فِيهِ مَفْسَدَةٌ رَاجِحَةٌ أَوْ مُسَاوِيَةٌ فَيُذَمُّ لِفَعْلِهِ مَا هُوَ مَفْسَدَةٌ لَا لِكَذِبِهِ، وَالرَّبُّ تَعَالَى لَا يَفْعَلُ مَا هُوَ مَذْمُومٌ عَلَيْهِ؛ بَلْ لَهُ الْحَمْدُ عَلَى كُلِّ حَالٍ فَكُلُّ مَا يَفْعَلُهُ هُوَ مِنْهُ حَسَنٌ جَمِيلٌ مَحْمُودٌ...

فَهَذِهِ كُلُّهَا صِفَاتُ كَمَالٍ لَا يَسْتَحِقُّهَا إِلَّا هُوَ؛ فَمَا لَا يَسْتَحِقُّهُ إِلَّا هُوَ كَيْفَ يَكُونُ كَمَالًا مِنْ غَيْرِهِ وَهُوَ مَعْدُومٌ لَغَيْرِهِ؟ فَمَنْ ادَّعَاهُ كَانَ مُفْتَرِيًا مُنَازِعًا لِلرُّبُوبِيَّةِ فِي خَوَاصِّهَا كَمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: الْعَظَمَةُ إِزَارِي وَالْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا عَذَّبْتُهُ». وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّ الْكَمَالَ الْمُخْتَصَّ بِالرُّبُوبِيَّةِ لَيْسَ لَغَيْرِهِ فِيهِ نَصِيبٌ، فَهَذَا تَحْقِيقُ اتِّصَافِهِ بِالْكَمَالِ الَّذِي لَا نَصِيبَ لَغَيْرِهِ فِيهِ. وَمِثْلُ هَذَا الْكَمَالِ لَا يَكُونُ لَغَيْرِهِ فَادَّعَاؤُهُ مُنَازَعَةً لِلرُّبُوبِيَّةِ وَفِرْيَةً عَلَى اللَّهِ.

وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى مُتَّصِفٌ بِكَمَالٍ لَا يَصْلُحُ لِلْمَخْلُوقِ وَهَذَا لَا يُنَافِي أَنَّ مَا كَانَ كَمَالًا لِلْمَوْجُودِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَوْجُودٌ: فَالْخَالِقُ أَحَقُّ بِهِ؛ وَلَكِنْ يُفِيدُ أَنَّ الْكَمَالَ الَّذِي يُوصَفُ بِهِ الْمَخْلُوقُ بِمَا هُوَ مِنْهُ إِذَا وُصِفَ الْخَالِقُ بِمَا هُوَ مِنْهُ فَالَّذِي لِلْخَالِقِ لَا يُمَازِلُهُ مَا لِلْمَخْلُوقِ وَلَا يُقَارِبُهُ. وَ«مُلَخَّصٌ ذَلِكَ» أَنَّ الْمَخْلُوقَ يُذَمُّ مِنْهُ الْكِبْرِيَاءُ وَالتَّجَبُّرُ وَتَرْكِيبُهُ نَفْسِهِ أَخْيَانًا وَنَحْوُ ذَلِكَ.

والكبرياء والعظمة والعزة من صفات الله عز وجل وهي أكثر الصفات التي

(١) رواه الترمذي، كتاب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة إسرائيل (ج ٤/ص ١٥٩، رقمه: ٣١٤٨)، وابن ماجه، كتاب: الزهد، باب: ذكر الشفاعة (ج ٤/ص ٥٦٥، رقمه: ٤٣٠٨)، وقال الترمذي: «وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وروى مسلم في كتاب: الفضائل، باب: تفضيل نبينا محمد عليه السلام على جميع الخلق (ج ٤/ص ١٠٧، رقمه: ٢٢٧٨)، وأبو داود، كتاب: السنة، باب: في التخيير بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام (ج ٥/ص ٣٨، رقمه: ٤٦٧٣) عن أبي هريرة ولكن بلفظ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشْفَعٍ». وجمع ابن ماجه في روايته بين اللفظين.

يحصل من بعض الخلق المنازعة فيها رغبة في العلو والمكانة بين الناس ومتابعة  
لشهوات النفس والشیطان، لذلك جاء المنع في الأحاديث من التسمية بها بأبلغ  
العبارات، وهي ضرب المثل لتقريب المعنى بالرداء والإزار التي لا يشترك فيهما  
اثنان في وقت واحد، فإن هذه الصفات لا يشارك الله فيها أحد، ثم بيان العقاب  
بأن مصيره إلى النار.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ<sup>(١)</sup>: «مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ الْكِبْرِيَاءَ وَالْعِظَمَةَ صِفَتَانِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ،  
وَاخْتَصَبَهُمَا لَا يَشْرُكُهُ أَحَدٌ فِيهِمَا، وَلَا يَنْبَغِي لِمَخْلُوقٍ أَنْ يَتَعَاطَاهُمَا؛ لِأَنَّ صِفَةَ  
الْمَخْلُوقِ التَّوَاضُّعُ وَالتَّذَلُّلُ. وَضَرَبَ الرَّدَاءَ وَالْإِزَارَ مَثَلًا فِي ذَلِكَ يَقُولُ وَاللَّهِ أَعْلَمُ  
كَمَا لَا يُشْرِكُ الْإِنْسَانُ فِي رِدَائِهِ وَإِزَارِهِ، فَكَذَلِكَ لَا يَشْرِكُنِي فِي الْكِبْرِيَاءِ وَالْعِظَمَةِ  
مَخْلُوقٌ. «فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا»: أَيُّ مِنَ الْوُصَفَيْنِ. وَمَعْنَى نَازَعَنِي تَخَلَّقَ  
بِذَلِكَ فَيَصِيرُ فِي مَعْنَى الْمُشَارِكِ، «قَذَفْتَهُ»: أَيُّ رَمَيْتِهِ مِنْ غَيْرِ مُبَالَاةٍ بِهِ».

وكل هذا سد لذرائع القدح في توحيد المعرفة والإثبات، وأنه يجب  
على الموحّد أن يوحد ربه في ذاته ويفرده في صفاته، وفي كمال تلك الصفات  
وحسن تلك الأسماء، لا يشاركه أحد في ذاته ولا يشاركه أحد في صفاته،  
فعلى الإنسان العالم بحقيقة نفسه وخلقه وماله أن يعلم أن هذه الصفات لا  
تليق به بوجه من الوجوه.



(١) «معالم السنن» (ج ٣-٤/ص ١٨٢).

## الخاتمة

الحمد لله الذي بيده الخير كله، دقه وجله، حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه، لا إله إلا هو، أحمدُه ذو الجلال والإكرام، كما يحب ويرضى، على ما منَّ به عليّ من نعمه العظيمة التي لا تعد ولا تحصى، ومنها توفيقه لي بالكتابة في هذا الموضوع الذي يشغل شغاف قلبي، ويمتلك فؤادي، وأحبه أكثر من والديّ وولدي؛ لصلته بأعظم ما فرض الله على خلقه، وهو توحيد سبحانه وتعالى بأنواع التوحيد الثلاثة، توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات، هذا الموضوع ذو الأهمية العظمى في حياة المسلم وبعد مماته، الذي اعتنى به رب العزة والجلال في كتبه، وأرسل من أجله رسله، وختمهم بإمام الموحدين محمد ﷺ الذي حمى جناب التوحيد بما جاء به من نصوص الكتاب العزيز والسنة المطهرة من حثٍّ على التوحيد، ورد كل ما يخل به، واعتنى به أصحابه الكرام رضوان الله عليهم، والذين اتبعوهم بإحسان، وساروا على نهجهم في العصور المتأخرة حتى هذا الزمن، وبعد الإبحار في أمواجه العاتية والتقاط درره الثمينة، وجني ثماره اليانعة بدا لي أن أوصي بهذه الوصايا وهي وصايا مشفقة على حال الأمة، حريصة على ما ينفعها وأسأل الله العظيم أن تجد

قلوباً واعية وآذاناً صاغية، وهي على ما يلي:

أولاً: ضرورة الاهتمام بنشر التوحيد بين الناس، ورد كل أمر يخل به بأصول شرعية ثابتة بعيدة عن الغلو والجفاء المناقضين للوسطية الاعتدال.

ثانياً: نشر هذا العلم الشرعي بما يناسب هذا العصر من وسائل الإعلام المختلفة، من محاضرات وندوات ودروس وطباعة كتب وعبر القنوات الفضائية، والرد بالحجة الدامغة والقول الحسن على كل مخالف له أو قاذح فيه، بالأصول الشرعية والقواعد المرعية.

ثالثاً: تشجيع الكتابة في هذا الموضوع بجدية وتحقيق علمي فعال وتمحيص لنصوصها وتخريج لأحاديثها والحكم عليها بطريقة أهل العلم في ذلك بالقسط والعدل، دون حيف أو جور.

رابعاً: تشجيع الأقسام العلمية في الجامعات، والمعاهد الإسلامية، ومراكز البحث العلمي، وتحفيز طلابها على شحذ الهمم في البحث في هذا الموضوع العظيم المتعلق بأعظم ما تعبد الله به خلقه، ألا وهو توحيده سبحانه وتعالى.

خامساً: ضرورة اهتمام المدارس والجامعات والمعاهد بتعليم هذا الموضوع رد كل ما يخل بالتوحيد بين طلابها، حماية لجناح التوحيد، وإخلاصاً له من شوائب الشرك وقوادحه، وتصفية له من برائن الجاهلية، وتنقية له من العدول إلى الباطل، وصد لشرك من فتنه الشيطان واستزله عن الحق إلى الباطل ووقع في هوة الشبهة وتاه في سبل الشيطان، وتردى في جهالته، وكان بمندوحة عن ذلك بما جاء به الشرع من نصوص الكتاب والسنة، فأضحى خصمه الكتاب والسنة.

وَأَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يَثْبِتَ بِهَذَا الْكِتَابِ أَقْوَامًا عَلَى الْحَقِّ، وَيُشْرَحَ بِهِ صُدُورَ  
آخَرِينَ، وَيُعِيدَهُمْ إِلَى الْحَقِّ وَالصَّوَابِ بِفَضْلِهِ وَمِنْهُ وَجُودِهِ وَكَرَمِهِ.  
وَأَسْأَلُ اللَّهَ بِأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ، أَنْ يَقْبَلَ مِنِّي هَذَا الْعَمَلُ، وَأَنْ  
يَرْزُقَنِي الْإِخْلَاصَ فِيهِ، وَأَنْ يَجْعَلَ لِي مِمَّنْ إِذَا أُعْطِيَ شُكْرًا، وَإِذَا ابْتُلِيَ صَبْرًا،  
وَإِذَا أَذْنِبَ اسْتِغْفَرَ، وَأَنْ يَغْفِرَ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَيَعْفُو عَنِّي وَعَنْهُمْ، رَبَّنَا اجْعَلْنَا مِمَّنْ  
عَاشَ مُوَحِّدًا وَمَاتَ مُوَحِّدًا، وَبُعِثَ مُوَحِّدًا، وَأَوْرِدْنَا بِالتَّوْحِيدِ حَوْضَ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَحْسِنْ بِهِ تَزْلُفًا فِي الْفَرْدَوْسِ الْأَعْلَى.  
وَصَلِّ اللَّهُمَّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ وَانْعَمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.







# فَهْرُسُ الْآيَاتِ



## البقرة

الآية	رقمها	الصفحة
فَلَا تَجْعَلُوا لِلّٰهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ	[٢٢]	٣٨
لِيَشْهَرُوا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ثُمَّ قَلِيلًا	[٧٩]	٤٥١
وَمَا لَهُمْ بِمُكَاتِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ	[١٠٢]	٢٤٨
وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا	[١٤٣]	٣٦٦
فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي	[١٥٠]	١٠٦
كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ	[٢١٦]	٣٥٣
لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ	[٢٥٦]	٤٦٩
وَلَنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَاسِبَكُمْ بِهِ اللَّهُ	[٢٨٤]	٤٩٠

## آل عمران

يَقُولُونَ لَوْ كُنَّا لِنَأْمُرَ بِشَيْءٍ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا	[١٥٤]	١٥٤
قُلْ إِنْ أَلَأَمْتُ لَكُمْ بِهِ	[١٥٤]	١٥٤
قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَيْنَا مَصَاجِدِهِمْ	[١٥٤]	١٥٤
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا	[١٥٦]	١٥٥
إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَائِهِ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ	[١٧٥]	١٠٧
الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ فِي سَمَاءٍ وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ	[١٩١]	١٥

## النساء

إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهَتِنَا غُلَامًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا	[١٠]	٣٥٥
وَمِنْ قَلِيلٍ يَكْفُرُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ	[٢٥]	١٢٥
إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ	[٤٨]	١٧٩
وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا	[١٢٥]	٣٠، ٤١٤
يُرَاهُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا	[١٤٢]	١٩٥
يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ	[١٧١]	٣٧٣

## المائدة

٣٧٣	[٧٧]	قُلْ يٰٓأَهْلَ الْكِتٰبِ لَا تَغْلِبُوْا فِى دِيْنِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ
١٠٢	[١٠٥]	يٰٓأَيُّهَا الَّذِيْنَ ءٰمَنُوْا عَلَيْكُمُ اَنفُسُكُمُ

## الأنعام

١٤	[٥٠]	قُلْ لَا اَقُوْلُ لَكُمْ عِندِىْ خَزَايِىْنُ اَللّٰهُ لَا اَعْلَمُ الْغَيْبِ وَلَا اَقُوْلُ لَكُمْ اِنِّىْ مَلَكٌ
٨٤	[٩٧]	وَهُوَ الَّذِىْ جَمَعَ لَكُمْ الشُّجُوْمَ لِيَهْتَدُوْا بِهَا فِى ظُلُمٰتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ
٤٤	[١١٩]	وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ اِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ اِلَيْهِ
٤١١	[١٢١]	وَلَا تَاْكُلُوْا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اِسْمُ اللّٰهِ عَلَيْهِ وَاِنَّهُ لَفِسْقٌ

## الأعراف

٢٩٧	[٧٣]	وَالِىٰ شُعُوْدَ اَخَاهُمْ صٰلِحًا
٢٦٧	[١٣٨]	فَاْتَوْا عَلٰى قَوْمٍ يَّعْتَكُبُوْنَ عَلٰى اَصْحٰبِهِمْ لَهْمُ
٢٦٨، ٢٦٧	[١٣٨]	اَجْمَلْ لَنَا اِلَيْهَا كَمَا لَمْ ءَاِلِهَةٌ قَالِ اِنَّكُمْ قَوْمٌ يَّجْهَلُوْنَ
١٤	[١٧٦]	وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلٰكِنَّهُ اَخْلَدَ اِلَى الْاَرْضِ وَاَتَّبَعَ هَوٰهُ
٢٢٧	[١٧٩]	وَلَقَدْ ذَرٰنَا لِيَّجَهَنَّمَ كَثِيْرًا مِّنَ الْاِنۡسِ وَالْاِنۡسِ
٣٦	[١٨٠]	وَاللّٰهُ اَلۡاَسَمَاءُ الْحُسْنٰى فَاَدْعُوْهُ بِهَا وَذَرُوْا الَّذِيْنَ يَلۡجُدُوْنَ فِىۤ اَسْمَآئِهِۦ
١٨	[٢٠٠]	وَلِمَا يَبۡزَغُغۡنٰكَ مِنَ الشَّيۡطٰنِ نَزَعٌ فَاَسْتَوۡعِدْ بِاَللّٰهِ

## الأنفال

١١٦	[٢٨]	وَاعْلَمُوْا اَنَّمَا اَمْوَالُكُمْ وَاَوْلٰدُكُمْ فِتْنَةٌ وَّاَنَّ اللّٰهَ عِنۡدَهُۥ اَجْرٌ عَظِيْمٌ
-----	------	--

## التوبة

٤٧٦	[٦]	وَلِاَنۡ اَحَدٌ مِّنَ الْمُشۡرِكِيۡنَ اَسْتَجَارَكَ فَاجِرُهُۥ سَحَقٌ يَّسۡمَعُ كَلِمَ اللّٰهِ
١١٦	[٢٣]	يٰٓأَيُّهَا الَّذِيْنَ ءٰمَنُوْا لَا تَتَّبِعُوْا اٰبَآءَكُمْ وَاِخۡوَٰنَكُمْ اِزۡوَٰلَةً
١١٦	[٢٤]	قُلْ اِنۡ كَانَ ءَاۡبَاؤُكُمْ وَاَبْنَاؤُكُمْ وَاِخۡوَٰنُكُمْ
٢١	[٣٠]	يُضِلُّوۡنَ قَوۡلَ الَّذِيۡنَ كَفَرُوۡا
٢٠٦	[٥٨]	وَمِنۡهُمْ مَّنۡ يُّلۡبِزُكَ فِى الصَّدَقٰتِ فَاِنۡ اَعْطُوۡا مِنْهَا رَضُوۡا



١٤٦	[٧٤]	وَمَا نَقْمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ
٤٨٥، ٣٨٠	[١٢٨]	لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ

### يونس

٤٥٤	[٩٤]	فَسْتَلِي الْأَيْدِيَّ يَقْرَأُونَ الْكُتُبَ مِنْ قَبْلِكَ
-----	------	--

### هود

١٩٣، ١٨٧	[١٥-١٦]	مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا
١٩٣، ١٨٧	[١٦]	أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ
١٥٦	[٨٠]	قَالَ لَوْ أَنَّ لِی بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ إِيَّاكَ تُرْكِي مَشِيدِي

### يوسف

١٢٥	[٢٥]	وَأَلْقَيْنَا سِدِّهَا لَدَا الْبَابِ
١٢٨، ١٢٥	[٤٢]	أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ

### الرعد

٧٦	[٨]	اللَّهُ يَتْلُمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَرُدُّهُمُ إِلَّا إِلَىٰ رَبِّهِمْ فِي شَرٍّ أَوْ فَضْلٍ
٧٦	[٩]	عَلِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ
٣٥٢	[١٤]	وَمَا دَعَا الْكُفْرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ
١١٦	[٢٨]	الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ

### الحجر

٦٦	[١٨]	إِلَّا مَنْ اسْتَرْقَى السَّمْعَ فَاتَّبَعَهُ شَهَابٌ مُبِينٌ
٩٢	[٤٢]	إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ

### النحل

٨٤	[١٦]	وَيَا لَتَجْمِمْ هُمْ يَسْتَلُونَ
١٧٧	[٣٨]	وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ
١٢٥	[٧٥]	ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا

١٦٠، ١٦١	[٩١]	وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا
٢٦٢	[٩٨]	فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ
٢٦٢	[٩٩]	إِنَّكُمْ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ
٢٦٢	[١٠٠]	إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ

## الإسراء

١٦٠	[٣٤]	وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ
٤٢٠	[٣٨]	كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا

## الكهف

١٧٠	[١١٠]	قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدٌ
١٨١	[١١٠]	فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا

## مريم

٣٧٥	[١٦]	وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَدَّتْ مِنْ أَهْلِهَا
-----	------	--

## طه

٤٩٠	[١٤]	إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي
١٥٦	[٨٢]	وَلِيِّنِ لِّغَفَارٍ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ

## الأنبياء

١٠٦	[٢٦]	وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا مَبْغَضَةً إِلَيْنَا لَعَنُوا مَن يَمْكُرُ بِهَا
١٠٦	[٢٧]	لَا يَسْقُوتُ عَلَيْهِ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ
١٠٦	[٢٨]	يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَن أَرَادَ
٥٣	[٣٣]	وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ

## المؤمنون

١٠٦	[٥٧]	إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ
-----	------	--

## النور

٤٨٥	[٢٠]	وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ
-----	------	---

١٢٥	[٣٢]	وَأَنكِحُوا الْأَيَامَ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ
٥٣	[٤٣]	أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزَيِّجُ مَاءً ثَمًا يُؤْكَلُ يَنْفَعُ مِمَّنْ يَجْعَلُهُ رِجَالًا
٥٣	[٤٤]	يَغْلِبُ اللَّهُ الْبَلَّ وَالنَّهَارُ لِيْنِ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَبْصَارِ

## الفرقان

٥٤	[٦٢]	وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ الْبَلَّ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَن أَرَادَ أَن يَتَذَكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا
----	------	---

## الشعراء

١٧	[٢٣]	قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ
١٧	[٢٤]	قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ

## النمل

٧٦	[٦٥]	قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ
----	------	--

## القصص

١٠٦	[٢١]	خَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ
-----	------	-------------------------------------

## العنكبوت

٤٥١, ٤٤٩	[٤٦]	وَقُولُوا مَا مَتَى الْيَوْمَ نُزِّلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَيْنَا وَإِلَيْكُمْ وَجِدْ
----------	------	---

## لقمان

١٤٧, ١٤٦	[١٤]	إِنْ أَشْكُرْ لِي وَلَوْلَايَكَ إِلَى الْمُصِيدِ
٨٥, ٨٤, ٧٦	[٣٤]	إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُرْسِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ

## الأحزاب

١٤٦	[٣٧]	وَإِذْ تَقُولُ لِلْيَقِيْنِ أُنْمِمْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَتَمَمْتَ عَلَيْهِ
-----	------	---

## سبا

٦٦	[٢٣]	حَقَّ إِذَا فُجِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ
----	------	--

## يس

٨٩	[٣٩]	وَالْقَمَرَ قَدَّرْتَهُ مَنَازِلَ
----	------	-----------------------------------

## الصفات

٦٨	[١٠]	إِلَّا مَنْ حَبَلَ خِلْفَةَ فَلَتَبَعَهُ سَهَابٌ مَأْتِبٌ
٢٥	[٩٦]	وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ

## ص

٢٧١	[٢٩]	كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا بَابِيهِ
-----	------	---

## الزمر

١٥٦	[٥٧]	أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ
-----	------	--

## غافر

٤٩٠	[٦٠]	أَدْعُوهُ اسْتَجِبْ لَهُ
-----	------	--------------------------

## فصلت

٤٣٤	[٤٦]	وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَمِيدِ
-----	------	--------------------------------------

## الشورى

٩٨، ٣٦	[١١]	لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ
--------	------	---

## الجاثية

٤٩، ٤٨	[٢٤]	وَقَالُوا مَاهِنْ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُبْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ
--------	------	---

## الحجرات

٤٨٦	[٤]	إِنَّ الَّذِينَ ينادُونَكَ مِنَ الَّذِينَ أَكْفَرُوا لَا يَسْمَعُونَ
٣١٩، ٣١٥	[١٣]	يَتَأْتِيهِمُ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاهُمْ أَشْعَابًا وَيَسْأَلُونَ عَنْ عِلْمِهِمْ

## الذاريات

٦٣	[٤٢]	مَا نَذُرُهُمْ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْنَاهُ كَالرَّمِيمِ
----	------	--

## النجم

٤٦٦	[٣]	وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ
-----	-----	------------------------------

## الواقعة

٩٠	[٧٥]	فَلَا أُقْسِمُ بِمَرْفَعِ الْجُودِ
٩٠	[٧٦]	وَلَئِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَمْشُونَ عَظِيمٌ
٩٠	[٧٧]	إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ
٩٠	[٧٨]	فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ
٩٠	[٧٩]	لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ
٩٠	[٨٠]	تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْمَالِكِينَ
٩٠	[٨١]	أَفَبِهَذَا الْحَدِيثِ أَنْتُمْ مُدْهِنُونَ
٩٠	[٨٢]	وَتُفْلِحُونَ وَرَفَعَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ

## الحديد

٢٦٠	[٢٢]	مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ
-----	------	--

## الممتحنة

١١٧	[٤]	قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ
-----	-----	---

## الحشر

٤١٩، ٤٢١	[٧]	وَمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا
----------	-----	---------------------------------------

## التغابن

٥١	[١٧]	إِنْ تَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضْعِفْهُ لَكُمْ
----	------	---

## الطلاق

٢٦٣	[٢]	فَإِذَا بَلَغَ الْأَجَلُ مَا كُنْتُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ
٣٣٦، ٣٣٤	[٣]	وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ
٢٦٥	[٧]	لَا يَكِلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ

## الملك

٨٠	[٥]	وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ
----	-----	---



## الحاقة

وَلَمَّا عَادَ فَأَهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَلَيْهِمْ  
[٦] ٦٣

## نوح

وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا  
[٢٣] ٣٧, ٣٨٤, ٣٨٥  
وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا  
[٢٤] ٣٨٥

## النبأ

لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لِقَاءً وَلَا كِتَابًا  
[٣٥] ٤٣٤

## التكوير

لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ  
[٢٨] ٢٢٩  
وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ  
[٢٩] ٢٢٩

## البينة

وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ  
[٥] ١٨٦

## الفيل

الَّذِي تَرَكَيْتَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ  
[١] ٢٦٩

## قريش

لِيَأْتِيَنَّ قُرَيْشًا  
[١] ٢٩٦

## الماعون

الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ  
[١] ١٨٢





فَهْرَسُ أَطْرَافِ الْحَدِيثِ



- أَبَہَا وَتَنُ أَمَّ طَاعِيَةٍ؟ ..... ٣٠٦
- أَبْهَذَا أَمَرْتُمْ، أَوْ مَا نَهَيْتُمْ عَنْ هَذَا؟ ..... ٧٩
- أَتَأْنِي جِبْرِيلُ فَقَالَ لِي: أَتَيْتَكَ الْبَارِحَةَ ..... ٣٤
- أَتَرَاهُ مُرَائِيًّا؟ ..... ٣٦٣
- أَتَعْلَمُ بِهَا قَبْرَ أَخِي ..... ٤٠٣
- أَجْعَلْتَنِي مَعَ اللَّهِ عَدْلًا، لَا، بَلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ ..... ١٤٢
- أَجْعَلْتَنِي وَاللَّهِ عَدْلًا، بَلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ ..... ١٤٢
- أَجَلٌ وَلَكِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْنًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ ..... ٣٢
- أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ ..... ١٣٢
- أَحَبُّ فِي اللَّهِ وَالْإِبْطِ فِي اللَّهِ وَالْوَالِ فِي اللَّهِ وَعَادِي فِي اللَّهِ ..... ١١٣
- أَخْرَجُوا الْيَهُودَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ..... ٤٦٩
- أَخْرَجُوا يَهُودَ أَهْلِ الْحِجَازِ وَأَهْلَ نَجْرَانَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ..... ٤٦٨، ٣٦٨
- أَخْنَى الْأَسْمَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ تَسْمَى مَلِكُ الْأَمْلاَكِ ..... ٤٧٨
- أَذْخَلَ عَلَيَّ أَصْحَابِي ..... ٣٦٩
- أَرْبَعٌ فِي أَمْتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَتْرُكُونَهُنَّ ..... ٣١٥، ٩١
- أَرْبَعٌ مِنَ السَّعَادَةِ: الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ ..... ٢٦٤
- أَسَابَيْتَ فُلَانًا؟ ..... ٣١٤
- أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا ..... ٣٩
- أَصْبَحَ مِنَ النَّاسِ شَاكِرٌ وَمِنْهُمْ كَافِرٌ ..... ٩٠
- أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ ..... ٨٩
- أَعْيَرْتَهُ بِأَمِهِ؟ ..... ٣١٤
- أَغِيْطُ رَجُلٌ عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَخِيَّتُهُ وَأَغِيْطُهُ ..... ٤٧٨
- أَفْلَحَ وَآيِهِ إِنْ صَدَقَ ..... ١٧٦
- أَفْلَحَ وَآيِهِ إِنْ صَدَقَ أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَآيِهِ إِنْ صَدَقَ ..... ١٧١
- أَفْنَلْتُ مِنْ أُمَّهِ؟ ..... ٣١٤
- أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ ..... ١٧٠، ١٦٢
- أَلَا لَا يَمْنَعَنَّ رَجُلًا هَيْبَةُ النَّاسِ أَنْ يَقُولَ بِحَقِّ إِذَا عَلِمَهُ ..... ١٠٣
- أَلَا مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ فَقَدْ أَخْفَرَ بِذِمَّةِ اللَّهِ ..... ٤٧٦
- أَلَمْ تَسْمَعُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ اللَّيْلَةَ؟ ..... ٩٠
- أَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْنًا فِيهِ صُورَةٌ ..... ٢٧

٢٩	أَمَّا لَهُمْ فَقَدْ سَمِعُوا أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ
٣٠	أَمَّا هُمْ فَقَدْ سَمِعُوا أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ
١٤٤	أَمَّا وَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ لَأَعْرِفُهَا لَكُمْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ
٤٩١	أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ
٤٩١	أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
١٩٢	أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَنْزِلُ إِلَى الْعِبَادِ
٢٢٢	أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ
١٣٣	أَنْتَ جَمِيلٌ
١٣٠	أَنْتَ سَهْلٌ
٢٢٢، ١٢٦	أَنْ تَلِدَ الْأُمَّةُ رَبَّتَهَا
٤٠٠	أَنْ لَا تَدْعَ نَمَثَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ
٣٩٩	أَنْ لَا يَبْقَيْنَ فِي رَقَبَةٍ بَعِيرٍ فَلَادَةٌ مِنْ وَثَرٍ
٢٣٣	أَنْ لَا يُورَدُ مُمْرَضٌ عَلَى مُصْبَحٍ
٢٣٨	أَنَّهُ عَذَابُ يَبْعَثُهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ
٣٥	أَنَّهُ كَانَ فِي بَابِ الْبَيْتِ تَمَثَالُ الرِّجَالِ
٣٠٥، ٢١٥	أَوْفِ بِتَذْرِكَ، فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ
٣٨٦	أُولَئِكَ قَوْمٌ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الْعَبْدُ الصَّالِحُ
٤١٥	الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبِرَةَ وَالْحِمَامَ
١٩٩	الْأَعْمَالُ بِالْبَيِّنَةِ، وَالْأَمْرُ مَا نَوَى

# (١)

١٩٣	إِذَا جَمَعَ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِيُزِمَ لَا رَيْبَ فِيهِ
١٤٢	إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَقُلْ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ
١٣	إِذَا سَأَلَكُمْ النَّاسُ عَنْ هَذَا فَقُولُوا
٢٣٧	إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بَارِضٌ، فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ
٢٧٥	إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَأَخْشَرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَرْتَفِعَ
٢٧٦	إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَادْعُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَبْرُزَ
٦٦	إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتْ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا
٢٤٢	إِذَا كَانَ الطَّاعُونَ بَارِضٌ، فَلَا تَهَيِّطُوا عَلَيْهِ
٤٥٨	إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ تَوْبَانِ فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا
٤٧٩	إِذَا هَلَكَ كِسْرَى، فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ
٤٤٩	إِذَا وُضِعَتْ الْجَنَازَةُ، فَاحْتَمَلَهَا الرِّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ

٢٨	إِلَّا رَفَعًا فِي ثَوْبٍ .....
٣٤	إِلَّا مَا كَانَ رَفَعًا فِي ثَوْبٍ .....
٢٣	إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .....
٢٢	إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ .....
٢٦	إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذَّبُونَ .....
٣٨٣	إِنَّ أَوْلَئِكَ، إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ .....
٢٥	إِنَّ أَوْلَئِكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ .....
١٩٠	إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُفْضَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ، رَجُلٌ اسْتَشْهَدَ .....
٢٣٩	إِنَّا قَدْ بَاهِغْنَاكَ فَارْجِعْ .....
٣١، ٢٧	إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ .....
٣٣	إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا نَصَاوِيرُ .....
٢٣	إِنَّ الدِّينَ يَصْنَعُونَ هَذِهِ الصُّورَ يُعَذَّبُونَ .....
٢٠٩	إِنَّ اللَّهَ عَنِ تَعَذِيبِ هَذَا نَفْسُهُ لَغَنِيٌّ .....
٣١٦	إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبِّيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ .....
٤٤٢	إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَتْرَعُهُ مِنَ الْعِبَادِ .....
٢١٠	إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ نَذْرِهَا، مُزَهَا فَلَترَكَبْ .....
٣٣	إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَكْسِرَ الْحِجَارَةَ وَالطِّينَ .....
١٠٢	إِنَّ اللَّهَ لَيَسْأَلُ الْعَبْدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْأَلُهُ يَقُولُ: أَيُّ عِبْدِي، رَأَيْتَ مُنْكَرًا فَلَمْ تُنْكِرْهُ؟ .....
١٠٩	إِنَّ اللَّهَ لَيَسْأَلُ الْعَبْدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْأَلُهُ، يَقُولُ: أَيُّ عِبْدِي رَأَيْتَ مُنْكَرًا فَلَمْ تُنْكِرْهُ .....
٤٨٠	إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ .....
٣٠١	إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ .....
١٧٠، ١٦٢	إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُم أَنْ تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ .....
٦٦	إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِلُ فِي الْعَنَانَ .....
٢٨	إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ .....
٤٥٧	إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَضِيغُونَ، فَخَالِفُوهُمْ .....
٣٢	إِنَّ جِبْرِيلَ كَانَ وَعْدَنِي أَنْ يَلْقَانِي اللَّيْلَةَ فَلَمْ يَلْقِنِي .....
٤١٧	إِنَّ حَبِيبِي نَهَانِي أَنْ أَصَلِّيَ فِي الْمَقْبَرَةِ .....
٤٨٠	إِنَّ خَيْرَ الْأَسْمَاءِ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الرَّحْمَنِ وَالْحَارُثُ .....
١٤٤	إِنَّ طُفَيْلًا رَأَى رُؤْيَا فَأَخْبَرَ بِهَا مَنْ أَخْبَرَ مِنْكُمْ .....
١٣٤	إِنْ عِشْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْتَهَى أُمِّي أَنْ يُسْمُوا نَافِعًا وَأَفْلَحَ وَبَرَكَهَ .....
١٢٩	إِنْ عِشْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ زَجَرْتُ أَنْ يُسَمَّى بَرَكَهَ، وَيَسَارَ، وَنَافِعَ .....

٣٥	.....	إِنَّ فِي الْبَيْتِ سِتْرًا فِي الْحَائِطِ فِيهِ تَمَائِيلُ
٣٢١، ٣٢٠، ٣١٨، ٣١٤	.....	إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ
٢٥٣، ٢٥٢	.....	إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ
٢٥٢	.....	إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ؛ فَفِي الدَّارِ
٢٥٦	.....	إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ، فَهُوَ فِيمَا بَيْنَ اللَّحْيَيْنِ
٢٥٤	.....	إِنْ كَانَ فِيهِ الْفَرَسُ، وَالْمَرْأَةُ
٢٥٤	.....	إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ، فَفِي الرَّبْعِ
٢٥٣	.....	إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ فَفِي: الْمَسْكَنِ
٤٥٧	.....	إِنْ كِدْتُمْ أَنْفًا تَفْعَلُونَ فَعَلْ فَارِسَ وَالرُّومَ
٢٦٩	.....	إِنْكُمْ سَتَرْكَبُونَ سَنَنَ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ
٤٤٤	.....	إِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أَمَّتِي الْأَيْمَةَ الْمُضِلِّينَ
٢٠٤	.....	إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ
١٩٩، ١٨٦	.....	إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ
١٨٦	.....	إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى
٢٥٢	.....	إِنَّمَا الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ
٢٥٥	.....	إِنَّمَا الطَّيْرَةُ فِي الْمَرْأَةِ، وَالذَّابَّةِ وَالِدَّارِ
٣٨٨	.....	إِنَّمَا يُسَافِرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ
٤١، ٢٢	.....	إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٤١٨	.....	إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ سَحْرًا
٤١٧	.....	إِنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ مَنْ تُدْرِكُهُ السَّاعَةُ، وَهُمْ أَحْيَاءُ
١٠٨	.....	إِنَّ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ اللَّهِ
٢٢٤	.....	إِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أَمَّتِي أَقْوَامٌ يُكَذِّبُونَ بِالْقَدْرِ
١٦٧، ١٤٥	.....	إِنَّهُ قَدْ قَالَ، فَمَنْ حَلَفَ فَلْيَحْلِفْ بِرَبِّ الْكَعْبَةِ
١٤٦	.....	إِنَّهُ قَدْ قَالَ، فَمَنْ قَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَلْيُفْصِلْ بَيْنَهُمَا ثُمَّ شَتَّ
١٢٠	.....	إِنَّهُ لَا يَسْتَغَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يَسْتَغَاثُ بِاللَّهِ
٤١٤	.....	إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ
٢٩٧	.....	إِنِّي أَخَشَى أَنْ يُصَيِّبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَهُمْ
٢٥٢	.....	إِنْ يَكُنْ مِنَ الشُّؤْمِ شَيْءٌ حَقٌّ
٢٢١	.....	الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

(١)

٤٦٦	.....	اسْتَوْنِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا
-----	-------	---

٣٥٥	اجْتَنِبُوا السَّبَّحَ الْمُؤَقَّاتِ .....
٢٨٩	اذْبَحُوا لِلَّهِ فِي أَيِّ شَهْرٍ كَانَ .....
١٠٨	أَرْجُ اللهَ فِي النَّاسِ وَلَا تَرْجُ النَّاسَ فِي اللهِ .....
٢١٤	ارْكَبْ أَهْيَا الشَّيْخِ، فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنْكَ وَعَنْ نَذْرِكَ .....
٥١	استقرضت عدي، فأبى أن يقرضني وسبني عدي .....
٥١	استقرضت عدي، فلم يقرضني ويشتمني عدي .....
١٢٦	اسْمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ .....
٤٧٨	اشتدَّ غضبُ الله عز وجل على رجل قتلَه نبيُّه .....
٣٤٧	اغرضوا عليَّ رُفَاكُم، لَا بَأْسَ بِالرُّفَى مَا لَمْ تَكُنْ شِرْكَاءَ .....
١٥٨	اغزوا باسمِ الله في سبيلِ الله، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ .....
٦٢	اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ .....
٥٩	اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ وَخَيْرِ مَا فِيهَا .....
٤٢٩	اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا .....
٤٣١، ٤٢٩، ٤١٥	اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا .....
٤٣٢	اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد .....
٣٤٠	انزعها، فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا .....
٤٦٢	انبسطوا بالجنائز، ولا تدبوا ديب اليهود والنصارى .....
٤٦٢	انبسطوا لجنائزكم ولا تدبوا بها ديب اليهود .....

### (ب)

٣٦٤	بِأَمْرٍ هَؤُلَاءِ وَلِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ .....
٣٧٥	بَشِّرِ الْخَطِيبُ أَنْتَ .....
١٣٥	بَلْ أَنْتَ بَشِيرٌ .....
١٣٢	بل أنتم بنو الرشد .....
٢٠٠	بَيْنَمَا رَجُلٌ يَجُرُّ إِزَارَهُ مِنَ الْخَيْلَاءِ خُسْفَ بِهِ .....
٢٠٠	بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي حُلَّةٍ تُعْجِبُهُ نَفْسُهُ .....

### (ت)

٣٨٨	تَشَدُّ الرِّحَالُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ .....
٢٠٧	تَعَسَّ عبد الدرهم، تعس عبد الدينار .....
٢٠٢	تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالْدَّرْهَمِ وَالْقَطِيفَةِ .....
٢٠١	تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ وَعَبْدُ الدَّرْهَمِ وَعَبْدُ الْحَمِيصَةِ .....

- تَفَكَّرُوا فِي الْمَخْلُوقِ وَلَا تَتَفَكَّرُوا فِي الْخَالِقِ ..... ١٥  
تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ ..... ٤٤٣  
تِلْكَ الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ يَخْطِفُهَا مِنَ الْجَنِّي فَيَقْرُهَا ..... ٦٥

(ث)

- ثَلَاثَةٌ لَا تَسْأَلُ عَنْهُمْ رَجُلٌ نَارَعَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ رِذَاءَهُ ..... ٤٨٧  
ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَتَهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ ..... ٢٧٩  
ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ ..... ١١١

(ج)

- جُزُوا الشَّوَارِبَ وَأَرْخُوا اللَّحَى ..... ٤٥٨  
جَعَلَتْ لِلَّهِ نَدَاءً بَلَّ مَا شَاءَ اللَّهُ وَخَدَهُ ..... ١٤٣  
جَعَلْتَنِي عَذْلًا قُلْ: مَا شَاءَ اللَّهُ ..... ١٤٣  
جَعَلَنِي وَاللَّهُ عَدْلِينَ، قُلْ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ ..... ١٤٣  
جَوْفُ اللَّيْلِ الْآخِرُ فَصَلِّ مَا شِئْتَ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ ..... ٢٨٠

(خ)

- خَالَفُوا الْمُشْرِكِينَ، وَقَرُّوا اللَّحَى ..... ٤٥٦  
خَالَفُوا الْيَهُودَ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ فِي نِعَالِهِمْ ..... ٤٦٠  
خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ ..... ٤٤٣  
خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ..... ٣٨٩

(د)

- دَعُوهُ، لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ ..... ٣١٤  
دَعُونِي، فَإِلَّذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ مِمَّا تَدْعُونِي إِلَيْهِ ..... ٤٦٦

(ذ)

- ذَٰكَ إِبْرَاهِيمُ ..... ٣٧٥  
ذَٰكَ اللَّهُ ..... ٤٨٦  
ذَٰكَ شَيْءٌ يَجِدُونَهُ فِي صُدُورِهِمْ ..... ٦٨

(ر)

- رَجَزٌ أَوْ عَذَابٌ، عَذَّبَ بِهِ بَعْضُ الْأَمَمِ ..... ٢٣٤

(س)

- سُبْحَانَ اللَّهِ بِسْمَا جَزَتْهَا، نَذَرْتُ لِلَّهِ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَحَرَّثَهَا! ..... ٢١٣  
سُبْحَانَ اللَّهِ! هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى ..... ٢٦٧  
سُبْحَانَ اللَّهِ! وَمَا ذَٰكَ؟ ..... ١٦٧، ١٤٦، ١٤٥

سَبَقَكَ بِهَا عُنْكَاشَةُ ..... ٣٢٦ ، ٣٢٤ ، ٣٢٣  
السَّيِّدُ اللَّهُ ..... ٣٧٧ ، ٣٧٦

(ش)

الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةِ: فِي الدَّارِ ..... ٢٥٦  
الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةِ: فِي الْفَرَسِ ..... ٢٥٣  
الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةِ: فِي الْمَرْأَةِ ..... ٢٥٣  
الشفاء في ثلاث: شربة عسل، وشرطة محجم، وكية نار ..... ٣٣٣

(ص)

صَلِّ صَلَاةَ الصُّبْحِ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَتَّى تَرْتَفِعَ ..... ٢٨٠  
الصلاة في مسجد قباء كعمرة ..... ٣٩٥

(ط)

الطَّاعُونَ رَجَسٌ، أُرْسِلَ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ..... ٢٣٣  
الطَّيْرَةُ شِرْكٌ ..... ٢٥٠ ، ٢٤٠

(ع)

عُرِضَتْ عَلَى الْأُمَمِ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ وَالنَّبِيَّانِ يَمُرُّونَ مَعَهُمُ الرُّهْطُ ..... ٣٢٢  
عُرِضَتْ عَلَى الْأُمَمِ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرُّهْطُ ..... ٣٢٣  
عُرِضَتْ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ اللَّيْلَةَ بِأَمَمِهَا ..... ٣٢٥  
عَلَيْكُمْ هَذِيأَ قَاصِدًا ..... ٣٦٣  
الْعِزُّ إِزَارُهُ وَالْكَبَرِيَاءُ رِدَاؤُهُ ..... ٤٨٦

(غ)

غَيِّرُوا الشَّيْبَ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ ..... ٤٥٧

(ف)

فَأَوْفَ بِمَا نَذَرْتَ بِهِ لِلَّهِ ..... ٣٠٦  
فَإِذَا قَالُوا: ذَلِكَ فَقُولُوا: اللَّهُ أَحَدٌ ..... ١٢  
فَلْيَنْكُم لَا تَقْدُرُونَ قُدْرَهُ ..... ١٩  
فَلْيَنْهَا لَا يُزْمَى بِهَا لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ..... ٦٧  
فَلْيَنْهَ جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ ..... ٢٢٢  
فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا وَلَوْ أَنْ تَعْصِيَ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ ..... ٤٤٣  
فَرِّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ ..... ٢٤٩  
فَلَا تَأْتُوا الْكُفَّانَ ..... ٦٧  
فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلْيَتَّخِذْ ..... ١٧

- فَلْيُقَلِّ اللَّهُ الْأَحَدَ ..... ١٨  
 فَمِنْ أَعْدَى الْأَوَّلِ ..... ٢٤٩  
 فَمِنْ كَانَ حَالِفًا، فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ ..... ١٧٨  
 فِي كُلِّ سَائِمَةٍ فَرَجٌ تَغْذُوهُ مَا شِيتَكَ ..... ٢٨٩

(ق)

- قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا جَمَلُوهُ ..... ٣٠١  
 قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ ..... ٣٧١  
 قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ ..... ٤١٢، ٣٦٨  
 قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالتَّصَارِي، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ ..... ٤٦٩، ٣٧٠  
 قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ يَقُولُونَ إِنَّ الشُّومَ فِي ثَلَاثَةِ ..... ٢٥٦  
 قَاتَلَهُمُ اللَّهُ لَقَدْ عَلِمُوا مَا اسْتَغْسَمُوا بِهَا قَطُّ ..... ٣٠  
 قَاتَلَهُمُ اللَّهُ! وَاللَّهِ، إِنَّ اسْتَغْسَمُوا بِالْأَزْلَامِ قَطُّ ..... ٣٠  
 قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْكِبْرِيَاءُ رَدَائِي وَالْعَظَمَةُ إِزَارِي ..... ٤٨٧  
 قَالَ اللَّهُ الْكِبْرِيَاءُ رَدَائِي وَالْعَظَمَةُ إِزَارِي ..... ٤٨٨  
 قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا أَعْتَى الشُّرَكَاءَ عَنِ الشُّرْكِ ..... ١٩٠  
 قَالَ اللَّهُ: مَا أَنْعَمْتَ عَلَى عِبَادِي مِنْ نِعْمَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ قَرِيقَ مِنْهُمْ كَافِرِينَ بِهَا ..... ٩٢  
 قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ ..... ٤٨  
 قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ، يَقُولُ: يَا خَيَّةَ الدَّهْرِ ..... ٤٩  
 قَالَ اللَّهُ: يَسُبُّ بَنُو آدَمَ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ ..... ٤٨  
 قَالَ لَوْ كَانَ عِنْدِي أَحَدٌ دَهَبًا ..... ١٥٧  
 قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ ..... ١٥٧  
 قَدْ طَهَرَ اللَّهُ أَهْلَ هَذِهِ الْمَدِينَةِ ..... ٧٩  
 قَدْ قُلْتُ بِعَدِكَ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، لَوْ وَزَنْتَ بِمَا قُلْتُ: لَوَزَنْتَهُنَّ ..... ١٣٠  
 قَدْ كَانَ لِي مِنْكُمْ إِخْوَةٌ وَأَصْدِقَاءُ ..... ٤١٤  
 قَدْ كُنْتُ وَعَدْتَنِي أَنْ تَلْقَانِي الْبَارِحَةَ ..... ٣٢  
 قُلْتُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى ..... ٢٦٧  
 قُلْ: قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ ..... ١٥٥  
 قُولُوا: بِقَوْلِكُمْ أَوْ بِغَضِّ قَوْلِكُمْ ..... ٣٧٧  
 قُولُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ أَوْ خَيْرِكُمْ ..... ١٢٦  
 قُولُوا نَسْتَغِيثُ بِرَسُولِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ ..... ١٢٠  
 قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هُدًى، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ ..... ٤٤٢

(ك)

- كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ الطَّيْرَةُ فِي الْمَرْأَةِ ..... ٢٥٥  
 كَانَ يَأْتِي قِبَاهُ كُلِّ سَنَةٍ رَاكِبًا وَمَاشِيًا ..... ٣٩٥  
 كُلُّ ثَقَّةٍ بِاللَّهِ وَتَوَكَّلًا عَلَيْهِ ..... ٢٤٣  
 كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ يَجْعَلُ لَهُ ..... ٢٤  
 كَيْفَ أَدْخَلَ وَفِي بَيْتِكَ سِتْرٌ فِيهِ تَصَاوِيرُ؟ ..... ٣٥  
 كَيْفَ بَكَ إِذَا أَخْرَجْتَ مِنْ خَيْرٍ ..... ٤٦٧  
 الْكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ، يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ ..... ٢٣٢

(ل)

- لَا تُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ..... ٤٦٧  
 لِأَنْهَيْنَ أَنْ يُسَمَّى رَافِعٌ وَبَرَكَةٌ وَتَسَارٌ ..... ١٣٥  
 لئن عشت إلى قابل لأمنين أن يسمى بهذه الأسماء ..... ١٤٠، ١٣٩  
 لئن عشت إن شاء الله لأمنين أن يسمى رياح ..... ١٣٦  
 لئن عشت لأخرجن اليهود، والنصارى من جزيرة العرب ..... ٤٦٨  
 لَا إِسْعَادَ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا شِعَارَ ..... ٤٠٨  
 لَا بَأْسَ بِهِذِهِ، هَذِهِ مَوَاتِيقُ ..... ٣٤٨  
 لَا تَتَحَرَّوْا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا ..... ٢٧٨  
 لَا تَتَحَرَّوْا طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا ..... ٢٧٨  
 لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا ..... ٤٣٢، ٤٢٩، ٤٢٨  
 لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَلَا بَيْوتكم قُبُورًا ..... ٤٢٩، ٤٢٨  
 لَا تَجْعَلَنَّ قَبْرِي وَثَنًا ..... ٤١٥  
 لَا تَجْعَلُوا بَيْوتكم قُبُورًا وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا ..... ٤٢٨  
 لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا ..... ٤١٣  
 لَا تَحَرَّوْا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا ..... ٢٧٥  
 لَا تَخْلُفْ بِأَيِّكَ وَلَا بِغَيْرِ اللَّهِ ..... ١٦٨  
 لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ ..... ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣  
 لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِي وَلَا بِآبَائِكُمْ ..... ١٦٤  
 لَا تَخْتَصِمُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي ..... ٢٨٩  
 لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ تَمَائِيلُ أَوْ تَصَاوِيرُ ..... ٣٢  
 لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ ..... ٣٣، ٣٢، ٢٩  
 لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُعَذِّبِينَ ..... ٢٩٦

- لَا تَدْعَ نَمَاتًا إِلَّا طَمَسْتُهُ وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتُهُ ..... ٣١
- لَا تُدِيمُوا النَّظَرَ إِلَى الْمَجْدُومِينَ ..... ٢٤٢
- لَا تُرْضِينَ أَحَدًا بِسَخَطِ اللَّهِ، وَلَا تَحْمَدَنَّ أَحَدًا عَلَى فَضْلِ اللَّهِ ..... ١٠٠
- لَا تَرْفَعُونِي فَوْقَ حَقِّي ..... ٣٧٨
- لَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِأَهْلِ الْبِرِّ مِنْكُمْ ..... ١٣٣
- لَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْبِرَّةِ مِنْكُمْ ..... ١٣٤
- لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحَرِّمٍ ..... ٣٨٩
- لَا تُسَبِّحُوا الدَّهْرَ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ ..... ٥٠، ٤٩، ٤٨
- لَا تُسَبِّحُوا الرِّيحَ؛ فَإِنَّهَا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ ..... ٦٠، ٥٩
- لَا تُسَمِّ غُلَامَكَ: رِيَّاحٌ، وَلَا أَفْلَحَ ..... ١٣٢
- لَا تُسَمِّهِ عَزِيزًا وَلَكِنْ سَمِّهِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ..... ٤٨٠
- لَا تُسَمُّوا الْعَنْبَ الْكَرَمَ ..... ٤٩
- لَا تُشَدُّ الرَّحَالَ إِلَّا إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ..... ٣٩٢
- لَا تُشَدُّ الرَّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ..... ٣٨٨
- لَا تُشَدُّ الْمَطْيُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ..... ٣٩١
- لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ ..... ٤٤٩
- لَا تُصَدِّقُوهُمْ، وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ ..... ٤٥١
- لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ، وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا ..... ٤١٤
- لَا تُصَلُّوا بَعْدَ الصُّبْحِ وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ ..... ٢٨٥
- لَا تُصَلُّوا عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا ..... ٢٨٢
- لَا تُضْرِبْ أَكْبَادَ الْمَطْيِ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ..... ٣٩١
- لَا تُطْرُونِي، كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ ..... ٣٧٥
- لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحَ ..... ٣٧٩
- لَا تُعْمَلِ الْمَطْيُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ..... ٣٩٠
- لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ فُلَانٌ ..... ١٤٣
- لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ ..... ١٥٠، ١٤٥
- لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ مُحَمَّدٌ ..... ١٤٤
- لَا تَقُومِ السَّاعَةُ حَتَّى تَأْخُذَ أُمَّتِي بِأَخِذِ الْقُرُونِ قَبْلَهَا ..... ٤٥٧
- لَا تَلْعَنَ الرِّيحَ، فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ ..... ٦١
- لَا تَلْعَنُوا الرِّيحَ فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ ..... ٦٢
- لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ عَلَّمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ ..... ١٥٧

..... ٣٢٤ ، ٣٢٣	لَا رُقْبَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ
..... ٢٧٦	لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ
..... ٢٧٦	لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَبْزُغَ
..... ٢٧٧	لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ
..... ٢٣٢	لَا طِيْرَةَ، وَخَيْرُهَا الْقَالُ
..... ٢٣٢	لَا عَذْوَى وَلَا صَفَرَ
..... ٢٣٢ ، ٢٣١	لَا عَذْوَى، وَلَا طِيْرَةَ، وَأَحَبُّ الْقَالُ
..... ٢٣٨	لَا عَذْوَى وَلَا طِيْرَةَ وَالشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَ
..... ٢٣٨	لَا عَذْوَى، وَلَا طِيْرَةَ، وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفَرَ
..... ٢٣١	لَا عَذْوَى، وَلَا طِيْرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الْقَالُ
..... ٤٨٠	لَا عَزِيزٌ إِلَّا اللَّهُ أَنْتَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
..... ٤٠٨	لَا عَقْرَ فِي الْإِسْلَامِ
..... ٤٤٤ ، ٤٤٣	لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ
..... ٢١٤	لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ
..... ٢١٤	لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا نَذَرَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ
..... ٢٥٥ ، ٢٤١	لَا هَامَةَ وَلَا عَذْوَى وَلَا طِيْرَةَ
..... ٣٠٩ ، ٢١٩ ، ٢١٤	لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ
..... ٢٧٥	لَا يَتَحَرَّى أَحَدُكُمْ، فَيُصَلِّيَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ
..... ٤٧٣ ، ٤٦٨	لَا يُتْرَكَ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانِ
..... ٤٧٥	لَا يَجْتَمِعُ دِينَانِ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ
..... ١٠٢	لَا يَخْفِرَنَّ أَحَدُكُمْ نَفْسَهُ، أَنْ يَرَى أَمْرًا لِلَّهِ عَلَيْهِ فِيهِ
..... ١٠٩	لَا يَخْفِرَنَّ أَحَدُكُمْ نَفْسَهُ إِذَا رَأَى أَمْرًا لِلَّهِ عَلَيْهِ فِيهِ مَقَالًا
..... ٢٣٦ ، ٢٣٤	لَا يُخْرِجُكُمْ إِلَّا فِرَازًا مِنْهُ
..... ١١	لَا يَزَالُ النَّاسُ يَسْأَلُونَ
..... ١٢	لَا يَزَالُ النَّاسُ يَسْأَلُونَكُمْ عَنِ الْعِلْمِ حَتَّى يَقُولُوا:
..... ١٣	لَا يَزَالُونَ يَسْأَلُونَ حَتَّى يَقَالَ: هَذَا اللَّهُ خَلَقَنَا،
..... ١٢	لَا يَزَالُونَ يَسْأَلُونَكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ حَتَّى يَقُولُوا:
..... ٤٩	لَا يَسُبُّ أَحَدُكُمْ الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ
..... ١٢٣	لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ أَطْعِمَ رَبِّكَ، وَضَيَّ رَبِّكَ
..... ٥٠	لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: يَا خِيَةَ الدَّهْرِ
..... ١٢٥	لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي، فَإِنَّ كُلَّكُمْ عَبْدٌ

- لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي وَأَمَتِي ..... ١٢٤، ١٢٣
- لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: يَا حَيَّةَ الدَّهْرِ ..... ٤٩
- لَا يَنْظُرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطَرًا ..... ٢٠٠
- لَا يُورَدُ مُمَرِّضٌ عَلَى مُصْح ..... ٢٤٩، ٢٤٦، ٢٣٣
- لَتَسْبِعَنَّ سَنَةً مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بَاعًا يَبَاع ..... ٤٦١
- لَتَسْبِعَنَّ سَنَنْ مَنْ قَبْلَكُمْ شَبِيرًا يَشْبِر ..... ٤٥٦، ٣١١
- لتسبع سنن من كان قبلكم ..... ٤٥٧، ٤٥٦
- لَتَمُشَّ وَلَتَرْكَبَ ..... ٢٠٩
- لَسْتُ مِمَّنْ يَصْنَعُهُ خِيَلَاءَ ..... ٢٠٥، ٢٠١
- لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ ..... ٤١٣، ٣٦٩
- لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسْجِدًا ..... ٤١٢
- لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ ..... ٤١٣، ٣٦٨
- لعن رسول الله زائرات القبور ..... ٤٣٤
- لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ ..... ٤٣٣
- لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ ..... ٤٣٥
- لَعَنَ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ ..... ٤٣٥
- لَمْ تَزَالِي فِي مُصْلَاكِ هَذَا؟ ..... ١٣٠
- لَمْ يَأْتِنِي جَبْرِيلُ مُنْذُ ثَلَاثِ ..... ٣٣
- لَنْ يَبْرَحَ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ ..... ١١
- لَنْ يُنْجِيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ ..... ٣٦٢
- لَيَحْمِلَنَّ شِرَارُ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى سَنَنِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ ..... ٤٦١
- ليس منا من تطير أو تطير له ..... ٦٩
- لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَطِيرَ وَلَا تُطِيرَ لَهُ ..... ٦٩
- لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ أَوْ شَقَّ الْجُيُوبَ ..... ٣١٣
- لَيَقُلَّ أَحَدُكُمْ بِقَوْلِهِ وَلَا يَسْتَجِرَّهُ الشَّيْطَانُ ..... ٣٧٧

(م)

- مَا أَحْسَنَ هَذَا! فَمَا لَكَ مِنَ الْوَلَدِ؟ ..... ٤٨١
- مَا أَرَى بَأْسًا، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ ..... ٣٥٩، ٣٤٧
- مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ بَرَكَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ ..... ٩٠
- مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ دَاءٍ إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً ..... ٣٣٤
- مَا أَنْعَمْتُ عَلَى عَبْدَايَ مِنْ نِعْمَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ ..... ٩٠

- مَا اسْمُ ابْنِكَ؟ ..... ٤٨٠
- ما اسمك؟ ..... ٤٨٠
- مَا الَّذِي تَحْوَضُونَ فِيهِ ..... ٣٢٤
- مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ ..... ٢٢٢
- مَا بَالُ هَذَا؟ ..... ٢٠٩
- مَا بَالُ هَذِهِ التَّمْرِقَةِ؟ ..... ٢٦
- مَا بَالُ هَذِهِ الْوَسَادَةِ ..... ٢٧
- مَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ، فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ ..... ٤٥٠
- مَاذَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا رُمِيَ بِمِثْلِ هَذَا؟ ..... ٦٧
- مَا شَأْنُ هَذَا؟ ..... ٢١٤
- مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ: أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا؟ ..... ١٥٠
- ما من عبد يقوم في الدنيا مقام سمعة ورياء إلا سمع الله به ..... ١٨٤
- مَا مَنَعَكَ أَنْ تُخْبِرَنِي؟ ..... ٤٥٩
- مَا هَذِهِ الْحَلَقَةُ؟ ..... ٣٤٠
- مَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَا رُسُلُهُ ..... ٣١
- مرها فلتركب، ولتختمر، ولتهد هدياً ..... ٢١١
- مُرَّةٌ فَلْيَكَلِّمْ وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَقْعُدْ وَلْيَسِّمْ صَوْمَهُ ..... ٢١٣
- مفاتيح الغيب خمس ..... ٨٥
- من أتى ساحراً أو كاهناً أو عرافاً ..... ٧٠
- مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ..... ٦٨
- مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ ..... ٦٩
- من أتى كاهناً، فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد ..... ٧٠
- مَنْ أَحَبَّ لِلَّهِ وَأَبْغَضَ لِلَّهِ وَأَعْطَى لِلَّهِ وَمَنَعَ لِلَّهِ ..... ١١١
- مَنْ أَخَذَتْ فِيهِ أَمْرُنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ ..... ٢٨٨
- من أراد سخط الله ورضاء الناس، عاد حامده من الناس ذاماً ..... ١٠٥
- من أرضى الله بسخط الناس كفاه الله ..... ١٠٠
- مَنْ أَسْخَطَ اللَّهَ فِي رِضَا النَّاسِ سَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ ..... ١٠٤
- مَنْ أَعْطَى لِلَّهِ، وَمَنَعَ لِلَّهِ، وَأَحَبَّ لِلَّهِ، وَأَبْغَضَ لِلَّهِ ..... ١١٢
- من أقام الصلاة وآتى الزكاة وسمع وأطاع ..... ١١٣
- مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ ..... ٣٥٣، ٣٤٨
- مَنْ أَقْبَسَ عِلْمًا مِنَ النُّجُومِ أَقْبَسَ شُعْبَةً مِنْ سِحْرِ ..... ٧٨

- ٣٢٧ ..... مَنْ اكْتَوَىٰ أَوْ اسْتَرْفَىٰ، فَقَدْ بَرَّيَ مِنَ التَّوَكُّلِ  
 ١٠١ ..... مَنْ التَّمَسَّ رِضًا اللَّهُ بِسَخَطِ النَّاسِ كَفَاهُ اللَّهُ  
 ٢٨ ..... مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْمٍ لَمْ يَرَهُ كُفْلٌ أَنْ يَغْقَدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ  
 ٣٩٥ ..... مَنْ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ، فَأَحْسَنَ الطُّهُورَ ثُمَّ أَتَىٰ مَسْجِدَ قِبَاءَ  
 ٣٤٣، ٣٤٠ ..... مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وَكَلَّ إِلَيْهِ .....  
 ٢٠١ ..... مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ لَا يُرِيدُ بِذَلِكَ إِلَّا الْمَخِيلَةَ  
 ٢٠١ ..... مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ  
 ٢٠٠ ..... مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مَخِيلَةً لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ  
 ١٧٨، ١٦٦ ..... مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنَّا  
 ١٧٩ ..... مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَىٰ فَقَدْ كَفَرَ  
 ١٦٩ ..... مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ  
 ١٦٣ ..... مَنْ حَلَفَ بِمَلَةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا، فَهُوَ كَمَا قَالَ  
 ١٦٦ ..... مَنْ حَلَفَ، فَقَالَ: إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا، فَهُوَ كَمَا قَالَ  
 ١٦٤ ..... مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ، فَقَالَ فِي حَلْفِهِ: وَاللَّاتِ وَالْعُزَّىٰ  
 ٢٦٣ ..... مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ ثَلَاثَةٌ، وَمِنْ شِقْوَةِ ابْنِ آدَمَ ثَلَاثَةٌ  
 ١٨٣ ..... مَنْ سَمِعَ النَّاسَ يَعْمَلُهُ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ  
 ٢٤٩ ..... مَنْ سَمِعَ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا يَقْدُمُ عَلَيْهِ .....  
 ١٨٧، ١٨٤، ١٨٢ ..... مَنْ سَمِعَ؛ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ .....  
 ٢٤ ..... مَنْ صَوَّرَ صُورَةً، فَإِنَّ اللَّهَ مُعَذِّبُهُ حَتَّىٰ يَتَفَحَّ فِيهَا الرُّوحُ  
 ٢٤ ..... مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا .....  
 ٣٣٩ ..... مَنْ عَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ .....  
 ٣١ ..... مَنْعَنِ الْكَلْبِ الَّذِي كَانَ فِي بَيْتِكَ .....  
 ١٧٠ ..... مَنْ قَالَ فِي حَلْفِهِ وَاللَّاتِ وَالْعُزَّىٰ، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
 ١٨٤ ..... مَنْ قَامَ مَقَامَ رِبَاءٍ وَسُمْعَةٍ، رَأَىٰ اللَّهُ تَعَالَىٰ بِهِ  
 ٤٧٦ ..... مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرِخْ رَايَةَ الْجَنَّةِ .....  
 ١٦٣ ..... مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلَا يَحْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ  
 ٢١٢ ..... مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ، فَلَا يَعْصِهِ  
 ٢١٨، ٢١٧ ..... مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ .....  
 ١٥٠ ..... مَنْ يُطِيعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ عَصَاهُمَا فَقَدْ غَوَىٰ  
 ١٥٢ ..... الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ  
 ١٥٢ ..... الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ

المُسْلِمُونَ تَكَافَأَ دِمَاؤُهُمْ يَسْعَى بِدِمَتِهِمْ أَذْنَاهُمْ ..... ٤٧٥

(ن)

- نَعَمْ أَنْتَ الَّذِي لَقَيْتَنِي بِمَكَّةَ ..... ٢٧٩  
 نَعَمْ، دُعَاةٌ إِلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا ..... ٤٤٣  
 نعم، من استطاع أن ينفع أخاه فليفعل ..... ٣٥٧  
 نَعَمْ، هُمْ إِخْوَانُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ ..... ٣١٤  
 نَعَمْ، وَفِيهِ دَخَنٌ ..... ٤٤٢  
 نعم، يَا عِبَادَ اللَّهِ! تَدَاوُوا ..... ٣٣٥  
 تُقْرَأُكُمْ مَا أَمَرَكُمْ اللَّهُ ..... ٤٦٧  
 نَهَى النَّبِيُّ أَنْ تُجَصَّصَ الْقُبُورُ ..... ٤٠٠  
 نَهَى رَسُولُ اللَّهِ أَنْ يُنْشَأَ عَلَى الْقَبْرِ ..... ٤٠١  
 نَهَى رَسُولُ اللَّهِ أَنْ يَتَحَرَّى طُلُوعَ الشَّمْسِ وَغُرُوبَهَا ..... ٢٧٨  
 نَهَى رَسُولُ اللَّهِ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرِ ..... ٤٠٠  
 نهى رسول الله أن يصل على الجنائز بين القبور ..... ٤١٦  
 نهى رسول الله أن يكتب على القبر شيء ..... ٤٠١  
 نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ ..... ٢٨١  
 نهى رسول الله عن الصلاة بين القبور ..... ٤١٦  
 نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنِ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ وَعَنْ لِبَسَتَيْنِ ..... ٤٦٠  
 نهى رسول الله عن تجصيص القبور ..... ٤٠١  
 نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنِ تَقْصِيبِ الْقُبُورِ ..... ٤٠١  
 نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنِ ثَمَنِ الْكَلْبِ ..... ٦٥  
 نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ..... ٢٧٩  
 نَهَى عَنِ بَيْعَتَيْنِ، وَعَنْ لِبَسَتَيْنِ، وَعَنْ صَلَاتَيْنِ ..... ٢٧٧  
 الشُّرَّةُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ..... ٣٥٩

(هـ)

- هَاتِ الْقُطْ لِي ..... ٣٦٤  
 هَلْ أَخْبَرْتَ بِهَا أَحَدًا ..... ١٤٤  
 هل بها عيد من أعيادهم ؟ ..... ٣٠٩  
 هَلْ بِهَا مِنَ الْأَوْثَانِ شَيْءٌ ..... ٣٠٦  
 هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ ..... ٨٩  
 هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ ..... ٣٦٣

- هل كان بها عيد من أعيادهم ..... ٣١٠  
 هل كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟ ..... ٣٠٥  
 هل كَانَ فِيهَا وَتَنٌ ..... ٣٠٥، ٢١٤  
 هُمُ الَّذِينَ لَا يَرْقُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَطَّيِّرُونَ ..... ٣٢٤  
 هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَطَّيِّرُونَ، وَلَا يَكْتُونُونَ ..... ٣٢٢  
 هُوَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ..... ٣٥٦

(و)

- وَأَعِزَّتَنِي فَجَلَسْتُ لَكَ فَلَمْ تَأْتِ ..... ٣١  
 وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَرْكَبُنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ..... ٢٦٧  
 وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ وَدِدْتُ أَنِّي أَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ..... ١٥٦  
 وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ، سَدُّوا ..... ٣٦٢  
 وَلَا يَقُلُ الْعَبْدُ لِسَيِّدِهِ: مَوْلَايَ ..... ١٢٤  
 وَمَا مِنَّا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ ..... ٢٤١  
 وَنَحَكَ إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ ..... ٩٥

(ي)

- يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ يَقُولُ: مَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ ..... ١١  
 يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ، يَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ ..... ١٢  
 يَأْتِي الْعَبْدَ الشَّيْطَانُ، يَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا وَكَذَا ..... ١٢  
 يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! أَوَّلِيكَ الثَّلَاثَةُ أَوَّلُ خَلْقِ اللَّهِ ..... ١٩٢  
 يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ ..... ٣١٥  
 يَا أَيُّهَا النَّاسُ! عَلَيْكُمْ بِتَقْوَاكُمْ ..... ٣٧٦  
 يَا أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَرْفَعُونِي فَوْقَ قَدْرِي ..... ٣٧٨  
 يَا بَلَالُ! قُمْ، فَانْظُرْ مَا يَأْمُرُكَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، فَأَفْعَلْهُ ..... ٤٥٩  
 يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا تَمْنَعَنَّ أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ ..... ٢٨١  
 يَا رُوَيْفَعُ! لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ بَعْدِي ..... ٣٤١  
 يَا عَائِشَةَ مَتَى دَخَلَ هَذَا الْكَلْبُ هَاهُنَا؟ ..... ٣١  
 يَا عُمَرُ! أَتَنْدِرِي مِنَ السَّائِلِ؟ ..... ٢٢٢  
 يشتمني ابن آدم يقول: وادهره ..... ٥٢

- يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: الْعَظَمَةُ إِزَارِي وَالْكَبِيرَاءُ رِدَائِي ..... ٤٩١
- يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: الْكِبِيرَاءُ رِدَائِي وَالْعَظَمَةُ إِزَارِي ..... ٤٩٠
- يَكُونُ النَّاسُ مُجْدِبِينَ ..... ٩١
- يَكُونُ النَّاسُ مُجْدِبِينَ فَيَنْزِلُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَاءِ ..... ٩٢
- يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ..... ٢٧٨
- يَهْلِكُ كِشْرَى، فَلَا يَكُونُ كِشْرَى بَعْدَهُ ..... ٤٧٩
- يوشك الناس أن يتساءلوا بينهم ..... ١٣







فَهْرَسُ الْمَرَّاجِعِ



١. القرآن الكريم.
٢. الإبانة عن أصول الديانة، للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (٢٦٠-٣٢٤) حققه وخرج أحاديثه/ بشير محمد عيون، نشر: مكتبة دار البيان دمشق-بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٣. الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، تأليف/ الشيخ الإمام أبو عبد الله عبيد الله بن محمد ابن بطة العكبري الحنبلي المتوفى سنة ٣٨٧هـ تحقيق/ أحمد بن فريد المزدي، نشر: دار الكتب العلمية-بيروت-الطبعة الأولى.
٤. الأحاد والمثاني، تأليف/ الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني المتوفى سنة ٢٨٧هـ قرأه وعلق عليه الدكتور/ يحيى مراد، نشر: دار الكتب العلمية-بيروت-الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
٥. الأحاديث المختارة أو المسمى المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج به البخاري ومسلم في صحيحيهما، تصنيف الشيخ/ ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن الحنبلي المقدسي (٥٦٧-٦٤٣هـ) دارسة وتحقيق أ.د/ عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، نشر: مكتبة الأسدي - مكة المكرمة- الطبعة الخامسة ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
٦. أحكام الجنائز وبدعها، تأليف/ محمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتبة المعارف -الرياض- الطبعة الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٧. أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، تأليف/ الإمام أبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقى (ت ٢٥٠هـ)، أ.د/ عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسدي الطبعة الثانية.
٨. الآداب الشرعية، تأليف الإمام الفقيه / أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه/ شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٩. الأدب المفرد، تصنيف الإمام الحافظ أبي عبد الله بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) بتخریجات وتعليقات/ أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، نشر: دار الدليل الأثرية للنشر والتوزيع -المملكة العربية السعودية- ومؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع،-بيروت لبنان- الطبعة الثالثة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٠. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد ابن عبد البر النمري الأندلسي (٣٦٨-٤٦٣هـ) حققه وعلق عليه/ حسان عبد المنان د/ محمود أحمد القيسية، نشر: مؤسسة النداء.
١١. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق/ علي بن محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، نشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
١٢. الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) راجع نصوصه/ صدقي جميل العطار، نشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
١٣. أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة، نخبة من العلماء، من منشورات مجمع الملك فهد - وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية - ١٤٢١هـ.
١٤. أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة، الشيخ/ حافظ بن أحمد الحكمي، تحقيق/ أحمد بن علي علوش المدخلي، نشر: مكتبة الرشد، الطبعة الثانية.
١٥. إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية، صنه/ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان، نشر: دار ابن الجوزي - الدمام - الطبعة الأولى رجب ١٤٢٣هـ.
١٦. إغاثة اللهفان في مصابيد الشيطان، تأليف/ محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزي، تصحيح وتحقيق وتعليق/ محمد عفيفي، نشر: المكتب الإسلامي بيروت ودار الخاني الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.
١٧. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تأليف شيخ الإسلام/ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) تحقيق وتعليق أ.د/ ناصر بن عبد الكريم العقل، نشر: دار الفضيلة - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
١٨. الأم، للإمام أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) خرج أحاديثه وعلق عليه/ محمود مطرجي، نشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٣٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
١٩. البحر الزخار المعروف بمسند البزار، تأليف الحافظ الإمام/ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العنكي البزار (ت ٢٩٢هـ) تحقيق/ د. محفوظ الرحمن زين الله، نشر: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٢٠. البحر المحيط في أصول الفقه، تأليف/ الإمام بدر الدين محمد بهادر بن عبدالله الزركشي، تحقيق/ محمد محمد ثامر، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
٢١. بُغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، تأليف/ الإمام الحافظ نور الدين علي بن سليمان ابن أبي بكر الهيثمي الشافعي (٧٣٥-٨٠٧هـ) تحقيق د/ حسين بن أحمد صالح الباكري، نشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلامية - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٢٢. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية الرد على تأسيس التقديس، لشيخ الإسلام/ أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، نشر: الدار العثمانية - عمان - الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
٢٣. التاريخ الأوسط، تصنيف/ الإمام الحافظ الناقد محمد بن إسماعيل البخاري ١٩٤-٢٥٦هـ) دراسة وتحقيق د. تيسير بن سعد أبو حيمد، نشر: مكتبة الرشد - المملكة العربية السعودية - الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
٢٤. تأويل مختلف الحديث، تأليف/ أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣-٢٧٦هـ) تحقيق/ محمد محي الدين الأصغر، نشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ودار الإشراف - الدوحة - الطبعة الثانية ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.
٢٥. تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، تأليف/ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية.
٢٦. تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، تأليف/ الإمام الحافظ أبي العلا محمد عبدالرحمن ابن عبدالرحيم المباركفوري (١٢٨٣-١٣٥٣هـ) نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
٢٧. تحفة الأحوزي للإمام الحافظ أبي العلا محمد بن عبدالرحمن المباركفوري بشرح جامع الترمذي، ومعه شفاء الغلل في شرح كتاب العلل، ضبط وتوثيق/ صدقي محمد جميل العطار، نشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
٢٨. تفسير القرآن العظيم، للإمام الحافظ/ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (٧٠٠-٧٧٤هـ) مضمنة تحقيقات محمد ناصر الدين الألباني، خرج أحاديثه محمد بن الجميل ووليد بن محمد بن سلامة وخالد بن محمد بن عثمان، نشر: مكتبة الصفا - القاهرة - ودار البيان الحديثة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

٢٩. تقريب التهذيب، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق/ أبو الأشبال صغير أحمد الباكستاني، تقديم: بكر بن عبدالله أبو زيد، نشر: دار العاصمة - الرياض - ١٤١٦هـ الطبعة الأولى.
٣٠. تقييد الشوارد من القواعد والفوائد، تأليف/ عبدالله بن عبدالله الراجحي، نشر: مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م،
٣١. التمهيد لشرح كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، دروس ألقاها صالح بن عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، نشر: دار التوحيد - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٣٢. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد، تأليف/ الإمام الحافظ يوسف بن عبدالله بن محمد ابن عبدالبر القرطبي، تحقيق/ محمود عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.
٣٣. تهذيب الآثار، لأبي جعفر الطبري محمد بن جرير بن يزيد الطبري، قرأه وخرج أحاديثه/ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر.
٣٤. تهذيب التهذيب، تصنيف الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر شهاب الدين العسقلاني الشافعي (٧٧٣-٨٥٢هـ) باعثناء إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، نشر مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٣٥. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (٦٥٤-٧٤٢هـ) وبهامشه الوطر من تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر، ومستدرك عليه الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال للإمام أبي المحاسن شمس الدين محمد بن علي الحسيني، راجعه وقدم له الأستاذ الدكتور سهيل زكار، تحقيق الشيخ/ أحمد بن علي عبيد وحسن أحمد آغا/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - لبنان - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٣٦. تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، تأليف/ سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب، بإشراف الشيخ/ عرفان عبد القادر حسونة العشاء، وصدقي محمد جميل، نشر: دار الفكر، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٣٧. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تأليف العلامة الشيخ/ عبدالرحمن بن ناصر السعدي (١٣٠٧-١٣٧٦هـ) مراجعة/ علاء السعيد، نشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة - ودار الفكر بيروت - لبنان - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٣٨. الثقات تأليف الإمام الحافظ/ أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي (ت ٣٥٤هـ) وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين وتركي فرحان المصطفى، نشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
٣٩. الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب، تأليف/ محمد ناصر الدين الألباني، نشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ.
٤٠. جامع الرسائل لشيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم (ابن تيمية) تحقيق الدكتور/ محمد رشاد سالم نشر: دار العطاء الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
٤١. الجامع الصحيح سنن الترمذي، تأليف/ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي، تحقيق/ محمود محمد حسن نصار، نشر: دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى.
٤٢. الجامع الفريد في متون العقيدة والتوحيد، اعتنى به/ محمد بن إبراهيم الشامي، نشر مكتبة أولاد الشيخ للتراث.
٤٣. جامع المسانيد والسنن والهادي لأقوم سنن، تأليف/ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير، تحقيق/ عبد المعطي قلعجي، نشر: دار الفكر، الطبعة الثانية.
٤٤. جامع بيان العلم وفضله، تأليف/ أبو عمر يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) تحقيق/ أبو الأشبال الزهيري، نشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع الدمام الطبعة السادسة رجب ١٤٢٤هـ.
٤٥. الجامع لشعب الإيمان، تأليف الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤-٤٥٨هـ) حققه وخرج أحاديثه د/ عبد العلي عبد الحميد، نشر: مكتبة الرشد، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
٤٦. الجرح والتعديل، للإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي محمد عبد الرحمن الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه/ الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند - ١٣٧١هـ ١٩٥٢م.
٤٧. الجعديات حديث علي بن الجعد الجوهري (١٣٤ - ٢٣٠هـ)، أبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي (٢١٤ - ٣١٧هـ)، تحقيق/ د. رفعت فوزي عبد المطلب، نشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ١٤١٥هـ.

٤٨. خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق ودراسة/ عمرو عبد المنعم سليم، نشر: دار ابن القيم - المملكة العربية السعودية - ودار ابن عفان - مصر -، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٤٩. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، تأليف/ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ - ٤٦٨هـ)، تحقيق/ عبد المعطي قلعجي، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٢٤هـ.

٥٠. زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة ومكتبة المنار الإسلامية، الطبعة الرابعة عشر ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٥١. الزهد الكبير، تأليف/ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق/ تقي الدين الندوي، نشر: المجمع الثقافي ١٤٢٥هـ.

٥٢. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، تأليف/ محمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتبة المعارف - الرياض - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٥٣. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، تأليف/ محمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٥٤. سنن ابن ماجه، للإمام المحدث/ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ) تحقيق/ محمود محمد محمود حسن نصار، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٥٥. سنن أبي داود، للإمام الحافظ/ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، إعداد وتعليق/ عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، نشر: دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥٦. سنن الترمذي، للإمام المحدث/ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٩٧هـ) نشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٣٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٥٧. سنن الدارقطني، تأليف/ الإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) وعلق عليه وخرج أحاديثه/ مجدي بن منصور بن سيد الشوري، نشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٥٨. سنن الدارمي مشكول للإمام الحافظ أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن ابن الفضل بن بهرام الدارمي، تحقيق الدكتور/ الشيخ محمود أحمد عبد المحسن نشر: دار المعرفة الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٥٩. السنن الكبرى، تأليف/ الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ تحقيق/ محمد بن عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثالثة.

٦٠. سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي، : مكتب تحقيق التراث الإسلامي، نشر: دار المعرفة للطباعة والنشر الطبعة السادسة ١٤٢٢هـ.

٦١. شرح ابن بطل على صحيح البخاري، تأليف/ أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك ابن بطل، تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٦٢. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم، تأليف الشيخ الحافظ أبي القاسم هبة الله ابن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي (ت ٤١٨هـ) تحقيق د/ أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، نشر: دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض - الطبعة السابعة ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.

٦٣. شرح السنة، تأليف/ أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه/ سعيد اللحام، نشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان -.

٦٤. شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، شرح/ صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان، نشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض - الطبعة السادسة ١٤١٠هـ ١٩٩٣م.

٦٥. شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم، للإمام الحافظ أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت ٥٤٤هـ) تحقيق د/ يحيى إسماعيل، نشر: دار الوفاء، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٦٦. شرح صحيح مسلم، للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي (٦٣١-٦٧٦هـ) راجعه الشيخ/ خليل الميس، نشر: مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٦٧. شرح مشكل الآثار تأليف الإمام المحدث الفقيه المفسر/ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه/ شعيب الأرناؤوط نشر: مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م

٦٨. شرح معاني الآثار للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد سلامة بن عبد الملك الأزدي المجري المصري الطحاوي الحنفي خرج أحاديثه ووضع حواشيه/ إبراهيم شمس الدين نشر دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م

٦٩. الصارم المسلول على شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم، للإمام شيخ الإسلام ابن تيمية، تقديم د/ محمود مطرجي، نشر: دار الخيل، بيروت- لبنان - الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٧٠. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (٧٣٩هـ) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه/ شعيب الأرناؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان - الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٧١. صحيح ابن خزيمة (مختصر المختصر من المسند الصحيح) لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة اعتنى به/ صالح اللحام نشر الدار العثمانية الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٧٢. صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ضبطه ورقم أحاديثه ووضع فهرسه الدكتور/ مصطفى ديب البغا، نشر: دار ابن كثير دمشق وبيروت واليامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الخامسة ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٧٣. صحيح الترغيب والترهيب، تأليف/ محمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتبة المعارف- الرياض - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٧٤. صحيح الجامع الصغير وزياداته، تأليف/ محمد ناصر الدين الألباني، أشرف على طبعه/ زهير الشاويش، نشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٧٥. صحيح سنن ابن ماجه، تأليف/ محمد بن ناصر الدين الألباني، نشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج - الرياض - الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.

٧٦. صحيح سنن أبي داود، تأليف/ محمد بن ناصر الدين الألباني، نشر: مكتبة دار المعارف - الرياض - ١٤١٩هـ.

٧٧. صحيح مسلم بشرح الإمام محيى الدين النووي المسمى المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج حقق أصوله وخرج أحاديثه على الكتب الستة ورقمه حسب المعجم المفهرس وتحفة الأشراف الشيخ/ خليل مأمون شيحا نشر دار المعرفة الطبعة الثانية عشر ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٧٨. صحيح مسلم، للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦- ٢٦١هـ) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه الشيخ/ مسلم بن محمود عثمان السلفي الأثري قدم له وقرظه الأستاذ الدكتور/ محمد مصطفى الرحيلي نشر دار الخير الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٧٩. الضعفاء الكبير، تأليف/ محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، تحقيق/ عبدالمعطي أيمن قلنجي، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

٨٠. ضعيف الترغيب والترهيب، تأليف/ محمد بن ناصر الدين الألباني، نشر: مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٨١. ضعيف الجامع الصغير وزياداته، تأليف/ محمد ناصر الدين الألباني، أشرف على طبعه/ زهير الشاويش، نشر: الكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٨٢. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للإمام العلامة بدر الدين أبي محمد محمد بن محمود بن أحمد العيني، ضبطه وصححه/ عبدالله محمود محمد عمر، نشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٨٣. عمل اليوم والليلة سلوك النبي صلى الله عليه وسلم مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد، تأليف/ الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري المعروف بابن السني (ت ٣٦٤هـ) حققه د/ عبدالرحمن بن محمد عاشق إلهي البرني، نشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت - لبنان - ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٨٤. عون المعبود شرح سنن أبي داود للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي مع شرح الحافظ شمس الدين ابن قيم الجوزية، إعداد/ خالد عبد الفتاح شبل، نشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٨٥. غريب الحديث، تأليف/ أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، تحقيق/ عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، نشر: دار الفكر - دمشق - ١٤٠٢هـ.

٨٦. الفائق في غريب الحديث، تأليف/ جابر الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق/ إبراهيم شمس الدين، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
٨٧. فتاوى ابن تيمية، تأليف/ تقي الدين أحمد ابن تيمية الحراني، تحقيق/ عامر الجزار أنور الباز، نشر: مكتبة العبيكان - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٨هـ.
٨٨. فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب الشيخ/ أحمد بن عبد الرزاق الدويش، نشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٨٩. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، حقق أصولها وأجازها الشيخ/ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، نشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٩٠. فتح العلي الأعلى بشرح القواعد المثلى، للشيخ/ محمد بن صالح العثيمين، بقلم الشيخ/ عبيد بن عبدالله بن سليمان الجابري، نشر: مكتبة الفرقان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٩١. فيض القدير، تأليف/ زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج الدين بن علي المناوي، نشر: دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩١هـ.
٩٢. قاعدة في المحبة، تأليف شيخ الإسلام/ أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق/ فواز أحمد زمرلي، نشر: المكتب الإسلامي ودار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٩٣. القواعد في الفقه الإسلامي، تأليف/ زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي - مطبعة الصدق الخيرية - القاهرة - ١٣٥٢هـ.
٩٤. القول المفيد على كتاب التوحيد، شرح الشيخ/ محمد بن صالح العثيمين، نشر: دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية - الطبعة الرابعة جمادى الأولى ١٤٢١هـ.
٩٥. الكامل في ضعفاء الرجال، تأليف الإمام الحافظ/ أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني المتوفى سنة ٣٦٥هـ تحقيق وتعليق الشيخ/ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه الأستاذ الدكتور/ عبدالفتاح أبو سنه، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٩٦. كتاب الأسماء والصفات، تأليف/ الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبدالله البيهقي، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - .

٩٧. كتاب البدء والتاريخ، تأليف/ أبو زيد أحمد بن سهل البلخي المتوفى سنة (٣٢٢هـ) وضع حواشيه/ خليل عمران وواضع المنصور، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٩٨. كتاب التاريخ الكبير للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري المتوفى ٢٥٦هـ تحقيق/ مصطفى عبد القادر، وأحمد عطا، نشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ٢٠٠٨م ١٤٢٩هـ.

٩٩. كتاب التوحيد، للإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب، وكتاب القول السديد في مقاصد التوحيد، للشيخ عبد الرحمن بن ناصر بن سعدي، اعتنى به وخرج أحاديثه/ د. المرتضى الزين أحمد، نشر: مجموعة التحف والنفائس الدولية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

١٠٠. كتاب التوحيد للإمام أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده، حققه وضبط نصه د/ محمد بن عبد الله الوهيبي ود/ موسى بن عبدالعزيز الغصن، نشر: دار الهدى النبوي - مصر - ودار الفضيلة - السعودية - الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م

١٠١. كتاب التوحيد، للإمام الحجة محمد بن إسحاق بن خزيمة (٢٢٣ - ٣١١هـ) حققه وخرج أحاديثه/ سمير بن أمين الزهيري، نشر: دار المغني - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.

١٠٢. كتاب السنة، للمحافظ أبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني (ت ٢٨٧هـ) ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة، بقلم محمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

١٠٣. كتاب السنن الكبرى، تصنيف الإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي تحقيق الدكتور/ عبدالغفار سليمان البندائي وسيد كسروي حسن نشر: دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م.

١٠٤. كتاب الشريعة، للإمام المحدث أبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت ٣٦٠) نشر: دار الوطن الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

١٠٥. كتاب الضعفاء، تصنيف الإمام أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (ت ٣٢٢هـ) قرأه وعلق عليه الدكتور/ مازن بن محمد السرساوي، قدم له الشيخ/ أبو إسحاق الحويني والأستاذ الدكتور/ أحمد معبد عبد الكريم، نشر: دار مجد الإسلامي، ودار ابن عباس، الطبعة الثانية محرم ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

١٠٦. كتاب الضعفاء، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، (ت ٣٢٢هـ) تحقيق/ حمدي بن عبدالمجيد بن إسماعيل السلفي، نشر: دار الصمعي للنشر والتوزيع - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٠٧. كتاب العظمة، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر الأصبهاني، حققه وعلق علي/ محمد فارس، وقدم له/ محمد حسن، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى
١٠٨. كتاب العين مرتباً على حروف المعجم، تأليف/ الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق/ مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
١٠٩. كتاب الكنى والأسماء للشيخ العلامة/ أبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولاقي (٢٢٤هـ - ٣١٠هـ) نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١١٠. كتاب المتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، للإمام ابن الجارود حققه وعلق عليه ووضع فهرسه/ لجنة من العلماء بإشراف الناشر، وراجعه فضيلة الشيخ/ خليل الميس نشر دار القلم - بيروت، لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١١١. كتب ورسائل عبد المحسن بن حمد العباد البدر، نشر: دار التوحيد للنشر - الرياض - الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ.
١١٢. كشف الأستار عن زوائد البزار، تأليف/ نور الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.
١١٣. لسان العرب، تأليف/ جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور، تحقيق/ عامر أحمد حيدر عبد المنعم خليل إبراهيم، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
١١٤. لسان الميزان للإمام العلامة/ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن حجر (٧٧٣ - ٨٥٢هـ) نشر: دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١١٥. متن القصيدة النونية ويليها شرح القصيدة الميمية، للإمام العلامة شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ) نشر: المكتب الإسلامي ودار ابن حزم بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١١٦. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف الحافظ/ نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) تحقيق/ محمد عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ٢٠٠٩م.
١١٧. مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب/ فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، نشر: دار الثريا، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١١٨. مجموعة الفتاوى لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني المتوفى (ت ٧٢٨هـ) اعتنى به وخرج أحاديثها / عامر الجزار، وأنور الباز، نشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى عام ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
١١٩. المحصول في علم أصول الفقه، تأليف/ فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق/ طه جابر فياض العلواني، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الثانية ١٤١٢هـ
١٢٠. المحلى بالآثار، تأليف/ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم، تحقيق د/ عبد الغفار البنداري، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ
١٢١. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، للإمام أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ) ضبط وتحقيق/ رضوان جامع رضوان، نشر: مؤسسة المختار - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
١٢٢. المستدرك على الصحيحين، تصنيف/ محمد بن عبدالله بن الحاكم النيسابوري، تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، نشر: دار، الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
١٢٣. مسند ابن الجعد، تأليف/ أبو الحسن علي بن الجعد بن عبيد الهاشمي، مراجعة وتعليق وفهرسة/ عامر أحمد حيدر، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.
١٢٤. مسند أبي داود الطيالسي، تأليف/ سليمان بن داود بن الجارود تحقيق/ محمد حسن محمد حسن إسماعيل. نشر: دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

١٢٥. مسند أبي عوانة المسمى الصحيح المخرج على صحيح مسلم، للإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسفراييني النيسابوري (ت ٣١٦هـ) ضبطه وخرج أحاديثه/ أبو علي النظيف، نشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
١٢٦. مسند أبي يعلى الموصلي، للإمام شيخ الإسلام أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، دراسة وتحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، نشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
١٢٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تخريج/ شعيب الأرنؤوط وآخرون، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م..
١٢٨. مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي) تأليف/ الإمام الحافظ أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي (١٨١ - ٢٥٥هـ) تحقيق/ حسن سليم أسد الداراني، نشر: دار المغني - الرياض - الطبعة الأولى (١٤٢١هـ).
١٢٩. مسند الشهاب، تأليف/ أبو عبدالله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي القضاعي المصري، تحقيق/ حمدي عبد المجيد السلفي، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
١٣٠. المسند، تأليف/ أبو عبدالرحمن عبدالله ابن المبارك صبحي البدر السامرائي (ت ١٨١هـ)، نشر: مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
١٣١. المسند، للإمام الحافظ الكبير أبي بكر عبدالله بن الزبير الحميدي، تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: عالم الكتب - بيروت مكتبة المتنبي - القاهرة -.
١٣٢. مشكاة المصابيح، تأليف/ ولي الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله التبريزي، تخريج/ محمد ناصر الدين الألباني، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى.
١٣٣. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تأليف/ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البصير، تحقيق/ كمال الحوت، نشر: دار الجنان الطبعة الأولى.

١٣٤. المصنف في الأحاديث والآثار، تأليف/ أبو بكر عبدالله بن محمد ابن أبي شيبة، تحقيق/ محمد عبد السلام شاهين، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ.
١٣٥. المصنف، تأليف/ الحافظ الكبير أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: المكتب الإسلامي الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
١٣٦. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية للإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني ومعه إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للحافظ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري تحقيق/ محمد حسن إسماعيل نشر دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ٢٠٠٣م ١٤٢٤هـ.
١٣٧. معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد، تأليف الشيخ/ العلامة حافظ ابن أحمد الحكمي (١٣٤٢ - ١٣٧٧هـ) حققه وعلق عليه/ محمد صبحي بن حسن حلاق، نشر: دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية - الطبعة الثانية محرم ١٤٢٤هـ.
١٣٨. معالم السنن شرح سنن أبي داود الإمام، شرح/ أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي المتوفى سنة ٣٨٨هـ اعتنى به/ عبدالسلام بن عبدالشافى محمد، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٦هـ.
١٣٩. المعجم الأوسط الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠هـ - ٣٦٠هـ) تحقيق/ محمود الطحان، نشر: مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الأولى.
١٤٠. المعجم الصغير للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠هـ - ٣٦٠هـ) تحقيق/ عبد الرحمن محمد عثمان.
١٤١. المعجم الكبير للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠ - ٣٦٠هـ) حققه وخرج أحاديثه/ حمدي عبدالمجيد السلفي، نشر: دار المؤيد، ودار إحياء التراث العربي الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.

١٤٢. معرفة السنن والآثار، تأليف/ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبدالله البيهقي، وثق أصوله وخرج أحاديثه/ عبد المعطي أمين قلعجي، نشر: دار الوفاء، ١٤١٢هـ.
١٤٣. معرفة الصحابة، تأليف/ أحمد بن عبدالله بن أحمد أبي نعيم الأصفهاني، تحقيق/ محمد راضي بن حاج عثمان، نشر: مكتبة الدار ١٤٠٨هـ.
١٤٤. المعلم بقوائد مسلم، للإمام أبي عبدالله محمد بن علي بن عمر المازري (ت ٥٣٦هـ - ١١٤١م) تقديم وتحقيق فضيلة الشيخ/ محمد الشاذلي النيفر، نشر: دار العرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٨٨م والطبعة الثانية ١٩٩٢م.
١٤٥. المغني، لشيخ الإسلام أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت ٦٢٠هـ) ويليهِ الشرح الكبير تأليف الشيخ /الإمام العالم شمس الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٨٢هـ) نشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
١٤٦. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، للعلامة شيخ الإسلام أبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، نشر: دار الفكر.
١٤٧. ١٧٧. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تأليف الإمام الحافظ/ أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، حققه وعلق عليه وقدمه/ محيي الدين ديب مستو يوسف علي بديوي، وأحمد محمد السيد، ومحمود إبراهيم بزال نشر: دار بن كثير الطبعة الثالثة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٤٨. المنتخب، للحافظ عبد بن حميد، تحقيق وتعليق/ مصطفى بن العدوي شلباية، نشر: دار الأرقم - الكويت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
١٤٩. المتتقى شرح موطأ الإمام دار الهجرة مالك بن أنس، شرح/ أبو الوليد بن خلف بن سعد القرطبي الباجي، تحقيق/ محمد عبد القادر أحمد عطا.
١٥٠. الموطأ لإمام الأئمة مالك بن أنس، صححه ورقمه وخرج أحاديثه/ محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - مكة المكرمة -.

١٥١. النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف/ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري طاهر أحمد الزاوي محمود محمد الطناحي، نشر: المكتبة العلمية - بيروت ١٣٩٩هـ.

١٥٢. نيل الأوطار شرح متقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، للإمام/ محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق/ أنور الباز، نشر: دار الوفاء، الطبعة الرابعة ١٤٢٩هـ. ٢٠٠٨م.







# فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ



المقدمة .....	٥
عملي في الكتاب .....	٨
الفصل الأول أحاديث النهي عن السؤال عن ذات الله .....	١١
الفصل الثاني أحاديث النهي عن مضاهاة خلق الله .....	٢١
الفصل الثالث أحاديث النهي عن سب الدهر .....	٤٨
الفصل الرابع أحاديث النهي عن سب الريح .....	٥٩
الفصل الخامس أحاديث النهي عن إتيان الكهان أو تصديقهم .....	٦٥
الفصل السادس أحاديث النهي عن التنجيم .....	٧٨
الفصل السابع أحاديث النهي عن الاستسقاء بالأنواء .....	٨٩
الفصل الثامن أحاديث النهي عن الاستشفاع بالله على خلقه .....	٩٥
الفصل التاسع أحاديث النهي عن الغلو في الخوف الطبيعي .....	١٠٠
الفصل العاشر أحاديث النهي عن الغلو في المحبة الطبيعية .....	١١١
الفصل الحادي عشر أحاديث النهي عن الغلو في الاستغاثة بالمخلوق فيما يقدر عليه .....	١٢٠
الفصل الثاني عشر أحاديث النهي عن الأوصاف والأسماء التي فيها غلو .....	١٢٣
الفصل الثالث عشر أحاديث النهي عن قول: ما شاء الله وشئت .....	١٤٢
الفصل الرابع عشر أحاديث النهي عن قول «لو» .....	١٥٢
الفصل الخامس عشر أحاديث النهي عن الإعطاء بذمة الله وذمة رسوله .....	١٥٨
الفصل السادس عشر أحاديث النهي عن الحلف بغير الله عز وجل .....	١٦٢
الفصل السابع عشر أحاديث النهي عن التسميع .....	١٨٢
الفصل الثامن عشر أحاديث النهي عن الرياء .....	١٩٠
الفصل التاسع عشر أحاديث النهي عن إرادة الدنيا بالعمل الصالح .....	١٩٩
الفصل العشرون أحاديث النهي عن نذر المعصية .....	٢٠٩
الفصل الحادي والعشرون أحاديث النهي عن الخوض في القدر .....	٢٢١
الفصل الثاني والعشرون أحاديث النهي عن التطير .....	٢٣١
الفصل الثالث والعشرون أحاديث النهي عن التشاؤم .....	٢٥٢
الفصل الرابع والعشرون أحاديث النهي عن التبرك بحجر أو شجر .....	٢٦٧
الفصل الخامس والعشرون أحاديث النهي عن الصلاة حين طلوع الشمس وغروبها .....	٢٧٥
الفصل السادس والعشرون أحاديث النهي عن العبادات البدعية .....	٢٨٨

٢٩٦	الفصل السابع والعشرون أحاديث النهي عن دخول مساكن المعذنين .....
٣٠١	الفصل الثامن والعشرون أحاديث النهي عن التماثيل واقتناء الأصنام .....
٣٠٥	الفصل التاسع والعشرون أحاديث النهي عن الذبح ووفاء النذر في معابد الجاهلية .....
٣١٣	الفصل الثلاثون أحاديث النهي عن دعوى أهل الجاهلية .....
٣٢٢	الفصل الحادي والثلاثون أحاديث النهي عن التعلق بالأسباب .....
٣٣٩	الفصل الثاني والثلاثون أحاديث النهي عن تعليق التائم .....
٣٤٧	الفصل الثالث والثلاثون أحاديث الرقى المنهي عنها .....
٣٥٥	الفصل الرابع والثلاثون أحاديث تحريم السحر والتداوي به .....
٣٦٢	الفصل الخامس والثلاثون أحاديث النهي عن الغلو في الدين .....
٣٦٨	الفصل السادس والثلاثون أحاديث النهي عن الغلو في الأنبياء وتبع آثارهم .....
٣٧٥	الفصل السابع والثلاثون أحاديث النهي عن الغلو في النبي صلى الله عليه وسلم .....
٣٨٣	الفصل الثامن والثلاثون أحاديث النهي عن الغلو في الصالحين .....
٣٨٨	الفصل التاسع والثلاثون أحاديث شد الرحال في الشرع .....
٤٠٠	الفصل الأربعون أحاديث النهي عن رفع القبور .....
٤٠٨	الفصل الحادي والأربعون أحاديث النهي عن الذبح لله عند القبور .....
٤١٢	الفصل الثاني والأربعون أحاديث النهي عن الصلاة عند القبور .....
٤٢٨	الفصل الثالث والأربعون أحاديث النهي عن جعل القبور عيداً .....
٤٣٣	الفصل الرابع والأربعون أحاديث النهي عن زيارة النساء للقبور .....
٤٤٢	الفصل الخامس والأربعون أحاديث النهي عن اتباع دعاة الضلال .....
٤٤٩	الفصل السادس والأربعون أحاديث النهي عن تصديق أو تكذيب أهل الكتاب .....
٤٥٦	الفصل السابع والأربعون أحاديث النهي عن التشبه بأهل الكتاب .....
٤٦٦	الفصل الثامن والأربعون أحاديث إخراج الكفار من جزيرة العرب .....
٤٧٨	الفصل التاسع والأربعون أحاديث النهي عن التسمي بأسماء الله .....
٤٨٦	الفصل الخمسون أحاديث النهي عن منازعة الله في صفاته .....
٤٩٣	الخاتمة .....
٤٩٩	فهرس الآيات .....
٥٠٩	فهرس أطراف الحديث .....
٥٢٩	فهرس المراجع .....
٥٤٩	فهرس الموضوعات .....